

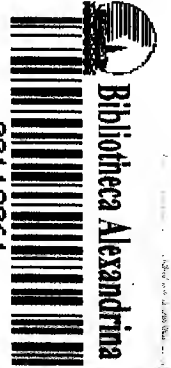
مجلة الشعب



عبد الناصر والفريق العسكري
وحديث أوجاع نصف قرن

١٩٤٥ - ١٩٩٥

رؤية تاريخية نصف قرن



محمد الشعيبي

عبد الناصر
والفريق الحمري
وحديث أوجاع نصف قرن
١٩٤٥ - ١٩٩٥ م

رؤية تاريخية نقدية مقارنة

المؤلف في سطور

- من مواليد عام ١٩٣٨م
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علم الصحافة من موسكو، وعلى ليسانس آداب قسم التاريخ - من جامعة صنعاء -
- كما حصل على درجة باحث ومستوى مدرس جامعي وذلك من المجلس العلمي لمركز الدراسات والبحوث اليمني.
- عمل في مختلف أجهزة الثقافة والإعلام : في الإذاعة والتلفزيون ومديراً لإدارة الصحافة بوزارة الإعلام - أسس أول جهاز لوكالة الأنباء اليمنية «سنا» عام ١٩٦٣م، فصحيفة صنعاء المتحدة بلسان حال شباب الثورة، وتأسس بحريو أول مجلة للإذاعة - كما ساهم في إنشاء المكتب الفني نواة جهاز الإحصاء والتخطيط. كما عمل في مركز الدراسات والبحوث اليمني، وشغل منصب أول مبعوث إعلامي لليمن الجمهوري خارج البلاد - ملحقاً صحفياً بالقاهرة، فمسنولاً ثقافياً بسفارة اليمن في موسكو.
- كما عمل مع الممثل السلولي والفريق العمري، والقاضى الأريانى، وأبراهيم الحمدي، واستمرت معهم في النضال على الصعيد الداخلي والخارجي.
- سبق أن اشترك في العمل الوطني قبل الثورة، وشاركت في تأسيس بعض التنظيمات الدورية والجمعية والبيوتية.
- فعضواً في مجلس الشعب الذي كان الوسيط بين القوى الديمقراطية برئاسة الهمداني وعبدالله عبدالرزاق باذري.
- يعمل الآن باحثاً مستقراً، وسأرحل في مركز الدراسات والبحوث اليمني، ومسئولاً عن جمع الوثائق والمخطوطات اليمنية من الداخل ومن المستشفيات العالمية في الخارج.

رقم الإيداع في دار الكتب بصنعاء (١١) ١٩٩٦/١/٥م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولا يحق الاقتباس إلا بموافقة منه

فهرس الموضوعات :

صفحة	محتويات الفصل الأول - (١)
٧٣ - ١٨	

- البيئة الإجتماعية، وتشكل شخصية الفرد - صنعاء في ظل حكم الإمام يحيى، والوجود العثماني - أولى مظاهر الصراع داخل ممثلي قوى الإقطاع - تزامن بداية الوعي بالمحيط مع سقوط العاصمة صنعاء في يد قوى الظلام - الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأربعينات مقارنة بسنوات مابعد ثورة سبتمبر، ومظاهر أزمة ٩٤ - ١٩٩٥م.

(١) لا تشكل هذه المحتويات في مجموعها داخل الفصل الثمانية للكتاب تسجيلاً جمعياً تراكمياً للمعلومات، والأحداث التاريخية التي شهدتها اليمن عبر نصف قرن، والأحبار عنها وتأنقياً داخل ذلك الإطار السردى التقريرى المتعارف عليه في علم كتاب التاريخ الكلاسيكى الذى تحكمه قوائن منطق الحدث التاريخى في ترابطه مع وحدة الموضوع، والتسلسل الرسمى، بل هى كمن تلك المحتويات مادة تاريخية معرفية تم استيعابها بشكل شمولى، شبه منقضى، وذلك بهدف خدمة قضية معرفية عقلية محددة، وإيصال رسالة نقدية تخص هموم وقضايا المجتمع اليمنى في دوره حياتى الجديدة الإنتقالية منذ الأربعينات، فى ظل هيبة علاقات الإنتاج ما قبل الرئسمالية، وسطوة الفكر الظلامى، وأخطاء قادة العدل الوطنى، والعسكري، وتحالف رأس المال التجارى - بالتالى - مع ممثلي قوى الإقطاع، وجهاز الحكم، المتواطئ مع مخطط البنك الدولى الحاكم بأمره فى تسيير شئون مستعمرات دول المركز الصناعى، ومقرر محاسن البشرية داخل تلك المستعمرات، ومنها «اليمن المعاصر» الذى وقع تحت قبضته مؤخراً بعد أن ظل سنائى عن السيطرة المباشر طيلة العقود الماضية التى كانت قد استسلمت خلالها جميع البلدان النامية، وركعت تحت أقدامه، وجبروته المالى، وصغرت خدها لشروط القاطنة والمميتة، حيث تم معالجة تلك القضايا والهموم فى علاقتها، وتداخلها بالعوامل التاريخية، والمؤثرات الإجتماعى، والأنشطة الثورية المحلية، والتيارات الثقافية القادمة، والصراعات والمصالح الإقليمية، والتدخلات الدولية، وذلك في ضوء معطيات حياة ونضالات الفريق العمري، الانموذج الوطنى الذى كانت تتجسد في

- محتويات الفصل الثاني -

٧٤ - ١٠٤

تفسيخ نظام حكم الإمام أحمد - التآمر الخارجي، وعلاقته المبكرة مع التيارات
البرجوازية والسياسية الصاعدة - تعاظم دور ونشاط ممثلي قوى وعلاقات
الإنتاج القديمة - ظاهرة علاقات التحضر داخل الفئات الحرفية - دكان حارة
(العلمي) نافذة على العالم - الفكر الوطني اليساري في بداية الستينات
مقارنة بتذبذب الفكر الآخر حول الموقف من الثورة ووقوع اليمن في المخاطر.

مواقفه السياسية والعسكرية، بعض مطالب هذه المرحلة التاريخية الإنتقالية الصعبة، وقت أن كان الوطني على
وشك الوقوع - بعد الثورة - تحت وطأة تلك التناقضات، في ظل انعدام وجود الرؤية السياسية الواضحة
وطموحات عبدالناصر اللامحدودة، وتعتري خطط العمليات العسكرية لقواته الميدانية، على الأرض اليمنية،
وتراجع الأماني، والأحلام الثورية، على خلفية حدة الصراعات الإقليمية، وتقاسم مناطق النفوذ الأمريكي،
وحيث كان الوطن - بالتالي - في أمس الحاجة إلى النهج الوطني المتبصر، والبحث عن البدائل السياسية
المفيدة للمفاهيم الإستعمارية السائدة، وبذلك الأخرى المشدودة إلى أساليب الحكم السابقة، والثقافة السياسية
الكلاسيكية، بما يتواءم مع مهجة وحدة صف العمل الوطني، ومشاركة كل قواه في صياغة مشروع العمل
السياسي والعسكري، الوجه صوب دحر قوى العدوان الداخلي، والخارجي، وبناء دولة اليمن المركزية القوية،
ال حديثة، وإنجاز مهمة تفكيك قوى علاقات التحالف الانتصادية والاجتماعية، والثقافية، وذلك على طريق تهيئة
واعداد الوطن لإقامة الديمقراطية السياسية، وبناء مؤسسات الحقوقية والدستورية، وكفالة الممارسة الحزبية
وتوفير مناخ المنافسة الإقتصادية، والاجتماعية الحضارية، وهو ماسوف تتحور حوله جميع مواد فصول
الكتاب هذه التي سوف تكتسي بعداً مأساوياً تلعب فيه بعض العواصم العربية والدولية دوراً سلبياً هي اتحاد
الإبقاء على علاقات التحالف وإحباط مساعي توحيد جبهة الوطن، ووضع الألائم أمام خطط ومشاريع التنمية
الشاملة، سوف يتراعى كل ذلك أمام القارئ، ويصححه مع كل فقرة من فصول الكتاب المختلفة، ومواضيعه
المتعددة، وعبر كل الوقائع والأحداث العسكرية، والصراعات السياسية، والإبقلابات الدموية، والتصفيات
الجسدية، والغدر برفاق الطريق ومحاولات القفر فوق قوانين وسنن العملية التطورية الطبيعية وذلك بقدر ما
تخدم تلك الوقائع والأحداث الهدف المعرفي الإستراتيجي الذي وضعه الكتاب نصب عينيه على طريق تشكيل
وعي وطني مستنير، وإشاعة رؤية فكرية وثقافية نافذة، ومتبصرة.

صفحة

- محتويات الفصل الثالث - ١٠٥ - ١٤١

- مخطط أ. ل. سي . أي . أ ، خلال عملية التحضير للثورة - توزع فكر قوى المعارضة بين مؤيد ومعارض لقيام الثورة - حزب التجمع الوطني الوحدوي الديمقراطي : لالمخطط الأمريكي والدعوة للإحتفاظ بورقة ولي العهد في وجه محاولة السيطرة الأجنبية على مقدرات وخيرات الوطن - عبدالناصر والثورة اليمنية في ضوء علاقة مصر باليمن عبر التاريخ والأضرار الناجمة عن تلك العلاقة بالنسبة لليمن.

صفحة

- محتويات الفصل الرابع - ١٤٢ - ٢٠٧

- بين رفض عبدالناصر لمخطط انقلابي بقيادة الملازم عبدالله اللقية، وقبول مخطط ثورة ٢٦ سبتمبر - البيضاني وخطط المخابرات المصرية في علاقتهما بأهداف أمريكا في المنطقة - خلفية مقتل قائد الثورة «علي عبدالمغني» وافشال حملة وزير اعلام الحكومة الجديدة في المنطقة الشرقية - مغزى سقوط المناطق والمدن الجمهورية قبل اشتداد عود القوى الملكية، وتلقي المساعدات الخارجية.

صفحة

- محتويات الفصل الخامس - ٢٠٨ - ٢٤٦

- بداية صعود نجم الفريق العمري - تجربة العمل معه على الجبهة العسكرية - تزامن خلافه مع القيادات العسكرية المصرية عشية البدء في تغيير تركيبة مجلس قيادة الثورة، ومحاولة تفرد مصر بقيادة المعركة، وصنع القرار السياسي - تصفية مواقع ضباط الثورة - مشروع حزب التجمع الوطني في وجه تصدع علاقة الثورة بالحليف المصري، وفي سبيل تقوية جانب السلطة الوطنية الجمهورية.

- صفحة
٢٤٧ - ٢٧١
- محتويات الفصل السادس -
- الرحلة الأولى إلى موسكو - بين تجارب الحياة العملية والتعلم الأكاديمي - من هو الفريق العمري؟ .. قصة اغتيال القاضي عبدالله الإيراني نائب رئيس الوزراء وانتقاد مفتي الجمهورية من حبل المشنقة.

- صفحة
٢٧٢ - ٣٨٤
- محتويات الفصل السابع -
- منحى الفكر الثقافي المعرفي اليمني المعاصر في ضوء معطيات الواقع السياسي والاجتماعي - قصة انقلاب عبدالناصر والسلال على حكومة الفريق العمري، والتزج به في سجون القاهرة - الحياة تحت الإقامة الجبرية لصحبة القاضي الإيراني وعبدالسلام صبرة - كيفية الهروب من مصر على ظهر باخرة روسية، وتبني حملة الإفراج عن حكومة الفريق العمري من سجون عبدالناصر.

- صفحة
٣٨٥ - ٤٢٠
- محتويات الفصل الثامن -
- الأوضاع في مصر واليمن بعد نكسة ٥ يونيو حزيران - انقلاب ٥ نوفمبر في علاقته بسلسل العنف بين القادة في شطري الوطن - نضال الشعب في حرب السبعين، ومحاولة سرقة ثمار النصر مجدداً - الفريق العمري والمقاومة الشعبية - أخطاء قادة السلاح وزعماء الأحزاب - المصالحة مع السعودية والقوى الملكية - من كسب المعركة؟ ... عقد قران ممثلي قوى التخلف والظلام مع عناصر الكومبرادورية التجارية والمصارف الربوية - ماذا بقي من خيار بعد فشل كل التجارب الديمقراطية الزائفة؟ ...



- المقدمة -

ليس من باب الصدفة - في ظل تذكر حياة ومواقف إنسان مثل الفريق حسن العمري - طرح وجهة النظر السياسية والفلسفية، القائلة بأن اليمن الموحد في حاجة إلى وقفة تأمل عميقة، في وقت لم يعد فيه أي معنى للتفكير السطحي، والتعامل السياسي، والاقتصادي، والثقافي، الارتجالي، والنهج الوطني العشوائي، في حين يغدو العالم السير من حوله قدماً إلى الأمام في كل يوم، بل وفي كل ساعة ولحظة، وفقاً لما يليه منطق العلم، وإيقاع عصر التكنولوجيا الحديثة، والاكتشافات العلمية الموهلة، وتقدم علم الخلية الوراثية، والتحكم في مصير فصائل النبات، والحيوان، وحيث تقوم أجهزة (الريبورت) بإجراء أعقد العمليات الجراحية في الدماغ، وتمكن الإنسان المعاصر من صنع رقائق السلكون الإلكترونية في محطات الفضاء، بمقدور هذه الرقائيق انجاز أكثر من عشرين مليون عملية رياضية معقدة في الدقيقة الواحدة، وارسالها من ثم بالصوت والصورة عبر الجيل الجديد من الكمبيوتر ٩٥ إلى كل مكان في المعمورة، بل وإلى النجوم والكواكب الأخرى، والتحاوّر معها على بعد ملايين السنين الضوئية، بهدف استطلاع ما بجوفها، والتعرف على طبيعة نشوئها وتكوينها، وأسرار فعلها وتأثيرها على مستقبل تغير وتشكل الحياة على كوكبنا الأرضي.

ومع هذا لاتزال قوى المجتمع اليمني المعاصر تغط في سبات عميق،

ويداعب جفنها خيال وأوهام عصور الإنحطاط والتخلف، علماً بأنه ليس بالضرورة وجود ناسك متعبد، يتعهد القيام بمهمة تلك الرؤية التأملية، فلكل عصر عباده، ونُساكه، ومحراب اليمن اليوم هو للفيلسوف، والعالم، والمشرع، ورجل السياسة، والقائد الجسور الواقف على رأس قوى الأمة الخيرة، والعناصر الشريفة، القدرة على النهوض بالوطن في ظل دورته التاريخية الانتقالية بما تحمله هذه الدورة -التي طال أمدها- من تناقض، وما يرافقها من آلام ومصاعب، وذلك بفعل عملية المخاض التاريخي، ومحاولة الخروج القسرية من تحت وطأته الثقيلة المصحوبة بعامل التخلف، وظاهرة التسيب، واللامبالاة، وتزايد الجور، والظلم الاجتماعي، والاضطهاد الاقتصادي وشدة حدة تنافس اصحاب المصالح، والسامسة، الذين يشكلون -مع الساسة المتنفذين، والقوى الطفيلية، وقادة العمل الحزبي والمذهبي، قطيعاً مفترساً واحداً ينهش جسد الأمة والوطن ويستنزف فعالية تراكم رأس المال، ويعطل تجديد قوى الانتاج، الأمر الذي سرّع من وضع البلد على حافة الفقر والإفلاس، وقرب بدوره سمعة الوطن الى نقطة الصفر في مضمار العلاقات والاهتمامات الدولية، بدأ معه العد التنازلي لعلمية الانقراض التاريخي كوطن وشعب كان لهما في يوم ما دور متقدم في عملية التطور، والحضارة البشرية، أقل ما فيهما أنه كان يشار الى سواعد اليمنيين، وكفافة جهاز الحكم -بالبنان- حيث تعاظم الانتاج، وبناء السدود، وازدهار اقتصاد البلاد، وحيث شدة الحرص على السيادة، والاستقلال، وعند شعور جميع السكان بالمسؤولية تجاه الحفاظ على موقع اليمن الاستراتيجي الدولي، واستثمار هذا الموقع، وترشيد مردوده لصالح الأمة، وتعزيز هيبتها، ومكانتها ليس فقط لانتفاع المقربين من الحكم والعاملين بداخله، وإعلاء شأن زعماء العشيرة، والقادة العسكريين العظام، ولصالح

قطاع التجارة، والوجهاء الاجتماعيين، وكبار ملاك الأراضي وأبناء الفئات والذوات الأرستقراطيين، الذين يصنفهم علم الاجتماع المعاصر - في خانة ما يعرف باسم الطبقة الاجتماعية الطفيلية الوسطى، موضوع صفحات هذا الكتاب الذي اعتزمت فيه - على ضوء استعراض حياة ومواقف الفريق العمري - مناقشة ممارسات ومواقف هذه الفئة التي اعتلت سدة الحكم والقيادة بعد الثورة، بعد أن كانت هذه القيادة حكرًا على الإمامة فقط، وكيفية تعامل الفريق العمري معها في سياق نضالاته ضد قوى العدوان الداخلي، والخارجي، وتسليط بعض الضوء بالتالي على خياراته الوطنية الصعبة، مقارنة بفرص وخيارات رفاق الحكم وقادة الثورة، والحكام الذين عاصروه في الشمال والجنوب، بدءاً من المشير السلال، والإرياني، وقحطان الشعيبي، وسالم ربيع علي، والحمدي، وانتهاءً بعبدة الفتح اسماعيل، وعلي ناصر محمد، وعلي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، محاولاً عبر ذلك - ليس فقط إبراز شخصية الفريق العمري، - كنموذج وطني، ومقاتل يمني جسور، بل التعرف من خلال حياته النضالية، ومواقفه السياسية والعسكرية الشجاعة - على تفهم جوهر العملية التاريخية، وكشف طبيعة الدورة الإنتقالية لواقع المجتمع، والإقتصاد اليمني المعاصر المتناقضة وغير المستقرة، ورسم لوحة بالتالي - شبه متكاملة لكيفية تعامل الحركة الوطنية والفئات التجارية الصاعدة عموماً مع هذه المرحلة الإنتقالية منذ الأعوام ٤٥ وحتى عام ٩٥، حيث زحمة الأحداث المعبرة عن تناقض طابعها التاريخي، واتساع عمق الإضطرابات السياسية، والهزات الاجتماعية فيها ومظاهر الإختلالات الاقتصادية، وتعدد التوجهات الفكرية، والثقافية الهجينة التي كفت كل عهود الماضي عن المقدرة على أحداث مثلها داخل البنية السياسية، والتركيبية الاجتماعية، والاقتصادية الراكدة المتخلفة، لا يزال هناك

نقص حاد في ميدان دراسة وبحث هذه الظاهرة، وعدم تفصي العلم والبحث لأبعادها، والتعرف بالتالي على آثارها الإيجابية والسلبية، الأمر الذي صعب في غيابده تفهم حقيقة ماجرى، وما يجري على الساحة اليمنية منذ نهاية الأربعينات وحتى اليوم، وظل جهل الأغلبية من الناس، والمثقفين على حد سواء - قائماً - عن جوهر معاناة الوطن، وعدم ادراك أسباب مبرر عملية الإحباط، وتوالي الانتكاسات، وزهق الأرواح، واقتتال الثوار، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تجاوز علاقات التخلف، وعدم الدخول مباشرة صوب عصر التحضر، وحياة المجتمع المدني، والعيش في كنف دولة النظام والقانون، واستقرار الوضع الاقتصادي، وإظهار هوية هذه الدولة والنظام الاجتماعي العام، على الصعيدين الحضاري المحلي والعالمي، وذلك بالرغم من تسائل المراقبين عن أهمية إنقضاء ثلث قرن على تصفية نظام الحكم السياسي الاقطاعي الكهنوتي، وإزالة حكم السلاطين، وخروج الاستعمار، وتوحد الأرض اليمنية أخيراً، وامتلاك الإرادة الوطنية، في حين لم يتحرك المجتمع خطوة واحدة قدماً على طريق تفكيك عرى علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، إن لم تكن تلك العلاقات قد تقدمت إلى الأمام، وزادت تجذراً وحدة، باتجاه ترسيخ العلاقات المناطقية، والولادات القبلية، والمذهبية، والشلية الحزبية، وانغلاق المجتمع على نفسه داخل تلك الأطر، تنامي في ظلها زيادة قمع الإقطاعيين القدامى للأرض، وظهور ملاك جدد من نفس النوع، وظهور أصحاب عقارات زراعية واسعة، تقوم على نظام المحاصة السنوية الإقطاعية لغلات الأرض، وليس على نظام العمل المأجور، الخالق لفائض القيمة، وتراكم رأس المال الوطني، الشرط الأساسي لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي. وانعتاق عملية الخلق والإبداع، والمنافسة في ميدان العمل والإنتاج، وتحريك رأس المال،

وقوة العمل داخل السوق الوطنية والدولية.

نفس الاسطوانة المعرفية الدعائية المشروخة، ليس فقط بالنسبة لأجهزة الحكم الوطنية المتعاقبة منذ نهاية الأربعينات، فحسب، بل وللتقيدات الفكرية والحزبية والعناصر المثقفة، في انعدام الرؤية الواضحة لطبيعة قانون الدورة التاريخية الإنتقالية هذه، والجهل بأساليب طرق المعالجة الصحيحة للأمراض الاجتماعية الجديدة القادمة على خلفية مفعول علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية، وسطوة تأثيره على أجهزة الثقافة وعناصر الحكم، وتأرجحهما بين مطالب عصرين تاريخيين متناقضين دون المقدرة على امتلاك نهج متوازن، وطرح بديل نظري موائم لطبيعة المرحلة التاريخية، ولفعل وصيرورة قوانينها - الأمر الذي تشكل معالجته عنصراً حيوياً في أعمال هذا الكتاب، وذلك باتجاه فهم سريان فعل هذا القانون داخل حياة المجتمع اليمني المعاصر، والتعرف بالتالي على درجة قابلية تفهم القوى السياسية، والعسكرية، والثقافية لعمل هذا القانون، لن تكون معالجة حياة ومواقف الفريق العمري. سوى داخل هذا الإطار كمقياس يتم النظر من خلاله الى معرفة من حاول -عبثاً من تلك القوى- القفز على هذا القانون أو وضع العراقيل والعقبات في طريقه، ومن قام منها على العكس من هذا وذاك بمحاولة التعاطي الواعي، والتعامل الموضوعي ونبذ عملية العنف السياسي، الهادف الى تحقيق مطالب شخصية، ومصالح فئوية، واجتماعية ضيقة، وتحت دعاوي وطنية، ومكاسب سياسية إقليمية وقومية، وفي هذا السياق ينظر الكتاب، ويقوم تجربة الفريق العمري النضالية ورويته التاريخية الحكيمة التي دفعته الى القاء السلاح مثلاً وعدم الدخول في مجابهة عسكرية مع الحليف المصري للشورة وقبوله التعرض وحكومته لعملية الاعتقال ودخول سجون عبدالناصر على أن لا تراق قطرة دم

مصرية في أراضي اليمن على يد المناضلين اليمنيين الساخطين على دعم عبدالناصر لحكومة المشير السلال الذي قدم من القاهرة على أسنة الرماح المصرية في تحدٍ سافر لإرادة قادة النضال الوطني الذي كان يشجب تدخل الجيش المصري في شؤون اليمن الداخلية، ويساوم على مكاسب الوطن الثورية -الفصل السابع-. ومن خلال هذه الزاوية أيضاً عالج الكتاب -في ضوء مواقف الفريق العمري من العون المصري للثورة اليمنية- العلاقة اليمنية المصرية التاريخية منذ العصر الفاطمي، وتتبع طابع هذه العلاقة حتى عهد عبدالناصر، ودراسة أثر انعكاسها الايجابي والسلبي على واقع الحياة الاجتماعية والسياسية، والفكرية في اليمن -الفصل الثالث و الرابع - وسوف تتجلى عظمة حياة ومواقف الفريق العمري -من ناحية أخرى- عند معالجة الكتاب للأوضاع العامة في اليمن بعد قيام الثورة، ومحاولة رسم لوحة لطبيعة الصراع السياسي، والتنافس على السلطة وظهور العناصر الطفيلية والانتهازية، المستفيد الوحيد من وراء التناقضات التاريخية ومن أعراض الخلل داخل البنية الاجتماعية، ومحاولة وضع هذه العناصر والقوى في مكانها التاريخي السلبي الصحيح داخل الخارطة الاجتماعية وذلك جنباً إلى جنب مع تجار الحروب، وكبار رجال المال والأعمال، والسماسة العقارين، وقادة بعض الأحزاب، والتجمعات المذهبية التي عرفت كيف تعتلي موجة الأحداث الوطنية، والكوارث العسكرية، والمصائب السياسية، والتدخلات الخارجية، والخروج منها بسلام، وفوائد مادية جمّة. الفصل السادس، والثامن.

في حين تظهر بالمقابل من ناحية أخرى -مواقف الفريق العمري تجاه مجموعات أفراد الشعب العاديين، الذين يقفون من الأحداث الصاعقة حولهم في حالة هبل وذهول، وحيث يعيشون بالتالي صرعى أمام هول التناقض التاريخي

الذي يطحنهم دون أن يعرفوا بدورهم كيفية التعامل مع هذا الواقع بعد أن وجدوا أنفسهم فجأة داخل عملية الصراع الحضاري المعاصر والابتزاز الدولي والاقليمي غير المتكافئ، وذلك في غياب أي استعداد ذاتي مسبق، ودون أي تهيئ موضوعي يذكر، وفي غياب أي مشاركة لهؤلاء الناس في تسيير دفة شئون الدورة التاريخية الإنتقالية، وتعلم فن الحوار والتكيف معها، حيث لا يعرفون من أمرها شيئاً سوى أنهم وقوداً لها لا غير. وفي هذا السياق تحاول اللوحة الفكرية في هذا الكتاب رسم صورة لموقف الفريق العمري من هذه المعادلة غير المنطقية قياساً الى موقف القادة السياسيين الكبار وقي مقدمتهم الشهيد محمد محمود الزبيري، والأستاذ النعمان، والمشير السلالة، والقاضي الإرياني، والشيخ محمد على عثمان -الفصل الخامس، والسابع وهذا بدوره يجر الحديث الى تعرف الكتاب على واقع حياة المواطن المعيشية، وإيجاز بعض الإحصائيات الاقتصادية المعاصرة، المثيرة للجدل، وذلك مقارنة بمعطيات واستقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي القديم، ومحاولة إبراز الفوارق المعيشية الجديدة، وأسباب ظاهرة الأزمة الاقتصادية. الفصل الاول، والسابع.

ولم تهمل اللوحة -إلى جانب ذلك- محاولة دراسة وتعرية بعض أشكال السلوك الجمهوري الفردي غير اللائق، وممارسة العمل السياسي الخاطئ، والكشف من ثم عن مغبة عواقب بعض وجهات النظر السياسية الحزبية المتطرفة والمغامرات العسكرية الطائشة، والولاءات الخارجية، والتحالفات الضيقة المشبوهة، وإمالة اللثام عن ارتكاب البعض لعدد من الجرائم السياسية، وانتهاك حقوق الإنسان، وتلوث يد البعض من الحكام الجمهوريين بدم المناضلين ظلماً وعدواناً وما آل إليه ذلك في ضوء معانات وعذابات الفريق العمري وأعضاء حكومته، وقادة جيشه،

ومعاونيه في سجون عبدالناصر التي قدر لي الفكاك من أغلالها، والهروب سراً من الأسكندرية على ظهر باخرة عسكرية روسية إلى موسكو وذلك بهدف طرح قضيتهم على الرأي العام العالمي وفضح زيف التهم الموجهة اليه وإلى رفاقه القابعين داخل المعتقلات المصرية واليمنية في أعقاب الإنقلاب الذي دبره عبدالناصر ضد حكومة الفريق العمري، وإعادة المشير السلال إلى الحكم فيما أطلق عليه إسم الجمهورية (الثانية) حيث آليت على نفسي يومها، وكنت لا أزال تحت الإقامة الجبرية في القاهرة- من أن انفذ وصية الفريق العمري، باثارة قضية المعتقلين ليس في المحافل السياسية الدولية والإعلامية فحسب، بل واجعل هذه القضية على الدوام حية في أذهان وقلوب الأجيال الحاضرة، وكذا لدى الأجيال القادمة، بالكتابة عن هذه القضية والتوثيق التاريخي، وذلك بما يتخطى ويتجاوز صمت الزنانات والقبور التي كانت قد ابتلعت قبلهم عشرات القادة، والعلماء والمفكرين اليمنيين في حاضرة الخلافة الإسلامية الأخرى، بغداد، ودمشق والقسطنطينية، والقاهرة نفسها، دون أن يفصح التاريخ عنهم بشيء حتى اليوم رغم مرور ألف عام نتيجة تواطئ المؤرخين الكلاسيكين مع السلطة المركزية ومع القوى والعناصر المستفيدة من وراء تلك الإعتقالات، وأعمال الإغتيالات والقتل داخل تلك الزنانات، وتجريح السم -ليس بغرض التشهير- كما قد يظن البعض- ولا بهدف إنتزاع العظة والعبرة -كما تفعل بعض كتب التاريخ الكلاسيكية، كما ولم يكن ذلك بهدف تسجيل موقف سياسي أو أخلاقي، واثبات وإدانة ظاهرة وجود النقص والخلل داخل جهاز نظام الحكم الجمهوري الجديد، وحليفه المصري العظيم، فهذه وتلك من الظواهر البشرية اللإنسانية، يشارك فيها اليمن ومصر بقية شعوب ودول المعمورة المتقدمة منها والمتأخرة، وذلك بدرجات متفاوتة، وفقاً لمستوى التطور التاريخي الحضاري،

محمد الشعيبي

المقدمة

غير أن الهدف من وراء دراسة وإبراز ذلك، هو بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة التناقض التاريخي، داخل المجتمع اليمني المعاصر، عشية دورته الإنتقالية الصعبة، ومحاولة إدراك حقيقة أبعاد هذا التناقض، ومدى تأثيره على إطالة عمر المأساة اليمنية وتشكل صورة عذابات الإنسان المتتابة، ومعاناته المتلاحقة، وفيما تكمن بالتالي أسباب هذه المعاناة التي تبدو للبعض غير واضحة ويلفها الغموض، ويعاني جهل الناس بها من عدم إدراك المسئول المباشر، والإمسك بتلابيبه متلبساً بالجريمة .. وحيث يتوجب بالضرورة معرفة ما إذا كان هناك إمكانية من خروج الوطن من المأزق الواقع فيه، وهل يملك مواطنوه، وقادة الحكم الجمهوري فيه، ورجال السياسة، والفكر والأدب، والأحزاب، خياراً آخرأ غير وسيلة العنف، وسفك الدم، وصولاً إلى تحطيم علاقات التخلف، ووضع حد لمأساة وتذبذب حياة الوطن، وتأرجح مستقبله بين ضلالات الماضي، وعقد ومشاكل العصر الحاضر..؟

وما مصداقية الخيار الديمقراطي السياسي على الطريقة الأمريكية في ظل ارتهان الوطن لما يسمى باقتصاد السوق، وإشاعة حرية العمل المصرفي الربوي، والتنافس التجاري الخارجي، والتسابق على فتح الوكالات ومكاتب السمسرة للدول والشركات الأجنبية، وبيع ممتلكات الدولة، ومصادر الثروة العامة، وقطاع الإنتاج لصالح كبار رجال المال والأعمال، ^{جعل} ~~محو~~ الدولة ^{جعل} ~~محو~~ البلد إلى سوق للسلع والسياحة الخارجية، وماخوراً للجواسيس والمرتزة، وقاعدة للأنشطة الإرهابية، وإعداد فرق الموت وإرسالهم للمشاركة في إبادة حركات التحرر الوطني، وإشعال نار الفتنة المذهبية والعرقية في اصقاع المعمورة..؟

وطرح الكتاب - بالمقابل - قضية موقع فكرة التحالف الوطني القائم على صيغة العمل السياسي الجبهوي المشترك -ويناقد في ضوء هذه الفكرة- كم كانت

المقدمة

محمد الشعيبي

حاجة اليمن ، قبل الثورة وبعدها إلى هذا الإطار السياسي، كخيار نظري ، وبدل موضوعي لمشكلة قضية الحكم المزمنة، التي تفتقر إلى أسس الدولة المتحضرة، والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية الاجتماعية غير القبلية، والشللية، والمذهبية الأمر الذي تفرض عنده قوانين المرحلة ضرورة وجود جهاز سياسي وطني موحد الرؤى، والتوجهات، يتعهد القيام بمهمة بناء دولة النظام والقانون، ويضع القاعدة الهيكلية لمشاريع التنمية الاقتصادية، والتحول الاجتماعي، ويوجه العملية الاقتصادية في اتجاه مصلحة الوطن، وفي سبيل تراكم الثروة المالية، وتوسيع قاعدة العملية الانتاجية وتبقى أخيراً-عند تلك المعالجات- قضية صيانة ثقافة، ومعتقد الوطن وكيفية الحفاظ عليهما من عملية الإختراق، وبأية هوية يتوجب الظهور بها عشية الشروع الجاد في التعامل المتكامل مع العالم الرأسمالي الجديد المتوحش، ومع الحضارات الإنسانية، وقضايا التحرر ومفهوم حقوق الانسان. في العالم؟... الفصل السابع، والثامن.

مع هذه التساؤلات المعلقة لم تكن عملية انجاز مشروع هذا الكتاب بمثابة تحقق عمل فكري تاريخي موثق فحسب بل محاولة اكتساب وعي سياسي نظيف، ومشروع رؤية فكرية منهجية ونقدية لواقع حياة اليمن المعاصر في ظل مفعول قانون فترة التحول التاريخية المؤلمة والصعبة، لم أكن عند رسم بعض صور متناقضاتها، ومعاناتها، مجرد راوي لسيره ذاتية مجردة، ولا معبر صامت عن تجربة شخصية فقيرة وبائسة، بل في تعامل هذه التجربة مع الحدث المحيط في ديناميته التاريخية، وقوانينه الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وفي تسلسل ذلك الحدث وترابطه العضوي، وتوحده، مع بقية الأحداث الموازية، والمائلة له على الصعيد الإقليمي، والدولي.

من يملك عند اللزوم وجهة نظر مغايرة، دون تعصب، إلا مع الحق ودون هوى غير عشق الحقيقة الموضوعية في سطوعها على الترهات الفكرية، والأوهام العقلية.

حاولت في هذا العمل، كما في مؤلفاتي الأخرى -تلمس السير على طريق العمل الفكري شبه الامن، والتقيد بالتالي، في خدمة قضية معرفية محددة لها صلة بقضايا العصر الراهنة، وهموم الوطن الرئيسية ومشاكله الاجتماعية الحيوية، ومعالجة القضايا السياسية غير المطروحة، والمسائل الفكرية والثقافية المعلقة، والمعاناة الشعبية الكامنة خلف مظاهر البهجة والدعاية الاعلامية، والتهريج السياسي، لا أطمح سوى أن أكون شريكاً متكافئاً مع القارئ العادي في تصوره للمشكلة، وفي طريق المعالجة، ووضع الحلول النظرية الموضوعية، وطرح البدائل الصحيحة وذلك على طريق اعتراف الفكر اليميني الثقافي -لأول مرة- بأن هذا القارئ هو المتضرر الرئيسي، وصاحب القضية المطروحة للنقاش -بما تعنيه هذه القضية -بالنسبة له- من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وبهموماته اليومية المباشرة، وأوجاعه القلبية والجسدية، والنفسية الهائلة، فإذا ما وفقت -في ذلك بعض الشيء- فهذا يعني بداية نجاح تلاحم فكر الوطن، وتعاضم صوت الناس، واقترب موعد اسماعه لمن لا يريد الاستماع اليه، وحسبي في هذا الإطار أن محاولة التعبير عن الحقيقة المعرفية التاريخية، قد جاء في صيغتها الوطنية، وثوبها الشعبي، الذي يعكس تفكير ومشاعر الأغلبية من الناس، وهو ما يشكل بقية عناصر اللوحة التاريخية النقدية، والخرطة العامة التي حاولت رسم بعض صورها، وأشكالها الرئيسية، وخطوطها العريضة، كشاهد عيان، ومشارك من اكتوى بنار الأحداث حيناً، ومن شرب مع الفريق العمري، والشرفاء، كأس

النصر، وحلاوة العمل الوطني الناجز، ومن ذاق معهم مرارة الهزائم، والانتكاسات، ومعاناة التشرد، وقسوة المعتقلات والسجون داخل مصر، واليمن، ومن تعرض وإياهم لطعن الخليف المصري في الظهر، وغمس خنجر الصديق الجمهوري بالدم، وانتزاعه لروح أولاد واطفال الرفاق من الجسد.

لم يكن ثقل حلاوة ومأساة ذلك سوى مع شخص مثل الفريف العمري، تزعم عملية مقارعة الخطوب، والإرتقاء الى مستوى الحدث، وتبني موقف الوطن السليم، يوم كان بقية القادة والزعماء السياسيين والعسكريين، في حالة متاهة وخور، وضلال رغم أن ذلك قد يبدو للبعض خروجاً على المؤلف، ومغايراً لمفاهيم الدراسة والبحث المعتادة، التي تدعي الحيادية، وعدم التدخل، ومع هذا فإني أوافق على أن المنهج الذي سرت عليه، لم يكن على غرار منهج البحث التجريبي الذي يعزل الظاهرة الحسية عن علاقتها بالتجربة الفكرية الذاتية والاستقراء العقلي، ولاهر بالمنهج الاستاتيكي «الإحصائي» التي تقوم أحكامه على الاختيار العشوائي، واعتبار معدل متوسط المحصلة النهائية -موضوع الدراسة والبحث- مقياساً لمعرفة الحقيقة، كما وأنه لايدخل في قوام منهج البحث (البنوي) حيث يسود المنطق الشكلي، وتغيب جوهر الحدث التاريخي المدروس وذلك داخل صيغ المفرد الجزئي في علاقته بعناصر الإيقاع البلاغية مع البنى اللغوية الأخرى، ولم يكن بالتالي تقليداً فجاً لأسلوب كتابة السيرة الذاتية المعتادة التي يغرق فيها الحدث الخارجي داخل مفصلة الذات الراوية، رغم أن الأمر قد يبدو للوهلة الأولى كذلك - غير أن هذا المظهر الزئبقي المضلل سوف يتلاشى مع انغمار القارئ في بحر الحدث الواسع، وهموم الوطن الكبيرة، وذلك في إطار ماتم التعارف عليه مؤخراً واقع مفهوم الكتابة التاريخية غير المعلن، أو بالأصح غير المدون، الذي تلتحم فيه الذات

الراوية مع جوهر الحدث الخارجي، وذلك في علاقة حميمة، وجدلية متبادلة، تضفي على الحدث، طابعاً ملحمياً، وتسمه بالواقعية التاريخية في ثوبها الجديد. وهو علم حديث ظهر مؤخراً في منتصف عام ٩٥ داخل بعض الأوساط العلمية والمؤسسات الأكاديمية التاريخية الأمريكية، تميز عن نهج واسلوب الكتابة التاريخية السردية المجردة القائمة على الفصل بين الذات والموضوع، والتي كانت تعزل دور المؤرخ، وتضعه جانبا، في حين يتم التركيز على المظهر الخارجي للحدث الموصوف دون أن يكتسب هذا الحدث حمأ ودمأ. وهو ما حاولت -عند استعراض حياة ومواقف الفريق العمري- كما مع وصف الأحداث والوقائع التاريخية -التعامل معه وذلك قبل أن اسمع وأتعرف على هذه الطريقة العلمية التاريخية الأمريكية الجديدة، كما حاولت ربط تلك الوقائع والأحداث بالمشاهدة العيانية- والمعاشة الواقعية بالتالي مع مراحل منطق تطور حياة الشخصية الراوية وتنامي دور السيرة الذاتية في تناغمها مع الأحداث والوقائع من حولها- كما هي ماثلة في جوهرها أمام هذه الشخصية الراوية، وخالية من الاطلاق الوصفي العمومي، وضلال الوهم، والتجريد العقلي الذي كثيراً ما يرافق جميع كتاباتنا التاريخية، السردية منها والنقدية.

وأعترف مع ذلك، بأن هذا المفهوم العلمي الجديد، الذي قد يبدو للوهلة الأولى غريباً على الذوق المعرفي التاريخي السائد من حيث البنية الشكلية الخارجية، إلا أنه قد أخضع على صعيد المحتوى الداخلي، وذلك لمنهج البحث العلمي الماركسي الحديث، معدلاً في صيغته (الخلدونية) وهو ماتم الاعتماد عليه في الأساس كأداة للدراسة والبحث باعتباره الوسيلة الناجعة لامتلاك رؤية تاريخية علمية فاحصة، لم يصل إليها غيرهما في التاريخ القديم والحديث، كان ابن خلدون قبل ماركس أول من اكتشف قانون الجدول التاريخي الاجتماعي، وذلك خلال دراسته

لعملية دورة انتقال مجتمع البداوة العربية، إلى حالة المدنية، وبناء صرح دولة الإسلام الحضارية المركزية.

والشيء الرئيسي هنا يكمن في وجود قاسم مشترك مع الرؤية المعرفية الخلدونية، في بعدها الأيديولوجي والفلسفي الثلاثي القائم أولاً على قاعدة «ال عمران الإجتماعي» في شكله التعاوني، وعلى العصبية السياسية ثانياً - في صيغتها التحالفية، وعلى المعتقد الرئيسي ثالثاً في جوهره التوحيدي .. وذلك بما يتوافق نظرياً مع قانون المرحلة الإنتقالية للمجتمع اليمني المعاصر، وينسجم بالتالي - من الناحية الموضوعية مع صيرورة فعل قوى وعلاقات الإنتاج الاجتماعي ما قبل الرأسمالي غير التنافسي، وحيث لا يزال لعب الدور الرئيسي لنظام المراتبية الاجتماعي الهرمي، الذي تقع في أسفله الشرائح (الدنيا) البدو الرحل والمزانية، والأخدام، وحثالات المدن، والدواشين، والجيران الأعراب. وفي الأعلى تتربع فئة القضاة، والسادة، والأعيان والوجهاء، وزعماء العشائر القبلية، والقادة السياسيين والعسكريين والاروستقراطيين - تماماً كما في حاضرة الخلافة الكلاسيكية قبل ألف قرن - وحوالي هذا الهرم وفي وسطه، وعلى هامشه تعيش - كما في الماضي أيضاً - الفئات الاجتماعية الوسطى المنتفعة، من الباعة والمتعلمين، وكبار الساسة، والضباط وزعماء الأحزاب والمذاهب والسماصرة، والعناصر الطفيلية من التجار الكبار أصحاب الوزن الثقيل / في حين يقف على رأس هذا الهرم القديم النظام الإقطاعي السائد في شكله المتوارث منذ القرن الثالث بعد الميلاد، والآخر المهجن المحمول إلى اليمن من أصقاع فارس، والحبشة، ومصر الفاطمية والملوكية، والعثمانية، أنظر الفصل .. الرابع.

حيث وجد نفسه هذا الهرم الاجتماعي المراتبي، الإقطاعي، فجأة - داخل

القرن العشرين، وفي مواجهة مباشرة مع علاقاته وقواه الإنتاجية الرأسمالية وطبقاته الاجتماعية المتناحرة، وأحزابه السياسية المتنافسة على السلطة حيث اختلاف الرؤى، والمشارب، وتباين الثقافة، وتعدد حرية المعتقد، والأيديولوجيات، وانقسام الرابط الأسري، وتفكك علاقات الدم، وهنا يأتي بعد ابن خلدون .. دور منهج البحث الماركسي، وبرنامج الفقه العربي الاسلامي من يملك المقدرة على معالجة التناقض الرهيب بين واقع عصرين مختلفين، ومجتمعين نقيضين يحاول الأقوى فيهما -وهو المجتمع الأوروبي- إبتلاع الآخر، واجباره قسراً على الإنفتاح عليه، والارتباط فوراً بعجلة النظام الرأسمالي، وعلاقاته المصرفية الربوية، وتطبيق ممارساته السياسية المخاتلة، والدخول في ميدان الصراعات الحزبية غير المتكافئة والمنافسات الاجتماعية الظالمة، والتناحرات الاقتصادية القاتلة، الأمر الذي يتعذر من وجهة نظر النظرتين -الخلدونية العربية والاسلامية، والماركسية، إمكانية تحقيق هذا المطلب، واستحالة تحمل بنية المجتمع المتخلف لتلك العلاقات القسرية المفروضة عليه من قبل القوى الرأسمالية المتطورة الظالمة كما في الهند، وكما كان في الصين، ومايجري حالياً في بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأخيراً وليس آخراً مايتم فرضه بالتحايل والقوة داخل شعوب آسيا الوسطى الاسلامية ومنظومة الدول الشيوعية السابقة وفي -جزيرة البلقان- رغم أنهما يملكان تجربة اجتماعية تصالحية وعادلة. انظر الفصل الثالث والسابع. يؤكد ذلك مجدداً واقع حال التذبذب الحاصل في اليمن المعاصر، وفي عدم استقراره السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتأرجح الوطن على هاوية البقاء في أحضان الماضي بعلاقاته المتخلفة، وشروطه الجائرة، وبين خطر الانجرار نحو مواقع الشر البرجوازي الأوروبي والأمريكي، والياباني القابض على أسرار النهضة الصناعية، والزراعية، والتكنولوجية، وتبني شريعة

المقدمة

محمد الشعيبي

الغاب في العلاقات الدولية، وكأنه لا يوجد -في حقيقة الأمر- أمام اليمن خيار آخر، غير التعلق بين ذينك الخيارين الجائرين، بمعنى الإصرار على البقاء تحت ظلال سيوف الماضي أو كما يطمح البعض الآخر في الإرتهان على العصر الأوربي الحديث الأثم، حيث بدا للناس وسط هذه المعادلة غير المنطقية -وكانه لا وجود لخيار وطني ثالث، وانحصر تنازع أمر الوطن والشعب -في ظل ذلك الفهم الأخرق- وذلك في إطار تلك الثنائية الماكرة، والمعادلة الفكرية المفتعلة، وامتد حبل هذا التنازع -للأسف- لكي يشمل كل تفكير وحياة الناس وسلوك الأفراد والمجتمع، وانشطة الأحزاب، والمنظمات الجماهيرية، وزعماء المذاهب الدينية، بما في ذلك اقحام المعتقد في خضم عملية الصراع الحضاري الكاذب، حيث جعلت منه الاستخبارات الأجنبية قضية في ذلك الرهان الفكري الخاسر، تحت يافطة ما يسمى بالنزعتين الأصولية، والعلمانية، كوسيلة إضافية لتعميق الصراع السياسي في المجتمع اليمني، والعربي، والإسلامي، وصولاً إلى حجب رؤية شعوب هذه البلدان لمشكلاتهم، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، الحقيقية، وصرف النظر بالتالي عن واجب القيام بمهمة توحيد صف قوى الوطن الحرة، وإبعادها عن التفكير في انتهاج طريق التحرر الصحيح، وبناء دولة الحضارة القائمة على مبدأ الحق، والعدل، والمجتمع المتكافل، فضلاً عن تعمد شغل المفكرين والساسة، ورجال الدين في هذه البلدان -وذلك عن البحث في البدائل النظرية، والعملية التي تناسب قانون حركة التطور التاريخي، وتتوافق مع طبيعة بنية العلاقات الإنتاجية والفكرية الكلاسيكية، ويسمح بالتحاور معها بحكمة وروية وصولاً إلى تحويل وتغيير أشكال تلك البنى، وتفكيك عناصرها في اتجاه عملية التطور الحضاري القائم على العدل، وتحقيق الإزدهار، دونما صراع، وتطاحن وروح وطنية متحالفة ومسؤولة، وهو

مايستهدف إلى تحقيقه مضمون جوهر هذا الكتاب، سوف تلعب فيه حياة ومواقف
الفريق العمري دور البطل، وصدام عملية الإيقاع التاريخية لمسيرة الثورة في
نموذجها الأمثل الماضي الذي تدور حوله الفراشات الوطنية لتحترق وإياه من أجل
حياة وسعادة ومستقبل الآخرين .

صنعا ١٥/٥/١٩٩٦م

محمد الشعبي

الفصل الأول

مدخل تاريخي إجتماعي وأخلاقي

البيئة الاجتماعية - صنعاء في ظل حكم الإمام يحيى - أول
مظاهر الصراع داخل الطبقة الإقطاعية المتنفذة - تناهض بد
الوعي بالمحيط مع سقوط العاصمة في يد قوى التخلف.

ليس هناك في أسوأ الأحوال - ما هو أسعد لقلب الإنسان البائس الفقير
الذي انتزعت منه إرادة الاختيار، وحرّم بالتالي من الاستمتاع بمباهج الحياة،
ومسرّات الكون من أن يوفق بالعيش والاستقرار في كنف أسرة تقيّة صالحة،
وقانعة، غير مصابة بعقدة الضعة وأمراض الشعور بالنقص، وبداء الكراهية والحقد
على المجتمع، واللامبالاة تجاه الأمّ ومشاعر الآخرين، وهموم الناس البسطاء الذين
تطحّنهم - مثل هذه الأسرة - قوى متسلطة يقع عليها مسؤولية تلك الهموم
والمعاناة - ويجب تركيز اللوم والحقد عليها حتى يتم إجتثاثها، واقتلاع الشورور
والآثام التي تلحقها بكل الناس.

كما وأن هذا الإنسان البائس في حاجة أيضاً - بالإضافة إلى مثل تلك
الأسرة الصالحة - إلى سحبة أخوة متطهرين، واثقين من أنفسهم، يؤمنون في نفس
الوقت بقضية سامية تشغل تفكيرهم، وتوجه سلوكهم، غير ميالين إلى حياة العيث
والمجون والجري وراء المطامع، وكسب المال الحرام، ولاتستهويهم الرغبة كذلك في
مجاراة أصحاب الملذات والنعم، وينبذون تقليد ممارسات أبناء الذوات وغير
متورطين في عضوية تنظيم سياسي مشبوه أو تجمع مذهبي وطائفي ومصلحي
عدواني، وعميل لجهات أجنبية، ومنفذ لإرادة ومصلح قوى خارجية.

داخل مثل تلك الأسرة فقط، ومع صحبة مثل أولئك الخلان يشعر الإنسان الفقير المحروم، بالدفء، والإحساس بالكرامة، وعزة النفس، وإدراك أن للحياة قيمة ومعنى.

وعلى العكس من ذلك فإنه في حال غياب الجور الأسري الدافئ، والصحبة الشريفة، وهو ما يحصل في واقع حياة أغلب مجتمعات بلدان العالم المعاصر بالأخص لدى شعوب البلدان النامية والمتخلفة - فالويل كل الويل لحياة هذا الإنسان الذي يعيش حالة الضياع، وتتنازع شخصيته شرور وآثام مجتمعه الفاسد، وتتقاذف به تناقضات العصر، حيث ينعدم لديه الشعور بالأمان والاستقرار، ويتأصل الحزن في قلبه، وتحتدم بالتالي مشاعر الحقد والكراهية ليس ضد نفسه فحسب بل وضد مجتمعه ووطنه، سهل الإنقياد لارتكاب أعمال الشر والفساد، وفي متناول يد أي قوى خارجية معادية للوطن، وعلى استعداد للقيام بخدمة الأسياد، وقوى الظلام وتنفيذ عمليات القتل، واغتيال العناصر الوطنية، وخنجرًا يوجه إلى «العمل الوطني العام المناهض للقهر الاجتماعي، والظلم الاقتصادي، والفساد السياسي».

ليس هذا الوصف من باب التخمين كما يتصور البعض ولا مجرد تكهن - فكري شبه ميتافيزيقي، وجنوح خيالي يتلاعب بالألفاظ وذلك إرضاء لهوى النفس، ومعاناة القلب، بل نابع من واقع حياة، وسلوك أفراد مجتمعات بلدان العالم اليوم، وبالذات في واقع حياة البلدان المتخلفة، حيث تراهم - بكثرة - يعرضون أنفسهم وقوة عملهم في سوق النخاسة الدولية، ولدى قصور أمراء البترول وأجهزة مخابراتهم، وحيث يظهرون استعدادهم لعمل والمجاز كل ماهو وضيع، وحقير، وعدم التورع بالتالي من الإجهاز على ماهو خير وجميل ليس خارج

أوطانهم فحسب، بل وداخل بلدانهم، وضد مصالح شعوبهم وامتهم، وأسرهم.
ذلك منطق الحرمان، والضياع، ونتاج ظاهرة تخلف علاقات الإنتاج، وفساد
الأسرة والمجتمع، وغياب الإيمان بقضية عادلة، أو عمل وطني منظم وشريف، وعدم
إحساس الفرد بالشعور بالأمان، وافتقار الأسرة الصالحة، والبيت السعيد،
والإستقرار العائلي، والعيش الشريف، والصحبة الطاهرة، النزهة، والجيران
الأوفياء.

ومن حسن حظي - في هذا السياق - أنني قد امتلكت الأسرة الصالحة،
والصحبة الشريفة، والحزب السياسي النزيه، وتوفر الهم الفكري والثقافي العام،
والقضية الوطنية المشتركة، حيث كان والدي على قدر غير يسير من الهدى
والتقى، ولديه بعض المعارف التاريخية، والعلوم التراثية وصاحب تجربة اجتماعية،
وسياسية.

إذا ما قارناه بحال ٩٥٪ من آباء الأسر اليمنية الذين لم يكونوا يعرفون
القراءة والكتابة، في الثلاثينات والأربعينات، فوق أنه قد عاصر طويلاً
١٨٨٥ - ١٩٦٠م اكتسب خلالها خبرة عملية، وتجاريد، سياسية، وعسكرية، ثم إن قلبه
خاضعاً في هروب الوطن مع الإعتلال التركي لليمن، وتطلعت له، إلا أن
يحيى، ويقادته الميدانيين الكبار، وعهد إليه مؤخراً بعد أن أصبح به دولة، سادع
اقتلعت أذنه اليسرى برعاية وتدرّس الإبن المبكر للإمام يحيى الذي تولى بعده
الإستقلال ولاية العهد، ومن ثم تولي الحكم بعد مقتل والده في عام ١٩٤٨م.

في حين كان يحظى من ناحية أخرى بالإحترام بين الناس، ويتمتع لديهم
بمكانة فقيه نزيه، وصاحب حرفة مهنية صادق وأمين، الأمر الذي اكتسبت في ظل
عشرته الطويلة - بعض الصفات الأخلاقية الحميدة، والمعارف الفكرية المبكرة كان

من الصعب إرث مثلها في ظروف المعطيات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية المنغلقة.

والشيئ الرئيس - وسط كل ذلك - هو امتلاك بذرة الهم الاجتماعي العام، والشعور المبكر بقدسية الوطن، نجما عن الإستماع إلى أحاديثه عن الحرب اليمنية-التركية، حول معنى ومغزى هذه الحرب بالنسبة لليمن، وما لحق به في ظلها من خراب ودمار، وعن بطولات الرجال وجسارة المقاتل اليمني، ومعجزات خروج أولئك الأبطال، من براثن الموت، ومعاناة الجراح، بل كيف نجى هو نفسه من كارثة الموت إثر عملية الإحابة بقبيلة مدفع الهاون .. وقد كان والدي يقرن حب الوطني من ناحية أخرى - بحبه للإمام يحيى حيث كان شديد الإعجاب بشجاعته، شأنه في ذلك شأن كل اليمنيين الذين عاصرت وجودهم، وانفتحت أذناي على سماع أقوالهم وشهاداتهم على تاريخ عصرهم.

ولم يتوقف يوماً عن الإشادة به - كلما عن له الحديث عن حروب الوطن مع الأتراك، والتفاخر كذلك بأعمال ومآثر قادة الإمام الميدانيين، أمثال المقداد الحاصل لقب (النهدي) وأحمد بن قاسم المتوكل، العالم الغد والمنافس الأوهد للإمام يحيى في شغل منصب الإمامة.

وكانت عبارة الوطن في هذه الحرب - بالنسبة لي - خلال سماع قصص وحكايات والدي عنها - ترادف معنى البيت، كل سكانه هم الأهل، وكنت أتصور بأن من تلطى في أتون تلك الحرب هم أعمومي وأخوالي، وأخوتي الكبار، الذين توجب عليهم الدفاع عن حرمة هذا المنزل، وصون كرامة أهله، ونسائه وأطفاله. وصار الوطن من يومها جزء من المنزل الذي أسكنه بشارع العلمي بأفراحه، ومسراته، وأوجاعه وآلامه، ومقياساً للحكم على الأشياء وعلى العالم من حولي،

بل وفي النظر إلى الماضي، وإلى الدين، وإلى تاريخ حياة الأجداد، ومن منظر هذا البيت الكبير، تضائل مفهوم «الجار من جاورت داره دارك إلى أربعين دار» وأصبح سكانه جميعاً هم الأهل والجيران.

أكثر من ذلك - بفضل حديث الحرب، واشتراك الأهل والجيران في خوض غمارها، تجذر لدي - منذ وقت مبكر - مدلول الحرية والاستقلال، وصرت أقيس ماضي الوطن المحتل بالحاضر المستقل، وظلام الماضي بإشراق الحاضر، وعقل الماضي بإبداعات فكر العصر، وذلك عوضاً عن النظرة السائدة التي تجعل من الماضي مقياساً للحاضر، والتي ترى (بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان) الماضي هو الأصل، والحاضر الفرع، بما يعني الحجر على عقل الإنسان المعاصر، وإغلاق باب الإبداع والإجتهد أمامه.

وبفضل مفهوم الوطن (البيت) في حديث حرب جميع الأهل - تراجعت أمامي في الكبر - المعايير المعرفية الكلاسيكية التي تحاول تفصيل ثوب الماضي على الحاضر، وتقديس أفكاره على حساب الفكر المعاصر، العصر الذهبي العربي الإسلامي. هو القرن الثالث الهجري، وما بعده مجرد هامش ثانوي لا يرقى إلى مستوى عصر الإبداع اليوناني والعربي.

في حين يصعب العثور على وجه المقارنة بين ما مجزته العصور التالية عليهما من إبداعات، ومعارف جديدة في مضمار علوم السياسة، والفكر والأدب والفن وعلوم المجتمع والطبيعة، وفي مجال العلوم التطبيقية، وتطور حياة المجتمعات على الصعيد الاقتصادي، والتربوي والصحي، والرفاه الاجتماعي، ولا يستطيع أحداً إنكار أن العصر الحاضر - بكل المقاييس - أفضل من العصور التي سبقتة وأن عهد الإسلام أحسن بكثير من أحوال العصر الجاهلي، وعصر

علاقات الإقطاع عموماً خيراً من عهود علاقات الرق والعبودية، وهذه الأخيرة أفضل من عهد الإنسان البدائي على مشارف العصر الحجري قبل عشرة آلاف عام. وتكمن أهمية هذا المفهوم في تحرر علم المعرفة التاريخية من الوهم، وتخليص الفكر المعاصر من أسر معايير، ومفاهيم عصور الماضي، والإحتكام إليها للإجابة على أسئلة العصر، ومحاولة حل معضلاته المعرفية العلمية المعقدة.. واتذكر منذ أن كنت صغيراً بنهاية الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت البلد الأول الذي قام بحل هذه المعضلة، وسارعت قبل أوروبا بوضع الحلول المبكرة لمشكلة مفهوم الأصالة والمعاصرة الذي لاتزال تلهث شعوب البلدان المتخلفة ورائه، وتتخبط حوله حتى اليوم رغم مرور نصف قرن على حله، وتوقف الحديث غير المجدي بشأنه، وذلك بمجرد قيامها بإخضاع برنامج الدراسة التاريخية الرسمي، إنطلاقاً من العصر الحاضر، صعوداً إلى الماضي وليس العكس كما هو حال المناهج التربوية العالمية السائدة، مما أفضى لأول مرة إلى وجود فكر تاريخي معرفي متوازن، ومفهوم، يقوم على أساس معطيات علوم العصر الهائلة، والإنطلاق منها كمقياس للحكم على آفاق معارف الماضي المحكومة بقانون علاقات التطور التاريخي المحدود، وتغلف قوى وعلاقات الإنتاج فيه، حيث أمكن عن طريق ذلك - وضع حد للجدال الدائر حول قضية الأصالة والمعاصرة وتصحيح مفهومه الزائف الذي لايزال يجبر ممثلي علاقات التخلف في البلدان النامية على التمسك به، وذلك بهدف الحفاظ على مواقع مصالحهم الخاصة، وامتيازاتهم الفكرية الفوقية والتربيع على قمة الفكر التراثي التاريخي البشري الكلاسيكي، وإدارة دفتة نحو الوجهة المحافظة التي تبقي على نزعة المصالح المذهبية، والصراعات الاجتماعية القديمة، حية في الأذهان ضد مطالب الحاضر، وتكريساً لشرعية الجهل به لصالح تمجيد

الماضي، والتفريق داخله.

وفي هذا الإطار تندرج قصص والذي عن حرب الإستنزاف التي فرضتها المقاتل اليمني على العاصمة صنعاء الواقعة تحت الاحتلال التركي، وذلك على مدى ثلاثة شهور فيما عرف باسم (حوزة النفر) التي أكل السكان خلالها الميعة من الحيوانات والكلاب بسبب شدة المجاعة، لم أكن أفكر عند سماع ذلك - بأنه سوف يأتي اليوم الذي تكون فيه تلك المقولة التاريخية التي شاع استعمالها بين الناس، وفي أدبيات حرب المقاومة ضد الاحتلال التركي، وحصار العاصمة، وذلك موضع مقارنة- بالنسبة لي- مع ما عاناه سكان العاصمة صنعاء بعد ذلك بسنوات تحت وطأة حصارات عسكرية أخرى، وفجائع، كنت شاهداً عليها في ٤٨، وفي حرب السبعين، وأغسطس ٦٨م، كان آخرها ضرب العاصمة بالصواريخ عام ٩٤م، والحصار الاقتصادي لعام ٩٥م الذي لم ينته، بعد رغم أنه أشد فتكاً وإذلالاً للناس منه في الحصار العسكري عند بداية القرن وفي عام ٤٨م، وحصار السبعين عام ٦٨م، ومن قبل من تم وضع هذا الحصار الاقتصادي الآثم؟ ... لم يكن من قبل المحاربين اليمنيين أعداء الاحتلال التركي عام ١٩١٠م، ولم يكن بالتالي من صنع قوى الجهل والظلام كما حدث في عام ١٩٤٨م، كما وأنه لم يكن على غرار ما حدث في حصار السبعين من قبل القوى المضادة للثورة، حيث كان هناك - في كل الأحوال - ما يبرر ضرب مثل ذلك الحصار.

أما حصار صنعاء اليوم فليس هناك ما يبرره سوى الجشع والخيانة للوطن، فوق أن من يقوم به هم أولئك الذين اتهمهم الشعب على خياراته، وسلمهم شؤون إدارة أمواله وثروته، وفتح أمامهم فرص تشغيل رؤوس أموالهم، ونقلها من المهجر، واستثمارها في وطنهم الأم حيث الأمان من مخاطر النهب، والمطاردة لهم في

أثيوبيا وشرق أفريقيا، بعد أن كان الإمام قد أوصد الأبواب في وجوههم، وحجب ثقة الشعب بهم، وشكك في أخلاقياتهم، وحذر الناس من جشعهم، وطبيعة إستغلالهم.

تلك هي المفارقة أن يتحول العرفان للثورة والشعب - بما قدماء، وأسدياء لهؤلاء التجار، وأصحاب رؤوس الأموال- إذ بهم بكافئون الوطن بالنهب والسلب، وقتل الأطفال بالتجويع وسوء التغذية، ويلحقون به الأذى والعار، بعد أن حولوه إلى سوق سوداء للسلع الأجنبية، وتعطيل قوى الإنتاج فيه، وذلك إشباعاً لنهمهم، وتحقيقاً لرغبات حلفائهم وشركائهم الأجانب في عملية الإستغلال، والحصار الإقتصادي الجهني، وتدمير ماعمرته الثورة، وينته بالدمع والدم، واستثماره لصالحهما، وحرمان الشعب من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء، والعافية، والسلامة الجسدية والعقلية.

تتداعى هذه الخواطر - مع تذكر إجابات والذي على بعض التساؤلات الطفولية الساذجة حول أبعاد حصار صنعاء عام ١٩١٠م، وفيما إذا كان الإمام يحبى مرتاحاً من فرض ذلك الحصار، وتسبب الأذى للناس، وصولاً منه إلى تحقيق إسقاط الحكم التركي، أو الحصول على مكسب سياسي كان الإمام يطمح إليه في ظل وجود دولة الخلافة العثمانية القابعة في القسطنطينية، وذلك مقارنة بانطلاق تساؤلات الناس اليوم حول صمت المسؤولين وقادة الأحزاب عن جرائم الإستنزاف الإقتصادية الجارية على مرأى ومسمع منهم رغم قسم اليمين الدستورية، وكيل المواعيد قبل العملية الإنتخابية في أنهم سوف يرفعون الجور والظلم والإستغلال، ويقومون بإبعاد جهاز الدولة عن الفساد والخراب، والقيام بتصفية المعاملات المصرفية، والتجارية، الربوية المحرمة شرعاً .

ومع هذا لم يكن الناخب يطلب منهم - في حال العجز عن الإيفاء بالقسم، وشرف الوعد - سوى أن يستقبلوا عن الحكم، وأن لا يصمتوا، أو يتواطأوا مع أصحاب المصالح في الداخل والخارج، ويكونوا عوناً لهم على قهر الشعب والوطن، وذلك حرصاً منهم على البقاء في المناصب العليا للدولة، ومحاولة استغلال البعض منهم لجهاز السلطة السياسية بهدف الحصول على مواقع قدم لهم داخل المؤسسة العسكرية، والجهاز التربوي والثقافي، طمعاً في تحقيق الأهداف الحزبية غير المعلنة، والإستيلاء في نهاية المطاف على الحكم، والإنفراد به تماماً كما فعل الإمام يحيى قبل نصف قرن، حيث استطاب له فرض، واستمرار الحصار العسكري والإقتصادي على العاصمة صنعاء، ونكث العهد والوعد وجعل منهما سلباً للوصول إلى السلطة والتفرد بالحكم، وذلك مع وجود فارق نوعي في أن الإمام قد أوفى بتعهد تحرير الوطن، وغفر له سكان العاصمة جريمة حصار صنعاء وذلك ثمناً للحصول على النصر ضد الغزاة الأتراك، في حين لا يجد هؤلاء ما يشفع لهم تجاه عملية الصمت هذه، وليس هناك أي هدف سام تختفي خلفه عملية هذا الصمت والنكث بالعهد والوعد، بحيث يمكن الصفع عنهم، والغفران لهم، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة، حول عدم مصداقية الولاء لله والوطن، وتأكيد ظاهرة الخضوع - بالتالي - للأجانب، والرضا بتولية قوى الكفر، والسكوت على ممارساتهم التجارية الظالمة، وقبول شروطهم الاقتصادية والمصرفية الربوية. بما ينطبق عليه قوله جل وعلا «ومن يتولهم منكم فإنه منهم». تلك هي المسألة والا كيف يمكن تفسير كل ذلك.

ولم أنس - في هذا السياق - تحفظ مشاعر والذي تجاه عدم إدانة موقف الإمام يحيى السلبني من عملية حصار قواته للعاصمة صنعاء، وصمته المطبق أمام

معاناة السكان، وبؤسهم الاقتصادي، وعذابهم الجسدي والنفسي، وذلك بما يشبه تحفظ الأنصار الحزبيين اليوم، وسكوتهم تجاه مواقف زعمائهم وقادتهم من أزمة الحصار الاقتصادي الأجنبي، والفساد المالي، والإداري وجشع رأس المال التجاري الذي يطحن البلد، حيث لم يكن أمامي - بالنسبة له - سوى تفسير واحد هو أن قلب والدي كان قد انشطر نصفين، أحدهما في اتجاه الحب الشخصي للإمام، وتقديسه من الخطأ، والآخر نحو سكان العاصمة صنعاء المتضررين من فاجعة الحصار العسكري والاقتصادي، بمعنى أنه لم يكن يملك قناعة موضوعية وخياراً فكرياً مستقلاً، وافتقاد أية إجابة واضحة ومحددة نفس مواقف وتحفظ أنصار قادة الأحزاب، وتلك هي مفارقة أوضاع مجتمعات عصور التخلف والإنحطاط، حيث يسود بداخلها فقدان شعور الأفراد بالاستقلال الذاتي، وعدم تحرر الشخصية على الصعيد السياسي، والثقافي، والعائلي، والخضوع بالتالي للوهم، والميل نحو عبادة وتقديس الزعامات الكهنوتية، غير أن والدي - رغم ذلك - كانت لديه بعض الإجابات المنطقية، وأن لم تكن على درجة كافية من الحرية الشخصية الفكرية المطلقة، حيث عزى عدم قدرة جيش الإمام يحيى على دخول العاصمة صنعاء، كونها (محمية بالله) أولاً، ولبسارة المدافعين الأتراك عنها - ثانياً - فوق أن سكان العاصمة - ثالثاً - لم يكونوا على درجة كافية من التعاون مع جيش الإمام وذلك بسبب عدم مراعاته لظروف السكان تحت عملية الحصار تلك. نفس تفسيره لقضية اقتحام العاصمة صنعاء عام ١٩٨٠م في أعقاب فشل الانقلاب، وسقوط حكومة الثوار بقيادة عبدالله الوزير، حيث عزى نكبة العاصمة على أيدي القبائل الموالية للإمام أحمد، وذلك إلى تخلي الرب عن حماية العاصمة، وذلك نتيجة غدر وجهائها، وإقدامهم على قتل الإمام يحيى، خليفة المسلمين، دون أي

اعتبار لذلك، ولعدم الأخذ بمسألة الشيخوخة، وتعطيل جهاز الخلافة عن طريق سفك الدم، بدلاً من الإقالة، ومواجهته بإجماع الرأي.

ولست على يقين اليوم، فيما إذا كان والذي سيمقى على تمسكه بمقولة -الحماية الإلهية- تلك لو طال به العمر، وشهد مثلي مجدداً ماحل بالعاصمة من إعتداءات وغزوات، وإباحة للأعراض، والممتلكات، وقتل النفوس بالجملة، دونما سبب جنائي ارتكبه، أو جرم خلقي فعلته.... ؟...

ورب قائل يناقض ما ذهبت إليه، ويتراى له بإمكانية تغيير وجهة نظر والذي حول مفهوم الحماية الربانية للعاصمة صنعاء، لو أنه عاش وشهد معاناتها المعاصرة.. غير أنني أشك في الأمر، ليس بسبب رسوخ مثل ذلك الاعتقاد في أعماق الفكر والنفس اليمنية الصناعية، وتجزؤه داخلها منذ العصور السالفة فحسب، بل وبسبب ضبابية الفكر اليمني المعاصر، وعدم تبلور وعي سياسي، وفكري متقدم، في ظل انفتاح اليمن عشوائياً بعد الثورة - على العالم، وارتباطه بعجلة النظام الرأسمالي كتابع، وتأثير ذلك سلباً في اتجاه تمزيق بنية الفكر اليمني وخلخلته، وجعله أكثر تذبذباً وعجزاً عن استيعاب الجديد، والتعامل الواعي مع مفاهيم التحضر، وقضايا التطور السياسي والاقتصادي المستقل، والمتحرر من عبودية العلاقات الاقتصادية البرجوازية الكمبرادورية، وممارسة الأنشطة التجارية والمصرفية الربوية، شأنه في ذلك شأن بقية اليمنيين المخضرمين أمثاله الذين لم يتكيفوا بعد، مع مفاهيم الواقع السلبي المعاش، وعدم تقبل تفكيرهم لظاهرة التصدع الاجتماعي، والتفسخ الأخلاقي، وتعاطف طبقة الفقراء، وتفشي أعمال الفساد، والسرقة والرشوة، ونهب المال العام، وخراب ذمة القضاء، حيث صعب على قدراتهم الذهنية المشدودة إلى مفاهيم وقيم علاقات الماضي الاجتماعية والأخلاقية

النزينة والبسيطة - فهم أسباب وأبعاد ما يجري حولهم في ظل سطحية المعطيات الثقافية الرسمية، وضعف مناهج المؤسسة التعليمية والتربوية، وضحالة الوعظ على المنابر، والتوعية الجماهيرية، وتخلف أساليب الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن ظهور أفكار ظلامية واستسلامية جديدة وانشغال الجميع، صغاراً وكباراً بمسائل العيش، والسكن، والبحث عن موقع - قدم وسط الزحام ومكابدة الغلاء وسدّ مطالب النزعة الإستهلاكية المتفشية، ومجاعة المضاربات العقارية، ودفع ثمن فواتير السلع الكمالية، واغراءات وسائل الملذات الجسدية، والتسالي الذهنية والجنسية التكنولوجية والكتب والمجلات والأفلام الرخيصة. يؤكد على ذلك تصور حقيقة كيف كانت عليه حال رؤية والدي، ومعاصريه من الجيل السابق للثورة، للأشياء وللقيم، والعالم من حولهم، وتذكر طبيعة موقفه الأخلاقي من السلطة السياسية، ومن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ظل حكم الإمام يحيى بعد تسلمه السلطة في مطلع العشرينات من هذا القرن. كذا من أخلاقيات عصره، وبساطة، وتواضع حياة الناس، وتعاطفهم وتراحيمهم، وحبهم لوطنهم.

فقد كان موطنه اليمن يمثل بالنسبة له - مركز المعمورة، حيث لا يوجد هناك بلد آخر يضاهيه، لامن حيث الأمان والإيمان فحسب، بل ومن حيث المناخ المعتدل، والموقع الجغرافي الرائق، وتوفر الخبرات، وتعدد أنواع الثمار، وتفاني الكل في سبيل عملية الإنتاج والعمل، وكره البطالة، والتسول، وضد ظاهرة أن يعيش الفرد على حساب الآخرين، والإرتزاق والاثراء غير المشروع، بل وعدم الإعتماد على الدولة كمصدر للحصول على الرزق، وذلك عوضاً عن المهنة، والحرفة، واكتساب لقمة العيش بعرق الجبين، لهذا كانت نظرتة نحو الموظف الحكومي - كما هي نظرة معاصريه - مشوبة بالرحمة، والشفقة نحوه، وبالعطف عليه، وواجب التعاون معه،

وسد بعض مطالبه، والإيفاء بحاجة أولاده.

وكان الإمام يحيى يمثل - بالنسبة له - من ناحية أخرى - قطب الكون، وشمسه، التي تتغذى منه وتدور في فلكه كل الأشياء، لذا كان ينظر إليه بشيء من القداسة، ويرى فيه مثلاً للعدالة الإلهية، ورمزاً تتجسد فيه استمرارية الخلافة العربية الإسلامية الهاشمية، التي كان قد اغتصبها بنوا أمية من السدة العلوية بالتواطؤ مع وجهاء قریش وزعماء مكة الأثرياء، وكان يستثني منهم الخليفة عمر بن الخطاب الذي كانت بينه وبين الإمام علي بن أبي طالب مودة ومشورة، وتجمع بينهما خصال شريفة واحدة، وتوجه سياسي شبه ديمقراطي، وهدف اجتماعي رحيم، ومتوازن ومع هذا كان لا يألو من ترديد قول الشاعر الصنعاني المشهور للقرن الثالث عشر الميلادي، القاضي الحسن بن جابر الهبل :

إني لأبرأ من عتيق والدلام ونعتله .. الخ.

وقد كان يتعامل مع نفسه، وتنتظم علاقاته مع الآخرين، وفقاً لذلك المقياس بصرف النظر عما كانت تطرحه قوى المعارضة الدينية الإصلاحية حول اقتدار نظام حكم الإمام يحيى إلى المحتوى العقيدي لزعماء المذهب الزيدي الأول، المناهضين لتحول - مظهر الخلافة المكتسب عن جدارة وصلاحية وذلك إلى ملك عضو على غرار الحكام الأمويين والعباسيين، واتهامهم للإمام يحيى بالتزام الصمت تجاه مفاسد حكامه، وعدم اجتثاثه لسطوة نفوذ زعماء القبائل، والسماح لبعضهم بممارسة أحكام العرف الذي - كان قد أطلق عليه جده الإمام الهادي للحق يحيى بن الحسين في نهاية القرن الثالث الهجري عبارة: حكم الطاغوت، ووصمه بشرع الغاب وفكر الظلام، حيث كان يرى الإمام الهادي، واحفاده من بعده، بأنه لم يعد هناك مبرراً لوجود الأعراف القبلية في ظل وجود الأحكام الشرعية، فضلاً عن أن كبار

المشايع، وزعماء القبائل المرجعيين، كانوا يستترون خلف نظام ذلك العرف، وذلك بهدف التسلط على السكان المحليين، والقبائل الرعوية المتنقلة، واستغلال جهود وثمار عملهم، الأمر الذي كان يشكل حجر الزاوية في عملية ترمد الزعامات القبلية على أنظمة الحكم المتعاقبة في اليمن، وذلك بقدر ما تطمح تلك الحكومات في إقامة الدولة المركزية، وفرض هيبة النظام والقانون، وإقامة الشرع، والحكم المدني، وإبعاد قوى التسلط القبلي القائم على المقاضات وفقاً لنظام الأعراف وللتقاليد القديمة غير الشرعية. علماً بأن نظام العرف لا يزدهر إلا في ظل غياب الدولة المركزية، أو محاولة الالتفاف عليها - كما يجري اليوم، وبالعامل على احتواء أنظمتها، وتعطيل فاعلية قوانينها وتشريعاتها المدنية، وإفساح المجال أمام عملية التراضي والصلح الذي يتولاه كبار الوجهاء والمشائخ، باعتباره أهم مصادر الثراء بالنسبة لهم، ومنبع قوتهم الاجتماعية والسياسية. لذا تراهم غير عابئين بالسلطة السياسية، وهموم الحكم المدني، وعلى صعيد الهم الاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي، والثقافي، والقضائي، والأمني، اللهم إلا بقدر ما يسمح لهم النفوذ داخل الحكم بالإبقاء على مصادر قوتهم و ثرائهم الناجمة عن الإحتكام إليهم، وتوجه الناس نحوهم بهدف حل مشاكلهم، وخلافاتهم ونزاعاتهم الفردية والعامة. وإلا فإن أمر البلاد والعباد لن يستقيم، ولن يقر بالوطن قرا، وسيعرض الحكم للخطر، وتقوم عليه الدوائر، وتحشد ضده عمليات التأمر، ويستنجد بالمرتزقة الأجانب والقوى الخارجية المعادية للشعب والوطن. وتلحق ضده التهم من كل نوع.

وفي هذا السياق، كان والذي على عكس اتهامات قوى المعارضة - يبرئ ذمة الإمام يحيى من تبعة تصرف بعض حكامه بدعوى عدم موافقته على ممارساتهم السلبية، وجهله بأسرار ما يفعله البعض منهم خفية من وراء مراقبته، والتحايل

على أجهزة المحاسبة، وأعمال الإحتساب الشرعية التي كان يسلطها على حكامه بين وقت وآخر.

وقد كنت شاهداً - في هذا الإطار - على إفلاس كثير من الحكام الكبار، بعد أن تم تجريدهم من ممتلكاتهم غير المشروعة، وفقاً لما توصل إليه رجال الإحتساب الذين كلفهم الإمام للقيام بتلك المهمة إثر تعرفه على ممارسة أعمال الفساد والرشوة، أما في حال إدانة مثل أولئك الحكام بخصوص نهب المال العام، وسرقة الخزينة الحكومية، فقد كان يتم عمل الجلد والتعزير والسجن، إضافة إلى مصادرة الممتلكات، وعدم التوظيف مرة ثانية.

في حين كان يرى والذي - من ناحية أخرى - بأن عدم اجتثاث الإمام يحيى لتسلط بعض الزعامات القبلية، والإبقاء على بعض مظاهر النفوذ لما يسمى (بمشايخ الضمان) كان مرجعه إلى حاجة الحكم إليهم، باعتبارهم وسيلة في يده لضبط الأمن في المنطقة. ووسيلة للحصول على الجباية، والزكاة، وأعمال التجنيد العسكري، ومع هذا فإنه لم يكن يسمح لهم بالتدخل في شؤون الحكم، والتطاول على ممثلي جهاز الدولة والقضاء في المنطقة، والقيام بعملهم في حل النزاعات والخلافات، اللهم إلا في أضيق الحدود، وفيما يخص مشاوره مع بعضهم في المسائل التي تهم الدولة، وتوجب قيامهم بتلييتها.

غير أن الشيء الرئيسي في مظاهر تلك العلاقة بين المشايخ والسلطة من جهة، وبين قوى المعارضة والإمام يحيى من جهة أخرى - لم يكن وارداً البتة في ذهن أيٍّ منهما وذلك بخصوص علاقة الفلاح بالأرض، وطريقة استثماره لها، واستغلال علاقات الإقطاع له.. ولهذا فإنه لا والذي، ولا الإمام، ولا حتى قوى المعارضة كانوا مكثرين بعملية الإستغلال هذه، الناجمة عن ابتزاز جهد وعرق

المزارعين من قبل الملاك الإقطاعيين وذلك تحت غطاء نظام المحاصة السنوية لغلة الأرض الواقعة في إطار ما يسمى بالشرك، وما أكثر الأراضي الزراعية تلك بالنسبة للأرض اليمينية المزروعة والمستثمرة على نطاق واسع، حيث خصوية الأرض، والكثافة السكانية، ورخص يد القوى الزراعية المعدمة التي كانت تشكل يومها بالنسبة لعدد الملاك الكبار في منطقة إيب وشرعب وتعز، وحجة، والمحابشة، وتهامة، والمخلاف السليماني، وسلسلة جبال وسفوح ريمة، وعتمة، وآنس، ومناخة، وبراع، والطويلة، وحتى جبال رازح في الشمال، والجوف، ومأرب في الشرق - وذلك حوالي ٩٠٪ من قوى العمل الزراعي الإنتاجي العاملة تحت ظروف علاقات الإقطاع الجائرة، حيث لم يكن يدور بخلد أحد - سواء داخل نظام الحكم الإمامي أو خارجه - بأن هذه المسألة تندرج في عملية الكسب غير المشروع، ليس فقط لأن هذه العلاقات الإقتصادية تقف ضد عملية التطور، وتحول دون عملية التراكم المادي الرأسمالي فحسب بل وتتنافى مع القول المأثور الأرض لمن يفلحها - وحيث كان حل هذا المشكل الاقتصادي محل شغل واهتمام كل الحركات التاريخية، والثورات العالمية، التي لم تتقدم شعوبها خطرة واحدة إلى الأمام إلا بعد التخلص من تلك العلاقة المعيقة للتطور، واستبدالها بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، أو التعاونية، فازت به بلدان أوروبا - بدرجات متفاوتة - منذ القرن السابع عشر، وحصلت عليه البلدان العربية وبعض البلدان الأفريقية في منتصف القرن العشرين. في حين يبدو أن أمام اليمن وقتاً طويلاً جداً حتى يحين موعد حسم أمرها في هذا المجال، والاقتراب من عهد الخلاص والانتصار على حل معضلة المشكلة الزراعية، وتحريرها من تبعية علاقات الإنتاج المتخلفة التي لن تجدي في ظلها أعمال الإصلاح الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك إقامة السدود، واستصلاح الأراضي البور،

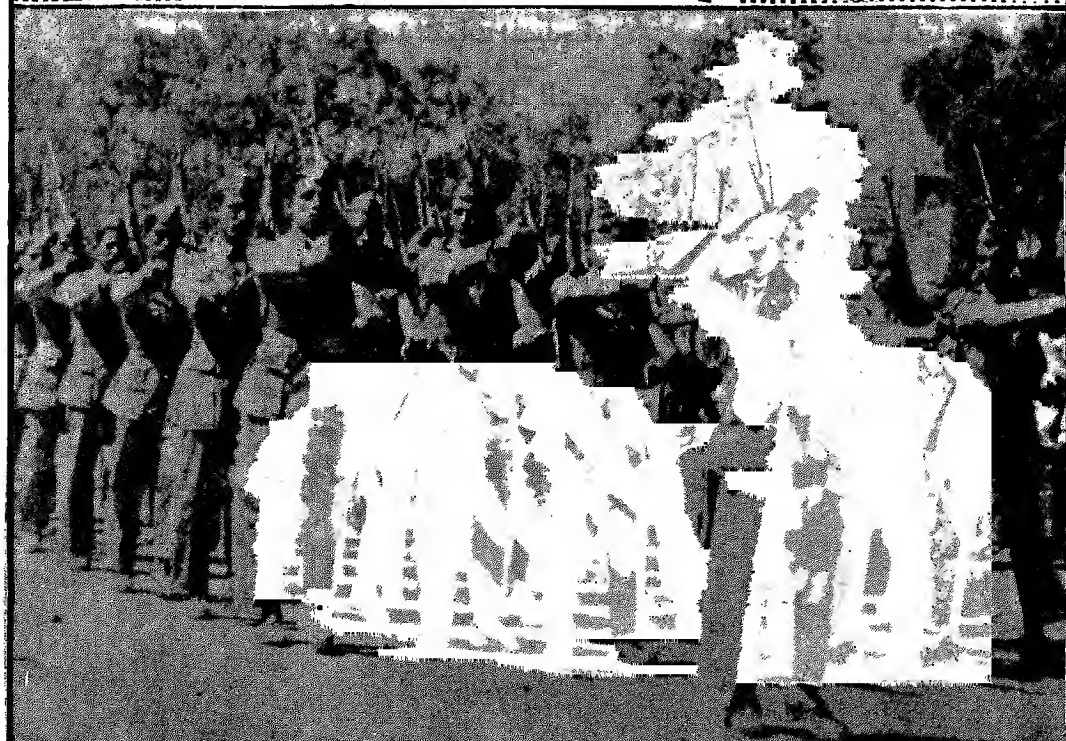
والإستثمارات الحكومية والأهلية الكبيرة. التي يبذل الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيراً في إنجازها.

وعليه فقد ظل تفكير والدي - كما عند عناصر قوى المعارضة أيضاً - بعيداً عن معالجة هذه النقطة الحساسة، وعدم إدخالها قيد البحث والأهمية. ودون اعتبارها - ليس لديهم فقط، بل ولدى الفكر اليمني المعاصر - بأنها نقطة خلل في ميزان العلاقات الاقتصادية الحديثة، لهذا فقد وجد الإمام يحيى أمامه مبرراً ومتسعاً من الوقت - بين يديه - لامتلاك الضياع مثله مثل بقية الإقطاعيين المنتشرين على الأرض اليمنية، الذين يستثمرون قوة عمل المزارعين المعدمين، شكل هؤلاء مع الإمام وأعوانه الجدد نسبة ٥٪ من مجمل الملاك الكبار الذين يستأثرون بـ ٦٠٪ من ناتج المحصول الزراعي القائم على نظام المحاصة الإقطاعي، في حين زادت هذه النسبة بعد الثورة إلى ٧٠٪ نتيجة توسع ملكية البعض من الملاك القدامى، وظهور ملاك جدد للأراضي الزراعية المخصصة وذلك على حساب إفقار عدد من الملاك المتوسطين، وغيرهم من الملكية، وتحولهم إلى أجراء وشركاء داخل دائرة نظام العلاقات الإقطاعية، وحيث رافق هذا التوسع في بعض المناطق، تغير شكل علاقة الإستغلال إلى مستوى أعلى وذلك مع تطبيق قاعدة نظام القبال الإقطاعي العثماني الذي كان قد أدخل إلى اليمن عند منتصف القرن التاسع عشر، حيث يتوجب على الأجير أو الشريك - في منطقة إب مثلاً، دفع أربعمائة ريال سنوياً عن كل (قصبة) بصرف النظر عن مستوى كمية المحصول، وظروف الغلة وخلو مساهمة الملاك في شراء وسائل الإنتاج، والبذار، الأمر الذي ضاعف من حدة استغلال قوة عمل الفلاح واسرته، ووضعه في حافة الفقر المدقع، مع تراكم الديون السنوية عليه نتيجة عدم تمكنه من الإيفاء بواجب شروط عقد القبال المجحف،



أصبح معه هو وأسرته وأطفاله في حكم العبد المرتهن، الذي لا يجد الحصول حتى على الحد الأدنى من حاجاته الغذائية اليومية، فوق أن هذا الحد الأدنى قد تعرض مؤخراً للخطر بفعل ظهور الأزمة الاقتصادية العامة، حيث تناقص عدد أفراد الأسرة وموت الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية، وانتشار الأمراض وهروب المراهقين من الشبَاب واليافعين إلى المدن، والتشرد في الشوارع، والهجرة مجدداً إلى الخارج، ولقد عمل قانون عدم التناسب - بين وضع علاقات الإنتاج الإقطاعية، ودخول البلد عصر البرجوازية التجارية الكومبرادورية عمله السلبي في هذا المجال، بما في ذلك فشل مشاريع الدولة الزراعية، والإروائية، في سرود، وبيت الفقيه، والمنطقة الوسطى، ومأرب، وحاشد، كما ولم تجد نفعاً استثمارات رجال المال والأعمال الزراعية وذلك نتيجة عدم التناسب بين العلاقات الإقطاعية السائدة، وحجم الإستثمارات الزراعية الرأسمالية المحدودة العاجزة عن منافسة بحر علاقات الإنتاج الإقطاعية، المتدنية والمعيقة في نفس الوقت، وذلك على عكس ظروف الإنغلاق الاقتصادي في الأربعينات، وتناسب الأجور والدخول الفردية، في ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية الوحيدة، ومحاولة حفاظ الحكم بالتالي على موائمة حاجة ومتطلبات السكان للسلع الاستهلاكية، وربط المنتجين بالأرض وعدم السماح لهم بالهجرة الداخلية، واعتمادهم بالتالي على الإنتاج المحلي، والإستغناء ما أمكن عن السلع الأجنبية.

ويحضرني - في هذا الإطار - ضمن رواية والذي للعالم والأشياء من حوله - تذكر حديثة عن الإمام يحيى كيف كان يسهل عليه القيام - في ظل الحفاظ على عملية التناسب تلك، معالجة المشاكل، الاجتماعية والأزمات الاقتصادية الناشئة عن الجفاف، والحروب، حيث كان يمد السكان بالمواد الغذائية الموجودة في



مخازن الدولة، ويلزم عقال الأسواق ببيعها لهم بالأسعار العادية أيام الرخاء والخير، كما كان يملك -من ناحية أخرى- بعد نظر بخصوص تناسب الدخول المادية بين جميع الفئات الاجتماعية، بحيث لا يمكن أن تظهر فوارق كبيرة بين فئة على حساب أخرى، وبما يلحق الضرر بمستوى حجم الدخل الوطني العام ويرفع معدل التضخم المالي، والعجز الاقتصادي للدولة ولليلد على حد سواء.

وذاث مرة - وفقاً لما سمعته من والذي - أنه كان يتردد على ألسنة الناس كلام حول رفض الإمام يحيى لاقتراح رفع معدل مرتب الجنود إلى سبعة ريال بدلاً عن خمسة ريال كانت مقررة لهم كل شهر، بالإضافة إلى (شفت الكتم) عن كل يوم، وكسوة العام .. والمأموريات الخارجية .. والصرف المادي اليومي مقابلها .. وقد جاء رفضه هذا ليس بسبب حصول الجنود على مثل تلك الإمتيازات، وإنما تحت مبرر تجنب عملية الإخلال في توازن الدخل لدى أفراد الجيش واليد العاملة التي تباع قوياً عملها اليومي في السوق، ولدى الحرفيين، وأعمال البناء، والأشغال الحكومية العامة. حيث استغلت قوى المعارضة هذه المسألة وشنت حملة دعاية ضد الإمام، بأنه يقف ضد مصلحة القوات المسلحة، ولا يرغب في تحسين أوضاعها المعيشية، متهمه إياه بالبخل، وتعمد إبقاء الشعب في حالة بؤس وإفقار، في حين تسائل البعض من الناس قائلين ما للإمام وللناس خارج الجيش؟ ... كما دبح بعض الشعراء قصائد الهجاء ضد بخل الإمام متوعدين إياه بانتقام الجيش منه.

ولم يكن سوى الإمام وكبار التجار من يعرف بشكل براجماتي، مصلحي أبعاد تلك المعادلة الاقتصادية كل منهما على طريقته الخاصة به، ووفقاً لوجهة نظره، وما تمليه عليه الشروط المعيشية الموضوعية، للناس جميعاً، أو بالأفصح المصلحة الشخصية. ففي حين كان يرى التجار في رفع معدل مرتب الجيش وسيلة لزيادة

القوة الشرائية العامة للسلع المعروضة للبيع، وتعاطف النزعة الاستهلاكية لدى الناس، الأمر الذي يعمل بدوره على رفع معدل أرباحهم، ومضاعفة دخلهم التجاري، في حين كان الإمام يرى على العكس من ذلك - في أن السيولة النقدية غير المتوازنة سوف تعجل بحدوث عملية التضخم النقدي، والحاق الضرر باقتصاد البلاد، فضلاً عن إيجاد الفوارق الاجتماعية في مجال معدل الدخل بين القوى العاملة مع الدولة، وتلك التي تعمل في السوق، الأمر الذي يشكل تناقضاً في عملية الأجر العام المتوازن، ويخلق ميلاً في المداخل الفردية لصالح فئة على حساب تراجع مداخل فئة أخرى من قطاع المجتمع، وبهذا تسقط أول حلقة في سلسلة النظام الاجتماعي العادل، متساوي الدخل والإنفاق، خاصة إذا ما علمنا بأن حجم عدد أفراد الجيش الإمامي كان يومها يماثل عدد القوى الحرفية والمهنية، والعمال اليمامة الملحقين بالخدمة في المدن، كانوا يمثلون نسبة ٦٥٪ من عدد سكان صنعاء البالغ يومها ٦٥ ألف نسمة إذا ما أخذ في الاعتبار بأن صنعاء يومها كانت بمثابة ورشة عمل المجتمع اليمني نظراً لحجم النشاط المهني، والإنتاج الحرفي اليدوي والمعملي، المتمثل في صناعة مواد البناء، والنسيج، ومعامل الزيت، والصابون، والسكر، والعطور، والجلود، والأوعية النحاسية، والفخارية، والحلي، وأدوات الزينة وغيرها حيث كان ذلك يغطي أكثر من ٨٥٪ من حاجة معظم سكان اليمن البالغ أربعة ملايين نسمة .. كون أي تغير في معدل دخل أفراد القوات المسلحة البالغ ١٥ عشر ألف سوف ينعكس سلباً على حياة ونشاط سوق العمل القائم أصلاً على طابع الأسلوب الفردي بمداخله الشهرية المتقاربة مع متوسط دخل الجنود، والتي لم تكن لتزيد عن خمسة ريال في الشهر بمعدل وسطي يبلغ في اليوم سبع بقش ونصف.

وأذكر اليوم - في هذا الإطار - ذلك الجدال التاريخي الاقتصادي الدائر في عقد الأربعينات، والذي لم يكن يومها واضحاً بالنسبة لي، تماماً كما هو حال بقية أفراد المجتمع، بما في ذلك عناصر قوى المعارضة، باستثناء القطاع التجاري الكبير المتمرس، الذي كان يعرف وحده فوائد الإخلال بتلك المعادلة الرياضية الاقتصادية، ويناضل بوعي وحذر ضد القيود الإمامية التي كانت تعيق حركته، وتعمل جاهدة على حفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام، بما يفوق وعي وإدراك عناصر قوى المعارضة، التي كانت تعيش على هامش مطالب البرجوازية التجارية، وتفتقر إلى أبسط المفاهيم الوطنية الاقتصادية، وتناضل من أجل لاشئ عملي، أو هدف إجتماعي جوهري سوى إبعاد الإمام يحيى الحاكم الكهنوتي القرد، وإحلال إمام آخر محله ليس إلا. يتيح الفرصة أمام قطاع واسع من قوى الإقطاع، ورجال الإصلاح في المشاركة في الحكم.

وأتساءل الآن بدوري - مع العلماء والباحثين المعاصرين - كيف تسنى للإمام يحيى الخارج على التو من كهوف القرون الوسطى، فهم المعادلة الاقتصادية الخاصة بقضية التضخم، في ميزان الإنفاق الحكومي، والمدفوع الوطني الخارجي وعلاقة ذلك بخلق مشكلة تفاوت الدخل، وارتفاع أسعار البضائع، وانزال الخراب باقتصاد البلد، وفقدان السيادة من ثم، والهوية الوطنية، والكرامة الفردية، والحرية السياسية، والشفافية، الأمر الذي غاب إدراكه في الستينات عن أعين خبراء الاقتصاد لما بعد الثورة، ويأتي شخص مثل عبدالرحمن البيضاني حامل لقب دكتوراه في علوم السياسة والاقتصاد، ليقوم بجرة قلم - عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخارجية والاقتصاد - بتدشين أول عملية خرق لقانون تناسب الدخل الاقتصادي العام وإغراق السوق الوطنية - على حين غرة - بالسيولة

النقدية المهولة إثر رفع المرتبات الحكومية المفاجئ إلى معدل مائتين وخمسين في المائة، وذلك بعيداً عن الشعور بالمسئولية، ودون أي دراسة مسبقة، وقبل أن يلتفت الوطن إلى إعادة النظر حول قضايا ومشاكل الإنتاج في ميدان الزراعة والصناعة، ومعالجة تخلف الوسائل التقنية وتعلم المهارات العلمية، فضلاً عن عدم استخراج الثروة المعدنية والمشتقات البترولية، ومع هذا فقد وصل متوسط دخل الموظف الحكومي من خمسة وعشرين ريال كمعدل متوسط شهري إلى ٨٥ ريال دفعة واحدة، إضافة إلى ثلاثة أقداح من الطعام، كان الموظف يعجز عن انفاقهما واستهلاكهما كاملين عند آخر الشهر، رغم مظاهر البذخ أو الإسراف والبطر الذي لم يكن متعوداً عليه، الأمر الذي فتح معه الشهية للمواطن، وزاد من حدة النزعة الإستهلاكية، والبحث عن السلع الكمالية، نجم عنه التفاوت في مستوى المعيشة بين المدينة والريف وبين الموظف، والعامل المهني، أعقبه إشتداد ميل السكان في الريف إلى الهجرة الداخلية نحو المدن، والإلتحاق بالعمل مع الدولة حيث الرخاء والدخل المادي اليومي والشهري العجيب الذي لم يكن ليحصل على مثله في الريف على مدار العام، كما هجر الحرفيون ورش أعمالهم، ودكاكينهم، والتحقوا بدورهم في العمل الحكومي والخدمة العسكرية، ودخل البلد دوامة الإستهلاك للسلع الخارجية، وتعطل الإنتاج الداخلي، وتحقق مبتغى الرأسمال التجاري، وبلغ ثراء البعض ذروته فضلاً عن الوصول إلى الشهرة العالمية، ومنافسة أثرياء العالم الذين يعدون بالأصابع في مجال الإستغلال الإستثماري التجاري وامتلاك أعظم الثروات والسطوة والجاه.. بمعنى أننا اليوم نحصد ماتم زرعه بالأمس، وأصبح من الصعب تجاه كل ذلك التراجع إلى الخلف، ومنح فرصة أعمال الفكر والعقل، ومراجعة المنطق والصواب، وعجز علماء الفكر والاقتصاد عن عمل أي شئ رغم تسليحهم بأحدث

النظريات الاقتصادية، وامتلاكهم لمعارف العصر التي تعالج أكبر المعضلات فيه، وأشدها تعقيداً بدأ من قضايا التخلف، وحل هموم الإنسان البدائي، وانتهاءً بفك رموز وتيرة الإنتاج الصناعي والزراعي عالي الكفاءة والجودة، وحل الغاز مفاهيم الدورة النقدية، وعقدة الإستهلاك المستعصية. وذلك نتيجة إنغماسهم في اتون تلك المصالح، والكذب على الناس ومخادعة رؤساء الحكومات الجمهورية المتعاقبة بأنهم يقومون بوضع الحلول المناسبة.

غير أن السؤال يظل قائماً بخصوص مقدرة الإمام يحيى على موازنة الوضع العام في البلد، والحفاظ على تماسك المجتمع من الإنهيار، وبأية قوة ساعدته على ذلك، وماهي مصادر معارفه النظرية السياسية والاقتصادية الناجحة والفاعلة، في حين يعرف التاريخ السياسي لليمن، بأنه لم يكن يملك سنداً حزبياً، ولا جهازاً إقتصادياً - كما هو عليه الحكم اليوم - كما ولم يكن ^{لديه} تحليفاً خارجياً يده بالعملة الصعبة، ويتكفل - كما هو الحال عليه اليوم أيضاً - بدعم الموازنة العامة للدولة. سوى الإتحاد السوفيتي، الذي كان يقايض بلده بالمنتجات السلعية الضرورية وذلك مقابل تعويض اليمن له بمنتجات محلية، كان الإتحاد السوفيتي في حاجة إليها، ولم يكن سواه من يستند الإمام في المحافل الدولية ضد الوجود البريطاني والتدخل الإيطالي، والأطماع السعودية، والشئى الهام - فوق هذا وذاك - هو كيفية -تمكنه- وسط ظروف الجهل والتخلف - من وضع السياسة اليمنية الخارجية المتوازنة، وفبركة العلاقات الثنائية المتكافئة مع كل بلد على حدة، وعلى مستوى التكتل الإقليمي العربي والإسلامي والدولي، إضافة إلى معالجة هموم الحرب اليمنية - السعودية، ومصاعب الوجود البريطاني في عدن، والسلطيني في المحميات التسع، والأدارة في المخلاف السليماني، وقوى الانفصال في المناطق

الشرقية بقيادة الرصاص والحميقاني، وتمرد مشايخ قبيلة حاشد وخولان الطيال، والأصابعة . فالزرائيق أخيراً وليس آخراً في لواء تهامة المتحالفين مع بريطانيا وإيطاليا؟ .. كما توجب عليه - وسط تلك الهموم الداخلية والخارجية- الإرتفاع إلى مستوى التعامل الواعي الحذر مع مطالب بعض قادة وزعماء الإصلاح في العالم العربي الذين كانوا يأملون في تزعم الإمام لحركة الإصلاح الشاملة، وقيادة العالم العربي الإسلامي على الصعيد السياسي وإقامة دولة الخلافة المركزية المرتقبة، وكيف تمكن بالتالي من إجادة المناورة السياسية مع أولئك الدعاة السياسيين والحزبيين المبعوثين إليه من الخارج، مثل أمين الريحاني، ونزيه مؤيد العظم، والفضيل الورتلاني الذين كانوا يحاولون إقناعه بالإنتفتاح على الخارج، وإطلاق بلده لحرية التجارة، واستقبال رأس المال الإستثماري الدولي، وذلك أسوة بالدول العربية الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي والبريطاني، حيث تكشف مؤخراً بأن الريحاني بالذات، والورتلاني الجزائري عضو منظمة (الإخوان) كانا يعملان بتوجيهات مخابرات تلك الدول، بما يعني أن الإمام يحيى قد تكفل شخصياً بوضع عبء كل تلك الجهود الفكرية، والسياسية على كاهله وحده بشكل يدعو للدهشة والحيرة، خاصة في مثل أوضاع ظروف اليمن، عشية بدء مرحلته الإنتقالية تلك بعد خروج الإحتلال التركي، والتي كانت نهياً لمطامع القوى الإستعمارية، وتعطش النفوذ السعودي الإقليمي، ومسرحاً لنزعة القوى المحلية الانفصالية، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لكان اليمن قد تفتت أوصاله، وبلغ حاله الإفقار، والإقتراب من الهلاك والموت، ولما تمكن حكم الإمام -بالتالي- من الإستمرار والديمومة زهاء ثلاثين عاماً، أسفر عن إقامة دولة اليمن المركزية القوية الآمنة والمستقرة، وانتزاع الإعتراف بها من دول العالم، تمهد السبيل خلالها لظهور رياح التغيير الخارجية

التي عجلت بقدم حركة ٤٨ و ٢٦ سبتمبر.

ومع هذا لم يكن أحداً يومها يعرف طبيعة معدل الميزانية العامة للبلد، ووسائل مصادرها، وحجم الإنفاق الداخلي، والإنتاج الزراعي العيني، حيث اتضح مؤخراً نتيجة الدراسة الإقتصادية المقارنة التي قمت بها خلال الأعداد لهذا الكتاب، مؤخراً بأن الموازنة العامة السنوية للبلد كانت تخضع لدراسة وعمل مخطط شبه علمي، كان الإمام يحيى قد وعاهما وأجاهدهما عبر تجاربه الخاصة في الحكم الذي كان قد بدأ ممارسته منذ نهاية القرن التاسع عشر عندما كان يقود النضال وحرب الإستنزاف ضد القوات التركية، وذلك على مدى عشرين عاماً قبل أن يتسلم الحكم رسمياً عام ١٩١٩م وسيطر على البلد كاملاً (الشرط الشمالي)، علماً بأنه لم يكن بحوزته أي مرجع اقتصادي، أو مصدر نظري، يستند إليه في وضع خطته الإقتصادية السنوية تلك، ماعدا قانون صنعاء للقرن الثاني عشر الهجري الذي كان قد وضعه أحد أجداده (١) وكتاب (الإحتساب) لجده الإمام الناصر للحق الذي كان قد وضعه في منفاه بایران قبل ألف عام. إضافة إلى استفادته الجزئية من معاهدة الصداقة مع الإتحاد السوفيتي عام ٢٦ - ١٩٢٨م، التي أحسن توظيفها - بمهارة - في صالح الاقتصاد اليمني، وضد الإحتكار التجاري، والتبادل السلعي البريطاني، والفرنسي، والإيطالي الذي كان يستأثر بحصة الأسد، ومع هذا امكن للعلم الإقتصادي المقارن الحديث رصد العملية الإقتصادية الإحصائية المتعلقة بحجم القوى المنتجة، والفئات الحرفية نسبة إلى عدد السكان الإجمالي، وعلاقة ذلك بمستوى نسبة الدخل السنوي المتوسط للفرد، ودورة رأس المال المتداول في السوق، وطبيعة توازنه مع ميزان المدفوعات الخارجي والإنفاق الداخلي، حيث تبين معه بشكل واضح الصورة التي كان يقوم عليها نظام الموازنة العامة للدولة، وذلك في حدود ستة ملايين ريال إلى سبعة ملايين في السنة، نقداً، ومليونين قدح طعام، بما يعادل في مجموعه ألف مليون ريال ورقي

(١) المتوكل على الله القاسم بن الحسين ١١٢٨ - ١١٣٩هـ بخصوص تنظيم الأسعار وأجور الأعمال المهنية والحرفية، وحماية المستهلك، ومعاينة المغالاة، ومنع الهجرة إلى المدن، وتحديد رخص وعدد المغادرين، وسجن المتقطعين للجلادين قبل وصول سلهم إلى السوق وتحديد أسعارها.

جمهوري إلى ألف وخمسمائة ريال سنوياً، (١) كان الإنفاق الحكومي السنوي منه لايزيد عن ٧٠٪ معظمه كان يذهب لصالح جهاز الموظفين البالغ عدده حوالي ١٧ ألف موظفاً، ومثله للجنود البرانية والنظامية، و ١٠٪ للخدمات العامة والإنشاءات الحكومية، والتربية والتعليم، والصدقة على الفقراء والمعدمين.. أي أنه كان يبقى فائضاً مالياً بمقدار ٢٠٪ لصالح الخزينة الحكومية كان يقدم منه القروض العينية للفلاحين، وشراء أراضي زراعية وعقارية للدولة وتغطية بعض النفقات الخارجية، وشراء الحاجيات الحكومية الخاصة المستوردة، في حين كانت نفقات القصر الإمامي السنوية لاتتعدى عشرة آلاف ريال فضي بما يعادل ١٣٠ ألف ريال ورقي جمهوري، حيث كان الريال الفضي يومها يعادل دولار وربع أمريكي.. أما بقية أفراد العائلة المالكة وأقاربها البالغ عددهم حوالي ٣٥٠ فرد، فقد كان أربابها يعيشون على دخلهم الوظيفي الحكومي، وعلى مردود الملكيات الزراعية الخاصة بهم، بالأخص عائلة سيف الإسلام الحسن ابن الإمام يحيى الذي كان يملك بعض الصوافي في منطقة الجوف، وفي لواء إب، في حين كان يملك الحسين بعض الأراضي في منطقة بني حشيش، وأنس، كما كان يملك أصحاب وأنسابه آل اسحاق، والشامي الكثير من الضياع في منطقة وصاب وريمه، وعتمه، أما بالنسبة لأبنائه سيوف الإسلام الآخرين فقد كانوا شبه مدقعين، بالأخص سيف الإسلام علي، فقد كان مرتبه الشهري لا يكفيه، فيلجأ إلى عملية الإحتيال على الإمام، ويقوم بسرقة بعض الحاجيات الصغيرة، أو انتهاب بعض ذخائر البندقية وبيعها لسد نفقات قيمة القات والمشروبات الروحية التي كان مبتلياً بممارستها خفية عن والده الإمام، وأعين الناس، حيث كان معرضاً باستمرار للسجن والإعتقال في نوبة قصر دار السعادة المملوكة به والتي لاتزال قائمة في مكانها حتى اليوم وتعرف بإسم (نوبة علي) نسبة إلى مكوثه طويلاً سجيناً فيها.

وكان حجم رأس المال المتداول يومها في السوق - وفقاً للمعطيات

(١) نفس قدر الموازنة السنوية العامة للدولة السعودية عام ١٩٥٩ وفقاً للمرسوم الملكي الصادر في يناير ٥٩. نشرته صحيفة (عرفات) في نفس الشهر بعددها الصادر يوم الإثنين الموافق ١٢ / ١ / ٥٩

والإحصائيات التجارية- يتراوح ما بين ألف وخمسمائة مليون ريال (فضي) وصل الفائض التجاري لصالح ميزان المدفوعات السنوي العائد لليمن من جراء عملية التصدير إلى خمسين مليون دولار حسب إفادة أحد التجار الكبار. محمد علي العبادي (١) كان نصيب دخل الفرد من تلك الدورة النقدية السنوية وسطياً حوالي ٤٠٠ ريال (فضي) بما يعادل ٥٠٠ دولار أمريكي، وهي أعلى نسبة مما يحصل عليه المواطن اليوم في البلدان الأفريقية شبه المتطورة، أما تلك التي يصنفها البنك الدولي بالأشد فقراً في أفريقيا وآسيا ومجموعها ست دول منها اليمن، فإن معدل متوسط دخل الفرد فيها لا يزيد عن ما يقرب من دولار في السنة.

وبمقارنة بسيطة مع موازنة الدولة حالياً في أرقام العجز فيها قياساً إلى الدخل العام فقد قفز إلى ٤٠٠٪ رغم تعدد أشكال (الضرائب، وموارد الطاقة، والقروض والمساعدات الخارجية، فضلاً عن تضائل- الإنفاق على مشاريع الصناعة والزراعة، حيث يذهب معظم الدخل الوطني العام على الإنفاق العسكري وعلى الجهاز الإداري المتضخم، البالغ مليون فرد، وعلى توسيع المباني والمنشآت الحكومية، والإنفاق على البنية التحتية، ومظاهر البذخ، الذي ظهر على حياة القوى الطفيلية وأصحاب الشركات التجارية المنتفعة من المال العام، التي زاد عدد الأفراد العاملين فيها على ٤٥٪ من مجموع عدد اليد العاملة الريفية والحرفية التي تشكل ٦٥٪ من العدد الإجمالي للسكان البالغ أربعة عشر مليون نسمة. (٢)

أما فيما يخص الإنفاق على مشروعات القاعدة الهيكلية، فقد تكلفت به مشاريع المساعدات والقروض الخارجية لا تزال مستحقات أكثر من ١٣ ألف مليون

(١) في مقابلة إذاعية أجريت معه في شهر رمضان ١٩٩٤م

(٢) تقول آخر إحصائية مقارنة لُفّت بها في هذا المجال بأنه مقابل وجود ثلاثة وكلاء اجانب كانوا في اليمن عام ١٩٢٨م يقومون بخدمة تسويق ٨٥ سلعة محلية الى الخارج، وإستيراد ٥٥ سلعة أجنبية، فقد ارتفع عدد الوكلاء بنهاية القرن الى ٢٥٠٠ شركة تقوم بخدمة إستيراد وتصدير أكثر من ١٩ ألف سلعة أجنبية ، يعمل عليها مليوناً شخص ضمن نصف مليون دكان ويقاله ورشة، فإذا ما أضيف إلى هذا العدد ربع مليون بايع قات، وثلاثة ملايين طالب، ومليون مهاجر ومليون موظف حكومي تظهر مدى العبء الحكومي الباهض أمام تراجع عدد اليد العاملة المنتجة الى ١٥٪.

دولار ديناً على ذمة الأجيال القادمة، في حين يذهب مردود المشروعات القاعدية لصالح البرجوازية التجارية والمصرفية الربوية، وشركات السيارات والأجهزة الإلكترونية والتلفزيونية اليابانية، التي تقوم شبكة عملية التحديث الهيكلية في خدمة تسويقها داخل اليمن، والمضاربة عليها، وإعداد الكوادر الفنية، والاقتصادية لتشغيلها، وذلك عوضاً عن ارتكاز الوطن على خلفية القاعدة الهيكلية تلك للقيام بإنشاء الصناعة الوطنية، وبناء الإقتصاد المستقل، ومحاولة الإكتفاء الذاتي، الصناعي والزراعي، بالأخص، بعد أن دفع الكثير من المال والجهد والعرق والدم في سبيل إنجاز القاعدة الهيكلية الحديثة للبلد كشبكة الطرقات، وأجهزة الاتصالات الدولية، وتأهيل الكوادر المحلية وإقامة المرافق الخدمية، وتوفير مناخ العمل ووسائل الإنتاج المتطورة .. ومع ذلك فإنه على العكس من ظاهرة اختفاء البنية الهيكلية الإقتصادية في الأربعينات - كان ظاهر العجز الإقتصادي غير وارد بالمرّة، فإنه بالإضافة إلى وجود شبه اكتفاء ذاتي في السلع الغذائية والمنتجات الحرفية - باستثناء بعض المنسوجات الحريرية، والغاز، وجزئياً السكر، والأرز، إلا أنه بالمقابل كان يتم تصدير الحبوب والفاكهة والبن والثروة الحيوانية، ومشتقات الألبان، والزيت، والأصباغ، والجلود، والبسط، والأحذية، ومواد البناء، وصناعة النحاس والفخار، والسيوف، والأحجار الكريمة التي كانت تفتقر إليها دول الخليج والسعودية، وشرق أفريقيا، الأمر الذي شكل معه ميزان المدفوعات الخارجي فائضاً سنوياً بلغ معدله في منتصف الأربعينات كما أسلفنا - مبلغ أربعين إلى خمسين مليون دولار أمريكي، مما يفسر لنا أسباب العجز الإقتصادي الحالي الناجم في الأصل بالإضافة إلى ما سبق - عن انفتاح البلد الخارجي عشوائياً منذ الخمسينات على السوق العالمي، وارتباط إقتصاده بعجلة النظام التجاري والمصرفي العالمي

وتوقف عجلة الإنتاج، وتكون جيش العاطلين، على مدى السنوات الماضية، مع تضخم جهاز الدولة، و مصاحبة اتساع حجم الطبقة التجارية، والفئات الطفيلية، واقتصار خطط التنمية الاقتصادية، ومناهج التربية والتعليم الفني، والإداري والاقتصادي -منذ قيام الثورة- على تلبية حاجة المتطلبات التجارية الخارجية، والأعمال المصرفية، وخدمة الجهاز الحكومي، والمؤسسة العسكرية، أسفر كل ذلك في مطلع التسعينات عن ظهور الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي لارجعة عنها، في غياب الكفاءة والجهاز الإداري، والاقتصادي المخلص الذي يجب أن يشد من عضد القيادة السياسية العليا ويقف بشرف وأمانة الى صفها وليس أداة لخدمة قوى المصالح الداخلية والخارجية. حيث لم تكن حرب الخليج وطرد العمال اليمنيين من السعودية التي يتستر خلفها هذا الجهاز، ويطرحها كمبرر لعجزه أمام الأخ الرئيس القائد- إلا أحد أعراض تلك الأزمة أصلاً، يؤكد ذلك عملياً ظروف معدل الهجرة الخارجية في الأربعينات بواقع أربعة أشخاص من كل عشرة ، حيث لم يكن يوجد في المهجر عام ١٩٤٠م سوى ربع مليون مهاجر يعني يعيشون في شرق أفريقيا، وأمريكا، وبريطانيا، لم يكن أحداً منهم في دول الخليج والسعودية التي أستوعبت لوحدها في التسعينيات أكثر من مليون ونصف مهاجر يعني، ومع هذا لم يكن هناك أية بادرة لظهور أزمة ما يسمى بالهجرة الطردية الى الخارج و المعاكسة في الداخل من الريف الى المدن، ولم يتأثر الوطن في الأربعينات بسبب ظاهرة قلة الهجرة الخارجية التي تبدو اليوم خطأ وكأنها العامل الرئيسي للأزمة الاقتصادية، في حين يرى علماء الاقتصاد، وخبراء التنمية في بلدان العالم الثالث أن أسباب أزمات شعوبهم ودولهم، لها وجه آخر يكمن ورائه كل البلاء والمصائب، لا يرتبط ذلك بعامل الهجرة الخارجية، ولا في انعدام اليد العاملة الرخيصة، وغياب العقول المفكرة والمبدعة، فحسب وإنما في عدم الإخلاص، والحب للوطن، والخضوع المطلق

الصناعات الغذائية وفي مقدمتهم أحمد عبدالله العاقل وآل السنيدار انظر صورة رقم لأعضاء أول مجلس ادارة من هذا النوع. في حين ظهر تجار مابعد الثورة أكثر بعداً عن بناء اقتصاد الوطن.

كما وأن تلك الغيرة الوطنية كان يشوبها - من ناحية أخرى - بعض الغموض، وكانت تفتقر في الأربعينات إلى الوضوح، وعدم تحديد الهدف الوطني العام، وذلك بما يرفع عن هذا الإدعاء زيف العمومية، وضلال التجريد، الذي ترتكب في ظله الجرائم السياسية الكبيرة، والأخطاء العسكرية، والثورية المدمرة، وذلك تحت شعار الدفاع عن مصالح الشعب والوطن .

ولم أكن يومها - نتيجة لصغر سني، وعدم اشتراك والذي في خضم الصراع السياسي - لأعرف شيئاً عن ذلك الجدل الدائر بين الحكم وعناصر قوى المعارضة، الذي جاء - كما أتضح فيما بعد - وذلك على خلفية المطامح التجارية الكبرى، والنزعات والخصومات السياسية، والطموحات الشخصية داخل الطبقة الإقطاعية الذين انعصفت عقول البعض منهم بتيارات العصر وأفكاره الثورية القادمة من الخارج، قبل أن يحين موعد نضج تلك الأفكار على أرض الواقع، وتنبع من داخله، كان والذي بعيداً عن التأثير بتلك التيارات، ويكره الإنغماس في دوامتها والتعرف والتصادق مع ممثليها، رغم أنه كان مهموماً بمصير نظام الحكم، وعلى معرفة جيدة بمدى قلق بعض قادته الكبار - أصدقائه القدامى الذين تربطه بهم علاقات ود ومحبة منذ أن تعرف عليهم في مقر قيادة الإمام يحيى الميدانية في منطقة الجبال بشهارة، خلال فترة الحرب اليمنية - التركية، مثل العلامة عبدالرحمن الشامي، والامير يحيى بن عباس المتوكل ابن عم الإمام يحيى، والقاضي عبدالرحمن السياغي، والصفي الجرافي، وعبدالله العمري كئيس وزراء الإمام طيبي، ومحمد بن

حوريه المرحش يومها لتسلم الحكم بعد موت الإمام يحي، قبل أن يعلن الاخير تنصيب ابنه الأكبر وليا للعهد بصورة علنية وذلك بعد وفاة ابن حوريه عام ١٩٤٥م الذين كان يصحبني معه كل صباح جمعة لزيارتهم ، لم يكن يتحدث معهم بشيء من ذلك القبيل، كما ولم يكن يروق له مناقشة ذلك معي بعد تلك الزيا الدورية، حيث كان يلذ له- ونحن نقطع الطريق إلى مقابر العائلة في خزيمة ومقبرة الهبل- التحدث معي عوضاً عن تلك الهموم السياسية، داخل القصر الإمامي وفي أوساط المقرين إليه- حول ما يعني لي فهمه ومعرفته كشاب يافع، لم يبلغ بعد سن المراهقة، لا يزال أمامه طريق طويل، وعمر مديد حتى يفهم ويدرك أبعاد ذلك الجدل السياسي، والصراع الفكري، وحيث كان يعوض عن ذلك بالحديث عن حياة وتاريخ بعض علماء البلد، وشرح بعض معالم مدينة صنعاء، وآثارها المعمارية، وسورها القديم، وشيء من القصص عن المعارك التي دارت حول هذا السور سواءً مع الأتراك أو بين الأئمة ضد بعضهم البعض، كذا سرد بعض الحكايات الأسطورية التي كانت تجري مجرى الماء العذب على السنة سكان العاصمة صنعاء حول تاريخ بناء عاصمة مملكة الإمام هذه، التي تقول الأسطورة بأنه يرجع إلى أيام سام بن نوح، حيث لم يكن العلم الأثري التاريخي قد توصل إلى معرفة حقيقة منشأ مدينة صنعاء، يوم أن كانت تتلأل عواصم الممالك اليمنية القديمة في كل من مأرب، وصرواح، وقتبان، وريدان، وظفار ومعين، (١) وعن قصة تاريخ بناء سورها العظيم الذي كان قد أكمل بنائه القائد الأيوبي (طفتكين) أخو صلاح الدين الأيوبي بطل الحروب العربية مع

(١) لا أعتقد بأن أحداً حتى اليوم قد استطاع تحديد عصر منشئها كماصمة لبعض الممالك اليمنية القديمة المشهورة في التاريخ سوى ما تقوله الخرافات والأساطير عنها، بما فيه ذلك الوصف الذي اسبغ الهمداني على قصرها (غمدان) إستناداً منه إلى المؤرخين العرب للقرن الثاني، حيث لم تمتد يد الدراسات الأثرية المعاصرة التي يركز إليها في هذا المضمار، بما يرفع من حقيقة منشئها، وديورها كماصمة لليمن القديم - زيف تلك الاخبار والأساطير، حيث يبدو بأن موعدها مع مثل هذا البحث العلمي لا يزال بعيداً، يؤكد على ذلك مراجعة فشل البحث الدولي والأثري لموقع (غرة القيس) وبيت (العيسة) في حارة الباشة عام ١٩٩٠ نتيجة تعصب بعض من سكان العاصمة ضعفاء، ومنع العلماء من مواصلة البحث والتنقيب وسفارة صنعاء للأبد.

الصلبيين في القرن الحادي عشر للميلاد ، ومؤسس الدولة الأيوبية في اليمن ، وغير ذلك من القصص والحكايات التي كانت تلهب مشاعري ، وترضي فضول خيال طفل مثلي محروم هو والآلاف من أمثاله من وسائل ثقافة الطفل المكتوبة ، أو المرئية والمسموعة ، ومن وجود مسرح للعرائس والأراجيز وحديقة للحيوان ، ولامتاحف ، لاللكبار ولا للصغار ، حيث كنت أجد في حكاياته وقصصه تلك - فضلاً عن المتعة والتسلية- القيم المعرفية التاريخية والتربية الذهنية التراثية ، والإقتراب من فهم العقلية الصناعية الأسطورية ورؤيتها للعالم والأشياء من حولها ، ومما رواه لي في هذا الصدد - كما أتذكر اليوم ، وذلك ضمن روايات أسطورية شيقة أخرى - كان يتداولها سكان العاصمة في الأربعينات منها حكاية أمير الجان (إبن الأحمر) الذي كان يسكن هو وأعضاء حاشيته بجبل (نقم) المطل على العاصمة صنعاء من الناحية الشرقية ، وذلك منذ العصور الساحقة بعد أن أطلق الملك سليمان زوج الملكة بلقيس- سراحهم من القمقم وذلك بمناسبة زواجه السعيد من ملكة اليمن الأولى ، وتوليه معها عرش البلاد في جو احتفالي مهيب شارك فيه الكثير من الإنس والجان ، غير أنه صعب على سليمان الحكيم- بعد ذلك إرجاعهم إلى ذلك القمقم ، حيث ظلوا في الجبل حتى اليوم يسرحون ويمرحون ، لكن دون عبث أو إضرار بحياة الناس رغم أن فيهم الصالح والطالح ، وربما الكثير من الأشرار ، لولا حزم أميرهم إبن الأحمر الذي كانوا يخافونه ، وينزل (فيهم أشد العذاب ، ومع هذا كان يصعب على سكان العاصمة الذهاب ليلاً إلى الجبل ، خوفاً من أن تتعرض حياتهم للخطر إن لم يصاب البعض منهم بالجنون وذلك نتيجة طيش بعض الجان الأشرار الذين كثيراً ما يخرجون في الليل للتنزه ، واستراق السمع والتنصت على حياة سكان العاصمة ، وسماع ما يدور في الشوارع والمنازل ، ومحاولة استفواء البعض منهم

للنساء الجميلات، والشباب الأقويا، ومحاكاة رجال الفكر والأدب، والمنشغلين بدراسة العلم، وأمور الطبيعة والفلك و (خريشة) عقولهم، وجعلهم عرضة للجنون والهستيريا، وما يرى فيه حال بعض العلماء من الجنون إلا بسبب ذلك، تماماً بنفس القدر من حالات الصرع والخبل الذي كثيراً ما تصاب به النسوة والشبان الأكثر جمالاً وحساسية، والأبعد ذكاء وفطنة. هاكذا كانت تفسر حالات المعاناة العقلية للعلماء في ذلك العصر، ولرهافة مشاعر الشعراء والمتعلمين وميلهم للإلتواء على أنفسهم، من جراء اعمال القهر والظلم.

غير أن والذي أردف قائلاً في محاولة منه لعدم إفزاعي - معلقاً على تلك القصة الاسطورية الصنعانية- وذلك بطرح حكاية صنعانية أخرى مناقضة لها، فيما يشبه وجود تيارين فكريين مختلفين، ومتصارعين خلال فترة الأربعينات، أحدهما ضالع في الأوهام والخرافات، والآخر يؤمن بالعلم وينكر تلك الأوهام، ويستهجن عقول أصحابها، ومفاد ذلك، أنه نشب ذات ليلة خلاف في بعض مجالس سهرات العرس الليلية الصنعانية الجميلة التي كانت تمتد إلى الفجر- مع أحد الفقهاء والشبان المبتدئين في التعلم بالمدارس الحكومية الجديدة المسماة (دار العلوم) الذي أعلن تلك الليلة- اعتراضه أمام الحاضرين على حكاية ملك الجان ابن الأحمر المعتكف مع قومه في جبل (نقم) قائلاً : بأن هذه أحاديث خرافات، وضلال، ليس إلا، وذلك جواباً على تساؤل أحد الحاضرين حول ورود ذكر اسم الجان في القرآن الكريم- بأن ذلك الذكر كان مجرد رمز، والرموز كلها معنوية أكثر منها حقائق وجودية ملموسة، وفقاً لما يقوله الفلاسفة وأصحاب علم الكلام، ومتفقوها أصول علم الدين، وأضاف الفقيه الناشئ مدلاً على تبحره في علوم الدنيا والدين- قائلاً: بأن إصابة الإنسان بالصرع والجنون، يرجع إلى مرض عصبي ينشأ في

الدماغ حيث مركز الحركة والإشارة، ومنطقة التفكير، والحفظ، وعمل العقل، وليس إلى ما يقول صاحبكم فلان بأن ذلك راجع إلى اختلاط الإنسان، وقمسه بالأشوار من الجان، وذلك بدليل قوله تعالى «وخلقنا الجان من نار».

غير أن مجادلي الفقيه لم يأبهوا لتحليلاته وتفسيراته المنطقية تلك، ولم يكونوا على إستعداد للتضحية بمتعة قصص الحكايات والأساطير المشوقة، وإفساد جو الضحك والسهر، بسماع المزيد من عمليات الوعظ والإرشاد، والكلام الفصيح المرصع الذي لامعنى له في تلك الأمسية الفرحة، المفعمة بالسرور، والغناء والرقص وتبادل النكات، والحكايات، وسماع قصص تحايل الأبالسة، ومعجزات أعمال الجان. غير أن الفقيه لم يكن مرتاحاً أمام عدم مبالاتهم بما يقوله، وظل شبه مكفهر، وغير منسجم ولا متفاعل مع عبثهم وضحكهم، وظلال تفكيرهم، الأمر الذي توجب على الحضور وأغلبهم من الحرفيين والتجار، محاولة التخلص منه، وإبعاده عن المشاركة البائسة في مجلس السرور هذا حيث ابتكر أحدهم فكرة مخادعة الفقيه بخصوص حكاية (الجان) وعرض عليه القيام- إن كان صادقاً فيما يقول- بالذهاب تلك الساعة من الليل إلى جبل (نقم) في مراهنه على ريال (فضي) أنه هو لنجح في الوصول إلى هناك والعودة إليهم سالماً بعد أن يقوم بوضع مسمار على لحف الجبل، ودقه هناك في موضع حدد له بجانب (عين غزل الباش) فما كان من الفقيه إلا قبول التحدي، والموافقة على الذهاب إلى الجبل فوراً، وذلك بالرغم من مظاهر الخوف والتردد، ليس من جراء إعتراض الجن الأشوار له كما تبادر إلى ذهن بعض الحاضرين- بل من رهبة قفر المكان في تلك الساعة الموحشة في آخر الليل، ومن مهاجمة الوحوش المفترسة التي كان يعج بها الجبل يومها، فضلاً عن ترائي شبح ما كان يسمى «بام صياد» المائل ظله في عقول سكان

العاصمة عند منعطف كل شارع، وخلف كل جدار وزاوية مهجورة، ودار مقفرة. ومع هذا فقد توكل الفقيه على الله، وحزم أمره للتوجه إلى الجبل، حاملاً معه ذلك المسمار المتراهن على دقه هناك، إذا به - بعد أن وصل إلى المكان في أمان وسلام - يقوم بشبك المسمار مع كم قميصه الفضفاض، ويضربهما معاً في عرض الجبل دونما خوف أو فزع.

ولما حاول مغادرة المكان إذا به يشعر بأن هناك ما يشده إلى المسمار كمن وقع في كمين دون سابق إنذار، تعذر عليه الفكاك منه، فوقع منه الرعب والخبيل، وسقط مغشياً عليه، حتى جاء في أثره عند الفجر أصحاب الرهان، وأيقظوه بعد أن رأوا بأنهم موضع المسمار على نفس المكان، بما يثبت نجاح الفقيه في مهمته واستحقاق فوزه بالرهان، غير أن البعض منهم اعترض قائلاً بأن (الجان) هم الذين قاموا بشبك قميص الفقيه مع المسمار، وأوقعوه بالتالي في الغيبوبة جزاء تحديه ومكابرته تلك، وعدم تصديقه لوجود (الجان) في الجبل، ولم يكن الفقيه يعرف من ناحية أخرى - ماذا حل به، ولم يجرؤ على الإفصاح بأن شيئاً ما قد جذبته إلى الجبل إلا بعد أن أروه قطعة قماش من كم قميصه عالقة بالمسمار، وخجل من نفسه لعدم إدراك أسباب فعلته تلك، كما لم يدرك معه المراهنة بدورهم لخلفية أبعاد آثار الترسبات الدعائية الخرافية على العقل الباطن المسئول المباشر عن إيقاع الفقيه في حالة الإغماء تلك وذلك رغم إرادة عقله الواعي الذي ظل متماسكاً حتى لحظة المفاجئة المزعجة حيث انشغل عقله ذاك بتلك المفاجأة دون أن يملك تفسيراً مباشراً لها، الأمر الذي بادر عنده العقل الباطن للقيام بدور المنقذ، وطرح المبررات أمام الجسم كي يخلد فيزيولوجياً لحالة الضمور، وعدم الشعور بحالة الإغماء، وذلك كعلاج سلبى مضاد لحدوث ظاهرة الإنهيار العصبي، وفقدان العقل، والأضرار

بعملية وظيفة الدماغ ينذر حدوث مثل حالة إغماء الفقيه تلك عند شخص - أوريي مثلاً - لم يسبق أن خالط عقله الواعي ترسبات فكرية خرافية من ذلك القبيل. حيث سيكون الأمر عنده جد مختلف تماماً- كما يقول علم النفس الحديث- فهو مجبر على معالجة الوضع، والتبصر في معرفة أساس عدم المقدرة على الانفكاك من شد الجبل للمقيص، أو أن يصاب بالصدمة النفسية والإنهيار العصبي إذا ما عجز العقل الواعي عن حل المشكلة وطرح المبرر في الحال أمام الجهاز العصبي وذلك بهدف تفادي كارثة الإنهيار من الصدمة المفاجئة، بما يعني أن للجانب الأسطوري والقناعات الغيبية دوراً إيجابياً في حياة بعض الأمم والشعوب، وفي الحفاظ على سلامتهم النفسية والعصبية، وذلك تجاه مواجهة الأزمات، والمصائب المفاجئة - كما هو الحال مع الفقيه - والتخفيف عند الآخرين بالتالي من حدة قسوة الظروف المادية، والمعاناة المعيشية، والقهر السياسي والاجتماعي، وقد اعترف العلم مؤخراً بأن أولئك الذين يذهبون إلى المعابد، ويؤدون فريضة الصلاة ويؤمنون بالشواب والعقاب، هم أقل عرضة من الشباب غير المتدينين، الذين كثيراً ما يصابون بالإحباط، ويحاولون نسيان ذلك باللجوء إلى الكحول، وحبوب الهلوسة، والإقدام أخيراً على الانتحار.

وعندما كان والدي يزجي إلى، بمثل هذه الحكايات الشعبية، والقصص الأسطورية- كان يلتفت نظري في نفس الوقت- ونحن نقطع الطريق ما بين منطقة (بسر العزب) والصافية الجنوبية، مروراً بمدافن العاصمة، والثكنات العسكرية التركية، وقصر غمدان وجبل نقم- وذلك إلى بعض القضايا التراثية الحقيقية، والرموز التاريخية المجسدة على أرض الواقع، التي كان يمر من أمامها الكثير من الآباء مع أولادهم في الجمع، والفسح، والأعياد مرور الكرام- في حين لم يكن

والذي ليسمح لنفسه بعدم التحدث معي عن هذا الشيء أو ذاك. وكما هي الأشياء التاريخية، والمسائل التراثية الوطنية العظيمة التي تعرفت عليها مبكراً بفضلها، وذلك على عكس الكثير من أقراني الذين لم يتسنى لهم الإطلاع عليها، والتعرف على مضامينها حتى اليوم، كما لم يستهوه البحث عنها في الكتب عند الكبير، رغم أهمية أن يكون الإنسان مطلعاً على معالم مدينته وآثار حضارة أجداده، وإلا كيف يمكن للإنسان أن يكون متجدد الشخصية، والهوية الوطنية، وفي هذا الإطار كان أول من لفت انتباهي إلى نصب قبر الإمام الشوكاني الواقع في القسم الغربي من مقبرة خزيمه التي تحولت بعد الثورة للأسف إلى ناد للضباط- في حين كان هناك على بعد ياردات إلى الشرق من باب اليمن- أشار والذي وهو يقرأ الفاتحة- إلى قبر منزوي عن الأنظار، يرقد بداخله جثمان عالم آخر فذ، وقائد عسكري كبير، ومناضل وطني ضد الاحتلال التركي، هو عامر بن علي ابن الرشيد عم الإمام القاسم بن محمد، الذي كان قد وقع في أسر قادة الاحتلال التركي- بعد أن تزعم مع ابن أخيه، وثلاثة من رفاق الدراسة بالجامع الكبير، عملية النضال، وقيادة حرب العصابات، وتنظيم ما سمي يومها لأول مرة، بفيالق الأنصار، وذلك على طريق النهوض الشعبي ضد الاحتلال العثماني الثاني الذي كان قد طاب له المقام، وخذل إلى الهدوء بعد إخماد حركة أولاد الإمام شرف الدين، ونفيهم إلى تركيا، وشراء ضامير البعض منهم، أولئك الذين كانوا قد نصبوا كميناً لهذا القائد، وسلموه لقادة الاحتلال في صنعاء كي ينتقموا منه شر نعمة، بعد أن أيقظ الفتنة من سباتها- كما تقول كتب المؤرخين الأتراك- حيث قام الاحتلال بسلخ جلده من جسده حياً، وحشوه بالتبن، ومن ثم إشعال النار فيه، وذلك بعد أن علقت جثته المسلوخة على باب اليمن لمدة ثلاثة أيام عبرة لعنه وتسول له نفسه القيام بعملية النضال ضد

الإحتلال (١).

وعلى بعد ربع ك . م إلى الجنوب الشرقي من موقع مرقد هذا العالم
والمناضل الوطني العظيم- الذي اعتلى على انقاضه دون خجل ولا حياء من
التاريخ- عمارة سكنية حقيرة، التهمتته مع قسم من السور وذلك إرضاء لجشع
بعض مسؤولي البلدية الذين كانوا قد قاموا قبل ذلك، باقتلاع قبر العلامة ابن
مفتاح، ٨٧٧هـ. صاحب كتاب «المختار في فقه الإطهار» الذي كان يرقد في نفس
المكان، وذلك مقابل بيع أعز تراث الوطن، وإخفاء ذكر من تعبدت على أجسادهم
طريق حريته واستقلاله، وتعليم أبنائه، لم يجرأ على فعل ذلك حتى الأعداء
والقتلة، خوفاً من أن يلعنهم ويحتقرهم التاريخ اليميني إلى الأبد، غير أن الجهلة
والمتعصبين من أبناء البلد- شأنهم في كل مكان وزمان، هو التدمير ليس غير،
وترك الوطن يعيش بلا شرف ولا هوية، وجعله إلى الأبد محط سخرة واحتقار العالم
المتحضر. نفس المصير الذي لحق بمرقد جثمان العالم والشاعر الكبير، القاضي
حسين الهبل، الذي كان قد أشار إليه والذي بعد ذلك، وصحبنني معه لزيارته،
وقراءة الفاتحة على روحه، وأوصاني من ثم بأن أدفنه إلى جانبه، حيث كان والذي
يكن له مشاعر التقدير والإحترام، ويحفظ الكثير من أشعاره، المكرسة للإشادة
بمآثر وبطولات واستقامة الإمام علي بن أبي طالب (رضى)، وحيث لم يكن ليمل
التحدث مع الناس طويلاً عن عبقرية هذا الشاعر، وصلابة مواقفه، وجرائته في
مقارعة خصوم العدالة الإجتماعية ودعاة الجهل والردة، ومغتصبي السلطة بالقوة..
ومع أنني قد نفذت وصية والذي، ووسدته إلى جانب قبر الشاعر العظيم، فإني
أشعر بجريرة الإسهام غير المباشر في إقتلاع موقع مرقدهما، وجعله ممراً عاماً
للسيارات ومدخلاً لمستشفى الثورة العام، الذي كنت قد أسهمت في مفاوضة

(١) أنظر مخطوطة بغية المزيد وأنس الفريد، تحقيق، محمد الشعيبي.

رسمية على إقامته، باسم الفريق حسن العمري، وذلك مع الحكومة السوفيتية، وذلك بتكلفة مليون روبل مساعدة مجانية للشعب اليمني دون أن أدرك بأن هذا المشروع الحيوي للعاصمة سوف يكون على حساب إزالة أثر شاعر اليمن الكبير، علماً بأن موقع هذا الأثر كان خارجاً عن تخطيط المستشفى، غير أن الطرق المؤدية إليه، والمنازل التي قامت على جوانبه قد التهمت المقبرة كاملة بما فيها قبر الشاعر اليمني الكبير، ومع هذا فياني لا أزال أشعر بالذنب، وبخيانة وصية والدي الذي لم يكن يألوا جهداً في تذكيري بأهمية الحفاظ على الأثر التاريخي، وأني أتذكر كم كان شغوفاً بالحديث، عن المعالم التاريخية التي يرمز وجودها إلى تذكر حياة وأعمال الآباء والأجداد العظام، بعد أن ذهب وإلى الأبد ذكر الغزاة، والطفة، والأغنياء، وجلادي الأمم والشعوب، ولم يبق على الخلود سوى المآثر الطيبة، والأعمال الصالحة، التي يمكن أن تتجسد ويجب أن تتجسد تاريخياً لصالح الأجيال، في شكل نصب تذكاري، وموقع أثري ورمزي، مهما كان ذلك الأثر الرمز بسيطاً ومتواضعاً.. المهم هو الحفاظ عليه، وشد إنتباه الناس نحوه، ودفعهم للعناية به واحترامه، والتشبت ببقائه كتمسكهم وتشبثهم بمنزلهم، وأماكن مأواهم وأعمالهم، ومواقع إنتاجهم، وطلب رزقهم. وفي هذا الإطار أشار والدي على سبيل المثال- إلى باب- (ستران)- المتخفي وراء لحف سور قلعة قصر السلاح الذي يصبح من السهل بدونه نسيان قصة هروب الإمام يحيى من العاصمة صنعاء في عام ١٩٠٥م، وانسحابه إلى المناطق الشمالية، وإدارة معارك الوطن من هناك ضد الغزاة الأتراك الذين كانوا قد أعادوا الكرة بقيادة أحمد فيضي باشا.

كما وينسحب أهمية ذلك - من ناحية أخرى على موضع أثر تاريخي بسيط آخر- لكن في بقاءه دلالة تاريخية هامة لصالح الوطن، بدور الحديث حول نوبة قلعة

قصر غمدان الجنوبية التي حفظ بقائنها - ولا زال - قصة فرار الشاعر والزعيم القبلي

الكبير علي ناصر القردعي الذي كان رهن الاعتقال

حيث كان قد تدلى من رأس هذه النوبة بالحبال، وتمكن

مع رفيقه الرصاص بن حسين من الفرار دون أن يلحظ الحراس ذلك إلا بعد مضي بعض الوقت كان الشاعر القردعي قد وصل إلى خلف جبل نغم لكن ببطء وتعثر، نتيجة إصابة رجله بكيس من جراء انقطاع الحبل به ووقوعه على الأرض من علو نصف المسافة، حيث تعقبه حراس القصر إلى هناك، وقتل برصاصهم بعد أن قتل اثنين منهم، في حين تمكن الرصاص من الفرار إلى بلده سالماً.

وعلى نفس القدر من الأهمية - بهذا الخصوص - أشار والدي أيضاً - إلى أثر عين (غزل الباش) الواقعة على سفح جبل نغم، حيث تُذكر باسم مكتشفها القائد العثماني التركي الأصل محمد علي باشا الذي أقام عليها خزان مياة واسعة ومدته بساقية لمجرى الماء العذب منها إلى صنعاء على امتداد الإكام والسهول بمسافة اثنين ك. م. لا تزال آثارها المعلقة على الطريق الجبلي، شاهدة على مآثر هذا القائد، ومخلدة لذكراه في قلوب سكان العاصمة.

ولا يقل عن ذلك الأثر التاريخي أهمية - أضاف والدي ونحن في الطريق إلى قلعة المنظر (بنغم) - صباح إحدى الجمع - إلى كل من عين (الجسولي) وعين (التعزي) اللتان تقعان إلى الجنوب من عين (غزل الباش) - أحدهما وهي عين التعزي تقع في لحف الجبل على ارتفاع الفين قدم من مستوى سطح الأرض حيث يذكر وجود كل منهما ببعض الوقائع التاريخية، ويحتفظ موقعهما بتذكر بعض القصص الأسطورية المعبرة.. فإلى هذه الأخيرة ينتسب الفقيه أحمد التعزي الناسك المعتكف - والتي تقول الأسطورة الصنعانية للقرن العاشر الهجري - بأنه قدم من

منطقة (تعز) طلباً للعلم بالجامع الكبير في صنعاء، غير أنه هجر الدراسة بعد مضي عدة سنوات، وخرج من صنعاء هائماً على وجهه في ضواحي العاصمة، حيث استقر به المقام أخيراً بجبل (نقم) طلباً للهدوء والسكينة، والإعتزال عن الناس، والهروب من مظاهر الفساد الذي استشرى بينهم وذلك بسبب جور الحكام وظلم الرعية، فكان أن اكتشف تلك العين وذلك خلال بحثه عن الأعشاب للإقتيات منها، فكان ذلك بمثابة عون له للبقاء على قيد الحياة، ومواصلة حياة النسل والتعبد إلى ما شاء الله.

وبالنسبة للعين الأخرى - الجولبي - فإنها تحظى - كما قال والدي - بنصيب وافر من القصص والحكايات التاريخية الاجتماعية الواقعية التي لاتزال حية في عقول سكان العاصمة، وتذكر بممارسة عدد من التقاليد والعادات الاجتماعية الصناعية للقرن الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، والتي كانت لاتزال سارية بين الناس حتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حيث كان يتم بساحتها تنفيذ أحكام الإعدام القضائية، وذلك حداً بالسيف على مشهد من سكان العاصمة الذين يجبرون على الخروج إلى هناك للمشاهدة وأخذ العظة والعبرة، كما كان يتوجه إليها بعض الأئمة، أيام الأعياد وذلك مع حشود الناس، بغرض الفسحة والفرجة على مركب الحكام والأئمة، وقيام بعض أفراد حراسهم - الذين كان يطلق عليهم إسم العكفة، بأداء رقصة البرع، وانشاد أهازيج البالة (والرزفة) .. والإستمتاع بالتالي.. بمشاهدة سباق الخيل، الذي يقوم به كوكبة من الفرسان وخيالة الإمام، وبعض الوجهاء الإقطاعيين ملاك الضياع والخيول أمثال آل زهرة، والهمداني، وآل القوسي، والمقداد، يتصدرهم بعض سيوف الإسلام، أولاد، وأحفاد الإمام، وأصهاره، وأقاربه، حيث كان يفوز عادة في هذا السباق الشيق الجميل، - الذي

يندر مشاهدة مثله في ملاعب سباق الخيل العالمية القائمة على القفز من فوق العوائق الخشبية، / وذلك بعض سيوف الإسلام الشباب، بل ذلك الذي يملك المهارة الفروسية العالية وصاحب أحسن وأجمل وأجود الخيول العربية، وأكثرها خفة، وليونة تسمح للفارس - بما لا يقتدر عليه فارس آخر - في التقاط السيف من الحلقة لحظة ذروة جريان الحصان على أشده داخل حلقة السباق التي تضيق مساحتها رويداً، رويداً، بحيث لم تعد تتسع لأكثر من فارس واحد، أستاذ بها للدوران داخلها وحده بعد أن عجزت بقية الخيول الأخرى عن مجاراته، وتراجعها واحدة بعد أخرى، بقدر ما كانت تضيق تلك الحلقة أكثر، فأكثر حتى لم تعد تسمح إلا لذلك الفارس البطل الذي اقترب ظهر فرسه من محاذاة الأرض مكنه من التقاط السيف وسط زغردة الجماهير وتصفيقهم الحاد، وقد اشتهر عند سكان العاصمة عدد من نجوم هذا السباق كان آخرهم على ما أذكر كل من سيف الإسلام المطهر بن المطهر، وسيف الإسلام الحسين بن علي بن الإمام يحيى، ذلك الشاب الجميل، المفتون بركوب الخيل، وحب القراءة والإطلاع، وصاحب السمعة السياسية والأخلاقية الحسنة، وصديق الملازم الشهيد اللقية (١) على عكس سلبية بعض أقرانه سيوف الإسلام الشباب، وأبناء الذوات، ظلت شعبيته بين الناس كنجم في عالم سباق الخيل، محفورة في قلوب سكان العاصمة إلى ما بعد مقتله في الأسبوع الأول للثورة عام ١٩٦٢م، التي اختفت معها - للأسف ظاهرة عملية السباق تلك مع انتهاء الحكم والناس بمرق السيارات، ومظاهر حياة الترف، والتسالي الأخرى القادمة من الخارج، تراجع معها مباهج المتعة والفرح بتقاليد الوطن الرياضية، والألعاب الشعبية، والأهازيج الغنائية الجماعية، وتجمعات الأعياد الراقصة، وسهرات الشباب الضاحكة، وافتقد الأطفال والناس متع ألعاب الطفولة وابتكارات

(١) إنظر: محمد الشيعبي، شهيد ومغايبه، دار الكاتب، دمشق ١٩٩٢

وحيل المراهقة، والتجمع حول مراجيح مواسم الأعياد والحج، والإستماع إلى الأصوات الرجالية والنسائية العذبة التي كانت تنبعث من قلب حواري العاصة، وتسطح في الأعالي، حيث تشرق الروح بالفرح، وتشعر النفس بالخضرة، والمحبة، والسعادة الأبدية.

ومنذ غياب تلك الأجواء -جاءت- كما يقول علماء الاجتماع والنفس ظاهرة أسوداد أمزجة الناس، وتعكر الطباع، وانعدام الشعور عند الأطفال، والشباب بالبهجة والفرح الانساني، وبجمال العشرة والمحبة بينهم، وانقطاع السرور والألفة داخل قلوبهم، تماماً كما فعلته في النفوس ظروف استبدال منتج الحرفة المهنية، والأعمال الإبداعية الفكرية، والمعمارية الفنية، والزراعية وذلك بالمنتج الأجنبي، الذي سحق بدوره أجساد وعقول الناس، وقتل مواهبهم العقلية، وشل طاقاتهم العملية، وجعلهم نهياً للأمراض، والأوجاع، وأكثر استعداداً لتقبل الخرافات والأوهام، والتطير بنجوم الغيب، ودفن مشاعر الرجولة والحكمة، وتضائل الولاء والحب للوطن، وذلك مع تنامي وتعاضم الركون والإعتماد على مصادر العيش والترف الذهني الخارجي، والإبتعاد عن تقاليد أعمال الإبداع والإنتاج الداخلي، والتقليل بالتالي من الإعتماد على الله وعلى النفس في الحصول على العيش الشريف، والرزق الهنيئ، ويحضرني- في هذا الإطار تذكر قصة والذي حول عين (الجويلي) هذا الرمز الأثري التاريخي الذي احتفظ بداخله أيضاً بعض أسرار العمل الإبداعي الإنساني اليميني، كان بطل هذه القصة فنان صنعاني، من بيت شرف الدين لجأ إليه سكان العاصمة كي يصحبهم إلى ساحة عين (الجويلي) ليعزف هناك بعض الحانه الموسيقية الشجية، عليها تستنزل الرحمة، ويهبط الغيث من السماء، بعد أن بلغت القلوب الحناجر، واشتد القحط، والجفاف بالناس، ولم تفلح أعمال

(التسقية) على مدى شهور-من أن تأتي ثمارها غير أن معركة حامية بالعصي-
نشبت بين الحاضرين الذين توافدوا إلى ساحة العين، وذلك بسبب اعتراض بعض
المتزمتين، على أصحاب الناس للمطربين معهم في أعمال التسقية هذه، التي
يجب أن تكون من وجهة نظرهم، خالية إلا من الدعاء إلى الله، ومناجاة السنة
الخلق اليه، وما وجود آلة الطرب في مثل هذه الحالة، إلا مضرة ومفسدة، لن تكون
إلا ريباً على البلاد والعباد، فوق الوبال الذي هم عليه.

ومع هذا فقد انتصر رأي الأغلبية، وتراجع أولئك المعارضون إلى الخلف بعد
أن صدتهم القوة، واستعمال الحزم ضدهم.. وماهي إلا سويغات بعد أن رفع الناس
أكفهم إلى السماء، في تضرع إلى الله في صمت حزين لا يشويه سوى لحن الفنان،
وتقاسيم (عوده) الذي كان يشق عنان السماء، ويملأ الأرجاء - حتى سقط الغيث
مدراراً، وكان من الغزارة بحيث لم يستطع الفنان مواصلة العزف، وأداء الغناء،
وقزقت بالتالي أوتار العود من شدة وقع حبات البرد، عاد الناس أدراجهم- فرحين
ومستبشرين- إلي العاصمة، حامدين الله، وشاكرين للفنان حسن أدائه، ورقة
مناجاته، وصدق إخلاصه لله، وحبه للناس، والرغبة في إسعادهم وهنائهم- بما يفوق
إدعاءات بعض المعتكفين في الجوامع، والخطباء الذين تشوب نواياهم الريبة،
وتحوط بسلوكياتهم، وممارساتهم الشكوك.

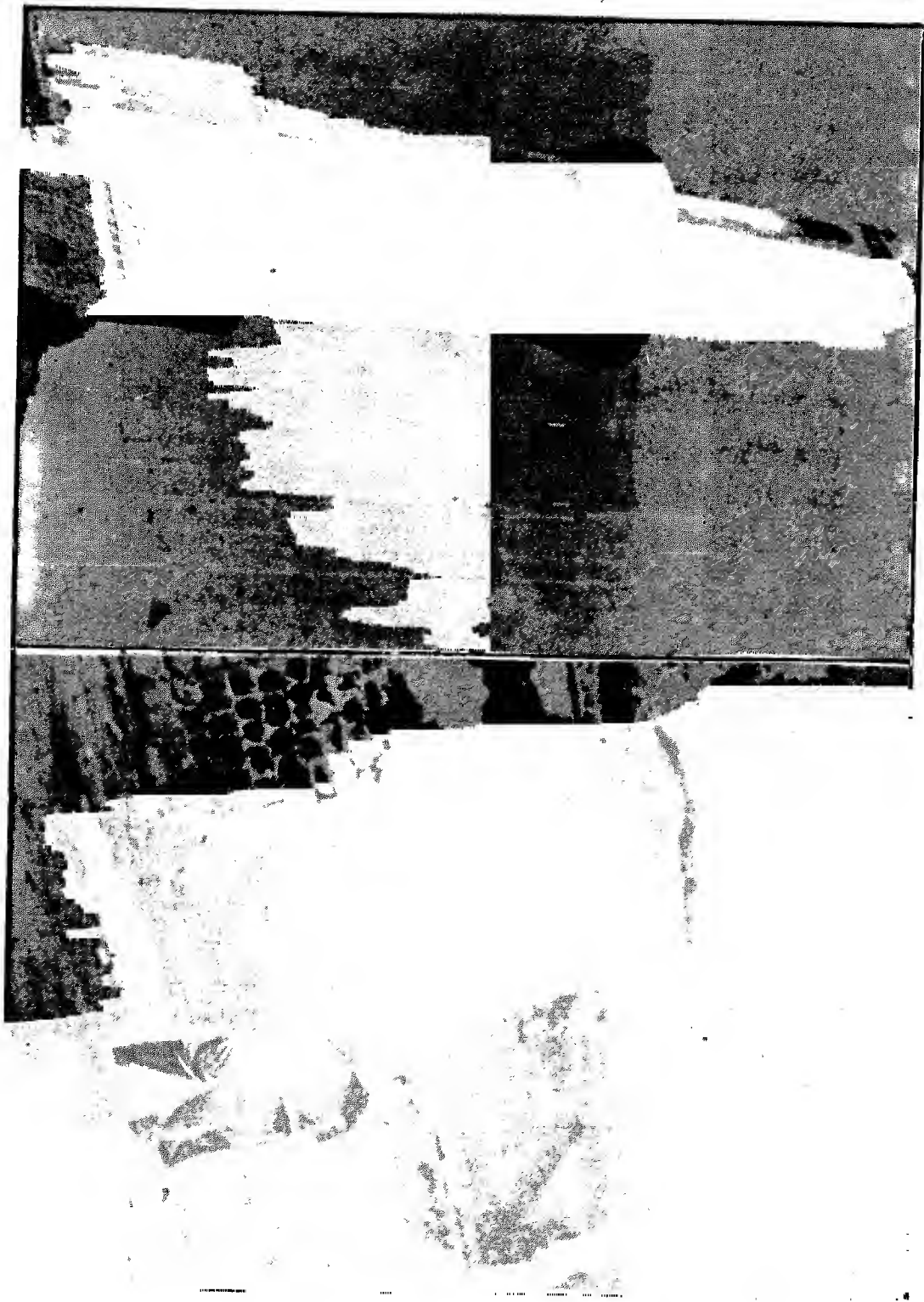
لذا لم يكن هناك ما هو أكثر قدرة من ذاكرة الشعوب والأمم - على إضفاء
بعض القيم الأخلاقية والأفكار الرفيعة- على الحكايات، والقصص شبه
الأسطورية، المستمدة أصلاً من معطيات الواقع الاجتماعي التاريخي، مجسداً في
ذلك الأثر التاريخي المتبقى على الأرض، ومن هنا تأتي أهمية الحفاظ على ذلك
الأثر أياً كان نوعه، ومكانه، ومظهره الخارجي، فليس المهم مستوى مظهر ذلك
الأثر التراثي - من ناحية البهجة الخارجية، والهالة الدعائية المحاطة به- بل بما
ينطوي عليه ذلك الأثر من مغزى تاريخي عظيم، وعمل بطولي، أوقني، أو علمي،
أو عمل خيري إنساني، معبراً عنه في حياة مفكر وعالم، ويذكر بحياة شخص قاتل

من أجل الوطن والسيادة، وذلك بصرف النظر عن النقائص التي قد تشرب حياة البعض منهم- من الناحية الشخصية، والأعمال (غير العقلانية تجاه الخصوم السياسيين والمذهبيين) مثلاً- حيث لم يحل ذلك، من تقدير احترام الشعوب المتحضرة لشخص مثل نابليون، بالرغم من طغيان حكمه الفردي ومع هذا فقد أبت أمراض، وأوجاع علاقات التخلف، والتعصب إلا أن تدمر أثر كل ما هو إيجابي وعظيم في حياة الأجداد، ليس ذلك فحسب بل التهاون في حق الزعماء الوطنيين الكبار الذين لا غبار عليهم، وحيث يتم على الدوام التخلص من مظاهر آثارهم، ومخلفات أعمالهم، وإبداعاتهم، وتصفية كل صغيرة وكبيرة من شأنها التذكير بهم، بما في ذلك طحن وتآلف قبورهم. فلا أحداً يعرف مثلاً قبر الشهيد الزبير، والثلايا، واللقية، والإمام الجلال، والمقبلي، والهمداني، وعلي بن الفضل، ويحيى بن الحسين، والمطهر بن شرف الدين، والقاسم بن محمد، حيث يتوجب الحفاظ على مواقع مرقدتهم، وأماكن سكنهم وأعمالهم، وإقامة المتاحف لهم، ووضع الكتب والدراسات عنهم، ليس لأن ذلك أمراً تمليه شروط الواجب نحوهم، بل بما يرفع عنا - تجاه الزائر الأجنبي، والباحث الخارجي تهمة الخيانة للأجداد ووصم عار انقطاع الإنسان اليمني المعاصر من أية شجرة، وبلا هوية تاريخية، والعيش في ظل ظروف حياة التوحش والجهل، وعدم احترام من دافع عن الأرض والسيادة ومن حاول إيجاد موقع قدم بشرفه وسط شعوب وأمم المعمورة الزاحفة نحو الشمس ومواقع المجد.

تجلت عملية وصم العار والجهل تلك بأعلى صورها في موقف نائب وزير الإعلام لعام ٧٦م على عهد حكم الرئيس الراحل أبراهيم الحمدي، الذي رفض مشروع عمل برنامج تلفزيوني توثيقي عن حياة الملازم الشهيد عبدالله اللقيه، كنت قد أعديته عندما كنت أعمل مسؤولاً عن البرامج الثقافية بالتلفزيون، وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على استشهاده.. حيث قال معلقاً على ذلك المشروع - بعد أن استعرض كتابة سيناريو للفلم الوثائقي- من يكون عبدالله اللقيه هذا؟ .. ليس ذلك فحسب، بل تكررت عملية الجهل والخيانة للأجداد هذه، عندما أعتلى هذا المسؤول الإعلامي إلى درجة وزير للثقافة والإعلام، حيث شارك مع الهيئة العامة

الحضارات العالمية الأخرى، في تظاهراتها الثقافية بمدينة أشبيلية الأندلسية لعام ١٩٩٢م فنهيناً للمملكة .. بهذا الفوز الذي ينسحب بدوره على جهود منظمة اليونسكو والهيئات الدولية الخيرية التي ترعى الآثار اليمنية، وتحاول جاهدة الحفاظ عليها وترميمها وذلك في ظل غياب الإنسان اليمني نفسه عديم الإحساس والشعور بالمسؤولية، والذي فقد حتى ثقة منظمة الصحة العالمية بتوليها نيابة عنه القيام بتوزيع أقراص مكافحة مرض الملاريا، وذلك حرصاً منها على إيصالها إلى المصاب مباشرة مجاناً وانقاذ حياته، عوضاً عن التلاعب بهذه الأقراص وبيعها في السوق السوداء، وحرمان المرضى من المعالجة، وملاقاة حتفهم من ثم وذلك بسبب من لا يملكون مشاعر الإحساس، وانعدام المسؤولية، مثلهم مثل أولئك المتواطئين على قتل التراث، وإبادة حضارة الأجداد.

تداعى هذه الأفكار مع تذكّر حرارة مصداقية مراقف بعض المسؤولين الحكوميين، والعلماء المتحضرين، الشغوفين ليس بحضارات وتاريخ شعوبهم فحسب، بل والحضارات البشرية عامة، فإنه في الوقت الذي كان فيه عالم كبير مثل البروفيسور الأمريكي (جون ماندفل) المتخصص في الدراسات العثمانية ورئيس مركز الدراسات اليمنية- الأمريكية لأعوام ٧٩، ٨٠، ٨١ يذرف الدمع عند مشاهدته تهدم مواقع الآثار التاريخية اليمنية، واتلاف المخطوطات والسجلات العثمانية، التي توليت وإياه جمعها من المدن والمراكز، والجزر اليمنية على البحر الأحمر وذلك لصالح مركز الدراسات ووزارة العدل بما في ذلك حصر ما بداخل جزيرة كمران، ودهلك وحنيش الكبرى، والغنار، وجزيرة أبو علي، التي وفقت لأول مرة قبل أي باحث يمني، إلى دراسة مواقع تلك الجزر وتحديد مساحتها، وإبانة الأنشطة السكانية وموظفي هيئة الأمم بداخلها، والتحصينات والمباني القائمة عليها وذلك



قبل أن ينشب النزاع حولها، وتسلب الأضواء عليها، بأكثر من عشرين عام، منبهاً قيادة البلد العليا إلى أهمية دعم ومساندة التواجد العسكري والسكاني في بعض تلك الجزر المهجورة، وتذكر في هذا الخصوص استجابة الأخ الرئيس للنداء الذي وجهته اليه عليي صفحة جريدة (الرأي العام) اليمنية عام ١٩٨٠م بعد عودتي من تلك الرحلة العلمية الى تلك الجزر . وقام على الفور بمد سكان جزيرة دهلك بالحيام والمواد الغذائية، وأصدر أوامره بربط الجزيرة إدارياً بالمحافظات الساحلية لليمن. يعود فضل ذلك إلى تعلم حب الإستطلاع الذي انغرس في منذ الطفولة خلال تجوالي مع الوالد في ضواحي العاصمة صنعاء، وتحديثه معي بشغف عن أهمية وفائدة الحفاظ على الأثر التاريخي البشري بالنسبة لأي شعب، ومشاهدة كيف كانت تهيجده، وتهز مشاعره، مناظر الشكنات العسكرية التركية، ومبنى قبة البكيرية، ومدرسة الصنائع، وورشة الأسلحة، والذخيرة، والمعدات العسكرية، ومأذنة (العرضي اللاسلكي) كانت جميعها تذكره كما قال بمباني ومآذن مدينة القسطنطينية التي كان قد رآها، وقضى فيها بعض الوقت ضمن وفد الشخصيات العلمية والإجتماعية التي كانت تذهب إلى هناك من اليمن تباعاً وذلك بهدف التعرف على أحوال السلطنة، وإطلاع اليمنيين على عاصمة الخلافة بما من شأنه تعزيز علاقات الود والصداقة بين اليمن والدولة العثمانية.

ولا أنسى- في هذا الإطار- نتيجة لذلك، وبفضل ملازمتي الطويلة له، وعطفه على، وحب الأوحاد لي - حيث لم ينجب أحداً غيري- والإنصات إلى تحديثه، وسماع قرائنه للقرآن، وكتب الحديث ونهج البلاغة، ووقوفه المتكرر على أسلوب وسيرة حياته المتواضعة، وحسن تعامله مع الغير، وتعاطفه مع الأقارب والأرحام، والفقراء من الناس أمثاله- تكونت لدى- بالإضافة إلى حب الإستطلاع، وعشق

التراث مشاعر وأحاسيس دينية واجتماعية، وأخلاقيات عقلانية، مترفعة عن الصفائر، وسفاسف الأمور، وتوافه الحياة، الأمر الذي أحسست معه منذ سني الطفولة الباكرة- بأن حياة الإنسان قيمة ومعنى، وأن عليه واجباً نحو هذه الحياة، ولا يليق به إضاعة الوقت في العبث، واللامبالاة تجاه مستقبله، ومصير وطنه، وكرامة وعزة قومه، وبني جنسه.

وإذا كان هناك ثمة نقطة لبداية وعي معرفي للحياة من حولي، فقد كان ذلك منذ عام ١٩٤٨م، مع بلوغ سن الثانية عشرة حيث كان قد بدأ العد التنازلي لظهور حالة تمزق الوضع السياسي، والإضطراب الفكري، واهتزاز الإستقرار المعيشي والأمني- بالنسبة لسكان العاصمة- وصل ذروتها، بسقوط العاصمة صنعاء في يد القوى القبلية الهمجية، بقيادة كل من سيف الإسلام العباس وعلي أولاد الإمام يحيى الذي اغتيل من قبل قادة قوى المعارضة، حيث عجلت عملية الإغتيال تلك، وما صاحبها من فشل، مع انتهاب العاصمة صنعاء وملاحقة وقتل عناصر قوى المعارضة- وذلك بتسارع حدة النمو العقلي لدى، وضخه بدفقة جديدة من الأسئلة التي كان يصعب الإجابة عليها عند من كنت التمسها لديه من الكبار رغم أن ذلك كان ضرورياً بالنسبة لي- بسبب الحيرة، وتضاعف الشك في مصداقية شعار الخير، والحق، والعدل، الذي كان قد ترسخ في الذاكرة عبر ذلك الجور الدافئ السعيد، مع عشرة وألدي والتعلم الأخلاقي على يديه، الأمر الذي يصدق معه قول بعض علماء الإجتماع والفلسفة الكبار، بأن علم المعرفة الصحيح، يبدأ لحظة شعور الإرتياب لدى الإنسان، والشك في أخلاقيات وسلوك، القوى الإجتماعية المحيطة السائدة، وفي طبيعة النهج السياسي، والمعتقد الفكري، والمذهبي قيد التعامل، وقت المواجهة الفعلية مع ظاهرة انتهاك العرض، وسفك الدم، وإباحة انتهاب ممتلكات

الغير، وترويع الشيوخ والنساء والأطفال، وهو ما حدث بالنسبة لي - عشية فاجعة اقتحام العاصمة صنعاء، والفرع، والإكتواء بنار مأساة ما حل بسكانها على يد القوى المتوحشة، لم يكن ذلك ليضاهي عندي مأساة مقتل الإمام يحيى - كما هي لدى الشيوخ أمثال والدي - حيث لم أكن مدركاً بعد، لأبعاد مأساة اغتياله على الصعيد غير المنظور من حياة البلد.

وكم كان مرعباً أمام ناظري - ذلك الإقتتال الدموي بين عناصر القوى الغازية للعاصمة نفسها، وذلك خلال عملية نهب المنازل والأسواق العامة، وبالذات داخل ما كان يسمى (سمسرة محمد بن حسن) التي كان يودع فيها كبار التجار رؤوس أموالهم - كما لو أنها مصرف تجاري شبيهه بالبنوك المعاصرة. غير أن عملية الإيداع فيها كانت توضع إلى جانب البضائع المختزنة التي يحتفظ أصحابها بمفاتيح لديهم تخلص مقصورة كل واحد منهم على حدة.

فقد كان الدم يسيل على أكوام الريالات الفضية (المارتريزية) المعبأة داخل جونيات - وذلك بشكل كان ينفذ - لشدة غزارته إلى خارج المقصورات قبل أن يتمكن - أي من المتقاتلين عليها - ملء معطفه وجيوبه، والنجاة بجلده.. هرباً من المذبحة البشرية المريعة.

لم يكن مرائي ذلك - بالنسبة لطفل صغير مثلي - بمثابة كابوس مروع انهيار كيانه الجسماني، والنفسي فحسب، بل تزعزع معه المعتقد، وانهارت الثقة المطلقة بفاهيم الخير، والحق، والعدل، المكتسبة خارج معطيات الواقع الفعلي للمجتمع المتخلف الذي تكشف لي - في ضوء الخروج إليه، وبدء التعامل معه - بأنه يستحيل تعايش المثل الأخلاقية الإنسانية، والتعامل الحضاري بين الناس، وذلك في ظل ظروف علاقات الإنتاج المتخلفة، والتوحش البدائي، وسيادة الجهل،

والإحتكام إلى شرائع الغاب، وتقديس شخصية الفرد، والولاء المطلق للزعماء، والأئمة الكهنوتيين، ورجال الحل والعقد، وتسلط التجار، وانحناء رجال الفكر والمذهب، والحزب- لهم- والمشاركة في تقاسم الأرباح معهم، وقبول الرشوة منهم، والغض عن ممارستهم لأعمال الإحتكار، والمغالاة، والمضاربة، والتعامل بالربى والغش والإحتكار الإقتصادي الأثم- حيث لن يكفي -مع بقاء ذلك - وجود عملية الوعظ والإرشاد بين الناس، أو استخدام السلطة للعنف، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وردع المعتدي، والإقتصاص من القاتل، فكثيراً ما تستأنف عملية الفساد والتوحش هذه، عند أن تحين أول فرصة تماماً كما حدث مع أولئك المتوحشين غداة السماح لهم بانتهاب العاصمة صنعاء، حيث لم تردعهم خطب الوعظ والإرشاد على مدى سنوات طوال، وذلك على نفس القدر الذي لم تنفع فيه مثل تلك المواعظ، وما هو أعظم وأحسن منها - وذلك مع أحفاد أولئك المتوحشين رغم مرور نصف قرن من عملية التعلم، والتحضر، والتحرر الفكري، ومشاهدة التلفزيون والمشاركة في إدارة بعض أجهزة الحكم، والسماح بنشاط حركة رأس المال وممارسة حرية التجارة، والأعمال الخيرية، وإقامة علاقات عمل خارجية إقتصادية، وسياسية، ومذهبية، ورغم وجود أجهزة القضاء، والشرطة والنيابة، وجهاز الرقابة والمحاسبة، وظهور آلاف المساجد، ومنابر الوعظ بإعداد أصحابها الهائل المستوردين من مصر والسودان، وأفغانستان والجزائر بما يعادل خطيباً واحداً لكل أربعمئة شخص من سكان العاصمة صنعاء، في حين لا يوجد سوى طبيب واحد لكل عشرين ألف شخص، ولا يتقاضى سوى خمسة آلاف ريال في الشهر، وذلك مقابل خمسين ألف ومائة ألف ريال يتقاضاها أولئك الخطباء وبالعلمبة الصعبة، ومع هذا فإنه ما تكاد تستقر تلك المواعظ في أذن حتى تخرج من الأخرى بمجرد

الإنهاء من سماع الخطبة، وإقامة الصلاة، حيث يتم مجدداً مواصلة عملية النهب، وانتزاع لقمة العيش من فم الجياع، وغذاء الأطفال، وانتهاك الحقوق، والأعراض، وذلك بأشكال مختلفة، وأساليب ملتوية، ووسائل متنوعة، وإدعاءات قانونية وشرعية غاية في الحذق والمهارة.

وعليه فإنه لم يكن من السهل يومها - تجاه مشاهدة تلك الأعمال المتوحشة التي عصفت بحياة سكان العاصمة صنعاء عام ١٩٤٨م - استعادة توازن العقل والقلب، وذلك باحلال قيم أخرى، ومفاهيم أخلاقية شبه واقعية، ومتوازنة، بعد أن فشلت تلك الأخلاقيات (الطوباوية) التي أصطدمت بافرازات واقع عصر التخلف بالأخص مع مشاهدة دموع والدي تنساب بغزارة على خده، ويذرفها كل يوم بسخاء على مقتل الإمام يحيى، دون أن تشفع له تلك الدموع تجنب عملية الإعتداء عليه من قبل أولئك الهمجيين (أنصار الإمام كما يدعون) ونهب ممتلكاته، واقتحام منزله ودكانه، وترويع أسرته، وأرحامه. كما ولم تشفع له بالتالي - ظاهرة حالة الشيخوخة والعجز - بجلال وجهه الصبوح، الذي كان يشبه تقاطيع وجه الإمام يحيى، الكثة المنفرجة وسمرة وجهه الداكنة، وجبهته العريضة المستوية. حيث كنت قد قارنت بينهما، ووجدت ذلك الشبه - عند آخر زيارة قام بها الإمام يحيى لحارتنا في مطلع عام ٤٨م حيث قام بمشاركة سكان الحارة صلاة الظهر بجامع العلمي، وعقد معهم بعد ذلك جلسة حديث ودي، كان والدي على مقربة منه يتجاذب معه أطراف الحديث، ويربت الإمام على كتفه بلطف.

غير أن الأيام كانت كفيلة بإعادة ذلك التوازن الشخصي بين الحفاظ على مبدأ السلوك الأخلاقي الطبيعي، وبين متطلبات التعايش مع الواقع الاجتماعي المتخلف، ثم التوصل - مع مرور الوقت - إلى حل هذه المعادلة الفكرية والاجتماعية.

الصعبة، وذلك مع اكتساب معارف جديدة، والدخول في حوار مع قضايا المجتمع، ومشاكل الوطن، واكتشاف بعض العناصر والظواهر الإيجابية، داخل المجتمع والإنغماس في إطار العمل الوطني الواسع، بالرغم من أنه قد تعذر في البداية -بعد إنجلاء مأساة سكان العاصمة- عودة العافية إليها بسهولة، بحيث كان يمكن للإنسان في ظل هذه العافية مراجعة النفس، واستعادة الهدوء، والبحث عن مواقع فكر جديدة متطورة، يحتمي خلفها من عملية التذبذب، والشك، وعدم الإيمان بالمستقبل وبإمكانية وجود حياة أفضل، إلا أن الوهن والضعف قد فعلا فعلهما القبيح في وجه العاصمة صنعاء، بل وتوالت المحن عليها تباعاً في ظل حكم الإمام أحمد حيث لزمها العطب، وتقلص حجم نشاطها التجاري الداخلي والخارجي، ولحق الكساد بمنتجات الحرفيين، وأعمال المهنين، وتقهرت بالتالي -حلقات الدرس والعلم في الجوامع، بعد اعتقال الكثير من العلماء والمدرسين، وقتل العشرات منهم، في حين تراجع معدل انتاج مدرسة الصنائع -الأركان حالياً- وذلك إلى النصف، وتضائل -بالتالي- دور العاصمة السياسي، بعد أن جعل الإمام أحمد من مدينة تعز مقراً لحكمه، واسناد الولاية لإخيه سيف الإسلام العباس -المتصف بالعجرفة والعجز، وأعطى منصب العمالة المديرية حالياً لأحد أفراد أسرة آل عثمان وذلك خلفاً للعلامة حسين عبدالقادر شرف الدين، الذي كان معروفاً بالورع والحكمة، والتعامل الحسن مع سكان العاصمة صنعاء، وذلك نكاية من الإمام أحمد بسكان العاصمة، وحقده عليها في أعقاب مقتل والده الإمام يحيى بها رغم أنه لا ذنب لهم في ذلك، ليس ذلك فحسب، بل ظل يراقب العاصمة صنعاء ويتحين الفرص بانزال الأذى بسكانها، ومراقبة العناصر المتحررة فيها والشغوفة بعملية التغير، ومحاولة تفكيك تجمعاتهم، واستقطاب البعض منهم، والإغداق عليهم،

واسكانهم بالقرب منه في تعز وتشديد الرقابة عليهم، انتهى ذلك بفاجعة فشل حركة ٥٥ بقيادة العقيد أحمد الثلثيا، والأمير سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى، واشترك أخيراً الإمام ^{مؤسس} محمد ^{الملك} في هذه الحركة بما يشبه عملية تصدع نظام الحكم الإمامي/ صاحبه -على غرار عام ٤٨م نصب أعواد المشانق، وجز الرؤوس بوحشية وسفك دماء المناضلين، وتشريد، وملاحقة المثقفين وذلك كما سوف نرى في ضوء تنامي عناصر قوى المعارضة، وتصاعد عمليات التآمر الخارجي في وجه محاولات ولي العهد الإصلاحية، والدخول في علاقة شراكة وصداقة مع عبدالناصر، ومنظومة البلدان الإشتراكية.. تبدل معه شكل ومحتوى طابع حياتي ونشاطي، وتزامن ذلك مع بدء مشاعر الإحساس بقرب المخاطر والمهالك التي تنتظر البلد، وهما موضوع الفصل الثاني الذي سوف يبدأ معه الإقتراب من أحداث الوطن السياسية، والعسكرية الدامية، وتجلي شخصية الفريق العمري، وسط الدوامة والصراعات الداخلية، والتآمرات الخارجية وقت أن كان الوطن في حاجة إلى الفكر النير، والموقف الشجاع، والقائد الوطني الجسور. القادر على مجابهة إفرازات علاقات التخلف، وتراجع فعل حلم الثورة، وانتكاسة أمانى الشعب والوطن، ومحاولة تجاوز قانون التطور التاريخي والقفز عليه. والذي سوف يظل محور مجاهدة اليمن ومكابدة قوى الشر والعدوان على مدى سنوات الثورة اللاحقة بما في ذلك مجابهة خيانة رفاق الدرب، واصدقاء السلاح وحلفاء الأمس الذين تمكنوا من الزج به في سجون عبد الناصر ولم يفلحوا - رغم ذلك - من اسكات صوت الوطن ، بل وعجزوا عن حماية انفسهم ، فضلاً عن الدفاع عن البلد ، وصيانة النظام الجمهوري من الانهيار ، لولا اللجوء اليه مجدداً، وطلب الافراج عنه من السجن لينتد اليمن الجمهوري من الهلاك ، وابعادهم من حبل المشنقة التي كان المليون قد

نصبوا أعمدتها على مشارف الجبال المحيطة بالعاصمة صنعاء، وحيث توجب على عبد الناصر الاعتذار له، والاعتراف بمصداقية مواقفه، والاخلاص لوطنه واقتداره - فوق هذا وذاك - على حفظ ماء وجه عبد الناصر، والإبقاء على تألق حياته وسمعة القاهرة - بالحفاظ على صنعاء من السقوط في يد قوات الظلام - وهوما صرح به عبد الناصر- كما سنرى من خلال فصول الكتاب القادمة.

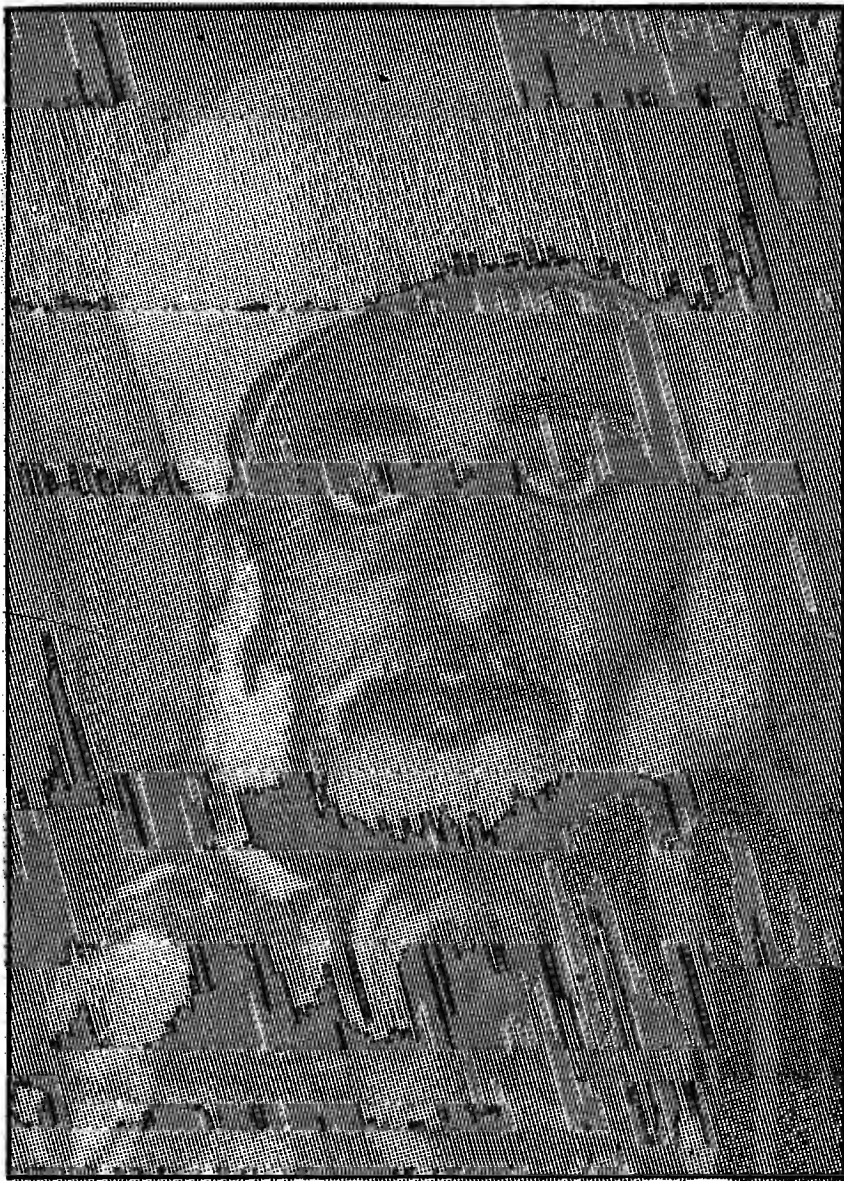
الفصل الثاني

- بدء تفسخ نظام حكم الإمام أحمد
- عودة نشاط ممثلي قوى العلاقات ما قبل الرأسمالية والعناصر الكومبرادورية
- شبكات التجسس والتآمر الخارجي
- طابع التيارات الفكرية والسياسية في مطلع الستينات
- ظاهرة العلاقة الإنسانية في صفوف الحرفيين
- بدء تكون الوعي المعرفي الاجتماعي
- دكان حاربه العلمي نافذة على العالم ونقطة جذب لعناصر العمل الوطني
- موقف الفكر الوطني اليساري الماركسي عشية الإعداد للثورة

بمقتل الإمام يحيى في فبراير عام ١٩٤٨م، وسقوط العاصمة تحت أقدام قوى الظلام والتخلف، تدخل اليمن مرحلة جديدة متقدمة في إطار علاقات التخلف وانعدام الاستقرار السياسي، والأمني، وتعاضم الجور الاجتماعي، والظلم الإقتصادي الإقطاعي، واشتداد حدة التآمر الخارجي، والإنقسام بالتالي داخل الصف الوطني، وذلك مع بدء ظهور الخلاف والصراع على السلطة ضمن قوام العائلة الحميدية المالكة، وخلود الإمام أحمد إلى نفسه، والإحتجاب عن شعبه طلباً للراحة، وإشباعاً للمذاته الجسدية، والحسية، تواكب ذلك مع ظاهرة ارتفاع معدل تسبب أجهزة الإدارة، وتفشي الفساد والرشوة، وظهور فئات وعناصر طفيلية داخل

المجتمع لأول مرة، وذلك على خلفية تقلص الإنتاج الزراعي، وتنامي الهجرة الداخلية والخارجية، وعودة الإزدهار لمواقع الإرتزاق العشائري، والإعتماد على الدولة كمصدر وحيد لكسب العيش، احسست معه للمرة الثانية - بعد فاجعة إقتحام ونهب العاصمة صنعاء - بالرعب ، وتملكني الخوف من هول مستقبل الوطن المجهول، ومن أنه مقبل -بالتالي- على مرحلة صعبة في ظل كابوس علاقات التخلف المادية والروحية، وطموحات ممثلي هذه العصابة ورغبتهم اللامحدودة، في استعادة القبضة الحديدية على حياة السكان ، واحتواء رياح التغيير، وشل فعالية التيارات السياسية والفكرية الجديدة، الأمر الذي سوف يطول عنده ليل اليمن وشقائه ويصعب عليه - بالتالي- الخروج بسهولة إلى حياة النور والحرية، وامكان تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، حتى وإن تم -بهذا الشكل أو ذاك - إسقاط أمام بعد آخر- ما دامت الساحة اليمنية خالية- إلا من وجود ذلك القطيع المفترس ، الذي يستعد للإنتقاض على الفريسة الشعبية، التي لاحول لها ولاطول، وتفتقر إلى أبسط وسائل الحماية والدفاع، وتجهل بالتالي- عملية حفر الخنادق ، وأسلوب التمترس خلف حكومة وطنية نزيهة وشريفة، تمتلك الفكر والتنظيم، والإدارة ووحدة الهدف .

وأنه بالرغم من وصول عملية تفكك نظام حكم الإمامة الكهنوتي الذي بلغ الذروة بحلول نهاية الأربعينات ، وذلك بحكم سريان مفعول قانون التطور التاريخي، وترهل جسد حكم الإمام يحيى بعد طول فترة الإسترخاء وثبط العزائم والهمم ، فقد انقلب ذلك القانون إلى ضده، وذلك بوقوع حادث عملية الإغتيال، بعد أن كان الجو السياسي العام مهيناً لقبول مطالب الحكم الشوروي، والإستعداد بالتالي، لتقبل بعض مفاهيم العصر، وانحياز الحد الأدنى من الإصلاحات



الضرورية، (١) دون الحاجة إلى العنف ، وسفك الدم ، فضلاً عن وجود كيان الدولة المركزية المهابة ، واحتفاظ اليمن بالسيادة الوطنية ، والإستقرار الأمني ، العاملين المساعدين لإمكانية الإنتقال السلمي بيسر وسهولة من الحكم الفردي الكهنوتي - إلى الشكل الديمقراطي الشوروي المواكب لمرحلة الظرف الإجتماعي العام المتخلف والمنغلق على نفسه ، بما يحول دون نشوب ردود أفعال دموية ، ويجنب الوطن عودة طغيان القبضة الحديدية مجدداً على يد الإمام أحمد ، وقيامه بتصفية المكاسب التاريخية ، والتراكمات الفكرية الجديدة وحصيلة النضالات السابقة ، وتعطيل مفعول التجارب السياسية ، كان يمكن للوطن - في ظل الحفاظ على بقاء حاملها - اكتساب مواقع جديدة لصالح شد عضد الحركة الوطنية ، الجادة ، المتسمة بروح النفس النضالي الطويل ، وبعد الأفق ، وعدم الجري وراء مصالح فتوية ضيقة ، وتسوية حسابات قديمة ، والتعطش بالتالي للوصول إلى السلطة ، دفعت ثمن ذلك غالباً حركة ٤٨ ، بإعادة قبضة الحكم إلى يد مغتصب آخر أشد قساوة وضراوة من والده الذي كان عرشه على وشك الإنهيار تلقائياً ، وحيث كان ولي العهد أحمد - يخاف ويرهب جانب قوى المعارضة الإصلاحية ويتودد إليها ، وعلى استعداد لتلبية كل مطالبها إن هي التفت حوله وأبقت على رأس الحكم . الأمر الذي دخل معه اليمن إلى نفق سياسي مظلم وظهر مستقبل الوطن وكأنه في كف عفريت ، انتعشت خلاله أنشطة التآمر وأعمال التجسس من داخل السفارات الأجنبية ، ومكاتب النقطة الرابعة : وكالة التنمية الأمريكية حالياً - التي كانت مقراتها في مدينة تعز ، العاصمة السياسية للإمام أحمد ، حيث تواجد المنظمات السياسية الجديدة العاملة تحت الأرض ، ومقام بعض عناصر قوى المعارضة الكلاسيكية ، والصفوة السياسية المخضرمة التي فازت بحريتها ، ونجت من عملية الإعدام ، أو التشرذم خارج الوطن ، وقبيلت الكثير من الوجهاء ، وزعماء القبائل المتورين ، إضافة

(١) نجد أن المملكة اليمنية ، رغم ما تتسم به من صفة المحافظة ، كانت من أوائل الاقطار العربية التي ظهرت فيها مسكوكات الإنميوم ، وتدل هذه الحقبة التي تبقو للوهلة الأولى قليلة الأهمية - على التغيرات الملحوظة في إقتصاد الدولة ، الأمر الذي يعكس بشكل واضح ارتباط هذا النظام بالتطورات الجارية في الهياكل الارتكازية الرأسمالية العالمية ، جاء ذلك في معرض بحث العالم الدكتور فلاديمير ناستيتش عن النظام النقدي في عهد الإمامة نشر في مجلة العلوم السوفيتية «نحن والعرب» لعام ١٩٨٩



إلى تواجد كبار التجار الغاضبين، والمتعطين لعملية الإنفتاح الإقتصادي، في انتظار السماح لهم من الأمام بفتح مكاتب الوكالات، والتعهدات التجارية الخارجية، وإنشاء المصارف الربوية وذلك تمهيداً لربط اليمن بعجلة النظام التجاري العالمي الرأسمالي، باعتباره آخر أقاليم البلدان المتخلفة التي لم تنضوي بعد في ركاب الدول المستعمرة إقتصادياً وثقافياً، وسياسياً (١) غير أنه كان يوجد بعض الصعوبات أمام تحقيق هذا الهدف المثالي - بالنسبة للمخابرات المركزية الأمريكية، وحلفائها من الساسة، والبروجوازية التجارية، لهذا فقد استخدمت كل الوسائل بهدف التعجيل للوصول إلى هذا الهدف في أقرب وقت، بما في ذلك استعمال وسيلة تخويف بعض عناصر الحكم من الشيوعية، ومحاولة تجميع قوى عناصره - المهترئة - في إطار عمل سياسي واحد، يستهدف - من حيث المبدأ إيقاف تفسخ كيان النظام الإمامي الإقطاعي، وشحذ أجهزته الإدارية والقمعية، بحيث يكون مواكباً لأنظمة الحكومات العربية المنضوية تحت هيمنة المصالح الأوروبية والأمريكية، وبدا أنه يصعب دفع هذا الاتجاه إلى نهايته، وذلك بسبب حدة التنافس داخل أعضاء الأسرة الحاكمة على منصب ولاية العهد، وميل مشاعر الناس نحو سيف الإسلام محمد البدر، الابن الأكبر للإمام أحمد، والذي يملك بعض الميول الإصلاحية في اتجاه العلاقة مع عبدالناصر، ودول الكتلة الاشتراكية، في حين لم تأخذ الثقة مكانها - من ناحية أخرى في عناصر قوى المعارضة التي لاتزال تتأرجح بين عملية التأييد السياسي لهذا الجانب الأسري أو ذاك، ولم تتخذ بعد مساراً سياسياً مستقلاً بها بعيداً عن توجهات عناصر الحكم المتناقضة، وفي الوقت الذي لم يكن قد ظهر فيه بعد / تنظيم الضباط الأحرار، الذي سوف يقدر للوطن خوض غمار جدال فكري معه، كنت أحد ممثلي ذلك الجدل، وذلك بهدف تفادي خطر الإنزلاق في برائن مخطط التآمر الداخلي والخارجي، وذلك بالرغم من وجود الإحساس المبكر بأن عملية التآمر الخارجي سوف تراهن على العمل العسكري، في سبيل الإستفادة منه لتحقيق مطامعها بعيدة المدى، حيث يستحيل على الإستعمار العالمي الجديد

(١) وثيقه رقم (١)

إبقاء اليمن خارج سيطرة الإحتكارات العالمية وعدم السماح له بممارسة طقوس السيادة ، والإستقلال الإقتصادي، وسد فراغ الممارسات السياسية الإمامية اللامسئولة، وسوف يتم إدخاله - شاء أم أبى - إلى حضيرة الغاب، سواءً في ظل وجود الإمام أحمد أو بعد وفاته، في حال تعذر محاولات الخلاص منه، انتي كانت تلوح في الأفق، مع بدء تشكل مظاهر حالة الوعي السياسي لدي عند منتصف الخمسينات بعد أن تركت ملازمة والدي، والخروج إلى الحياة العملية، والإحتكاك بالمجتمع، توافق ذلك مع حضور حلقات الدرس بمنزل ودكان الشهيد الملازم عبدالله اللقية حيث كنت أسكن معه بشارع العلمي - والتي كانت بمثابة تعويض لفقد الدراسة الإبتدائية والإعدادية ، كنت قد رفضت الإلتحاق بهما بسبب استخدام أسلوب الشدة والعنف مع التلاميذ، حيث أهلني ذلك الدرس عنده، والصحبة معه، للإلتحاق بمدرسة (الزمر) والصعود إلى مرحلة جديدة في حياة الدراسة العامة، وبدء تكون معالم الشخصية الذاتية، والتكيف مع ظروف البيئة الإجتماعية ، وبالذات مع واقع حياة الفئات (الحرفية) التي توجب علي الإقتراب منها والتعامل معها ، وذلك بحكم إنتماء جدي لأمي إليها.

وإذا كان فضل والدي علي -في تكوين أسس الشخصية الخلقية، والتربية الدينية، والتعرف على البيئة الثقافية والشرائح الإجتماعية شبه الأرسطراطية، التي كان يصحبني معه لمجالسة مشائخها ، وعلماء الفكر وسدنته المرموقين وسط المجتمع السياسي والفكري الراقي، أمثال العلامة محمد محمد زبارة، مؤرخ السير الشخصية لرجالات وعلماء القرن الثاني والثالث عشر الهجري، والعلامة أحمد السرحي عالم الفقه واللغة، والفاضل الورع محمد محمد المنصور ناظر الوصايا، والعلامة عبدالحق الأمير، حيث كانت توجد بمنزلهم التربية الخلقية الصارمة،

واحتراز أطفالهم عن ممارسة الشغب، وعدم اطلاق العنان لمظاهر الصخب، وتبادل الصراخ بينهم ، وكبت مظاهر مشاعر الطفولة، ومرح الأطفال التي كنت أجدها فقط في معبة أولاد الحارة الفقراء، وأبناء الحرفيين - فإن لوالدي - كذلك - فضل الإقتراب والإحتكاك بحياة وسلوك الفئات الإجتماعية المهنية، التي تتميز حياة ممثلها بالبساطة والوضوح والصراحة في التعامل داخلها ، ومع الغير، ورفع كلفة التعاشر بين الصغار والكبار، وخلو التعالي والكبريا داخل صفوف شيوخ المهنة، وأسطواتها الكبار، وأصحاب الحل والعقد والمرجع لأفراد تلك المهنة والحرفة ، سرعان ما انجذبت للعيش بداخلها والعشرة مع أفرادها، ووجدت نفسي أسيراً لتواضع وبساطة حياة، ووجهاء هذه الصنائع، وكبار مهرتها الحاذقين ارتفعت معه -هذه الصحبة- إلى الرغبة في التعلم على أيديهم واكتساب معارف مهنية يجب أن ترقى إلى مستوى المعارف النظرية المكتسبة من المدرسة، والبيئة الإجتماعية الثقافية من القضاة، والسادة، والفقهاء، التي كانت عقلية والذي تضرب في جذورها، رغم أنه كان يمارس بعض الأعمال الحرفية ، لا أعرف أصلاً حكاية إنخراط في صناعة الخياطة، وإصلاح (قصيب النارجيلة، المداعة) رغم إنحداره من شريحة الفقهاء آل الشعبي في صنعاء الذين ترجع أصولهم إلى الحيمة الداخلية.

ومع هذا فقد نمت لدي -بفضل تلك الصحبة، والتأقلم مع عيشة أصحاب تلك الحرف- خاصة الحدادين والنجارين منهم، وأصحاب سوق (المسقالة) صناع الخناجر والسيوف اليمانية - وذلك أخلاقيات اجتماعية جديدة، تتصف بروح الجماعة، والألفة، والشعور بالمصير المشترك، وتقاسم عادات الدهر، وحلاوة الزمن، والمشاركة في الأفراح والمسررات، والإحتفالات الجماعية بمواسم الأعياد وحفلات

الفناء والرقص، التي كانت تقام ليلاً وبعد ظهر كل يوم جمعة، في بعض منازلهم على استحياء مراعات منهم لمشاعر البيئة الدينية الصناعية المحافظة. كان يحييها بعض الفنانين في مقدمتهم المرحوم أحمد فيزي السمه، وقاسم الأخفش، وقبلهما كان المرحوم محمد قحطه، حرفي بدوره في حارة السقاين. كان يمكن في ظل تلك البيئة المحافظة أن تخرس فيّ والي الأبد الحاسة الفنية الغنائية وحب الاستماع الى الموسيقى وعشق الفناء الصنعاني، لولا العشرة مع أولئك الحرفيين الذين كان الفن يمثل بالنسبة لهم أحد أهم صفات الكون الإنسانية، والنظرة الواعية إلى عملية الإبداع التي تجسدها أياديهم الفنية، وتحذقها عقولهم الذكية، وأثر تلك النظرة الفنية بالتالي - على شخذ قواهم الفكرية، وعلى رقة مشاعرهم وأحاسيسهم القلبية، وعواطفهم الإنسانية الوجدانية، وذلك على عكس جفاف ورتابة حياة أسر أبناء الذوات، ووجدانية مشاعر الطبقات والشرائح الإجتماعية العليا، المترفة، والمتبذلة عن العمل، والمنغلقة على نفسها داخل قفص الوحدة، والإنكماش عن مباهج وأفراح الإبداع الفني الجماعي، والسرور الإجتماعي، وسعادة التآخي الأسري، والترابط الخلقي، المحكوم بقانون شعور المصير المشترك، والهدف الواحد، والمصلحة العامة المتبادلة، الأمر الذي كان له تأثير بالغ في تحديد طابع مجرى حياتي القادمة، في اتجاه النزوع نحو حب الجماعة، والعمل المشترك، والتشيز لصالح القوى العاملة، والشعور بالمصير الواحد لجماعات النضال الوطني المستقبلي، والتوحد مع هم الوطن ككل، ومع معاناة الفقراء، وواجب الدفاع عنهم، وعدم التخلي عن مشاركتهم همومهم، والنضال الى جانبهم، وذلك من أجل الحصول على حقوقهم.

وقد تصاعد هذا الشعور مع تبلور ظهور قوى واتجاهات سياسية جديدة

ومغايرة، وذلك في أعقاب ارتكاب مجزرة الإمام أحمد الثانية عام ١٩٥٥م، ومع تشكل فئات برجوازية ومصلحية جديدة، وذلك جنباً إلى جنب مع تطلع ممثلي علاقات التخلف نحو استعادة مراكزهم المفقودة، تعدلت في ظل ذلك - وضع الخارطة السياسية القديمة، بسطوع نجم ولي العهد على المسرح، وانقسام الحركة الوطنية الكلاسيكية على نفسها، والإفراج عن المساجين السياسيين من معتقلات حجة وصنعاء (١)، وتضاعف حجم التآمر الخارجي، بما يتماشى -بالإضافة إلى ذلك- مع مظاهر التغييرات الإقليمية والدولية، بسقوط حلف بغداد، وإقامة الوحدة بين مصر وسوريا، وفشل مبعوث الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) إلى الشرق الأوسط الذي حمل معه إلى الإمام أحمد مشروع سد الفراغ ومحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط، مصحوباً بشيك قدره خمسة ملايين دولار، رفض قبوله الإمام رغم حاجته إلى سد نفقاته الفاحشة، قائلاً للمبعوث الأمريكي -روجرز- عبارته المشهورة: أخبر رئيسك بأن الفراغ ليس إلا في رأسه، ولا تستطيع كل فلوس الأرض أن تحجب الأفكار وتمنع تسلل المعتقد السياسي، والإجتماعي والإقتصادي. في ظل ذلك الخليط الاجتماعي المتناقض، والخطط والمشاريع السياسية المشبوهة، المتنوعة بتنوع ممثلي مصالح القوى الداخلية والخارجية، ومع تسارع الأحداث وتصاعد محاولات إغتيال الإمام أحمد، كانت مسائلة اختيار نهج سياسي وطني واضح ومحدد، قضية معقدة، يشوبها الغموض، ويكتنفها اللبس، وعدم وضوح الرؤية، وغياب الهدف الاجتماعي المتقدم، بالأخص إذا ما تم النظر إلى ذلك من خلال الجدلية التاريخية لواقع حياة الشعب اليمني، ومن فعل صيرورة حركة قانون التطور الذي يحكم ظروف مجتمعات علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، (١) كان الفريق العمري لا يزال يونها في سجن نافع (بحجة) سوف يقدر لي العمل معه بعد خروجه، ومرافقة مسيرته النضالية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى غيابه عن المسرح السياسي في عام ١٩٧١، حيث أمكن لي عندها فقط التحدث عن حياته على أساس حقيقي وواقعي

وفي مقدمتها اليمن طبعاً - حيث حالة الركود الإجتماعي، وتخلف وسائل قوى وعلاقات الإنتاج، وتدني مستوى الوعي الشعبي، والإنقسام في الصف الوطني، وتذبذب فكر التيارات السياسية الجديدة المحمولة إلى اليمن على خلفية الحركات القومية البرجوازية الكومبرادورية، والإقطاعية والعشائرية والعسكرية، المترعة على عرش السلطة في بغداد، ودمشق، والقاهرة ولبنان وحيث يبارك هذه السلطة، ويشد من أزرها قادة حركة الثقافة والمذاهب الدينية الكلاسيكية، المناهضة لفكر العدالة الإجتماعية الشيوعية والشيوعية على حد سواء، ومساندة الإستعمار الحديث للأحزاب، والتيارات الدينية الطائفية، والعرقية فيها، وضخها بالأموال والسلاح، والأفكار، بهدف الإصطياد في الماء العكر، وفتح جبهات ثانوية تتصارع فيها الحكومات العربية مع بعضها البعض، ومع شعوبها في الداخل، وبين الأحزاب نفسها، وزرع الشقاق بين المذاهب الدينية، ودفعها للإستعداد ضد القوى والأحزاب السياسية الوطنية المناهضة للإستعمار، والقهر والجور الداخلي، بمعنى جعل الكل يحارب الكل، وإبقاء الجميع في حالة تيهان، وغيبوبة بعيداً عن التوحيد وإدراك مايراد بشعوبهم وأوطانهم.

ولم يكن هناك في اليمن، سوى قلة قليلة من المفكرين والمناضلين من كان يدرك إبعاد ذلك الأخطبوط، ويملك رؤية واضحة تجاه مخاطره - كان لي شرف الإنتماء إليها والإنضواء في صفوفها، والإنخراط في سلك نشاطها وممارستها الوطنية المستقلة، تواكب ذلك مع بداية عام ١٩٥٩م.

بعد الانفصال من منظمة حزب البعث القطرية التي كنت قد شاركت في تأسيس أول فرع له بالعاصمة صنعاء عام ١٩٥٧م، وكان يعني ذلك في نظر بعض الزملاء بأنني قد تخليت طواعية عن العمل السياسي مع حزب البعث وذلك لصالح

التيار الناصري الذي كان سائداً يومها في أوساط الشباب اليمني المتحمس، وربما كان قد ساور البعض منهم -وهم على حق- بأنني قد فضلت التعاون مع حلقة الملازم الشهيد عبدالله محمد اللقية، برئاسة الوالد المناضل عبدالسلام صبرة، وذلك تحت تأثير الصداقة الحميمة، والعشرة الطويلة التي كانت تربطني بالشهيد. ومع هذا فقد اخترت السير على طريق آخر - رغم إحتفاظي بالعمل في حلقة عبدالله اللقية المدنية والعسكرية - التي انفصمت عراها في مطلع عام ١٩٦٠- (١) هو طريق العمل الحزبي العقائدي، والتنظيم السياسي السلمي طويل المدى، الذي لا يؤمن بانتهاج طريق العنف، واستخدام أسلوب الثورة المسلحة بهدف الوصول إلى السلطة، وفقاً لتقليعة الأحزاب السياسية القومية، وفي مقدمتها حزب البعث القومي الإشتراكي، والحزب الناصري، ومنظمة حركة القوميين العرب، وحزب الأخوان المسلمين.. التي لم تسفر حركاتها، وانقلاباتها العسكرية سوى عن تكريس العلاقات الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية القديمة، وإحلال قائد مدني أو عسكري على رأس الحكم وقيادة الحزب، والإستئثار بالسلطة السياسية ليس إلا، ومحاربة بقية الأحزاب، وبالذات أحزاب القوى العاملة، والطبقات الفقيرة، وحيث لايعنيها من قريب أو بعيد قضية تغيير البنية الإجتماعية والتركيبية الإقتصادية الإقطاعية، والعشائرية، والبروجوازية الكروميرادورية، السند المباشر للإستعمار الإقتصادي الحديث، وذلك بما يتوافق مع ضرورة تفتيت أطر تلك العلاقات المعيقة لعملية التطور، والتي تحاول تلك الانقلابات الحفاظ على بقائها، والتوائم معها بدعوى مراعات عملية التوازن الإجتماعي وتحقيق مصالح كل قوى الشعب والوطن، في حين تعتمد من -ناحية أخرى- إلى الإلتفاف على قوانين التطور التاريخي، واحتواء شعارات ومبادئ الثورة، وكسر حدة المطالبة الجماهيرية بتحقيق

(١) انظر كتابي: شهيد وطاقية. دار الكاتب العربي. دمشق ١٩٩٢

الديمقراطية السياسية، والإجتماعية، وذلك تأميناً لطول بقاء الحزب في الحكم، وتفرد قيادته العسكرية بالوصاية على البلد، مقابل القاء حفنة من الشعارات الوطنية القومية الجوفاء، الفارغة من أي محتوى ديمقراطي وتوجه وطني إقتصادي وثقافي حضاري، الأمر الذي تعاني منه شعوب تلك البلدان الأمرين، فضلاً عن الحيلولة دون أمل مستقبل النهوض الجماهيري وصنع الغد المشرق السعيد، وعدم اقتدار تلك الأوطان بالتالي على استعادة الموازنة إلى خط التطور التاريخي، وإعادته إلى وضعه الطبيعي الصحي، بما يضمن عدم تكرار الانقلابات الدموية، وخرق قانون الصيرورة الإجتماعية، وارتكاب جريمة الوصاية على الشعوب، والقيام بالنيابة عنها في وضع الخطط والبرامج الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية، والثقافية الإعتباطية، التي لا تخدم سوى مصالح القوى الإجتماعية السائدة المتنفذة الظالمة، فوق أنها لن تكون سوى تكريس لنفوذ الإحتكارات العالمية الصناعية والتكنولوجية، والخضوع لشروط البنوك الدولية، والمصارف الربوية الأجنبية، وابتزاز شركات النفط متعددة الجنسية.. وهو ما كان يخشى حدوثه في اليمن عشية تلك اللحظة المضطربة من حياته بين أعوام ٥٩ - ١٩٦٢م. وسبب الدافع الرئيسي للإلتسحاب من حلقات مثل تلك التنظيمات السياسية، حيث كنت قد وجدت بغيتي في ظهور حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي برئاسة المناضل المرحوم الأستاذ عبدالله عبدالرزاق باذيب الذي كان منفياً إلى الشطر الشمالي من قبل السلطة البريطانية في عدن، واستقر به المقام في مدينة (تعز) وحيث كان فكره الوطني السياسي، ينزع إلى خدمة الوطن بطريقة سلمية، والسعي إلى تجنبه مخاطر الإنزلاق، والوقوع في براثن الإستعمار العالمي الجديد. والنضال بالتال- ضد إنجرار القوى الوطنية الشريفة نحو المغامرات الانقلابية العسكرية،

ومحاولة القفز على الواقع المتخلف، وخرق قانون التطور الإجتماعي الحتمي الذي سوف يكون أولى ضحايا الوطنيين الشرفاء أنفسهم ، فوق أن الوطن سوف يدفع الثمن غالباً، وتأخر -بالتالي- عملية التغيرات الايجابية بداخله إلى ما شاء الله.

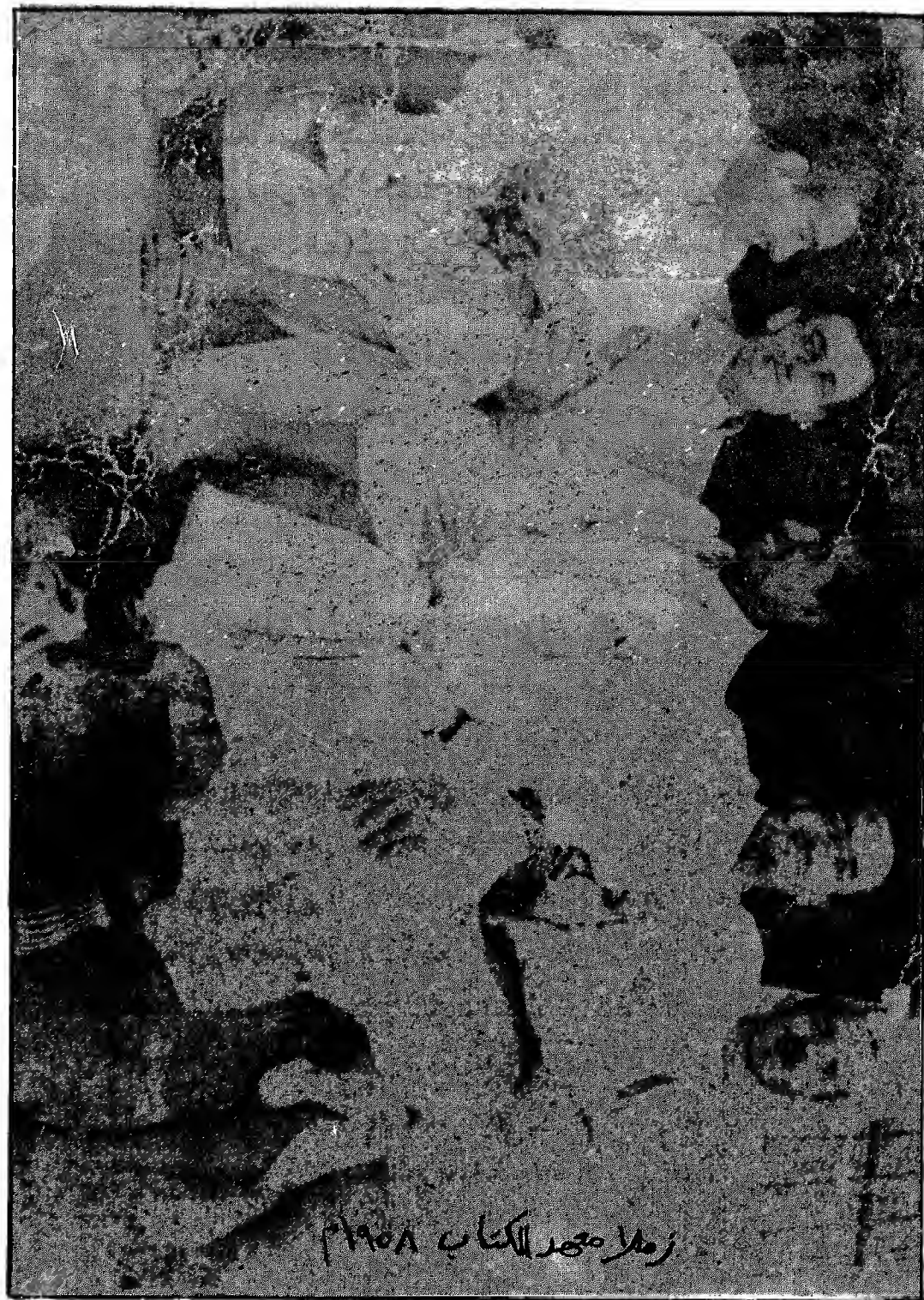
وبنهاية عام ٥٩م كنت قد شاركت معه في وضع تلك الأفكار والمبادئ موضع التنفيذ، وذلك في سياق برنامج عمل سياسي، وتنظيم حزبي عقائدي ، كان على رأس أولوياته محاولة تجنب الوطن مخاطر الهزات الانقلابية العسكرية، وفضح مخططات الإستعمار الأمريكي الجديد، التي كانت جارية يومها في تعز، وصنعاء -على قدم وساق، وذلك عبر حملة توعية سياسية، وثقافية، واسعة النطاق، في صفوف الجماهير، وداخل أوساط الضباط الصغار، والكبار، وبين المثقفين، وحتى داخل التكتلات السياسية الكلاسيكية المعارضة، والدعوة بالتالي إلى تكوين تحالف وطني عريض، وإنشاء جبهة سياسية تتسع لكل الوطنيين الشرفاء، تستهدف -ضمن أمور أخرى- مهمة الإلتفاف على الحكم الإمامي من داخله، والسيطرة على توجهات ولي العهد محمد البدر، وتقوية جانبه السياسي، وعضد موقفه الرطني المناهض للعناصر الرجعية الحسنية، وحلقائها القبليين والعسكريين، والمعتفين، والبرجوازيين المنضوين تحت مظلة المخابرات المركزية الأمريكية، والبريطانية، ودفعه بالتالي إلى مواصلة إجراءاته الإقتصادية والعسكرية الجديدة وتأييده لأصحاب الرأسمال الوطني في إنشاء الشركات الخدمية والاستثمارات الصناعية (١)، وتوطيد العلاقة بالتالي، مع عبدالناصر، والمعسكر

(١) إبطر صورة رقم (١) لاجتماع أول جمعية تأسيسية لشركة الكهرباء، لعل أهم ماكان يشغل مثلي للرؤساء الوطني: آل السنيدار، وعسلان والوتاري وأحمد عبدالله العاقل، وأحمد زيد المحضار، -كما توحي الصورة هو التوجه نحو العمل الانتاجي، والخدمي، المتوازي مع رغبة الدولة في تحقيق النماء والتطور، وليس الاقتصاد على النشاط التجاري، وفتح وكالات السمسة للشركات الأجنبية، وتحويل البلد الى سوق سوداء للسلع الخارجية.



الإشتراكي، الذي كان قد باشر بإرسال مساعداته، ونفذ من جانبه أول بنود اتفاقية التعارن والبدء في إقامة المشاريع الصناعية، والمدارس العسكرية وإنشاء البنية التحتية، والقاعدة الهيكلية، للتحويلات والتغييرات النوعية القادمة.. وهو ما ظل الحزب- الذي تشكلت قواه من المثقفين الماركسيين، والمهنيين، والتربويين، وقادة الطلاب الأكاديميين الدارسين في مصر، والعراق، والإتحاد السوفيتي، وألمانيا الشرقية - ملتزماً به، ووفياً لذلك الهدف الوطني النبيل حتى النهاية، وذلك جنباً إلى جنب إلى مع عملية التوسع في بناء قاعدة التجمع التنظيمية واكتساب دماء جديدة وعناصر شريفة، والنهوض بعملية التوعية السياسية والثقافية، الجماهيرية، اسندالي في صنعاء مهمة القيام بها، والإشراف عليها، والدعوة للاكتتاب والمساهمة في الكتابة لصحيفة الحزب «الطلیعة» التي كانت تصدر في مدينة تعز تحت إشراف كل من المرحوم عبدالله باذيب، والأستاذ صالح الدحان، الصحفي الالامع الأول في الشطر الشمالي من الوطني، والمؤهل فكرياً وفنياً للقيام بهذا العمل.

حيث وجدت نفسي منغمراً -منذ تلك اللحظة- في عملية التأهيل الفكري وإعادة النظر في شكل ومحتوى أسلوب العمل السياسي العشوائي، الذي كان سائداً حتى تلك اللحظة، وذلك إلى جانب تعلم فن الخطاب السياسي، وطريقة التعامل الوطني الواضح النزيه الخالي من زيف الشعارات الثورية المحمومة، ودغدغة مشاعر الناس بالكذب، وانتحال الوعود، بادخال اليمن قريباً (جنات عدن) بعد الإطاحة عسكرياً بحكم الإمام أحمد... والتعلم أخيراً ولبس آخر -على مقدرة الإقناع بجدوى قيمة وأهمية النضال السياسي الوطني طويل المدى وذلك رغم متاعب هذا النضال، وحاجته إلى المكايدة، والصبر، وطول الإنتظار، وتحمل



زمین و آسمان کا کتاب ۱۹۵۸ء

المعاناة، والألام، التي لن ترقى -بأي حال- إلى مستوى خطورة ما سوف يحدث للوطن - في حال عملية الإستعجال ، والتسرع، والإقدام على القيام بانقلاب عسكري، كانت تراهن عليه -للأسف- بقية القوى الإجتماعية الطامحة والمتعطشة للسلطة، وكذا الأحزاب السياسية القومية، وذلك بصرف النظر عما سوف يؤول إليه مستقبل الوطن.

غير أن هذه المهمة لم تكن سهلة، حيث عشت معظم الوقت تحت كابوس عملية الانقلاب العسكري، الذي كان يشغل مساحة واسعة في تفكير الشباب والضباط الصغار، زملائي خريجي المدرسة الثانوية، والكلية التحضيرية ومعهد الكتاب الإداريين، رواد مدرسة الأسلحة الذين كان يصعب ثنيّة عزائهم، وفتح آفاق جديدة أخرى أمام عقولهم، وشغلهم بقضية أكثر موائمة واقترباً من مهام المرحلة، ومتطلبات الظرف التاريخي الصعب ومع هذا، فقد كان عزائي الوحيد، في مواجهة ذلك العجز، وكابوس التفكير الشبابي العسكري، الذي كانت تغذيه مجموعة عوامل سلبية محيطية بأجواء وممارسات بعض عناصر الحكم الفاسده، وترجيع صدى التيارات المعارضة في الخارج، والتأثر بالتالي - بظاهرة الضغط والتحفز العشائري، والبرجوازي التجاري الأكثر فاعلية ونشاطاً داخل صفوف الضباط، وطلبة المدارس العسكرية- وذلك بالإنشغال بعملية البحث والدراسة الميدانية، والنظرية، لواقع أوضاع الحياة العامة في البلد، مع تكثيف القراءة، والإطلاع على منابع المعرفة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، والدينية، وذلك من مصادرها الرئيسية عند ابن خلدون وابن رشد والفارابي، وابن سناء، وابن هشام، والجوزي، واليعقوبي، والجاحظ، والمعري، وعند الشهرستاني، والماوردي، والبيضاوي وتولستوي، ودستوفسكي، وريكاردو، وآدم سميث، وأبو يوسف (في



الخراج) ولدى ماركس، وداروين، ومورجان، وهيجل، ومحمد مندور، وسلامة موسى، والطيب تزي، ومحمد حسنين هيكل وبليخانوف، وطه حسين، والهمداني، والشوكان، والمقبلي، وغيرهم...

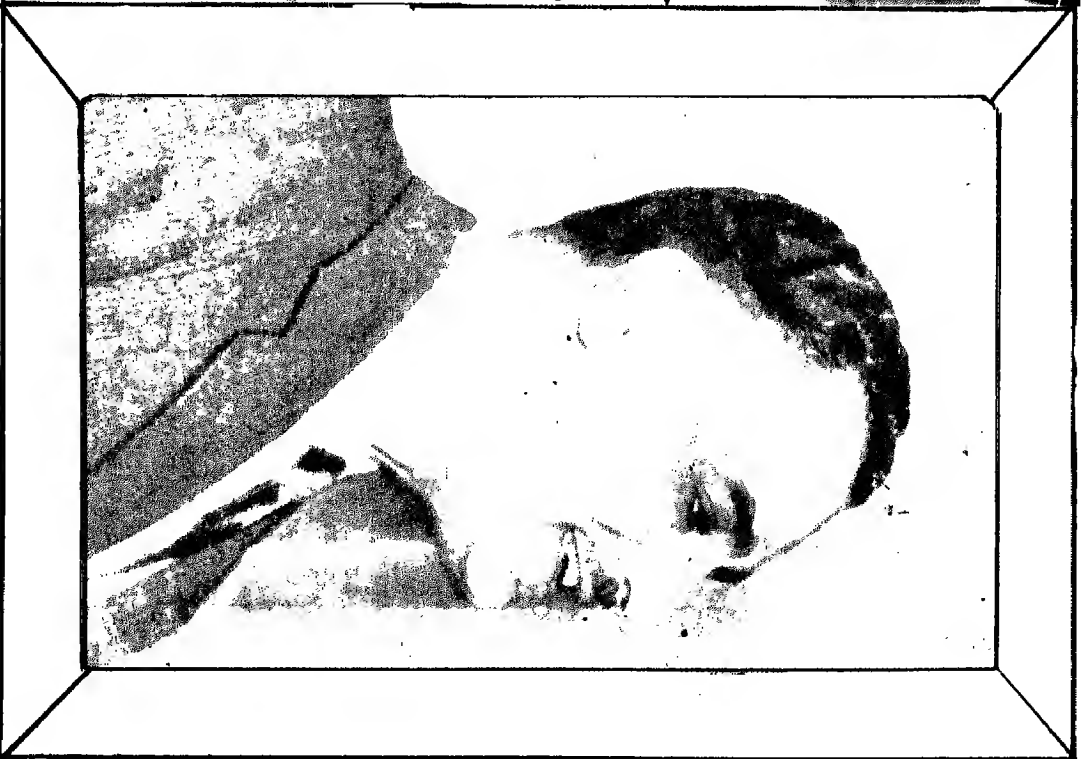
في حين لم يكن يدرك بعض أولئك الشباب والضباط أهمية الإعداد والتأهيل الفكري الشخصي، وكانوا يكرهون النقاش معي حول ذلك، ويفضلون عنه النقاش (البيزنطي) حول الثورة وتمني قرب موعدها، والإنشغال بالأحلام الثورية الرومانسية التي سوف تقوم بتحقيقها - كما حدث في مصر، وسوريا، والعراق حيث تم دك عرش فاروق، وقصر الملك فيصل، ونوري السعيد، وتوحد سوريا مع مصر، وتزلزل حلف بغداد، وفشل العدوان الثلاثي على مصر.. ولم يعرفوا للأسف - بأن كل ذلك لم يأت عفواً دون سابق تحضير، واستعداد، ليس على الصعيد الفكري والتنظيمي فحسب، بل ومواتاة الظروف التاريخية الحضارية الذي لم يكن يملكه اليمن بعد، ولم تكن قواه الوطنية عند مستوى لحظة الحدث الثوري العسكري الواقع هناك على أرض الرافدين ومصر اللذان عجزا - رغم ذلك - عن صيانة الفعل الثوري العسكري وسال الدم غزيراً وذلك بسبب تناحر القوى الحزبية القومية الثورية نفسها، واقتتالها على أبواب القصور الملكية التي تم نسفها، واعتلى في أثرها على قمة السلطة العناصر السياسية والعسكرية، الأكثر مكرماً ودهاءً داخل تلك التنظيمات - وعادت حليلة إلى قصتها القديمة - لكن في ثياب مهترئة، ولباس أكثر اتساخاً، وخرقاً، تبخرت عبر شروخه النتن البقية الباقية من إجابيات وجمال الماضي، ونظم وقوانينه وساتيره وأحزابه التي تم اكتسابها عبر التاريخ بالعرق والدم، وعاد الإستعمار من الشباب، بعد أن خرج من الباب، وحل الباشوات الجدد محل القدماء وظهور ألف، ألف، نوري السعيد، والنحاس باشا،



عبد الله بن عبد الله

واختفى إلى الأبد قادة الانقلابات تلك- وأكل بعضهم بعضاً ما بين قتل بحد السيف، أو بالسم أو بالجلطة الدموية والذبح الصورية، مخلفين ورائهم هياكل ودمى سياسية، فاسدة تعبت بكرامة الشعب وتجبذ فن اسلوب العمالة للإستعمار الامريكى الجديد، الذي قدم مجدداً وسط موجة ترحيب القوى الإقطاعية القديمة، وزغاريد الفئات الوسطى البرجوازية الحاملة، التي قامت على انقاض القطاع العام، وتصفية مكتسبات الوطن التاريخية، وأحتلت سياسياً بالتالي مواقع أحزاب الوفد، والأئمة، والبعث، والشبيوعيين، والإخوان المسلمين، لا يزال هناك حين من الدهر على عودة المياه إلى مجاريها واستعادة قانون التطور التاريخي لسير مجراه الطبيعي الذي كان عليه قبل عملية الخروقات العسكرية، والفورات الثورية الذاتية، والانقلابات السياسية الدموية تلك.

ومع هذا لم يعترف أولئك الإخوة الزملاء الشوار، بأهمية واجب سير الإنسان الشائر حقاً -على طريق التبصر، والتأهيل والإستعداد إلا بعد فوات الأوان، إثر تأكدهم لاحقاً من تعارض العمل السياسي العسكري، والوطني عامة- مع الإفلاس الفكري، وافتقار الخبرة، وغياب الإستعداد المسبق لمعرفة كيفية التعامل مع الحدث الجديد الذي يحلمون به، ويسعون إلى تحقيقه، كما تآكدوا -لكن بعد فوات الاوان- من ان الموقف الرافض لعملية الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، وشجب انشغال الفكر الوطني اليمني -في مطلع الستينات- بالحديث عن تلك الانقلابات ومحاولة تقليدها -لم يكن معناه- عند حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي- الوقوف المطلق ضد العملية الثورية التاريخية، بل لقناعة قادته، وأعضائه بأن لمنطق الثورة السياسية الإجتماعية، والإقتصادية والثقافية شروطاً تاريخية، وقوانين حتمية لا تلغيها الانتفاضة المسلحة، والمغامرات العسكرية، والإغتيالات



السياسية، وزرع الرعب في قلوب الناس، وتفجير الالغام في المحلات التجارية والشوارع العامة وقتل رجال الصحافة وأصحاب الرأي الآخر ومعاداة المرأة وذبحها أمام التلاميذ الذين تدرسهم علوم الأدب والفن، والموسيقى، تلك المظاهر الهمجية التي تكرر نفسها دوماً في بلدان العالم الثالث دون جدوى، هو ما كان محل اهتمام تنظيم حزب التجمع، عند وضع سياسته العامة، وتحديد طابع موقفه ليس من الوضع السياسي الإمامي فحسب، بل تجاه التركيبة الإقتصادية الإقطاعية السائدة، والبنية الإجتماعية المغلقة، والركود الفكري، والثقافي العام، لم يكن جهاز نظام حكم الإمام أحمد إلا أحد الإعراض السلبية لذلك المرض العام، الأمر الذي يحتم على قوى الوطن الخيرة -التحلي بالوعي، وأخذ كامل الحيطه والحذر، وذلك قبل الإقدام على أي تصرف ذي شأن يخص مستقبل الوطن، ويتعلق بموضوع السيادة، والإستقلال، وأحداث تغيرات نوعية في حياة المجتمع، وداخل التركيبة الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وعلى صعيد طابع العلاقات الإقليمية والدولية.. الأمر الذي كان يتوافق مع حاجة اليمن إلى التفكير فيه بجدية وذلك عشية التحضير لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر حيث أن أوله مجازفة من ذلك القبيل سوف يدفع الوطن ثمنها غالياً، ليس بسبب عدم التكافؤ بين القوى الثورية الإنتقالية وانصارها، وبين ممثلي علاقات التخلف، وحلفائهم الملكيين والسعوديين، والإستعماريين فحسب بل في مقدرة هؤلاء الآخرين على توظيف عناصر البنية الإجتماعية والفكرية المتخلفة، لصالحهم ضد الخصم السياسي الجمهوري، فضلاً عن أن المناخ العام لليمن بموقعه الإستراتيجي في قلب مناطق حقول النفط التي تشكل ثلاثه أرباع الإحتياطي العالمي -سوف يجري لغير صالح الحركة الثورية العسكرية، بما في ذلك تأثير وجود قوات الإحتلال البريطاني المرابطة على حدود مملكة الإمام

أحمد، في المحميات الجنوبية، في حين يربط أعدائه التاريخيون على الحدود الشمالية، والشمالية الغربية، والشرقية، الأمر الذي سوف يضع حكومة الثورة في كمشاة أقل ما فيها هو الإستنزاف، والإحباط، إن لم يتم إسقاطها على الفور، وهو احتمال قائم، فوق أنه لن تشفع لليمن، وتبقيه على عافيته، وتأمين سلامة استقلاله، وعود المساندة المصرية التي كان يلوح بها البعض في وجه محاجة فكر تنظيم حزب التجمع الوطني الوحدوي، الذي كان ينظر إلى هذه المساندة - في حال الوفاء بها من قبل مصر عبد الناصر بأنها سيان لن تحول دون سفك الدم بين الثوار والقوى المضادة للثورة من جهة، واشعال نار الحرب الأهلية من جهة ثانية سوف تتحول الأرض اليمنية عبرها الى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وميداناً تجري على أرضه بالتالي عملية المساومة السياسية بين مصر والسعودية، وتسوية الحسابات الناجمة عن تورط السعودية في مؤامرة الانفصال من ناحية، وبين مصر والولايات المتحدة - السند المباشر لعملية الانفصال السوري - والتي تخطط بدورها لعملية التواجد في منطقة جنوب الجزيرة العربية، وذلك محل الوجود البريطاني، بهدف تأمين موضع قدم لشركاتها في منطقة ابار الخليج البترولية، الأمر الذي لن يعمل على وضع العراقيل والعقبات أمام الثورة اليمنية فحسب بل في وجه الدعم العسكري المصري ووند الحركة القومية العربية، واحتواء المد الثوري اليمني، الناصري، وربط بلديهما أخيراً بعجلة النظام والنفوذ الأمريكي، وإطلاق يد أنصار قوى الظلام والتخلف، وتمكين العناصر الرجعية، والتيارات السياسية التقليدية المحافظة، من إدارة دفة الحكم سورياً، وذلك مقابل تعهدهم بملاحقة ومطاردة بقايا عناصر قوى الثورة، وتصفية مواقعهم، وذلك تحت شعار مكافحة الشيوعية، سوف يسفر كل ذلك لامحاله بوضع اليمن ومصر، بنهاية المطاف - في مستنقع الذل

والعبودية الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وذلك أسوة ببقية البلدان والشعوب المتخلفة التي تنضوي تحت مظلة العلم الأمريكي.

تلك كانت ببساطة وجهة نظر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، حول احتمالات المستقبل عشية محاولة الضباط الأحرار، وقوى المشايخ وبعض الساسة، الإعداد والتحضير للثورة العسكرية، علماً بأن رؤيته هذه لم تأت من فراغ -كما كان يعتقد البعض- كما ولم تكن نابعة من دوافع اعتباطية، وفكر قاصر، وجبن، سياسي حريص على البقاء والسلامة- بل كانت وجهة النظر تلك حصيلة دراسة مستفيضة قام بها قادة وأعضاء حزب التجمع، لواقع المرحلة التاريخية في اليمن في مطلع الستينات، وأواخر الخمسينات، واستكشاف نقاط الضعف والقوة داخل الصف الوطني، وللقوى الاجتماعية الفاعلة، والعلاقات الإقتصادية السائدة، والمؤثرات الفكرية العامة، ولطبيعة الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، والقيام في نفس الوقت باستخلاص مجموعة تجارب حياة أمم وشعوب شبه ماثلة لليمن، كانت قد كافحت طويلاً، وقامت كثيراً، وتعثرت خطأها، وانتكست ثوراتها ومحاولاتها الجريئة، وذلك بسبب الإفتقار إلى وضوح الرؤية النضالية وغياب التعامل الواعي مع قانون حركة التطور التاريخي، والقفز، عليه ومحاوله تخطي فعله على صعيد القيود الاجتماعية المنغلقة على نفسها، وعلاقات التخلف المادية الراكدة، والإفكار، والعادات والتقاليد المحافظة -لا أعتقد بأن- تجارب تلك الشعوب والأمم، ودرس معاناتها المره، كانت غائبة عن وعي قادة الحركة الوطنية اليمنية، والا كيف يمكن تفسير تميز فكر حزب التجمع المعرفي بالمقدرة على فهم، واستخلاص روح تلك التجارب، الخارجية الموضوعية، وإدراك معطيات الأوضاع المحلية، غير الواعدة، في حين توقف الفكر الآخر عند حدود ظاهرة العوامل الخارجية الوافده، والتأثر

برياح التغيير الجزيئية المحمولة على خلفية الحركات الثورية الإقليمية، والحوادث السياسية الداخلية العرضية واتخاذها مقياساً للحكم على التصرف في القضايا المصرية، والمسائل العامة، ومنطلقاً للممارسات السياسية الثورية الناجزة، والإكتفاء -بعملية التقليد للحركات الثورية العسكرية العربية، والمراهنة على المماثلة السطحية الخارجية، بنجاح حركتها الثورية الداخلية، أقل ما يقال عن هذا النهج- هو المخاطرة، وعجز أصحابه عن عملية الإبداع، والإفتقار إلى خلق البديل النظري الموضوعي الداخلي، وطرح الخيارات السياسية الفاعلة، إضافة إلى عدم ثبات الموقف الوطني، والتراجع بالتالي عن المبدأ، والتخلي في النهاية عن حماية المكتسب، والدفاع عنه، وقت حاجة الوطن إلى الحماية، والمساندة الفعلية على أرض المعركة الوطنية الطويلة الصعبة التي ظهرت بعد قيام الثورة العسكرية، وهو ما حدث بالفعل مع الكثير من عناصر تلك القوى الحاملة إذا ما قارنا ذلك بثبات موقف قادة وعناصر حزب التجمع الذي ظل وفيماً لوجهة نظره تلك، كما للثورة أيضاً بعد أن أصبحت أمراً واقعاً في حياة الوطن رغماً عن معارضته كما أنه لم يساوم -من ناحية أخرى- أو يتعصب ويعادي الفكر الآخر، ويقوم بخيائته وطعنه في الظاهر حتى في ذروة تنكر ممثلي الفكر العسكري المقامر للإتفاق المبرم بينه وبين قادة التجمع، حول تأجيل العمل العسكري، والبحث عن بديل آخر، بل قام- على العكس بمساندة موقفهم المغامر، وقت أن اشتدت حاجتهم إلى المساندة الشعبية والوطنية منذ الدقائق الأولى للثورة، ومن وقف إلى صفهم، ودافع عن بقائهم بعد ذلك، وقت أن تكالبت ضدهم مطامع القوى السياسية الكلاسيكية، وأصحاب المصالح والمنافع الجديدة، وإشتداد حدة التآمر المصري، والجمهوري المحافظ على أبعادهم، وتصفية البعض منهم سياسياً وجسدياً كان قد تنبأ به حزب التجمع،

وحذرهم من إمكانية حدوثه. انظر الفصل الثالث والرابع والثامن.

ومع هذا فقد انصب الجهد الرئيس لواقع نشاط وعمل حزب التجمع الوطني - قبل العملية الانقلابية الثورية - في الحيلولة دون أن يقع اليمن في مأساة تلك الشعوب، ومحاولة تفويت فرصة قيام أي انقلاب عسكري بأي ثمن، ولم يكن أمامه لمواجهة ذلك، سوى استقطاب العناصر الوطنية السياسية المستقلة، والشخصيات الاجتماعية النزيهة، التي كانت تشغل مواقع حساسة داخل جهاز السلطة القضائية، والإدارية، والعسكرية وفي مجلس الإمامة، وأماكن صنع القرار السياسي، وعن هذا الأخير، نجح التجمع، في تكوين رأي شبه موحد بداخله، وذلك عن طريق الدكتور المرحوم عبدالغني علي أحمد، العضو المؤسس للتجمع، ومستشار ولي العهد، حيث وقف إلى جانبه كل من العميد عبدالله السلال وعبدالرحمن السياغي، وهاشم طالب، والعقيد عبدالله الظبي، والقاضي يحيى الشماحي سكرتير ولي العهد .. وآخرين وافقوا جميعاً على فكرة حزب التجمع، في ضرورة إنشاء تكتل سياسي وطني عريض، تقوم مهمته على الإلتفاف حول ولي العهد، وإقصاء العناصر الرجعية من حوله، ودفعه إلى إنتهاج سياسة وطنية داخلية وخارجية متوازنة، والتعجيل بتنفيذ مشاريع البنية الهيكلية للتنمية الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، والعسكرية، وذلك استناداً إلى معونات الدول الشقيقة والصديقة، التي كانت قد باشرت عملها في هذا المجال بعد زيارة ولي العهد لكل من مصر، والصين والإتحاد السوفيتي، والإعتماد من ثم على طاقة الشعب ودفعه إلى المساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية، وامتلاك أسهم هذه المشاريع وذلك جنباً إلى جنب مع الرأسمال الحكومي، والأجنبي ..

وقد نجح حزب التجمع، في وضع بعض هذه الأهداف موضع التنفيذ، وذلك

بفضل إستجابة الكثير من العناصر الوطنية المدنية والعسكرية، وبعض ممثلي القوى الإجتماعية من الريف كان في مقدمتهم الشيخ الشهيد حميد بن حسين الأحمر، وأحمد فاضل والشهيد فيصل عوفان، وعبد السلام صبرة، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، وعبدالوهاب جفمان، وأحمد جابر عفيف والعلامة أحمد زياره والعقيد محمد عبدالواسع حميد مدير أمن العاصمة والنقيب المرحوم علي النعامي وعلي السنيني، ويحي النهمي، وحميد سوار ومثنى الحظيري وصالح العروسي أصدقاء حلقة الشهيد عبدالله اللقيه والعاملين في صفوف الحرس الملكي، وفوج البدر العسكري، وآخرين لا يتسع المجال لذكر أسمائهم. مما أثار موجة استياء داخل صفوف عناصر الحكم الرجعية، وفي أوساط بعض التنظيمات الحزبية القومية المتطرفة. ولدى عدد من الضباط الصغار الحاليين بإمكانية المجاز الثورة العسكرية.

وكان أول نشاط ثقافي قمت به في إطار العمل السياسي المنظم هو المشاركة صحفياً في جريدة التجمع (الطلیعة)، وتحمل مسئولية نشرها في صنعاء وتوسيع قاعدة المشتركين بالأخص داخل صفوف قوات المعارضة السياسية، وفي أوساط الفئات الحرفية، والشخصيات الفكرية، وحتى داخل أفراد الأسرة الحاكمة، كجزء من عملية طرح وجهة نظر التجمع بين يدي قطاع واسع من الفئات الإجتماعية بما في ذلك عناصر الحكم. وأذكر في هذا الصدد أن واحداً من أفراد الأسرة المالكة الحسين بن القاسم لجل أخي الإمام أحمد، قد دفع اشتراك سنة كاملة في إعداد الصحيفة، وكان يرسل حارسه الخاص (المعدني) نهاية كل أسبوع إلى دكاني بحارة العلمي التي كنت قد استأجرتها في نفس الحارة التي اسكن بها، وذلك بهدف مساعدة والذي الذي انكسرت رجله في حادث سقوطه من على سلم البيت، حيث جعلت من هذه الدكان مكاناً لممارسة النشاط الثقافي والسياسي، وقاعدة،

لمجمل التحركات والإتصالات، ونافذة أطللت منها على الكون والحياة من حولي وفيها تعلمت اللغة الإنجليزية. ومبادئ اللغة الروسية، وعقد بداخلها حلقات الدرس والمطالعة، وحفظ بعض الإنتاجات الشعرية، والمقطوعات الأدبية المعبرة عن أوجاع الإنسانية ومعاناتها السياسية والاجتماعية في اليمن، و بلدان العالم الثالث، وإلى هذه الدكان دخلت المطبوعات الثقافية المتنوعة، ومنها خرجت لأول مرة الكتب الماركسية والمؤلفات العلمية، والدراسات الإستشرافية الأوربية التي تم تداولها داخل قطاعا الشباب والمثقفين، وفي أوساط العناصر السياسية شبه المحافظة، ولم أكن أعرف يومها بأن مؤلفات ماركس ولينين كانت موجودة داخل مكتبة سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى حميد الدين، إلا بعد قيام الثورة عند الإطلاع عليها ضمن الكتب المصادرة على أفراد الأسرة المالكة لا يعرف مصيرها للأسف -حتى الآن، وذلك ضمن أشياء أخرى تدخل في هذا الإطار الثقافي الملكي، من قبيل التحف، واللوحات الفنية، والأفلام والأجهزة السينمائية والكتب التراثية. انظر الفصل الثالث والرابع. ومن داخل هذه الدكان كان لي شرف التعرف والتحاور مع أديب اليمن الموسوعي الكبير عبدالكريم بن إبراهيم الأمير، رئيس تحرير صحيفة الإيمان (الرسمية) وتبادل الكتب الثقافية معه، وحيث كان يمول الدكان بأعداد مجلة الرسالة القاهرية لصاحبها أحمد حسن الزيات، ومجلة الأديب اللبنانية، إضافة إلى بقية المجلات والصحف العربية التي كانت تصل صحيفة (الإيمان) أسبوعياً على سبيل التبادل الثقافي المجاني معها، والتي لم تكن تطلها يد الرقابة الحكومية الإمامية وذلك على عكس المطبوعات التي كانت تدخل إلى اليمن في النادر على يد بعض المسافرين وإلى هذه الدكان يعود فضل تداول بعض المتعلمين والمثقفين لمطبوعات مكتبة عبدالكريم الأمير التي كانت أغنى وأعظم

مكتبة يملكها مثقف يمني على ذلك العهد، حيث لم يكن يبخل على القراء الشباب المتعطش للعلم والمعرفة، بتقديم أحسن ما بحوزة مكتبته من كتب الثقافة والأدب، منها على سبيل المثال دواوين أبي القاسم الشابي، والزهاوي وإيليا أبو ماضي، وعلى محمود طه، وشوقي، وحافظ إبراهيم والمازني، واليازجي والمنفلوطي، وكتب طه حسين، ومارون عبود، وميخائيل نعيمة، وخالد محمد خالد، إضافة إلى روائع المتنبي، والمعري، وغيرها من مؤلفات عباقرة الإبداع الفكري العربي الكلاسيكي. حيث كان يتعذر على الشباب الحصول عليها لعدم وجود مكتبة عامة للقراءة كانت مكتبة عبدالكريم الأمير العامرة توفرها لهم مقابل حصوله من الدكان على بعض المطبوعات العلمية، والروائع العالمية المترجمة، إضافة إلى كتب الدراسات الإشتراكية التي كانت تفتقر إليها مكتبته الكلاسيكية العامرة، والتي كانت تحصل عليها الدكان من قسم الشؤون الثقافية بحزب التجمع الوحدوي الذي أمثله في العاصمة صنعاء.

ومن داخل هذه الدكان أقمت علاقة عمل ثقافي مع الزملاء العاملين بالإذاعة ومع طلاب الكلية الحربية، ومدرسة الطيران الناشئة، وتقدمت في أحد الأيام إلى مدير الإذاعة أحمد عبدالرحمن الشامي بطلب السماح لي بكتابة بعض النصوص والبرامج الثقافية، والتحقيقات الإذاعية، وذلك تمهيداً للإلتحاق رسمياً بالعمل في الإذاعة وذلك بدلاً من العمل في مكتب وزارة الإقتصاد الذي كنت قد التحقت به بعد التخرج من معهد الكتاب الإداريين، حيث لم يتحقق ذلك إلا بعد قيام الثورة وذلك بسبب عدم توافق ماكنت أكتبه للإذاعة مع توجهات فكر السيد

مدير الإذاعة التي يجب أن تكرر - وفقاً لوجهة نظره - لخدمة جهاز الحكم، وتعزيز مواقع نظام العلاقات الإقطاعية، والإشادة من ثم بقداسة الإمام وإفضاله على الشعب، في حين نجحت في الكتابة لصحيفة النصر الإمامية الصادرة في تعز، وكذا في صحيفة الطليعة الموجودة أيضاً هناك والمتحدثة بلسان حال التجمع الوطني وعن طريق صحيفة (النصر) الإمامية هذه استطعت أن أكتب بحرية وأقول كلاماً وأناقش مواضيع ثقافية واقتصادية لم استطع نشر مثلها طيلة فترة عهد الثورة حتى مجيء حكم علي عبدالله صالح - وإتاحة الفرصة للكتاب والصحفيين والمثقفين قول ونشر ما يريدونه، وفي عهده فقط تمكنت من نشر سلسلة كتب مؤلفاتي العشرة بدءاً من عام ٨٠ وحتى اليوم لولا ضائقة البلد الاقتصادية لما كان قد تأخر نشر هذا الكتاب وكتب تراثيه أخرى تم الحصول عليها من المكتبات العالمية ولم أتمكن بعد من نشرها رغم أنها موجودة على الرف منذ سنوات. (١)

ولعل أبرز ما كتبته لصحيفة النصر الإمامية من داخل الدكان هو عن حالة البلد الاقتصادية، ومعالجة بدء مظاهر التأزم فيه على خلفية سيطرة البنك^{الخلي} السعودي في الحديدة وصنعاء على مجمل الأنشطة التجارية والمصرفية والتحويلات البنكية القادمة من المغتربين اليمنيين، مطالباً بإقفاله وإنشاء بنك يمني بدلاً عنه، وداعياً حكومة الإمام إلى اليقظة والحذر من مغبة عواقب السماح للاستثمارات المالية الأجنبية في اليمن، عوضاً عن استخدام الرأسمال الوطني، والمدخرات الأهلية للقيام بالمساهمة في المشاريع الإنتاجية التي يجب أن تحل محل الأنشطة المالية الخارجية غير الإنتاجية والإستغلالية في نفس الوقت. كما دعوت حكومة الإمام

(١) منها مخطوطة الملك الرسولي الشريف « تحفة الخلفاء، وإنس الطرفاء » حصلت عليها في أسبانيا ومخطوطة علي محمد الفخري من تاريخ الأديان والمذاهب الفكرية والفلسفية في العالم. حصلت عليها أيضاً من مكتبة لينيفراند في روسيا، كذا مخطوطة « بغيّة المريد، وإنس الفريد » عن حروب الإمام القاسم ضد الوجود التركي، كان قد أهداها لي القاضي علي أبو الرجال. حيث تنتظر هذه المخطوطات من يساعد على طبعها وإخراجها إلى النور بعد أن بذلت جهوداً كبيره في تحقيقها.

إلى محاولة استثمار الإتفاقيات الإقتصادية مع الصين وروسيا في تعزيز موقع اليمن الإقتصادي المستقل، والإستفادة القصوى من مساعداته الفنية والثقافية أكثر من محاولة الإستفادة العسكرية، وعقد صفقات الأسلحة فقط، التي سوف ترهق كاهل البلد اقتصادياً في وقت هو في أمس الحاجة إلى إصلاح وضع هذا الاقتصاد المتخلف البدائي وتطويره .

ومن داخل الدكان -كذلك- تبادلت الرسائل والكتب والمجلات مع الشهيد الملازم عبدالله اللقية المعتقل بسجن (حجة) وتسلم مذكراته وملخصاً لدراساته وقراءاته، أودعت اصولها بعد الثورة في المتحف الحربي. وإلى الدكان كانت تصل سرّاً المنشورات السياسية التحريضية من منظمة حركة الأحرار في عدن، والتي كنت أتحفظ على توزيع البعض منها بسبب دعوتها إلى العنف، وعدم توافقها مع مضمون توجهي السياسي النضالي السلمي. ومن الدكان كان يتم الذهاب إلى معتقل قصر غمدان لزيارة المساجين السياسيين أسبوعياً، وتفقد أحوال الرهائن أولاد المشايخ، وتقديم بعض الكتب لهم، وتوزيع المساعدات المادية عليهم التي كان يتم تجميعها عن طريق عبدالسلام صبرة، وناصر الكميم، ومحمد الجوفي التاجر والأستاذ أحمد حسين الجاوي رحمه الله. وإلى الدكان من ناحية أخرى- كانت تصل رسائل من الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر نزيل سجن المحابشة، كان يحثني في البعض منها على مواصلة تفقد ورعاية الرهائن، نزلاء سجن القلعة في صنعاء ومعبراً في نفس الوقت عن شكره وامتنانه لما أقوم به نحوهم، حيث كانت تصل إليه الأخيار عن ذلك تباعاً، شافعاً هذا الشكر بالتعهد على رد الجميل في المستقبل بعد الإفراج عنه. غير مدرك للأسف بأن المناضل الحقيقي قد جبل على رفض منطق الصفقات التجارية في العمل الوطني التطوعي، والذي لايعول عليه سوى الأئذال من الناس أما الإنسان المتطوع لتقديم أعمال الخير للناس ومساعدة

المقهورين فقد وطئ العزم مقدماً على التضحية بحياته التي هي أغلى من كل مال الأرض وانتظار شكر الآخرين. الأمر الذي اضطرت معه إلى التلميح له في بعض إجاباتي على رسائله بأني لا أمل مستقبلاً من آباء وأخوة (الرهائن) القابعين في سجون الإمامة سوى أن يكونوا أوفياء مع الوطن، وقت حاجته إلى مساندتهم وليس عوناً عليه لصالح قوى القهر والاستبداد، وعناصر الظلام، راجياً من الله أن لا يتكرر على يدهم مستقبلاً ما كان يفعله الإمام وحكامه ضد الوطنيين الشرفاء، والتنكيل بانصارهم، والاستعلاء على الشعب، والمشاركة في نهب الأمة، وتقزيق وحدة الوطن، وإشاعة الفرقة الطائفية والمناطقية والمذهبية، والوقوف ضد إقامة الدولة المركزية، والمؤسسات الحقوقية المدنية. وعليه انطلقاً من مشاعر حسن النية تلك تجاه الآخرين، فقد واصلت العمل من الدكان على توطيد أواصر الصداقة مع عدد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية الكبيرة في البلد، كان البعض منهم يقف على مشارف الدكان متسائلاً مع نفسه عن مغزى الشكل المزدوج في العمل التجاري هذا، المصحوب على غير العادة بنشاط ثقافي وسياسي، وذلك قبل أن يزمع أولئك في التفكير بالإقتراب منها والتعرف على هوية وحقيقة صاحبها، هكذا كان الحال مع العلامة أحمد محمد زبارة مفتي الجمهورية حالياً، ورئيس الهيئة الشرعية بديوان الإمام سابقاً، وزوج إبنته، ومع الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ المرحوم محمد علي الحباري والشيخ علي ناصر طريق، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي الذين لم يطل بهم انتظار التعرف علي والثقة بشخصيتي طويلاً - إذ سرعان ما حصلت الألفة والمحبة مع تعدد توقفهم أمام الدكان، والتحدث معي للحظة أثناء مرورهم نحو منازلهم التي كانت قريبة من موقع الدكان والحي الذي أسكن فيه - بمعنى أنهم كانوا من الجيران الذين أعرف عنهم شخصياً الشيء الكثير

قبل أن يتعرفوا هم أنفسهم علي، وإذا بهم إثر ذلك ضمن من كان يوزع عليهم المنشورات السياسية، والجديد من إصدارات كتب قوى المعارضة الواصلة على التو من الخارج، وحيث ارتقت مع الأيام تلك العلاقة معهم إلى مستوى تنظيم العمل السياسي المشترك كما هو الحال مع الشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، وإلى درجة الخصام السياسي، وحدث تباين في وجهات النظر مع كل من الشيخ سنان أبو لحوم، والمرحوم الشيخ محمد أحمد الحباري، وإلى تبادل المنافع الخاصة، وانقاذ حياة بعضنا البعض، كما هو الحال مع رئيس الهيئة الشرعية العليا العلامة أحمد زبارة، إنظر الفصل الخامس.

وعلى غرار ذلك النسق تمت محاولة إقامة علاقات صداقة مع بعض رؤساء الهيئات الدبلوماسية التي كانت حكوماتها تتعاطف مع قضايا وهموم الشعب اليمني، بالأخص مع السفير المصري، والجزائري، والصيني، والروسي، أسفر ذلك مع مرور الوقت عن منافع إيجابية لصالح القضية اليمنية، والحصول بالتالي على مردود ثقافي لفائدة مكتبة التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، وبالأذات في ميدان علوم السياسية والإجتماع والجغرافيا ومناهج علوم الدراسات التطبيقية، والتكنولوجية المهنية، والأتمته الفنية التي كان يفتقر إليها واقع منهج الدراسة يومها في اليمن نتيجة الحصار الثقافي والعلمي المفروض عليه من الداخل. فعن طريق السفير العراقي مثلاً - كان يومها الدبلوماسي الكبير طه الجزائري- الشاب المثقف والسياسي المحنك، الذي كانت تقلقه همومات اليمن وحبه لأهلها على مستوى حبه لوطنه العراق، حيث حصلت الدكان منه على مؤلفات الأستاذ علي الوردی وبعض انتاجات شعراء العراق الكبار مثل السياب والبياتي وموسوعة تاريخ العراق، وذلك مقابل إطلاعه على إنتاجات الكتاب والشعراء اليمنيين

القابعين في سجون الإمامة أو الفارين في المهجر وتمكينه بالتالي من قراءة بعض المخطوطات اليمنية المعنية بالحديث عن حياة وأعمال بعض العلماء والزعماء الأوائل .

ومن السفارة الروسية تم الحصول على الأعمال القصصية الكاملة لدستوفيسكي ويوشكين، وتولستوي، وجوركي، وكتب تعلم اللغة الروسية ومؤلفات بليخانوف في علم الاقتصاد والسياسي، وبعض الرياضيات والطب والهندسة، وكذا مع السفير الصيني السيد (ليتشن فن) الذي تولى بعد ذلك شغل منصب أول سفير لدى حكومة اليمن الديمقراطية بعد الاستقلال، وكان له فضل النجاح العلاقات اليمنية الصينية في عهد الإمام، ومن سعى في تقديم المساعدات المادية والفنية للشعب اليمني وقت الشدة، وبالنسبة للسفارة المصرية فقد حصلت الدكان على الصحف والمجلات ومجاميع من إصدارات دار الهلال وسلسلة كتب (اخترنا لك) المكرسة للثقافة الشعبية، ورفع وعي المواطن العربي السياسي، وحتى مع السفير السعودي يومها وكان الشيخ العبيكان حصلت الدكان على بعض مؤلفات حمد الجاسر التاريخية، وبعض مؤلفات مؤرخ المخلاف السليماني محمد أحمد العقيلي المكرسة لتاريخ عسير والمخلاف السليماني، وكان الدكان في المحصلة النهائية يمثل بالنسبة لي وللحزب الذي انضمت في سلكه على مدى عشر سنوات نادياً ثقافياً وسياسياً، ونقطة اتصال إجتماعي ووطني فحسب بل ونافذة على العالم، وموقع أخذ وعطاء عربي وإنساني جميعه مكرس لصالح القضية اليمنية، والدعاية لفكر ونهج حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي الذي كنت أنتمي إليه وأعمل جاهداً على رفع سمعته في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية والإشادة باخلاقيات عمله ونشاطاته السياسية السلمية الهادفة إلى وضع حجر أساس العمل

الوطني طويل المدى الذي لا يسعى إلى السلطة، ولا يطمح إليها قبل أن ترسخ جذور مفهوم العمل السياسي الوطني وتعلم الشعب كيف يمارس حقه، ويتولى بنفسه -دون وصاية عليه- رفع نير الجور والظلم، ونزع الأغلال والأصفاد الاجتماعية الجائرة، والعلاقات الاقتصادية الظالمة، والتخلص من الخرافات والأوهام الفكرية، والمعتقدات الضالة، والنزعات المذهبية، والطائفية والقبلية، والحرص في جعل كل أبناء الوطن شركاء فعليين في صنع حاضر ومستقبل اليمن السعيد، وأصحاب الكلمة الأولى فيما يتعلق بالسيادة على الأرض، وتقرير مصير الموارد الطبيعية، وتوزيع الخبرات المادية، وتشكيل محتوى طابع الثقافة الوطنية المجسدة لهوية الوطن، والكشف عن إبداعاته الخصوصية داخل الحضارة الإنسانية العالمية المنجزة، وذلك إنطلاقاً من مفهوم أنه لا الانقلابات العسكرية، والاعتداءات السياسية الفردية، ولا التمردات الغاضبة، والطموحات الذاتية، والنزوعات الحزبية المتطرفة بقيادة على الوفاء بمطالب الوطن، وحل معضلاته الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة، ما لم يكن الناس الذين تطحنهم هذه المشاكل والمعضلات -هم الفاعلين في عملية التغيير، ومن يقف سنداً وراء عملية التغيير هذه، ويحميها -بالتالي من الفشل، والإنتكاسات والحفاظ عليها -في أقل تقدير- من الإحتواء ومحاولات عملية الإلتفاف من قبل القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية المتضررة كما هو حال مستقبل ومصير كل الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية والآسيوية والأفريقية والعربية، وبالذات مع حكومة (اللندي) في تشيلي، وسكارنو في أندونيسيا، ولومبيا في أفريقيا، وميشيل عفلق في سوريا والعراق، وذلك بالرغم من استناد حركاتهم الثورية إلى تنظيم عسكري وحزبي محكم، وأجهزة إدارية وثقافية متقدمة، وسن قوانين وأنظمة شبه متطورة وفاعلة، في حين كان حزب

التجمع الوطني الديمقراطي الوجودي ينظر إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير بالنسبة لمخاطر عمل عسكري من ذلك القبيل في اليمن عند مطلع الستينات، ليس لأنه يفتقر إلى وجود مثل تلك المقومات الإضافية للعمل العسكري الانقلابي بل في مشكلة إفتقار اليمن إلى أبسط المقومات العسكرية الانقلابية، وعدم توفر شروط الحركة الثورية، يتوازى ذلك مع المشاركة الوطنية في صنع العملية العسكرية والإنتفاضة الثورية، وذلك بفعل انعدام التنظيم، وتدني مستوى الوعي السياسي وحيث تضرب علاقات التخلف الإجتماعي جذورها في الأرض والنفس اليمنية، وحيث لا تزال مظاهر القنانه -بالتالي- والأعراف العشائرية والقبلية، والمذهبية، تفعل فعلها، وتلعب دورها الحاسم في حياة وتفكير الأغلبية من السكان التي تشكل الأمية والجهل أعلى معدل في صفوفهم كانت تبلغ في الخمسينات، ومطلع الستينات حوالي ٩٩٪ في حين كانت تمثل الأمية المركبة لدى النسبة المئوية الضئيلة الباقية بما يربو على الألف بالمائة، إضافة إلى وضع المرأة في حالة عبودية شبه مطلقة ومكشوفة أمام الرجل من أية حماية حيث يتوقف مصير حياتها، ومستقبل أولادها على ثلاث عبارات متتالية يقذف بها الرجل في وجهها متى شاء، هي أشد هولاً على نفسها من إطلاق ثلاث رصاصات على المحكوم عليهم بالإعدام، ومع هذا كان هناك من يتحدث بحماس عن القيام بثورة شعبية بل كان يوجد بالأصح من يحضر عملياً للقيام بها نيابة عن الشعب دون إدراك لفاجعة المصير الدامي، ودون وضع أي اعتبار لصوت العقل والضمير الذي كان يرفعه بعض الشرفاء في وجه أي مقاومة عسكرية غير محمودة العواقب على صعيد السيادة والإستقلال، وامتهان كرامة الشعب والوطن، وافتقارهما من ثم في أمل الغد الأفضل ، وذلك كما سوف نرى في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

- مخطط ال: سي .اي . أ، عشية التحضير للثورة -علاقة ذلك المخطط، بتحديد ساعة الصفر، وجراً عبدالناصر الى المنطقة.
- تذبذب فكر عناصر الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض لقيام الثورة
- اللواء الجائفي والزبييري، لا للثورة في ظل العون الخارجي.
- التجمع الوطني الديمقراطي الموحدوي: لا للمخطط الأمريكي.
- قضية تزعم المشير السلال لعملية الانقلاب العسكري وقبوله لمبدأ انقاذ موقف الثوار.
- الفكر الأدبي للثورة يسير على عكاز واحدة.
- عبدالناصر والمسألة، اليمنية في ضوء علاقة مصر باليمن عبر القرون.

عندما كان الضباط الاحرار يحضرون لقيام الثورة في أعقاب تخرجهم من مدرسة الاسلحة التي كان قد أنشأها ولي العهد بعد عقد صفقة الاسلحة الروسية والتشيكية، لم تكن المؤامرات الخارجية قد دخلت قيد التنفيذ، إلا بعد ان وصلت الأحداث السياسية، والصراعات الاسرية الحاكمة، والتطلعات الاجتماعية المصلحية الجديدة الى الذروة، وذلك في منتصف عام ٦١م بعد فشل محاولة اغتيال الامام احمد على يد الشهيدين الملازم/ عبدالله محمد اللقيه، والشهيد الملازم/ محمد عبدالله العلفي، مع اتساع دائرة تدمير العناصر الوطنية الراديكالية، والفئات

الارستوقراطية الاقطاعية الموتورة، من تصرفات الامام أحمد ضد زعمائها، وكبار قادتها، كذا مع نفاذ صبر ممثلي القوى القبلية والعشائرية القابع بعض قادتها في سجون الامام احمد، كالشيخ عبدالله الاحمر، و ناجي بن علي الغادر، وفيصل عوفان وآخرين، الى جانب العشرات من الرهائن ابناء بقية المشايخ وزعماء القبائل اليمنية الآخرين، وتزامن ذلك بالتالي مع خيبة أمل ممثلي البرجوازية التجارية الكومبرادورية بقيادة عبدالغني مطهر وعلي محمد سعيد، والمقطري (١) وآل الحروي. في عدم تحقق الحد الأدنى مما كانت تطمح اليه هذه البرجوازية، من قبيل فتح ابواب اليمن على مصراعيه امام عملية الاستيراد الخارجي، وجعل اليمن سوقاً سوداء للبضائع الأجنبية، بهدف المزيد من الإغتناء على حساب افقار الشعب والوطن وذلك مع توافق انعدام الثقة لدى بعض عناصر البرجوازية التجارية هذه -بالمستقبل غير الواعد -بالنسبة لها- في ظل الشكوك من توجهات ولي العهد نحو اقامة علاقات اقتصادية، وتبني مشروعات صناعية وزراعية عن طريق مساعدة البلدان الاشتراكية، وتحالفه بالتالي مع عبدالناصر -الغير مرغوب فيه من قبل ممثلي تلك الفئات، وذلك بسبب قيامه مؤخراً بإجراء عمليات التأميم للرأس المال الوطني الكبير، وتشديد قبضة الحكم على أنشطة التجارة الخارجية، واقامة التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية، وذلك بهدف الحفاظ على الانتاج المحلي، وتأمين حاجة الشعب المصري من المواد التموينية والسلع الانتاجية الاستهلاكية بعيداً عن سيطرة واحتكار التجار، وسماسة الوكالات التجارية الاجنبية، الأمر الذي وجدت فيه القوى الخارجية -بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والبريطانية- مناهجاً خصباً لممارسة عملياتها السرية، واعطاء الضوء الأخضر للبدء بقيام عملاتها في المنطقة بعمل الاستقطاب السياسي، داخل صفوف الجيش، وفي اوساط القوى المدنية، استعداداً للقيام بعملية الانقلاب العسكري، وذلك على عدة محاور رجعية،

(١) انظر وثيقة رقم ١

وشبهه متقدمة. (١) حيث تم في مدينة تعز تنظيم صفوف بعض عناصر المعارضة ومدّهم عن طريق عبدالغني مطهر - بالأسلحة الخفيفة والذخيرة الحيّة، وتقديم المساعدات المادية للعناصر النشطة بينهم، بما في ذلك الملازم/ علي عبدالغني/ الذي كان يتردد على مدينة تعز بغرض التنسيق مع زملائه في كلية الشرطة، ومنتسبي القوات المسلحة، وبالذات مع ضباط سلاح المدرعات. حيث كان الهم الأكبر بالنسبة للضباط الحركيين يومها في مطلع عام ٦٢م - مُنصباً حول مشكلة ظروف زمان ومكان العملية العسكرية... مابين أن تقوم في مدينة صنعاء أو تعز حيث كان الإمام أحمد معتكفاً بقصره تحت المعالجة الطبية الميؤوس منها، وبين بقاء العاصمة صنعاء -قلعة النظام- في قبضة ولي العهد، وكبار قادة الجيش، وعتاة جهاز الحكم. فإن قامت الحركة في صنعاء فإن تعز سوف تقف لها بالمرصاد، والعكس.. الأمر الذي كان لهذه المعادلة الصعبة تأثير بالغ على عملية تذبذب الخيار العسكري لقادة الضباط الحركيين- وكذا في تأخر وتأجيل اتخاذ القرار الأخير لإعلان ساعة الصفر وذلك انتظاراً لما سوف تسفر عنه الظروف السياسية، في ضوء اقتراب موعد وفاة الامام احمد الذي كانت تتدهور صحته يوماً بعد آخر، بما يوحي الى إمكانية سهولة قيام الحركة هناك في تعز، وترك زخم الفعل وقوته لتصفية عناصر القوى الامامية الكبيرة في صنعاء، الأمر الذي كان قد دفع بعض القادة المدنيين والعسكريين الى نقل بعض تشكيلاتهم واسلحتهم الى مدينة تعز قبل وفاة الامام احمد بأسبوع. (٢) على أن المهم في الأمر -في تلك اللحظة هو ضرورة استكمال المخابرات المركزية من وضع مخططها الشمولي الذي كانت قد بدأت الاعداد له في أعقاب فشل مشروع «ايزنهاور» بخصوص ما أطلق عليه تسمية (سد الفراغ في الشرق الأوسط) الذي قال عنه الامام احمد بأنه موجود في رأس

(١) انظر، محمد التميمي، شهيد وطاغية، مصدر سابق، حول اعترافات العقيد مطهر أبو طالب بتشكيل تنظيم

عسكري يقوم بالانقلاب لصالح سيف الاسلام الحسن.

(٢) انظر وثيقة رقم ٢ في الملحق.

الرئيس الأمريكي ايزنهاور نفسه. كذا في أعقاب فشلها بالتالي في إحباط مسيرة ولي العهد الاصلاحية الداخلية، وعدم التمكن من افشال علاقات الصداقة اليمنية مع منظومة الدول الاشتراكية، ومع مصر عبدالناصر، الذي قبل دخول اليمن في اطار الاتحاد الثلاثي، تزامن ذلك مع اكتشاف المخابرات المركزية /لحظة الإلتفاف الوطني حول ولي العهد،/ الذي كان قد دعا إليه حزب التجمع، الوجه الآخر المضاد لحزب العناصر (الحسنية) الرجعية التي كانت أجهزة المخابرات الأمريكية تراهن عليها -في خط متواز- مع عملية الدفع لانجاز العملية العسكرية كانت امريكا غير كارهة لقيامها وذلك انسجاماً مع خططها التكتيكية المزدوجة بعيدة المدى، التي كانت ترمي -عشية محاولة تفجير الضباط الأحرار للوضع العسكري عام ١٩٦٢م- الى جرجرة عبدالناصر، واخراج قواته -التي تهدد الوجود الاسرائيلي- الى اليمن، والقيام في نفس الوقت بزعزعة مواقع الوجود البريطاني من جنوب الجزيرة ودول الخليج، وذلك لصالح الوجود الأمريكي، واحداث ردود افعال بالتالي في الأراضي السعودية، وذلك تمهيداً لمبررات عملية التدخل الامريكي، بدعوى تقوية الجبهة الداخلية المعارضة لمصر والثورة اليمنية، والعمل من هناك معاً على اضعاف موقف عبدالناصر، واستنزاف مقدراته العسكرية والمادية، وانهاك قواه الثورية وصولاً الى الحاق الهزيمة به، وبالثورة اليمنية واخلاء الساحة الاقليمية العربية من المد العربي الثوري، ومن التعاون أيضاً مع البلدان الاشتراكية الحليفة لهما.

وتبقى عند بدء مرحلة تنفيذ هذا المخطط معرفة مسألة تحديد ساعة الصفر لتفجير الوضع السياسي والعسكري في اليمن -البؤرة التي سوف تقارص بداخلها تجارب النجاح هذا المخطط على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والعسكري الاقليمي، وذلك بما يخدم المصالح الأمريكية العليا في المنطقة، التي سوف تأتي على انقاض المصالح البريطانية، وتستأثر نيابة عنها بملكية شركات النفط العاملة



ولي العهد قبل توليه منصب الإمامه

هناك، والتي كانت محرومة منها لعقود طويلة من الزمن، في حين يتوجب -علينا لبعض الوقت- ترك قضية المسؤول المباشر عن حث خطى العملية الانقلابية العسكرية هذه، بانزال إشاعة اعتزام ولي العهد -الامام الجديد محمد البدر- القيام بتصفية عناصر تنظيم الضباط الاحرار ليلة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، وذلك لحين الافراج عن الوثائق السياسية من أقبية جهاز المخابرات المركزية الامريكية، بالرغم من أنه لا يوجد ما يحول دون امكانية امساك بعض الخيوط التي تشير الى مصدر هذه الإشاعة حيث كنت في وضع يسمح لي بمعرفة ما كان يجري خلف الكواليس السياسية المحمومة، والمشادات العسكرية والمجادلات النظرية، والاستعدادات العسكرية وذلك عشية وفاة الامام احمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م بما يلقي بعض الضوء على الاشتباه في مصداقية إصدار ولي العهد مرسوم اعتقال ضباط الثورة واعدام قادتهم كما قيل، وذلك بعد اكتشاف مخطط الانقلاب العسكري، إثر فشل الرائد حسين السكري -ممثلهم في الحرس الملكي- القيام بمحاولة الاغتيال، وبأن هذه الاشاعة كانت سلاحاً ذا حدين استخدمتها عناصر مشبوهة، وذلك بهدف التعجيل بالمسألة، ووضع حد للتردد والبلبله التي كانت سائدة داخل صفوف الحركيين وخارجهم، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مراحل عملية الاعداد للثورة، وتنوع اشكال واعداد الجهات التي كانت تحضّر للقيام بها كل على حده، وذلك كما سوف يتبين لنا لاحقاً -مع تتبع ظاهرة التناقض في معطيات الوقائع والمعلومات الوثائقية الخاصة بقضية تحديد ساعة الصفر التي كانت قد تحددت للمرة الثالثة قبل الأخيرة، وذلك بيوم دفن جثمان الامام احمد في صنعاء وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها صباح ذلك اليوم من أحد المشايخ الكبار الذين كان يخطط بعضهم كل لحاله، مع قسم من الضباط وعدد من العناصر السياسية المدنية الكبيرة. بدليل أنه لم يكن يوجد لدى احدى من الضباط الذين كنت على صلة بهم- أي علم بخطة الانقلاب يوم تشييع جنازة الإمام أحمد، وليس

عنده أية تعليمات للقيام بتفجير الثورة في نفس ذلك اليوم. ولا يزال معظم أولئك الضباط ينفي حتى اليوم علمه بذلك، كما ولم تشر الى تلك العملية -من ناحية أخرى- الوثائق الرسمية التي نشرت مؤخراً باسم الضباط الاحرار، بالرغم من أن كلاً من الفريق العمري وعبدالسلام صبره قد أكدا لي يدورهما خبر المحاولة- وأعرب عبدالسلام صبره -في حديث مطول سوف آتي على ذكره- بأنه قد اقتضى التأجيل لظروف خارجة عن الارادة.

في حين تشير بعض الوثائق -من ناحية ثانية- إلى أن هناك فريقاً آخر من المدنيين والمشايخ، كان يعمل لوحده مع قسم آخر من ضباط الثورة، وبالذات مع جزيلان الذي كان قد اتفق معهم على القيام بالانقلاب يوم ٢٣ سبتمبر، واستعدوا لتواجههم مع اسلحتهم بصنعاء في تلك الليلة بعد أن اختبأوا في دكان احد التجار المشارك معهم في العملية (١) وما يزيد الطين بله، ليس فقط وجود ظاهرة تعدد خطط العمل العسكري الانفرادي، بل وانعدام عملية التفاهم والتنسيق بين مختلف القوى والعناصر التي تدخن كل واحدة من رأسها، علماً بأنه حتى لحظة تشييع جنازة الامام أحمد، وإلى ما بعدها بأيام قلائل خلال عملية التحضير الرسمي والشعبي لبيعة الامام الجديد -كان يترائي للمراقبين السياسيين بأن كل شيء كان يسير على مايرام وانه قد اسدل الستار- نوعاً ما على خشبة مسرح العمل العسكري الذي كان يزمع الضباط الاحرار تمثيل دورهم عليه، في تكتم وكأنها مسرحية صامتة. كما ارتفع -بالمقابل- بعض القلق لدى قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، والدكتور عبدالغني علي احمد، وذلك في اعقاب توصل مبعوث التنظيم الى ما يشبه الاطمئنان تجاه الوعد الذي كان قد قطعه على نفسه الملازم على عبدالغني قائد التنظيم العسكري- بالكف عن القيام بأي عمل عسكري، حتى يتم التوصل الى قناعة مشتركة بما يجب اتخاذه بهذا الشأن، إلا أنه بعد سماع قصة محاولة اغتيال ولي العهد يوم

(١) انظر وثيقة رقم (٢) مصدر سابق.

عملية دفن جنازة والده، قد قلب تلك المعادلة رأساً على عقب، كما كان ذلك الخبر كافياً لقناعة حزب التجمع -الذي كان يرقب الأحداث عن كثب- بأن شيئاً ما غير طبيعي يحضر له في الخفاء، وذلك خارج عما كان الاتفاق بشأنه مع قادة الضباط، وسبق الاخبار به الى كل من عبدالسلام صبره، والعميد السلال قائد حرس ولي العهد، والعميد حمود الجائفي، وهاشم طالب، والعقيد عبدالله الطيبي، المرافق العسكري لولي العهد، والعقيد محمد عبدالواسع نعمان مدير شرطة العاصمة، والرائد صالح العروسي، احد الضباط المقربين لولي العهد، وكلهم من انصار وحلفاء التجمع الوطني الديمقراطي الوجودي، وقد كان اكتشاف وقائع ما يجري سرّاً خلف الكواليس، بما يتنافى والتفاهم المسبق مع قادة الحركة مدنيين وعسكريين، بمن فيهم عبدالسلام صبره نفسه- وذلك عندما قابلت صدقة بعد عملية دفن جنازة الامام، الشيخ محمد احمد الحباري-أحد كبار المشايخ المحرضين للعملية الانقلابية- ووجدته في حالة قلق واستياء كبيرين، وياشر حديثه معي بالغضب والانفعال، معلناً عدم رضاه وسخطه على الضباط الأحرار- الذين تخلفوا -كما قال- عن الوفاء بالتزامهم، وعدم القيام بتفجير الثورة خلال موكب الجنازة وفقاً لما تم الاتفاق عليه معهم -وصرخ في وجهي- كما لو كنت طرفاً في ذلك الاتفاق -رغم انه كان على معرفة بمعارضتي للعملية من أصلها- غير أن صلة الثقة والصداقة دفعته للاعراب عما في نفسه، قائلاً سوف اذهب بنفسي الى مقر القيادة لمعرفة سبب التأخير، والويل لمن يتقاعس عن واجب قيام الثورة، وسوف يقوم المشايخ بها وليحصل للوطن ما يحصل، وسيكون الدمار على الجميع. (١)

وتوجهت على الفور -دون الدخول معه في نقاش/ الى منزل عبدالسلام صبره، الذي ظهر وأنه الآخر كان على علم بما كان سيحدث خلال موكب الجنازة، حيث قال بأنه كان قد عهد الى الفريق العمري بوضع كمين لموكب الجنازة عند مرور

(١) انظر وثيقة رقم (٥٠) في الملحق. وفيها قائمة بأسماء اولئك المشايخ الجاهزين للعمل العسكري قبل قيام الثورة..

المشيعين من امام مبنى وزارة المواصلات، وحصد الصف الأول منهم بنيران مدفع رشاش عيار ١٤م، غير أنه تقرر في آخر لحظة تأجيل العملية نظراً لعدم وجود سيف الاسلام الحسن، وكذا بسبب الخوف من وقوع ضحايا بين المواطنين، بما يوحى أن له ضلعاً في ذلك الاتفاق الذي قال عليه الشيخ المرحوم الحباري، كما وتجاهل الحديث معي حول خرق عملية الاتفاق الذي تم بموجبه الإقلاع عن قيام الحركة العسكرية، وضرورة تأجيل اندلاع الثورة لوقت يكون الاستعداد قد استوفى شروطه، بتهيئة المناخ السياسي، والالتفاف حول قيادة ولي العهد ودفعه الى القيام بالأعمال الإصلاحية، وتوفير القاعدة المادية والفكرية التي ستنهض عليها الثورة، دون مخاطر، وراح يحدثني بأسهاب -بدلاً عن ذلك- حول أن العملية الثورية لن تتوقف، والامر معقود بوجود الظرف المناسب، ملحقاً بأن امكانية الالتفاف حول ولي العهد لم تعد واردة.

وعندما طرحت وجهة نظر عبدالسلام صيره -في اليوم التالي- امام اجتماع طارئ لقادة وبعض عناصر (التجمع) برئاسة الدكتور عبدالغني علي احمد -الذي شغل بعد الثورة منصب وزير الخزانة- اتضح بعد تقييم شامل للموضع السياسي والتطور القبلي والعسكري - بأن الأمر جد خطير، كما اتضح بأن ما أعرب عنه عبدالسلام صيره حول موقف الحركة الوطنية من ولي العهد، والعملية الانقلابية بشكل عام -لم يكن جديداً، فقد سبق الترويج لمثل تلك المبررات من قبل بعض الخصوم السياسيين لحزب (التجمع) الوطني، وبالذات من قبل العناصر البعثية واصحاب الميول الناصرية داخل صفوف الضباط، بالرغم من قناعة هؤلاء، بأن تلك المبررات قد دحضت وذلك على خلفية معطيات الواقع الموضوعي، والتفكير العملي، فوق أن تخرصاتهم الثورية تفتقر من الناحية التطبيقية الى منطق الضرورة، الوجه الآخر المعادل للجانب المعاكس، والمحفور بالمخاطر بالنسبة لمستقبل الثورة والوطن. في حين سلم الاجتماع واعترف جزئياً بقولة سيطرة بعض عناصر القوى

اليمينية الرجعية الحسنية على سياسة ولي العهد، ومحاولة احتواء سياسته الاصلاحية. غير أن ذلك من وجهة نظر حزب (التجمع) لم يكن ولن يكون حائلاً أمام استفادة البلد من خلال وجوده على رأس جهاز الحكم المركزي المهاب، والمعترف به دولياً، إضافة الى وجود المساندة الشعبية له، والتأييد الوطني، فضلاً عن وجود العناصر المخلصة للوطن داخل القصر، وما كان أكثرهم وذلك مقابل ضالة تأثير العناصر الرجعية المفروضة عليه في الأصل، والتي لا تتوافق آرائه وسلوكه مع مراقفهم، وتوجهاتهم السياسية، وتناقض مصالحه الشخصية بالتالي مع ولائهم لعمه سيف الاسلام الحسن المنافس له على كرسي العرش، إضافة الى أن ولي العهد قد ارتبط بقلوة بمصير قطاع واسع من العناصر الوطنية، والتيارات الشبابية التي ارتبطت مصالحها بالانجازات التحديثية الجديدة في بنية الاقتصاد وجهاز ادارة الجيش، والمؤسسات التعليمية العسكرية - التي اسفرت عنها زيارته المشهورة الى كل من روسيا والصين الشعبية، والقاهرة.

ليس ذلك فحسب، بل بسبب طبيعة أجواء العلاقات الاقليمية، والدولية التي كانت تسير - وفقاً لتقييم حزب التجمع - لصالح نهج سياسة توجهات ولي العهد، وذلك عشية تألق نجم عبدالناصر، وانكفاء عدوانية بعض الحكومات العربية خوفاً منه، ومن خلفائه في دول عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية، حيث يشكل كل ذلك سداً له ودعماً لسياسته الاصلاحية، ودفعه بالتالي الى عدم التوقف، واتخاذ موقف حاسم تجاه عوامل الاحباط الاستعمارية، والمؤامرات الرجعية الداخلية والخارجية، وهو ما لم يكن يدرك مغزاه ويعدده للأسف الوالد عبدالسلام صبره.

وقد رأى الاجتماع أنه اذا ما تم ربط ما يحدث في صنعاء بالوقائع التي حصل عليها التجمع من مدينة تعز - قبل عدة أسابيع - عن ابرام اتفاق بين قادة الضباط في صنعاء برئاسة الملازم علي عبدالغني، وزملائهم في تعز بقيادة صالح الاشول، وعبدالغني مطهر - المشتبه في علاقته مع الـ سي. أي. أ. يقضي التنسيق

والاستعداد للقيام بالعملية في غضون أقل من شهر، فإن ذلك يضيف بعداً جديداً إذا ما أخذ في الاعتبار العلاقات الحميمة التي تربط عبدالسلام صبره وابنه العقيد عبدالله، والعقيد الاشول المصنف من قبل أجهزة المخابرات المصرية بأنه محسوب على تجمع عبدالغني مطهر وموالي له (١) تماماً كما هو حال العقيد عبدالله جزيلان الذي يشكل مع الملازم علي عبدالغني، والعقيد حسن العمري الثلاثي الرئيسي الذي تربطه علاقات خاصة بالسفارة المصرية التي كانت غير مرتاحة لتوجه **العميد حمود الجائفي والمفتي حسين الدفعي، والعميد عبدالله السلال**، باعتبارهم اشخاصاً غير مرغوب فيهم، بالأخص **العميد حمود الجائفي** قائد مدرسة الاسلحة ومدرسة الكلية الحربية الذي لم يكن ينفك محذراً الملازم علي عبدالغني من شبهة الاتصال بالسفارة المصرية، ومن مغبة الركون والاعتماد على العون الخارجي للقيام بالثورة وذلك عوضاً عن التهيؤ الداخلي، والانتظار قليلاً حتى يحين الوقت المناسب، والظرف الوطني المأمون النتائج والعواقب، آخذاً في الاعتبار ما حلّ بزميله الشهيد العقيد احمد الثلايا في عام ٥٥م وتلميذه الملازم عبدالله اللقية عام ٦١ للذين ركبا موجة الخطر دون استعداد مسبق، وبناء على كل ذلك فقد أصبح مؤكداً لدى المجتمعين برئاسة الدكتور عبدالغني علي احمد بان المخطط الامريكي يسير قدماً الى الامام، خارجاً عن إدراك الضباط الأحرار، اللهم إلا من البعض منهم والشك في ممارسة وأهداف عناصر البرجوازية التجارية (٢) الملتفة حولهم، كما وأن شيئاً من ذلك القبيل الذي كشف عنه صدفة الشيخ الحباري، وأكد عليه عبدالسلام صبره- على وشك الحدوث وربما في غضون ايام قليلة، الأمر الذي يحتم وجوب سرعة تحرك قادة وعناصر التجمع الوطني، على جبهات عدة داخل صفوف الضباط الصغار والكبار، وفي اوساط العناصر الوطنية المستقلة، والتيارات السياسية الكلاسيكية والحديثة بما في ذلك داخل صفوف المثقفين، والشعراء منهم بالذات

(١) انظر كتاب الضباط الاحرار . مصدر سابق

(٢) نفس المصدر.

نظراً للدور السياسي المؤثر لبعضهم في نفوس الشباب المدني والعسكري المتحمسين لقيام الثورة، والذين كانوا يجدون في بعض اشعار أولئك تعبيراً عن مشاعرهم الطموحة المتوثبة، ودغدغة أحلامهم الرومانسية.

كان من أبرز ممثلي ذلك النوع الاستاذ الكبير عبدالله البردوني، والمرحوم محمد سعيد جرادة، وعبدالرحمن قاضي، والشاعران الشعباني سحلول والذهباني، الذين اسهمت أعمالهم الشعرية تلك في زيادة حدة تذبذب الفكر الوطني، ودفع عمل المخيلة الثورية، ورفع درجة تناقضها مع طبيعة الواقع الموضوعي، كان يأمل حزب التجمع في أن يتفهم أولئك الأخوة الشعراء طبيعة الظرف التاريخي الصعب للوطن والارتقاء بتفكيرهم ومواقفهم النضالية الى النظرة الشمولية، والتخلص من الظاهر الجزئية، وعدم ضرورة الانسياق وراء الشعارات الثورية الإطلاقيه.

غير أنه كانت تسود قناعة لدى أغلبية المجتمعين - بمنزل الدكتور عبدالغني- بعدم جدوى أية محاولة من هذا القبيل، نظراً لتسارع الاحداث، وحيث يجب التركيز على الشيء الرئيسي، وهو محاولة تأخير انفجار الوضع العسكري قدر المستطاع، والتحرك بسرعة للقيام بواجب إجراء الاتصالات، كان أن اسند الى الأخ/ جبر بن جبر، الاتصال مجدداً باللازم علي عبدالغني، وكلف آخرون بالاتصال بعيد السلام صبره، والعصيد السلال. والهمير حمود الجائفي، في حين اسند الي الاتصال ببقية الضباط الذين كانت تجمعني بهم علاقة صداقة وصلات فكرية وثقافية.

وقد ظل التكتّم يحكم نشاط ذلك الاسبوع، الذي أعلن فيه حالة استنفار تواجد الضباط بالكلية الحربية، ومنعهم من الاتصالات الخارجية، أو الإدلاء بمعلومات عن تحركاتهم، وإقامتهم، وذلك بما يوحي بأن ساعة الصفر على وشك الحدوث، ولم يبق سوى وضع الفتيل وتحريك المجنزرات الروسية، والتحرك بها صوب قصر البشائر، كما اتضح بأنه لم يعد هناك ما يقف حائلاً أمام تفجر الوضع

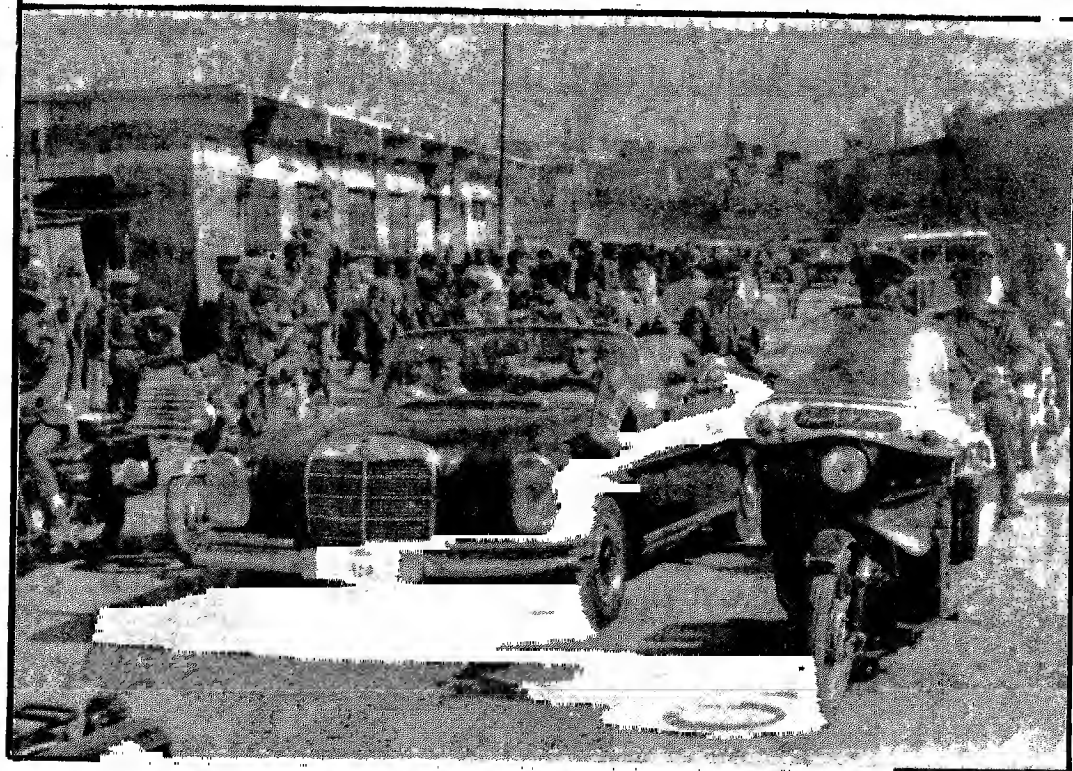
بالأخص بعد فشل دفع العميل حمود الجائفي الى القيام بواجبه خلال بقية ايام ذلك الاسبوع الذي تم فيه تنصيب ولي العهد للعرش الامامي الجديد -بقوله لممثلي حزب (التجمع) بأنه لم يعد قادراً على اقناع الضباط بالتراجع، رغم كل مساعيه السابقة مع الملازم علي عبدالمغني، بل كانوا مصرين على قيامه بتزعم العملية، جاعلين من صداقته بجزيلان وسيلة احتفظوا بها في أيديهم كورقة خاسرة للضغط عليه، فلاهم استطاعوا اقناعه ولم يستطع هو بدوره تثنيتهم، واقناعهم بعملية التأجيل حيث قرر -نتيجة لذلك- مغادرة العاصمة صنعاء الى جهة لم يعلن عنها، قيل بعد ذلك أنه توجه الى الحديدة.

وعندما يتم ربط كل ذلك بما سوف تظهره الاحداث المتلاحقة باقتراب نهاية الاسبوع يمكن الاقتراب من ملامسة حقيقة مصدر الإشاعة بقتل الضباط الاحرار في علاقتها الزائفة بالتحرك العسكري. الذي حدث ليلة الخميس السادس والعشرين، وليس قبل ذلك. تلك الاشاعة التي قام بانزالها عملاء المخابرات الامريكية والمصرية في أعقاب فشل المحاولات الثلاث السابقة، وذلك بهدف ضرب عصافورين بحجر واحدة، وتحقيق هدفين مفرضين- في وقت واحد، هما: دفع الضباط الى القيام بالعملية الانقلابية العسكرية من جهة، واظهار حركتهم هذه امام الناس والرأي العام بأنها حركة انتهازية لم تقم الا للدفاع عن النفس وذلك بعد أن شعر قادتها بأنهم هالكون لامحالة.

وقد مثل هذا الدور بشيء من الخيبة، اللواء عبدالله جزيلان وذلك على خلفية فشل العقيد حسين السكري، بعملية الاغتيال مع فارق أن الاخ السكري كان موقفه صادقاً لا ليس فيه، وقام بشرف بمحاولة تنفيذ ما وعد به الضباط الاحرار وذلك في اطار خطتهم بأن تكون عملية اغتيال الامام الجديد، عصر يوم الأربعاء. ايذاناً بتحرك دبابتهم لسحق المقاومة في القصر، وحيث أكد مجدداً على التزامه هذا قبل عصر ذلك اليوم عندما ذهب اليه مبعوث التنظيم العقيد عبدالله

عبدالسلام صبره واخبره بأنه لا يزال عند وعده، وبأنه قد أعد نفسه للقيام بالمهمة، وذلك رغم مظاهر القلق والنرفزة العصبية التي بدت عليه، ومع ذلك فقد طمأن صبره رفاقه واستعدوا للقيام بالمعركة وذلك في ضوء ما ستسفر عنه عملية الاغتيال تلك.

وحتى الساعة العاشرة مساءً سارت الأمور بالفعل داخل الكلية الحربية كما كان مرسومًا لها وذلك بالرغم من فشل عملية الاغتيال التي لم تزدهم إلا إصراراً ودفعهم الى البحث عن عبدالله جزيلان الذي توارى عن الأنظار، واختفى بقية نهار اليوم وجزءاً من الليل وذلك بمنزل الشيخ محمد علي عثمان (١)، بعد أن علم بفشل عملية الاغتيال وذهب الى السفارة المصرية، ومنها الى بيت محمد علي عثمان حاملاً في جعبته اشاعة اعتزام الامام محمد البدر القيام بعملية الاعتقالات والقتل داخل صفوف الضباط الاحرار الذين يجب عليهم، والحال هذه تدبير انفسهم بأنفسهم، أما هو فقد لقي مأواه الآمن بمنزل الشيخ محمد علي عثمان، وذلك تحت تأثير تلك الاشاعة التي وقع في تصديقها - كما هو شأن الجبناء والانتهازيين وذلك على حد وصف التقرير السري له في كتاب الضباط الوثائقي، وحيث لم تنفع معه مناشدة مبعوثي الضباط الاحرار صبرة والرحبي بضرورة التحرك معهم والتواجد في مبنى القيادة التي كانت في حاجة اليه والتوسط به لاقناع اللواء حمود الجائفي يتزعم الثورة المسلحة، ووضع حد للبليلة التي سادت الصفوف إثر فشل عملية الاغتيال، ومع هذا فقد ظل العقيد جزيلان رافضاً ولم يحضر الى مبنى القيادة إلا بعد أن بدأت العملية العسكرية بدونه، وشقت الدبابات طريقها، وقامت بأول عملياتها وذلك على عكس مانسب الى نفسه في كتابه الأخير: (مقدمات الثورة اليمنية) من أنه قد قام بإعداد وقيادة العملية فور مقابلته عصر يوم الأربعاء للعقيد صالح العزوسي أحد ضباط القصر الملكي الذي أخبره - كما قال في الكتاب - بأن الإمام البدر قد اعتزم قتل الضباط الأحرار في تلك الليلة وما عليهم (١) وفقاً للقيادة العقيد عبدالله عبدالسلام صبرة، في مقابلة أجريتها معه عند التحضير لهذا الكتاب.



الا التحرك.. ولم يشر في هذا الكتاب الى أنه قد ذهب على الفور الى السفارة المصرية ومنها الى بيت الشيخ محمد علي عثمان، بل قال أنه كان خارجاً من السفارة العراقية قبل لقائه صدفة بالأخ العروسي، حيث ذهب على الفور كما زعم، الى القيادة لحزم الأمر بعد أن أعطى أوامره بالتلفون من دكان التاجر محمد المترب في ميدان التحرير، كان في الاستماع اليه المقدم ناجي الاشول ضابط الحراسة الذي أخبره بضرورة اغلاق البوابة وعدم السماح للضباط بالخروج حتى وصوله، وهو ما نفى صحته ضباط الثورة أنفسهم.

ليس ذلك هو المهم في الأمر، بل في خسة وسيلة انزال اشاعة اعتزام الامام محمد البدر قتل الضباط الأحرار وإعداد قائمة باسمائهم واعتقالهم في تلك الليلة إثر فشل عملية الاغتيال بما يدين أصحابها بتهمة عدم الثقة، في زملائهم، وإهانة المبدأ الثوري نفسه، حيث لا يمكن الجزم بأن الضباط الأحرار قد قاموا بعملية الانقلاب كرد فعل لخبر اقتراب هلاكهم على يد زبانية الحكم، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لما كانوا قد أعدوا أنفسهم مسبقاً لمواجهة الموت، فضلاً عن أن إنزال تلك الاشاعة لم تفعل فيهم أي شيء، بل ولم يعيروها أي إهتمام بالأخص بعد أن ذهب مبعوثهم عبدالله صبره مساءً الى مشارف القصر والاتصال ببعض الشخصيات، وتأكد به أن الامور هناك هادئة وليس ما يشير من قريب أو من بعيد الى وجود أي تحرك مشبوه لقوات الحرس الملكي، في حين لم تترك الأيام خلفها من جهة أخرى- لظهور أي وثيقة رسمية تشير الى اصدار الامام محمد البدر بأمر الاعتقال وقتل الضباط، سوى أنه أمر شفاهاً بإجراء التحقيق مع الأخ السكري، ومعالجته من الإصابة التي أوقعها فيه بعض حراسه (١)، في حين لم يخف على التاريخ بالمقابل- وجود وثيقة بهذا المعنى لكنها صادرة من قبل قوى وعناصر أخرى- كانت قد أعدتها قبل شهر من قيام الثورة، ووضعتها بين يدي الامام احمد للموافقة على

(١) من إفادة العقيد صالح العروسي خلال مقابلة أجريتها معه بعد نزول كتاب جزيلان «مقدمات الثورة» كذا حسب معلومات العقيد عبدالله عبدالسلام صبره.

أعمال الاعتقالات والقتل في صفوف العناصر المدنية والعسكرية التي كانت تلتف حول ولي عهده محمد البدر.

كان رئيس الاستئناف قد تبنى مشروع تلك القائمة التي أعدها أنصار سيف الاسلام الحسن، وقام بتعميدها واصدار فتواه بواجب التنكيل وسرعة قيام الامام بالموافقة على اعمال الإبادة والقتل للأشرار الذين يحاولون افساد ولي عهده وتخریب جهاز الحكم واضعاف الوطن.

وقد حمل تلك الوثيقة الى الامام في تعز مدير هيئة اذاعة صنعاء أحمد محمد عبدالرحمن الشامي، الذي تبعه على الفور أحد عناصر الحركة الوطنية (أحمد مرفق) وذلك بهدف محاولة اغتياله قبل أن تقع تلك الوثيقة في يد الامام الذي كان على فراش الموت ويحتضر بين كل يوم وآخر، والذي كان قد وصل الى مدينة تعز، -وفقاً لرواية نائب مدير شرطتها العقيد عبدالله علي الحيمي- حاملاً معه رسالة اليه من عبدالسلام صبره بوصيه فيها بمساعدة المرحوم المناضل الاستاذ أحمد مرفق للقيام بالمهمة المكلف بها من قبل صنعاء دون أن يوفق الأخير -لأسف كما قال نائب مدير الشرطة- وذلك نتيجة التزام الشامي بالبقاء في القصر ليل نهار ولم يظهر إلا قبل مصرعه في حادث انقلاب سيارته على طريق الحويان قبل وفاة الامام احمد بأسبوع، في حين كانت هناك سيارة اخرى تلاحقه أعدت خصيصاً للقيام بالمهمة التي تولتها الإرادة الإلهية ولقي فيها مصرعه.

وقد ظلت تلك الوثيقة في موقعها على طاولة الامام الى أن كشف عن محتواها أحد الممرضين الصحيين الذين يقومون بخدمة الامام واسمه كما يقول الاخ الحيمي علي جحيش الذي اخبره يوم وفاة الامام بأنه قد رأى تلك الوثيقة صدفة وأطلع على اسماء عدد من الضباط والمدنيين كان الاخ الحيمي واحداً منهم، الأمر الذي يتوجب الحفاظ على هذه الوثيقة، وأخذها الى مركز الدراسات والبحوث مع مئات غيرها معرضة للعبث والضياع، وعدم استفادة الباحثين والدارسين والمؤرخين

منها . وكم سبق أن عانيت مثلاً من صعوبات عند كتابة تاريخ حياة الشهيد عبدالله اللقيه وعدم تمكني من الحصول على صورة لوقائع محاكمته القضائية والعسكرية، الموجودة بالقصر الملكي لو لم يسعفني ببعض أجزائها الوالد الفاضل القاضي محمد علي الأكوع، في حين لا يعرف أحد كيف يتعامل مسئول القصر عبدالله المقهفي مع هذه الوثائق ولماذا تظل بين يديه، وكيف لم يرقب فهمه -مع عجز أجهزة الدولة المختصة من ادراك أبعاد مسئولية ذلك- وأن يكون بالتالي عند مسئوليته في طرح ذلك أمام الباحثين والمؤرخين.

تتعاظم أهمية تلك التساؤلات وذلك مع ازدياد حاجة الباحثين والمؤرخين الى كل وثيقة تاريخية من هذا القبيل، بدونها سوف تظل كل الكتابات التاريخية مجرد هراء مما توجب علي بخصوص تلك الإشاعة البحث عن كل المصادر المادية والشفاهية التي يمكن لها أن تساعد على كشف الحقيقة، وتعريب المعلومات الشفاهية التاريخية الزائفة التي تناقلها الناس قبل قيام الثورة بساعات ولايزال تداولها حتى اليوم، وفي هذا الإطار لم يكن لدى الدكتور عبدالغني علي أحمد مستشار الامام محمد البدر وعضو التجمع الوطني مايقوله بخصوص تلك الاشاعة بالرغم من أنه ظل في القصر حتى الساعة الثامنة مساءً، كذا الحال مع العقيد عبدالله السلال الذي كان قد غادر القصر بدوره متأخراً، وذلك قبل أن تلجأ اليه قيادة الحركة لانفاذ الموقف وتزعم الثورة، وذلك بعد أن شعرت تلك القيادة بأنها قد وصلت الى طريق مازوم، الأمر الذي يدحض حقيقة مصداقية هذه الإشاعة وإلا لكان العقيد السلال أول من يقوم باخطار قيادة الضباط الأحرار، ولما ذهب الى منزله ينا هادئ البال حيث تزامن لجوء الضباط اليه مع نفاذ الذخيرة الحية للدبابات، وفشل اقتحام قصر البشائر وذلك بفعل شدة مقاومة حراس القصر، واحتراق إحدى الدبابات التي كانت تحاول الالتفاف عليه من الخلف، مما تعذر عنده فتح الطريق الذي انغلق بدوره أمام عملية الالتفاف ومحاصرة القصر من الجهة الغربية، حيث

تمكن الإمام البدر الذي لقب بالمنصور من الفرار تحت غطاء حراس القصر، وشل فعالية الهجوم الذي أعتقد أصحابه عند الفجر- بأنه قد تم دفن الإمام تحت الأنقاض/ في حين لقيت القوة المتوجهة للسيطرة على الإذاعة -من ناحية أخرى- مقاومة عنيفة، نفس المواجهة التي اعترضت القوة المتوجهة نحو مقر سلاح المدفعية بل واعتقال الملازم حمود بيدر من قبل جنود وضباط المدفعية بقيادة **العقيد** عبدالقادر أبو طالب والشريف الضميم، ولم يفرج عنه إلا عند الظهر بعد أن تمكن العميد السلال من إنقاذ الحركة، والتوجه الى قصر السلاح لإعطاء أوامره لقادة القصر بفتحه أمام دبابات الضباط الأحرار، وطلب السماح لهم باستخراج الذخيرة من المخازن وذلك استناداً منه الى خدعة، أوامر الامام الذي يواجه خطر الانقلاب الرجعي الحسني، حيث كان حراس قصر السلاح قد طلبوا من الثوار الحصول على أمر من قائد الحرس الملكي العميد عبدالله السلال إن هم أرادوا اقتحام قصر السلاح والسيطرة على مخازن الذخيرة فيه، الأمر الذي اضطرت عنده قيادة الحركة الى الاستعانة بالعميد السلال، واللجوء اليه للمرة الثانية بعد أن كان قد رفض في المرة الأولى قبل الفجر، طلب تزعم الحركة في أعقاب فشل جزيلان عن الحصول على **العقيد** حمود الجائفي الذي غادر صنعاء سراً الى الحديدة، غير أن السلال قد قبل هذه المرة واجب طلب القيام بعملية انقاذ الثورة من الهلاك، ليس بسبب توسط الحركة بالقاضي عبدالسلام صبره، وإرسال مصفحة لانتزاعه من منزله بالقوة بقيادة الملازم الرحومي (١) بل لأن العقيد السلال قد شعر بحرج موقف الحركة، وعظم حاجتها اليه، وأصبح من العار عليه- كما هو بالنسبة لكل الوطنيين الشرفاء الذين كانوا يعارضون قيامها بمن فيهم قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني- التخلي عنها، وتركها عرضة لخطر الفشل، حيث كان يعرف هؤلاء والعقيد السلال ما معنى فشل الحركة بالنسبة لمستقبل حياة القائمين بها: خيرة شباب الوطن، وفدائيه، كذا مصير آلاف الشباب المتعلم، والمثقفين الوطنيين، والزعماء

(١) انظر كتاب أسرار ووثائق الثورة اليمنية.. مجموعة من الضباط مركز الدراسات اليمنية دون تاريخ.

السياسيين الذين لن ينجوا أحداً منهم من المقصلة، ليس ذلك فحسب، بل لمعرفة العميد السلال بالذات ماذا يعني تمكن الإمام محمد البدر من الفرار، والذي عجزت قيادة الحركة عن وضع خطة الإجهاز عليه، وعدم مقدرتها، وعمل حسابها لنصب الكمائن أمامه وذلك قبل أن ينفذ بجلده الى خارج العاصمة، ويسبب المتاعب للوطن- وذلك كما حدث في السابق عند محاولة الانقلاب على والده عام ١٩٥٥م، وكما فعل والده بالتالي خلال حركة ٤٨، علماً بأنه قد غادر قصر البشائر صحبة عدد من الحراس، والانتصار والمشايخين، بعد أن اختبأ لبعض الوقت في أحد المنازل الذي كان قريباً من قصر البشائر وذلك قبل أن يتحرك صوب قرية ضلاع همدان على مسافة ٢٥ كم. شمال غرب العاصمة، والتي ظل مختبئاً بها داخل منزل الشيخ عاطف المصلي لأكثر من ٦ ساعات، في حين كان من السهل على قيادة الحركة- أمام اتساع تلك الفرصة، وضجيج حركة الهرب وسط اسماع ومراقبة السكان على طول الطريق، كذا أمام هرج ومرج مواطني القرية - غسل الشئ الكثير، غير أن عاقبة عدم الاقتدار على التنظيم ليست بالأمر الهين فضلاً عن عدم الاعتماد على الجماهير، وإهمال أخذ مسألة تعاون الشعب مع الحركة بعين الاعتبار/ قد افقدها منذ اللحظة الأولى- الشئ الكثير ان لم يكن الشئ الرئيسى والمهم الذي سوف تجري على خلفيته معظم الأحداث الدموية اللاحقة، ومآسى الوطن الكثيرة الدامية، وهو ما كان يدور بخلد العميد السلال عند قبوله انقاذ الحركة من الاحتضار وهي في المهد، وقبول خيار تزعم قيادة البلد في أهم لحظة من تاريخه السائرة الى المجهول، وحيث لم يكن يعلم إلا الله بمدى الأخطار التي سوف تهدق بالوطن واهله، وذلك في ظل تحالف قوى الشر والعدوان في الداخل والخارج، وانعدام التكافؤ بين قوى الحركة والثورة وبين ممثلي علاقات قوى التخلف، وقوى الجهل والظلام وحلفائهم في الخارج، متذكراً بالتالي اطروحات حزب التجمع الوطني، ومحاذير خروج العمل الوطني، والقفز على قانون التطور التاريخي الاجتساعي، حيث تكون

عنده إرادة التغيير السياسية شيء، والافتقار الى ادوات وشروط عملية التغيير تلك شيء آخر، ولم يكن سوى العميد السلال- من بين قادة الحركة الوطنية من يعرف فعلياً عواقب كل ذلك، إذا ما إستثنينا فئة قليلة منهم كان على رأسها العميد المرحوم حمود الجائقي، والشهيد محمد محمود الزبيري، والمرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، ومع هذا فقد قبل السلال السير على ذلك الطريق الخطر، بشجاعة- تعادل في الميزان درجة شجاعة وإقدام كل القوى والعناصر الثورية المقاومة.

وهاهو يفاجئ بلجوء الإمام محمد البدر مجدداً الى قلعة انصار الآباء والأجداد وعلى مقربة من تناول يد العون والمساعدة العسكرية من السعودية وايران والاردن، ويعلم الوطن من اقصاه الى أقصاه، -رغم ما تقوله إذاعة الثورة- بأنه قد دفن تحت الأنقاض - بنجاح وصوله سالماً الى حصن الاجداد التاريخي وتمركزه بالتالي في منطقة (غارب هيثم) في منطقة المحابشة، وانتقاله من ثم -بعد تجميع جحافل الجيوش القبلية، والقوات العسكرية النظامية الهاربة خلفه من وجه الثورة- وذلك الى مناطق جبال (قارة) بعد أن قام بتأمين مواقع جبهته العسكرية في المناطق الشمالية الغربية، وإقفال طريق (حجه الطور) وحجه مسور، وتزامن ذلك مع تحرك قوى القبائل في المناطق الشرقية للإستيلاء على مدينة حريب، ومارب وصرواح تحت قيادة شريف بيحان حسين الهبيلي، ونائب الامام قي محافظة إب القاضي أحمد السياغي، إضافة الى اسقاط قلعة قفل حرض على الحدود مع السعودية وضرب الحصار على قلعة سنوان، ومدن وقرى أرحب، والحيمتين وبني مطر، وذلك الى جانب مدينة صعدة، ومراكز ناحية خولان بني عامر، ومنطقة رازح وحجور الشام. وغيرها من المناطق التي احتفظت بالولاء وبقت على العهد بالمناصرة والتأييد له، والقتال إلى جانبه بالرغم من تمكن قوى الثورة بقيادة المشير السلال من طرده الى خارج الحدود، حيث لم يمر سوى أسابيع حتى عاد إلى موقعه في جبال

قارة واستعادت الجيوش الامامية عملها وقامت مجدداً بعملية اسقاط المراكز وضرب الحصار على القرى والمدن الأمر الذي لم يكن فيه بد- أمام قادة النظام الجمهوري الجديد سوى الموافقة على اقتراح طلب يد العون والمساعدة من عبدالناصر، قدم هذا الاقتراح رسمياً الدكتور عبدالرحمن البيضاني، واللواء عبدالله جزيلان اللذان قالاً بأنهما قد تلقيا وعداً من عبد الناصر بإرسال تلك المساعدة عند أول طلب، وزكى هذا الرأي بدوره القائم بأعمال السفارة المصرية الأستاذ محمد عبدالواحد (١).

ولم يمض يوم العاشر من نوفمبر ٦٢ - بعد مقتل قائد الثورة الملازم علي عبدالغني بشهر واحد حتى تدفقت قوافل المساعدة العسكرية المصرية كان قد سبقها فريق من الخبراء يقدر ب ٧٥ شخصاً برئاسة اللواء علي عبدالخبر كانوا متخصصين في أعمال الدراسة الميدانية وفرق الاستطلاع، والاعداد والتموين صاحبهم جهاز سياسي متكامل برئاسة حافظ أبو الشهود الذي اعتبر فيما بعد المفوض السامي لعبد الناصر في اليمن، خلفه في المنصب بعد أشهر (حافظ أبو العيون) استمر في شغل هذا المنصب لسنوات كانت كل أوراق وخيوط اللعبة السياسية الداخلية مركزة في يده، وذلك تحت غطاء ما كان يسمى بجهاز المساعدات الفنية المصرية- اليمنية.

وبدخول القوات المصرية الى اليمن- وبدء عملياتها العسكرية المكثفة تكون المخابرات المركزية الأمريكية قد أنجزت المرحلة الأولى من خطتها التكتيكية في اليمن سعيًا منها نحو تحقيق هدفها الاستراتيجي بعيد المدى الذي سوف يغطي مساحة عربية وأفريقية وأسيوية عريضة على مشارف المحيط الهندي ومضيق عمان مروراً بالقرن الأفريقي، وأثيوبيا والسودان ومصر وليبيا غرباً وانتهاءً بالأردن والعراق، وأفغانستان على محاذاة خط الحدود مع الاتحاد السوفيتي الذي تكتمل عملية الحصار عليه من كل صوب، وحفر خندق الحرب الباردة معه والعمل على

(١) إنظر كتاب جزيلان «مقدمات الثورة - بدون تاريخ»

تأجيج نار الحقد والعداء العربي الافريقي، الآسيوي ضده، وصولاً الى تخريب موقفه السياسي المناصر لقضايا العدل والتحرر، واستنزاف قوته الداخلية بالتالي، ومن ثم إضعاف بنيته الاقتصادية، وشل فعاليته السياسية والعسكرية، وتفكيك نظامه المركزي أخيراً، وعزله عن حلفائه في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وجزيرة البلقان، وإضرام نار العداوة والبغضاء بين أعراق سكان تلك البلدان، وجعلهم ينشغلون-عن تحكم الولايات المتحدة الامريكية بالعالم- وذلك بأعمال الإقتتال فيما بينهم تارة على الحدود، وأخرى بإسم الدين، وثالثة بإسم الديمقراطية والعمل الحزبي، ومناصرة حقوق الإنسان..الخ.

وقد قدر لي بحكم امتداد فترة العمل مع الفريق العمري-على رأس السلطة السياسية والعسكرية- مرافقة ومعايشة مراحل دورة تنفيذ هذا المخطط الذي حدد سلفاً لاثباته على مدى فترة ربع قرن، أقصى ما توصلت اليه يومها -أجهزة المخابرات الامريكية- كمصدر قياسي للمخطط المستقبلية بعيدة المدى لم تبلغه بعد/ قدرات أجهزة مخابرات بقية الدول الاستعمارية العريقة.

كما ولم أكن -مثله- بمنأى عن أخطبوط هذا المخطط، والاكتواء بناره، وذلك بقدر ماكنت مناهضاً له، وشاهداً على همجية وسائله، وانحطاط عقلية مثليده، وضحالة تفكير أنصاره، وعملائه، -يحدوني الأمل- كما هو عند كل الشرفاء في العالم- في انتصار قضايا الامم والشعوب المستهدفة، متشبهاً بأشعة الشمس الغاربة خلف سماء بلدي اليمن، نفس شعور وموقف عناصر حزب التجمع الوطني الذين سقط البعض منهم صرعى في غياهب السجون، وجُنّ البعض الآخر من هول عمليات التعذيب، وأعمال الجور والملاحقة، في حين استشهد عدداً منهم إلى جانب الفريق العمري في ميادين الجبهة ضد القوى المضادة للثورة، سواء في حرب السبعين أو بعد قيام الثورة، وتمكن آخرون من التواصل مع الحياة، وخوض غمار الكفاح السياسي السلمي، ومحاولة الاحتفاظ بتوازن الذات، وصون الكرامة،

وتجاوز مرارة العيش، وآلام فرقة الرفاق والأصحاب، كما توقف البعض -شأن منطق التناقض في الوجود- وذلك عند منتصف الطريق، بعد أن فعلت الاغراءات، والملذات فيهم فعلها، وأغوتهم المناصب، وأفسدهم المال، ولعب برؤسهم الترف والاسترخاء وموت الضمير في أعماق النفس.

ومع انتصار الثورة عسكرياً، بصورة جزئية/ في ظل وجود المساندة المصرية، والعون الاقتصادي والفني السوفيتي والصيني/ فقد دخل اليمن مرحلة التواجد شكلاً في عمق الحدث التاريخي العالمي، الذي فرض عليه رغماً عن فعل قانون التطور الاجتماعي الداخلي، ومنطق التحول، والتغيير الاقتصادي الطبيعي، تبدل معه طابع تشكل حياتي، واسلوب نشاط عملي السياسي والثقافي، حيث انخرطت في جبهة الدفاع عن الوطن، والتحقت بالعمل في الاذاعة، توازى ذلك مع طبيعة المهام السياسية والثقافية الجديدة التي انتصبت أمام حزب التجمع الوطني، وتطلبت منه انتهاز اسلوب عمل ونضال مغاير، وتكتيك سياسي مختلف ومتطور نوعياً بتطور معطيات الأحداث الجديدة، والهموم الوطنية المعقدة التي طرحتها ملابسات الفعل الثوري العربي -المصري- بوضع اليسن وجهاً لوجه أمام معضلات ومشاكل العالم، وذلك بالرغم من خلو يده من السلاح، وافتقاره للكفاءة السياسية، ومن أية مقدرة علمية، ولا مكتسبات مادية، وحضارية، تمكنه من تعامل الند للند مع من حوله بالتالي والمساهمة في العمل الحضاري الانساني. وفي هذا كانت تكمن مهمة عمل حزب التجمع الوطني، وذلك بما يفرضه عليه واجب وضوح الرؤية لديه، وتميز معارف قادته وأعضاءه بواقع الظروف الاجتماعية السائدة، وطبيعة الاجواء السياسية والعسكرية المحيطة، وفهم طابع المتناقضات الخارجية، وأسباب دوافع الصراعات العربية والاقليمية.

وكان أهم شيء -خلال عملية مواجهة الوطن مع القوى المضادة للثورة- هو معضلة اسلوب فن التعامل مع مصر عبدالناصر، الحليف الرئيسي للثورة، الذي نزل

بكل ثقله الى الساحة اليمنية التي تربط بلاده بها علاقات تاريخية -هي في الأغلب الأعم- على عكس بقية البلدان العربية- علاقة مصير مشترك، وتعاون أمني ودفاعي عبر العصور، كان يتوقف على هذا التعاون -وتجديداً منذ الخلافة الفاطمية- مستقبل العاصمة المصرية القاهرة، وذلك في ضوء تطور الأوضاع العامة في اليمن، وعلى خلفية طابع الاستقرار الاجتماعي فيها، والحفاظ على السيادة، وطابع شكل الصراعات، والمنافسات الدولية على حدود أراضيها الاستراتيجية، التي كانت في نظر مصر -الاسلامية الفاطمية، والأيوبية، والفورية، والملوكية، ومصر العثمانية، ومحمد علي باشا- بوابة الأراضي الاسلامية المقدسة. ورمز وحدتها الأممية، ومنبع غذائها الروحي، مما يتوجب على عاصمة الخلافة الاسلامية الحفاظ على هذه البوابة من قوى الغزو والعدوان الخارجي، فضلاً عن أن اليمن -بالإضافة الى تلك الخاصة- يشكل حزاماً أمنياً لمصر ودوراً يحمي ظهرها على الجانب الشرقي من أي إختراق يأتي من البحر الأحمر، والمحيط الهندي، والبحر الفارسي «الخليج العربي» الأمر الذي حملت معه تلك المميزات الاستراتيجية، ونزعة الحماية الدينية الاسلامية تلك- أبعاداً مأساوية على حياة اليمن وأبنائه، وذلك باتجاه تأزيم حدة الأوضاع الداخلية فيه، وعرقلة عملية التطور السياسي، والاقتصادي، وتأخير عملية الخلاص من علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية، وتأصيل عدد من الأمراض الاجتماعية، والعادات والتقاليد الخارجية المدججة التي لم تكن موجودة باليمن، مما عمل على مضاعفة حجم الصعوبات والعقبات أمام إمكانية انعتاق اليمن من أسر علاقات التخلف، والإنفكاك بالتالي من أغلال وقيود العلاقات الاقطاعية، والولاءات العشائرية والخضوع لإرادة وحكم القادة والزعماء العسكريين، ونفوذ كبار المحاربين والوجهاء القبليين الذين كانت تركز عليهم سوابك قوى الحماية المصرية التاريخية وجسراً تعبر عليه مطاعم وأطماع قادة الخلافة المركزية، وثقافة وأفكار أصحاب العقائد والمذاهب الاسعاعيلية، والمالكية،

والحنفية، والشافعية، والحنبلية، والوهابية أخيراً، ثم الناصرية، وأحزاب الجهاد، والدعوة، والاخوان الى غير ذلك من الانواع والالوان الفكرية المذهبية والسياسية التناحرية التي حولت اليمن الى ساحة للصراع، واحالة امنه واستقراره التاريخي المحلي، إلى جحيم لا يطاق (١) في ضوء فهم ذلك فقط، يمكن معرفة دور مصر عبدالناصر في اليمن وقت لجوئه إلى حماية الثورة، ومساندته ضد العدوان الخارجي وفيما إذا كانت هذه المساندة تختلف عما كانت عليه عملية التعاون التاريخية؟.. وفي هذا الصدد لابد -قبل ذلك- من تذكر أنه عند كل مرة كان اليمن يوشك فيها على التحول الداخلي النوعي، اعتماداً على قواه الذاتية، بما يواكب عملية التطور التاريخي، حتى يسقط من جديد في أسر تلك العلاقات الاقتصادية والفكرية المتخلقة، فور مجيء العون والمساعدة الخارجية من مركز الخلافة في القاهرة، كما حدث في مطلع القرن الثالث الهجري السابع للميلاد، وذلك على يد الحكام الفاطميين في القاهرة، عندما كان اليمن في تلك اللحظة التاريخية يعيش حالة ازدهار ثقافي وسياسي، بقيادة علامة اليمن أبي الحسن محمد الهمداني، والامام الهادي يحيى بن الحسين، والزعيم علي بن الفضل الذي قاد أولى الانتفاضات الشعبية الفلاحية المناوئة لكبار ملاك الأراضي في المناطق اليمينية الوسطى الخصبة، والمناهضة لبحور علاقات الاقطاع التي كانت قد وصلت مرحلتها النهائية الى الذروة (٢)، بدخول هذه العلاقة في تناقض مكشوف مع الصناعة الحرفية، وحركة التجارة الداخلية والخارجية، وزيادة الطلب على اليد العاملة في سوق الانتاج داخل المدن وفي حقل الاستثمارات الزراعية الجماعية والتعاونية التي كانت تتجدد طبيعة العلاقات داخلها -نحو اشاعة العمل المأجور، في أعقاب مصادرة الملكيات الاقطاعية الكبيرة، وسيطرة دولة -علي بن الفضل- على أنشطة العمل الخدمي، والاشراف على توزيع الأمن الغذائي، وضمان تداول السلع التجارية. حيث افسد

(١) انظر: بتروفيسكي - ميخائيل. اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة. ترجمة محمد الشعيبي دار العودة - بيروت ١٩٨٩م

(٢) انظر محمد الشعيبي. حول الثقافة والفكر باليمن دمشق ١٩٩٢، دار الكتاب.

العون الخارجي المصري الفاطمي المؤيد للحكام الصليبيين كل ذلك، وأعاد روح الحياة من جديد الى العلاقات الاقطاعية، والولاءات العشائرية، والزعامات القبلية، وحمل نفوذه الى اليمن -بالإضافة الى ذلك- بعضاً من مظاهر مخلفات العمل العبودي المنزلي، وآثار نظم الثقافة، وعادات القنانة المحمولة على خلفية حكم البطالسة الرومانيين، والفارسيين لمصر، في حين كانت اليمن قد تخلصت من آثار تلك العلاقات في القرن الثالث الميلادي على عهد فترة حكم الملك اب كرب اسعد الذي بنى صرح الدولة اليمنية الاقطاعية الاولى في منطقة الجزيرة وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط والأدنى، وقت ان كانت مصر البطالسة تعيش اوضاع العبودية -حكمها حكم فارس- لم تتخلص منها إلا عشية اعمال الفتح الاسلامية. ومع هذا فقد حاولت القاهرة على عهد الخلافة الفاطمية - اعادة حركة التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، في اليمن، الى حالتها الاولى كما هي عليه بمصر في مطلع عهد نظامها الاقطاعي في المائة السابعة للميلاد، بمعنى ارجاع حياة اليمن اربعة قرون الى الوراء.

وينسحب ذلك -من ناحية أخرى- على عملية العون الخارجي المصري لليمن في عهد حكم صلاح الدين الأيوبي، حيث كان قد توجب على القاهرة ارسال قواتها الى اليمن بهدف الحفاظ على الاماكن المقدسة من الحملات الصليبية الزاحفة على بيت المقدس، وذلك في مطلع القرن الحادي عشر للميلاد.

اسفر بنهاية المطاف الى وضع اليمن تحت السيطرة المطلقة للقاهرة، تشكل في أثرها ما أطلق عليه تسمية الدولة الايوبية في اليمن. التي قامت بدورها في تعميق علاقات التخلف الاقطاعية على جميع الاصعدة السياسية، والثقافية، والاقتصادية، وزادت فيه بادخال شكل آخر ونمط مختلف عن العلاقات الاقطاعية القديمة الموجودة في اليمن، هو مادرج على تسميته في علم الاقتصاد السياسي بالاقطاع الحكومي (١) الذي لم يكن اصلاً معروفاً في اليمن، واصبح من يومها (١) انظر: مخطوطة تاريخ اليمن. عصر الاستقلال من الحكم العثماني الأول تحقيق عبدالله الحبشي. صنعاء مطابع الفضل ١٩٩٥م.

ظاهرة، عادية في حياة الحكومات اليمنية المتعاقبة بما فيها حكومات بعض الأئمة الذين قاموا باقتطاع أراضي كبيرة في محافظة إب لصالح رؤساء العشائر القبليّة في المناطق الشماليّة، ومراتع البدو الرّحل، وذلك جزاء وقوفهم الى جانبها ضدّ الخصوم السياسيين. وحيث لا يزال يمارس هذا الشكل حتّى اليوم الى جانب بقيّة الاشكال الأخرى الدخيلة على اليمن، والمحمولة اليه في شكلها المدجن -منذ العصر الفاطمي، فالايوبي، ثم المملوكي الغوري في القرن الخامس عشر الذي استعار باليمن بدوره، وذلك في سبيل انقاذ مصر من الهجسات الاسبانية والبرتغالية. وصد التحالفات الفزنوية الفارسية، وقام باحتلال اليمن تحت مبرر حماية الأراضي المقدسة والحفاظ على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، والمحيط الهندي من نشاط الاساطيل البرتغالية، والهولندية، التي كانت تبحث عن موقع قدم لها في جزر الهند الشرقية، وذلك عشية محاولات أخرى قام بها كل من ماجلان وكولومبوس باكتشاف عوالم جديدة لصالح الاستعمار الغربي الحديث المتعطش للثروة والأرض. الأمر الذي قمخض عن احتلال الأراضي اليمنية من قبل جيوش السلطان الغوري المصري، وإعادة تطبيع العلاقات الاقطاعية، وذلك مع إدخال عادات وتقاليده وأنماط علاقات تخلف أخرى، جاءت على حساب تراجع التطور الاقتصادي المهني والحرفي، والتبادل التجاري السلعي النقدي، وازدهار علو الثقافة والأدب، كان في مقدمتها العلوم التطبيقية التي سبق أن اولاهها الحكاء الرسوليين -الذين جاءوا في اعقاب الدولة الايوبية- عناية خاصة بما يواكب مرحلة النهوض الاقتصادي الجديد، بعد أن عادت الحياة اليه بانتهاء الدولة الايوبية، مع تعاظم دور المجتمع السياسي وبسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية بما في ذلك دول الخليج والسعودية (١). وحيث كان النظام العام على وشك التحول الى الشكل الانتاجي الرأسمالي الذي فازت به بعض البلدان الأوروبية -بشكل متفاوت- وذلك بعد قرن من الزمن على بدء وجوده في اليمن لو لا انتكاسة الوضع العام فيه عشية

(١) انظر: محمد الشعيبي، حول الثقافة والفكر باليمن - مصر سابق.

تفكك نظام الدولة الرسولية تحت ضربات الجيوش المصرية المملوكية التي امتدت مع حملات القادة العثمانيين ومحمد علي باشا الكبير حتى منتصف القرن التاسع عشر، رافقهما حروب طاحنة، واستنزاف لموارد اليمن الاقتصادية، والبشرية، وإهدار مظاهر جهود أعمال الابداع الحضارية التي كان يتم تصفيتيها من الجذور وسط موجات العنف والدم، سقط اليمن -على إثرهما- خائر القوى، وعاجزاً عن النهوض مجدداً لمواصلة المشوار الحضاري، وتكاثرت أوجاعه، وذلك قبل أن يستيقظ من جديد، ويستعيد عافيته، خلال فترة الاستقرار والهدوء النسبي بين حملات مصر المملوكية وسقوطها في عام ١٧٩٠ في يد قوات نابليون -حتى يفاجئ اليمن من جديد بالحملات العثمانية التركية المعاصرة، تحت نفس الشعار القديم الجديد، الحفاظ على بوابة الأراضي المقدسة، رافقها الاحتلال الانجليزي لعدن عام ١٨٣٠م، لم ينس التاريخ ماذا حلّ بأرض اليمن -في غياب حماية مصر له - سوى أنه وقع تحت قبضة استعمار آخر حلّ محله بعد فترة الهدوء تلك التي كان قد استعاد اليمن في ظلها وحدة أراضيه تحت حكم الإمام المتوكل على الله اسماعيل، الدولة القاسمية، أعقبه سقوط القاهرة وعدن في يد الاستعمار البريطاني وظهور الكيانات والسلطنات في جنوب الوطن، وتنصيب رؤساء العشائر في وسط وشمال البلاد لأكثر من إمام بهدف التستر خلفه، ومد النفوذ الى مناطق أخرى، سواء الواقع منها تحت سيطرة الفقهاء (المناصب) الاقطاعيين في مناطق تهامة، والمشايع آل عايض في بلاد عسير والمخلاف السليماني، (١) أو تلك التي تقع في يد آل حود في بقية أجزاء المناطق اليمنية الأخرى التهامية والتعزية.

وبمجيء الحملة التركية الأخيرة تكتمل مأساة تمزق الوضع العام في اليمن، كما ترافق مع الوجود البريطاني في الجنوب والترك في الشمال -ظهور أشكال اقتصادية، وعادات اجتماعية، واساليب ضرائبية اضافية، أكثر تخلفاً وجوراً على حياة السكان، حيث حمل الاتراك معهم -اضافة الى النزعة الاقطاعية العسكرية

(١) انظر: تاريخ اليمن - مصدر سابق

المدجنة بأنماط علاقات الاقطاع الفارسية، والأناضولية، والخزيرية، والمصرية المملوكية والعربية الكلاسيكية - وذلك اسلوب علاقات استغلال حكومي واجتماعي جديد، تمثل فيما سمي نظام (القبال) الذي تم تطبيقه على صعيد الريع العقاري للأرض الاقطاعية، يعطي فيه الفلاح لمالك الأرض مبلغاً نقدياً نهاية العام وذلك مقابل استثماره لقطعة أرض معينة، ليس على طريقة الإيجار المعروفة، ولا على قاعدة الشراكة الاقطاعية السائدة، وإنما وفقاً لشروط جديدة وطريقة استغلال مباشرة حملها معهم الأتراك الى اليمن تقضي بوجوب دفع الفلاح مبلغاً سنوياً لصالح المالك دون أن يلتزم من جانبه بأية مساهمة منه في العملية الانتاجية، وغير مسؤول عن ما يحل بالزرع والثمار من ضعف أو قحط أو جفاف، حيث يقع كل ذلك على عيب الفلاح، على عكس شروط الشراكة الإقطاعية التي ترسخت في اليمن مجدداً مع الحملات العسكرية المصرية، حيث يتقاسم الفلاح مع المالك الخسارة والربح. كما طبق الاحتلال التركي، قاعدة القبال أيضاً وذلك على نظام الجباية والأعمال الضرائبية المنظورة وغير المنظورة، حيث كان يعهد بها الى متقبل خاص من أحد الأثرياء، لايهم الوالي التركي ان كان ما سوف يحصل عليه المتقبل قليلاً أو كثيراً، وبهذا المعنى لا يسائل المتقبل إذا ما أنزل الظلم والإضطهاد بالمواطنين، وانتزع منهم أموالاً طائلة وذلك تحت دعوى سد العجز الضريبي.

وقد قام الحكم التركي -من ناحية أخرى- بفرض ضريبة مباشرة جديدة على كل شجرة نخل يتم غرسها بصرف النظر عن أنها من النوع المثمر أو غير المثمر، وذلك خارجاً عما كان متعارف عليه في اليمن سابقاً، حيث تؤخذ الضريبة أو الزكاة من واقع المحصول النهائي للثمار نهاية العام، وليس من واقع عدد اشجار النخيل بصورة اطلاقية. (١)

توازي ذلك مع ادخال الحكم التركي -على صعيد العلاقات والتقاليد الاجتماعية والدينية- نظام الزينة والزخرفة في الجوامع والمساجد وذلك

(١) د. سيد مصطفى سالم. الفتح العثماني. القاهرة ١٩٧٠

على غرار المعابد اليهودية، والكنائس المسيحية الموجودة في المدن التركية والأوربية الشرقية التي يطلق عليها اسم فن العمارة القوطية -نسبة الى الروم الشرقيين، الذين تميز لديهم فن بناء المعابد بلون خاص عرف بذلك الاسم. وذلك رغم نهى وتحريم الاسلام لذلك. (١) كما أدخل الأتراك الى اليمن أيضاً بدعة الحجاب لأول مرة، وفرضوا ممارسة الإقامة الجبرية على المرأة في المنزل، وإبعادها عن مواقع العمل والانتاج الزراعي والإختلاط بالرجال، والمشاركة في الاحتفالات العامة، ومواسم الحصاد، واحياء الأفراس، وانشاد الغناء، والفلكور الشعبي، وشجعوا مقابل ذلك -ظاهرة استخدام العبيد والغلمان في الخدمة المنزلية، الأمر الذي شاع في ظله ممارسة اللواط الذي كثيراً مايزدهر في أجواء اضطهاد وكبت حرية المرأة، ومنعها من العشرة مع الناس، واختيار شريك الحياة وتعامل الند للند مع الرجل، انعكس أثر ذلك سلباً على تغير اسلوب حياة، ومعاناة المرأة، التي بدأ ينافسها العبيد والغلمان داخل العمل المنزلي ويحتلون مواقعها على فراش النوم جنباً الى جنب مع الجوار المستعبدات، ارتقى معه بعض هؤلاء الغلمان الى مصاف اسياة القصور، وتسلم دفة الحكم نيابة عنهم، وممثلين لهم في المناطق النائية الواعدة بالخير، كان منهم الأمير (جوهري) ممثل الإمام محمد بن يحيى الموالي للأتراك -وذلك في مدينة (المخاء)، وكذا الأمير (الماس) الذي تعين حاكماً لأفضية المناطق الشامية في لواء تهامة (٢) كما احتل قسم آخر من أولئك الذين اطلق عليهم اسم (دويدار) -مكانة رفيعة في قصور الأمراء والتجار ولدى الفئات الإرسقراطية، والقيادات العسكرية التركية الحاكمة. وارتقى البعض منهم الى مصاف التجار الكبار، والوجهاء الاجتماعيين العظام، كان منهم الأمير (صمصام) لدى الامام يحيى حميد الدين، والتاجر الكبير، الخادم الوجيه، والحاج محمد (قلالة) والغلام المدلل محمد محمود في قصر الإمام أحمد، الذي نال حضوة عالية لديه لم تنلها أعظم نسابته. كذا الغلام

(١) انظر. كتاب الاحتساب للإمام الناصر. مخطوطة المتحف البريطاني نسخة منها موجودة لدي، حققها العالم البريطاني (سرجنت).

(٢) محسن ابوطالب. عهد الاستقلال. مصدر سابق

(علم باشا) خادم القائد التركي أحمد فيضي باشا، (وفليح باشا) وصيف جارية القائد التركي ازدمر باشا، وغيرهم الكثير الذين تربوا في أحضان القادة الأتراك ومنازل كبار الملاك، ولدى بعض القضاة، والسادة الأغنياء، وحصلوا على مواقع اجتماعية ومكانة اقتصادية مميزة، لالشيء سوى كونهم -بفضل دعم العادات والتقاليد المحمولة الى اليمن من تركيا الاقطاعية، ومصر المملوكية والفاطمية والأيوبية، والفورية -قد احتلوا مواقع المرأة في منازل الأسياد، ونالوا المكانة والحضوة بدلاً عنها، واختلت موازين القوى والفئات الاجتماعية -على خلفية ذلك- بعزل نصف المجتمع، وإبعاد أهم عنصر فاعل فيه، وهي المرأة بعد أن تم وضعها في القفص العائلي، تحت عبودية الرجل الذي يرزح بدوره تحت وطأة علاقات استغلال وجور اقتصادي، وتفاوت اجتماعي (مراتبتي) وحقوقى، وأخلاقي لم يكن اليمن يعرفه قبل ذلك، لافي الجاهلية ولا في الاسلام.

أما عن آثار ما حمله الوجود البريطاني معه الى اليمن، من علاقات تخلف اقتصادية وثقافية اضافية، محمولة على واقع المجتمع اليمني المتخلف أصلاً، رغم أن الإشارة الى ذلك قد تبدو للبعض خارجاً عن موضوع العلاقة اليمنية-المصرية إلا أن صورة الحدث التاريخي المدروس لن تكون كاملة بدون تفهم الوضع العام في اليمن عشية الوجود الانجليزي والتركي بعد إنكماش العلاقة المصرية-اليمنية مع منتصف القرن التاسع عشر، بعد اسقاط دولة محمد علي باشا الكبير في مصر حيث كان قد أدخل البريطانيون معهم عنصراً اقتصادياً سلبياً اضافياً الى واقع حياة المجتمع اليمني، هو النظام البرجوازي التجاري الكومبرادوري، الذي كانت إيطاليا وفرنسا قد فشلتا في إقامته على الموانئ اليمنية وعجزت عن إيجاد وكالات تجارية عمومية، نتيجة المزاومة التركية، والقيود التجارية الامامية، بعد ذلك، حيث لم يجد الباحث، والمصور السينمائي السوفيتي، (شندرين) في اليمن عام ١٩٢٨م سوى ثلاثة أجناب يعملون لصالح بعض الوكالات التجارية الأوروبية

واليابانية (١) كما نجح البريطانيون أيضاً في خرق قانون التطور التاريخي الاجتماعي في اليمن، والانحراف به عن المجرى العام الذي كان قد سار عليه بالنسبة لتطور المجتمع البريطاني في القرن السابع عشر حيث كان قد تم الفصل بين الكنيسة القطاعية والدولة وعلان حالة الطلاق بين العلاقات القطاعية وبين الأنماط الاقتصادية الرأسمالية الجديدة. في حين عملت السلطات الاستعمارية البريطانية في اليمن -على العكس من ذلك- وقامت بالجمع والمزاوجة بين مصالح ممثلي علاقات الانتاج القطاعية، واصحاب الرأسمال التجاري الكومبرادوري، الأمر الذي أوقف عملية التطور التاريخي الطبيعي، القائم على قاعدة الانتاج المحلي، والتطور الصناعي والزراعي وحال دون توجه الوطن نحو اقامة اقتصاد مستقل ومتحرر من هيمنة الشركات الصناعية الاحتكارية العالمية، لم تتضح معالم صور المؤثر البريطاني الخارجي السلبي على الأوضاع اليمنية الداخلية إلا بعد انقضاء عدة أعوام على وجوده في الشطر الجنوبي، وتعميمه من ثم على بقية المناطق اليمنية الشمالية وذلك في أعقاب قيام الثورة، وفتح الباب على مصراعيه أمام الرساميل الأجنبية، والبضائع الخارجية وافشال خطط التوجه الإقتصادي الوطني الهش في الجنوب، وإجهاض طموحات الثورة في الشمال، مما ساعد على توحيد مأساة الوطن اليمني بشكل عام، ووضعده ساء -شمالاً وجنوباً- تحت هيمنة الاستعمار الاقتصادي، وألبسهما ثوباً عصرياً جديداً زائفاً تمثل في عباءة التحالف بين ممثلي الرأسمال التجاري والعقاري القطاعي، أضاف معه كابوساً آخر علي حياة الإنسان اليمني رغم أنه لم يكن قد استعاد عافيته بعد، وذلك من جراء حروب الاستقلال التركية، وأعمال الاقتتال والتطاحن الداخلي الهادف إلى اقامة الدولة المركزية، ومحاولة تصفية الجيوب الانفصالية الداخلية، المدعومة من السعودية، وإيطاليا، وبريطانيا، لصالح كل من الأدارة والزرائق، في تهامة

(١) شندرين. اليمن الإمامي. رحلة سينمائية الى اليمن عام ١٩٢٨. يوجد نسخة لهذا العلم في أكاديمية الفنون السوفيتية، وقد ترجمت الرحلة في كتاب صدر عن دار الهمداني في عدن عام ١٩٨٢.

والمخلاف السليمانى، وللسلطين فى المحميات البريطانىة السبع، وأصحاب النزعة الطائفية والإنفصالية فى منطقة البيضا وحريب والجوف، وىام، والزرائق فى تهامة على عهد الإمام يحيى وولى عهده أحمد، كان قد وجد اليمن الشمالى نفسه عند قيام الثورة والوجود العسكرى المصرى المساند لها - فى حالة شلل تام، مع تحجر بنيتة السياسية والاقتصادية، وفقد الهوية الاجتماعية والثقافية، سوف يتوجب على جهاز الثورة وحليفه المصرى، إعادة صياغة الوضع العام فى اليمن بشطريه، لا أعتقد أنه سيكون سهلاً عليهما فعل ذلك باقتدار وعزيمة - وذلك كما كان يتوقع البعض من الثوار - بالأخص أولئك الذين كانوا ولا يزالوا يماثلون بين مقدرة الحكام، وفعل قوانين حركة التطور التاريخى الاجتماعى، وينسبون إلى القادة والحكام العظام بالتالى فعل المستحيل، وامتلاك مقدرة تخطي حاجز الزمن، وإزالة آثار التراكم التاريخى، وذلك بجرة قلم، وسن تشريع جديد، ووضع حاكم محل آخر على رأس نظام سياسى جمهورى، علماً بأن كل ذلك - وما هو أكثر منه - لن يحل المشكلة التاريخية المستعصية، وليس فى مقدوره عمل الشيء الرئيسى بمعزل عن فعل قوانين التطور الاجتماعية الحتمية فى علاقتها الجدلية بمستوى درجة استعداد هذه المجتمعات لمواكبة عملية التغير المادية والروحية ومشاركة الناس الفعلية فى علمية التغير هذه، لهذا فإنه لن يتميز النظام الجمهورى الجديد، وحليفه المصرى - القوي - فى ظل فقد المعطيات التاريخية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهزيلة - إلا بقدر ما تكون القيادة السياسية الوطنية للبلدين - مصر، واليمن، وفية وملتزمة بإزالة العقبات المادية والفكرية الواقفة أمام حركة التطور الموضوعية، وذلك بأقل الخسائر المادية الضرورية، والتضحيات البشرية الملحة، وعدم المساس بالمصالح العليا للوطن والحفاظ على السيادة، وعدم اخضاع المبدأ الوطنى الثورى والقومى للمساومات الاقليمية، والدولية، وللمكاسب السياسية الآنية، وتحقيق الأمجاد والمصالح الشخصية.

ذلك ما سوف يتم في ضوءه النظر الى الثورة، وتقييم تجربة الوجود العسكري المصري المساند لها، وفيما إذا كانت هذه المساندة تتميز بشيء مختلف عما كان عليه حال الوجود العسكري والسياسي والثقافي المصري التاريخي السابق الذي كان قد أزهق -كما سبق وأن عرفنا- كاهل اليمن، وألحق بشعبه الكوارث، وأعاق حركة التطور الداخلي، بما حمله معه ذلك التواجد المتعاقب على مدى ألف عام -من عناصر فكرية سلبية، ومعتقدات خرافية ونظم علاقات اقتصادية واجتماعية متخلفة، لن يكون تصور حدوث مثلها وارداً، مع حملات عبدالناصر الثائر، المتربع على عرش وطن متقدم، ومتحرر من علاقات الإقطاع والعبودية المنزلية، مما يرفع درجة مسؤوليته تجاه قضايا الشعب اليمني الذي افتقد تاريخياً كل شيء، وأصبح -بسبب علاقات آبائه وأجداده الأول بمصر الفاطمية، والأيوبية، والمملوكية، والعثمانية، والانجليزية والتركية أخيراً- جثة هامدة.

وفي هذا السياق لن يكون هناك مبالغة في تصور المطالب التي كان يرتجوها اليمن من عبدالناصر، زعيم وقائد الوطن المصري الحليف التاريخي والاستراتيجي لليمن، كما ولن يكون الحكم عليه -في إطار هذه الدراسة التاريخية النقدية- نابغاً من نظرة البطولة المخارقة في عبدالناصر، ولا من باب الوهم الثوري، -الذي كان مسيطراً على فهم بعض العناصر الوطنية- بأن في مقدوره عمل المعجزات في اليمن، وانجاز ما لم تستطع فعله قوانين التطور التاريخية، بل ستكون عملية التقييم هذه في إطار ما كان يحتمه واجب التعاون القومي، في حدوده الدنيا، وما تفرضه -بالتالي- المسلمات العقلية البديهية لمعنى واجب الحاكم العربي الفرد- ليس تجاه شعبه في مصر فحسب وإنما تجاه أمتة العربية، واليمن بالذات حليفه التاريخي الاستراتيجي الذي يتطلع بدوره إلى رفع الظلم عنه، والقهر، والجور، ويطمح إلى التخلص من علاقات التحلف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويسعى بالتالي إلى إقامة دولته المركزية الحديثة القوية التي يتوجب عليه إقامتها

على أنقاض نظام الحكم الاقطاعي الذي اهتز عرشه السياسي ليلة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢ وهو ما كان قد حلم بإهالة التراب عليه، الثوار الوطنيون الأول، واستغرق بالتالي تفكير وجهود معظم قاداته على مشارف الدولة الزيدية والقرمطية، والرسولية، والمطهرية- نسبة الى الامام شرف الدين، والقاسمية الذي توحد في ظل حكمها اليسن، مما يرفع- في إطار ذلك المقياس- الذي سوف تنظر به إلى فعل عبدالناصر، وإلى معطيات حكام الثورة والجمهورية المواليين له- التهم الباطلة التي سبق توجيهها لأولئك الحكام اليسنيين التاريخيين، ونسب اليهم- خطأ أسباب تعثر وتخلف اليسن، والتي لا نريد أن تتكرر مثل تلك الأحكام التعسفية، ضد الحكام الجدد وحليفهم عبدالناصر، إلا بمقدار وفائهم مثل القادة الأول لناهضة الغزاة، وتوحيد الأرض، وإقامة دولة الحق والعدل عوضاً عن الأعراف والتقاليد، والنفوذ العشائري، الأمور التي حاز بموجبها كل من غاربيالدي، ويسمارك، ونابليون، احترام وتقديس شعوبهم، بالرغم من أن أولئك القادة لم يحققوا كل آمال وأحلام شعوبهم مثلهم مثل حكام «اليسن السابقين»، بل وكان حكمهم ظالماً ودكتاتورياً فردياً جباراً- غير أنهم قد وضعوا بلدانهم على عتبة مرحلة جديدة، تولى جيل آخر من القادة والزعماء الجدد اقتحاسها والدخول اليها بجدارة، لم تنسهم تذكر أولئك القادة الأوائل الذين تكرر لذكراهم الاحتفالات السنوية العامة، وإقامة المعارض والمتاحف التي تتحدث عن منجزاتهم، وأعمالهم التي مهدت الطريق للأجيال من بعدهم بصرف النظر عن نواقص أولئك القادة الوجدويون، وتسلمتهم الفردي واحتكارهم لصناعة القرار السياسي، والعسكري، والثقافي أحياناً، فتلك أمور لها موضع آخر في درجات سلم التطور الحضاري للمجتمعات البشرية، سوف يحكم عليهم التاريخ في ضوءها سلباً أو إيجاباً، في حين ما يعنيه التاريخ العام بالنسبة للأجيال التي اعقبت أولئك القادة التاريخيين هو في عدم محاسبتهم خارج إطار معطيات الوضع التاريخي لعصرهم، أو النظر اليهم كقوة

خارقة للطبيعة وللأشياء من حولهم، بل في كونهم قد أدوا دورهم المطلوب منهم تاريخياً وبما تفرضه عليهم الشروط الاجتماعية والاقتصادية الحتمية، والظروف السياسية الاقليمية والدولية السائدة، وفيما إذا كانوا في مستوى تلك المسؤولية التاريخية أم لا.

ذلك ماسوف يحاكم به التاريخ أبطاله، وسوف لن ننظر بدورنا إلى دور عبدالناصر في اليمن وحلفائه الرؤساء اليسنيين، والحكام المتعاقبين، بمن فيهم الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، وسالم ربيع علي، وعلي ناصر محمد، وإبراهيم الحمدي، والقاضي الإرياني والفريق العمري إلا على ذلك النحو، في إطار متطلبات وحدة الأرض، والدفاع عن السيادة وبناء الدولة المركزية، وإزالة العقبات الواقفة أمام مجرى عملية التطور التاريخي، وعدم المساومة مع ممثلي علاقات التخلف، ودعاة الظلام، وذلك على حساب التعاون مع العناصر والقوى الوطنية الجديدة التي تشكل أداة التغير المستقبلي الواعد، وحيث يجب شغل مكانها الصحيح في تولي إدارة الحوار السياسي السلمي مع كل فصائل القوى الوطنية الخيرة، وإعطائها فرصة صنع القرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ومنع هذه القوى -بالتالي- حق القول والفصل، وتقرير متى يجب وفي أية لحظة -مواصلة الحوار السلمي مع القوى والعناصر المناهضة لمصالح الشعب والوطن، ومتى يجب مقاومتها ومنعها بالقوة عن الكف عن ذلك.

تلك هي المقاييس العامة الواجب محاكمة قادة اليمن، وحكام بلدان العالم الثالث في ضوءها وما عداها من أمور أخرى، خاصة، أو عامة سوف يبقى -بالنسبة لحكم التاريخ والأجيال المتعاقبة- مجرد نواقص ثانوية، وأعمال فردية خاطئة لا يخلوا منها أي إنسان بما في ذلك الرسل والأنبياء، فوق أن كل عمل فردي خطأ، وتقويم اعوجاج الفرد والجماعة أيضاً، مرعون بتطور العقل الاجتماعي العام، ودرجة مستوى التحضر المادي، والشيء الرئيسي في عملية التطور هذه،

يكن في تمييز معطيات هذا الحاكم الإيجابية مع خط سير قانون التطور الاجتماعي العام، ومع متطلبات قضية السيادة والاستقلال، والدفاع عن كرامة الشعب والحفاظ على حقوقه، وصون ثروته، ومدخراته، والبدء في تشغيلها، واستثمارها للصالح العام، وذلك في أجواء سياسية مستقرة، وجهاز إداري وفني كفؤ ونزيه. وتزداد مسؤولية الحكم الجديد في اليمن، وذلك بمقدار تعقد عملية التطور فيه، وتصلب عود مثملي علاقات التخلف، وصعوبة العوائق الخارجية،، وحيث كان توجب عمل كل شيء من الصفر، وتقدم مهام بناء القاعدة الهيكلية على بقية الأولويات الضرورية البديهية، فضلاً عن غياب الفكر النظري السياسي القائد للعملية التطورية العامة، وخلو وجوده الثوري من الساحة اليمنية، وافتقار حامله بالتالي إلى التجربة المحلية، وارتهاان اصحابه إلى الفكر التجريبي لدى الدول والشعوب المتقدمة حيث يشكل ذلك -ولا يزال العائق الجوهري تجاه عدم بلورة مطالب الوطن الرئيسية الملحة، وطرحها أمام أجهزة الحكم، ومقاضاته على ضوءها وذلك عوضاً عن اللهاث وراء ما يقدمه هو، وينتظر منه القيام بعملية التنظيم والفعل، وجعله في موقع الخصم والحكم في آن واحد. وتلك في نظري عاهة اليمن الأولى على صعيد العمل السياسي الفكري الذي تركز عليه إرادة التغيير الذاتية، وتقوم عليه آليات البنية التنظيمية، والإدارية الفنية، التي بدونها يصعب انجاز المشروعات الوطنية الكبرى، ويستحيل معرفة المعوقات الذاتية، وفهم المتسببين حيالها، فضلاً عن عدم مقاضاتهم، وتوجيه النقد لهم وعدم شرعية المطالبة، بإحالتهم إلى المحاكمة العادلة.

ومع أنني لست معنياً هنا بدراسة ظاهرة سلبية العمل الفكري عشية قيام الثورة، وما رافقها من تعقيدات، وتوترات، فقد تحتم وجوب الإشارة إلى بعض مآزق هذا الفكر، في بداية الفصل السابع، وكشف بعض عناصر رؤيته السياسية، والثقافية المتخلفة ليس بخصوص قضية التقدم والتطور الاجتماعي، والاقتصادي،

والعلمي فحسب بل في بقاء نظرتة إلى مساندة عبدالناصر للثورة اليمنية، وذلك في إطار الوهم السياسي العربي الثوري، الرومانسي، بمعزل عن ادراك الدوافع السياسية، والصراعات الإقليمية، والدولية، والمؤثر الاستراتيجي لموقع اليمن على الخارطة الجغرافية العالمية، والخلفية التاريخية التي تحكم طابع العلاقة المصرية -اليمنية- حيث يشكل كل ذلك أساساً لفهم أبعاد مغامرة عبدالناصر، ويعكس جوهر المنزقات العسكرية الخطرة، والعثرات السياسية الوطنية، والقومية، وتأجيج نار الخلافات داخل الصف الثوري الوطني اليمني، وتأجيل إنجاز هدف عملية التحالف القومي الثوري واستبداله بقضايا وهموم قطرية ثانوية، وحسابات اقليمية ضيقة، وتسوية مغانم فردية، وتحقيق مطامع قوى خارجية استعمارية، تصدى لها الفريق العمري، ومعه الكثير من العناصر الوطنية الخيرة داخل حزب التجمع وخارجه، ودخلوا معه سجون عبدالناصر والمشير السلال وجزيلان، ودفعوا الثمن غالباً، وهو ما يشكل مع دراسة موقف عبدالناصر ودور قواته العسكرية في اليمن -موضوع الفصل الرابع.

الفصل الرابع

- بين رفض عبد الناصر لمخطط انقلابي قديم بقيادة الملازم عبد الله اللقيه، وقبول مخطط ثورة ٢٦ سبتمبر.
- التجربة الثقافية الأولى مع الجهاز الاعلامي الجمهوري، ومخطط السيطرة المصرية في ضوء علاقته بالأهداف الأمريكية في المنطقة.
- خلفية مقتل قائد الثورة على الجبهة الشرقية وإفشال حملة وزير اعلاهما.
- مشروع حزب التجمع لإقامة جبهة وطنية.
- مقتل وزير اعلام الثورة.
- ماذ يعني سقوط العديد من المناطق في يد القوي المضادة للثورة، قبل أن يشتد عود الملكيين وتلقي الدعم الخارجي.
- بداية صعود نجم الفريق العمري.

انقضت ست سنوات فقط على احجام مصر عبد الناصر عن مد يد العون والمساعدة لليمن وقت أن طلب هذه المساعدة تنظيم الصف الأول، أو بالأصح -الرعيل السابق للضباط الأحرار- بقيادة الملازم عبد الله اللقيه، وذلك بالرغم من ضآلة حجم هذه المساعدة التي لم تكن تتعدى مبلغ خمسة وعشرين ألف ريال، عوناً من عبدالناصر لاستكمال خطة الاطاحة بحكم الامام أحمد يحي حميد الدين، التي كان قد تبناها تنظيم الشهيد اللقيه العسكري بعد موافقة الجناح السياسي المدني عليها برئاسة القاضي عبدالسلام صبره، وعرض هذه الخطة بالتالي -كما أخبرني

بذلك الشهيد اللقيط نفسه في وقت متأخر (١) على رئيس الخبراء العسكريين المصريين، العقيد أحمد أبو زيد، الذي كان في نفس الوقت ممثلاً شخصياً للرئيس عبدالناصر في اليمن، وذلك سعياً من التنظيم للحصول على تلك المساعدة البسيطة التي قوبلت -رغم ذلك- بالرفض من قبل عبدالناصر، وعدم الاستجابة، رغم تزكية ممثله لسلامة هذه الخطة من الناحية العسكرية والتنظيمية، واستحسانه لها، فضلاً عن إعرابه للرئيس عبدالناصر عن ثقته الشخصية بمصداقية الملازم اللقيط، والإشادة بحنكته السياسية، وشجاعته الأدبية، وسعة ثقافته، وخبرته العسكرية، ومؤهلاته العلمية، فوق أنه -يتمتع كذلك- بشخصية قيادية، ويحظى باحترام عسكري ومدني، سبق تعرف العقيد أبو زيد على كل ذلك عبر علاقات الصداقة الطويلة مع الملازم الشاب في ميادين التدريب العسكري، وحلقات التوجيه السياسي، والتدريس النظري داخل (فوج البدر) الذي كان قد أنشأه ولي العهد مؤخراً بهدف إعداد جيش حديث على غرار جيش عبد الناصر المنظم، والمؤهّل للقيام مستقبلاً لتحرير الشطر الجنوبي من الوطن واستعادة الأراضي اليمنية المغتصبة عام ١٩٣٤ على عهد جده المرحوم الامام يحيى حميد الدين، وذلك في ظل ظروف عسكرية وسياسية غير متكافئة، وحروب طاحنة.

ومع أن ذلك الرفض من قبل عبد الناصر كان لصالح اليمن -كما تبين في وقت لاحق- إلا أن عبد الناصر قد اخترق في عام ٦٢، تلك المصلحة، ووضعها جانباً رغم مناشدة شاعر اليمن، وقائده الوطني العظيم الشهيد محمد محمود الزبيري - لعبد الناصر بترك اليمن يصنع ثورته كما يشاء، ومتى يريد، بعيداً عن أي عون خارجي، سوف لن يعمل سوى على إلحاق الأذى والإهانة بالشعب اليمني، ويصمه بالعجز عن صنع ثورته بنفسه والدفاع عنها، وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي (٢) ومع هذا فإن عبدالناصر لم يتأخر عن تقديم آلاف الملايين،

(١) تفاصيل ذلك في كتابي: شهيد وطلاقة، سوريا- دار الكتاب ١٩٨٠م

(٢) من خطابات الشهيد الزبيري في إذاعة صوت العرب بالقاهرة أعوام ٦١ و٦٢

وانزال عشرات الألوف من الجنود والمعدات العسكرية، والمساعدات الفنية، والاقتصادية، والثقافية، المكرسة كلها لخدمة مخطط ضباط ٢٦ سبتمبر عام ٦٢م. كيف يمكن فهم ومعالجة هذا التغيير الطارئ لفكر عبدالناصر، ولما يمر سوى بضع سنين على رفض تقديم الحد الأدنى من المساعدة المادية لتنظيم الشهيد اللقية ذي الخبرة، والجسارة، والأكثر تمرساً، والأقوى صِلاتاً مع ممثلي مختلف القوى الاجتماعية، والعناصر السياسية، والفئات الثقافية على الساحة اليمنية بشطريها؟..

هل يعني ذلك بأنه قد نشأ -بحلول عام ٦٢- تبدل نوعي في مسار الوضع السياسي العام في اليمن، وفي الموقف الاجتماعي، والحضور الوطني الجماهيري، بحيث أصبح المناخ موائماً لقبول الانتفاضة العسكرية، وذلك مقارنة بظروف أعوام ٥٧-٥٨، غير المبررة عملياً لقيام مثل هذه الانتفاضة؟..

كما يبدو لي فإنه لم يحدث أي تبدل من ذلك القبيل، كما ولم تشهد الخارطة العامة في اليمن أي تغيير يذكر، سوى حدوث بعض الظواهر السياسية الجزئية التي لا يعتد بها في إطار الحسابات العامة، والتحولات النوعية المعول عليها.

في حين يصعب -من ناحية أخرى- طرح إجابة موضوعية بمعزل عن فهم معطيات الظروف الاقليمية والدولية، لعام ٦٢ عنها في أعوام ٥٧، ٥٨، وكذا عن مجمل العلاقات الجيوبولوتيكية التاريخية التي تربط مصر باليمن، وتجلي حاجة مصر عبدالناصر بعد الانفصال -الى موقع استراتيجي عربي جديد يتنفس منه الصعداء، وجده عند الحليف التاريخي لمصر -اليمن- انظر الفصل الثالث- وذلك لموقعه على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب حيث كانت ترنو عيون مصر -على الدوام- الى هناك، حفاظاً على مصالحها الداخلية الحيوية، وبوابة للأراضي المقدسة، التي يضع عاقلها الملك فيصل نفسه في مواجهة مع عبدالناصر فوق أن اليمن

اليوم- كما في السابق- تشكل درعاً ضد اختراق حزام أمنها الشرقي الذي أوشك على الإرتخاء، والإهتزاز من جراء عملية الانفصال عن سوريا وشلوع العربية السعودية في إنجاح تلك المؤامرة بالتواطؤ مع أمريكا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، لم تكن معه مسألة قيام ثورة في اليمن بالنسبة لمصر مجرد متنفس لكابوس كان يجثم على صدر عبدالناصر، بل وصحيح كذلك ان قيام ثورة فيها كان مبعث انزعاج له أيضاً، خوفاً من أن تسقط هذه الثورة في قبضة السعودية، وتنهياً الظروف- في ظل غياب دولة الامام أحمد القوية، برفضه - لمشروع ايزنهاور- وعدم قبول دخول اليمن بالتالي في إطار التحالف الاسلامي المناهض لمصر الاشتراكية- لوضع مصر تحت الحصار العسكري، وجعل ظهرها مكشوفاً أمام العدو الإسرائيلي، يسرح في مياه البحر الأحمر، ومضيق باب المندب على هواه الأمر الذي كان وراء دافع مصر، وحاجتها إلى تبني يمن عام ٦٢، ورعاية ثورته، والإبقاء عليها تحت ملاحظة واهتمام عبدالناصر، وذلك على عكس اهمية هذه الخاصية في اعوام ٥٧-٥٨ وقت أن كانت مصر تنعم بالاستقرار الداخلي، والهدوء الأمني الخارجي، بخروجها مظفرة -بفضل الانذار العسكري السوفيتي- ودحر العدوان الثلاثي، وانهزامه بانتصار قضية تأمين قناة السويس، وحيث كان يتألق نجم عبدالناصر بالتالي على أفق السياسة الدولية، وتعاضم سمعته وسطوته داخل المحافل العربية والعالمية، انعدمت معه -الحاجة- في لحظة المجد والشهرة تلك- الى اليمن، كمتنفس اقليمي ينقل اليه معركته الخارجية، فوق أن حاكم اليمن الأوحده، كان يحلم يومها بأن يستظل في كنف رعاية وحماية عبدالناصر الذي أوشك على بسط نفوذه السياسي في سوريا، في حين كان عرش فيصل، وحلف بغداد يترنحان تحت وقع ضربات دعايته، وفاعلية جهاز مخابراته، الأمر الذي تختلف عنه الصورة العامة في مطلع الستينات، بعد فشل الوحدة مع سوريا، وتغيير مسار الثورة العراقية لغير صالحه، وتحفز أمريكا والسعودية على منازلته، وحمله على

التراجع عن التوجهات الثورية في المنطقة، ومغازلة الاتحاد السوفيتي، وصده بالتالي عن الاعتماد عليه، مما حدا به الى البحث عن مخرج من المأزق، والتقليل من ضائقة الخناق، وجو الحصار المفروض، وقد وجدهما في ثورة ٢٦ سبتمبر عام ٦٢، على أرض الحليف العربي القديم، والدرع التاريخي الحصين، حيث سارع الخطي هذه المرة- على عكس أعوام ٥٧- ٥٨ لم يد العون والمساعدة للثورة اليمنية، ونزل ميدان المعركة -الاقليمية والدولية- بكل ثقله العسكري، ورصيده الوطني، والقومي والدعم الاشتراكي العالمي.

غير أن ذلك، قد جاء -لسوء حظ اليمن، وعبد الناصر- للأسف، مع بدء الشروع في تنفيذ المخطط الأمريكي الجديد، لمنطقة الشرق الأوسط، الهادف الى وضع هذه المنطقة الغنية بالبتروول في قبضة الامبريالية الامريكية، والانطلاق منها -من ثم- لاستكمال السيطرة على دول منطقة الشرق الأوسط، وغرب ووسط القارة الآسيوية، واحكام فرض الحصار الحديدي على الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الشرقية المتحالفة معه. حيث ارتبط هذا المخطط -بعيد المدى- وذلك مع فترة التحضير للثورة اليمنية، الحلقة الاضعف في سلسلة أنظمة الحكم العربية التي تسمح بإمكانية جر عبد الناصر الى مستنقعها الآسن، وجعله يفرق هناك، وسط علاقات التخلف، ومصارعة الأهوال، وموت جنوده بالجملة، مع خلق مبرر اضافي لعملية التدخل الأمريكي المباشر في جنوب شبه الجزيرة العربية بدعوى حماية مصالحها الحيوية في السعودية وحيث يمكن بالتالي -داخل هذا المستنقع- توسيع رقعة المجابهة السياسية والعسكرية، واستنزاف قوة عبد الناصر المادية، وادانة موقفه على الصعيد الدولي كمشاغب، ومصدر للثورات، واسقاط الانظمة الشرعية، بما يدفع وصول المخطط الأمريكي الى نهايته، بعزل مصر عن الساحة الدولية، وجعلها لقمة سائغة للعدو الاسرائيلي، والركوع -في نهاية المطاف- تحت جيروت الولايات المتحدة، ونقض يد مصر عن الاعتماد على مساندة الاتحاد السوفيتي، ظل

عبدالناصر لسنوات -بعيداً عن ادراك ابعاد هذا المخطط الجهنمي، وذلك وسط دوامة تصفية حساباته الاقليمية، والانشغال بحماية الثورة اليمنية، التي غرقت فيها قواته حتى العظم، ولم ينتبه لخطورة المنزلق -الذي وقع فيه- إلا في وقت متأخر، بحلول منتصف عام ٦٥، حيث لم تشفع له حسن نواياه تجاه امريكا والسعودية، بتقديم بعض التنازلات لصالحهما، والموافقة على طلب عدم الوقوف ضد العربية السعودية، والسماح بإجراء استفتاء شعبي حول (نظام الحكم الذي يختاره الشعب اليمني، بديلاً عن النظام الجمهوري (١) ومع هذا فقد رُفِضَ هذا العرض الذي تم صياغته في قمة جده، ومؤتمر (اركويت) وقمة الرباط، والاسكندرية قبل ذلك، وقلبت امريكا له ظهر المجن، وتنصلت السعودية أخيراً عن اتفاقية جدة، وأفشلت (مؤتمر حرض للسلام) اعقبهما صدور دعوة لعقد حلف اسلامي مناهض لعبدالناصر، وحكومته الاشتراكية الملحدة -على حد زعمهما- الأمر الذي استيقظ عنده عبدالناصر وصار غير مقبول لديه التنازل عن الكرامة، والاستسلام للتهمة الباطلة الموجهة الى مصر، مما دفعه إلى تعليق الحوار السياسي معهما، والإقدام على الإنحراج اكثر نحو الفخ الأمريكي وارتكاب الخطيئة الثانية بوضع حكومة الفريق العمري في سجون القاهرة، واعادة المشير السلال من المنفى، وتشديد القبضة الحديدية على اليمن -موضوع الفصل السادس والسابع من الكتاب- نسي في غمرة هذا الإنفعال الشيء الرئيسي في القضية، وهو رغبة امريكا في بقاء قواته مجدداً باليمن، وداخل مستنقعه، وذلك لاطول فترة ممكنة، ريثما تستكمل عملية تنفيذ بقية مسلسل حلقات المخطط الأمريكي، والوصول به الى نهايته الاستراتيجية، حيث لم تكن قد تشبعت بعد، مخازن الاسلحة الامريكية في المنطقة، ولم يتم ربط دفاع العربية السعودية الجوي بمظلة (ا ف ١٥، و ١٦) كما ولم تستكمل مهمة تشغيل ماكينة وأجهزة آلة الدمار الشامل، وراجمات الصواريخ، وقاذفات القنابل، فوق أن امريكا في حاجة الى بعض الوقت لصالح

(١) انظر محمد الشعبي وثائق الثورة اليمنية. سوريا دار الكتاب ١٩٨٠

انتهاء اسرائيل من وضع خطة العدوان على مصر، وضم أراضي عربية وفلسطينية جديدة، يصعب تحقيقهما، في ظل وجود الجيش المصري الذي سوف ينشغل فقط/ لو عادت قواته العاملة باليمن- بمهمة حماية أرضه وسمائه، ومحاولة استعادة الحق العربي في فلسطين. كما وأن بريطانيا -وهذا بيت القصيد بالنسبة لأمريكا- لم تكن قد طرحت موعداً لانسحابها من عدن والخليج لصالح شركات النفط الأمريكية العملاقة، حيث يحتاج الأمر الى دفعة جديدة تقوم بها أجهزة المخابرات المصرية والوجود العسكري في الشطر الشمالي من الوطن لدعم المقاومة الوطنية ورفع الجبهة القومية إلى سدة السلطة في عدن. غير أنه لا ينبغي مع هذا محاولة استباق الأحداث بالانسحاق وراء طرح اخبار الفعل ورد الفعل على الساحة اليمنية بشطريها، وذلك ريثما تستكشف قصة الصراع الإقليمي والدولي على الساحة اليمنية -كما كان يتخيلها حزب التجمع الوطني وذلك مع بدء فجر حياة الثورة، التي كتب لي التعايش معها منذ اللحظة الأولى والاقترب من مصادر ومواقع أحداثها الايجابية والسلبية ومظاهر أعمال وبطولات بعض الرجال بقيادة الفريق العمري وتراجع البعض الآخر، وغلبة الواقع الاجتماعي المرير وفعل قوانين علاقات التخلف على الأماني والطموحات والاحلام وذلك بدءاً من تجربة العمل الاعلامي في اذاعة صنعاء التي كانت بادئ ذي بدء بالنسبة لي، بمثابة نافذة على فهم معطيات هذا الواقع، والوقوف بالتالي مع الفريق العمري على تفهم سطوة هذا الواقع، وتناقضه الصارخ مع العالم الخارجي الحضاري، وعدم تكافئه مع نزعة، التآمر والمطامع الاستعمارية فضلاً عن عدم اقتداره على مجابهتهما؛ وكيف أن الانطباع الأول، عند مباشرة العمل في الاذاعة، لم يكن واعداً، -بالنسبة لي- ولمصلحة الثورة، والبلد كذلك. خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار مدلول مقولة «الموضوع يفهم من عنوانه» لست اقصد بذلك واقع حال غباء بيان الثورة التحذيري الاعلامي الأول بخصوص حضر التجول، بقول المذيع العسكري -بعد اعلان قيام

الثورة- «يمنع بتاتاً حضر التجول حتى اشعار آخر» بما يعني أن على الإخوة المواطنين واجب التجوال، وعدم الالتزام بالبقاء في منازلهم الى اشعار آخر، ولم يتم تصحيح هذا الاعلان -الذي ظل يتكرر حتى منتصف الصباح- الى أن قمت بلفت انتباه الاستاذ أحمد حسين المروني، الذي تعين مديراً للإذاعة، وصدر قرار في نفس الوقت بتعييني مسؤولاً عن قسم الاستماع السياسي بالإذاعة.

ليس ذلك هو المهم في الأمر -إذا ماروعي ظاهرة عملية التقليد الفكري الفج، لمفاهيم قرارات الدول المتقدمة، بشأن اعلان حالة الطوارئ العامة في البلاد- وذلك في ظل بقاء العقلية الاعلامية بكنف عصر الماضي المتخلف، بل المهم هو حول مدى قدرة جهاز الإذاعة -في عهد النظام السياسي الجديد على التكيف مع أفكار العصر الذي تحاول الثورة الدخول فيه، يرتبط هذا السؤال -من ناحية أخرى- بقضية التزام ضباط الثورة أنفسهم والجماهير على حد سواء، باحترام البيانات والقرارات الصادرة عن النظام الجديد وانعدام وجود آلية تكفل عدم خرق تلك القرارات والمراسيم، واحترام الناس لها حيث لم يتم عمل شيء في سبيل وضع قرار حضر التجوال موضع التنفيذ على صعيد الحفاظ على الأمن، وعدم السطو على الممتلكات العامة أو الخاصة، وتجنب الاعتداء على الحريات الشخصية والاعتقالات الكيفية، مما سهل في ممارسة أول خرق من قبل الجماهير لمراسيم الدولة الجديدة، انعكس اثره سلباً، في عدم تجاوب الناس -بعد ذلك-والى الآن، مع المراسيم والقرارات الحكومية، وعدم الأخذ بجديتها والامبالاة تجاهها. فقد ظل الناس يتواجدون في شوارع العاصمة، وفي مدن الأقاليم، ليل نهار، ولم يكن حتى ميدان شراره -التحرير حالياً- خالياً من الناس، كان البعض منهم يتحلق حول الدبابات المرابطة على مشارف قصر الإمام، ولم يجدوا من يمنعهم في الصباح من الدخول الى ردهات وحجرات القصر الملكي، ونهب ما بداخله من الوثائق والحلي والمجوهرات، وتم العبث بالتحف الفنية وألقيت الملفات الرسمية على أرضية

الحجرات، وعلى الممرات، وداس الناس بأقدامهم أشرطة الأفلام السينمائية؛ وأجهزة التسجيل من نوع (قروندينق) الألمانية ولم أجد -بعد أن قمت بتصوير مظاهر أعمال العبث والنهب تلك، وكذا للدبابات المرابطة، وتلك التي احترقت بطقمها على مشارف القصر- (١) مع من أتفاهم معه، حول وضع حد لعنصرية السطو والإتلاف هذه باعتبار ذلك إضراراً بالملكية العامة، والحفاظ على القصر وممتلكاته، واجب وطني، فوق أنه يمثل على الصعيد التاريخي -شاهداً على عصر الإمامة، وعلى مدى تحضر الثوار والجماهير، بالتالي تجاه التعامل مع يوم الوطن الرمز الذي يجب أن يظل محفوراً في ذاكرة الزمن والأجيال، على غرار جميع الثورات الوطنية في العالم التي جسدت نضالها في الإبقاء على تلك المعالم كما كانت عليه وجعلها حية في أذهان الزوار الأجانب، وأمام الباحثين والعلماء للتدليل على عدالة قضية تلك الثورات، وفارق التغيير النوعي في مظاهر حياة واسلوب الحكم بين الأمس واليوم. وهو مالم يتمكن الثوار من الوفاء به، حيث انعكست تلك الصور السلبية مجدداً بالنسبة لوضعية بقية قصور أفراد الأسرة المالكة، وبدلاً من أن تتحول هذه القصور الى متاحف، تكون مرآة تنعكس عليها صورة الحكم الإمامي فقد تحولت في بداية السبعينات الى زنايات للمعتقلين السياسيين المعنيين أصلاً بانتصار الثورة بما في ذلك قصر البشائر نفسه بعد أن اخلاه ممثلي هيئة الرقابة الدولية ومندوبي الصليب الأحمر، في عام ٦٧ إثر انسحاب القوات المصرية. -وهو مالم يحدث في تاريخ أي ثورة ترفع شعار خلاص الشعب والوطن من الاضطهاد وتعد بهدم معتقلات وسجون عهد الرجعية وحكم الاستبداد... وليس بإضافة المزيد منها، وعلى غرار نفس الاسلوب الذي كانت عليه من حيث عدم المواصفات التي تكفل حرمة الانسان، وتوفر حاجته وتهيئة فرص التحاور معه وصولاً الى أن يكون شخصاً صالحاً، وغير عدواني ومنتمق.

يلي قصر البشائر قصر سيف الاسلام العباس الذي تحول بدوره الى سجن

(١) انظر محمد الشعيبي وثائق الثورة اليمنية. ج ١ سوريا دار الكاتب ١٩٨٠

آخر للمعارضين السياسيين، والذي ابتلع بداخله خيرة شباب ومناضلي الثورة، والمناصرين لها، انتهى هذا القصر المظلم أخيراً بابتلاع رئيس جهاز الأمن الوطني السابق العقيد سلطان القرشي. (١)

ويأتي بعده على رأس القائمة قصر سيف الاسلام الحسين الذي تم استدعائي اليه من سجن (الرادع) في عام ١٩٧١ بهدف إجراء التحقيق حول التهم الموجهة إليّ من قبل الحكومة بعد اعتقالي عشية الذكرى الثانية عشرة لقيام الثورة ضمن المئات من العناصر الوطنية، والكتاب والصحفيين الذين كدسوا على بعضهم داخل غرف سجن الرادع المخصص للجرائم الجنائية.

ومن قبْل من صدرت أوامر عملية الاعتقال هذه..؟

كانت للأسف من قبل نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية العقيد إبراهيم الحمدي. الزميل والصديق، ورفيق خندق القتال ضد القوى المضادة للثورة، كانت قائمة الاتهام الموجهة منه إليّ على لسان المخبر والمحقق السياسي المقدم أحمد الجرهمزي كالتالي:

١- معارضة سياسة بعض أعضاء حكومته التي كان يرأسها القاضي المحرّم عبدالله الحجري، وحدد بالذات اسم وزير الاعلام الذي كان بدوره صديقاً حميماً للحمدي، والذي كان يومها يحضّر معه سرّاً لعملية انقلاب ١٣ يونيو ٧٣م.

٢- تهمة الاتصال بعدن ومحاولة تشكيل فرع في صنعاء لنقابة الصحفيين واتحاد الكتاب والأدباء اليمنيين.

٣- تهمة الاتصال بالفريق حسن العمري المبعد بالقاهرة ومحاولة اقامة تكتل وطني عريض بهدف قلب نظام حكم القاضي الإيراني.

ونسي العقيد ابراهيم الصلة الحميمة التي كانت تربطني وإياه بالعمري الذي

(١) كان ذلك عام ٧٦ إثر فشل تحرك مع بعض قادة عناصر حزب التجمع وعدد من الشخصيات لإيقاف نزيف الحرب والتمرد الذي قاده عبدالله عبدالعالم قائد سلاح المضلات بعد مصرع الرئيس إبراهيم محمد الحمدي، وذهب ضحيته عدداً من مشايخ الحجريّة وبخول الأستاذ النعمان السجّان إلى أن تمكنت من الإفراج عنه بعد مقتل الغشمي واعتلى علي عبدالله صالح رئاسة الحكم بدلاً عنه.

كان له فضل الإفراج عنه من السجن بعد قيام الثورة، وتعيينه ضابطاً في مكتبه العسكري، وترقيته من ثم إلى قائد لسلاح الاحتياط.

٤- تهمة معارضة الحملات العسكرية التي تشنها الحكومة بقيادة إبراهيم الحمدي ضد عناصر ما كان يسمى بتنظيم الجبهة الوطنية المتمركزة في المناطق الوسطى المحاذية لحدود الشطر الجنوبي من الوطن. والتي كانت قد تشكلت أخيراً من بعض العناصر المنشقة عن أحزاب البعث القطرية وحزب الجبهة القومية، وجبهة التحرير وادّعت لنفسها -اعتباطاً- اختيار النهج الماركسي لكن على الطريقة التروتيسكية المحفوفة -في نظري بالمخاطر- وكانت جريمتي في نظر العقيد إبراهيم الحمدي -رغم تأكده من عدم انتمائي الى تلك الفصائل، ومعارضتي لحمل السلاح بهدف اسقاط الحكم- هي دعوة الحكومة الى انتهاج طريق الحوار بدلاً عن العنف المتبادل. الذي اسفر في النهاية بنشوب الحرب بين الشطرين عام ١٩٧٢ وانتهزام قوات حكومة الشطر الشمالي تحت قيادة العقيد إبراهيم الحمدي، والعقيد مجاهد أبو شوارب، والعقيد محمد عبدالله الكهالي، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

- إذا ما كان هناك ثمة مبرر لتصرف الجماهير الخاطئ تجاه وضع القصور الإمامية، بما يدل على قصور الوعي، وعلى جهل الناس بأهمية المسائل المطروحة أمامهم، فقد كان السؤال الملح بالنسبة لي يومها عند الالتحاق بالعمل في الإذاعة هو: إلى أي مدى كانت مقدرة هذا الجهاز الحساس على التعامل مع معطيات مرحلة الوطن الثورية- وذلك بعقلية حضارية، تتجاوز مفاهيم واخلاقيات الوضع السائد وتخطي ثقافة عهود الماضي المثقلة بالوهن، والأمية المركبة، وعدم التوقف بالتالي عند حدود التسبيح والحمد لجلالة الحاكم الجمهوري الجديد كما كان يتم في عهد الإمام أحمد، وتعمد ممارسة الفكر الخرافي، وتظليل الجماهير؟..

غير أنه اتضح مع التجربة بمرور الأيام بأن الوقت كان لايزال مبكراً على

ممارسة ذلك، لا لأن هذا الجهاز التشقيفي الخطير - لم يكن متمكناً من الناحية الذاتية على التكيف مع روح ومعطيات عصر التحضر العالمي من حوله، حيث كان يوجد بداخله من يملك بعض تلك المقدرات وتتقدم عقليته حدود واقع فكر الطرف المعاصر في اليمن عشية قيام الثورة.

غير أنه يصعب القول - مع هذا - بأنه كان في إمكان جميع العاملين بداخله - وخاصة جهاز الادارة والمشرف العسكري - الانفكاك من أسر واقع حال بنية العقل الذهنية العامة المنحدرة من عصور الظلام، وعلاقات التخلف، المتمثلة في قداسة الفرد، وتأليه الحكام والخضوع المطلق لأوامر السلطة، ورأس القبيلة والعشيرة ورب الأسرة، ورئيس الدائرة الحكومية، تجلّى ذلك في طابع اسلوب تعامل إدارة الاذاعة والمشرف العسكري، مع المادة الخبيرة الاعلامية المحلية، وبالذات مع البيانات الرسمية الصادرة - على لسان الدكتور البيضاني - باسم مجلس قيادة الثورة التي كان يشفعها بالتهديد والوعيد ضد امريكا والعربية السعودية، حيث كان جهاز الإذاعة يأخذ تصريحاته المفرطة تلك على علاتها، دون محاولة التلطيف من لهجتها العدائية المفضوحة، وإعادة ضياغة محتواها الاستفزازي، بشكل اعلامي حذر ودبلوماسي، وذلك بالرغم من قيام وسائل الاعلام الغربية باستغلال تلك التصريحات، وتوظيفها لصالح حملتها الدعائية التي تؤكد للرأي العام العالمي والعربي عدوانية النظام الجمهوري، وحليفه المصري وللتدليل بالتالي على مدى خطورة الثورة اليمنية والوجود العسكري المصري بالنسبة لأمن منطقة الجزيرة العربية، ومصالح الدول الغربية، وعلى السلام العالمي أيضاً. الأمر الذي كان يستنتج منه تبرير عملية مناهضة الثورة، وشرعية محاولة اسقاطها، وحفز العالم والأمم المتحدة على المطالبة بسحب القوات المصرية. ومع هذا لم ينقطع سيل اذاعة تصريحات البيضاني الماثلة على مدى الاسابيع الستة لقيام الثورة رغم الأضرار الملموسة عالمياً وعربياً التي ما انفكيت عن الإشارة إليها في عدة تقارير لمسؤولي

الإذاعة بحكم عملي في قسم الاستماع السياسي المعادي، وإطلاعي على نسق الاعلام الغربي والعربي المعادي، أملاً في الاسراع بمحاولة تفادي خطورة استمرار ذلك النهج الاعلامي الخطر على مستقبل استقرار النظام الجمهوري الجديد المستهدف.

غير أن ادارة الإذاعة لم تكن لتهتم بالموضوع، وكأن الأمر لايعنيها مادام ذلك معبراً عن إرادة القيادة السياسية العليا، كما ولم تقم -في أقل الأحوال- كما طالبت مؤخراً- بطرح القضية على السلطات العليا ممثلة في رئيس الجمهورية شخصياً- كي ترفع عنها جزئياً المسؤولية الاعلامية عن ارتكاب مثل تلك الممارسات الخاطئة، الأمر الذي لم يعكس فقط عجز العمل الاعلامي السياسي الجديد عن تحمل مسؤوليته الذاتية فحسب، بل يعكس كذلك تدني مستوى كفاءة اصحابه المهنية الذين لم يكونوا يروا في أنفسهم سوى مجرد آلة وترس أخرس في عجلة النظام السياسي دون امتلاك رأي هادف ومشورة صائبة لصالح الوطن، ولجهاز الحكم الوطني نفسه. وعندما كنت احتفظ لنفسي بحق الاعراب عن عدم الرضى والسخط، كنت لا أزال مصراً على إيصال معرفة حقيقة مايجري على صعيد العمل الاعلامي الخارجي المعادي، الى رئيس الجمهورية نفسه يحدوني الأمل في أن تصريحات الدكتور البيضاني الاستفزازية المتوالية لم تكن لتعبر عن رغبة وتوجه سياسة أعضاء مجلس القيادة. ولقد كان هذا الحدس في محله حيث اعرب المشير السلال -في معرض حديث- انتزعته منه بصعوبة وسط مشاغله الجمة- بأنه لم يكن راضياً عن تصرفات وتصريحات الدكتور البيضاني. كما استشفيت منه بصورة غير مباشرة بأن نائبه الدكتور البيضاني يقوم بتمثيل أدوار قلى عليه من الخارج. وقد تعزز هذا الاعتقاد بمجرد تعيين الاستاذ سعد غزال نائب مدير اذاعة صوت العرب بالقاهرة أحمد سعيد، مشرفاً عاماً على الإذاعة حيث اصبحت كل برامج الاذاعة-تحت إمرته- تصب في ذلك الاتجاه، وتؤكد بما لايدعو للشك بأن الدكتور

البيضانى لم يكن سوى أداة رعناء فى يد جهاز الاستخبارات المصرية الموجهة من قبل السيد/ محمد أنور السادات الذى كان قد عينه الرئيس عبدالناصر مسؤولاً عن شؤون اليمن، والمعروف باشتباه علاقته بالسفارة الأمريكية بالقاهرة والتعاون سراً مع جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، حيث ثبت مؤخراً للمراقبين السياسيين، والباحثين العلميين بأنه كان يقوم بتصعيد عملية النزاع فى المنطقة، وتوسيع رقعة الحرب اليمنية-السعودية غير المعلنة وذلك بهذا المجال المخطط الأمريكى الذى كانت تقلبه عليه ال.سي.إي.إ. بعيداً عن إدراك عبدالناصر. (١)

وعندها من يوم ظهور الوصاية الاعلامية على جهاز الثورة والاذاعة لم تصبح المادة البرامجية الاعلامية التى كنت أقدمها للاذاعة مجرداً نشاز فى جوقة العمل الاذاعي السائد-فحسب بل صرت شخصاً غير مرغوب فيه.

تكرر ذلك الموقف بالنسبة لى مجدداً فى أوائل السبعينات -بعد انسحاب القوات المصرية، وذلك نتيجة عدم اشتراكى فى تلك الجوقة الموسيقية المتوامة، واعتراضي على إشاعة ثقافة عصور الانحطاط داخل العمل الاعلامى والثقافى الرسمى فى اليمن. ولم أتحرز -جزئياً- من سطوة رقابة جهاز الاعلام الظلامى الرسمى إلا فى مطلع الثمانينات ومنتصف التسعينات، بإطلاق حرية الفكر والعمل الصحفى والثقافى على يد الرئيس علي عبدالله صالح، حيث تمكنت -فى ظل بعض جوانب عهده المتحررة- من إنتاج عدد من الأعمال الفكرية النقدية بما فى ذلك كتابة هذا المؤلف الذى لم يكن يسمح بنشر مثله إلا فى البلدان المتحضرة، مع أن ذلك لا يعنى بأن قبضة يد الظلام قد اختفت والى الأبد، إلا أنه بفضل مساندته غير المباشرة تمكنت بالتالى من انتزاع الكثير من كتبى وأبحاثى وأعمالى الصحفية من يد أولئك الظلاميين والمخبرين رغم أنهم قد شوهوا بعض تلك الأعمال، ووقفوا حيزاً عشرة أمام

(١) انظر صائد الجواسيس، وكتاب لعبة الأمم، ومذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية، وكتاب سرية حياة جمال عبد الناصر

نشر البعض الآخر. وذلك بالتعاون مع بعض الجهات التي كانت تسمى نفسها علمية - بالجامعة- (١) خاصة عندما كان يتعذر على المخبرين والمراقبين في جهاز الثقافة والاعلام -قبل تحرر هذا الجهاز منهم- فهم محتوى المادة العلمية المطروحة وبالأذات حول دراسة التراث، وقضايا التاريخ الاجتماعية والسياسية، وفكر الاستشراق التاريخي اليمني.

ومع اشتداد موجة المضايقة والقهر داخل العمل بالاذاعة تحت الادارة المصرية المباشرة، فقد حاولت البحث عن عمل خارج جهاز الإذاعة لكن في إطار العمل الثقافي الاعلامي. غير أنه كان يصعب في بداية الستينات الحصول على مثل ذلك العمل، حيث لم يكن يوجد صحيفة أو مجلة، أو دار للثقافة والنشر، أو أي شيء آخر من هذا القبيل على الاطلاق، بما في ذلك عدم وجود صحيفة في صنعاء تتحدث باسم الثورة أو تعبر عن لسان الحكومة، حيث كانت صحيفة الثورة لاتزل تصدر في (تعز) على خلفية مطابع صحف الإمام هناك وأنتقاض جريدة (التصر) الإمامية الرسمية. إلا أنه سرعان ما ظهر البديل الاعلامي المناسب أمامي وذلك بظهور فرصة تأسيس أول وكالة للأبناء اليمنية باسم وكالة سبأ للأبناء وذلك بالتعاون مع وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية ومساعدة الاستاذ نجيب البديري أول مراسل لتلك الوكالة في صنعاء، والذي كان يشغل رئيس دائرة الشرق الاوسط بالوكالة المصرية. وتسلم العمل فيها بعدي الاستاذ محمد عبدالرزاق الكاتب والصحفي اليمني المشهور وعضو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وذلك في أعقاب توافر إمكانية اصدار صحيفة باسم (صنعاء) حيث تعاقدت مع جهاز التوجيه المعنوي لقيادة القوات المصرية على إصدار صحيفة يومية تحت ذلك الاسم، يقوم التوجيه بعملية تمويل طبعها على جهاز استنسل قديم كان موجوداً بمكتب

(١) مثل الدكتور يوسف محمد عبدالله الذي أبدى تحفظاً على بعض مواد كتاب تاريخ اليمن قبل الاسلام، وحذف عدد من وجهات نظر مؤلفه البروفيسور ميخائيل بيوترو فيسكي مما أخل بمبدأ حرية الرأي والحفاظ على مبدأ الأمانة العلمية، وإضعاف تماسك بنية الكتاب العلمية، التي حرم القارئ من الاطلاع عليها وطرحها للنقاش، الذي كنت قد شرعت فيه مع المؤلف بهدف محاولة اثبات وجود الفكر اليمني على الساحة العلمية والعالمية، دون جدوى، وذلك بسبب الحجر على العقل من قبل السدنة الجامعيين الكبار.

التوجيه على أساس توزيعها مجاناً على موظفي جهاز الادارة الحكومية بهدف مواكبة مجريات الأحداث السياسية والأعمال العسكرية، ونشر الوعي الوطني بين الناس في ضوء أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ وفي ظل الوجود المصري الهادف الى مساندة الثورة، وتحقيق تلك المبادئ والأهداف.

وقد اشترك في تحريرها إلى جانبي كل من الأخ/ محمد علي الحيمي ويحي بهران، ومن الجانب المصري، الاستاذ محمد عبدالكريم السعيد من كبار محرري صحيفة الأخبار المصرية القاهرية الذي أتاح لنا -في بادئ الأمر- فرصة جعلها تعبر عن آمال وطموحات شباب الثورة وذلك أكثر مما تعبر دعائياً لصالح جهاز السلطة الجمهورية الجديدة، وكان يجدها موظف جهاز الدولة على المكتب مطلع نهار كل يوم، في ثمان صفحات ورق الإستنسل وجه وقفا، بداخلها المقالة السياسية، والريپورتاج الصحفي الميداني، والخبر العسكري، والنشاط السياسي لجهاز الحكم، والتعريف بمبادئ وأعمال شخصية قيادية عسكرية أو سياسية أو ثقافية (١).

ماذا تحمل هذه الشخصية من هم وطني عام، وما هو هدفها، ولماذا تناضل سياسياً وعسكرياً وفكرياً، لأي هدف، وماذا بعد إحراز الانتصار العسكري على القوى المضادة للثورة، هل لدى تلك القيادات غايات أبعد من الحصول على كرسي الحكم الذي حلوا بداخله محل الإمام، وماهي خططهم المستقبلية وبأي أداة سوف ينفذون التزاماتهم أمام الشعب والوطن، وذلك في ظل ظروف الافتقار الى المهارة والكفاءة السياسية، والعلمية، والمعارف الاقتصادية، وانعدام تجربة التعامل مع الأطر السياسية الدولية والطموحات الاستعمارية، وتآمر الشركات العالمية والمصارف الدولية الاستغلالية، وعدم التكافؤ بالتالي مع أعداء الوطن الاقليميين الذين سوف لن يتوقفوا عن محاولة احتواء الثورة وإجهاضها من الداخل في حال فشل دحرها واسقاطها عسكرياً؟..

كما كانت الصحيفة تغطي -من ناحية أخرى- وقائع جلسات محكمة الثورة

(١) ملحق رقم ٤

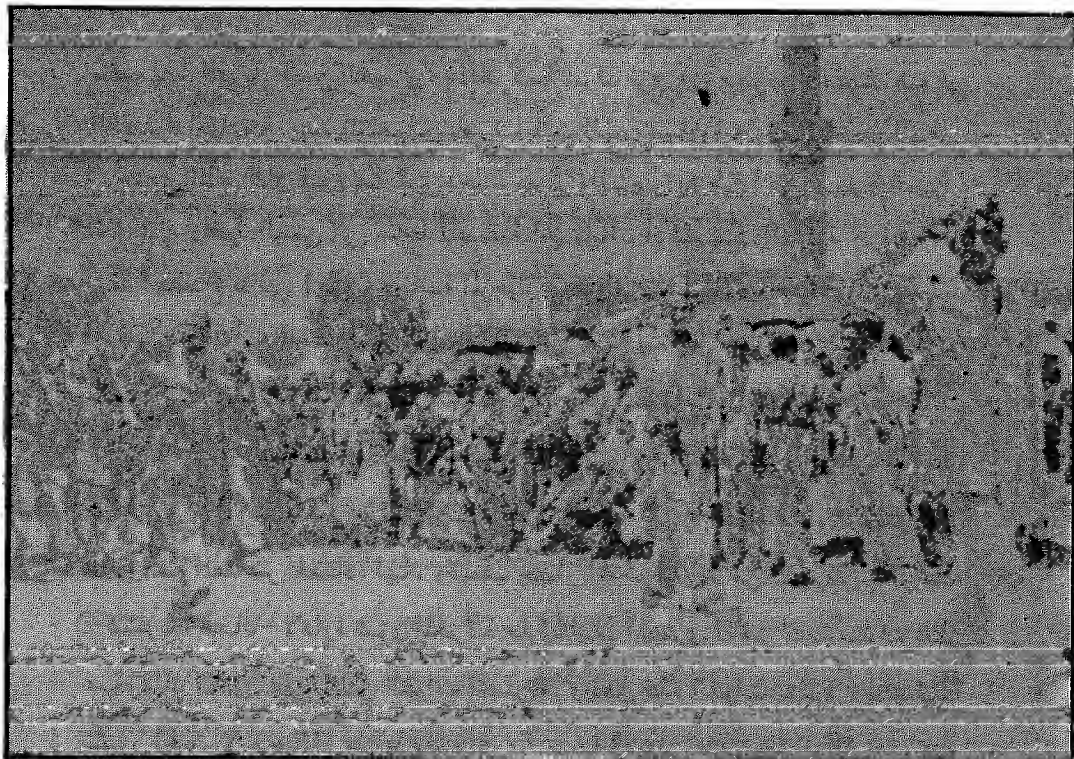
العسكرية التي أنشأت على عجل برئاسة العقيد غالب الشرعي، وعضوية القاضي عبدالله الشماحي، والعميد محمد حميد، والعقيد عبدالله بركات مدعياً عاماً، حيث كنت أنقل وقائع المحاكمة على آلة التسجيل من نوع فيليبس. موديل (٦٠) وتفريغ محتوياتها من الشريط وإنزال الأخبار عنها على صفحات الجريدة، وذلك بهدف اطلاع قراءها على ما كان يجري بالفعل داخل قاعة المحكمة العسكرية للثورة (١) إلى غير ذلك من القضايا والتساؤلات التي كانت مطروحة أمام الثورة، وتشغل بال وفكر الشعب والوطن.

تولت هذه الضخيفة الناشئة، «صنعا» طرح تلك التساؤلات والقضايا على بساط البحث، وذلك قبل أن يتخذ ملامح الحكم الجمهوري الجديد شكله الواضح، وقبل تشكل بنية هذا الحكم على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، حيث كانت تسود العمومية وتهيمن الشعارات الثورية البراقة، والطموحات الحاملة، كذا قبل أن تعتمل التناقضات داخل المجتمع، وتظهر الصراعات على السلطة، ومحاولات التخلص من ضباط الثورة واحداً بعد آخر، وقبل أن تتكشف للمراقبين -بالتالي- حقيقة غياب الحضور الجماهيري، وفقد فاعلية العمل الحزبي، وخلو الساحة من أجهزة الرقابة الشعبية والادارة الحكومية المقتدرة، وقبل أن تظهر -بالمقابل- الدسائس الخارجية والمؤامرات الاستعمارية، وتبرز على السطح -بالتالي أجهزة المخابرات المصرية، وظاهرة الصراعات الاقليمية، وجشع البرجوازية التجارية، وشراسة ممثلي قوى الطبقة الاقطاعية، واصحاب النزعة الطائفية، والمناطقية، والقبلية، والمذهبية، الذين سرعان ما شدوا العزم على الانقضاض، وتقاسم الغنيمة، ومحاوله استعادة مواقع النفوذ، الأمر الذي تشكل على خلفيته -بعد مرور بعض الوقت- ولما تصل اعداد الصحيفة الى المائة -بروز فجوة مريضة على أرض الواقع اليمني بين ما هو حقيقي، وما هو خيالي،

(١) لاتزال بحوزتي وثائق تلك المحاكمة، وأحضرتُ حالياً يخراجها في كتاب جديد ضمن سلسلة وثائق الثورة التي كنت قد بدأت في نشرها منذ عام ١٩٨٠. صدر منها ثلاثة اجزاء، والرابع تحت الطبع ويعالج موقف الجانب الآخر المضاد للثورة.

لم تتمكن اليمن من ردم هذه الفجوة، ووضع توازن طبيعي داخل بنية المجتمع حتى اليوم، ليس ذلك فحسب، بل حمل معه ذلك التناقض -بين ما هو ممكن وغير ممكن- سيقاً تولى بدوره شرح جبهة قوى الثورة من جهة، وقصم عرى التحالف مع مصر من جهة أخرى- مما عمل على عدم حسم الخيار العسكري، والسياسي ضد القوى المضادة للثورة، وأطال عمر المأساة اليمنية، وذلك كما كان يتوقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فضلاً عن أن هذا التناقض -بين الحقيقة والواقع- قد أضعف بدوره قوى الثورة اليمنية والمصرية مجتمعة واستنزف احتياطيهما، وصفت قيادتهما بدءاً من علي عبدالمغني قائد الضباط الأحرار، وعلي محمد الأحدي وزير اعلام حكومة الثورة، وبعض كبار القادة العسكريين المصريين، وانتهاءً بإبعاد عبدالناصر نفسه من اليمن، واغتيال عبدالحكيم عامر وإقصاء المشير السلال والفرق العمري، والقاضي الإيراني، وإبراهيم الحمدي، وذلك خلال فترة قصيرة لاتزيد عن ١٣ عاماً هي ربع فترة متوسط عمر حاكم يمني قبل الثورة- مثل الإمام يحيى- بين مصرع قادتها الأول، وسقوط الآخرين، توسط عهد حكمهم -ومجابهااتهم الداخلية والخارجية- حدوث آلاف الضحايا من المدنيين والعسكريين واستشهاد مئات العناصر الوطنية القيادية، والكفاءات الشبابية الثقافية والعلمية، وتعفن جسد العشرات منهم في المعتقلات، والسجون، وقُدد الكثير من خيرة أبناء مصر واليمن صوابهم، وخسر بلديهما امكانيات مادية هائلة بلغت بحلول نهاية الستينات أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار، بمعدل نصف مليون دولار يومياً. تزامن ذلك مع تراجع عملية التطور الاقتصادي المصري المستقل ووقوع البلد أخيراً- في قبضة أصحاب رؤوس الأموال ودعاة الإنفتاح، لعب فيه قادة وساسة عبدالناصر في اليمن دور المهيج لعملية الانفتاح والشره هذه بعد عودتهم الى مصر، فضلاً عما أهدرته اليمن للكثير من المساعدات المادية والعسكرية، والفنية التي قدمتها -بسطاء- منظومة الدول الاشتراكية والأشقاء الخليجيين العرب، وفي مقدمتهم

الكويت، ودولة الإمارات، والأمم المتحدة، والصناديق، والمؤسسات الدولية الخيرية المانحة، في حين بلغ حجم الاتفاق الدولي لصالح القوى الملكية حوالي ألفين ونصف مليار دولار، يمكن للمرء تخيل كم كان ذلك الاتفاق على الجانبين الملكي والجمهوري والمصري- مفيداً لصالح إعمار اليمن المتخلف، وتطوير أسلوب حياة المعيشة والنظام فيه، والقضاء بالتالي على علاقات التخلف التي يبدو أنها سوف تظل باقية لأجيال قادمة، وذلك بفعل تعاظم مصالح قوى الغرب، ومد نفوذه على مصر واليمن، -كانا بمنأى عنه قبل الثورة- مضافاً الى ذلك النفوذ، اتساع قاعدة المنتفعين في الداخل الذي سرقوا تلك القروض وشكلوا أول بؤرة لتواجد وتكاثر عدد وكلاء الشركات التجارية، والمصارف الربوية الموجهة سهامهم ضد العملية الإنتاجية وضد تسييس المدخرات الشعبية، وعائدات الدولة من الثروات الباطنية، والدخل الضريبي، والجمركي لصالح مشاريع التنمية الصناعية والزراعية. ورفع معدل كفاءة أجهزة الدولة والكوادر العلمية علاوة -وهذا هو المهم- على عرقلة كفاءة العمل الوطني، واستمرار تناحر قادة العمل السياسي، والتنظيم الحزبي سبق لعناصر التجمع الوطني طرح محاذير ذلك -كما سبق القول- وحذر مجدداً -بعد قيام الثورة مباشرة، من مغبة تأجيج الخلافات داخل الصف الوطني والسعي للحصول على السلطة، ومحاولة التهاور بالتالي بدلاً عن ذلك، مع عناصر الحكم الجمهوري الجديد، ومع الوجود المصري، كما مع الجيران ومع الولايات المتحدة واقامة جبهة وطنية عريضة كانت -ولاتزال- الوسيلة الوحيدة لحشد طاقة وجهد الشعب والوطن، والشرط الأساسي لحماية وحدة الأمة من عملية الاختراق الخارجي، والنفوذ الرجعي، ومن العناصر الانتهازية وتلك التي سوف تحاول تبديل جلدها، وتندس داخل جهاز الثورة، بهدف تخريبه من الداخل، وجعله يبدو أكثر سوءاً من جهاز الحكم الإمامي، وذلك في ظل عملية الاختراق تلك التي حالفها النجاح في النهاية بالرغم من جهود ومبادرات كل الناس الخيرين، والعناصر الوطنية الشريفة داخل جهاز الحكم، وفي



مقدمتها الفريق حسن العمري، وذلك كما سوف نرى في معرض الحديث عنه في الفصول القادمة، بعد التعرف على ما آلت اليه مبادرة حزب التجمع الوطني الوحدوي الذي كان قد دعماً فور دخول مصر والسعودية طرفاً في عملية الصراع الداخلي، وتحول اليمن الى ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية -وذلك الى عقد اجتماع له في (عدن) برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، بهدف تحديد الموقف من الوضع السياسي العام، والعمل على تشكيل تحالف وطني لمواجهة المشاكل السياسية والعسكرية، الناشئة والتصدي للمؤامرات الخارجية التي بدأت ترفع هامتها -كما كان قد توقع الحزب قبل الثورة- ضد مسيرة الوطن الجديدة، كان أبرز تلك المشاكل -وفقاً لوحية نظر الحزب- في ظاهرة انعدام تكافؤ قوى الثورة مع العناصر المضادة لها، وضعف جهاز الحكم الجديد من النهوض بمسؤوليته -كشريك فعال- لادارة شؤون المعركة مع الحليف المصري الأمر الذي سوف يلقي عبء ذلك كاملاً على عاتق القوات المصرية، وجعل هذه القوات تتفرد -بالتالي- بشؤون الحكم لا محالة، بما يحمله ذلك من مخاطر على السيادة الوطنية، وعدم استقلالية صنع القرار السياسي، والعسكري، سوف لن يخلو أثر كل ذلك من ردود أفعال وطنية، ودولية شبه متباينة، ومتناقضة، ستشكل في مجموعها عنصراً اضافياً الى مشاكل، ومعطيات علاقات التخلف الداخلية، حيث رأى الاجتماع بأنه لا مفر -إزاء ذلك- من السعي لاقامة تحالف وطني عريض -بهدف سد ذلك النقص، ومحاولة إملاء فجوة الفراغ السياسي، ومد يد العون لحكومة الثورة وشد أزرها، والوقوف الى جانب الحليف المصري، موقف الند للند، بحيث لا تخلو الساحة أمامه للتفرد بالحكم، وخلق مضاعفات جديدة أمام الثورة هي في غنى عنها وقد توقف الاجتماع طويلاً (١) عند هذه النقطة الاستراتيجية، ووجد أنه ليس من السهل

(١) كان يوجد على نفس الطائرة التي استقلتها الى عدن لحضور هذا الاجتماع، وهي من نوع -راكوتا- بقيادة الشهيد طيار علي محمد القباطي، أحد ضباط الثورة عبدالله الراعي كان في طريقه الى مدينة تعز، حيث تعذر هبوطها هناك مما اضطره الى مواصلة الرحلة معي الى عدن، غير أنه كان يلبس البدلة العسكرية، وخشي على نفسه من اعتقال السلطات البريطانية له في ظل عدم اعتراف السلطات البريطانية بحكومة الثورة، والتخوف من تسلل قادتها الى عدن للقيام بعملية التحريض ضد الوجود البريطاني، ولم يكن يد من اعطائه بدلة مدنية بدلاً من بدلته العسكرية كانت موجودة في حقيبتي حيث أمكنه الدخول الى عدن والعودة في اليوم التالي الى مدينة تعز سالماً.

إقامة صرح هذا التحالف الضروري، حيث سيجد العمل -الوطني الجبهوي- نفسه في مأزق لا يحسد عليه، وذلك بسبب عدم ثبات الموقف الوطني الواحد، ونزوع معظم أعضاء هذا التحالف الى تبديل مواقفهم السياسية من موقع لآخر، ومن الولاء لهذا التيار الى آخر، وفقاً لتقلب الأمزجة، وتغير مظاهر صراع المصالح الفئوية، والطائفية، والمذهبية، والتوجهات العقائدية والحزبية، وكم هي كثيرة -في التاريخ المعاصر- عملية خرق قانون الموقف الوطني الواحد، في ظل ظروف مرحلة الانتقال الثورية الصعبة، التي تسود فيها روح الضبابية السياسية، وغياب الهوية الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، وتذبذب بنية مصالح الوطن العليا بفعل تنازع عملية فرز المصالح الاجتماعية بين الحمول والتبلور الذي فرضه الحدث السياسي الجديد، وقد رأى الاجتماع في هذا السياق - بأنه لا بد من أن يتأرجح التحالف الوطني- إذا ما قدر له الظهور- بين اليسار المتطرف، واليمين المتزمت، شأنه في ذلك شأن واقع حياة جهاز السلطة السياسية في أي مرحلة انتقالية من هذا النوع، وسوف تنعكس- على هذا التحالف كل أخلاقيات، وسلوك أفراد المجتمع المتخلف، ولن يكون مفاجئاً ظهور عناصر ملكية داخله، ومن مؤيد لنهج عبدالناصر يوماً، الى معارض له في يوم آخر، ومن حليف للسعودية، وأمريكا الى معارض لهما في وقت آخر وهكذا دواليك، -انظر الفصل الخامس- الأمر الذي سوف يلحق الفشل الذريع بعملية التحالف هذه، رغم حاجة الوطن اليها والذي بدونه ستعرض الثورة للمهالك، ويصعب احراز النصر سريعاً على العدوان الداخلي والخارجي، ولهذا فقد قرر الاجتماع بأنه لا يجب التوقف للحظة، دون البحث عن القواسم المشتركة التي تجمع بين مصالح كل أطراف التحالف، وتوحد عملهم الشريف، واللجوء بالتالي الى استخدام كل وسيلة تساعد على النجاح هذه المهمة الوطنية المقدسة، بأي ثمن، حتى وإن جاء ذلك على حساب أولويات الحزب، ماعدى أن يدخل أعضائه طرفاً في عملية المنافسة على السلطة، والانجرار وراء الخصومات،

والنزاعات الثانوية، والدخول في مواجهة مع جهاز النظام الجمهوري، وعناصر السلطة السياسية العليا.

ويمكن تلخيص مقترحات الاجتماع الموسع الذي دام اسبوعاً كاملاً، في النقاط التالية:

١- عدم سعي الحزب الى السلطة، كون أي محاولة للإنفراد بها -في هذا الطرف- يشكل خرقاً لقانون المرحلة الانتقالية.

٢- عدم الانخراط في النزاعات والخلافات المذهبية، والولاءات العشائرية، والطائفية، والحزبية، ومحاولة التقليل من حدتها، وجعل كل جهد الوطن ينصب في اتجاه الحفاظ على كيان الوطن، ودحر العدوان، وإقامة صرح الدولة المركزية القوية، وتشكيل المؤسسات المدنية والحقوقية.

٣- التعاون مع الحليف المصري، ومنظومة الدول الاشتراكية، ومحاولة استغلال كل ما من شأنه فتح نافذة جديدة، بظام منها الوطن على عصر التحرر السياسي، والثقافي، وتفكيك عرى علاقات التخلف الاقتصادية والاجتماعية، والعمل بالتالي على جعل الهدف الذي جاء من أجله العون المصري يحقق غاياته الأخوية، وآماله العربية الثورية.

٤- الوقوف بحزم ضد محاولة تصفية عناصر الثورة، وإبعاد الضباط الأحرار عن ممارسة دورهم السياسي، وتحمل مسؤولية قيادة التحالف الوطني، واستفادة هذا التحالف من خبراتهم وكفائاتهم القتالية، والقيام بتشكيل كوادرات القوات النظامية، وتأهيل الحرس الوطني، وجعل هؤلاء الضباط رمزاً لديمومة الثورة، واستمراراً لدفق الشعور الوطني العام.

٥- الضغط على أعضاء مجلس قيادة الثورة، ووزارة الداخلية بهدف إيقاف حملة الاعتقالات الاعتبارية للعاملين مع الحكم السابق وتشكيل محكمة عليا للنظر في الخروقات ضد حقوق الإنسان، وعدم تكرار عملية الإعدام الفورية

التي كان قد ذهب ضحيتها كثير من الأبرياء وفي مقدمتهم القاضي عبدالرحمن السياغي ومحاولة إستفادة الحكم الجديد من خيرة وكفاءة أولئك الذي لم تثبت ادانتهم بعد إجراء محاكمة عادلة..

٦- المطالبة بجعل قيادة الجبهة العسكرية تحت إمرة القيادتين اليمنية والمصرية وممثل من قوات الحرس الوطني، وإخلاء منصب ما يسمى بالقيادة العسكرية في مراكز الأولوية، وعدم اعتماد العمل العسكري على زعماء القبائل، وتجار الحروب، وذلك تفادياً لاطالة أمد المعركة مع القوى المضادة للثورة، والمساومة مع القوى الخارجية، وقد توافقت مرحلة نضال حزب التجمع في سبيل انجاح تلك الأهداف -التي تحقق بعضها بالفعل كما هو الحال مع مطلب تكوين محكمة الثورة، وفصل العمل المدني الإداري عن نشاط القادة العسكريين، والتوقف -بعض الوقت- عن ابعاد ضباط الثورة عن المشاركة في الحكم، وتولي بعض المناصب القيادية الهامة، وذلك مع فترة الاستعداد والتحضير لمشروع العمل الوطني الجبهوي الذي كان قد عهد به الاجتماع علي كاهل بعض الأعضاء برئاسة الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي، كما أسند الى المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب- مد نشاط التجمع الى بقية المناطق في الشطر الجنوبي، وحفز عملية التطوع وسط المواطنين للدفاع عن الثورة، والالتحاق بزملائهم في الحرس الوطني في حين عهد الى الشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، مهمة تنظيم عملية المقاومة في منطقة أرحب التي كان قد تسلل اليها بعض افراد الاسرة المالكة بعد سقوط (قلعة سنوان) كما اسند الي مهمة الالتحاق بالجبهة الشرقية، والانضمام الى حملة وزير الاعلام الشهيد علي محمد الأحمدى -عضر التجمع- والمكلف من قبل مجلس القيادة باستعادة المناطق التي سقطت في يد الشريف (الهبيلي) والقادة الملكيين، وذلك بعد فشل حملة قائد الثورة علي عبدالغني، ومقتله هناك (١) وكان هدف التجمع من التحاقى بالجبهة الشرقية -لغرض إبقاء هذه الحملة على صلة بقيادة

(١) تفاصيل ذلك في كتابي الوثائقي الأول (مؤتمر حرض)، مصدر سابق

حزب التجمع في صنعاء وعدن كي تقوم بواجبها نحو غاية هذه الحملة، ومحاولة صيانتها من تكرار ما حدث للقائد الشهيد علي عبدالمغني، وتركه من قبل القيادة في صنعاء، للملاقات مصرعه دون لمجده (١). في حين اسند الى المرحوم الدكتور عبدالغني علي أحمد، وزير الخزانة القيام بمهمة تمثيل وجهة نظر التجمع داخل جهاز الحكم، ومراقبة الممارسات السلبية، ومحاولة فضحها وإفشال نجاحها.

أما على صعيد المجال مشروع العمل الجبهوي الوطني، فقد كلف الاجتماع إبلاغ كل من الإخوة المرحوم علي عبدالله الاكوع، وعبدالله الصيقل، والشاعر المرحوم إبراهيم صادق، والمزحوم يوسف هبه، وعثمان عميره، والاستاذ المرحوم محمد علي الربادي، وكاتب هذه السطور والأخ صالح الدحان، والاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي، وذلك بوضع مسودة ميثاق عمل الجبهة، وتشكيل هيئة تأسيسية من قوام ممثلي الأحزاب والتكتلات السياسية، والشخصيات الوطنية المستقلة كان في مقدمتهم يوسف الشحاري وعلي ناصر شريط، وعبدالحفيظ بهران، وعبدالله الكبسي، وعبدالحالقي الطلوع،، وعبدالوهاب جفمان، وأحمد ضبعان، والشهيد عبدالله محمد القوسي، الذي قتله جنود القاضي الإيراني في إحدى المظاهرات عام ٧١، وعلي ناصر طريق، ومحمد علي الحيمي، وعبدالوهاب شرهان، وصالح الدوشان، وعبدالعزیز الحبشي، وغيرهم من العناصر الوطنية المستقلة، الحلفاء الأقرب لحزب التجمع. ومن الأحزاب الاتصال بكل من قحطان محمد الشعبي، وعبدالحافظ قائد، ومالك الارياي، وعبدالوهاب الآتسي، وسعيد الجناحي، وذلك عن منظمة حركة القوميين العرب، ويحي الشامي، والمرحوم محسن السري عن حزب البعث، وعبدالقادر هاشم، وأمين محمد هاشم، ومحمد الرباعي، وقاسم علي الوزير، ومحمد اليازلي، والشاعر علي عبدالعزيز نصر عن حزب اتحاد القوى الشعبية، وذلك بهدف التحضير لعقد مؤتمر تأسيسي، والموافقة على مسودة مشروع الجبهة الوطنية الهادف الى تكوين جبهة سياسية واحدة تقوم بمهمة الوقوف

(١) محمد الشيعبي مؤتمرحض، مصدر سابق

خلف حكومة الثورة، واسناد موقفها السياسي والعسكري والتعاون معها في وضع سياسة داخلية، وخارجية مستقلة، وواضحة، واتخاذ مقاييس محددة تحكم طبيعة العمل المشترك مع الحليف المصري، تفادياً لدخول الثورة معه في تناقض، وصراع سوف يلحق بلاشك أكبر الضرر بمستقبل الثورة، والعمل القومي المشترك..

إلى أي مدى نجحت مساعي حزب التجمع في تحقيق هذا المشروع الذي استمر التحضير له ثلاثة شهور، وذلك عبر سلسلة من اللقاءات، والاجتماعات المتواصلة التي كانت تعقد بمنزل الاستاذ محمد علي الحيمي في شارع ٢٦ سبتمبر، وفي منزل الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحيمي، وكذا بمنزل الاستاذ علي الطبه عضو حزب التجمع الوطني، وفي منزلي أحياناً الكائن في شارع العلمي، وكذا بمنزل المرحوم عبدالوهاب الوشلي الذي قام باغتيال القاضي عبدالله الارباني، القائم بأعمال رئيس الوزراء الفريق حسن العمري، وذلك انتقاماً لعملية الاعتقال، والفصل عن العمل، إثر كتابة مقال صحفي كان قد عبر فيه عن رأيه في موضوع الخلاف الصيني السوفيتي (١)، كذا في منزل الاستاذ علي محمد الحارزي خريج الجامعات الالمانية في برلين؟.. ذلك ماسوف يتم مناقشته والتعرض له تفصيلاً خلال الفصول اللاحقة باعتباره -بالنسبة لوجهة نظر حزب التجمع- يمثل حجر الزاوية في تماسك الجبهة الداخلية، وحماية الثورة من الانحراف، وصيانة النظام الجمهوري من العطب، والانحلال، وهو مالم يتم المجازة للأسف -كما سنرى- وذلك بسبب تخلف الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وعجز القوى السياسية عن تجاوز اثار هذا الواقع والفكاك من أسره، والإرتقاء الى مستوى الحدث، ومهام الدخول الى العصر، وعدم الاقتدار بالتالي -على كيفية التعامل مع الوضع الانتقالي الجديد الذي أضاف اليه التواجد العسكري- والسياسي المصري الإرتجالي، غير المدروس بما فيه الكفاية -بعداً مأساوياً، بدأت أعراضه الأولى في الظهور عشية الإعداد لحملة وزير اعلام حكومة الثورة، الشهيد علي محمد

(١) محمد الشيعبي مؤتمرخرض، مصدر سابق

الأحمدي، الى المنطقة الشرقية، التي قدر لي الاشتراك فيها، ومراقبة سير الاحداث هناك، ووضع تقرير شامل عن ظروف وامكانيات هذه الحملة مقارنة بمستوى حجم التجهيز العسكري السابق الذي عرض حياة قائد الثورة، ورفاقه للموت، نتيجة عدم التكافؤ مع قوات العدو بقيادة شريف بيحان، وبعض القادة الملكيين، ومشايخ جهم، وخولان، وصرواح، وعبيدة، ومساندة الاستخبارات البريطانية، اسفر عن إبادة تلك الحملة، وتصفية كل عناصرها تقريباً، نتيجة إهمال وعدم دعم القيادة في صنعاء (١) وعليه فقد كانت الحملة العسكرية الجديدة تحت قيادة وزير الاعلام، محل اهتمام وقلق حزب التجمع، الذي بادر في أول اجتماع له -كما سبق القول- الى ارساله الى هناك بهدف وضع الحزب في الصورة، وتعزيز موقفه داخل الحكومة، ولدى أعضاء مجلس القيادة، ضد طرح أي ذرائع، أو مبررات قد تستخدم مجدداً لتغطية الاسباب الحقيقية الكامنة خلف عدم النجاح عمل سير هذه الحملة، أو تعرضها -لاسمح الله- للحظر وذلك كما حدث لحملة الشهيد علي عبدالمغني، التي تكشف لقادة حزب التجمع بأن للقيادة العسكرية العليا في صنعاء برئاسة اللواء عبدالله جزيلان -ضلعاً في افشالها، وقتل جميع أفراد عناصرها.

ومع أن كل شيء كان يبدو خلال الشهر الأول من عملية الاعداد للحملة على مايرام، بنجاح استقطاب المتطوعين في قوامها -من مقاتلي منطقة البيضاء والسوادية، ورداع، اضافة الى قبائل كل من مناطق حريب ومراد المتضررين أصلاً من سقوط تلك المناطق في يد العدو - حيث كانت صنعاء تقوم بواجبها بالتالي نحو هذه الحملة، -من حيث الاهتمام، والتمويل المادي، والتركيز الاعلامي الدعائي، الذي كنت والأخ جبر بن جبر، ومحمد جباري، طرفاً فيه -لاأزال احتفظ بوثائق ذلك العمل الاعلامي حتى اليوم على مدى ثلث قرن من الزمن- غير أن الامداد العسكري مع ذلك، كان ضئيلاً للغاية، ولم تكن توجد بمخازن قيادة

(١) تفاصيل ذلك في كتابي الوثائقي: شهيد وطلاغية مصدر سابق

الحملة في مدينة رداغ بندقية أو رصاصة واحدة، مما توجب على قائد الحملة، الشهيد الاحمدي، إعطاء سلاحه الشخصي لأحد حراسه الاربعة الذين قدموا لمرافقته من عدن، -من نوع كلاشنكوف، واستبداله بمسدس ايطالي، ربع بوليس عليه ختم الامام أحمد لأزال محتفظاً به، كذلك -حتى اليوم، ولم أصوبه ضد أحد بطلقة واحدة، كان قد توقع ذلك قائد الحملة نفسه، وعلق قائلاً بأنه لا يبدو عليّ الاستعداد لمنازلة ومقاتلة احد، نفس ما اعرب عنه بعد ذلك الفريق العمري، عندما انتزع مني بدوره -خلال المعارك الضارية في قاع ضلاع كوكبان وشبام، بندقية مماثلة واعطاها لمقاتل متطوع أكثر افادة للمعركة مني،...

وقد ظل التسويف في أمل حصول قائد الحملة على السلاح والذخيرة قائماً حتى لحظة اغتياله، ومع ذلك فقد بقي الزخم مستمراً، كما ولم يتوقف الضغط على صنعاء -من قبل قادة حزب (التجمع) الذين ووجهوا من الدكتور البيضاني بادعاء نقص وجود الاسلحة الفردية، والوعود بإرسال الذخيرة الحية فقط لصالح ١٥ ألف مقاتل لم يصل منها إلا اليسير، وفي وقت متأخر، بعد أن شارفت عملية الإعداد للحملة على شهرها الأول، بما يشبه النجاح، بفضل مقدرة الشهيد الأحمدي على التنظيم، والإعداد، وقوة الإقناع، وحب المقاتلين له.

ومع هذا فقد أتى خذلان صنعاء له في اللحظة الأخيرة، وأصاب مقتله -كما يقال- في المثل، كان ذلك عندما أصبح الشهيد الأحمدي، على وشك اقتحام مدينة حريب على رأس جيش قوامه ١٥ ألف مقاتل، كانوا على أتم الإستعداد، والتأهب للإنطلاق صوب منطقة بيحان، مقر القيادة العسكرية الملكية والاسلاطينية المشتركة، إذا بصنعاء تتخلى عن وعدّها بإرسال الطيران المساند للعملية العسكرية التي كان قد حدد ساعة البدء بها فجر صباح اليوم التالي الموافق ٥ ديسمبر عام ٦٢ وكان الجميع على علم -بما في ذلك القيادة في صنعاء بأنه لن يتم الشروع بالعملية العسكرية هذه، في غياب مشاركة سلاح الطيران، الذي كان سيتولى



-بموجب الخطة- القيام بعملية التطهير أمام زحف القوات البرية، المفتقرة لأتقن سلاح المدفعية والدبابات المساندة، وطال تركز هذه القوات على مقربة من منطقة (العين/ حتى الظهر، ولم تحلق أي طائرة على سماء المنطقة، وجاء اليوم الثاني مخيباً أيضاً للأمال، وساد الهرج والمرج بين المقاتلين، وصعب عليّ نقل حالة الاضطراب، وإيصال مشاعر القلق الى قادة حزب التجمع في صنعاء، بعد أن كنت قد انتقلت من مدينة رداع الى مواقع الجبهة، حيث لم يكن يوجد جهاز سلك حكومي كان يوفر لي بالمدينة الإتصال مباشرة بصنعاء وطرح بعض مشاكل وهموم الجبهة، وذلك بعيداً عن أعين الرقابة الحكومية في صنعاء، التي ظلت تسام، وتسوف بعملية مشاركة الطيران لليوم الثالث على التوالي، فقد خلالها صبر المحاربين، واعتراهم التراخي والملل، وضعفت معنويات الجنود، في حين انتهزت المخابرات البريطانية الفرصة، ودفعت بالمأجورين من داخل صفوف الحملة للقيام بعملية اغتيال قائدها وزير الاعلام الشهيد علي محمد الأحمد الذي طرح أمام الوطن علامة استفهام عريضة، اتضح على إثرها، داخل حزب التجمع، بأن هناك خططاً عسكرية، وسياسية، مبيتة ضد البلد، يقوم بتنفيذها سرّاً الدكتور عبدالرحمن البيضاني، نائب رئيس الجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة الذي تم فرضه من قبل مصر على القيادة السياسية اليمنية، وتولي تصريف شؤون العمليات الحربية، وتنظيم فرق الحرس الوطني، وعضواً في قوام مجلس قيادة الثورة الثاني، الذي تم تشكيله بعد إلغاء المجلس الأول بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٢ وأصبح عدد أعضائه ١٨ شخصاً بعد أن كان عددهم بعد قيام الثورة مباشرة، وقبل فرض الإدارة المصرية -٩ أعضاء فقط، لم يكن في قوامهم أي شخص من عناصر الكومبرادورية التجارية، أو من السياسيين التقليديين المخضرمين، بل كان جميعهم من ضباط الثورة، ماعدا السلال والجايقي. (١) حيث بلغ عدد الأعضاء المدنيين في المجلس الثاني ٧ أشخاص، منهم أربعة من كبار رجال المال والأعمال، وبقية

(١) انظر ملحق رقم ٣

الضباط من المواليين لهم، والمحسوبين عليهم وعلى عبدالناصر، ما عدا العقيد حسن العمري والنقيب محمد المأخذي، ولم يعد لضباط الثورة الفعلين وجوداً في قوام المجلس، مما أتاح الفرصة أمام تركيز المصريين للسلطة العسكرية والسياسية، والاقتصادية في يد ممثلي قطاع البرجوازية التجارية الكومبرادورية، العميلة للوكالات والشركات الأجنبية، وذلك تحت إشراف الدكتور عبدالرحمن البيضاني، الذي قام بدوره بعملية التصدي لمهاجبة الدكتور عبدالغني علي أحمد، وزير الخزانة وعضو حزب التجمع الوطني، ومعارضته في مجلس الوزراء المنعقد بعد مقتل الشهيد الأحمدى- لسياسة مجلس القيادة بخصوص فشل الحملة العسكرية تلك، بقول البيضاني عند محاولة تبرير موقف القيادة تجاه ذلك الفشل، وأبعاد تهمة اخلاء مسؤوليتها أمام اغتيال الشهيد الأحمدى- بأن الظروف الجوية السيئة قد حالت دون تمكن الطيران المصري من المشاركة، في حين كان يحوزة الدكتور عبدالغني علي أحمد، ما يدحض زيف وادعاءات الدكتور البيضاني، نص التقرير السري الذي كنت قد بعثت به من مدينة رداً عن طريق السلك، بعد عملية الاغتيال مباشرة، وفشل الحملة، ضمنت فيه تكرار عملية التسويف الصادرة من صنعاء، والإشارة بالتالي الى طبيعة أحوال الرؤية الجوية التي كانت صالحة لقيام الطيران بالمشاركة، وشن الغارات المتفق عليها قبل بدء عملية الهجوم البري، مما وضع الشك، وفتح العيون أمام خطورة ما كان يجري وراء الكواليس بعيداً عن ادراك، وفهم السادة أعضاء ورئيس مجلس القيادة تزامن ظرف حدوث ذلك وبدأ تكشف أخطاره، -إلى جانب محاولات تصفية عناصر الضباط الأحرار، والاستيلاء على مواقع السلطة لصالح خط توجه ارادة القيادة المصرية ومنافع انصارها البرجوازيين الحاليين بالشراء الواسع. وذلك مع سقوط عدد آخر من المناطق التي كان الدكتور البيضاني يتولى أمر مراقبتها عن طريق قيادته لفرق الحرس الوطني، ويرسلهم اليها فوراً دون إعداد أو تدريب وتنظيم مسبقين، حيث جاء سقوط تلك

المناطق يمثل تلك العقوبة والسهولة التي رافقت فشل حملة الشهيد الاحمدي في المنطقة الشرقية، وذلك بهدف اثبات عدم اقتدار قادة الثورة على حماية النظام الجمهوري الجديد من السقوط وحاجتهم -بالتالي- الى العون المصري المطلق، وتفرد قادة عبدالناصر، بادارة شؤن المعركة، في وقت لم تكن عناصر القوى المضادة للثورة قد تقوى عودها، وتجدرت مواقعها بعد، وحيث لم تكن السعودية وحلفائها الأردنيون، والأيرانيون قد أكملوا استعداداتهم لبدء عملية التدخل، وقبول المرتزقة الأجانب، وإرسال القادة الميدانيين بغرض تجهيز وتأهيل القوى الملكية للعمليات العسكرية القادمة، حيث كان بالامكان -في ظل الاعداد السليم لقوات الحرس الوطني- الحيلولة دون سقوط تلك المناطق، ولم تتكشف أبعاد محاولة اسقاط المناطق الجمهورية في يد العدو، إلا مع بدء الدورة الثانية للعمليات العسكرية الجمهورية -في يناير عام ٦٣ عندما حاولت القيادة العسكرية اليمنية، القيام باستعادة المناطق المتقدمة في سنوان، ومأرب، وحريب، وصرواح، وصعدة، وغيرها، وذلك اعتماداً على خططها، وامكانياتها الذاتية حيث وجد الجانب العسكري اليمني نفسه محاصراً من قبل الوجود العسكري المصري، الذي تعملقت عظمته، وسطوته أمام أعين الجمهوريين -وسط فجوة الفراغ العسكري الجمهوري، وذلك مقابل اتساع حجم الارضية التي يقف عليها العدو الملكي المتحفز لعملية الزحف على صنعاء، بهدف اسقاط الثورة في المهد.

وكان لابد من خضوع القيادة اليمنية للأمر الواقع، وذلك على أمل التنسيق العسكري مع القوات المصرية، غير أنه صار واضحاً -مع مرور الأيام، وانقضاء بعض الشهور- وسط عملية الشد، والجذب بين القيادتين اليمنية والمصرية -بأن المقاتل الجمهوري النظامي لا يقوم سوى بدور الأجير في العملية العسكرية، حكمه حكم بعض المشايخ الذين تقوم القيادة العسكرية المصرية بالمقاوله الحربية معهم، وذلك مقابل أجر مادي معين، وبالتدريج -نتيجة لعزل المشاركة اليمنية في صنع

القرار العسكري- بدأ يفتر شعور الحماس لخوض غمار معركة المصير التي لم تعد في يده، ولا في ملكه، وتنامى الاحساس لدى المقاتل الجمهوري بالضعفة، وانعدام الشعور بأهمية وجوده، ودوره في المعركة، بدا عندها للسرايين -بعد انقضاء شهر على تفرد القيادة العسكرية المصرية، بإدارة اعمال الجبهات العسكرية- بان عملية الانفراد هذه، لم تكن لتتوقف عند حدود رغبة القيادة المصرية في ضمان نجاح عملياتها الصعبة التي لم يكن في مقدور الضباط والجنود اليمينيين، التعامل معها بكفاءة، قياساً الى خبرات كبار الجنرالات في الجيش المصري، والانضباط العسكري داخل صفوف هذا الجيش وذلك حسب الادعاءات السائدة في أوساط بعض الناس الذين كانوا يبررون عملية تجاهل الأبعاد تلك بأنها مؤقتة لغاية ما يتم اعداد وتأهيل الكادر العسكري اليمني عما قريب، غير أنه اتضح للمراقبين بأن الأمر كان أبعد من ذلك التصور، الذي تكذبه معطيات الاحداث، ولم تثبت مصداقيته على أرض الواقع رغم تعاقب الشهور، دون تأهيل المقاتل اليمني، وتمكين قياداته من المشاركة الفعلية في صنع القرار العسكري على طاولة واحدة، ولم يسمح لهذه القيادة، ممثلة في المشير السلال والفريق العمري، ومكتب العمليات اليمنية -للعمل مع القيادة المصرية، إلا في أضيق الحدود، وشغل اهتمامات البعض منهم بأنشطة العمل الفردي، وممارسة بعض القضايا العسكرية، ومسائل الحكم الخاصة، وفض النزاعات، وإجراء بعض الاتصالات بقيادة المناطق، وتفقد شؤون احوالهم، وزيارة مواقع الجبهة ليس إلا، بما يعني أن عملية تفرد مصر باستراتيجية قيادة الحرب في اليمن كان بهدف ربط العمل العسكري بحصان طروادة السياسي الذي يمسك كل الخيوط في يده، ويحكم قضايا الصراعات الاقليمية، وفي مقدمتها تسوية الحساب مع السعودية والخلاف مع أمريكا كورقة ضغط يجب /أن يعمل لها من وجهة نظر مصر/ ألف حساب ويعترف مجدداً بدور عبدالناصر في المنطقة، وأنه ليس من السهل عليها التآمر عليه- بعد نجاح فض الوحدة مع سوريا- واقصائه

عن الساحة السياسية والعسكرية العربية مرة أخرى لم يأت فهم وإدراك أبعاد ذلك من قبل القادة الجمهوريين إلا في وقت متأخر حيث ظل عدم المبالاة - كما في السابق - سائداً داخل الصف الجمهوري، بما في ذلك داخل الاوساط السياسية والحزبية المتقدمة فيه، ولم يرتفع الاحساس قيد شعره بالمسؤولية، ومحاولة التعلم، والبحث عن أسلوب جديد للتعامل مع الحدث السياسي الثوري الجديد، وصولاً إلى الاستفادة منه، وتطويره لمصلحة اليمن، وتثبيت دعائم النظام الجمهوري، وصيانتها من التدخل الخارجي والوصاية عليه من قبل القيادة المصرية. ولم يكن هناك سوى قلة قليلة من الناس داخل المجتمع اليمني، من كان يحس ويشعر بعظم المسؤولية الوطنية تجاه ما سوف يقدم عليه الوطن في ظل الظروف الدولي، والاقليمي المعتم، كما هو الحال مع الفريف حسن العمري، الذي قدر لي معه، والعمل لديه تفهم أجواء الخطر المحدق بالوطن، والاقتراب منه ودفع ثمن عدم تلك اللامبالاة، وتبلد الشعور السياسي العام، وخلود عناصر الحكم إلى الدعة، والراحة، والركون على مصر، وانشغال الجميع بالبحث عن مصادر الثراء الشخصي، والمنصب العالي، والتنافس على الزعامة، وتحقيق المصالح الخاصة، وإطفاء لهيب الفقر المزمع، توقف معه التفكير عن اقامة البنية التحتية للنظام الجديد، ووضع أسس دولة العدالة الاجتماعية، وكفالة الحقوق المدنية، ووجد البعض فرصة استعادة المجد المفقود، وانتعاش الطموحات والزعامات العشائرية، والمناطقية، والمذهبية مجدداً، وكيف أن الفريق العمري - وسط كل ذلك - قد تحمل - مع بقية الشرفاء - واجب دفع سداد فاتورة اخطاء وضلالات الكثير من العناصر الوطنية، ورجال الحكم، وسماسرة المال والأعمال، حيث تجسدت أمامي مواقفه تلك منذ أن شرعت في العمل معه من يناير عام ٦٣ وذلك قبل أن يرأس أول حكومة له في فبراير عام ٦٤م، وحتى آخر تشكيل لها في عام ١٩٧١م، بما يربوا على ٨ حكومات تولى خلالها رئاسة الحكومة، وقائماً بأعمال رئيس الجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، كلما كان

الوطن في حاجة إليه، وعجز الساسة، والقادة، عن انقاذه، وإيقاف حدة عملية تدهور الأوضاع بداخله، ومع كل يوم كان يمر برفقة العمري -سواءً في مكتب عمله برئاسة الوزراء، أو في الجبهة، أو داخل مكاتب القيادة العسكرية المصرية كانت تزداد لدي حدة تلك المشاعر، ويتعاطم كابوس الخطر على مستقبل الوطن، حيث لم تكن لتتوقف للحظة المحاجات، والخلافات، والخصومات بين الفريق العمري، وبين القادة المصريين، في المحاور، وفي السفارة المصرية وفي مكتب التوجيه المعنوي للقوات المسلحة المصرية، وفي مبنى القيادة العسكرية العليا، ومع الجنرالات الأربعة الكبار الذين تعاقبوا على قيادة القوات العسكرية الضاربة في اليمن، بدءاً من اللواء أنور القاضي، والفريق عبدالغني الجمصي، والفريق عبدالمحسن كامل مرتجي، والفريق طلعت حسن.

وحتى مع المشير عبدالحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية كما مع أنور السادات المسئول عن الحرب في اليمن، وأخيراً وليس آخراً مع عبدالناصر نفسه - سوف يتبين لاحقاً في معرض الحديث عن دورة عملي الثانية معه خلال فترة الاجازة الدراسية الجامعية من الاتحاد السوفيتي، عندما وصل الصراع بينهما الى الذروة بحلول نهاية عام ٦٥، انتهى بإدخاله سجون عيبدالناصر، وإعلان حكومة الجمهورية الثانية -كما قيل- برئاسة المشير السلال.

كان قد بدأ هذا النزاع في الأول مع قادة المحاور العسكرية المصرية، عندما كان عضواً في مجلس القيادة، وعضو لجنة الدفاع به، ومشرفاً على بعض أنشطة الحملات العسكرية، وبالذات حيث كان في منطقة خولان يواجه جملة من التصرفات العسكرية الميدانية السلبية التي كان يمارسها أولئك القادة ضد فرق الحرس الوطني المساندة للقوات المصرية، حيث لم تكن تتورع المدفعية المصرية وسلاح طيرانها من انزال ضربات موجعة في صفوف القوات اليمنية الجمهورية، بقصد، وبدون قصد لم تتضح خلفية ذلك، إلا بعد أن تجمعت لدى الفريق العمري -مع مرور الوقت-

خيوط كثيرة، عززت قناعته بوجود مخطط مصري بعيد المدى - لم يكن ليخطر على بال الفريق العمري - بأنه سوف يدخل مع هذا المخطط - بعد ثلاثة أعوام - في مواجهة مصيرية وحاسمة، يمكن في هذا الإطار متابعة فصول الرواية من أولها، ووصف ماكنت شاهداً معه على بعض تصرفات قادة المحاور السلبية. شبه المتعمدة (١)، والتي كانت تخلف ورائها عدداً من الضحايا في صفوف الجانب الجمهوري - العسكري الذي كان يقوم في حالات كثيرة بدور المنقذ لأفراد القوات المصرية ومحاولة فك الحصار المضروب عليها من قبل القوات الملكية المضادة للثورة، كان أبرزها ذلك الموقف اللا أخلاقي وغير المنطقي، الذي حدث لقوات الفريق العمري في موقعة حصن (ثلا) الشهيرة في أوائل عام ٦٣م، وقت ان كنت برفقته في أول حملة عسكرية له في المناطق الشمالية الغربية، التي نبعت منها شهرته العسكرية يوم أن كان لا يزال برتبة عقيد في مطلع الستينات، حيث كان على رأس حملة نظامية وشعبية تستهدف قمع عملية التمرد وإعادة فتح طرق الإمداد، وإصلاح أجهزة السلك على طول خط الصباحة - وشبام كوكبان في منطقة همدان، وجبال عيال سريح، ومحاولة فك الحصار المضروب بالتالي على القوات المصرية المتمركزة في حصن ومدينة (ثلا).

فعندما كانت قواته العسكرية الخاصة، المكونة من ثلاثة أطقم حراسة تابعة للحرس الجمهوري، تتمرس خلف جبل (الشيخ) المحاذي لحصن (ثلا) من جهة الغرب، في محاولة منها لإجبار القوات الملكية المحاصرة لإخلاء مواقعها التي كانت تصوب منه نيرانها على القوات المصرية في المدينة والحصن، وتقع عنهم وصول الإمداد والذخيرة، إذ تجدد نفسها فجأة تحت وابل الرصاص من الجانبين المصري والملكي، علاوة على قصف الطيران العشوائي، لم أنج يومها من الموت معه إلا بأعجوبة.

(١) وذلك قبل التعرض لسيرة حياته، والتعرف على منشئه ودراسته ونضالاته قبل الثورة، وصعود نجمه من ثم بعد ذلك، وتفرد في الأخير بتمثيل إرادة الشعب والوطن، ومصارعة الأهوال والمحن. الفصل ٥، ٦، ٧ و ٨.

وقد حدثني الفريق العمري بعد ذلك -عن أنه سبق وأن تعرضت قواته للموت في منطقة خولان، وذلك عندما كان يعتزم فك الحصار على القيادة المصرية المراقبة في منطقة العرقوب حيث كانت القوات المصرية توجه أسلحة نيرانها نحو مواقع الفريق العمري دون ميرر بما يوحي عن وجود خطة مبيتة ليعرف بعد الهدف النهائي من ورائها.

ويمكن قول نفس الشيء على بقية الجيوب الحربية التي كانت تعمل فيها فرق وحدات الحرس الوطني، وبعض وحدات الجيش النظامي بقيادة بعض عناصر الضباط الأحرار، وحيث كانت تتم عملية إبادة وحدات القوات اليمينية الجمهورية بأشكال مختلفة لعل أبرزها من حيث الحسنة والندالة ذلك الذي حدث في منطقة حرص -جيزان- حيث قامت قيادة القوات المصرية بزرع مئات الألغام بين المدينتين وذلك قبل أن تنسحب هذه القوات من مقر إقامتها في حرص إلى مدينة عبس، على إثر الهزيمة التي لحقت ببعض قواتها هناك على يد القوى الملكية. في حين لم تقم القيادة المصرية بإشعار الجانب اليميني المحارب لا عن عملية الانسحاب ولا عن زرع الألغام في جبهة المعركة داخل السهل بين حرص وجيزان، مما تسبب في إلحاق الموت بعدد من أفراد القوات اليمينية التي كانت قد توجهت إلى هناك لخوض المعركة صباح اليوم التالي ضد القوى الملكية المنتصرة على القوات المصرية المنسحبة، دون أن يعمل الجانب اليميني حسابه لتلك الألغام التي بتر أجدها -بالإضافة إلى الضحايا الآخرين- قدم الملازم لطف سنين أحد الضباط المسؤولين عن إدارة شؤون معارك حرص -جيزان- (١). وذات مرة -من ناحية أخرى- عندما كانت قوات الفريق العمري محاصرة مع القوات المصرية داخل قلعة مدينة كوكبان، تحت رحمة نيران العدو المصوبة على المدينة والقلعة، من قاع الضلاع وجبل (مرمره) المطل على وادي النعيم، من ناحية الغرب، إذ فكر الفريق العمري عند منتصف الليل القيام

(١) المصدر، عن الفريق العمري نفسه استناداً إلى المراسلات الوثائقية الحربية الواصلة إلى القيادة العسكرية التي فقدت بعد ذهاب الفريق العمري من الحكم. كما ورد ذكر ذلك أيضاً في كتاب العقيد أحمد فرج.



بجولة تفقدية للمدينة وحول القلعة، بهدف مراقبة أوضاع الحراسة الليلية اليمينية والمصرية التي كانت تتوقع حدوث تسلل للمدينة كان يقوم به على الدوام اتباع المشايخ آل (قصيلة) والقاضي أحمد محمد الشامي، نجل نائب الإمام المعتقل والده يومها في سجن القلعة، واصحاب الشيخ محمد عبدالله قطينة، ووالده الشيخ عبدالله الذي كان يعمل أبنة المقدم حمود قطينه في صف الفريق العمري، وقد رافق الفريق العمري في تلك الجولة -التي رفضت الخروج معه فيها- كل من القاضي المرحوم عبدالله الشماحي، والمرحوم القاضي محمد الزهيري، رفيق الفريق العمري في سجن (حجة) وعبدالقادر بن محمد سكرتيره المدني، والمقدم إبراهيم الحمدي السكرتير العسكري، وثلة من الحراس، وبعد أقل من ساعة عاد الفريق العمري وصحبه الى القلعة والدم ينزف من أطراف أرجله، في حين ظهر الشحوب والإصفرار على وجه مرافقيه، حيث أخبرت بأن فريق الحراسة المصري قد أطلق النار على مقدمة مركب الفريق العمري، وذلك بمجرد ظهورهم المفاجئ على مركز الحراسة، وفقاً للتعليمات الصادرة اليهم من القيادة المصرية، التي سبق أن أعلنت لجنودها من جانب واحد حضر التجول في المدينة دون أن تخطر هذه القيادة الفريق العمري بالأمر، ولم تبلغه حتى بكلمة السر إن هو أزمع، وصحبه الخروج الى المدينة التي كثيراً ما يقوم بتفقدتها أثناء الليل حرصاً منه على سلامة أهلها، والإطمئنان على سلامة وصول بعض العاملين معه الذين يسكنون بالمدينة، ولم أخرج معه في تلك الليلة المشؤمة التي كادت تفضي بقتل الفريق العمري على يد حلفائه المصريين، وذلك لعلمه بأني لا أحمل سلاحاً، ولا أهوى المجازفة، وأرفض التعامل مع السلاح، وأكره منظر الدماء، ورؤية جثث القتلى، والمصابين، وقد وجدني بعض حراسه (ذات مرة) انتحب أمام جثة أحد الضحايا الملكيين التي كنت قد وجدتھا صدفة في قاع الضلاع عند عودتي منفرداً الى الحصن ظهراً من موقع العمليات العسكرية في قرية (شمات) على بعد نصف ميل من الحصن، حيث هزني منظر الدم، وبؤس حالة

الضحية الفقير الذي لم تكن تستر عورته سوى بعض الأسمال البالية، في حين كانت عظامه واهنة وبارزة على جسمه نتيجة سوء التغذية، والجوع التاريخي المزمّن، ويميل لون جلده وعينه إلى الاصفرار من الإصابة بمرض الملاريا، والتهاب الكبد، علاوة على انتفاخ بطنه -شأن بقية سكان المناطق الشمالية الغربية- وذلك من جراء جرثومة الأميبيا المزمنة، والطفيليات المعدية، حيث حمل معه كل ذلك إلى ميدان القتال ليبدل مجدداً على عبودية الإنسان اليمني الذي جاء إلى هنا للملاقة حتفه، راضياً أو مكراً على حمل السلاح دفاعاً عن حياة أولئك الذين يستعبدونه، ويحاولون إطالة عملية الاستعباد هذه له ولأمثاله من الفلاحين البائسين، والمحرومين -في حين كان يتوجب عليه، والحال هذه- رفع السلاح ضد أعدائه الحقيقيين، غير أن الحقيقة -للأسف- لم تكن دائماً واضحة أمام جميع الناس، ولذا تراهم يسبقون أنفسهم طوعاً إلى حبل مشانق أعدائهم، ويقومون بنصرة أولئك الأعداء في أحيان كثيرة ويتعاونون معهم ضد من يحاول تخليصهم من الظلم والإضطهاد شأن هذا الضحية، وأمثاله بالملايين في بلدي الذين لقيتهم، يومها وسوف لاقيهم مجدداً على مدى سنوات طويلة قادمة، في ظل بقاء علاقات التخلف، وأندب حظي وإياهم إلى ما شاء الله.

وقد أجبرني بعض حراس الفريق العمري، على مغادرة موقع الجثة، وكفكت الدمع، لئلا يراني الجنود، وتضعف معنوياتهم، لعلّي أتذكر من أولئك الحراس -الأعزاء على قلب الفريق العمري- الأخ المقاتل حمود شمار وأخيه الشهيد محمد شمار الذي قتل في اليوم التالي في نفس موقع الضحية الملكي، وذلك عندما كان يغطي بسلاحه جناح الفريق العمري في الجولة التالية من معارك قاع الضلاع الدامية.

وعلى سبيل رصد بعض ممارسات الجانب المصري الخطرة، ضد حلفائه الجمهوريين -التي شكلت بدورها مقدمات الخلاف والصراع المستقبلي معه- ما

تعرضت له من قتل شخصياً عن طريق العمد، وذلك على يد سلاح الطيران المصري، عندما كنت صاعداً لوحدي ظهر أحد الأيام الى جبل كوكبان عائداً من مدينة شبام التي كنت أهبط اليها ظهر كل يوم بهدف إرسال أخبار الجبهة الى إذاعة صنعاء عن طريق جهاز السلك الوحيد في المنطقة، إذا بإحدى الطائرات المصرية -من نوع (ياك) المقاتلة ضد الأفراد- تصوب نيرانها نحوي وتخترق بعض شضاياها كتفتي الأسر، وذلك قبل أن ألحق بالاختفاء وراء بعض الكتل الحجرية الكبيرة، لغاية ما غابت تلك الطائرة عن الأنظار، وغادرت ساحة المعركة، وعملية التمشيط التي كانت تقوم بها ذلك النهار الأمر الذي كان يقلق على الدوام بال الفريق المصري وكان أكثر ما يثير قلقه ويدخل بسببه في شجار وعراك مع قادة المحاور العسكرية المصرية، تصرفهم الأرعن مع مشايخ وعقال المناطق، الذي كان يجري بشكل انفرادي خارجاً عن علم وموافقة الجانب الجمهوري المدني والعسكري، حيث كان يتم الإعتماد عليهم في العمليات العسكرية ويفوضونهم أحياناً بعقد إتفاقات هدنة، ومصالحة مع قادة القوى المضادة للثورة، مما كان يضعف موقف الجانب الجمهوري -صاحب القضية- ويقلل بالتالي، من هيبة النظام، ومن صرامة طبع ومواقف الفريق العمري المعروف في أوساط جبهات القتال، بالشدة، والصرامة، وعدم اللين، والتهاون مع قادة القوى المضادة، للثورة، وأنصارهم الذين كانوا يتسترون خلف شعار الولاء لعبد الناصر- وادعاء عدم رغبتهم، واستعدادهم للتعاون مع القادة الجمهوريين كالشيخ ناجي - علي الغادر بالذات الذي مكنته مهارة الخداع، واستهبال عقلية القيادة المصرية «في خولان» من تجاوز العلاقة مع الجانب الجمهوري، والقفز عليه إلى مراكز القيادة العليا المصرية في اليمن، والحضوة برضاء عبدالناصر، وعبد الحكيم عامر، واللعب -في نفس الوقت على الحبلين، المصري والملكي، ومن ثم مع العدنيين المناهضين يومها لحكومة صنعاء، أسفر عن إزهاق روحه، وقتل سبعين شخصاً من كبار رجالات خولان الطيال، الى غير ذلك من

عملية الشد، والجذب بين الحليفين اليمني والمصري، التي كانت تبلغ الذروة كلما شعر الجانب الجمهوري، بالانتقاص من سيادته على الصعيدين العسكري والسياسي، الأمر الذي كان ينعكس اثره سلباً على نفسية، ومشاعر الفزيق العمري، ويضاعف بدوره من حدة العلاقة بينهما -غير الحميمة- أصلاً مع قادة المحاور، والتي امتدت كذلك الى مراكز القيادة العليا، ومع عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر أنفسهما -كما سبق القول- مما أجبره في النهاية على المطالبة باستمرار -ليس خلال تلك الفترة الأولى من عملية الشد، والجذب، بل وعلى طول فترة تزعمه للحكم وتولي قيادة البلد /المطالبة بفكرة ترك الجيوب الحربية الداخلية لمعالجة الجانب اليمني الجمهوري، وذلك مقابل تفرغ القوات المصرية الحليفة للعمل العسكري الاستراتيجي المتمثل في سد منافذ اليمن البرية، والبحرية، والجوية وتولي إعداد ، وتأهيل جيش الثورة الكفو، والقادر على حماية الوطن، والدفاع عنه، وذلك بما ينسجم وهدف وجود المساعدة المصرية للنظام الثوري الجديد في اليمن، الأمر الذي سوف يوقف -من وجهة نظر الفريق العمري- ازدياد اجية العمل العسكري، في الداخل، وينهي -بالتالي- ظاهرة الاستنزاف المالي، والجهد البشري، والعسكري، ويقلل من الخسائر والضحايا، كما وأن ذلك سوف يحد -من ناحية أخرى- من عملية الإرتزاق الذي يمارسه تجار الحروب المحليين، ويعيش على حسابه كبار القادة والساسة المصريين المسؤولين عن ادارة دفعة الحرب، والذين يقومون بالاتصال المباشر بالمشايخ ويصرفون لهم، ملايين الريالات على أعمال المقاومة العسكرية المكلفين بانجازها، وذلك وفق قوائم صرف وهمية، كان يوقع عليها هؤلاء المقاولين، دون علم بحقيقة المبلغ الإجمالي المتضمن في تلك القوائم، والتي كانت تصل الى عشرات الملايين، لم تكن حصصهم منها لتزيد عن خمسة إلى عشرة في المائة من المبلغ الفعلي، ويحضرني في هذا السياق، تذكر بعض الوقائع التاريخية التي تمثل نموذجاً لآلاف الوقائع الماثلة، فقد قابل الفريق العمري صدفة عند مدخل

مبنى القيادة العربية المصرية العليا، ظهر أحد الأيام- الشيخ المرحوم أحمد ناصر الذهب، الذي كان خارجاً على التو من المبنى حاملاً على كتفه جونية صغيرة مليئة بالريالات الإمامية الفضية، من نوع (مارتريزا) حيث سأله الفريق العمري: ما هذا الذي يثقل على كتفك يا شيخ أحمد؟ فرد عليه قائلاً: أنت داري، لكن البلاد لن نضيعها.. فأجابه الفريق العمري على الفور/ لكن لا يمكن يا شيخ أحمد الاحتفاظ بالبلاد والفلوس في وقت واحد.. نفس الكلام الذي كان يواجه به الفريق العمري بقية العناصر الجمهورية الأخرى التي كانت تستلم مبالغ مالية من السعودية خفية، ومن العراق وسوريا، كما هو الحال مع بعض قادة حزب البعث، أو مع قادة فرع منظمة حركة القوميين العرب في لبنان تحت زعامة جورج حبش، ونائيف حواتمه المشكوك يومها بولائهما للمخابرات المركزية الأمريكية، كذا مع عناصر منظمة الاخوان -فرع اليمن- التابع لحزب الاخوان الجبين في مصر، الذين يتسلم قادتهم هناك المساعدة، والتوجيه من ألمانيا الغربية، وجهاز المخابرات الأمريكية، والسعودية.

وقد يتسائل البعض -في هذا الإطار- وسط غمرة عملية الارتزاق السياسي هذا، وبيع كرامة الأوطان عن دور الماركسيين والأحزاب اليسارية اليمنية، وموقفهم مختصوص عملية الإرتزاق هذه، وتهمة تسلم المساعدة المادية من الاتحاد السوفيتي. والجواب على ذلك بسيط، هو أن الاتحاد السوفيتي كان يتعامل على الدوام مع الدول والحكومات التي تمثل مصالح شعوبها، وليس مع أفراد أو أحزاب لاقتل سوى نفسها، ولا يعرف التاريخ الحديث، أن الاتحاد السوفيتي قدم دولاراً واحداً بهدف أعمال التآمر الداخلي، وقلب نظام الحكم، وكانت الأحزاب الشيوعية، والمنظمات الماركسية، واليسارية تعتمد في نضالها السلمي على نفسها، وترى بأنه لا يليق بالمناطلين الشرفاء تسلم الأموال من أي جهة خارجية، عدا الدعم المعنوي، والمساندة السياسية من قبل حركات التحرر الوطني في العالم، وأنصار حركة السلام، والدفاع عن حقوق الانسان، ومناهضة الاستعمار.

وكان اليساريون اليمنيون ينظرون الى المساندة السوفيتية للشعب اليمني على ذلك الأساس، والتي كانت تقدم له بسخاء بصرف النظر عن كان يحكمه، وفي ظل أي نظام ملكي كان أم جمهوري، وكما قدم هذه المساعدة للشعب اليمني في عهد الإمام يحيى والإمام أحمد، فقد قدمها أيضاً في عهد النظام الجمهوري، وبعد الاستقلال في عدن، وذلك بالرغم من مواقف عداء أولئك الحكام -على مختلف ألوانهم وأشكالهم ضد الاتحاد السوفيتي، ومحاربتهم للأحزاب اليسارية والعناصر الماركسية، بدءاً من الامام احمد، وانتهاءً بإبراهيم الحمدي، مثلهم مثل عبدالناصر، وحكام البعث في العراق وسوريا، وبقية الدول العربية الأخرى التي كان يطلق عليها بالدول الرجعية في المنطقة، بما في ذلك حكام الجبهة القومية في عدن، بمعنى أن تلك المساعدات لم تكن مقيدة بشروط مسبقة لصالح الاحزاب اليسارية، والعناصر الماركسية، ولم تكن هذه المساعدات موجهة لمنافع هذه الاحزاب وتقوية شوكتها، وفرض ارادتها، وقبول مشاركة أعضائها في ادارة دفة شؤون الحكم، كما هو حال شروط المساعدات، والهبات الدولية الأخرى، التي تقاضت ثمن ذلك، بانتقاص سيادة الوطن، وفرض الارادة الخارجية عليه ودفع عملائها، وقادة الأحزاب الموالية لها -الى قمة السلطة واختراق اجهزة البنك، والمالية، والثقافة، والترفيه والتعليم، وذلك باستثناء دولة الكويت، التي كان همها الوحيد مع روسيا وبقية الدول الاشتراكية منصباً لمصلحة الشعب اليمني، وليس لمنافع، ونفوذ الاحزاب والشخصيات الاجتماعية الكبيرة، ورجال المال الاعمال، وتجار الحروب، وزعماء العشائر والملاك الاقطاعيين الكبار، في حين كان يعلم الاتحاد السوفيتي -من ناحية أخرى- بأن كل دولار يقدمه للشعب اليمني -وليس للأحزاب اليسارية المتعاطفة معه- هو الكفيل بتغيير أسس الأوضاع المادية في اليمن، وبأن إقامة مصنع فيه وإنشاء مزرعة، وإقامة طريق، وبناء سد سوف يغلق الطريق على الاستعمار، ويعزز من السيادة الوطنية، والاستقلال الاقتصادي، وهو ما كان يطمح اليه الاتحاد

السوفيتي، اكثر من اهتمامه باستيلاء أحزاب اليسار على السلطة السياسية، يؤكد ذلك واقع معطيات آلاف المشاريع الاقتصادية، والصناعية الحيوية في مصر، وسوريا، والعراق، التي جعلت تلك البلدان -وغيرها المئات- تقف على قدميها، وتحمي سيادتها على أرضها، وتقارع أعدائها، وهو ما كان وارد عند الفريق العمري، ولم أجده يوماً يماثل بين مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، والماركسيين اليمينيين، وبين ممارسة عملية الارتزاق لدى الأحزاب القومية، والمنظمات المذهبية، وكان يتعامل معي على هذا الأساس، ويرى في سلوكي، وتصرفاتي تجسيداً لذلك الاعتقاد، بالرغم من ظاهرة تباين الميول، والثقافة، والتوجه العام، الذي لم يكن ليتعارض في يوم ما مع القواسم المشتركة، وتحقيق أهداف الوطن الرئيسية وكان في هذا دوام ارتباطي به، وقسكه بالتالي -برفقتي حتى آخر لحظة من حياته العملية، والسياسية بما في ذلك حياة المنفى، والإبعاد، حتى وافاه الأجل.. وكان موقفه هذا ينسحب بالتالي على -علاقته أيضاً بالعمل الوطني عموماً، وبالموقف من العناصر الجمهورية، والمنظمات الحزبية، ورفاق الدرب والنضال، وذلك على مختلف مشاربهم، واتجاهاتهم، وتباين آرائهم ومواقفهم، وكان المقياس الوحيد لديه هو النزاهة، والشرف، والحفاظ على سيادة الوطن واحترام الرأي، والرأي الآخر، وذلك في حدود المسائل الوطنية، الرئيسية، والقواسم الفكرية المشتركة، ولم أجده يوماً ما - عند اعتلائه جهاز السلطة - يناقض نفسه، وهو في خارجها، وعلى عكس الحكام الجمهوريين، المتعاقبين - ظل موقفه الوطني ثابتاً، وتعامله مع التيارات السياسية الجديدة والقديمة واحداً لم يتغير، ولم تتبدل مواقفه من الخصم السياسي، والرأي المعارض، مع تبدل موقفه السلطوي والانفراد بالحكم، وظل وفيّاً للنزعة الديمقراطية، والأفكار الجديدة المتحررة، ولم أره متعصباً ضد هذا الفريق السياسي، والعسكري على ذاك، ولم يكن يؤمن بالعزل السياسي، وعملية الإبعاد وملاحقة، ومطاردة السياسيين، والزج بهم في السجون والمعتقلات، ومناصبه

العداء، ولم يأمر يوماً باعتقال أحد منهم، ولم يعرف حكمه اعمال التعذيب وفتح ابواب الزنانات، بل شرع في فتح الابواب على مصراعيها تجاه مشاركة الجميع في الحكم، وعين لأول مرة في ثاني حكومة له عام ٦٤، عدداً من الوطنيين اليساريين في جهاز الثقافة والاعلام، بعد أن كانوا مبعدين عنها، وساند مواقفهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية، وقت أن ارتفعت الاصوات الرجعية، والمصرية ضدهم، وطالب من قحطان الشيعبي وزير الوحدة، الدفاع عن نفسه تجاه الاتهام الذي وجهه اليه عمر الجاوي، في صحيفة الثورة، ورفض بالتالي مطالبة القيادة المصرية باصدار أمر اعتقال الجاوي، وعزل الشجني كذلك، والصيقل، وعبدالباري طاهر ومحمد عبدالرزاق، من منصب وزارة الاعلام، ووكالة الأنباء، وصحيفة الثورة، وذلك بنفس القدر من التصميم، والعزم عام ٦٨م على التمسك ببقاء قادة بعض الاحزاب الوطنية اليسارية داخل جهاز الحكم، وقيادة الاركان، والوحدات العسكرية المقاتلة بما يتعارض مع دعوة ابعادهم، واحلال عناصر منحلة ومتخاذلة محلهم، ووقف في عام ٧١ عندما كان عضواً في المجلس الجمهوري، وترأس القاضي الحنجري لرئاسة الوزراء -بمعارضة القاضي الإيراني رئيس المجلس في اتخاذ قرار اعتقاله، ومنعي من الكتابة البرامجية في الاذاعة، دون ادانة مسبقة، ومحاكمة عادلة، وطلب من المجلس تشكيل لجنة تحقيق في النظر الى اشرطة التسجيل بالاذاعة، وفحص المواد التي كتبتها، والتأكد مما إذا كانت خالية من التهم الموجهة اليه، -والمعارضة- كما لفق البعض عند القاضي الارياني- مع الفكر التقليدي المحافظ، حيث لم يتضح وجود شيء من ذلك القبيل سوى انتقاد الفكر الظلامي، والمطالبة بانتهاج سياسة ثقافية متنورة تخدم الوطن، وترفع من وعي الشعب/ كما كان يسوء الفريق العمري، انتهاك حقوق الانسان واعتقال اصحاب الرأي دون محاكمة، كان طيلة فترة حكمه- على عكس حكام النظام الجمهوري الآخرين- مناهضاً لاستخدام سيف الارهاب الفكري، ومحاربة المعتقد الشخصي، وتوجه الناس نحو العمل

الحزبي والتكتل الوطني، وقام بالتالي -بإبطال مفعول بعض مواد دستور عام ٦٤، المحمول الى اليمن من مصر، القاضية بتحريم العمل الحزبي، ومنع اصحابه من تسلم المناصب العليا في الدولة، ولم يكن سليط اللسان -كالمشير السلال- في الهجوم على قادة وعناصر حزب البعث العربي الاشتراكي ونعت (ميشيل عفلق) واليزاز، وعادل زعيتر-وخالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري بالخيانة للامة العربية، ومناهضة قائدها الأوحده عبدالناصر، كما ولم يكن متحمساً -مثل القاضي الارياني- يوصف الافكار الحزبية بأنها من عمل الشيطان، وتنتهي -حسب رأيه- بخيانة الاوطان، وعلى عكس نهج سياسة ابراهيم الحمدي -لم يؤيد موقف حزب على آخر، وبناصره على حساب قوى وطنية أخرى، وذلك كما فعل مع الناصريين، ورفعهم الى سدة الحكم، وكما فعل القاضي الارياني مع مثلي القوى التقليدية المحافظة، وقادة احزاب التكفير، وقاتل معهم (مرتين) بقيادة ابراهيم الحمدي، ومجاهد أبو شوارب، وعبدالله الاحمر -ضد احزاب الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، وحكومة الجبهة القومية في عدن، وكان العمري بالتالي- ضد فكرة اقامة جهاز الامن السياسي- على غرار الطريقة المصرية- ولا يرى بأن هناك مسوغاً لفتح عنابر السجون، والزنايات، وممارسة أعمال التعذيب، والتوحش ضد القوى السياسية المعارضة والعناصر الوطنية، وأصحاب الرأي، من أي نوع، وهو ماتم انجازها على يد حكومة كل من القاضي الارياني، وابراهيم الحمدي، وذلك بعد ابعاد الفريق العمري من الحكم، وشهدت الساحة اليمنية بعدغيابه، كل الخروقات لحقوق الانسان، ومات الكثير من الوطنيين الشرفاء، وقادة الاحزاب، وضباط بعض الوحدات، في غياهب السجون، وجن البعض منهم، وأصيب آخرون بالعاهات من جراء عمليات التعذيب، كما اختفى -بعد رحيله- عن المسرح السياسي، والعسكري -الفكر الوطني الثقافي النير، والتحالفات، والتجمعات الوطنية الهادفة الشريفة، وحلّ محلها، كما سوف نرى عبر رحلتنا القادمة مع حياة

ومواقف الفريق العمري- الفكر السياسي الضحل، والتجمعات الشللية المصلحية والتحالفات المشبوهة، وتضائلت -في عدم وجوده- هيبة الدولة، وساد جو اللامبالاة، وظهر عدم الشعور بالمسؤولية شيئاً مقبولاً، وابتدأ النصب، وأعمال الاحتيال، التجاري، والمصرفي، وسرقة المال العام، يدب في أوصال المجتمع، وجهاز الحكم، وداخل صفوف جيل الثورة، وحراسها الشباب، وتوقف الحديث -بالتالي- عن بناء اليمن الجديد، وتطوير جهاز الثورة والحكم، وتشديد مؤسساته الحديثة لينوب عنهما، حديث الإنفك، والزور، والدعاية لصالح حكم الفرد، وتقديس الزعيم، وحبك المؤامرات والدسائس، وتدبير اعمال الانقلاب على الحكم، وازاحة حاكم ليحل آخر مكانه أو أسوأ منه، وإبعاد شيخ لصالح شيخ آخر معارض للاول، واكثر انسجاماً مع عقل وطقم حاشية الحاكم الجديد، تم ذلك في عهود ثلاثة حكام على التوالي، وفي أقل من خمسة أعوام ٧٠-٧٥، ولم يستعيد الوضع عافيته -على الصعيد الديمقراطي، وإشاعة العمل الحزبي، وحرمة الرأي وكفالة المعتقد الشخصي، ومنع أعمال التعذيب، وإغلاق ابواب المعتقل السياسي إلا في مطلع الثمانينات على يد الرئيس علي عبدالله صالح، حيث شمل ذلك الشطرين بعد توحدتهما عام ٩٢، ومع هذا لم يكن من السهل اجتثاث جميع سلبيات الحكومات السابقة، وإفرازات علاقات التخلف المزمنة، وموروثات الاخطاء المصرية، وتراكم الخلافات السياسية الداخلية، والتطاحنات الحزبية، والمذهبية القاصرة، والصراعات على السلطة، التي قادت الاشتراكي-بدورها الى ارتكاب خطأ التاريخي الجسيم، ودفع قادته وقواته المسلحة الى الهلاك والانتحار، وعجلت -بالتالي في تفاقم الأوضاع العامة، وتفجر أعراض الأزمة الاقتصادية المزمنة، نفس العوامل السلبية، والإفرازات الاجتماعية، والفكرية المتخلفة، والطموحات السياسية والعسكرية المصرية اللامحدودة، التي كانت بدورها قد وقفت يومها حائلاً ضد محاولة اصلاحات الفريق العمري، منذ أن بدأ في مطلع عام ٦٤، بالتصدي -قبل أي

شيء- لظاهرة الخلل العسكري المصري والدعوة -كما سبق القول- الى ضرورة انتهاج سياسة ميدانية جديدة، تقوم على فصل العمل الحربي الداخلي عن العمل العسكري الاستراتيجي، بما يتواءم مع مصلحة الحليين المصري، واليميني، ويؤمن عدم حدوث اختلاف وتناقض بينهما، غير أن ذلك الهدف التكتيكي، للفريق العمري قد قوبل بالامتناع، والرفض، بما يشكله ذلك التكتيك من استفزاز لمصالح تجار الحروب في الداخل والخارج بما في ذلك معارضة كبار القادة العسكريين والسياسيين المصريين، وفي مقدمتهم انور السادات، وعبدالحكيم عامر اللذان يتقاسمان مع كبار الجنرالات في اليمن عائدات قوائم الصرف الحربية الوهمية، المدفوعة للمقاولين اليمنيين، وشحنات السلع الكمالية الشهرية الواردة من اليمن، والمعفية من الجمارك على الحدود المصرية، فوق أن ذلك التكتيك سوف يضعف -من وجهة نظر عبدالناصر- قبضة قواته الحديدية في الداخل والتأثير -من ثم- على فاعلية نهجه السياسي وتحقيق أهدافه الاقليمية والدولية، كما تزامن ذلك الرفض لخطة الفريق العمري- مع تصاعد تلك القبضة وتجمعها في يد جهاز المخابرات السياسي، والسيطرة على مكاتب الرئاسة والجهزة الادارية، والامنية، والثقافية، والاقتصادية، والتربوية، والاعلامية، التي تحولت الى بؤرة لنشاط مكثف، تفوح منه رائحة الخطط، والمشاريع الحكومية المشبوهة، وقوائم التعينات السياسية، والادارية، المفرضة، التي شملت بدورها قادة السلاح، والوحدات ورئيس وأعضاء هيئة الاركان، وتحديد نوع السفراء والملحقين العسكريين، واماكن عملهم في الخارج.. ظهرت اولى بوادر تنفيذ هذا المخطط السياسي الداخلي عند بدء تعيين عدد من ضباط الثورة، وبعض عناصر قوى المعارضة المدنية، في السفارات اليمنية، والملحقيات العسكرية، وارسال البقية منهم -وعددهم -بالعشرات- الى الدراسة التخصصية العسكرية العليا في الاتحاد السوفيتي، كان اليمن في أمس الحاجة اليهم لادارة شؤون حياته وتنظيم قواته، وحماية أمنه، وسد فراغات عمل

أجهزة الدولة السياسية، والتنظيمية، حيث يجد الفريق العمري نفسه في فراغ عسكري صعب، ويتوقف بالتالي عن المطالبة بإدارة اليمن الجمهوري لحيوب المعارك الداخلية، تعزز ذلك النهج على الصعيد السياسي، بتعيين عدد من عملاء المخابرات المصرية في جهاز السلك الدبلوماسي، في مقدمتهم الدكتور البيضاني الذي سرعان ما احترقت ورقته وطرده من البلاد، وإعلان سحب الجنسية منه وذلك تحت تأثير الضغط الوطني، والشعبي، الذي سبق أن عانى منه المآسي، والويلات، وتسبب في تخريب اقتصاد البلد، وتدهور قيمة العملة المحلية، والحاق الضرر بسياسة النظام الجمهوري، ويحسن علاقات الجوار مع السعودية ودول الخليج، والمعسكر الاشتراكي. وحيث كلف الدكتور الخرباش -الذي عين خلفاً للبيضاني- القيام بمحاولة إلغاء اتفاقية مصنع الغزل والنسيج التي كان قد وقع عليها الجانب الصيني واليمني عام ١٩٥٨، ضمن عدد آخر من الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمها ولي العهد مع حكومات الدول الاشتراكية. غير أن تلك المحاولة المفضوحة التي كشف عنها سفير الصين الشعبية (ليشن فان) لبعض أصدقائه اليمنيين -قد جوبهت بالمعارضة من قبل الجانب الجمهوري بقيادة الفريق العمري، الذي كنت قد علمته على الفور بحبك تلك المؤامرة، وكادت تتحول المجابهة بينه وبين مصر -بسبب ذلك- الى مواجهة ساخنة، وبالذات مع القيادة المصرية، وقلم المخابرات العامة.. وتم بالفعل -بفضل متابعة، وإصرار الفريق العمري- على طرد الدكتور الخرباش- من وزارة الخارجية، بدوره مثل البيضاني، العميل الأول لأجهزة تلك المخابرات، يتداعى ذكر مواقف قادة الوطن الشرفاء الحازم ضد التدخل الخارجي في شؤون اليمن الداخلية. حتى وإن جاء مثل هذا التدخل من جانب أقرب الأصدقاء، وأعز الحلفاء للنظام الجمهوري الجديد الذي هو في أمس الحاجة اليهم. وذلك مقارنة بجبن مواقف بعض قادة الوطن الذين اعقبوا حكم الفريق العمري وأولئك الذين تولوا الحكم في غيابه، أو عند فترة اعتقاله بسجون عبدالناصر في القاهرة، حيث

جنبوا عن مقارعة عملية التدخل هذه، واقدموها طواعية على تنفيذ ارادة الغير التي كثيراً ما كانت تمس السيادة والكرامة الوطنية، وألحقت ضرراً بالغاً بسمعة وشرف اليمن الجمهوري وتكرر قادة نضاله لبعضهم البعض، ودونما سبب جوهري سوى دافع الهمجية الذاتية والغباء السياسي، وحب البقاء على رأس جهاز السلطة يأتي من ذلك على سبيل المثال لا الحصر- موافقة المشير السلالة في اعوام ٦٦-٦٧ على اطلاق يد مصر في التصرف بحرية في ادارة مرافق البلد المختلفة، بما في ذلك ادارة السجون، وحرية مطاردة السياسيين، واعتقال الوطنيين، واخفائهم على الطريقة المصرية- عن أعين اهلهم، وزوجاتهم وأولادهم، ومنع زيارة الاقارب والاصدقاء لهم، وادخالهم -من ثم- زنانات الوحدات العسكرية المصرية، واستخدام عمليات التعذيب، وانتهاك الشرف، والعرض، وتجريد البعض من ملابس الرجولة، واجباره على ارتداء ملابس الممثلات، والقيام بأداء بعض الرقصات، وتقليد غناء بعض الفنانين، على سبيل الهزء والسخرية، والخط من الكرامة الشخصية، تم فعل مثل ذلك مع القاضي المرحوم عبدالله الشماحي الذي وصف للفريق العمري أمامي حدوث ذلك، وغيره مما هو أكثر فضاغة، لا يليق بي التحدث هنا عن عنه.

وعلى رأس الدرب تم الصمت مجدداً، والخضوع للارادة الخارجية على عهد حكومة القاضي الارياني في مطلع السبعينات كان ابرزها الموافقة على قبول بعض العناصر الحكيمة القيادية في عضوية المجلس الجمهوري، وتشكيل حكومة استسلامية. ومالية- بشكل اطلاقى للعربية السعودية، وتقبل فرض عناصرها الرئيسية التي سوف تقوم (بادئ ذي بدء) بالتوقيع على تمديد اتفاقية عام ٣٤م بين البلدين لربع قرن آخر، رغم انتهاء مفعول سريانها، وعدم شرعية تجديدها لاكثر من الاعوام الاربعين المحكومة بها سلفاً، والقاضية بوجوب اعادة رسم الحدود في وضع أكثر ملائمة من فترة مابعد الحرب اليمنية - السعودية، وإملاء شروط المنتصر الغالب، وبما يكفل عودة الحقوق الى اصحابها، ويؤمن سلامة حياة السكان وتحقيق



حسن الجوار، وهو ماتنهض به اليوم حكومة علي عبدالله صالح، بعد انقضاء فترة توقيع الاتفاق غير المشروع عام ١٩٧٠، على يد كل من القاضي عبدالله الحجري رئيس الوزراء والاستاذ الابن احمد محمد نعمان وزير خارجيته اللذان لقيتا مصرعهما -بسبب ذلك- كل على حده، حيث اغتيل القاضي الحجري في لندن، بينما قتل نعمان الابن في بيروت. ولأول مرة -في هذا السياق- يشهر القاضي الإيراني قبضته الحديدية ويعلن صراحة أمام ممثلي قوى المعارضة الذين ذهبت وإياهم لمقابلته في قصره «بتعز» بهدف الاحتجاج على تمديد اتفاقية الطايف -بأنه سوف لن يكون رحيماً مع من يعترض على ذلك- ومع هذا لم تهدأ الاحتجاجات الوطنية والشعبية، والطلابية، وحدثت الاعتصامات في كل مكان بما في ذلك داخل السفارة في موسكو والقاهرة، وبرلين.

وينطبق نفس الشيء على عهد الرئيس المرحوم إبراهيم الحمدي الذي جاء على أنقاض حكومة القاضي الإيراني إثر انقلاب عسكري قيل أنه انقلاب أبيض -في حين أن الانقلاب هو انقلاب اسود كان أم أبيض أو ملون -كشاشة التلفزيون- لايعفيه من أن الحكم ارتكز على البندقية، والخروج على الشرعية الدستورية، والاعراف السياسية الديمقراطية، يستوي في ذلك الانقلاب الأبيض أو الأحمر-حيث شهدت اليمن في ظله عدداً من التنازلات عن السيادة لصالح قوى خارجية لم تكن اليمن مضطرة للاستجابة لها، وقبول ضغوطاتها، مقارنة بحاجته يومها -في عهد الفريق العمري- لمساندة مصر، وتوجب التنازل عن بعض مقومات السيادة الوطنية لصالحها، ومع هذا فقد كان الفريق العمري يرفض على الدوام اعطاء أي تنازل من ذلك القبيل حتى وإن حمل معه هذا الرفض التعجيل بهلاكه، ودخول سجون عبدالناصر، غير أن الرئيس الحمدي قد قبل عدداً من الشروط الدولية، واستجاب لبعض الممارسات الخارجية التي تنتقص من سيادة الوطن، وتمس كرامة الشعب، لعل أبرزها ما حدث في مطلع سنوات حكمه عام ٧٤، فانه علاوة على

موافقته لاستمرار عملية التعيينات الوزارية والحكومية العالية المفروضة من المملكة العربية السعودية وذلك مقابل مواصلة المملكة على سد العجز في الميزانية الحكومية السنوية، التي كانت قد ابتدأت مع حكومة القاضي الارياني، وامتداداً بالتالي لتمويل المملكة للعمليات العسكرية التي شنتها حكومته كما فعلت حكومة القاضي الإرياني، ضد الجبهة الوطنية في المنطقة الوسطى، ومع حكومة الجبهة القومية في عدن، فضلاً عن ذلك فقد قام -تحت نفس الشروط الخارجية- بالموافقة على تفكيك جهاز التربية والتعليم، وشطر فكر الوطن نصفين، بين ما يسمى بالمعاهد العلمية الممولة من السعودية، وجهات أخرى مشبوهة، التي اتخذت طابعاً رسمياً في عهده في حين كانت تجرى عملية التشطير هذه في عهد الارياني بصورة غير رسمية، حيث تم اعتراف الرئيس الحمدي بوجود هذه المعاهد، وذلك الى جانب السماح لقوى خارجية أخرى بالتدخل في منهج الحكومة الرسمية بدورها، وذلك بما يخدم اهداف هذه القوى على الصعيد الاقتصادي والثقافي الذي يربط اليمن مستقبلاً بعجلة النظام الرأسمالي، واخضاع فكر الوطن التقني، والفني، والمصرفي، والهيكلية لتحقيق خدمة التجارة الدولية، وإبقاء البلد في حالة ارتهان للسلع الخارجية المطلقة، والاستثمارات السياحية، عوضاً عن الاعتماد على مشاريع الصناعة والزراعة، توافق ذلك مع موافقة حكومة الرئيس الحمدي على ايقاف مفعول سريان اتفاقية التعاون العسكري مع حكومة الاتحاد السوفيتي، وقبول تسويق المعدات العسكرية الامريكية، الى اليمن -بدلاً عنها- وذلك بتمويل سعودي كان قد تسلمه رئيس أركانه العقيد الغشمي، بموافقة منه وشرع في تنفيذه بعقد صفقة معدات عسكرية امريكية، صارت عبئاً على كاهل القوات المسلحة، ونفاية غير صالحة في مزبلتها، وعلى حين رفض الفريق العمري، وقاوم معه كل الوطن، الضغوطات المصرية بتعطيل اتفاقية مصنع الغزل والنسيج الصينية، وذلك لصالح نمو وتطور صناعة النسيج المصرية في حلوان، وجعل اليمن مستهلكاً

لمتجاتها القطنية الجاهزة فقد قبل الرئيس الحمدي بكل بساطة شروط البنك الدولي، وعرفت اليمن لأول مرة في تاريخ علاقاتها الدولية -فتح مكاتب سرية لممثلي هذا البنك، وصندوق النقد العالمي- وذلك داخل وزارة المالية ومصلحة الجمارك، ولجنة النقد- البنك المركزي حالياً وذلك بهدف الرقابة الدولية على اقتصاد البلد، ككل، وتوجيهه في الطريقة التي تخدم مصالح الشركات التجارية، والاحتكارات المالية، والتكنولوجية الغربية ومحاولة ابعاد هذا الاقتصاد بالتالي عن ان ينمو ويتطور بشكل طبيعي، ومستقل، ويحقق اهدافه الاجتماعية ونشر الرفاهية داخل الاوساط الشعبية المحرومة وهو ما تدفع ثمنه اليوم- بعد مضي ربع قرن- حكومة علي عبدالله صالح المالية، دون أمل التوصل الى مخرج يذكر في ظل اشتداد قبضة هذا البنك، وادمان الوطن على استهلاك السلع الخارجية، واستنزاف الشركات الاجنبية لموارد البلاد النفطية، وابتلاع التجار، واصحاب رؤوس الاموال، والوكلاء، المعتمدين، للسيولة النقدية، التي كان يجب أن تتوجه منذ السنوات الطويلة الماضية -نحو مشاريع التنمية الصناعية والزراعية، وذلك وفق برامج تنموية ومشاريع اقتصادية مدروسة تطرح على الناس. حيث لاتنفع الحكومة اليوم في شيء -ولا أية حكومة قادمة- عملية الترفيع، ومحاولة امتصاص هذه السيولة عن طريق رفع زيادة اسعار البترول المتوالي، والذي يجيء معه -بالتالي- رفع اسعار بقية السلع على اختلافها، حيث لم يمنع الناس ذلك من تواصل اهدار مدخراتهم النقدية، ومداخيلهم المتعاطمة- في شراء المزيد من السيارات، والدوران مجدداً في الحلقة الاقتصادية المفرغة، ويكاد عدد ما دخل السوق اليمنية من السيارات -ولايزال- حوالي مليون سيارة، بمعدل عشرة اشخاص لكل واحدة بما يفوق طاقة وحاجة بلد متخلف كاليمن، وبما لاتتحمله أيضاً وتقدر عليه بلدان نفطية، وسياحية وصناعية، كالعراق مثلاً، والاردن، أو روسيا، حيث تبلغ النسبة في الأولى واحد وعشرين على واحد، وفي الاردن ٣٥، على واحد، وثلاثون في

روسيا على واحد وذلك نعيم في نياج المصنوعات الاقتصادية الانتاجية المريحة، التي تدفع الناس الى تشغيل **روس** **عن طريق** عملية الاكتتاب في سوق الاسهم، والمستندات المطروحة **عليهم**، وذلك بهدف تنشيط عمل الدورة النقدية، لمصلحة الاقتصاد الوطني، واستقرار **وتفعل** الوضع السياسي، عوضاً عن عملية الترقيع تلك، واحراج موقف القيادة السياسية العليا برفع معدل التضخم، وتعويم قيمة الريال الى ما تحت الصفر، الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً، كذا بدلاً من عملية الخداع، ومحاولة ايهام القيادة السياسية العليا، بأن جهاز التخطيط يقوم بواجبه عن طريق قيام أولئك الخبراء وأجهزة البحث، وكوادر الإحصاء، بوضع البيانات الاستاتيكية، لعدد السكان، ورصد عدد الأخياء والمنازل، والمنشآت العمرانية، ومعرفة طابع البنية الهيكلية، التي لاتخدم سوى شركات صناعة السيارات اليابانية، والأمريكية، والأوربية، وافقار البلد، وذلك مقابل ازدياد حدة ثراء، ورفاهية، وكلاء السيارات وقطع الغيار المعتمدين، وافتتاح معارض جديدة، وخلق فرص امام مهريين، وسماسرة اضافيين، لا يكلفون انفسهم سوى القاء بعض الفئات في شكل هبات ورشوات **لأولئك** المخططين جزاء اتعابهم في انجاز البيانات الاحصائية تلك التي تكلف خزينة الدولة، ودافع الضرائب المواطن البائس الفقير، مئات المليارات، دون جدوى اللهم إلا من افادة أولئك المنتفعين، وتعظيم هيبتهم، وسطوتهم على الحكم، وذلك جنباً الى جنب مع المستفيدين الآخرين، من تلك البيانات، في مقدمتهم أصحاب بعض المصانع الغذائية الملاحقة من قبل دعاة حماية البيئة في أوروبا وأمريكا وذلك بسبب اضرارها الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية، التي تدخل في قوائم صناعة الصابون، والزيوت غير النباتية، وفي صناعة المشروبات الغازية، وأكياس النيلون، وعصير الفواكه، والسجائر، ومنتجات الكلور كس السامة والمضرة بالصحة وتلوث البيئة الطبيعية كما يستفيد من نتاج بيانات الاحصاء تلك ممثلي قطاع البرجوازية

التجارية، على رأسهم شركات هائل سعيد أنعم، وعذبان وجسمان والغراسي والرويشان، التي تغطي مبيعاتها ٣٥٪ من قائمة السلع الاجنبية المستوردة التي تصل الى اكثرمن تسعة آلاف صنف (١) بدءاً من الإبرة، الى الصاروخ، ومن الحذاء، و«المقمطة» ومجففات الأوساخ، والقاذورات، الى الكرافتة، وفستان الزفاف، وفراش الأسرة المذهبة، والحمامات البخارية المنزلية وأحواض السباحة المطعمة بالأحجار الكريمة، ومن الصحيفة الصغيرة اليومية الى أفلام (الروك) والروايات الجنسية، وأجهزة التخاطب الالكترونية ٩٥. ومن ابسط السلع الاستهلاكية للانسان، الى علف الحيوان، وتغذية الكلاب والدواجن.

الى غير ذلك الكثير الكثير من السلع التي تخدمها مجتمعة، وتقوم بعملية تصريف شؤونها أكثر من ألفين شركة ومؤسسة، ووكالات معتمدة، وستة عشر مصرفاً تجارياً مقارنة بثلاثة ممثلين تجاريين أجنب فقط كانوا يعملون في اليمن عام ١٩٢٨ وحنفة من التجار المحليين يعدون بالاصابع، تولوا معاً تغطية حاجة السوق المحلية، والدولية من السلع المصدرة، والمستوردة، بواقع ٨٧ سلعة كانت تصدرها اليمن الى الخارج، و٧٥ سلعة كانت تستوردها، الأمر الذي كان ينعم فيه جميع السكان البالغ عددهم أربعة ملايين -بالهدوء والاستقرار الحياتي والمعيشي، وحيث كان الجميع يشترك في العمل، وتتقارب في صفوفهم نوعية الملابس، والمأكول والمشرب، ومتساوون الى حد بعيد في تقاسم الخير والشر: «العصيدة» والحلبة، لدى كل منزل، وتشترك جميع النسوة في اتشاح «المصر» الجرجيك، و«المقرمة» وفستان العروس، والتاج المذهب الواحد، المستعار بواسطة (الدلالة) المسؤلة عن إرجاعه الى صاحبه التي تقوم بتأجيريه للجميع دون استثناء.. في حين تنعدم اليوم استفادة جميع الناس من آلاف السلع الاجنبية المطروحة في السوق، حيث يقتصر انتفاع حوالي ٧٥٪ منها على فئة معينة من الناس، يشكلون فقط، حوالي ٧٪ (٢) من عدد السكان الاجمالي، البالغ حالياً اربع عشر مليون نسمة، فيما يعرف

(١) ترتكز هذه الاحصائيات على عملية البحث الميداني الذي قمت به خلال اعداد الكتاب

(٢) نفس المصدر السابق

باسم الطبقتين الوسطى والكبيرة.. ويعيش باقي السكان في حالة قتاد ، بالأخص الفلاحين الفقراء على خط الزراعة المداري، الموسمي، ومناطق الرعي، والبدو الرحل حيث المياه الملوثة، وندرة الكهرباء، وأجهزة الاتصال، ووسائل الثقافة، وحيث تأكل الملايين أجسادهم، وتمتص دمائهم وغذائهم الذي لم يعرف التكامل الغذائي، والصحي، في يوم ما.

الأمر الذي يشكل -إلى جانب، قبضة البنك الدولي، وقبول شروطه الاقتصادية المجحفة- الضالعة في افقار الغالبية من السكان، لصالح ثراء، وإغتناء فئة محدودة- عبئاً اضافياً على كاهل حكومة الرئيس علي عبدالله صالح، التي لم تعد قادرة -بسبب كل ذلك- على سد عجز الميزانية السنوية للدولة، إلا بالكاد- فضلاً عن عدم مقدرتها على الوفاء بتنفيذ مشاريع التنمية، واعداد الكوادر العلمية، كما تواجه -بالتالي- مشكلة دفع مستحقات القروض الخارجية، وتلبية مطالب البذخ والرفاه داخل الاجهزة الحكومية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والعجز بالتالي عن اشباع ملايين البطون غير المنتجة، من المربين، والسماصرة، والمحتالين، وتجار السوق السوداء، والمهرين، بما في ذلك مطالب مليون موظف حكومي، غير مؤهل، ولافاعل، وأكثر من أربعة ملايين طالب وطالبة يشكلون بدورهم عبئاً اضافياً على الخزينة العامة، دون أمل الحصول منهم مستقبلاً على أي مردود اقتصادي في غياب مناهج التعليم الحديثة المواكبة لتقدم ومتطلبات العصر، ومواجهة عملية التصنيع والبرمجة التقنية، والتكنولوجية المعاصرة.. فوق أن هذه الحكومة -إلى جانب هذا وذاك- ملزمة على عكس حكومات العالم- بتوفير أماكن، ومقرات عمل احزاب الائتلاف الحكومي، وتمويل أنشطتها، ورصد اعتمادات أخرى -بالتالي- لبقية الأحزاب، بالرغم من أن أنظمة، وقوانين، ودساتير

جميع البلدان الديمقراطية الحزبية تحرم ذلك، وتمنع تسخير المال العام لصالح النشاط الحزبي، وتقاضي أصحابه الذين لا يعتمدون فقط على اشتراكات الأعضاء، ويلجئون الى ميزانية الدولة، وقبول الهبات والرشوات، ومع هذا فان احزاب الائتلاف الحكومي هذه لم تكتفي بتلك الامتيازات غير المشروعة أصلاً، بل تقوم باجبار التجار، والشركات المحلية، والاجنبية بدفع التبرعات لصالح هذه الأحزاب، تحت دعوى الاتفاق على الاعمال الخيرية، وحتى عند حدوث ذلك -وهو أمر مشكوك في صحته- فهل يليق ياترى، بكرامة هذه الأحزاب أن تتحول رسالتها الوطنية الرفيعة الشأن الى مجرد متسول يدق على أبواب الأغنياء بهدف الحصول على الفتات وانفاقه على الفقراء الذين تعهدت امامهم هذه الأحزاب واقسمت اليمين الدستورية، بأنها سوف ترفع الظلم والجور عنهم، وتحمي حقوقهم المشروعة، وتفتح أمامهم آفاق العمل الشريف، والمساهمة في الانتاج، وذلك عوضاً عن الاتفاق عليهم والتسول باسمهم، وجعلهم عاهة مزمنة في جسد المجتمع، ومرضاً مستديماً ينخر بداخله، ويشوه خلقته الإلهية، في انتظار ماتجود به عليهم الهيئات التجارية الربوية المحلية، والمنظمات الدولية الخيرية المشبوهة، بما تمليه الأولى على الوطن، -في مقابل ذلك- من اقتطاع لحصة الضرائب الواجب أدائها، مع فروض الزكاة، لصالح الدولة، المعنية أصلاً بالاتفاق على المعوزين، والمحتاجين، والعاجزين عن العمل وأهل السبيل كي لا يكونوا أداة في يد رجال المال والأعمال، وتحت الإمتنان والشكر لقادة الأحزاب، والإرتهان لهم والتعهد بالتصويت لصالحهم، واكسابهم مواقع سياسية عالية، وذلك على حساب بقية القوى السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة، كما لاتتورع الأخرى، عند تقديم هباتها الخارجية للمتسولين الدوليين هؤلاء -من دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا -من فرض شروطها

اللا أخلاقية/ التي لا تستهدف فقط تحقيق ما كان يقف الفريق العمري، وصحبه،
حائلاً دون تخريب اقتصاد الوطن من قبل الشركاء في التحالف العسكري
اليمني-المصري، بل الإنتقاص من السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون السياسية،
وفي صناعة القرار الاقتصادي، والعسكري، والثقافي، وممارسة الضغط لفتح باب
الوطن على مصراعيه تجاه الثقافة الغربية، والمطالبة بالصمت أمام اقتحام المبادئ،
والمثل الوطنية، واضعاف المعتقد، والهوية العربية، والاسلامية، والوقوف أخيراً
وليس آخر في خندق واحد مع اليهود، والكفار ضد حركات التحرر الوطنية
والحكومات الثورية في أفغانستان، وفي فلسطين، وغيرها من البلدان العربية،
والاسلامية التي تطمح الى توحيد صفوف اعراقها وأصحاب الديانات المختلفة
فيها، لمواجهة أولئك اليهود، والكفار الاستعماريين وعملائهم، وسدنتهم المنتشرين
في جميع أنحاء العالم، وهو ما وقع في شركه كثير من البلدان المتخلفة الأفريقية
والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، التي امتد يد بعض القادة السياسيين، ورجال الدين،
وزعماء المذاهب، والعشائر -للتسول من القوى الدولية الاستعمارية، وهيئاته،
ومنظماته الخيرية المزعومة، بما في ذلك اليمن التي لم تسلم بدورها من بعض تلك
الممارسات، الخاطئة التي اسهمت مع بقية العوامل الأخرى -الآتفة الذكر- في تراكم
مأساة الوطن العامة التي ترفع هامتها اليوم أمام حكومة الرئيس علي عبدالله
صالح.. ومن هنا في ظل مقارنة مواقف وأعمال بعض القوى والعناصر الوطنية
اليمنية خلال مسيرة الثورة- تأتي أهمية الحديث عن شخصية الفريق العمري،
ومعرفة قيمة مكانته الرفيعة على خارطة العمل السياسي، وتجلي مواقف كوطني،
وقائد جمهوري شريف، وأ نموذج -تدرك عبره الأجيال الوطنية المناضلة حقيقة معنى
حب الأوطان، واستلهم جوهراً هذا الحب في معناه الشمولي الذي يغطي موضوع

السيادة، والحرص على استقلال الوطن، والحفاظ على مصالحه العامة، والإستعداد بالتالي للدفاع عنه، وقت الحاجة، والتضحية في سبيله، وعدم إعطاء أي تنازلات لمصالح القوى الداخلية المصلحية، والأطماع الخارجية، أو وضع يده في أيديهم والتعاون معهم، من قبيل تولية دول الكفر والعدوان، والتعامل معهم بالفحشاء والمنكر، وممارسة أعمال الربا، وكل ما من شأنه الإضرار بمصالح البلاد والعباد، على صعيد المساس بجوهر المعتقد، والهوية الثقافية والكرامة الوطنية، ليس أدل على تجلي ذلك الحب الشمولي للوطن عنده ما كلفه غالباً الخلاف مع مصر عبدالناصر الذي رفض عدم التوقف عن محاولة انتزاع القرار من يد السلطة الوطنية الجمهورية اسفر عن اعتقاله وأعضاء حكومته، والزج بهم في سجون القاهرة، بعد أن عجز عبدالناصر عن إسكاته، ومنع اعتراضاته على الممارسات السياسية المصرية التي تمكنت بنهاية المطاف، من التفرد بإدارة شؤون الحرب والحكم في اليمن، وذلك كما سوف نرى مع استكمال نهاية عرض مظاهر وأعراض تلك السياسة التي اعقبت فشل الإبقاء على الدكتور البيضاني، والخرياش وأمثالهما داخل جهاز الحكم الجمهوري، وتعلم جهاز المخابرات المصرية من ذلك الفشل، حيث تم التركيز في هدوء من قبل تلك المخابرات على عملية استكمال تشديد القبضة الحديدية على عمل الجبهة العسكرية، والسياسية - بشقيها الداخلي والخارجي - المتمثل أولاً بانفراد التعامل مع الجيوب الداخلية، وحرية ضرب الطيران لمواقع العدوان، والمدن والقرى داخل الأراضي السعودية، والتغلغل من ثم داخل أجهزة إدارة الحكم، الذي نجح فيه كما -أسلفنا- إلى حد بعيد، مما سهل -ثانياً- في انجحاح عملية الالتفاف على صناعة القرار السياسي، والاقتصادي، الداخلي، والشروع في التحدث باسم اليمن، في المحافل الدولية، بما يعني وقوع اليمن

الجمهوري تحت الوصاية السياسية المصرية، وانتزاع الاعتراف بذلك من بعثة السلام الدولية برئاسة الدكتور (راول بانش) مبعوث الأمم المتحدة، المعني بمعالجة ما أطلق عليه تسمية المسألة اليمنية وجعله يتوجه مباشرة الى السلطات المصرية- ليس ذلك فحسب- بل الاستئثار بمجمل المساعدات العسكرية السوفيتية، والأوربية الشرقية المخصصة للثورة اليمنية، وتغيير سير اتجاه البواخر / المحمولة عسكرياً الى اليمن- وذلك صوب الموانئ العسكرية المصرية، لتدخل هذه المساعدات في ملكية الجيش المصري العامل في اليمن، وذلك بالرغم من الاتفاق المبرم مع مصر بهذا الشأن -كما أخبرني بذلك الفريق العمري- والقاضي، بحق امتلاك اليمن الجمهوري للمساعدات العسكرية الخارجية، وذلك مقابل حصول مصر على الهبات السوفيتية التي تتم في شكل تعويض للمعدات العسكرية المتقدمة في ميدان القتال دفاعاً عن الثورة اليمنية، وتجنباً بالتالي لعدم حدوث نقص داخلي في قوام الجيش المصري، الذي يستعد لخوض المعركة مع اسرائيل، ومع هذا فقد وجد اليمن نفسه بحلول ٦٥-٦٦-٦٧ خالياً من أي سلاح دفاعي كان أم هجومي، مما اضطر الفريق العمري بعد انسحاب الجيش المصري، واشتداد فعل عملية حصار المدن الرئيسية وسقوط العديد من المناطق في يد قوى الثورة المضادة- الى عقد صفقات جديدة، وطلب مساعدات سوفيتية، وصينية إضافية، وذلك بهدف سد الفراغ، وتعويض ما انتهب على يد القوات المصرية الحليفة.

ولم يكن ببعيد أن يتوقف حديث الناس -وسط كل ذلك- والوقت لا يزال مبكراً في مطلع ٦٤- عن إمكانية وجود يمن جمهوري مستقل، وعن مقتضيات بناء الدولة المركزية الديمقراطية، وتكوين جيش اليمن الحديث، وتأسيس البنية التحتية المتقدمة، وحلّ بدلاً عنهما الشعور بالإحباط، وعدم الرضى، وتهيأ المناخ

الشعبي العام لظهور مقدمات التناقض، مع الحليف المصري، ولم تمر سوى فترة قصيرة حتى بدأت تلوح على الأفق بوادر الصراع المباشر معه، اختفت عبره، وتلاشت امكانية تجاوز هموم البلاد الرئيسية، بما في ذلك تضائل الدفاع عن الثورة وعدم الحفاظ على النظام الجمهوري الوليد، حيث أبت علاقات التخلف الداخلية ومطامح عبدالناصر الاقليمية، إلا أن يدفعها البلدين -مصر واليمن- الى حافة المواجهة، والاصطدام، وإتاحة الفرصة -بالتالي- لعناصر القوى المضادة لكسب مواقع جديدة، على الصعيدين العسكري والسياسي والإقليمي من الصعب استعادتهما بسهولة، إن لم يكن افتقادهما على المدى الطويل وإلى الأبد، وهو ماحدث بالفعل. في ظاهرة انقسام الصف الجمهوري، وتهالك الوضع العسكري، المصري بعد ذلك، وتعاضم سطوة الملكيين، والسعوديين وكسب حلفاء جدد من داخل الصف «الجمهوري المحافظ» وإقدام عبدالناصر على استرضاء الملك فيصل، وعقد اتفاق هدنة معه، عرفت باسم اتفاقية جدة للسلام سرعان مابادر -حزب التجمع الوطني- تجاه مظاهر بدء شروع تلك الأزمة - بطرح مشروع العمل الجبهوي الوطني، وذلك على أمل تحقيق الحد الأدنى، لعملية التحالف ووحدة الصف الوطني، بهدف الحيلولة دون تفجر الوضع العسكري بين الحليفين، المصري- واليمن الجمهوري، والعمل قدر الامكان على تقريب وجهات النظر بينهما وتضييق فجوة الخلاف، الناجم أصلاً -وفقاً لوجهة نظر حزب التجمع- عن عدم استيعاب الطرفين لطبيعة المرحلة التاريخية الانتقالية داخل الأرض اليمنية، التي كان يحاول كلاهما إجبار اليمن على حمل ما لا يطيق عليه، حيث تريد مبصر الانطلاق منه لمقارعة الخصوم الاقليميين، والدوليين، في وقت تفتقر فيه اليمن الى الأرضية النضالية، والمقومات المادية والحضارية الفكرية والعلمية الشرطان الرئيسيان لضمان سلامة

التحرك العريض على جبهات متعددة المهام الداخلية والخارجية الصعبة، في حين يطمح الجانب الجمهوري على اختلاف عناصره، وتنوع مشاريعه، وتناقض أفكاره، ومواقفه - يطمح - وهو الأضعف في حلقة الصراع هذه مع مصر - إلا من قوة مشروعية ملكيته للأرض اليمنية - في القفز على واقع المرحلة التاريخية، الانتقالية، ويحلم في نفس الوقت بمقدرته على الاحتفاظ بالسيادة، وحرية صنع القرار العسكري، والسياسي، والاقتصادي، وهو ما يتعارض مع ديكالكتيك العلاقة بين القوي والضعيف، بين الحلم والحقيقة وبين الواقع الصرف كما هو، وبين ما يتمنى المرء ويحلم تجاه تغييره وإصلاحه، فوق أن كل فرد باليمن، كان - ولا يزال يفكر على طريقته الخاصة به وبما تمليه عليه مصالحه الاجتماعية الضيقة التي لم ترقى بعد إلى مستوى الولاء العام للوطن وللتربة، والإنحياز إلى جانب المقيمين في حين تعصف بتفكير البعض - من ناحية أخرى - الأحلام الثورية الطوباوية، التي لم تتبلور بعد، ولا تزال من حيث التكوين، والنشوء، ومعطيات الواقع العملي زهن الغيب، وعاجزة بالتالي عن أن تقف لوحدها على قدميها، دون أن تدفع ثمن هذا العجز، بمحاولة التكيف مع الأمر الواقع، والتعامل مع قوانين المرحلة الانتقالية هذه بحذر ووعي، ودون استفزاز، أو تراجع إلى الخلف، وذلك إلى أن يتقوى عود هذا النضال، وتتم عملية الانتصار على العدو المشترك، وتتجدد الأرض تحت الأقدام.

كان ذلك هو تقييم حزب التجمع لطابع المرحلة، وللتوجه السياسي العام الذي كان يحكم عقلية الحليفين، الخصمين، لبعضهما معاً، ومبرر بحثه بالتالي عن إيجاد صيغة مناسبة لحل مشكلة التآلف الوطني وقضية التعاون اليمني المصري المشترك، كان أحد أهم ركائز هذه الصيغة على الصعيد الجمهوري - يكمن في تشكيل الجبهة الوطنية، القادرة، وحدها، فقط، ليس على التحاور مع الحليف

المصري وتأمين سلامة عملهما العسكري والثوري المشترك، فحسب بل في دعم موقف الحكم الجمهوري الجديد، وتقوية مركزه السياسي، وجعله تحت الرقابة الوطنية، ومنعه من ظاهرة الإنحراف، والسير على طريق المساومة على المبدأ وعدم إعطاء تنازلات فردية غير محسوبة للحليف المصري، أو لصالح العدو الخارجي، قد تضر باستراتيجية المرحلة الانتقالية هذه، وتضيق فرص الخروج من تناقضاتها، والوصول بالبلد إلى بر الأمان، والانتقال بالتالي إلى مرحلة تواجه الثورة الذاتي على الأرض اليمنية، وامتلاك حرية الإرادة، والتغيير، ووضع صيغة لهوية النظام على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، المستقل، والمتحرر من أي نفوذ خارجي، اللهم إلا بقدر ما يخضع ممثلي هذه الإرادة، لقانون التطور الاجتماعي الداخلي وفي مقدرتهم على الإرتفاع فوق الصراعات الدموية، والتحاور مع التناقضات الاجتماعية الحتمية، والخلافات الفكرية، والعقائدية بشكل حضاري، يؤهل اليمن -بنهاية المطاف- دخول العصر، وإيجاد موقع قدم له في صرح الحضارة المعاصرة، والإسهام بدوره فيها، وليس مستهلكاً لها، وطفيلياً يعيش على هامشها، ويقتاد من فتاتها، وحسنات أصحابها، ويبيع الأرض، ويحمل على كتفه ثرواتها، ويضعها تحت تصرف الأعداء «كالعيس تطفح بالضماض والماء فوق ظهرها محمول.

على أنه مع بدء دورة عمل المؤتمر التأسيسي لتشكيل الجبهة الوطنية هذه ظهر -مع الأسف- بأن خوض غمار هذه التجربة السياسية الملحة لم يكن قابلاً للنجاح، وذلك حسب ما كان يتوقع حدوثه بعض عناصر حزب التجمع الوطني الوحدوي الديمقراطي، بالرغم من إيمان أعضائه ككل بأنها الورقة الأخيرة التي يمكنها الوطن بين يديه -في مطلع عام ٦٤- ووسيلته الوحيدة، للخروج من وطأة

التناقض الداخلي، وعدم الاقتدار على التكيف مع العالم الخارجي، والتعامل مع الوجود المصري، حيث تكشف بعد سلسلة من الاجتماعات، والحوارات الجادة والمضنية، بأن الوقت لا يزال مبكراً تجاه ظهور الشعور بالمسؤولية التاريخية، وعدم مقدرة الصف الوطني على الإرتفاع فوق الأهواء الشخصية، والمصالح الفئوية والنزعات الحزبية الضحلة، والضيق، والولاءات القبلية، والطائفية، والمذهبية، والعمالة الخارجية، فقد ركع بعض قادة وأعضاء منظمة حركة القوميين العرب تحت أقدام جهاز المخابرات المصرية، وأصبح العمل بالنسبة لهم داخل لجان المؤتمر التأسيسي للجبهة مجرد تجسس، وتخريب للمقترحات والقرارات الهادفة، فضلاً عن عدم اخفائهم مشاعر الحقد والعداء لخصوم مصر السياسيين، والتشهير علناً- في المحافل، والتجمعات السياسية، وداخل صفوف التظاهرات الشعبية، والرسمية بقيادة العمل العسكري اليمني الميداني واتهامهم -جنباً الى جنب- مع قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني- بالميول الملكية والعمالة لروسيا وأمريكا، في حين لم يتورع قادة حزب البعث من وضع أنفسهم تحت تصرف ممثلي القوى الإقطاعية، والزعامات العشائرية، ولم يلتزموا بخط العمل الوطني الجبهوي، واشتركوا عملياً في التحضير لمؤتمر عمران المناهض للوجود المصري بشكل اطلاقى- على غرار القوى الملكية، وأصبحوا طرفاً مع الشهيد الزبيرى، وابن الاحمر، وعبدالمك الطيب، وعبدالمجيد الزنداني، عضوي حركة الاخوان، ضد السلطة الجمهورية بقيادة المشير السلال والفريق العمري.

أما أعضاء وقادة حزب اتحاد القوى الشعبية، فقد دخل البعض منهم تحت مظلة السعودية، وإيران الشاهنشاهية، ثم الخمينية بعد ذلك ولم يصمدوا طويلاً بعد عملية القمع التي شنتها أجهزة السلطة بالاشتراك مع القوات المصرية ضد التظاهرة

الوطنية لعناصر الجبهة التي نسبوا لأنفسهم في الخارج شرف تزعم حزبهم لها وقيادتها. ومع هذا لم يتراجع حزب التجمع عن الوفاء بأداء دوره على الساحة اليمنية، وانتهاز فرصة زيارة عبدالناصر التاريخية لليمن، وقدم له بعض المطالب الوطنية، وذلك على أمل إعادة النظر في سياسة مصر تجاه المسألة اليمنية، وتخفيف حدة التوتر بين الحليفين المصري- واليمني، وعندما كان يعتزم جبر بن جبر اللقاء كلمة التجمع الوطني الوحدوي الديمقراطي، أمام عبدالناصر في مبنى القيادة العسكرية المصرية ويقدم له -بالاشتراك مع الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي- مطالب التجمع- اذا بالدكتور (كمال رفعت)، عضو الوفد المرافق لعبدالناصر وأحد عناصر احزاب اليسار المصري- يقول لهما: لاتعبا نفسيكما فقد حمل عبدالناصر في جعبته كل شيء، الدستور، وتشكيل الحكومة، وأعضاء جهاز التنظيم السياسي، وذلك على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولم ييأس مثلاً حزب التجمع، وقدا -رغم ذلك- مطالبه الى عبدالناصر، التي تركزت على ثلاث محاور رئيسية، اطلاق حرية ارادة القيادة السياسية اليمنية العليا في مشاركة مصر صنع القرار السياسي والعسكري، وتشكيل حكومة وطنية عريضة ومتخصصة، تتعهد بانتهاج سياسة اقتصادية، واجتماعية متطورة وتشجيع عملية الانتاج، وربط الانسان بالأرض والإسراع في دراسة مشروع اصلاح الزراعي، وتقليك الأرض لمن يفلحها، واقامة التعاونيات بداخلها، وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية، عن طريق إيقاف استيراد المواد الغذائية، والسيارات والسلع الكمالية بالجملة، وانزال مشاريع التنمية المدروسة بعناية، وطرحها أمام المساهمة الفردية واستثمار السيولة النقدية، ومدخرات الذهب والفضة الشخصية وموافقة عبدالناصر أخيراً على اطلاق الحريات العامة، وتشكيل لجنة وطنية لاعداد مسودة

الدستور، وقانون المحكمة الدستورية العليا وجهاز الرقابة الشعبية والحكومية، ورفع يد جهاز المخابرات المصرية عن تعقب العناصر الوطنية، ومراقبة التجمعات السياسية، والفئات الوطنية، والتدخل في شؤون أعمال الحكومة، وبقية الأجهزة التنفيذية والقيام بدلاً عن ذلك بمكافحة أعمال التجسس، ومراقبة أنشطة التآمر الخارجي، والكشف عن هوية المرتزقة الأجانب والعرب العاملين في صفوف القوات الملكية، والسيطرة بالتالي على أساليب تهريب العملة والاتجار بالسلاح، ومحاولة تخريب الاقتصاد اليمني..

غير أن عبدالناصر قد وضع تلك المطالب على جنب، ولم يستجب لتنفيذ أي بند منها، وكما قال الدكتور -كمال رفعت- فإنه قد تم وضع كل شيء في مصر: الدستور، والحكومة الجديدة والتنظيم السياسي «ولا من شاف، ولا من دري» بمعنى المزيد من القبضة الحديدية المصرية، والمزيد -بالتالي- من القيود الإضافية.. حيث تلاشى الأمل- وسط تلك الأجواء السياسية العامة، والانقسامات الوطنية، ومرور التخلف العام، ومناورة عبدالناصر- في إمكانية إقامة التحالف الوطني، وإيجاد لغة مشتركة مع الحليف المصري، وإنقاذ الوطن من الاختلاف والصراع، والتناقض، وحلت (الديماجوجية) والشعارات الزائفة محل الصدق، والنزاهة، والاخلاص للوطن، وللثورة والمبادئ القومية، وانطرح كل ذلك أرضاً، وذلك تحت بريق الذهب السعودي، وإغراءات العون والبذخ المصري، والحصول على الامتيازات والمنافع والمناصب العليا، ونهب الخزينة العامة، والاتجار بالحرب الأهلية، والاستفادة من دماء الضحايا، وخراب الوطن، وتشريد السكان، وضياع الأطفال، وسحق كرامة الأمهات، واجهاض النساء الحوامل، ووقع البلد كله في شرك الضبابية، وانعدام وضوح الرؤية، في حين استأثرت عناصر البرجوازية التجارية الطفيلية-

لنفسها بنتاج السيولة النقدية تلك، والاستفادة من مصادر القروض الخارجية التي لا تزال ديناً عليها حتى الآن وترسخت في عقول الناس - ملكيين وجمهوريين، ومصريين - النزعة الاستهلاكية، والشره على المنتجات الكمالية، اسفر ذلك - بالنسبة لمصر على المدى الطويل - ببداية خلخلة اقتصادها الجبار الذي كان يلبي حاجة أكثر من ربع مليون جندي مصري في اليمن، افسدتهم - مع عائلاتهم، وأسروهم السلع الخارجية، القادمة عليهم بكثافة بالنسبة لليمن، وتوقف، أو كاد - عمل الانتاج الحرفي، على الصعيد المحلي وارتفع معدل الهجرة الداخلية الى المدن، وإلى الخارج، وظهر جيش المرتزقة والعاطلين عن العمل وبدأت ظاهرة الخدم، والحشم داخل العمل المنزلي، وانفتحت - أمام الوطن بالوعة التخلف، والجشع لتسد أنوف الناس، وتحجب عنهم فاجعة النظر الى مقدم الأزمة الاقتصادية التي سوف تحمل بالوطن - عاجلاً أم آجلاً - وهو ما حدث على أبواب التسعينات، وذلك بمجرد انقطاع تدفق سيل الأموال والهبات الخارجية، وانكشاف عورة مظاهر الإزدهار العمراني الزائف، والترف السلعي الخارجي الذي لن يدوم طويلاً، كما كان يتراءى لبعض الناس السذج، الأمر الذي توقف عنده زخم ارادة الوطن الحرة الشريفة، ممثلة في عدد من القادة العسكريين والمدنيين برئاسة الفريق حسن العمري، ووقعت هذه الإرادة بين نارين: المخطط الأمريكي، والتدخل السعودي، والبريطاني، والأردني المباشر من جهة وبين معطيات واقع التخلف، وسطوة مثليه، وغياب الوعي الوطني، وضحالة الأحزاب السياسية، وعدم وجود جيش متكامل العدد، والعدة، والكثافة يسند هذه الارادة، ويعزز موقفها الوطني..

فكيف تعامل هؤلاء ياترى، مع كل ذلك؟...

وهل تمكن الفريق العمري من تجاوز الخلافات الثانوية، والصراع على السلطة

اليمن، ومن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة، ومن كبار الجنرالات في اليمن، وقيادة المخابرات العسكرية، وتعامله أخيراً وليس آخراً مع تأمر وغدر رفاق الطريق، وزملاء النضال...؟

وما هو اسهامه -ورفاق دربه- في دفع حركة الحياة الراكدة في اليمن، وهل كانوا متفهمين لقانون التطور التاريخي، وهل تمكنوا -بعض الشيء- من وضع بصمة على طريق التحول الاقتصادي، والاجتماعي المستقل، والمتحرر، من أغلال الجمود، والتبعية، وتشكيل علامة مضيئة على بدء تفكيك عرى علاقات الانتاج مقابل الرأسمالية، ودق ناقوس الحرب على بدء اجتثاث افكار الظلام، ووضع حد -بالتالي- لعملية تذبذب فكر الوطن بين ظلام الماضي الموحش، والحاضر الواعد والمزدهر؟..

ذلك ماسيتم الإجابة عليه في معرض الفصل التالي.

- الفصل الخامس -

- الرحلة الأولى إلى موسكو - بين نجارب الحياة العملية

والتعلم الأكاديمي

من هو الفريق العمري؟ .. اغتيال القاضي عبدالله الإرياني -

نائب رئيس الوزراء - صفتي الجمهورية على قلاب قوسين من قبل

المشقة -

لم يكن بد بالنسبة لي - وسط تلك الأجواء العامة الصعبة ، والإحباطات السياسية، والاجتماعية، وتصادم موجة الحرب الأهلية، أو بالأصح الحرب الإقليمية والدولية التي تدار على الأرض اليمنية، وفوق هذا وذاك وسط حالة الشعور باليأس، ورؤية وجه مستقبل اليمن المظلم، كان لابد من مطالبة الفريق العمري بالسماح لي بالسفر إلى روسيا بهدف الحصول على الدراسة العليا في جامعة موسكو حيث يستحيل على المرء أن يظل قاصراً وغير مؤهل - في ظروف أقل ما يحتاج فيها الوطن إلى العناصر الكفؤة بعد أن دخل فجأة على العصر، في حين لا يليق - من ناحية أخرى - بشخص يعمل معه على قمة السلطة السياسية والعسكرية والثقافية، وهو مفلس وشاهداً سلبياً على العصر، وغير مقتدر على وقوف الند للند مع الخصم الساسي والاجتماعي، وما كان أكثر اشكالاً وأنواع هو لاي الخصوم المتواجدين على الساحة اليمنية، خاصة بعد قيام الثورة، والإعلان عن هويتهم، وكشف القناع عن توجهاتهم، وولائاتهم السياسية والفكرية والمذهبية المشبوهة، واطهار نزعتهم العدوانية، ومثاربهم الإقتصادية والاجتماعية المصلحية المعادية للشعب، ومخاصمة الوطن ، فوق أنهم - من ناحية ثانية ، أصحاب خبرة

وتجربة، ولا ينقصهم الدهاء، ويملكون .. إلى جانب ذلك المال والجاه والسلاح، وإرادة العنف، ولا تتفزز أيديهم من أن تخضب بدماء الأبرياء والوطنيين الشرفاء.

غير أن الفريق العمري لم يوافق أول الأمر على هذا الطلب، وظل معارضاً لفكرة السفر هذه التي ما انفكيت ملحاً عليها، وطرحها أمامه عند كل مناسبة، تذكروني في صحبته قدر حاجة الوطن إلى العناصر المتعلمة، وأصحاب الخبرة والكفاءة العلمية، رغم الشعور بأنني قد تعلمت خلال العمل معه على أرض الواقع بما يفوق - كما اتضح لي مؤخراً - أية دراسة نظرية لا تملكها الجامعات والأكاديميات الدراسية العليا، فقد تعرفت على معظم المناطق اليمينية، وحللت معه في جميع المدن والمراكز والنواحي المختلفة، وزرت كل المواقع الإستراتيجية، والموانئ والجزر البحرية، بما في ذلك جزر حنيش الكبرى والصغرى، وجبل أبو علي، وزقر التي كلفني الفريق العمري القيام بزيارتها وتقديم تقرير له عنها في ظل ظروف انشغال حكومة الثورة بالدفاع عن حدودها البرية المحترقة، كما اطلعت - بصحبته على أحوال وظروف المجتمع اليمني بكل فئاته وتفهمته - أكثر مما تقوله الكتب - أسباب معاناه السكان وشقائهم، وعذاباتهم، كما وفرت لي مرافقته فرصة الإطلاع من ناحية أخرى - على حياة النعيم والبذخ التي يرفل فيها بعض الفئات الإجتماعية على حساب شقاء وفقر أولئك السكان، كما حللت معه في قصور وقلاع قوى الإقطاع وكبار الملاك للأرض، ودخلت معه إلى حصون المشايخ وزعماء العشائر، وشهدت عملياً مظاهر السطوة، واستعباد الشعب، داخل سجونهم الخاصة، والزنازانات التي يكبل الفلاحون وسطها بالسلاسل والأغلال، وذلك كما كان يفعل الإقطاعيون في القرون الوسطى الأوربية، وكأنهم دولة داخل الدولة، وذلك مع فارق غياب وجود الدولة في اليمن، وتفكك عراها بعد قيام الثورة - بعد

أن كانت تأبى على نفسها - بقيادة الإمام - وجود منافس لها دخل صفوف الملاك وزعماء العشائر الكبار، ولمع هذا تشهد اليمن - في ظل هذه الردة عصر النظم العشائرية والبدوية الأولى في التاريخ، مما يتعذر على أي إنسان التعرف على ذلك داخل مبنى الجامعة، أو من خلال الإطلاع على كتب مؤرخي اليونان والرومان وفلاسفة عصور الإقطاع، حيث تنعدم بداخلها صور حقائق أوضاع علاقات التخلف هذه باليمن، وذلك بما هي عليه بالفعل. كما تعرفت على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي - بفضل صحة الفريق العمري والمشير السلال والقاضي الإيراني على الكثير من مجريات الأمور، والأحداث السياسية والعسكرية، وتفهم طابع العمليات الحربية اليمنية، والمصرية والسعودية، والعوامل الخارجية المساعدة، واكتشفت بالتالي - ما لم تقله ولن تقوله كتب الدراسة والمحاضرات الجامعية - حول أسرار وخفايا أعمال (الدرس والتأمر التي تجري خلف كواليس مكاتب الساسة الكبار، وأجهزة الحكم، حيث تصنع الإشاعات، وتدبير المكائد للخصوم السياسيين، وحبك المؤامرات على قوى الوطن الرافضة للظفر والاضطهاد..

وصرت على معرفة وخبرة بالوجوه السياسية الملونة التي كانت تختفي وراء البسمة واطهار مشاعر الولاء، للوطن، كما خبرت أشكال واللوان تنابلة السلطان، ومحترفي أساليب الشر، والإنتهازين والوصوليين الذين يزحفون على ركبهم تحت أقدام الحكام، وصولاً إلي تحقيق مآربهم ومنافعهم الشخصية، والفئوية والطبقية، كذا ولمجرد حصول البعض منهم على الحظوة الشخصية لدى الحاكم، وحياسة موقع قدم في مجلسه العامر ليس إلا.

وبالمقابل تعرفت على الكثير الكثير من الناس الشرفاء أعزاء النفس ومن العناصر المناضلة وأصحاب الرأي الجسور، والفكر النير، والمشورة الصادقة للحاكم،



وحيث تركت في مواقف البعض منهم - تجاه الحاكم الفرد - آثاراً إيجابية لا يضاهاها فعل سماع أية ملحمة شعرية أو قصيدة وطنية طافحة بجلال وأعظم الأعمال، أو قراءة سفر من الوعظ والإرشاد، وخطب الساسة وزعماء الإصلاح.

ألم يكن ذلك كافياً بعض الشيء - إذا ما اعتبرنا الهدف الرئيسي للتعلم الأكاديمي النظري، هو إعادة صياغة تفكير الإنسان، بما يعني الأصالة والنزاهة والشرف، فهذه وتلك - من القيم السامية، كانت ماثلة أمامي وفاعلة في بما لا تقدر على فعله المحاضرات داخل الحرم الجامعي، ويكفي أن يكون الإنسان - كي يبلغ تلك المنزلة - صحبة الناس الشرفاء، وعلى مقربة من موقع ممارسة المسؤولية تحت قيادة الرجال العظام، كان الفريق العمري أحد هؤلاء الذين تعلمت على يده معنى الرجولة والشرف وتعرفت عن طريقه على شخصيات من ذلك النوع الذين كانت لهم مواقف وطنية وقومية وأممية تهز الجبال، أمثال تيتو، وعبد الناصر وكوسجين، وكاسترو، وهونكر، الذين كنت استمع إليهم وهم يطرحون أمام الفريق العمري خلاصة تجاربهم في الحياة، ويعيدون إلى مسامعه مجدداً صياغة - ما توصلت إليه أفكارهم عبر تجارب قاسية ومضنية على الصعيد العسكري، والسياسي، والإقتصادي والاجتماعي، كنت سعيد الحظ في مشاركة الاستماع معه إليها، وذلك بنفس القدر الذي سعدت فيه - عن طريق صحبتها خلال الأعمال والزيارات والرحلات الخارجية - بالتعرف على الكثير من قادة وزعماء العالم، وكسب صداقة بعض الكتاب، والصحفيين، والشعراء الذين كان يحلوا لهم التعرف عليه من الداخل، والاستماع مني عن بعض مواقفه النضالية، وقصص بطولاته العسكرية ضد قوى الثورة المضادة التي فرضت نفسها على الصعيد الخارجي العربي والأجنبي، أذكر منهم - في هذا الإطار - كل من الروائي العربي الكبير عبدالرحمن

الشرقاوي، والشاعر المرحوم صلاح عبدالصبور والبياتي، والصحفي يوسف الشريف، والسعدني، كما شهدت معه - لأول مرة - بعد حلم سنوات - إحدى حفلات أم كلثوم الغنائية الشهيرة على مسرح سينما قصر النيل، وذلك صحبة عبدالناصر والمشير السلال، وتعرفت معه بالتالي على المناطق الأثرية في مصر، وذلك بنفس القدر الذي زرت وإياه لأول مرة بعض متاحف أوروبا التي بحوزتها قدراً من كنوز وآثار الشرق المنهوبة، بما فيها الآثار والتحف اليمنية القديمة النادرة - علماً بأن الإطلاع والتعرف على كل ذلك لم يكن بالنسبة لي مجرد معارف كمالية، وترف ذهني، بل كان بمثابة نافذة أطللت منها على معرفة العالم من حولي ومن خلال تلك النافذة انفتحت عيني على خلفية الوجود البشري، وفهم تنوع وإبعاد أعمال الإبداع لديه، والتعرف بالتالي على طابع الاختلاف والتناقض داخله وإدراك مكنى وحدة ذلك الاختلاف والتناقض، وسط مظاهر الشتات والصراع الانساني، والتعارض العرقي، والصراع الإقتصادي والظلم الإجتماعي، حيث كان يستحيل إمكانية التعرف على جوهر وحدة الوجود البشري الطبيعي، لو لم أكن قد تسلمت قبل ذلك - بمنهج علم البحث المعرفي المعاصر، وكم هي فرص التجوال حول العالم والإطلاع على ما بداخله، ضاع مغزاها وانساب - بين يدي الكثيرين بسبب إفتقار ذلك المنهج القادر وحده على استقراء أسرار الطبيعة البشرية، واستبطان ما خلف الصراعات الضاهرية، والعلاقات الإقتصادية غير المتكافئة، وتمكن إدراك جوهر طبيعة المعارف التاريخية، وحقيقة التحولات الإجتماعية، وذلك بما يتميز عن الإطلالة الفكرية السطحية، والنظرة العلمية الضيقة التي ترى في مظهر النشاط السياسي والرغبات الذاتية للقادة وزعماء الإصلاح، أداة رئيسة وفاعلة في تغيير طبيعة الواقع الإجتماعي وقلب موازين طابع العلاقات القائمة بداخله على

الصعيدين الإقتصادي والثقافي .

في حين كشفت لي تلك الرحلات والمحادثات الرسمية وغير الرسمية مع أولئك القادة والزعماء والمفكرين الكبار بأن الأمر على خلاف وجهة النظر تلك، عندما تبلغ درجة عمق النظرة العلمية المنهجية النافذة إلى جوهر العملية التاريخية التطورية التي تكمن أصلاً خلف فعل قانون علاقات وقوى الإنتاج المادية والروحية وخضوع المجتمعات البشرية، لسريان فعل هذا القانون الحتمي على سلوك وتفكير، وتشكيل أسلوب حياة، ومعاش الناس، وتحديد نوع وطابع الخلاف والصراع والتناقض بينهم، بما يعلو على كل الرغبات الطيبة لزعماء الإصلاح الرادكاليين. ويتجاوز كل الطموحات والآمال الوطنية الذاتية ..

فكم مرت - في إطار تلك النظرة الفكرية القائمة على الأماني والرغبات الشخصية - محاولات إصلاحية جادة، سواء قبل الثورة أو بعدها، دون أن تتمكن تلك الرغبات - التي صاحبها كثيراً من الجسارة، وبذل الدم، والتضحية بالنفس - من تجاوز إرادة قانون التطور التاريخي الاجتماعي، حيث بائت كل تلك المحاولات بالفشل، وعجزت عن تحقيق أي شئ في صالح العملية التطورية الفعلية واحداث تغيير اجتماعي واقتصادي، وسياسي وثقافي نوعي إلى الأفضل والأحسن، يؤكد ذلك واقع فشل الانقلابات السياسية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشعوب الشرق الأوسط التي حاولت عسكرياً وعن طريق العنف تغيير علاقات التخلف والانتقال إلى الشكل الرأسمالي الإنتاجي العالمي أو الاشتراكي، وذلك دون أن تأخذ أي اعتبار للشروط الموضوعية، والامكانات الذاتية، حيث أن مهمة أي عمل وطني ناضج ومتبصر سواء في اليمن أو غيره لا يعدو واجب القيام بازاحة العقبات الخارجية التي تقف حائلاً أمام مسيرة قانون التطور التاريخي الاجتماعي-

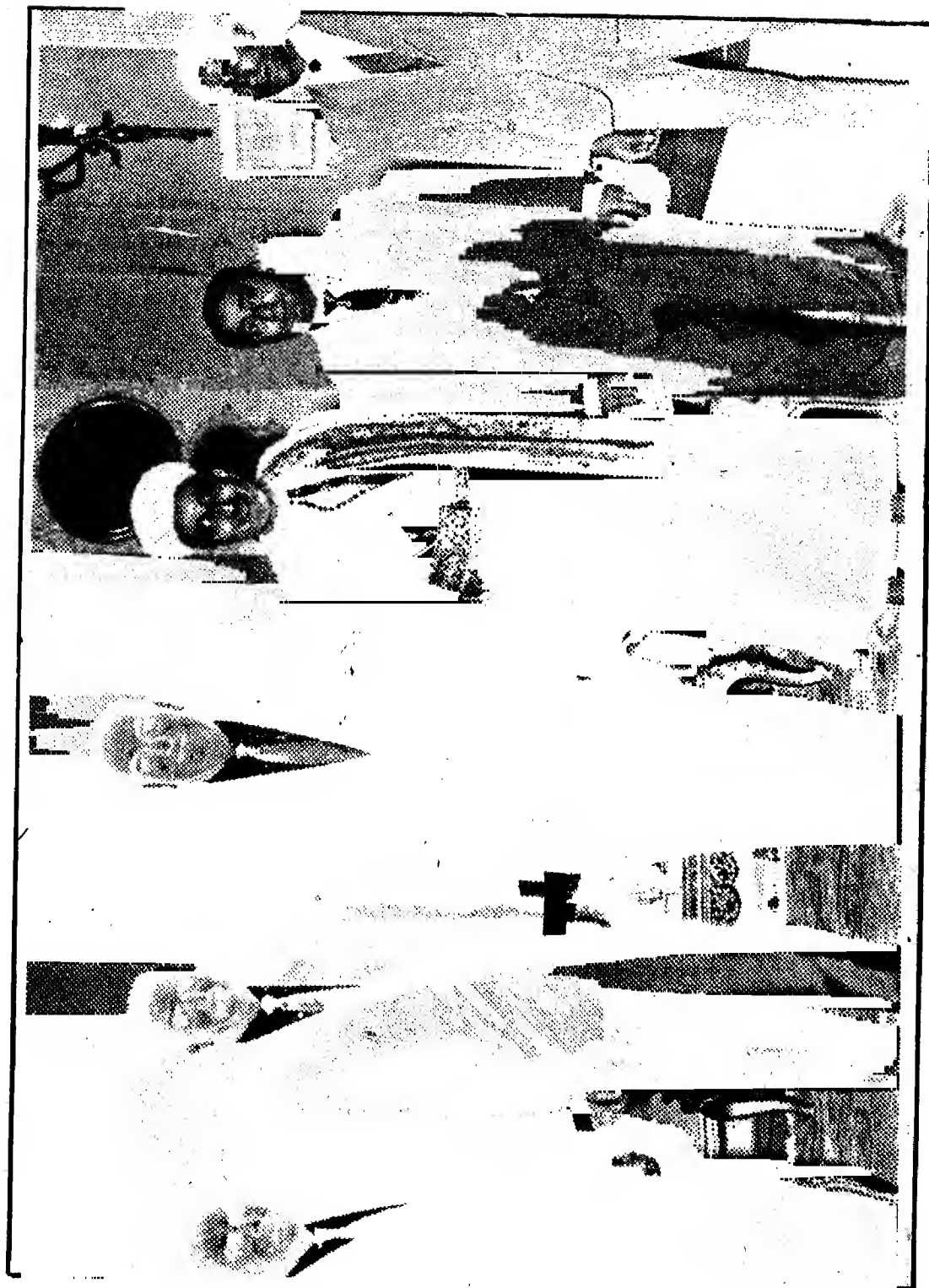
ومحاولة التكيف به، وفهم التعامل معه بحيث لا يتعرض هذا القانون لأعمال الإعاقة من جهة، أو الإلتفاف عليه من جهة ثانية.

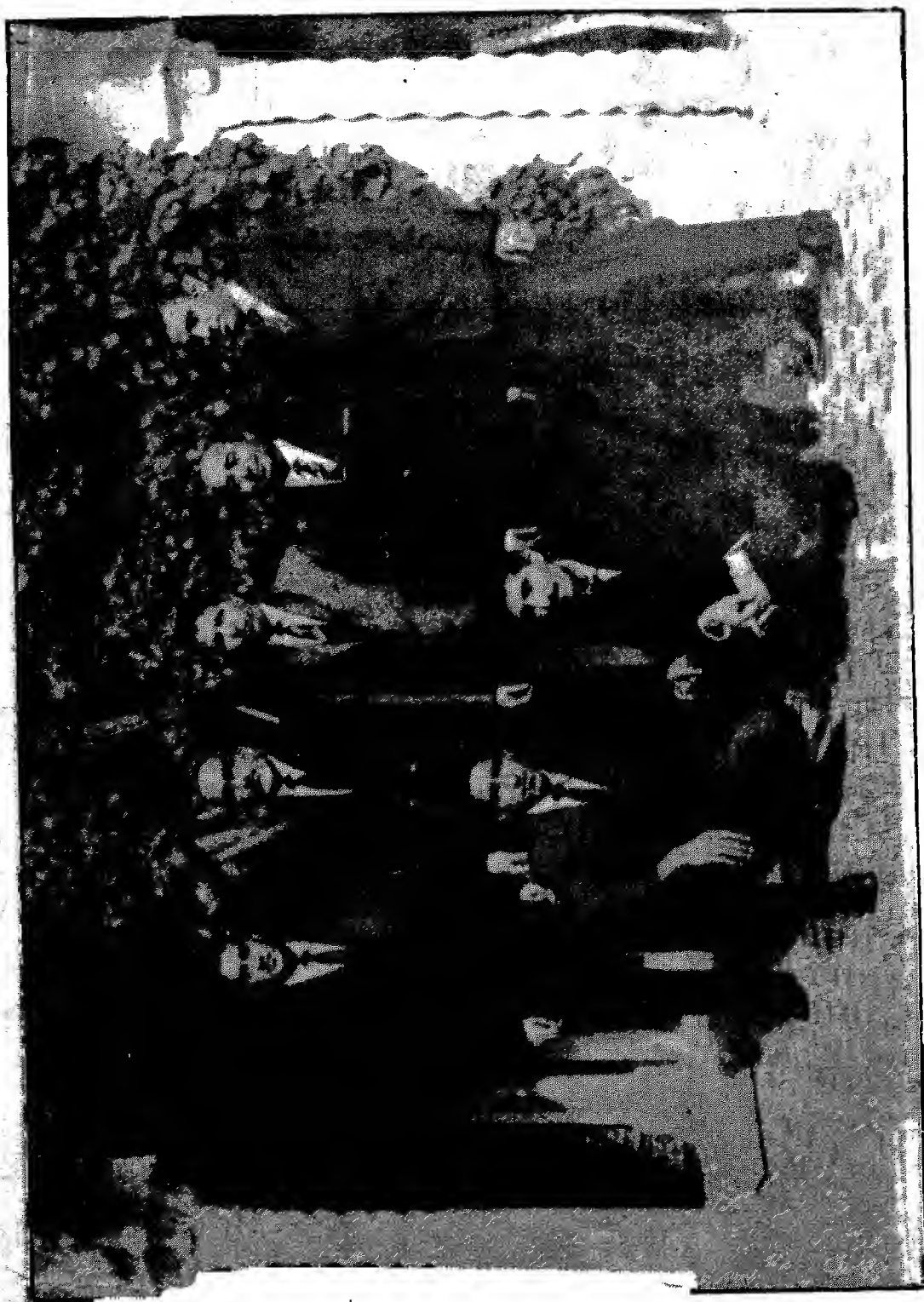
وما يحدث على الأرض من انقلابات سياسية دموية، وحروب أهلية، عرقية ومذهبية سوى مظهر صارخ لعمليات خرق ذلك القانون، بوقوف ممثلي قوى التخلف في وجه التيار التاريخي الصاعد، أو محاولة القفز على ذلك القانون من قبل القوى الجديدة الناهضة والذي لا يقل خطورة بدوره عن المحاولات النقيضة له التي يعمد أصحابها إلى إفراغ العملية التطورية التاريخية من محتواها الاجتماعي المتقدم، والانحراف بها لصالح قوى إجتماعية معينة، نجد مثال هذا الأخير فيما يحدث داخل المجتمعات الأوروبية والأمريكية المعاصرة .

ذلك جزءاً من حديث طويل استمع اليه الفريق العمري من الرئيس (تيتو)، عشية اللقاء به في بلغراد عام ١٩٦٥م وذلك خلال رحلته المكوكية مع القاضي الإيراني بهدف شرح وجهة نظر حكومة الثورة من مؤتمر جدة، بين عبدالناصر وفيصل. حيث اختتم حديثه معهما موضحاً عقده المشكلة التي تواجهها اليمن إقليمياً ودولياً بقوله : ولسوف تستمر عملية التناقض بين قانون التطور التاريخي الإجتماعي، وبين محاولات القفز عليه، والإلتفاف على محتواه - قائمة لوقت طويل في تاريخ البشرية المقبل ليس في اليمن فحسب، بل وفي أصقاع كثيرة وذلك نتيجة قصر الفترة التاريخية الحضارية المعاصرة التي لم تتجذر أبعادها بعد في حياة الشعوب، ولا يزال هناك متسع من الوقت قبل أن تصل علاقة التناقض هذه إلى طريق مسدود ، ويتفجر الوضع الحضاري العالمي على نفسه، وتخرج الصدود من احشائه .

متى سيحدث ذلك ؟ ..

أجاب على هذا الرئيس (تيتو) بالقول: حينما تصل حدة التناقض هذه إلى ذروتها ، وعندما تصبح البشرية على درجة عالية من الوعي المعرفي والتقدم الاجتماعي، والتطور الإقتصادي المتوازن يسمحان لها بممارسة ارادتها طوعية ويدافع داخلي اخلاقي جسور، وتحصين هذه الإرادة بالتالي - من الإختلال، الذي كثيراً ما يأتي من عملية تأليه الحكام، وتسلب الحزب الواحد، وخيانة أحزاب الائتلاف الوطنية الليبرالية، بما يدفع الناس إلى التصويت لرجال المال والأعمال وقبول الإحتكام إلى قوانينهم ومشاريعهم المغلفة بمظهر الديمقراطية، والحرية الفردية، حيث لا يزال ذلك سمة العصر الراهن، غير أن الشيء الذي لم يكن بتوقعه الرئيس تيتو هو أن بلده يوغسلافيا - قبل أن تصل البشرية إلى تلك المرحلة ويتوقف الصديد الذي تكابده جميع الشعوب- سوف تتعرض بعد ربع قرن على وفاته - للكوارث والمحن، وتنهش الكلاب المسعورة في جسدها، وتقطعها أرباً أرباً، وذلك ارضاءً لجشع الإحتكارات العالمية، وحقداً على توحيد صفوف الأعراق البشرية والمذهبية فيها، وتعايشها بسلام فيما بينها طيلة نصف قرن منذ أن حرر المناضلين اليوغسلاف - بقيادة الرئيس تبتو - جزيرة البلقان من الإحتلال الألماني الفاشي حيث سارع قادة ألمانيا الرأسماليون الجدد بعد تفكك الدولة السوفيتية، بمد العناصر العرقية الكرواتية بالمال والسلاح، واضرمت في نفوسهم مشاعر الكراهية والعداء ضد بقية الأعراق في الجزيرة، وشجعتهم على الانفصال، واطمعتهم في الإعتراف بهم كدولة جديدة في جسم الأمة اليوغسلافية الموحدة القوية الآمنة/ في حين تولت فرنسا، وبريطانيا القيام بنفس الدور مع العناصر العرقية في مقدونيا اليوغسلافية واعترفوا مع أمريكا وبقية الدول الأوروبية -المعادية للأمة اليوغسلافية الواقفة على الحياد- بما سمي الدولة المقدونية، وكرروا جميعاً نفس





العمل في منطقة البوسنة والهرسك التي كان قد دخل قسم من سكانها حضيرة الدين الإسلامي، منذ الفتح العثماني، مثلهم مثل آخرين من سكان جزيرة البلقان الذين دخلوا في حضيرة الديانة المسيحية، ولم ينسوا جميعاً أنهم أمة يوغسلافية واحدة بصرف النظر عن اختلاف الديانات واللهجات، والتقاليد، والعادات المنقولة إلى جزيرة البلقان عبر هجرات الشعوب التاريخي مثل ما هو حاصل في أمريكا الشمالية، وكندا وغيرها، ومع هذا فقد تزعمت أوروبا، بقيادة الولايات المتحدة حملة العدوان الأوربية ضد الأمة اليوغسلافية، وشجعت العناصر الإسلامية على التمرد وبادرت بدورها إلى الإعراف بأقليم البوسنة والهرسك - وذلك بهدف تفتت وحدة الأرض، واشعال نار الفرقة فيها، واضرام روح الضغينة والعداء بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك، ودفعهم إلى التطاحن والإقتتال الذي ذهب ضحيته على مدى أربعة أعوام - من أعمال المؤامرة والخديعة تلك - مليوني شخص من مختلف أعراق الأمة اليوغسلافية، ومذاهبها الدينية مسيحيين ومسلمين، وذلك ما بين مشرد وقتيل وأسير، لم يترك لهم أي خيار إلا بعد أن أصبحت الجزيرة جثة هامدة، تخضع لإرادة ما يسمى بالنظام العالمي الظالم الجديد، والموافقة على التقسيم الذي سوف يحصل الصرب فيه والكروات على حصة الأسد بينما، يهمل المسلمون خلاله في نطاق ضيق لا حول لهم في إطاره ولا طول .. يكفي أنهم قد أدوا الدور المرسوم لهم سلفاً من أمريكا وأوروبا، وليذهبوا بعده إلى الجحيم تماماً كما آل إليه حال المغرب بهم في أفغانستان، وفي بقاع أخرى كانت تشكل قلقاً على المصالح الأوربية والأمريكية، وما عليهم إلا الموافقة على البقاء أحياء في ظل هذه العبودية العالمية، وإلا فسوف تتم تصفيتهم جسدياً بدعوى مكافحة الإرهاب، فليس هناك - من وجهة النظر الأمريكية والأوربية - ما يسمى بنصرة الإسلام والمسلمين، وإنما هي

خدعة دفعتها أمريكا إلى السطح وغذتها بالمال والسلاح والخطط الحربية لكي تؤدي بعض المهام الدموية التي لا يقدر على فعلها غيرهم من أمم الشرق والغرب، نيابة عن القوى الاستعمارية بعدها فقط يتوجب ملاحقتهم ومطاردتهم وإخلاء وجودهم من النظام العالمي المتحضر الجديد الذي لا يقبل على حد زعمهم القتل والإرهابيين في صفوفه، تلك هي المحصلة النهائية للسياسة الأمريكية بعيدة المدى التي دشنت بدء أعمالها، لتصفية العناصر الإسلامية المشاركة مع المقاتلين البوسنيين المسلمين، وذلك وفقاً لشروط معاهدة ديتون الأمريكية، بالرغم من أنهم كانوا حلفاء الأمريكيين والأوروبيين بالأمس في إشعال نار الحرب هناك، بالحري للعناصر الإسلامية المحكّفة في أنحاء العالم - إدراك حقيقة ما يراد بالإسلام ومحاولة استغلال قاداته، وزعمائه، وأحزابه للقيام بدور الشرطي ضد قهر الشعوب والأعراق والديانات الأخرى على أيديهم، وأن لا تظل، سادرة في الوهم، وعلى استعداد مجدداً لارتكاب المذابح والجرائم - لصالح أمريكا وحلفائها الأوروبيين واليابانيين، وذلك ضد من يقف في وجه الاستعمار من أخوتهم في السلاح وطلاب العدالة والحق في بقية أنحاء المعمورة ؟ ...

ذلك ما سوف تحكم به عليهم الأحداث والوقائع القادمة المرشحة للانفجار الدموي في كل من السودان واليمن، وأرتيريا، وباكستان، وليبيا وفلسطين، والفلبين، واندونيسيا ودول (اتحاد الخليج) و آسيا الإسلامية الوسطى، وذلك بعد إغلاق ملف الصراع في البلقان وأفغانستان، والعراق، حيث لا تستطيع أمريكا وبلدان النظام الرأسمالي العيش ومواصلة البقاء إلا في ظل أجواء الصراع، والإحتفاظ بنهب موارد البلدان الفقيرة والبتروولية الذي لن يدوم بدوره إلا باغراق هذه البلدان في بحار الدم، وإشعال نار الفتنة والإقتتال بين الأجناس والأعراق،



وتخويف بعضها ببعض، ومد الجميع بالأموال والأسلحة الخفيفة والثقيلة التي لا تنتهي قوائمها عند حدود آلاف المليارات/المنتزعة من أفواه الجياع- فحسب بل وارتهان دول النفط والمواد الخام إلى التواجد الأجنبي العسكري والحماية الأبدية، والإستناد بالتالي إلى دعم ثقافي وعقائدي خارجي لن تضع خطوطه الرجعية التدميرية، والإشراف على تسييره إلا أجهزة المخابرات والإعلام الأمريكية والأوروبية، التي تملك التجربة في هذا المجال، ولديها صداقات حميمة واسعة النطاق مع قادة الأحزاب البرجوازية، وزعماء الفرق الدينية، والمنظمات المذهبية الذين يعهد اليهم - بالإضافة إلى تأجيج نار الخصومات المذهبية والعرقية - والهاء الناس بقضايا ثانوية وافتعال أمور/ داخل المساجد والمعابد، وأجهزة الإعلام الرسمية -وهمية غير موجودة- القيام أيضاً بمهمة الحيلولة دون توحيد صف الوطن، والتشكيك في قيادته الوطنية المخلصة، وشن حملة عقائدية ضد تعلم المرأة، والإختلاط الجامعي، ومحاربة الفكر التقدمي، الذي يطالب بتحقيق العدالة الإجتماعية، والحفاظ على السيادة، وعلى المال العام، ومنع الإستغلال والإحتكار، وممارسة أعمال الربى، هذه الأمور الداخلية الصغيرة سوف يتكفل بها هؤلاء الزعماء وقادة الفكر والإصلاح المحليين، في حين تقوم الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا بتأمين الحماية الخارجية لهم، وإطلاق يد العملاء في الداخل لممارسة أعمال النهب واستخدام القمع، مقابل حصول هؤلاء القادة والزعماء على الثراء غير المشروع، والإحتفاظ لهم بمراكز السلطة العليا إن لزم الأمر في أجهزة الأمم المتحدة، والصناديق الدولية، وشغل عضوية الأمانة العامة للمؤتمرات الإسلامية، والمتوسطة والأطلسية، والشرق أوسطية، وقمة الشمال والجنوب، واتحادات العمل الدولي، وغرف الصناعة والتجارة العالمي، إلى غير ذلك من الإمتيازات الدولية التي لاتسع

المرء أمامها غير الموافقة، وأظهر الاستعداد المطلق لبيع نفسه وكرامة وطنه، وعزه شعبه للقوى الخارجية، والقتال إن لزم الحال لصالح تلك القوى، والدود عن جبروتها وتكبرها وعزتها، وصون المواقع التي حصلت عليها بعد القضاء على الدب الروسي واليوغسلافي. (١)

وعليه في هذا السياق انطلاقاً من مفهوم شرف العمل الوطني على الصعيد السياسي، والعسكري والإقتصادي والثقافي، وفشل اقناع الفريق العمري بالسماح لي للسفر بهدف الدراسة يجدر بنا التعرف على موقف الفريق العمري، وتفهم شخصيته من قرب وذلك في ضوء أسلوب تعامله مع منطق التطور التاريخي الموضوعي هذا، وفيما إذا كان يعي هذا القانون بالفعل ويتصرف بموجبه ضمن علاقاته الداخلية والخارجية، وعدم القفز عليه وتعريض مصالح الوطن لمخاطر إضافية وذلك مقارنة بمواقف زملائه قادة النظام الجمهوري، وزعماء الأحزاب السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة ورؤساء العشائر الفاعلة، الذين اعتلوا مثله سدة الحكم، وتحملوا مسئولية الأمانة، وخاضوا الصراع والمواجهة مع العدو الخارجي، وعقدوا التحالف مع الأشقاء والأصدقاء المتعاطفين مع النظام الجمهوري الجديد، حيث يحق للقارئ - في هذا الإطار - التساؤل:

من يكون الفريق العمري، صاحب الاسم العريض الذي شغل مساحة واسعة داخل الساحة اليمنية والعربية والدولية ؟ ..

ماذا فعل للوطن، وكيف كان تعامله مع من حوله؟ مع الجنود، والأصدقاء والأقارب، مع زملاء العمل السياسي، ومع كبار المشايخ وزعماء العشائر، ومع

(١) جاء ذلك التوجيه، في أعقاب ندوة لقاء الحضارات المنعقدة في إحدى الجامعات الأمريكية بتاريخ ٩٥/٢/٣، التي أوصت بضرورة انتهاز سياسة التفرقة بين المسلمين والهندوس ضماناً لاستمرار السيطرة على جنوب شرق آسيا، التي تحاول التعلّق والمنافسة الاقتصادية للمركز الصناعي العالمي.

المرء أمامها غير الموافقة، واطهار الإستعداد المطلق لبيع نفسه وكرامة وطنه، وعزه شعبه للقوى الخارجية، والقتال إن لزم الحال لصالح تلك القوى، والدود عن جبروتها وتكبرها وعزتها، وصون المواقع التي حصلت عليها بعد القضاء على الدب الروسي واليوغسلافي. (١)

وعليه في هذا السياق انطلاقاً من مفهوم شرف العمل الوطني على الصعيد السياسي، والعسكري والاقتصادي والثقافي، وفشل اقناع الفريق العمري بالسماح لي للسفر بهدف الدراسة يجدر بنا التعرف على موقف الفريق العمري، وتفهم شخصيته من قرب وذلك في ضوء أسلوب تعامله مع منطق التطور التاريخي الموضوعي هذا، وفيما إذا كان يعي هذا القانون بالفعل ويتصرف بموجبه ضمن علاقاته الداخلية والخارجية، وعدم القفز عليه وتعريض مصالح الوطن لمخاطر إضافية وذلك مقارنة بمواقف زملائه قادة النظام الجمهوري، وزعماء الأحزاب السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة ورؤساء العشائر الفاعلة، الذين اعتلوا مثله سدة الحكم، وتحملوا مسئولية الأمانة، وخاضوا الصراع والمواجهة مع العدو الخارجي، وعقدوا التحالف مع الأشقاء والأصدقاء المتعاطفين مع النظام الجمهوري الجديد، حيث يحق للقارئ -في هذا الإطار- التساؤل:

من يكون الفريق العمري، صاحب الإسم العريض الذي شغل مساحة واسعة داخل الساحة اليمنية والعربية والدولية ؟ ..

ماذا فعل للوطن، وكيف كان تعامله مع من حوله؟ مع الجنود، والأصدقاء والأقارب، مع زملاء العمل السياسي، ومع كبار المشايخ وزعماء العشائر، ومع

(١) جاء ذلك التوجيه، في اعقاب ندوة لقاء الحضارات المنعقدة في إحدى الجامعات الأمريكية بتاريخ ٩٥/٢/٢٠٠١، التي أوصت بضرورة انتهاج سياسة التفرقة بين المسلمين والهندوس ضماناً لاستمرار السيطرة على جنوب شرق آسيا، التي تحاول التعمق والمنافسة الاقتصادية للمركز الصناعي العالمي.

العناصر الطفيلية وتجار الحروب والفئات الاستغلالية في المجتمع، وداخل جهاز الحكم، وقطاع المصارف والبنوك، ومكاتب الوكالات التجارية، ومتعهدي الإنشاءات الحكومية، ومستوردي التجهيزات العسكرية وقبل كل شيء، ماذا عن نزاهته الشخصية، وموقفه من المال العام ومن التسبب المالي والإداري، والنظام السياسي وقضية الديمقراطية والمنظمات الحزبية بمعنى أدق، أين كان موقعه في هذا العصر المتشابك والمعقد، وماهي المكانة التي كان يشغلها على الخارطة السياسية اليمينية وفي ظل الأجواء الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والحضارية الهشة وغير المتوازنة؟ ...

لا أثق في مقدرتي على الإجابة بما يتجاوز حدود العمل الفكري التقريبي السائد، غير أن فترة الخمسة عشر شهراً الأولى في العمل معه، والإقتراب من موقع حياته قد ساعدت على التعرف بشكل موضوعي، على بعض جوانب شخصيته المتنوعة، والوقوف بالتالي على فهم خلفية أعماله ومواقفه الكامنة وراء صلابته آرائه وحنكة عمله السياسي/ وجسارة إقدامه العسكري، والتزامه بالوقوف دوماً إلى جانب الشعب، ومناصرة قضاياءه، وعدم التنازل قيد شعره عما كان يؤمن به ويراها صحيحاً وعادلاً.

فقد وجدت نفسي مشدوداً إليه منذ الوهلة الأولى للعمل معه وذلك قبل أن الحق بالتعرف على شخصيته بشكل معمق.

صحيح أنه كانت لي به معرفة سابقة قبل قيام الثورة لكن هذه المعرفة لاتعدو حدود الإقتراب المعرفي الشكلي العابر الذي كان يحدث بمحض الصدفة خلال تواجدي عند بعض العناصر الوطنية وفي مقدمتهم الوالد عبدالسلام صبرة والأخ أحمد حسين الحبشي، وناصر الحداد، وبالذات عند الشهيد محمد عبدالكريم

الصباحي الذي كان يتواجد لديه الفريق باستمرار، وتربطه به علاقة احترام عميقة اتسمت برفع طابع الكلفة بينهما، وبالدهاية والمرح، وخفة الظل، واضفاء جو السعادة والبهجة لدى كليهما والمحيطين بهما، ولم أكن أتوقع خلال العمل معه في قمة السلطة بأن تلك الروح الفكهة سوف تظل ملازمة له، وسط الإنشال بالحكم، وموجة العنف والمشاكل الحربية، والتعقيدات السياسية، وارتفاع حدة النزاعات الداخلية، وتساعد الصراعات الدولية على الأرض اليمنية. وقد قيل لي بأن تلك كانت سمته التي لم تتغير منذ أن كان طالباً في الكلية الحربية ببغداد أعوام ٣٨-٣٩، وذلك بالرغم من مظهر وجهه الخشن، والصرامة التي تبدو على بعض تصرفاته واندفاعه. كان الوحيد من بين أسرة آل العمري القضاة الذي التحق مع أخيه المرحوم العميد على العمري بدراسة العمل العسكري والإنضمام إلى سلك القوات المسلحة منذ وقت مبكر، ولم يكن ذلك بسبب انتماؤه إلى الشريحة الفقيرة من هذه العشيرة الكبيرة التي تنتسب إلى قرية (العمري) بمنطقة (الحداء)، كما كان يعتقد البعض من الناس، إذ كان بمقدوره الإنتماء في سلك القضاة آل العمري وامتلاك الضياع والأموال والجاه السياسي والاجتماعي كبقية شرائح تلك الأسرة التي اشتهرت في الوسط السياسي، والقضائي والعلمي، مثل القاضي عبدالله العمري الشخصية السياسية الثانية بعد الإمام يحيى حميد الدين، ونائب الإمام الأوجد المعتمد عليه في تسيير دفة شئون الحكم، والقاضي عبدالملك العمري وكيل الإمام أحمد للشئون المالية، والقاضي علي العمري المسئول عن ممتلكات الإمام أحمد، والمشرف على مصالح قصوره واهله في العاصمة صنعاء والقاضي أحمد العمري رئيس المحكمة الثانية بالعاصمة، ناهيك عن القاضي محمد عبدالله العمري الشخصية العلمية والثقافية والسياسية، صاحب النهج التقدمي الذي شارك

ولي العهد محمد البدر في وضع خطط وبرنامج عملية الإصلاح الليبرالية داخل الحكم وصحبه في زيارة بلدان المنظومة الاشتراكية، وكان عونه في مجرى المحادثات السياسية العليا وتوقيع صفقات السلاح واتفاقية المساعدات الاقتصادية والفنية ومشاريع بناء الطرق، والتنقيب عن المواد الخام، واقامة صناعة النسيج والأسمنت واستقدام خبراء الأسلحة الثقيلة والطيران، وارسال البعثات العسكرية والمدنية إلى الدولة الاشتراكية. وقد سقطت به الطائرة أثناء رحلة عمل جديدة له بين موسكو وبكين في ظل ظروف غامضة مشبوهة (١) حيث كان يقوم بمتابعة تنفيذ اتفاقية المشاريع تلك، ارتفعت عندها علامة استفهام كبيرة حول مصرعه مع الدكتور عبدالرؤف أول وزير اقتصاد في حكومة ولي العهد حاولت في كتابي شهيد وطاغية اعطاء بعض التفسيرات لأسباب سقوط الطائرة وذلك استناداً إلى معطيات الوقائع والأحداث السياسية اللاحقة، وتكشف بعض أساليب المخابرات المركزية الأمريكية الضالعة في مخطط القضاء على سياسة ولي العهد الإصلاحية، ومحاولة ابعاده عن اقامة علاقة وذو صداقة مع الاتحاد السوفيتي، ومصر عبدالناصر. (٢)

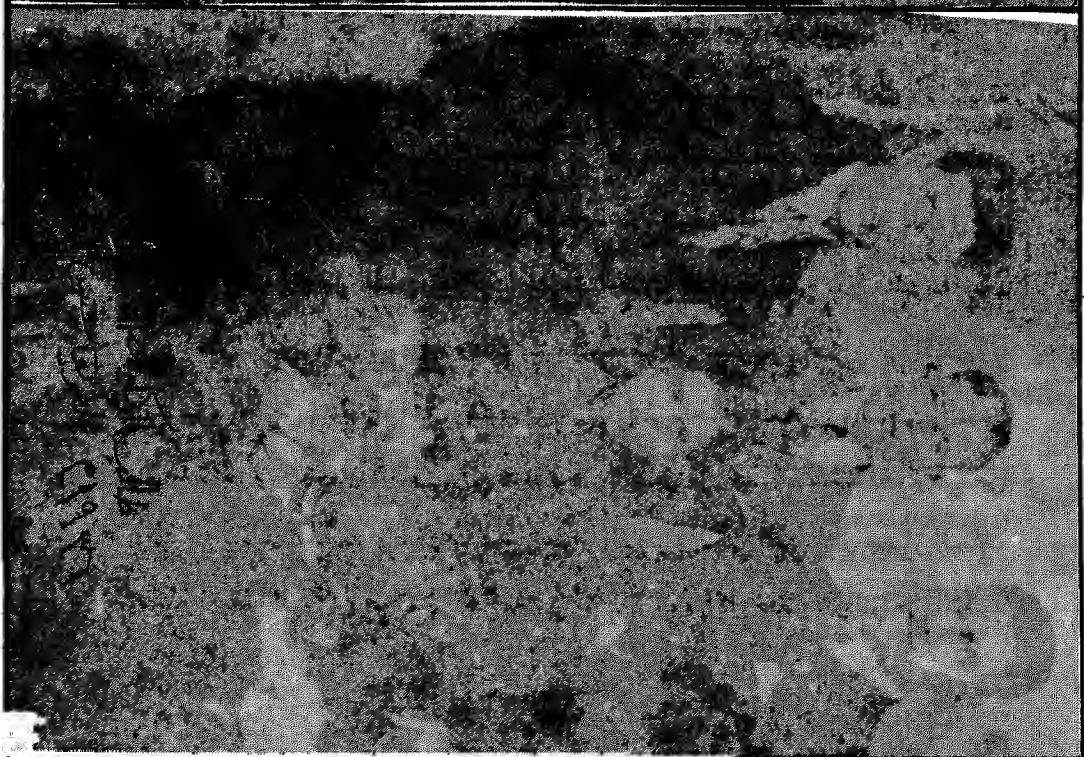
وترجع بالطبع أصول الفريق العمري إلى ذلك النوع من الشخصيات الكبيرة التي فرضت وجودها على الساحة اليمنية على مدى عقود من الزمن لم يكن الفريق العمري يشعر بنقص انحداره من قوام السلسلة الفقيرة داخل تلك الأسرة الكبيرة الغنية صاحبة الإمتيازات، والجاه والحكم وحاول شق طريق جديد له ومتميز في اتجاه خدمة الوطن والدفاع عن مصالح الشعب، ولم يكن ذلك في نظره إلا عن طريق الإلتحاق بالقوات المسلحة، حيث لا مكان بداخلها للإفساد، والإغتناء والإرتزاق على حساب الناس، وحيث كان مثل غيره من الناس والوطنيين الشرفاء

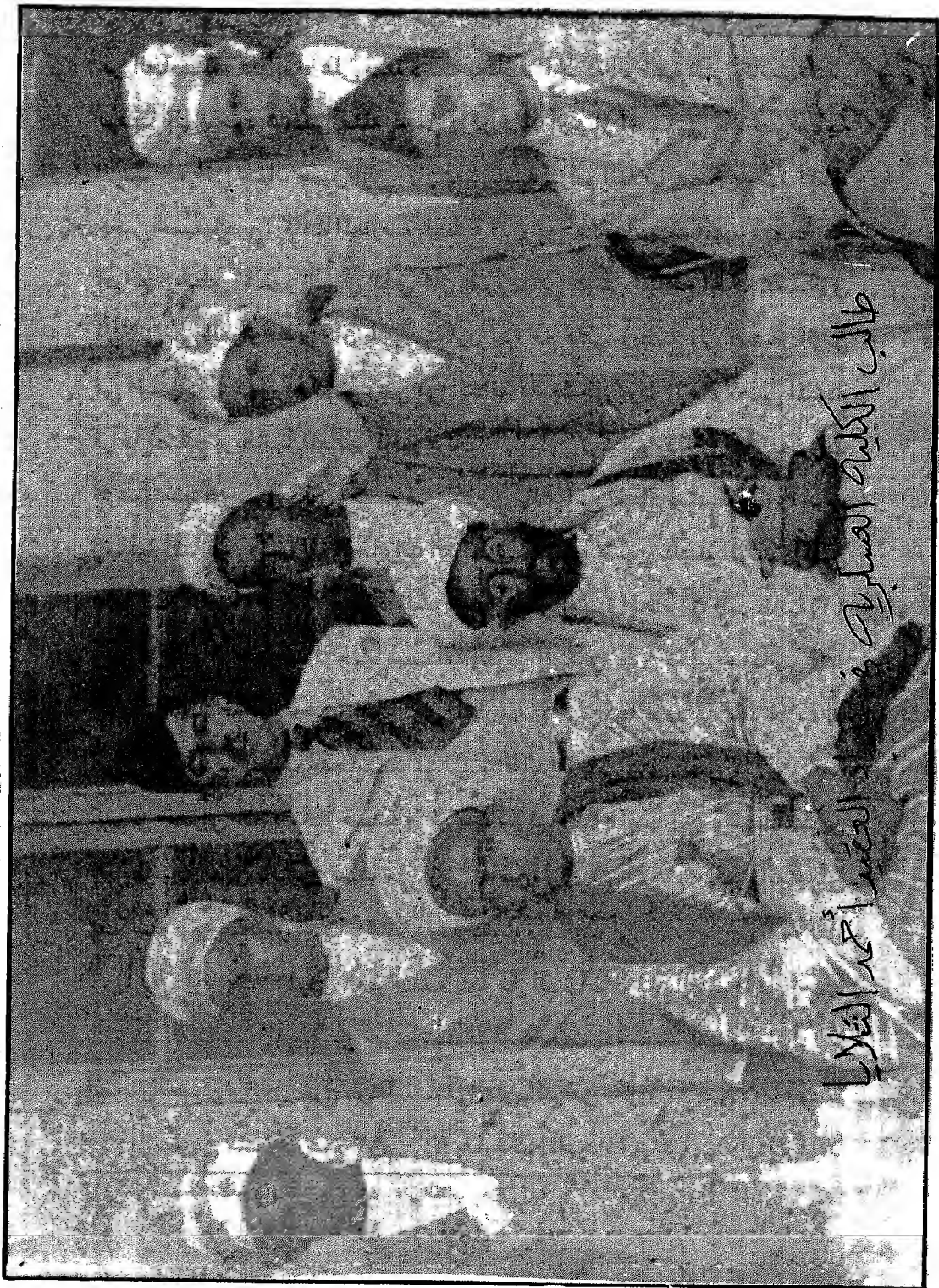
(١) انظر تفاصيل ذلك في : محمد الشعيبي ، شهيد وطاغية ، دار الكتاب العربي ، دمشق ١٩٨٩م

(٢) علق الوالد عبدالسلام صبره على موقف القاضي محمد عبدالله العمري من ولي العهد بأنه كان قد نفض يده مؤخراً عن التعاون مع ولي العهد بعد أن وجدته ضعيفاً - كما قال - أمام شخصية والده الامام أحمد الذي لم يكن يسمح لابنه ولي العهد بالقيام بتلك الزيارات، وإجراء صفقات السلاح والمصانع إلا بعد أن هدد ولي الهد والده بالانتحار أمامه فوراً إذا لم يسمح له بمواصلة الإصلاحات، والقيام بتلك الزيارات.

لا يرون في العمل داخل الجيش سوى وسيلة لأداء الواجب نحو الوطن وليس سلباً للوصول إلى السلطة وقهر الشعب والإتجار بمصالحه ونهب ممتلكات و ثروات الوطن، واعلاء شأن القبيلة والأسرة المالكة، وتوزيع المصالح بين أفرادها، لذلك لم يرتفع نجم اقاربه الفقراء عندما وصل إلى أعلى قمة جهاز السلطتين المدنية والعسكرية، وظلوا كما هم عليه يكدون ويكدحون بشرف مثل كل الفقراء في اليمن، بل كان تعامله مع أهله يميل إلى التشدد والقسوة، وابعادهم قدر الإمكان عن طريق الإرتزاق باسمه، ويراقب كل خطوة، ويحاسبهم على كل زلة صغيرة لاعتلاقة لها بقضية الحكم، وذلك تفادياً لعدم التفسير بأنها كذلك ومع هذا - رغم حياة الفقر التي كان يعيشها بعد التخرج من العراق - فقد ظلت مشاعر المرح والفكاهة تغمر قلبه، ولم تأسره مظاهر الترف التي كان ينعم بها شريحة القضاة والحكام آل العمري، وظل ناظره يرنو نحو أولئك الأهل الفقراء القاطنين في بلاد الحدا، وكان لديه ما يكفيه من العفة والنزاهة وحب الوطن بما يفوق سعادته أي غناء وجاه ومنصب .

وكانت الآمال لديه في المستقبل بعد التخرج كبيرة بالرغم من ابعاد الإمام له عن الجيش إلى وزارة المواصلات، بعيداً عن ممارسة اختصاصه العسكري. وهناك بالمواصلات اكتسب الفريق العمري خبرات جديدة، فنية، وإدارية، وأرسل للعمل في أكثر من منطقة داخل اليمن، بما فيها مناطق الحدود المتاخمة للمحميات البريطانية، في الشطر الجنوبي من الوطن، وتلك المتاخمة لمناطق عسير ونجران في الشمال والشمال الغربي لليمن، أهلاًه للتعرف جيداً على أحوال البلاد، وصحبة الناس والإختلاط بالوجهاء والأعيان، في حين مكنته العمل في جهاز السلك الحكومي من معرفة أساليب الحكم، والوقوف على أسرار القصر الملكي الذي كان جهاز السلك وسيلة تعامله الوحيد، مع ممثلي حكمه في الأطراف ومراكز القضاء والنواحي النائية





طالب الكلية العسكرية في صفاء العسكر أحمد الفلا

عن العاصمة، مما أبقاه على صلة دائمة بعناصر الحركة الوطنية التي كانت تفتقر يومها إلى وجود شخص مثله يعمل داخل ذلك الجهاز الحساس، بالأخص حاجة الزعيم العراقي جمال جميل الذي كان يعد نفسه لتزعم إنقلاب عسكري ضد الإمام يحيى حميد الدين، كانت المعارضة اليمنية قد رشحته للقيام بهذه المهمة، بعيداً عن ادراكها لخطورة الدور السري الذي كان يقوم به في اليمن لصالح الحكم العسكري الثلاثي في العراق الذي كان بدوره يتعاون سراً مع هتلر، ويطمح إلى استباق الزمن في اليمن دون ظهور حكم شيوعي في المنطقة قد يشكل بموت الإمام يحيى المتوقع فراغاً لصالح بريطانيا المعادية لمحور برلين - روما - تركيا . وذلك وفقاً لتصورات الزعيم جمال جميل الذي افصح في بعض رسائله إلى بغداد عشية قيام الحرب العالمية الثانية، ونشرتها المخابرات البريطانية مؤخراً ضمن سلسلة الوثائق المفرج عنها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ السري بها داخل أجهزة المخابرات البريطانية^(١) وكان ارتباط الزعيم جمال جميل بصداقة الفريق العمري يفوق بكثير ماكانت عليه علاقات الصداقة هذه- مع زعماء قوى المعارضة الآخرين، بما فيهم قادة الإنقلاب آل الوزير، ذلك ربما بسبب اعجابهما المشترك بالقائد الألماني هتلر الذي كان يرى فيه الفريق العربي بدوره بطلاً عسكرياً قومياً، ومناهضاً للصهاينة والمستعمرين البريطانيين الذين يحتلون قسماً من أرض الوطن، وقد ظل اعجابه بهتلر باقياً حتى بعد سقوطه وانتصار الحلفاء عليه، وقد لمست ذلك منه في أكثر من موقف، لعل أبرزه في ذلك اللقاء الودي الذي جمعه بثلة من الضباط الألمان الغربيين في إحدى القواعد العسكرية القريبة من جبال الألب الألمانية حيث يقع نصب هتلر. إذ قال لهم الفريق العمري/ الذي خرج من المستشفى على التو في زيارة علاجية لأول مرة له إلى ألمانيا في منتصف عام ٦٣م - ألا يفارقكم الإعجاب بهتلر؟ .. واردف قائلاً

(١) أنظر : محمد الشعيبي . وثائق ودراسات . دار الكتاب العربي . دمشق ١٩٨٠م

لهم - رغم أن البعض منهم قد أحمر خجلاً لسماع أول زعيم عربي يفخر بهتلر - أنه لزعيم وقائد عسكري عظيم يجب على كل ضابط منكم الإفتخار به، وتذكر بطولاته مادامت ألمانيا تحت الإحتلال الروسي والغربي .

وتوارى الضباط إلى الخلف من شدة الإندهاش ولم ينيس أحداً منهم بكلمة خوفاً من عقاب القادة، لإدارة مثل هذا الحوار الغير مرغوب فيه بالنسبة لهم، في ظل قبضة رقابة قوى الإحتلال، وواجب إظهار حب السلام وشجب أعمال الحروب. وكان الفريق العمري يجبرني - من ناحية أخرى - على الذهاب معه عندما يكون في القاهرة - إلى مشاهدة الأفلام الحربية المكرسة لحياة وأعمال قوات هتلر على الجبهة الروسية والبريطانية، وكم كان - إلى جانب رغبته لمشاهدة ذلك - معجباً أيضاً بقائد الصحرى العربية الألماني (رومل)، ويفضل تكتيكة العسكري، على مهارة القائد البريطاني (مونتغمري)، إلا أنه مع ذلك كان ودوداً معي ويحترم مشاعري التي كانت تتعارض مع وجهة نظره حول القائد الألماني هتلر، في كونه لم يكن بطلاً قومياً - كما كان يعتقد الفريق، بقدر ما كان مجرماً وأداة عنف وقهر للشعوب استخدمته البرجوازية الألمانية لتحقيق مصالحها الإقتصادية المهددة من قبل المنافسين الأوربيين. وقد يكون لميول الفريق العمري تلك دور غير مباشر في ثقة الزعيم جمال جميل به، واختياره من بين آخرين - ليكون مبشره الأول بنجاح عملية اغتيال الإمام يحيى حميد الدين، وفقاً لما أخبرني به الفريق العمري في بعض الأيام - حيث قام على دراجته الهوائية برصد اخبار عملية الإغتيال تلك واللحاق على عجل بسيارة منفذي عملية الإغتيال، التي كانت قد سبقت سيارة الإمام يحيى المتوجهة إلى الضاحية الجنوبية صوب منطقة سواد (حزب) التي اعتمز الإمام تفقد بعض املاكه الزراعية هناك. وكان الفريق العمري أول من أعطى



الإشارة الخضراء للزعيم جمال جميل بإعلان نجاح الحركة، وإغلاق أبواب العاصمة والسيطرة على الحالة الأمنية في العاصمة. وقد تعرض الفريق - نتيجة لذلك لعملية تشهير واسعة النطاق، شنتها ضده زوجة الزعيم جمال جميل التي كانت تحب الإمام كثيراً، وتنقم على زوجها فعلته تلك والتواطئ مع الفريق العمري في ارتكاب تلك الجريمة على حد تعبيرها. وحول هذه النقطة قال الفريق العمري بأنه لم يتضرر في حياته نفسياً مثل فعل عملية التشهير تلك التي كانت تقوم بها زوجة الزعيم جمال جميل صباح مساء، في الشوارع، وأمام منزل الفريق بحارة (البونية) حيث كانت ترفع عقيرتها ضد جريمة القتل، ويتحلق الناس حولها بالمشات في تعاطف معها ومشاركة لها في مصاب الوطن، مما كان يسبب له أزعاجاً وقلقاً لم يستطع حياله عمل شيء من شأنه إيقاف عملية التشهير هذه كونها صادرة من شخص غير عادي، بل أكثر من شخص مهم : زوجة قائد الانقلاب نفسه الذي لم يكن في الأصل محل قبول ورضى أغلب الناس (١)، الذين كانت تعوزهم مبررات عملية اغتيال إمام بلغ به الكبر عتياً، في حين كان بالإمكان تنحيته عن الحكم دون الإقدام على القتل، إذا ما كان الثوار الأحرار واثقين من انفسهم، ومن عدالة قضيتهم والتفاف الناس حولهم، بما يرقى حدود شبهات تنصيب أمام مكان آخر، ويمنع الإنجرار إلى سفك الدم، والإضرار بسمعة القضية اليمنية المطروحة على الساحة العربية التي كانت تحلم يومها باقامة نظام حكم سياسي شوروي عادل، وترشح الامام يحيى للعب هذا الدور تكشف على خلفية عملية الإغتيال هذه ظهور مولود مشوه من داخل الفئة الحاكمة نفسها لم يسفر عن شيء جديد سوى إخراج

(١) لقد شكك الوالد عبد السلام صبره في مصداقية هذه الرواية التي ربما كانت مدسوسة على الفريق، وذلك عندما كنت أقرأ عليه مسودة الكتاب، وذلك استناداً منه الى قيام الفريق العمري بعد الثورة برفع مرتبتها الحكومي، والإعتناء بحياتها وصحتها، فضلاً عن إعرابها - في حديث تلفزيوني - عن الإمتنان لقادة الثورة، أصدقاء وأحباء زوجها الذي ضحى بنفسه من أجل القضية اليمنية في عام ٤٨.

مشروع دستور على الورق يعطي شرعية البقاء، واستمرار حكم الطبقة الإقطاعية التي كانت على وشك التفكك والإنهيار بفعل مظاهر التحول التاريخي الكامن خلف العملية الإقتصادية التطورية طويلة المدى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وتشجيع نظام حكم الإمام يحيى، بعد استكمال بناء الدولة المركزية وترهل جسده، ووصله إلى طريق مسدود صحبه ظهور المزيد من الإنقسام داخل العائلة الحاكمة، وبداية تفسخ هذا النظام من الداخل عن طريق التحول إلى الأفضل بما ينسجم وطابع تحلل فترة المرحلة الإنتقالية التي كان قد دشنها حكم الإمام يحيى منذ ١٩١٠م ووصلت إلى ذروتها بحلول عام ١٩٤٨م، الأمر الذي دفع الأحرار ثمن اغفال هذا الأمر غالباً، ولم تجد نفعاً كل أطروحات الفضيل الورتلاني الجزائري الذي كان وراء عملية قتل الإمام يحيى وفقاً لمخطط حركة الإخوان المسلمين التي كانت تطمح في اقامة أول حكومة لها في اليمن - الحلقة الأضعف في أنظمة الحكم العربية الخاضعة للجبروت الإستعماري والنفوذ الفرنسي والبريطاني، واحتساباً لتوجهات مؤسسي الحركة القائلة. عليكم باليمن موطن الدعوة التاريخي، الذي - احتضن الحركة الزيدية، والفاطمية، والإسماعيلية، الشيعية والقرمطية (١).

وحيث خسر اليمن خيرة رجاله ومفكره وقادته الذين لم يجود الزمن بمثلهم حتى اليوم ولم يستفد من وراء قتلهم سوى القوى الإستعمارية التي كانت أصابعها في الأربعينات تحرك رقعة التحزب المذهبي كأداة ضد نزعة الشعوب العربية المعادية لإسرائيل والمحبة للسلام والتقدم الإجتماعي، والتحالف مع روسيا ضد المستعمرين، وتراجعت / بفقد أولئك العلماء العظام - القضية اليمنية إلى الوراء، وترسخت من جديد علاقات التخلف، واقفل الباب أمام انتعاش وازدهار الوضع

(١) نفس الهاجس الذي كان قد شجبه الشاعر المعري ووصم به التيارات الدينية الطامعة باليمن، انظر في هذا الصدد البرفسور ميخائيل بتروفسكي، تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة - ترجمة محمد الشعبي - دار العودة - بيروت ١٩٨٩م.

الإقتصادي الإنتاجي الداخلي الذي كان يغطي حاجة السوق اليمنية والإقليمية المجاورة. وهو ما كانت تستهدفه الشركات التجارية الاستعمارية، وظلت تتابعه حتى تمكنت أخيراً من إلحاق اليمن بعجلتها، وإغراقه بالسلع الأجنبية وتعطيل قواه الانتاجية، وزرع الفقر والبؤس في أرضه، كما سوف نرى.

وكما بدا فإن الشئ الرئيسي في حياة الفريق العمري، خلال تلك الفترة المفجعة التي اعقبت سقوط حكومة الإنقلابين - هو دخوله سجن (حجة) والإحتكاك بنزلائه، والتعلم ممن تبقى على قيد الحياة من أولئك المفكرين العظام رغم أن الإمام أحمد كان يسوقهم فرداً بعد آخر إلى جبل المشنقة على مدى سبعة أعوام، لم يبق منهم إلا قلة قليلة، ربما كانت في نظر الإمام أحمد (١) مجرد فئة بسيطة لا يتوقع أي خطر منها، وتفتقر من وجهة نظره إلى كل الشروط الذاتية النضالية، قياساً إلى خطورة من تم إعدامهم، ومع هذا فقد خرج الفريق العمري من السجن بنفس ذلك الحماس الوطني الذي شارك فيه عمل ونشاط الزعيم العراقي جمال جميل مع فارق امتلاك النضخ والرؤية الواقعية للأمور، والتخلص بالتالي من بعض الأوهام الثورية الرومانسية، لعبت زوجته المكافحة، الصبورة دوراً إيجابياً في استقرار حالته النفسية، وتأمين وضعه المعيشي حيث كانت تكدح وتنفق عليه وهو في السجن، والإبقاء على معنوياته العالية وإبعاد شبح الإحساس بالكرب والحاجة، وذل السؤال وذلك بنفس القدر الذي قام به أخيه القاضي عبدالله العمري الذي كان يشغل بدوره بعض مناصب القضاء بشرف ونزاهة، الأمر الذي يفسر جزئياً تواصل العمل الجسور لدى الفريق العمري، والإبقاء على أمل الغد الأفضل وتماسك شعور الإقتدار مجدداً على إدارة دفعة شئون العمل القيادي العسكري والمدني

(١) كما صرح بذلك إثر ارتكابه جريمة عدم معالجة الأستاذ المناضل محمد الفسيل وأرجاعه إلى المعتقل فور معرفة الإمام أحمد بأنه كان يخضع للمعالجة بالمستشفى وفقاً لقرار الدكتور السوري فضل الله، حيث علق على من تبقى من صحبه في السجن بآدهم مجرد - انظر : محمد الشعيبي - شهيد وطاقية - مصدر سابق.

المستقبلي، بالرغم من توقف أعمال الإطلاع الفكري والنشاط الثقافي الذي كان قد تراجع إلى الخلف في أعقاب قيام الثورة مقارنة بسنوات السجن السبع، وكثافة المحصلة الثقافية التي خرج بها من هناك، حيث لم أجد لديه -وقت التحاقى للعمل معه- أي نشاط من ذلك القبيل، كما لم تتشكل لديه مكتبة مرجعية من أي نوع ولم ألس - طيلة سنوات العمل معه - ما يوحى باتباعه لمنهج نظري تاريخي معين، أو تقليد نموذج سياسي وأخلاقي وعسكري محدد، ومع هذا كنت أجد نفسي أمام موهبة فكرية متنوعة، وعقلية عسكرية ابتكارية من طراز فريد، تذكروني بموهبة القائد العسكري (مكيس) في رواية شكسبير عن الملك أدوارد الخامس، الذي لم يكن يعتمد في معاركه مع الخصم سوى على قدراته الذهنية الإرتجالية داخل المعركة، وليس على الخطط والدراسات المسبقة، حيث لم أشهده يصطحب أي مخطط طبوغرافي عسكري، وذلك خلال أكثر من خمسين موقعة عسكرية كبيرة له، وكان ينازل الأعداء برفقة ٢٥ جندي من الحرس الجمهوري، دون أن يضع خطة عسكرية على الورق، ولم أعرف يوماً بأنه قد بعث قبل المعركة قوات استطلاع ميداني، ومع هذا لم يفشل في أية واحدة منها، وكان يحالف الجنود والقوى الشعبية وأفراد الحرس الوطني، وكتائب المقاومة الشعبية، النجاح بمجرد قيادته لهم في بعض المعارك الصعبة التي كانت تتطلب وجوده بينهم، يعترف بذلك قائد الأمن المركزي المرحوم العقيد عبدالكريم حميد، والعقيد المناضل عبدالكريم المنصور، والعقيد يحيى الكحلاني ومحمد مطهر زيد، والشيخ الأحمر، والعواضي، وأحمد محمد الجبري، والشيخ نعمان بن قايد راجع، وأحمد علي المطري والمشايع آل الذهب، وآل القوسي والبختي، وغيرهم من القادة والزعماء القبليين الجمهوريين الذين كانوا يتزعمون بعض الحملات العسكرية، مع أنه لم تكن لتجمع به مع



هولاء، ومع جنوده البواسل بالذات - أية مصلحة مادية مباشرة كانت أو غير مباشرة، من قبيل الحصول على بعض الإمتيازات المادية، والمعيشية بحيث تميزهم عن زملائهم في القوات المسلحة وقطاع الحرس الجمهوري - بل كانوا مدفوعين بمشاعر الود والإحترام له ولشجاعته وبسالته، واقدامه الجسور في اللحظات الصعبة، وتقدمه أمامهم في المعركة، وحرصه عليهم بأكثر من حرصه على نفسه، فضلاً عن إعجابهم بنزاهته، ووضوح مواقفه، وصدقه معهم ومع نفسه، ومع الآخرين، وصرامته مع الجميع، ووضوح تعامله مع الناس، وكرهه لأعمال الدس والتخديعة، واحتقار العمل الجاسوسي، وفي هذا الخصوص - لم أجده يوماً يوجه فريق عمل تجسسي ضد الخصوم السياسيين، وكان يمت أي شخص يقدم إليه يفرض نقل المعلومات عن الآخرين، ولم يطلب يوماً كشفاً عن النشاط السياسي الذي كنت أمارسه مع قوة المعارضة، وداخل حزب أعضاء التجمع الوطني، والتكتل الجمهوري، رغم أنني لم أكن أرغب في أن اخفي عنه أي شيء نظراً لكونه لا يشكل خطراً على العمل الوطني السري منه أو العلني، كما ولم يدخل طرفاً - حسب علمي - في النزاع مع القوى الوطنية، ولم أعرف بأنه قد قام يوماً باعتقال أي عنصر سياسي بسبب نشاطه، بل كان يواجه خصمه السياسي بالمنطق والصراحة، والحوار، والمقاطعة الشخصية له في حال الوصول مع الخصم إلى طريق مسدود، ولهذا كان يأسر قلب كل من يعمل معه بما في ذلك جنوده الـ ٢٥ وسائقي سيارات حرسه في مقدمتهم قاسم شعره، وعبد الملك الحكيم، وعلي الفيل وعلي قلالة وعبد الرعد الذين كانوا يرتاحون لتمييز حياته وعشرته معهم بالبساطة والتواضع، ورفع الكلفة بينه وبينهم حيث كان يتبادل معهم مشاعر الفرح والسرور، ويطيب له الضحك والتنكيت معهم وسماع القصص والحكايات الطريفة، وكأنه واحد بينهم من

أفراد حلقة سَمَره شعبية داخل (الكاوش) الثكنة العسكرية، شأنه في ذلك مع مرافقيه المدنيين والعسكريين الكبار الذي عرفتهم معه طيلة فترة عملي التي دامت حتى إبعاده عن الحكم، أمثال الأخ عبدالقادر بن محمد والقاضي عبدالله الشماحي، والمقدم إبراهيم الحمدي، ويحيى المتوكل ، وعز الدين المؤذن وعباس الشامي، والمرحوم حميد القماسي، وغيرهم الكثير من موظفيه ومستشاريه الكبار، وبعض أصدقائه من التجار المتصفين بالنزاهة وعرض المشورة الحسنة للحكام أمثال الأخ أحمد عبدالله العاقل، والحاج محمد هاشم وحسين الرتاري وكانت تلك الصفات بالنسبة لي مدعاة للإقتراب منه أكثر، وتحول ذلك مع مرور الوقت إلى صداقة شخصية حميمة، ارتفعت فوق ولائات العمل والروتين الإداري، كما اسفرت هذه الصداقة في محصلتها النهائية عن الإطمئنان إلى سريرة نفسه، وحضارية تصرفاته، وشعور الأمان بقربه من غوائل تبدل امزجة الحكام، وتغير مواقفهم بين كل يوم وآخر بما يلحق الضرر عادة بكل من يقترب من مواقع هؤلاء الحكام، الأمر الذي دفعني إلى التعامل معه بوضوح، وعدم تحفظ، ولاخوف أو وجل، وغير هباب - بالتالي- من قول وطرح أي شيء يعن لي فيه أمر الوطن والمواطنين، وغير هباب من كشف هويتي السياسية، ومعتقدي الاجتماعي والفكري المنحاز لصالح الفقراء والبايسين، ورفع الجور عن المظلومين والمضطهدين، ولم يخب ظني فيه أبدا، وقد لقيته متجاوباً مع كثير مما أومن به، واستجاب للعديد من المطالب والأفكار التي كنت أطرحها عليه سواء فيما يتعلق ببعض الإصلاحات الحكومية، وخطط المشاريع التنموية، أو تلك التي كانت تمس أساليب عملية الإعتقالات السياسية التعسفية في حق بعض الأفراد المتهمين بالميول الملكية، ومحاولة تجريم وملاحقة بعض عناصر حكام العهد البائد المسالمين، كما كان يسمح لي القيام بزيارة بعض مساجين النظام

السابق الذين أعرفهم وكانت لي صلات ودية وفكرية وثقافية بهم قبل قيام الثورة، وفي مقدمتهم العلامة أحمد محمد زبارة - مفتي الجمهورية حالياً - والمرحوم محسن الأمير ، وعبدالكريم الأمير - رئيس تحرير جريدة الإيمان الإمامية، ولم يعارض تقديم أية مساعدة كنت أقدمها لهم في السجن، بما في ذلك الكتب وعلبة الشاهي الأصفر التي كان يحبها أحمد زبارة ويتوسل بي للحصول عليها من صديقه سفير الصين الشعبية السيد / (ليتشن فان) الذي كان يقول لي اسعى إلى قائدك بأنه لا يلبق بالثورة اعتقال شخص مثل أحمد زبارة .

ويقود الحديث عن أحمد محمد زبارة إلى ضرورة الكشف عن السمّة الحضارية التي كان يتمتع بها الفريق العمري عند اشتداد بعض المواقف الصعبة، والخيارات الوطنية المصيرية التي كان يتوقف/ على ارتكاب اية غلطة فيها مصير حياة انسان، ظلماً وعدواناً، كما كان سيحدث لأحمد زبارة اثر مقتل الشهيد القاضي عبدالله الإيراني القائم يومها نيابة عنه برئاسة الحكومة. لولا أن قبض الله وجودي في اللحظة المناسبة، قبل أن يتعرض لعملية الإعدام، انتقاماً لاغتيال القاضي عبدالله الإيراني، حيث كنت أملك الثقة بالنفس، وطرح ما أؤمن به بين يديه، دفاعاً عن العلامة أحمد زبارة، الذي كنت قد تعرفت عليه قبل قيام الثورة، كما سبق القول - وأعجبت بآرائه الدينية المتحررة من الجمود، وضلالات القرون الوسطى، وتقارب وجهات النظر السياسية، والفكرية التي كثيراً ما كان يتحدث مع أصدقائه عنها، ويشيد بكتاباتي الصحفية التي كنت انشرها في صحيفة النصر الإمامية، وصحيفة الطليعة لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي الوجودي، توطدت على أثرها علاقات الصداقة فيما بيننا حتى قيام الثورة، واعتقاله بسجن القلعة في حين ظلت ذكرى اخلاقة العالية عالقة في ذهن أعضاء السلك

الدبلوماسي، وفي مقدمتهم السفير الصيني الذي غادر صنعاء في عام ١٩٦٩م إلى عدن سفيراً لحكومته هناك بعد الحصول على الإستقلال، وكان لايفوت أي فرصة عند التحدث معي عن الإشادة بأحمد زيارة، ويعرب لي في أسى، عن خيبة مشاعره تجاه اعتقال السلطات الجمهورية لشخص مثله، يتمتع بسمعة سياسية دولية رفيعة، ونزاهة شخصية عظيمة، لايجب في نظره أن يكون إنسان مثله داخل السجن صحبة المجرمين الجنائيين، نفس الشعور الذي كان يعرب عنه السفير السوفيتي الذي كنت أذهب إليه لتقديم بعض الخدمات الشخصية لصالح الفريق العمري، من قبيل الحصول على بعض الأفلام الروسية الإستعراضية والعسكرية، وبعض الجرائد السياسية والثقافية، وارسال بعض الرسائل السرية إلى الحكومة السوفيتية بشأن قضايا السلاح، وطلب بعض المساعدات الفنية العاجلة، حيث كان ينتهز الفرصة ليقول لي: أخبر قائدك حول أحمد زيارة، وليكن ذلك باسمك على لساني، حيث لا يحق لي التدخل في شئون الحكم - بأن النظام السياسي الجديد في حاجة إلى شخصيات اجتماعية وسياسية مثل العلامة زيارة، وليكن في علمك -أضاف قوله- أن زعيم الثورة الروسي (الينين) كان يزعجه اعتقال الثوار لمثل هذه الشخصيات السياسية، والاجتماعية الهامة، وكان يقوم بنفسه - بمجرد إعلامه وتعرفه على طرحها في السجن- باخراجها من المعتقل فوراً، قائلاً لأولئك الفوغائيين الذين طرحوهم في السجن : أن الثورات الوطنية الكبرى لا تحارب أفراداً بل نظاماً، وعلى ثورتكم إن كانت واثقة من نفسها وعدالة قضيتها، أن تثبت بانها تفعل ذلك، هكذا كان يختم حديثه معي حول قضية أحمد زيارة نزيل سجن القلعة، ولاينسى أن يعقب على ذلك بقوله : كثيراً ما تكون أعمال الإنتقام الفردية ضارة بمصالح الأوطان، وقد دفعت الثورة الروسية ثمن خطأ الحكام

السوفيت بعد (لينين) مشيراً في هذا الخصوص -إلى ستالين- الذي كان (خرتشف) يومها في عام ٦٣م، قد بدأ حملته ضد جرائم ستالين السياسية.

ولم يكن هذا الكلام الجدير بالأهمية لكل حاكم - ليستفز مشاعر الفريق العمري عندما نقلته إلى مسامعه حرفياً -كأي حكم دكتاتوري في بلدان العالم المتخلف- بل حفظ ذلك في نفسه إلى أن وافته الفرصة المناسبة للإفراج عنه، بل وانقاذه قبل ذلك من جبل المشتقة، التي كان لي فيها بكل افتخار دور مباشر، وذلك بفضل استجابة الفريق العمري الذي لن ينسى التاريخ له هذه المكرمة بعد أن كان قد تقرر رسمياً إعدامه فجر اليوم التالي مع أربعة أشخاص آخرين - لم يكن لأحدهم حسب علمي صلة بعملية اغتيال القاضي الإيراني تلك ، الأمر الذي أحسست عند سماع ذلك بالفزع بالرغم من أنني لم أكن أعرف أحداً منهم سوى أحمد زبارة، في حين لم يكن من حقي التدخل فيما سبق أن اتخذته القيادة السياسية العليا في البلد، ومع هذا لم استطع البقاء مكتوف اليد واللسان أمام عملية قتل النفس ظلماً وعدواناً، ودون محاكمة عادلة، غير أن الأمر كان صعباً، وظليت نهار ذلك اليوم وجزءاً من الليل في حالة دوامة، إلى أن اكتشفت الطريق الأنسب، والوسيلة الأمثل التي تمكنني من طرح ما أود قوله وتذكيره للمستولين بشأن عاقبة اعدام هؤلاء على خلفية مقتل القاضي الإيراني الذي لا ذنب لهم فيه، ومع أنني لا أعرف كيف أذاع عن زملائه الأربعة- وكلهم من العناصر الملكية المتشددة ولا أملك سوى الاعتراض على عدم تقديمهم للمحاكمة، واعطائهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، إلا أنني قد تمكنت بواسطة الأسلوب الذي اتخذته لنفسي - من ابعاد العلامة أحمد زبارة من جبل المشتقة -كما يقال- والذي كان مقتله - لو تم -كارثة على النظام الجمهوري وخسارة لاتعوض على البلد، ولقد أدرك الفريق

العمرى فضاة ما كان سيقدم عليه الحكم، وذلك في اللحظة الأخيرة من مساء ذلك اليوم إثر استماعه لكلامي بعد أن انفرد إلى نفسه، وخرج من منزله آخر مسؤول حكومي. كثيراً ما كانوا يأتون إليه عند منتصف الليالي للتحدث عن قضاياهم وهموم مشاكل الحكم، ويستمر حوارهم معهم أحياناً حتى الثالثة صباحاً وكانت تلك واحدة من الليالي الطويلة المملة التي انتظرت فيها خروج آخر واحد منهم كي أتمكن من الإنفراد به والتحدث معه حول قضية أحمد زيارة التي لا تقبل التأجيل والإنتظار ليوم آخر، كأي قضية عادية أخرى كثيراً ما كنت أتركها ليوم آخر، وذلك قبل محاولة انتزاع ما يمكن انتزاعه من حلول لتلك القضية غير المهمة والمستعجلة، وكان قد لمس - في البدء - بعض مظاهر الكرب والقلق باديين على وجهي وذلك على غير العادة، كما لم يكن قد تعود من ناحية أخرى تأخري بمنزله إلى مثل تلك الساعة، إلا في بعض الحالات الإستثنائية وبطلب منه، في حين لا امكان لديه -أمام وضعي المضطرب - الإشتباه في ، حيث كانت ثقته بي قد تعززت منذ وقت غير قصير، كما ولم يخاموه أدنى شك في قيامي بالتنصت على اجتماعاته السرية هذه، أو دس انفي فيما لايعنيني من قضايا الحكم الخاصة وهموم الحكام الشخصية وعلاقاتهم السرية. وشؤون القيادة السياسية العليا المتحفظ عليها. وكان منزله مفتوحاً لي في أي لحظة وفي أي وقت، وحتى غرفة نومه/ التي كانت بمثابة مكتب عمل له، فيها وثائقه وممتلكاته الخاصة الثمينة/ كانت غير مقللة أمامي حتى وإن كان قافلاً على نفسه في غرفة الاجتماع شبه الرسمية بديوانه الشرقي المخصص لذلك، وكثيراً ما كان يطلب مني أوصول ملفاته الحكومية إليها، أو استخراج ورقه أو وثيقة ما كان في حاجة لها خلال تلك الاجتماعات السرية. أكثر من هذا كان يعرف أنني غير ملحاح ، ولانزاع للفرص، ولديه قناعة بأنني لم أكن استهدف من

وراء أي طلب منه أو تشاور معه، الحصول على مصلحة خاصة، أو يفرض الأضرار بالآخرين، أو الإنتقام من أي شخص كائن من كان. أو بهدف تحقيق مصلحة شخص بعينه، أو فئة أو حزب، بمعنى أن كل تلك الصفات الإيجابية التي كان نزاعاً إليها قد وجدها لدي عبر سلسلة من التجارب كانت كافية لأن يستمع عند الضرورة، والإنصات إلى ما يجب علي قوله.

وكانت تلك الليلة بالنسبة لي - من أهم اللحظات التي يتحتم عليه الإنصات فيها إلى شيء غير عادي ليس بالنسبة لي فحسب بل وله، شخصياً ولصالح النظام والوطن أيضاً .

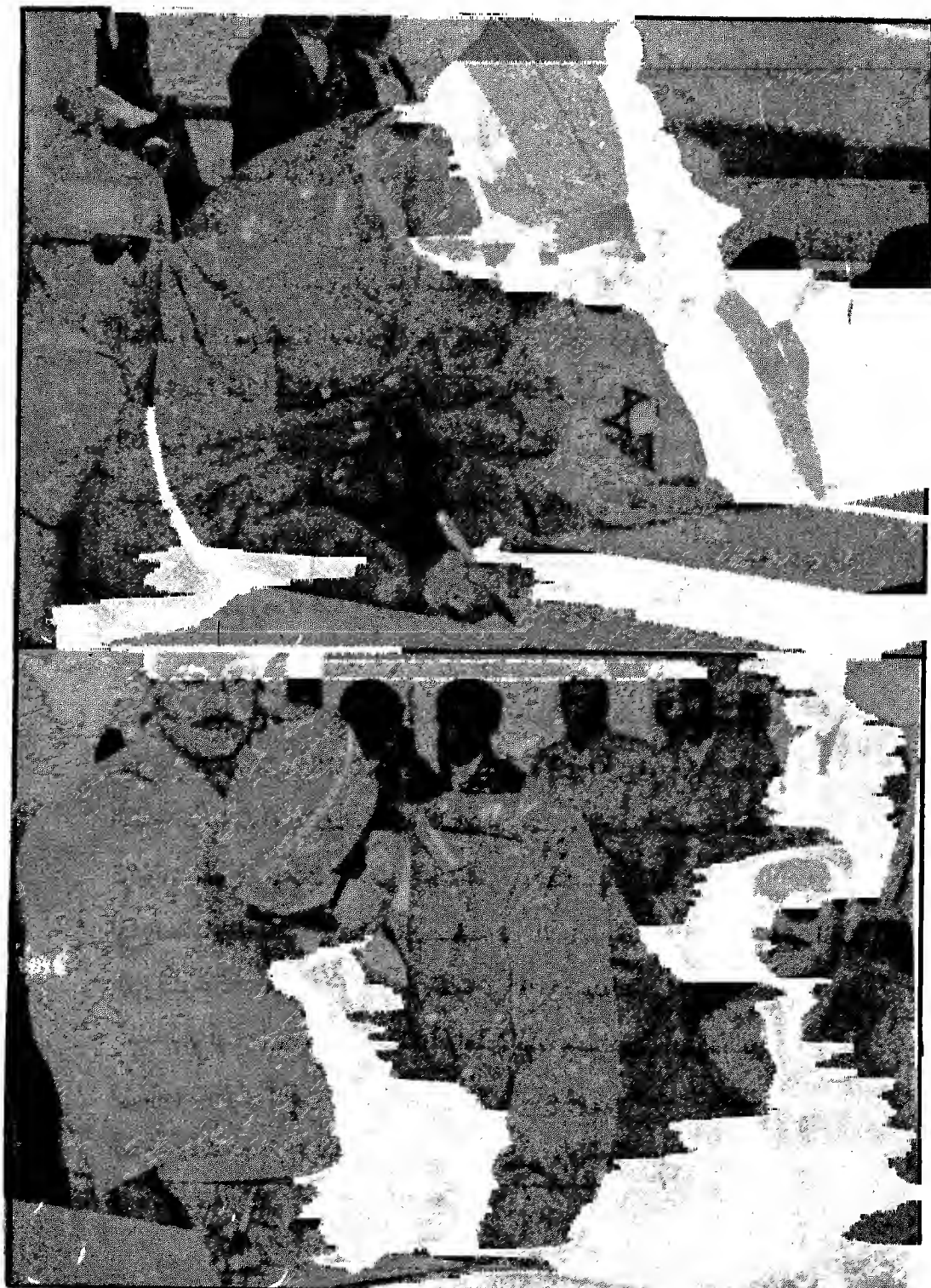
حيث قال مبادراً وهو يتأهب للذهاب إلى سرير النوم، يبدو أنك غير راغب مثلي في مشاهدة الفلم الروسي الجديد بعد أن تصدع رأسي من اجتماعات هذه الليلة. مشيراً إلى مكان ذلك الفلم الذي كنت قد أحضرته منذ أسبوع على عودتنا من القاهرة في أعقاب إغتيال القاضي الإيراني . فأجبت : صحيح ذلك ، إضافة إلى أن الوقت لم يعد مناسباً، غير أن تأخري عن الذهاب كان لسبب آخر، قد يكون بالنسبة لي مهماً بعض الشيء، ورد على الفور : أعرف من وجهك .. موضوع أحمد زيارة .. اليس كذلك . واردف قائلاً هات ما عندك ..

قلت له - في ارتياح لهذه المبادرة الذكية للماعة - لست في الواقع أكثر حرصاً منكم على سمعة الوطن / ولا أقل اهتماماً بمراعات الشارع السياسي وردود فعل الرأي العام اليمني تجاه بعض تصرفات الحكم السلبية، ولا شك لدي - مع هذا - في أن الناس ينظرون اليكم والى تعاملكم اليقظ وعدم تهاونكم مع أبسط القضايا السلبية التي تمارس هنا وهناك، فكيف سيكون عليه الحال عند سماع مقتل شخص مثل أحمد محمد زيارة، ليس لأن الناس يعرفون بأن لاهلاقة له بمقتل

الشهيد القاضي عبدالله الإيراني فحسب بدليل وجوده وقت الحادث داخل السجن، ولم يقابل الوشلي ولا يعرفه من قبل، وليس له أي صلة به لا من قريب أو بعيد، فوق أنه بالنسبة للرأي العام اليمني يمثل وجه الحكام الشرفاء على عهد الإمام وتحظى نزاهته بالاحترام لدى الجميع، وسمعت في الأوساط الدولية عالية، أكثر من هذا وذاك تعرفون أحسن مني ما أسداه لصالح قضيتنا التي نتصارع اليوم من أجل انتصارها- مع شذاذ الافاق واشرار العالم، ويطيب لي في هذا الإطار تذكيركم بوحدة فقط من أعماله الوطنية الخالدة المعترف له بها في جميع الأوساط السياسية الداخلية والخارجية .. موقفه الشجاع والعاقل عند محاكمة الشهيد عبدالله اللقية حيث لم يوافق هيئة المحكمة برئاسة وزير الإمام عبدالله الكريم على أدانة المتهمين بمحاولة اغتيال الإمام أحمد، وبرأ ساحة الكثيرين منهم وأبعدهم عن حبل المشنقة وبينهم رجال كبار، ووزراء في حكومة الثورة. رغم أن الإمام أحمد كان يطمح في قيام أحمد زبارة بالتوقيع على وثيقة الحكم بالإعدام كي تصبح العملية الإجرامية هذه شرعية، وقابلة للتنفيذ. ومع ذلك فقد رفض التوقيع مخاطراً بحياته على أن لا يخون حرمة القضاء ويشترك في جريمة قتل الأبرياء نزولاً عند رغبة الإمام انتقاماً منه لمحاولة الإعتداء عليه واستهداف قتله والإستيلاء على الحكم، كما أنه لم يوافق أعضاء المحكمة - من ناحية أخرى - بادانة الشهيد عبدالله اللقية رغم اعترافه أمام المحكمة بالإقدام على عملية قتل الإمام، وذلك نظراً لشبهة اعترافاته التي تمت تحت التعذيب، وعدم وجود محامي للدفاع عنه (١).

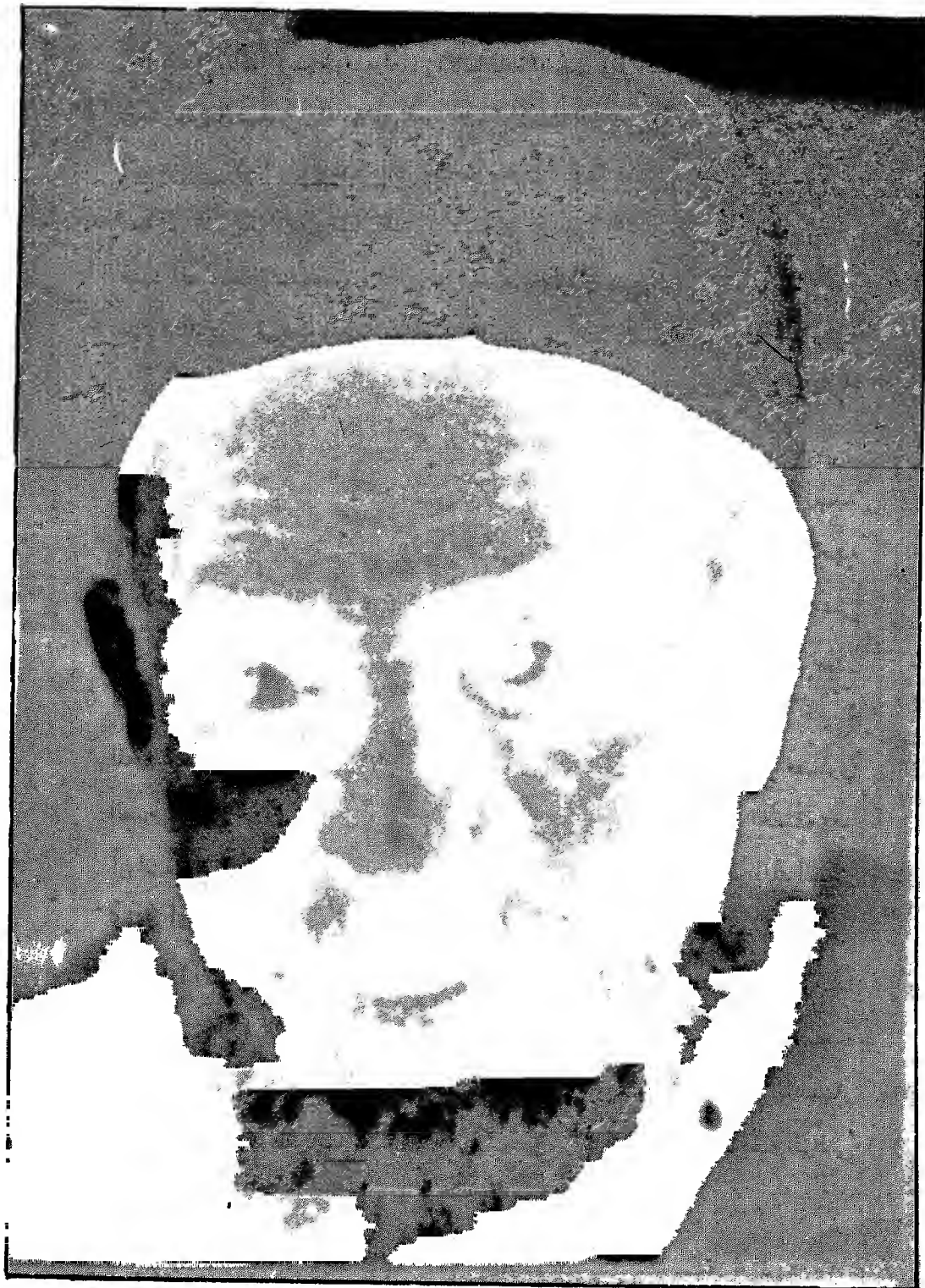
ولم أزد على ذلك حرفاً واحداً، اعقبه صمت مستغرق أدركت معه وقع ذلك في نفسه دون أن أظهر من جانبي رغبة الإستماع إلى رد فعله الإيجابي على ذلك الطرح، وذلك بهدف ترك الأمر أمامه للتفكير بروية وكيفية يتخذ قراره الإيجابي

(١) تفاصيل ذلك، في كتابي - شهيد وطلافة - مصدر سابق.



بقناعة من شأنها دعم موقفه تجاه زملائه قادة الحكم، والإعتراف له بسلامة موقفه، وبعد نظره السياسي والأخلاقي تجاه عدم ارتكاب القتل خطأً في حق علامة اليمن أحمد زبارة كما ولم أشفع ذلك الحديث باخباره عما سبق أن اسداه أحمد زبارة لصالحه شخصياً قبل قيام الثورة وذلك كي لا أفسد الأمر، وأجعل القضية في حدود المصلحة الشخصية، ويدافع واجب رد الجميل وصنع المعروف. وما كان أكره مثل ذلك على طبيعة شخصية الفريق العمري - كما خبرت ذلك فيه - وعرفت نفسيته وعقليته التي تأبى عملية المساومة، واسترضاء المنافع الشخصية المتبادلة على حساب الحقيقة واهدار المصلحة العامة.

ولم أخبره بذلك الموضوع إلا بعد مرور بعض الوقت من الإفراج عن أحمد زبارة من السجن الذي قمت بزيارته في ظهر اليوم التالي للإطمئنان على صحته وسلامته دون أن أخبره بشيء عما جرى بيني وبين الفريق بشأنه، وحيث لا يزال على غير علم بما جرى حتى اليوم، ولم يكن بودي التحدث عن تلك القضية رغم مرور أكثر من ربع قرن لولم يكن الهدف من وراء الكشف عن ذلك لأول مرة هو خدمة للحقيقة التاريخية، ووضع الفريق العمري بالتالي في مكانه التاريخي الحضاري الصحيح، في حين لم يعد هناك مبرر - من ناحية أخرى - لإخفاء تلك الحقيقة بعد أن انتفى ظرف الزمن الأخلاقي الذي كان يجبرني على عدم افشاء سر ذلك العمل كي لا أقع في محذور من يبتغي مجداً أو ينتظر جزاءاً، وكنت اكتفي بشعور السعادة الشخصية، وراحة الضمير من الداخل، وكان ذلك بالنسبة لي يومها كافياً، فوق أن الأيام كانت تؤكد لي مجدداً بأهمية أن يكون الإنسان وفيأ مع نفسه تجاه المثل الإنسانية، وأهمية عدم التنكر للأصدقاء ونسيان المعروف. باعتبار الحفاظ على ذلك مقياساً لمصادقية أي شخص، واثباتاً لسلامة موقفه الوطني



العام، ودليلاً على عدم استعداده للتلوث داخل مستنقع الهموم الشخصية والمصالح الذاتية.

وتتلخص قضية معروف العلامة أحمد زبارة - الذي أصبح بحمد الله مفتياً للجمهورية - في أنه تحصل على أمر من ولي العهد لصالحه قضى بمساواتي بأمثالي طلبة معهد الكتاب العاملين في وزارة الإقتصاد الذين كانوا قد حظيوا بحقوقهم كاملة ما عداي، وذلك نتيجة المحسوبية، حيث كانوا من أبناء الذوات وينتمي بعضهم إلى أفراد الأسرة الحاكمة، ومع أنني قد بذلت على مدى عام من الإلتحاق بالعمل داخل الوزارة - جهوداً مظنية فلم يكن سوري أحمد زبارة من أفرج عني الكرب والهم المعيشي ، فوق أنني من شدة اليأس والإحباط كنت على وشك ارتكاب جريمة سياسية لم يكن يستسيغها فكري ، ونهجي السياسي المسالم بما يزيد من أفضال أحمد زبارة علي، كما على آخرين مثلي كانوا على وشك الفرق في مستنقع العنف والإضطهاد السياسي، والإجتماعي (١). وكما قلت لم أروي هذه القصة للفريق العمري إلا بعد انقضاء عدة أشهر من قرار إبعاد أحمد زبارة من حبل المشتنقة والإفراج عنه أخيراً من السجن نهائياً في أعقاب صفقة سياسية مع السعودية قام بها الصليب الأحمر الدولي مقابل الإفراج عن بعض الضباط الذين أسرتهم القوى المضادة للثورة إثر سقوط مدينة صعدة في أيديهم، لا انسب لنفسي شرف تحقيق هذه المأثرة المتواضعة لو لم يكن حاكم مثل الفريق العمري كان لديه الإستعداد لتحمل مسؤولية الحكم بشرف ونزاهة، والإستماع لصوت العقل والضمير.

(١) كنت قد اعتمدت القيام بمحاولة اغتيال ولي العهد لحظة اشتراكه في افتتاح خط طريق الحديد - صنعاء، بعد أن أعطاني الشهيد عبد الكريم الصباحي - مسدساً ووضع معي خطة العملية، لولا إرادة القدر التي جمعتني وإياه مع العلامة أحمد زبارة عند استراحة موكب ولي العهد على أحد الجسور الكبيرة على تلك الطريق، حيث هدف الخطة، وانتواء القيام بالعملية -إذا بالأخ الصباحي... يشرح لأحمد زبارة موضوع المعاناة التي لحق به من جراء عدم الحصول على أمر من ولي العهد بقسوة وضغني الوظيفي. حيث تعهد فوراً القيام بانجاز تلك المهمة، وقد أوفى بوعده، وإنزاح هم إقتصاديا وسياسيا كان يجثم على صدري بحرقه ومراره.

والذي يؤمن مثله بالفعل على حكم الوطن ، وجدير بقيادة أمة تطمح إلى التحضر وترعى الذمم، وتأبى ممارسة الجور والظلم، في عصر قل من يستمع فيه من قادة الحكم في العالم الثالث إلى كلمة الحق وصوت العدل، قليل القول في حق الفريق العمري بأنه كان سابقاً لظروف عصر التوحش الذي نعيشه، بالرغم من تحفظي نظرياً بخصوص هذه المقولة حيث يستحيل على الإنسان مهما كان عظيماً ومبدعاً أن يكون خارج معطيات عصره، غير أنه يترأى لبعض الناس -وهم على حق- بامكانية وجود أمثال أولئك الأشخاص الخيرين، والناضلين، الذين يمثل وجودهم على الأرض القفر ظاهرة انسانية متقدمة، وهو ما كان قد لحق الفريق العمري أن يكونه، وذلك بفضل يقضته المبكرة، واستعداداته النفسي والفكري للتعامل مع ظروف العصر بعقلية شبه متحضرة .

وكان أكثر ما شداً انتباهي اليه -إضافة إلى مقدرته على استماع صوت الضمير والعقل- امتلاكه روح القيادة للجماعة، والتمتع بارادة حديدية وصلابة مواقف السياسية، وصرامة تصرفاته تجاه ممثلي العقلية (الديماجوجية) المتقلبة، وأصحاب الميول النفعية، وضد أولئك الذين يستغلون الوجهة الاجتماعية، والمراتبية العليا الفكرية، واصحاب النزعات المذهبية المتحجرة والعدوانية ضد المذاهب الدينية الأخرى، ولم يكن متسامحاً مع أولئك المحيطين به أمثال القاضي عبدالله الشماحي وعبدالقادر بن محمد شرف الدين - طرفي النقيض المذهبي سني ، وشيعي، والعراقي : قحطاني، وهاشمي- إلا في كونهما قد تجاوزا حدود العقلية المذهبية والعرقية السائدة المتصارعة، والتي تتفذى اليوم على خلفية الصراع السياسي، والفراغ الأيدولوجي الوطني ، وافلاس وعدم مصداقية أذعياء التوجه التقدمي الإشتراكي، وكان أشد أولئك الوجهاء، وجباة النفوذ وأصحاب المصالح،

ينطرحون امامه في خشوع ومذلة ، وكم رأيت في حياتي معه - أناساً مزيفين يحسبون انفسهم أمام الناس من علية القوم ويتبخثرون عليهم، في حين كنت اراهم يخضعون امامه تماماً كما كانوا يفعلون أمام الإمام أو عند ممثليه الكبار في القضاة والنواحي، وحتى الأستاذ النعمان الكبير، والشهيد الزبيري والمرحوم السلال، وجزيلان - باستثناء المرحوم الجايفي، والرئيس الراحل جمال عبدالناصر - والقاضي الإيراني - كانوا ينصاعون لإرادته، وتتضائل شخصياتهم المهيبة أمام قامته النحيفة، ذات السطوة، والطغيان على مسرح الحوار، والنقاش معهم. وفرض شخصيته عفواً عليهم، والمدهش في الأمر هو في مقدرة على الإقناع، وجعل المتحدث معه يتراجع عن أرائه بصوره فجائية حتى قبل وصول منطق الحوار إلى ذروته ومنتهاه ، رغم أن البعض منهم كالأستاذ النعمان والشهيد الزبيري، كانا يفوقانه من حيث غزارة العلم، والمعرفة، والتجربة السياسية علاوة على مقدرتهما الفائقة على الجدل، وخصب الخيال، واجادة استخدام أنواع البديع، واختراع الصور الفكرية المجنحة، ومع هذا كان بمقدوره مجاراتهما، والتغلب على أطروحاتهما، وإن في مواضع شتى، ذات خصوصية رفيعة المستوى والتجريد، من قبيل الحداثة، والديمقراطية، والحرية السياسية، والانتخابات العامة، ونظرية حكم الشعب لنفسه بنفسه التي كانوا يجيدون التحدث عنها بتوسع ولباقة، واضفاء شئ من الرومانسية، عليها، حيث كان بأسلوبه البسيط ومنطقه الركيك يهزم أطروحاتهم الفكرية الخيالية، التي كان يرى /بسليقة الشعبية، وتجربته السياسية العملية - على عكس قناعاتهم القادمة من صفحات الكتب والمكتسبة من حياة المهجر، والحياة الإعلامية الدعائية على منبر إذاعة صوت العرب/ بأن الخوض في تلك الشعارات التي كانت مرفوعة هناك بين صفوف قادة المعارضة قبل قيام الثورة

وبعدها سابقة لآوانها، في وقت خرج فيه الشعب اليمني على التو من برائن الحكم الإمامي الفردي الكهنوتي، وحيث لا يزال المواطن رهن التخلف بجيوع أشكاله والوانه، وتسيطر الأمية السياسية على حياة الناس، في حين ما يحتاج اليه الوطن اليوم- وفقاً لأطروحات الفريق العمري أمام مجادليه - هو الأمان، واكتساح شوكة العدو المضاد للثورة، وتشبيت دعائم النظام الجديد - الذي لم يدخل بعد ذهن الجماهير- ولم يصبح همّاً يومياً لديها، عندها فقط -كما يعتقد الفريق العمري - يمكن الحديث عن الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه بنفسه، وبوسعه اليوم التحدث بدلاً عن ذلك- عن ضرورة وجود قيادة سياسية مخلصه وموحدة، وحازمة تقود الثورة إلى بر الأمان، وتحشد طاقات الوطن لخوض غمار تشبيت دعائم النظام الجمهوري الجديد، وتعد الناس لمواجهة مستقبل حياتهم بانفسهم وممارسة الحكم الذي يطمحون اليه في ظل وعي الإرادة، وتحرر الفرد من أغلال القيود الإجتماعية، والولاءات القبلية، والخضوع للأعراف والتقاليد البالية فلا يزال خلف الأكمة العظيم من الجبال الشاهقة، والكثير من العوائق التي يتوجب اجتيازها قبل الحديث عن الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية، واشهار حرية الأحزاب السياسية . أمام هذا المنطق السياسي البسيط الذي تفوح منه رائحة الموضوعية - وأن لم تكن في أعلى تجليها النظري المحكم، وذلك بسبب قصور ممارسة الفريق العمري للجدل السياسي -إلا أنها كانت كفيلة بإسكاتهم ، إن لم يكن إعترافهم بالأمر الواقع داخل أنفسهم ، كان من الصعب على كبريائهم الإعلان عنه صراحة في غمرة اعتدادهم، بمشاعر حب الشعب الذي رضعوه منذ الطفولة وقاتلوا وسجنوا من أجله، ونفيوا خارج البلاد انتصاراً لقضية حريته وفي سبيل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه . غير أن هناك يونّاً شاسع بين الحلم والحقيقة، وهو ما أدركه العمري بصورة مبكرة، لا لأنه

أقل اهتماماً وحباً للشعب والوطن بالقياس اليهم بل لأنه كان يعيش واقع حياة الناس، ويعرف جيداً - أكثر منهم - الأرضية الهشة التي تقف عليها الثورة، رغم أن مستواه الثقافي وتحصيله العلمي المدرسي والنظري أقل منهم بكثير، إلا أن التعلم من أرض الواقع وإدراك فعل قوانينه العامة، وفهم طريقة التعامل معها باناء وحكمة، كان على الدوام - مع القليل من اليقظة التامة، والإخلاص الوفير - هما محور معظم الآراء السياسية والاجتماعية والإقتصادية الصائبة في التاريخ. فلو لم يكن الرسول محمد (ص) راعياً للغنم والإبل، وجوالاً بين الناس، وداخل القرى، عبر خدمته التجريبية في قافلة ~~خدم~~ التجارة، لما تمكن - مستقبلاً من التعامل بيقظة وموضوعية مع كفار قريش الأثرياء وسادتها الأغنياء وحقق لربه وللمجتمع العربي الإسلامي الكبير، والأُمِّي العريض ما عجز عن فعله الرسل والأنبياء السابقون الذي ظلت دعوتهم - على غرار ممارسة دعاه الحرية والديمقراطية في مجتمعات التخلف اليوم - محصورة في إطار فعل مفهوم الحق والعدل التجريدي بعيداً عن معالجة العلاقات الاجتماعية والإقتصادية الظالمة وتفهم طبيعة الأوضاع السياسية العامة التي كانت موجودة في ظل حكومات الإمبراطوريات العبودية النافذة على مجتمعات الشرق الأوسط والعالم الأفريقي والعربي، وهو ما فاز يفهمه وإدراكه الرسول محمد (ص) والمجيز وعده لربه بمحاربة العبودية، ووضع حد للعصبية القبلية، وسيادة الأثرياء القرشيين، وإجبارهم على الاعتراف بحقوق الضعفاء والمضطهدين، كهدف استراتيجي / عندها فقط أمكن للمسلمين معه انشاء دولة الحق والعدل، وحرية ممارسة حقهم الإنتخابي الشوري، والقيام بأعمال الإبداع الفكري الذي توج في نهاية المطاف بظهور الحضارة العربية الإسلامية، وذلك على انقراض الأمبراطوريات العبودية الرومانية والفارسية المهيمنة على المعمورة بما فيها

البلاد العربية والإسلامية.

وكل يوم كان يمر علي خلال العمل مع الفريق العمري كانت تستكشف أمامي رويداً رويداً ملامح شخصيته والتعرف على أبعاد وجهات نظره السياسة التي كان يحكمها بالفعل - فهمه الموضوعي المبسط لقانون التطور التاريخي الإجتماعي، وسوف نلاحظ من خلال مواضيع الفصول القادمة مدى التزامه بهذا النهج العلمي الذي لم يكن مؤطراً لديه في شكل نسق فكري واضح وبرنامج عملي محدد ، ومع هذا فقد خلى نشاطه اليومي وموقفه العام من ظاهرة التذبذب السياسي، والتأرجح بين معطيات علاقات التخلف واحلام المستقبل غير المنظور، فوق أنه على خلاف الكثير من الحكام الذين سبقوه أو لحقوه، لم يورث وطنه وشعبه الاثماً ومتاعب اضافية سواءً بفعل مطامحهم الوطنية غير الموضوعية، أو بفعل خيانة القضية وبناء المجد الشخصي مقابل الحصول على تأييد قوى مصلحة معينة. والسماح لها بالعبث بخيرات ومقدرات البلد، والإبقاء على علاقات الإنتاج الإقتصادي المتخلف، وجعل البلد يركع تحت أقدام الإحتكارات العالمية والشركات التجارية والمصرفية الربوية بل تراه على عكس هؤلاء وأولئك - قد خلف ورائه نماذج إيجابية على طريق العمل الوطني الصادق والناضج المتمثل في محاولة وضع سياسة التحالف الوطني الواسع موضع الممارسة، واقصاء روح المنافسة السياسية الإنفرادية والصراعات الحزبية ووضع بعض أسس وتقاليد الدولة المركزية والإنضباط العسكري، ومحاولة جعل الولاء للوطن، وليس للحزب والعشيرة والقبيلة، والمذهبية والمناطقية، الذي يمارس اليوم على نطاق واسع، ليس في صفوف الناس العاديين فحسب، بل وداخل عليّة القوم، وفي أوساط الدوائر الحكومية الرسمية التي يتم استبدال موظفيها الأكفاء والمخلصين، بعناصر حزب الإصلاح، والمؤتمر

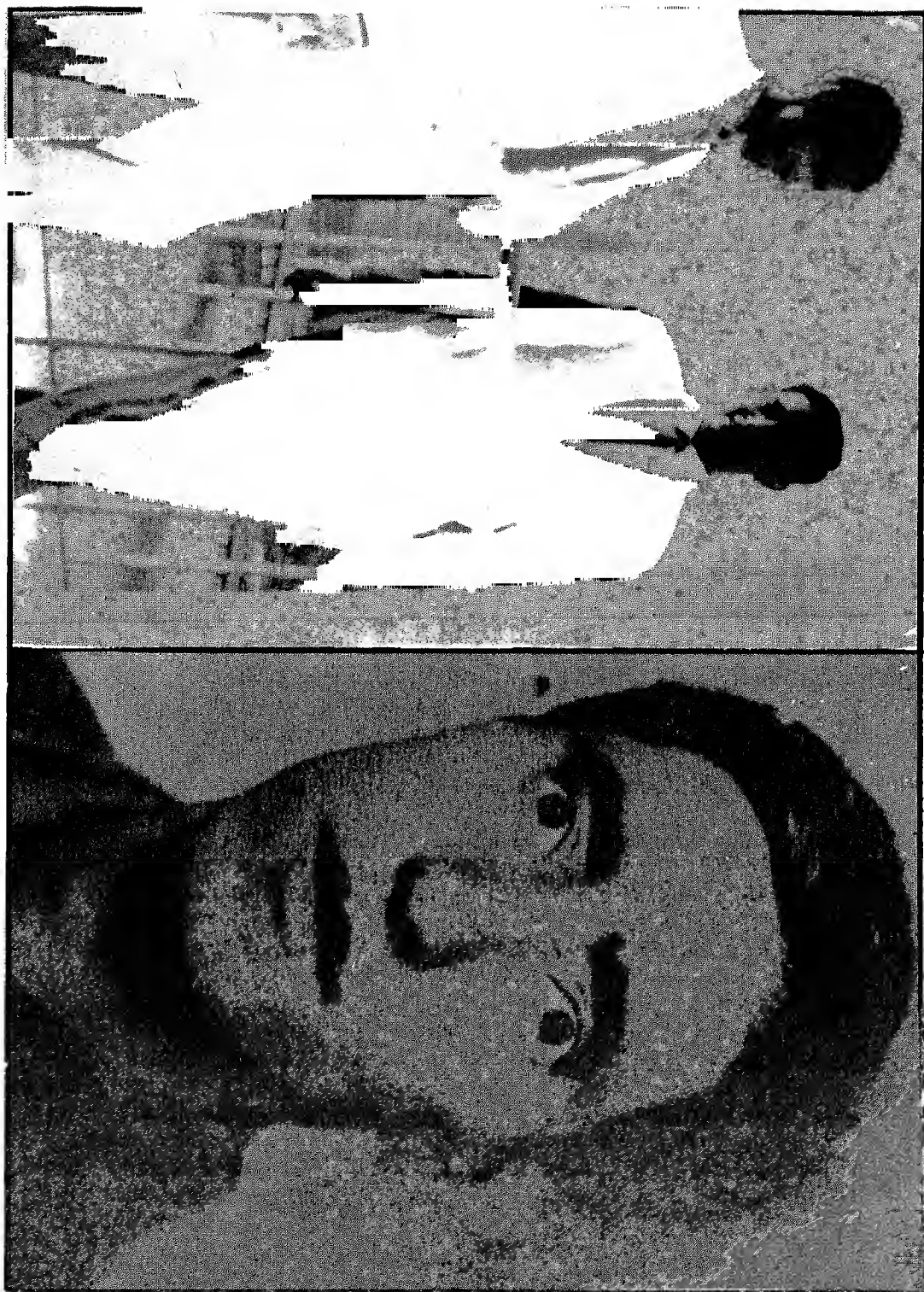
الشعبي العام، والإشتراكي كذلك- الأمر الذي سوف يجهز بدوره على حلم إقامة صرح دولة الحق والعدل، -التي ناضل الفريق العمري في سبيلها- وتفرد فئة اجتماعية ومذهبية بالحكم والحصول على الإمتيازات والرفاهية على حساب شعب بأكمله. في حين تعلم الوطن - من الفريق العمري كيف يعصب على بطنه لأول مرة - من أجل الدفاع عن قضية معينة وواضحة كما طرح مثلاً عملياً لكيف يجب أن يكون عليه نظام الحكم من حيث العفة والنزاهة، والحرص على المال العام، والوقوف ضد اختراقات ممثلي علاقات التخلف، وكبار التجار، لقوانين البلاد وممارسة السمسرة والإحتجار بمصالح البلاد والعباد، ليس ذلك فحسب - وما كان أصعب تحقق مثل ذلك سواء قبل تسلمه للسلطة عشية حرب السبعين أو بعد رحيله واعتلاء القاضي الإرياني الحكم، ومن جاء بعده حتى اليوم - بل كان له بالإضافة إلى ذلك فضل تعلم الوطن لكيفية التعامل الشريف مع الحليف المصري للثورة، واعطاء مثل أعلى لقادة الحكم في التضحية بالمنصب والجاء إذا ما كان الإحتفاظ بهما سيعرض الوطن للخطر : بل وقدم نفسه طواعية إلى حبل المشنقة وارتضى لنفسه وحكومته دخول سجن عبدالناصر في سبيل بقاء الثورة ونظامها الجمهوري الجديد على قيد الحياة .. وكيف أنه لم يحقد وينتقم من خصومه السياسيين بعد كل المعاناة - وقت أن احتاج إليه الوطن وعجز الكل عن الدفاع عنه، وانفرد بالسلطة ، وأصبح بمقدوره حينها أن يقتل ويصفي حساباته العسير مع أعدائه الشخصيين والسياسيين دون منازع غير أنه بقي كما سوف نرى وفيماً لمصر، ومخلصاً للشعب، وحليماً مع الأعداء وباسطاً ذراعه للمناضلين، واحلالهم في مواقع القادة المتخاذلين ، وقاد معهم مجدداً أعمال النصر، وإعادة الشرف المفقود ، واسترجاع سمعة الوطن التي كانت قد وصلت إلى الحضيض قبل الإفراج عنه من

سجن عبدالناصر بالقاهرة عام ١٩٦٧م . ذلك هو نموذج ابن الوطن الصحيح، والإنسان الجمهوري حقيقة الذي كان قد افتقد الناس مثاله الحسن، وبقي بدونه تصورهم القديم- الجديد حول النظام البعيع، الذي اغتصب الحكم بقوة السلاح، وعجز عن أن يحمي نفسه، فضلاً عن حماية البلاد والعباد، واستقرار الأمن، وتواصل الحياة والعيش بسلام دون كدر ومغالة، واستغلال، اللهم إلا من وفرة الشعارات، وكيل الوعود. وهو ما يشكل - في ضوء حياة، ومواقف الفريق العمري المقبلة - موضوع الفصل القادم.

- الفصل السادس -

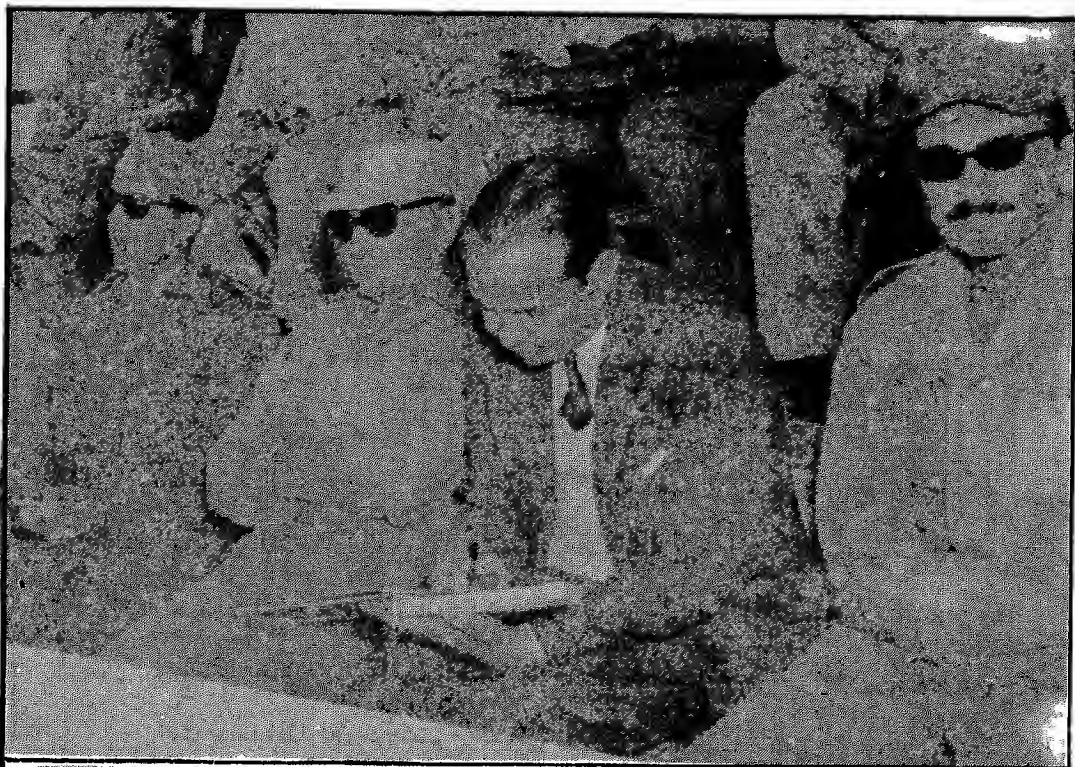
- تفجر التناقضات السياسية الداخلية وبدء تفشي ظاهرة
الخلل الاقتصادي لدى كلا الجانبين الجمهوري والملكي.
- مؤثر الطائف
- قمة عبدالناصر وفيصل
- نشاط الفريق دولياً ضد سياسات مصر والسعودية في
اليمن
- حكومة الثورة على مفترق الطرق
- موقف كوسجيين من الفريق العمري والمساعدات
الروسية .
- طابع علاقة الفريق العمري مع فصائل العمل الوطني.

عندما عدت إلى صنعاء من موسكو نهاية العام الدراسي الجامعي ١٩٦٤م .. كانت العمليات العسكرية قد تصاعدت حداثها بصورة مكثفة، واصبحت كل النشاطات الحربية مركزة في يد القوات المصرية، في حين تم ارسال بعض التشكيلات العسكرية النظامية اليمنية الهزيلة المجمعة من هنا وهناك، إلى القاهرة بهدف التأهيل والدراسة، وإعادة تنظيمها في تشكيلات عسكرية جديدة، وذلك على غرار الوحدات المصرية - كما قيل - أطلق عليها فيما بعد اسم لواء العروبة، والوحدة وأخرى باسم المظلات والصاعقة. كما وارسل بعض الضباط للدراسة في المعاهد العسكرية السوفيتية وذلك تحت دعوى ضرورة

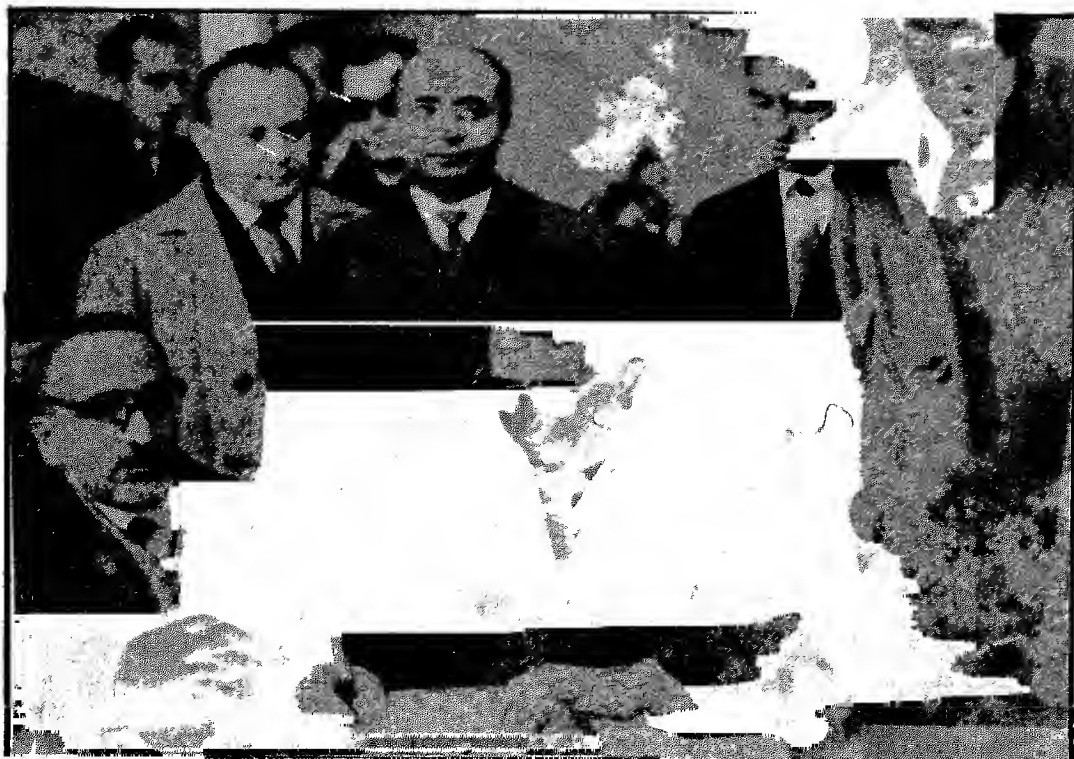


رفع كفاءتهم العسكرية -رغم حاجة اليمن- في تلك اللحظة اليهم، لتولي قيادة الحرس الوطني وشغل هيئة الاركان اليمنية المشلولة وعضد القيادة العسكرية العليا وعين من تبقى منهم في أعمال مدنية وترأس بعض المؤسسات على غرار مايجري في مصر، وسرح آخرون نهائياً من العمل، وارسل المحظوظ منهم لشغل مكاتب بعض الملحقيات العسكرية في الخارج.

ولا تقل عملية الإبعاد هذه عنها في صفوف السياسيين المدنيين، وقادة فرق الحرس الوطني المتطوعين، وبعض الكتاب والصحفيين، ورجال الإذاعة، وبعض عناصر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، واخليت الساحة اليمنية بالكاد من القوى والعناصر الوطنية المحركة اللهم إلا من عناصر حركة القوميين العرب، وبقية فلول الدراويش قارعي الطبول والمصفقين في الشوارع، ولم يعد يعمل على الجبهة العسكرية من اليمنيين سوى بعض المحاربين العاملين تحت إدارة المقاولين من شيوخ القبائل وذلك على غرار مقاولي العمليات الحربية لدى الجانب الملكي باستثناء وجود مرتزقة أجنب، وضباط أردنيين وسعوديين، وإيرانيين، حل في مواقعهم على الجانب الجمهوري ضباط مصريون وبدأ أن المعارك لم تعد بين قوى الثورة الحقيقية، والثورة المضادة لها محلياً، بل صارت الأرض اليمنية مسرحاً لتطاحن قوى خارجية وذلك تحت يافطة مناصرة الثورة من جانب، وتأييد حق الملكيين في الرجوع إلى الحكم من جانب آخر، وتحول قسم كبير من اليمنيين الى أجراء حرب في كلا الجانبين، وخلت الأرض من عملية الإنتاج الزراعي، والحرفي، واحتترقت أخرى تحت موجة العمليات العسكرية، واختلطت أوراق اللعبة السياسية والعسكرية، وأصبح من السهل الانتقال من هذا الموقع إلى آخر وفقاً لمن يدفع أكثر، وبما تمليه طبيعة الولاءات القبلية، والمصالح السياسية، والمكاسب الشخصية، فحيناً كان يقاتل الجمهوري

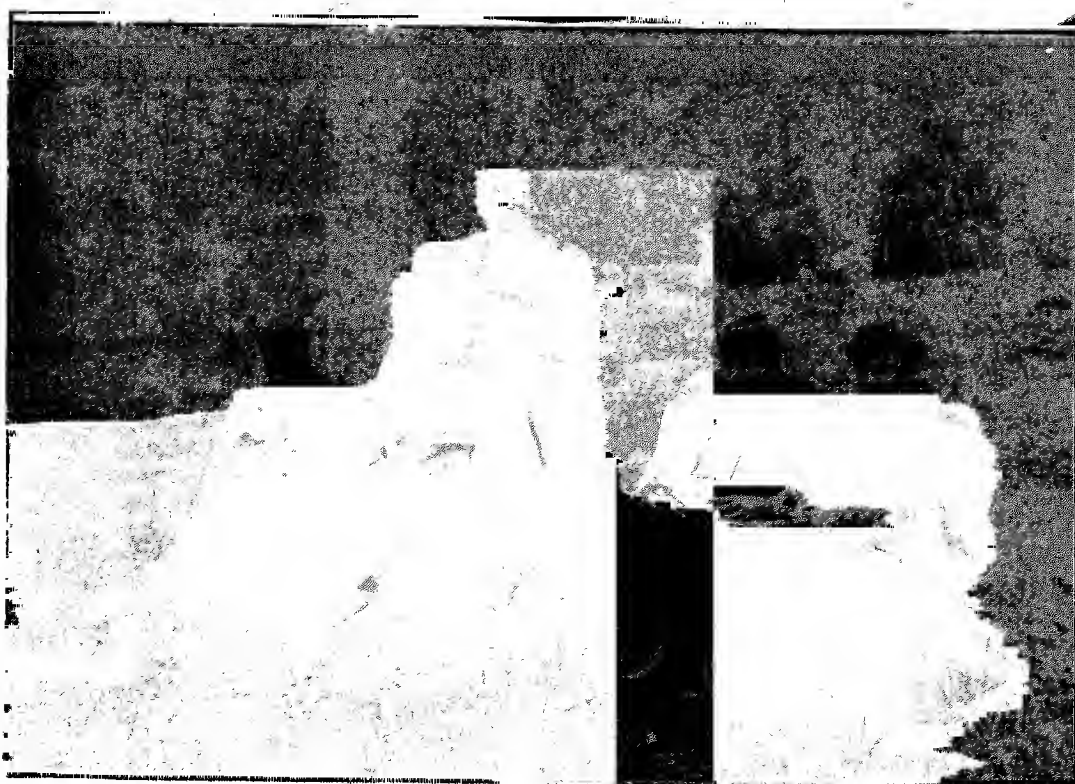


إلى جانب الملكي، والملكي إلى جانب الجمهوري أسوة بمواقف زعمائهم ومشايخهم، يوماً مع هذا ويوماً مع آخر، كما لا يوجد ما يحول دون ارتباط هذا الشيخ وذاك بالسعودية مباشرة، وليس بالقيادة الملكية الإمامية المحلية، كذا مع الإنكليز في المحميات البريطانية، مباشرة أيضاً خارجاً عن إرادة سلاطين هذه المحميات الوسطاء، كما لم تمنع عملية الارتزاق هذه من التعاون مع الخصم السياسي والاجتماعي -لهذه القوى- على غرار ما حدث مؤخراً - مع حكومة الجبهة القومية في عدن بعد الإستقلال، ذهب ضحيته أكثر من سبعين شيخاً دفعة واحدة في كمين نصبته لهم مخابرات الجبهة في حفل غدا أقيم على شرفهم بمناسبة قدومهم للحصول على المساعدة المادية والعسكرية، لمحاربة من ولأبي هدف؟ ... ذلك ما لم يكن واضحاً على الدوام في معظم العمليات العسكرية سوى أن ظاهرة الارتزاق هذه، والبحث عن مصدر للثراء والغنى كانت ديدبان تجار الحروب في اليمن، كانت عشائريهم تدفع ثمنها غالياً، ويذهب أفرادها وقوداً لتلك الحروب غير الهادفة - سمة كل الحروب اليمنية عبر التاريخ منذ سقوط عهد (أب كرب إسعد) الملك والقائد اليمني العظيم الذي وحد الأرض وقاد البلاد في حروب وطنية بهدف تأمين طرق التجارة اليمنية، وتوسيع نفوذ المملكة داخل التحالفات القبلية في شمال الجزيرة الخاضعة لكل من بيزنطة وفارس، وما عدا ذلك - باستثناء حروب الإستقلال والفتح الاسلامي - فهي حروب داخلية مفتعلة ومصالحية، لا يمكن العيش لتجار الحروب إلا في ظل وجودها مستنفرة على الدوام، وحيث لا يمكن لهم الإزدهار بالتالي والحصول على النفوذ إلا وسط ظروف الفراغ السياسي والإضطراب العسكري، كما هو واقع حال وضع الثورة الصعب الناجم عن التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة بما سمح بتجزؤ وحدة صف الوطن، وتأخير ظهور الدولة الجمهورية المركزية القوية



المسيطرة، وتحويل مسار العملية النضالية عن مجراها الثوري، وإفراغ محتواه لصالح مكاسب شخصية وإقليمية ودولية، كانت قد وصلت إلى الذروة عشية عودتي من موسكو، في حين وجدت عناصر الحكم الجمهوري يومها - بقيادة المشير السلال والفريق العمري والقاضي الإيراني نفسها واقفة على مفترق الطرق، بين حالة تآكل وتفسخ بعض ركائز النظام، تحت وطأة عملية التذبذب، وثبات البعض الآخر بقيادة الفريق العمري الذي توجب عليه النهوض بمهمة مجابهة ظاهرة الإنفلات السياسي والعسكري، والتسيب الوطني، ومحاولة استعادة دور الإرادة اليمنية الجمهورية، وإثبات وجودها وقايلتها على الساحة والتصدي في وقت واحد لكل من مصر والسعودية والملكيين، لن نستبق الزمن في عرض هذه الأحداث والحكم بالتالي على ملحمة النضال المقدسة هذه والمعقدة جداً من حيث عمق أبعادها الثلاثة، وتشابك الظروف والعوامل الداخلية والخارجية المحيطة بها وتداخل الألوان، وانعدام وضوح الرؤية حتى نقف على مقدمة وإرهاصات تلك الأحداث والوقائع التي ترافقت مع تزامن بدء قصة معاشتي للمرحلة الدرامية هذه لحظة الالتحاق مجدداً بالعمل مع الفريق العمري، أبت الظروف إلا أن أقطع برنامج الدراسة وأصبح شاهداً على أحداث ٦٥ - ٦٦ - ٦٧، والوقوف - بالتالي - على ما أسفرت عنه من فجائع وآلام، وتراجع في أماني وأحلام الوطن، وانحسار للمد الثوري العربي، والفكر التقدمي، والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المصرية.

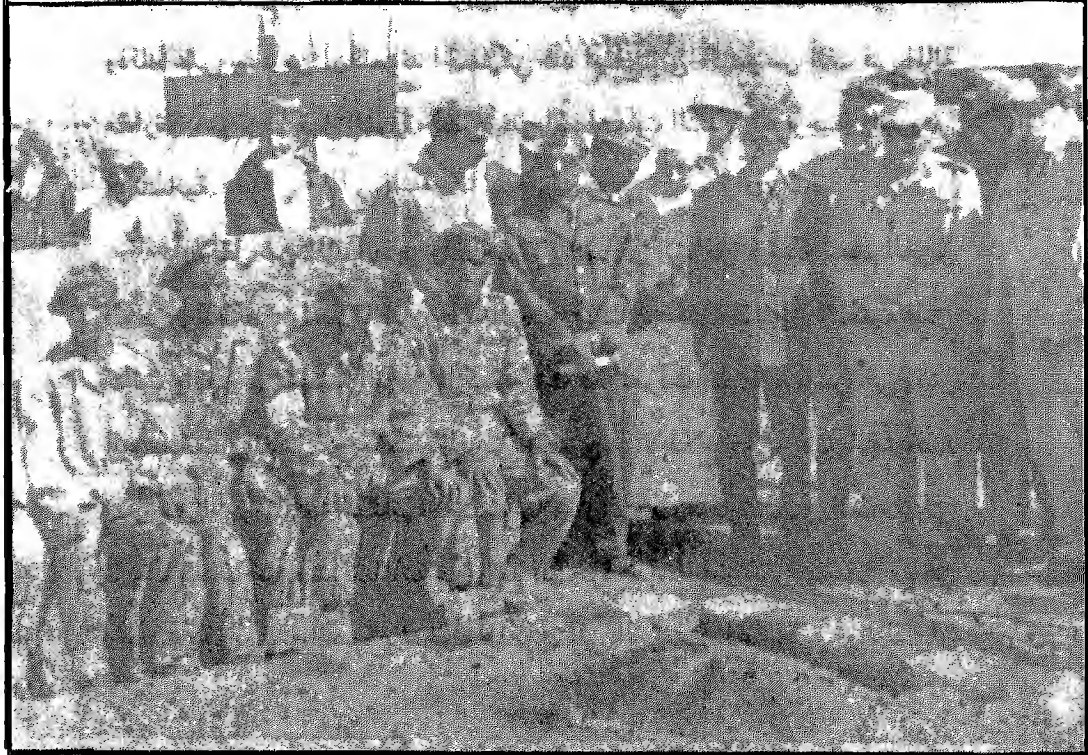
وقد كانت المسألة الرئيسية المطروحة يومها على الساحة اليمنية، التي انتصبت هامتها أمام الفريق العمري وصحبه هي / قضية الخلاف والصراع داخل الصف الجمهوري من جهة، وتناقض مصالح الوطن من جهة أخرى مع الحليف المصري، الذي كان قد وصل بحلول منتصف ٦٥ إلى الذروة بإعلان انشقاق عدد



كبير من السياسيين ومشايخ البلاد وبعض كبار الإقطاعيين والضباط، عن النظام الجمهوري وتشكيل جبهة معارضة قوية مناوئة للحكم وللوجود العسكري المصري، ذهب قسم منهم إلى السعودية، والآخر إلى بيروت ودمشق وذلك بهدف التحضير لعقد مؤتمر لقوى المعارضة في جدة بغرض حل المشكلة اليمنية حسب ما طرحه برنامجهم المعلن كبديل للتعاون مع الفريق العمري والمشير السلال وعدم استعدادهم للتحالف مع التجمعات الوطنية الهادفة الى حوار مع الحليف المصري بدلاً من المواجهة، والقطيعة معه. توازى ذلك مع ظهور بعض التغييرات في شكل التركيبة السياسية الملكية، وتبدل مواقع وأنشطة قوى المرتزقة الأجانب الممثلين للقيادة السعودية والأوربية والإيرانية والأمريكية، وذلك بهدف مواكبة تنامي القدرات العسكرية المصرية في اليمن ودفع التناقضات بين الحليفين المصري واليمني إلى السطح على أمل تفكيك هذه الآلة العسكرية من الداخل، وإيجاد شرخ داخل الصف الجمهوري وذلك على طريق محاولة احتواء النظام الجمهوري في النهاية، وتصفية الوجود العسكري المصري إلى الأبد، وكانت المسألة الثانية أمام النظام الجمهوري بقيادة السلال والعمري تكمن في مواجهة بعض المهام السياسية الداخلية، وتحديد الموقف من سياسة القاهرة، في حين كان يتنازع النظام الشعور بالعزلة بعد عملية الإنشقاق واسعة النطاق، والخوف من اكتساب مواقع جديدة لصالح السعودية والعناصر الملكية، فعلى الصعيد الأول وجد السلال والعمري نفسيهما أمام منزلق سياسي خطير مع عبدالناصر، جديد عليهما كل الجدة، من حيث المناورة السياسية المفصوحة، والخذاع المكشوف، صعب عليهما أدراكه في الأول، ثم تكييفاً معه بالتدرج كل منهما على طريقته الخاصة له، وذلك في سياق تكشفها المتتالي بأن لدى عبدالناصر تكتيكاً، سناسياً وعسكرياً جديداً بمقدوره في نظر عبدالناصر على

دفع القضية اليمنية إلى داخل المحافل الدولية، والانتقال عسكرياً من موقع الدفاع عن النظام الجمهوري إلى الهجوم، وذلك بعد أن تأكد كما قال لهما - من فشل خطط قادته العسكريين التي كانت قائمة في أعوام ٦٣ - ٦٤ - ومطلع ٦٥، على عملية الدفاع استناداً إلى دعم القوى المحلية المحاربة المستأجرة، وحيث يملك بالتالي زمام السيطرة الكامل في اليمن، فضلاً عن شعوره بالرضى للانتصارات الداخلية التي أحرزتها سياسته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبروز نجمه مجدداً على الساحة الدولية بعد أن كان قد خبأ بعض الشيء إثر انفصال الوحدة مع سوريا، وعودة سطوعه مع تواجد قواته على الأرض اليمنية وتحالفه مع ثورتها المتقدمة.

ومع هذا فقد شكل ذلك بعض الإطمئنان لقادة النظام في صنعاء . إلا أن السلال والعمرى قد أدركا في نفس الوقت - وإن جاء ذلك متأخراً بعض الشيء - بأن المقرر الرئيسي بالنسبة لمصير النظام الجمهوري، ونقل معركته من الدفاع إلى الهجوم، ومجابهة القوى المنشقة يأتي من الداخل في المقام الأول بقدر صلابته الجبهة الداخلية وتوفر الإمكانات الذاتية، والإعتماد على النفس، وعلى الكفاءات العسكرية النظامية وامتلاك حرية الحركة، واتخاذ القرار السياسي والعسكري، وهو ما كان يفتقر إليه النظام الجمهوري في مطلع ٦٥ عشية عملية الإنشقاق الداخلي، وحيث لا توجد بارقة أمل وانفراج من وراء خطط الهجوم المصرية العسكرية في ظل ذلك الفراغ، وغياب المشاركة الوطنية في صنع القرار السياسي والعسكري الجديدين، الأمر الذي توجب على حكومة الفريق العمرى الجديدة، التي اعقبت عملية الإنشقاق انتهاج أسلوب عمل سياسي وعسكري واقتصادي شبه مستقل عن مصر، وكان عليه في البدء - كي يحصل على المال ويبني جهاز النظام العسكري والسياسي - مواجهة العجز في



الميزانية الناجم عن الإنفاق العسكري والحكومي الغير طائل، وتدهور الإنتاج، واجتذاب سوق العمل الخدمي الحكومي والعسكري، والتربوي للقوى البشرية المنتجة، وتزايد إعتماد الشعب على السلع الخارجية واستشراء ظاهرة الإقبال على السلع الكمالية والسيارات الفارهة، والبذخ والإسراف المعيشي، وذهاب الناس بالجملة للسياحة العلاجية الخارجية مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الخارجي كان قد بلغ مستوى العجز فيه - عند تسلم الفريق العمري رئاسة الحكومة حوالي ٥٠٪ وارتفع سعر الدولار إلى ١٥ ريال كظاهرة أولى لعملية التضخم القادمة التي وصلت ذروتها في أعوام ٩٥-٩٦ بارتفاع قيمة الدولار الى ١٣٥ ريال، وذلك لنفس السبب المرتبط بتدهور العملية الانتاجية، وارتفاع معدل التضخم عن مستواه في عام ٦٤ الذي كان لا يتجاوز فيه سعر الريال عن تسعة ريالات، بفعل زيادة الإنفاق وانخفاض معدل دخل الزكاة والضرائب المنتهية، كما واجهت حكومة الفريق العمري عجزاً في مصروفاتها بنحو ٤٠٪ وذلك على رغم من أن العائد الجمركي قد ارتفع إلى أكثر من ألف في المائة مقارنة بأعوام ما قبل الثورة، فضلاً عن المساعدات النقدية الخارجية والقروض الإئتمانية.

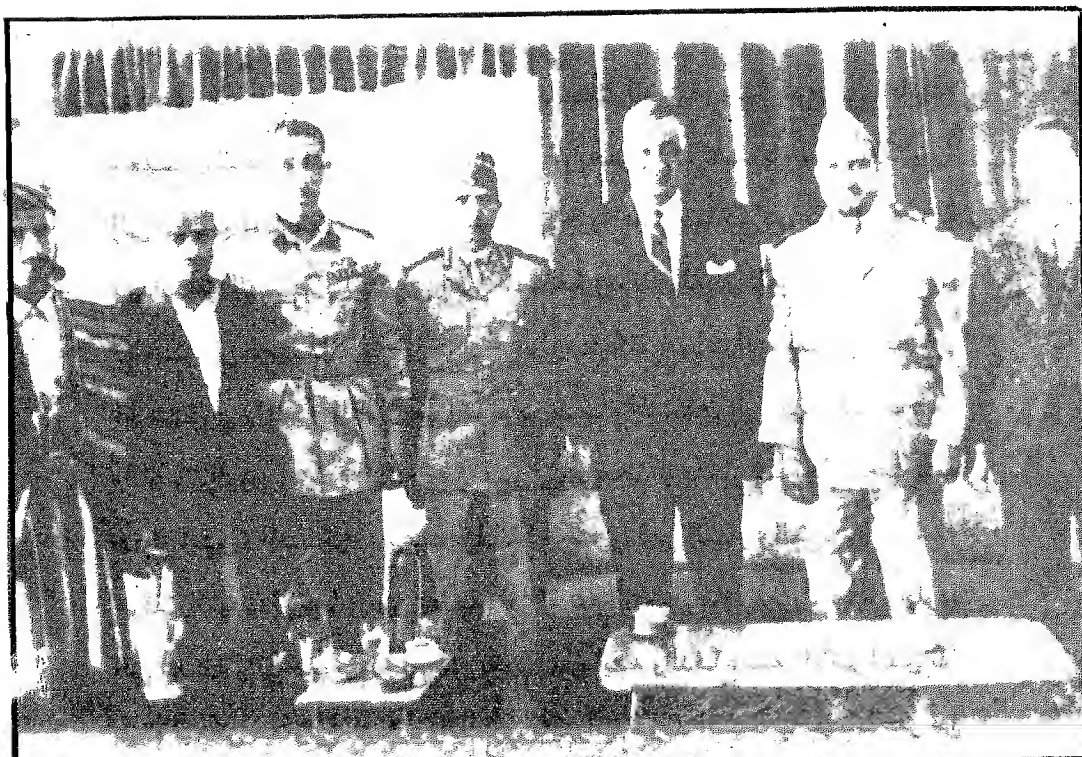
ولا يقل عن ذلك العجز والخراب الإقتصادي الشامل - لحظة تسلم الفريق العمري للحكم - واقع ما كان عليه الوضع أيضاً في بقية المناطق اليمنية التي كانت واقعة في قبضة القوى الملكية، كنت قد تعرفت عليها مباشرة في نفس العام بفضل العمل في مكتب الفريق العمري، والإطلاع على وثائق معلوماته ومراسلاته، وزياراته الميدانية، حيث تبين بأن معدل هجرة القوي العاملة في الريف قد فاقت عشرة بالمائة عن واقع الهجرة الداخلية والخارجية في مناطق الجمهورية، بسبب السماح لدخول الملكيين إلى الأراضي السعودية، والاتحاق

بصفوف القوى المضادة للثورة، في حين كانت النزعة الإستهلاكية للسلع الخارجية في المناطق الملكية أعلى منها في المناطق الجمهورية قياساً إلى عدد السكان المنخفض هناك. وعلى غرار ما حدث في مدن الجمهورية فقد ظهر في نجران ومدن (أبهي) و(عسير) فئة تجارية كبيرة، وأصحاب رؤوس أموال واسعة وذلك من وراء عملية التجارة الحرة، واستنزاف مداخل القوى الملكية المحاربة والمهاجرة التي كانت تتدفق بين يديها الملايين من العملة الصعبة كأجراء حرب وبائعي قوة العمل. وبدأ أن البلد من أقصاه إلى أقصاه في عام ٦٥ - كان مشغولاً بخدمة المعركة، والإستمتاع ببعض مظاهر الرفاه الإقتصادي الزائف، في حين لم يكن ذلك في حقيقة الأمر غير مقدمة لظهور وطن مفلس وقدم حياة فقر ويؤس. غير أن ما كان يميز عملية السيولة النقدية لدى الطرفين الجمهوري والملكي، هو أن تدفق ذهب السعودية وأموال أمريكا والمانيا الغربية، والأردن، وإيران - وبريطانيا، لم يكن ديناً على ذمة الأجيال على عكس واقع حال الجانب الجمهوري الذي كان يتوجب عليه، ولا يزال دفع أقساط القروض والفوائد الربوية عليها لصالح البنوك والمصارف الدولية فوق أنه كان يخضع لعدد من الشروط التي كانت تقيد حركته في حين كان المتلقي الملكي لهذه المساعدة متحرر بعض الشيء وقادر - بالتالي - على إملاء بعض شروطه هو على الجانب الخارجي حدث ذلك عندما حاول الامام محمد البدر نفذ يده من قيادة المعركة لصالح السعودية والمطامع الخارجية مما اضطر السعودية الى تنصيب محمد بن الحسين إماماً بدلاً عنه كذا عند اعتكاف عبدالله بن الحسن في قريته (الحراشف) بالجوف الأعلى احتجاجاً على محاولة اقتطاع جزء من الأرض اليمنية لصالح السعودية.

كانت تلك بعض هموم حكومة الفريق العمري على الساحة الداخلية، أما

على الصعيد الخارجي فقد توجب عليها مواجهة طرفين خارجيين متناقضين في تعاملهما المباشر مع المشكلة اليمنية، ومع المنشقين الجمهوريين هما السعودية ومصر حيث كان كل واحد منهما يحاول اللعب بهما كأوراق ضغط ومساومة للحصول على مكاسب اقليمية واستراتيجية -بيوجغرافية- فكيف كان موقف الفريق العمري من هذه المعادلة السياسية الخارجية الصعبة ؟ ..

كانت علاقات الفريق العمري - مع عبدالناصر في البدء - تقوم على مبدأ التحالف المشترك المبرم عقده مباشرة بعد قيام الثورة بخمسة عشر يوماً - وفجأة بحلول ٦٤ - ٦٥ - اختلقت أوراق اللعبة السياسية، أو بالأصح بدأت في الظهور عملية فرز المصالح بين الثورتين المصرية، واليمنية، كما ظهر على السطح مؤشر عدم ثبات الموقف الوطني والقومي الواحد، فمن ناحية وجد الفريق العمري نفسه في عام ٦٥، أمام سياسة جديدة تختلف جذرياً عما كانت قد بدت عليه في سنوات الثورة الأولى، من حيث الوضوح وصدق التعامل السياسي والعسكري المشترك، ووحدة المسعى والهدف، وتمسك عبدالناصر دوماً بالإعلان عن مساندة الثورة، وعدم التخلي عنها، وجعلها في نفس الوقت مرتكزاً ثورياً في المنطقة، ووسيلة لمقارعة القوى الرجعية، وتحرير مناطق الشطر الجنوبي من اليمن، ذلك كان الأساس الذي طبع مفهوم العلاقة بين البلدين بالرغم من تحفظ الفريق العمري تجاه بعض تصرفات قادة عبدالناصر في اليمن، أو ارتكاب بعض الأخطاء الشخصية، والتصرفات اللامسئولة للبيضانين وبعض عناصر حركة القوميين المواليين لمصر، -كما سبق توضيحه في الفصول السابقة- كون تلك الممارسات كانت تبدو من وجهة نظر الفريق العمري مجرد تصرفات شخصية، ولا تعبر عن سياسة عبدالناصر القومية والثورية الثابتة، غير أن تلك العلاقة الواضحة الصريحة، قد اتسمت في عام ٦٥ بالغموض وعدم



الوضوح، فيما بدى للفريق العمري والمشير السلال بأن عبدالناصر يريد نفذ يده عما كان يسمى في المحافل الدولية بالمسألة اليمنية، وبدأ يلوح في أحاديثه معهما بالقاهرة بأنه قد حان ترك اليمنيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم، مشيراً إلى قضية المنشقين عن النظام الذين تقاطروا على المملكة العربية السعودية بهدف حل القضية سلباً، في إطار المصالحة وتوقف العمل العسكري، في حين لم يتشاور معهما -مقابل ذلك- حول مشكلة غياب التكافؤ بين الطرفين الجمهوري والملكي الذي زادت قوته بانضمام المنشقين إلى صف السعودية، واللجوء إليها مؤخراً فضلاً عن عدم أخذه بعين الاعتبار لمشكلة ضعف بنية جهاز الثورة العسكري، وعدم كفاءة الحكم، وتدمير الشارع السياسي، وعدم موقف الشعب الإيجابي من قضية المعركة بعد أن شعر بأنه معزول عنها وخلوده إلى الدعة والراحة، تحت جنح من يقوم بحمايته والدفاع عنه، الأمر الذي بدا عنده لبعض معارضي السلال والعمري باقتراب موعد انسحاب عبدالناصر من اليمن، ومعه سوف يخيم شبح هزيمة النظام الجمهوري إلى الأبد.. غير أن الفريق العمري - بفضل حدسه الذهني اللامع، وبعد نظراته السياسية التجريبية قد أدرك بأن عبدالناصر لم يكن يعني ما يقول، وإن وراء تلميحاته تلك شيئاً يخفيه عنهم، ويستبطنه داخل نفسه .. ماهو ذلك الشيء، ولأي غرض كشف عبدالناصر عن بعض أوراقه السياسية ؟ ..

تسائل بذلك عندما كنت أصحبه في رحلته المستعجلة مع المشير السلال إلى القاهرة في أغسطس ٦٥ وذلك بهدف التعرف على حقيقة نوايا عبدالناصر الذي اعتزم سراً بعد وصولهما السفر إلى جدة للحوار مع الملك فيصل، وعقد اتفاق معه من طرف واحد بشأن القضية اليمنية، حيث جاءهما الجواب من هناك ضمن بنود اتفاقية جدة (١) التي قرأتها عليهما بجيل (المقطم) صباح اليوم

(١) أنظر تفاصيل الإطفاقة في محمد التميمي، وثائق مؤتمر جرش - مصادر سادة.

التالي بعد أن نشرت الصحافة المصرية محتوى ذلك الإتفاق كاملاً. وقد صعدا للأمر، ووقع في يدهما، كما تضاعفت حيرتهما ومعها صعدت مجدداً تساؤلات أخرى ظلت معلقة في الهواء على سماء (جبل المقطم / دون جواب حول معنى هذه الإتفاقية بالنسبة لليمن، وابعاد مغزاها بالنسبة لعبد الناصر، وماذا كان يستهدف من وراء عقد هذا الإتفاق. وهل كان ذلك منه بغرض الضغط على جهاز الحكم الجمهوري وصولاً إلى تشديد قبضته السياسية والعسكرية في اليمن، علماً بأنها كانت في تلك اللحظة على أشدها؟...

أم أنه كان يريد قطع خط الرجعة على القوى اليمنية المنشقة والمعادية له وسحب البساط من تحت أقدامها مقابل إعطاء بعض التنازلات لصالح الملك فيصل؟... غير أن هذه التساؤلات لم تكن هي الهاجس الوحيد بالنسبة للمشير السلال والفريق العمري، فقد كان يخالج كل واحد منهما على حده، هم داخلي آخر، لم يكشف عنه على الفور إثر الإستماع إلى نصوص بنود الإتفاقية، ولقد أخفيا ردود أفعالهما كل عن الآخر وذلك بقدر بعد اختلاف وجهات نظر ومصلحة كل منهما، ونوع الخطر الذي سوف يمس شخصياً من وراء هذه الإتفاقية المشؤومة، التي لقيت في الأصل شجباً واستنكاراً من كليهما، غير أنني قد حدثت - عندما طلب مني المشير السلال إعادة قراءة البنود الخاصة به التي استبعد فيها من الحكم بأن همه قد انحصر في المشكلة القاضية بتجميده عن ممارسة الحكم، ونفيه خارج الوطن، مقابل قيام السعودية بإيقاف نشاط الأسرة المالكة واحتجازهم داخل الأراضي السعودية، وذلك خلال الفترة الإنتقالية التي سوف تحضر لقيام عمل استفتاء شعبي حول نوع وشكل الحكم في المستقبل بعد سحب القوات المصرية من اليمن على عدة مراحل، يسبقها عقد مؤتمر مصالحة بين الطرفين الملكي والجمهوري، تحت رعاية

عبدالناصر، وفيصل.

أما عن حقيقة رد فعل الفريق العمري التي كانت لاتزال غامضة حتى تلك اللحظة، فقد كشف عنها عندما انفردت به في الطريق إلى منزله عائداً من رحلة النزهة على جبل المقطم حيث رأى في هذه الإتفاقية بادرة شئوم وخطر سوف يتهدد اليمن لا محالة، وأن كان قد استنتج بأنها تستهدف -على المدى المنظور تحقيق طلبين رئيسيين لصالح كل من مصر والسعودية، كلاهما قاس ومر بالنسبة لليمن الجمهوري، فإذا كانت الإتفاقية تضمن للسعودية ابعاد عبدالناصر من اليمن واشراك عناصر القوى الملكية في الحكم، فقد حصلت القاهرة على توقف عداء المملكة السعودية لعبدالناصر، وعدم مواصلة الدعوة لإنشاء حلف اسلامي ضد نهج مصر الاشتراكي الإلحادي على حد تفسير الحملة الدعائية يومها - ضد عبدالناصر. والسماح له في نفس الوقت بالإشراف على مناهضة الوجود الإستعماري في عدن .. هكذا كانت قرأت الفريق العمري لمحتوى وإبعاد هذه الإتفاقية التي كان قد استشف بدء العمل فيها من خلال تعامله السياسي اليقظ مع التحركات المصرية الخفية المشتبه فيها مؤخراً، إثر تشكيل حكومته الجديدة في يوليو ٦٥ قبل توقيع اتفاقية جده بشهر واحد والتي كانت -على عكس سابقتها- تنزع الى الاستقلال، وتشكل معلماً بارزاً في توجه سياسة الفريق العمري المناهضة صراحة لممارسات عبدالناصر ليس باقدامه رسمياً على شجب اتفاقية جده فحسب، بل بتحديد موقف حازم من عملية التعاون مع عبدالناصر، ولهذا فقد قرر على الفور وهو لا يزال بالقاهرة، بأنه لن يعمل مجدداً معه، وأقسم بأنه لن يكون شريكاً غيبياً مع مصر ولا أداة في يدها للتآمر على سلامة وأمن وسيادة اليمن الجمهوري، وعوناً لمخطط الأجهزة على الثورة وأحلام الشعب اليمني، بل على العكس سوف يسعى

إلى مقاومة هذا المخطط حتى وإن بقي وحيداً في المعركة - ولن يسمح بوضع الشعب اليمني تحت الوصاية السعودية، ولاحتي تحت وصاية مصر عبدالناصر الذي كان يكن لنزاهة شخصه، وعظم أهدافه الثورية كل احترام، ولأول مره اجده يعلن غضبه صراحة على عبدالناصر في حين كان على الدوام يقف امامه خاضعاً وناصتاً على عكس مواقفه اللامبالية تجاه عبدالحكيم عامر وأنور السادات، وحتى مع القادة العرب الآخرين التي كان يظهر فيها مناقشاً ومجادلاً ومازحاً. وبالفعل ما كاد يصل عبدالناصر في اليوم التالي قادماً من موسكو التي زارها بعد توقيع اتفاقية جدة، بهدف محاولة كسب رضا وموافقة موسكو على هذه الاتفاقية التي يعرف عبدالناصر بأنها سوف تلقى معارضة من الأوساط الجمهورية، وداخل حركات التحرر الوطني على حد سواء بما في ذلك داخل الكرملين نفسه. (١)

حيث ذهب لمقابلته بمكتبه في قصر القبة على انفراد، وابلغه بأنه سوف يقدم استقالته من الحكم، ويعود إلى اليمن كفرد عادي يناضل مع شعبه ضد مخاطر الوصاية السعودية المفروضة عليه بمباركة مصر الحليف «الأساسي للشعب اليمني» بين قوسين. وكان الفريق العمري يعرف مدى حاجة عبدالناصر اليه بعد أن كشف عن بعض أوراق لعبته السياسية الإقليمية، وخسر بإعلان اتفاه بالتالي مع السعودية تأييد الجماهير اليمنية له فضلاً عن أنه سوف يفتقد كذلك- إلى قائد موال له بعد تجميد المشير السلال في القاهرة وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية.. وقد أحسن الفريق العمري استغلال نقاط الضعف تلك، وساوهم عليها بمهارة، حيث أعرب له بأن استقالته سوف تظل معلقة لحين

(١) في هذا السياق، كانت وكالة تاس السوفيتية الرسمية. قد اعربت عن تشككها في سلامة ومصداقية هذه الاتفاقية. بالنسبة لمصلحة الثورة اليمنية رغم مباركة الحكومة لها رسمياً. انظر صحيفة (البرافدا) الصادرة عشية مغادرة عبدالناصر موسكو تاريخ ٢٥ اغسطس عام ٦٥، وكذا كتاب (مؤتمر حرض) مصدر سابق.

اختيار الشعب اليمني رئيساً للبلاد خلفاً للمشير السلال الذي أقصته اتفاقية جدة عن الحكم من طرف واحد، رغم أنه لا يملك مثل هذا الحق سوى الشعب اليمني الذي كان قد اختاره رئيساً له وممثلاً عنه، يحق له التوقيع باسمه على القرارات المصيرية في المحافل الدولية وليس أين كان.

غير أن عبدالناصر لم يكن ذلك الرجل السهل الذي تنقصه البراعة، وانعدام المقدرة على الخروج سالماً من المواقف السياسية المحرجة، فقد ابتلع ذلك الفوران بصمت، وتجاهل تجاسر الفريق العمري على الغمز واللمز بخصوص اختراق سيادة القرار السياسي اليمني، واحكم اللعبة معه ثم، استدرجه إلى الفخ مستخدماً موهبته السياسية الفذة، وعبقريته الفكرية لإقناعه بسلامة موقفه، الذي لم يكن يستهدف - كما قال - سوى سحب البساط من تحت أقدام القوى الجمهورية المنشقة المعارضة له فحسب بل ومحاولة القاء الكرة في مرمى الهدف السعودي وكشفها أمام الرأي العام العربي والعالمي في أن حل المشكلة اليمنية يقع على كاهل ابتعادها عنها، وفي عدم تدخلها ضد الإرادة الشعبية اليمنية في حين اثبتت مصر حسن النية من جانبها ولم يبق أمام السعودية إلا أن تكون كذلك، ذلك هو المغزى الحقيقي من وراء عملية الإقدام على توقيع اتفاقية جدة، بهذا أفصح عبدالناصر عن مضمون وجوهر الاتفاقية - وعليه أردف قائلاً للفريق العمري : بأن لا يخامر الشك في مصداقية ثبات الموقف المصري تجاه مساندة الثورة والحفاظ على بقاء النظام الجمهوري، وما على الفريق ورفاقه الجمهوريين والحال هذه - إلا أن يمدوا له يد التعاون، وذلك بصرف النظر عن موافقة عبدالناصر - ضمن مواد الاتفاقية - على إجراء حوار بين الطرفين المتحاربين، ليس الهدف منه سوى انتزاع الاعتراف السعودي ضمناً بالنظام الجمهوري. ولقد قبل الفريق العمري هذا التعهد من عبدالناصر وأشاعه

في الوسط الحكومي الجمهوري والعسكري على أمل إعادة الروح المعنوية في النظام وشده مجدداً إلى عملية النضال والإستعداد للمعركة التي لن تكون هينة - على حد تعبير الفريق العمري - ولم يفصح لأحد بأكثر من هذا، إلا أنه أعرب لي عن بعض الشكوك التي تخالجه حول مخطط عبدالناصر الجديد، وظل على حذر في تعامله مع ممثلي عبدالناصر السياسيين في اليمن وقائد قواته المرابطة هناك، وذلك طيلة فترة عمله الجديد كقائم بأعمال رئيس الجمهورية المجدد في القاهرة، وشغل منصب رئيس الوزراء في نفس الوقت وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ولم يكشف النقاب عن موقفه الصريح من قضية المصالحة مع الملكيين التي كان الإعداد لها جار على قدم وساق من قبل مصر والسعودية - إلا بعد تأكده الفعلي من أن مصر تمضي قدماً في هذا الاتجاه، وتقوم سراً بحشد القوى السياسية المناصرة لها داخل حركة القوميين العرب، وفي أوساط الصف الثاني من الشيوخ المناهضين للمشايخ الكبار المتهمين بالتحالف مع السعودية، وتحضيرهم للإشتراك في محادثة السلام الذي تقرر انعقاده في مدينة (حرض) وذلك كبديل للجانب الجمهوري بقيادة الفريق العمري الذي يرفض الجلوس مع الجانب الملكي، لهذا وطن نفسه العزم على شد طاقات القوى الجمهورية وأعد نفسه في سبيل استعادة المناطق التي سقطت في يد القوى الملكية، فضلاً عن محاولة إيقاف عملية تصاعد الهجوم المحموم على المراكز ومدن الجمهورية التي كان قد تخلى الجيش المصري عن حمايتها والدفاع عنها بموجب اتفاقية وقف إطلاق بين عبدالناصر وفيصل إثر التوقيع على اتفاقية جدة، وقام في نفس الوقت - استناداً منه لحرية الحركة والتصرف اللذين كان قد كفلهما له عبدالناصر في ذلك الاجتماع - بالتحضير لزيارة البلدان العربية ودول الكتلة الاشتراكية بهدف الحصول على السلاح والتأييد السياسي

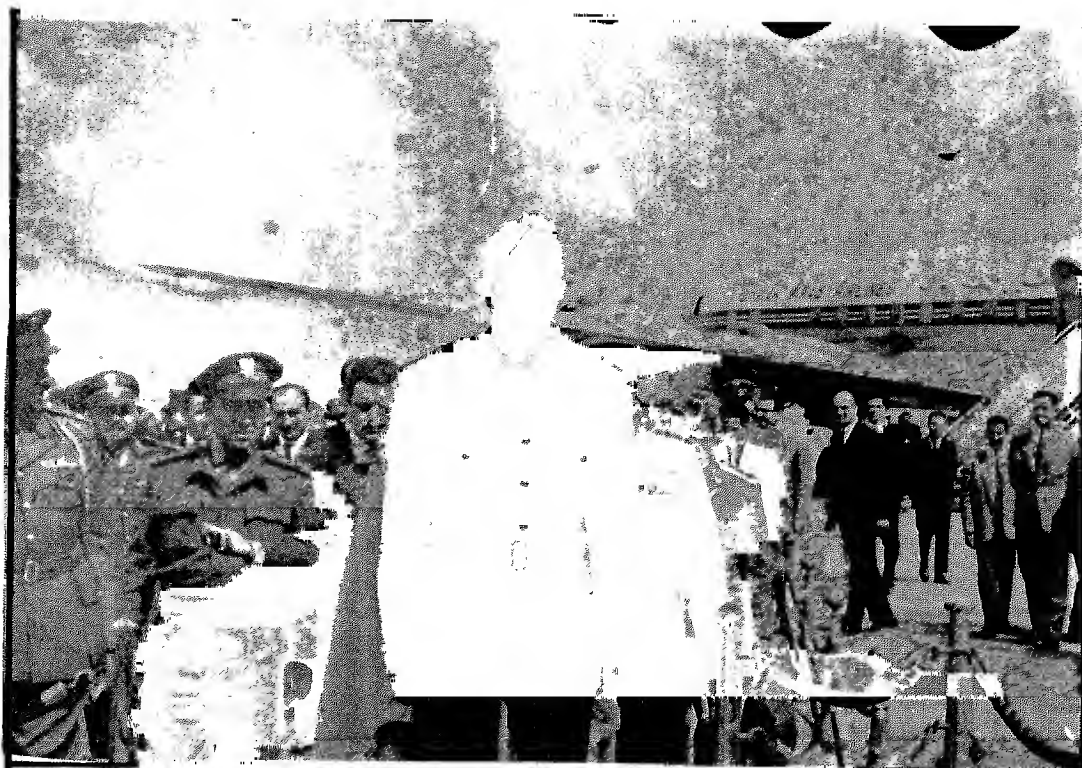
للموقف الجمهوري المعارض لإتفاقة (جدة).

وقد تمت هذه الزيارة في شهر عشرة من نفس العام، وحققت بعض أهدافها وذلك بالرغم من أن عبدالناصر لم يوافق عليها إلا على مضض، في حين أعربت السعودية عن قلقها واعتراضها على تلك الزيارات واعتبرتها عملاً استفزازياً وخرقاً لبنود اتفاقية (جدة)، غير أن الفريق العمري -الذي صحبته في هذه الزيارات مع القاضي الإيراني والدكتور المقالح والدكتور حسن مكى وزير الخارجية- لم يأبه لتلك الاعتراضات باعتبارها في نظره تدخلاً سافراً في شئون الدولة اليمنية، إلا أن عبدالناصر قد احتال على إيقاف عملية الزيارات، هذه لكن عندما كانت قد أشرفت على نهايتها بعد زيارة كل من سوريا والعراق، والكويت ولبنان وموسكو وبرلين، وبلغراد، حيث اتصل عبدالناصر شخصياً بالفريق العمري ونحن على وشك التحرك إلى بكين -طالباً منه العودة فوراً إلى اليمن- بدعوى خطورة الوضع العسكري هناك، غير أنه اتضح بمجرد وصول أعضاء الوفد إلى القاهرة بأن ذلك الإدعاء كان غير صحيح، ووفقاً لاعتراف عبدالناصر أمام الفريق العمري والقاضي الإيراني، بأن ذلك كان راجعاً إلى رغبة العاهل السعودي الذي ظل ملحاً على عبدالناصر بضرورة إيقاف تلك الزيارات والتصريحات الرسمية في الصحافة الدولية التي تتهم كلاً من مصر والسعودية بدس انفيهما في الشؤون اليمنية الأهلية، ومع هذا لم يتوقف الفريق العمري عن مواصلة ذلك النهج المعارض، وشدد من عزمه على مواصلة الكفاح في الداخل، وأعلن رفضه صراحة على قبول الإشتراك مع القوى الملكية على طاولة واحدة وتكتلت كل قوى الوطن حوله، ونجح في إفشال كل العمليات العسكرية التي كانت على وشك إسقاط مدن المناطق الجمهورية، وفك الحصار المضروب على مدينة (حجة) أهم معقل جمهوري. وعندما حان موعد انعقاد مؤتمر حرض



للسلام وذلك في اعقاب سلسلة من عمليات المد والجزر والشد والجذب واستخدام كل من مصر والسعودية وسائل الخيلة والخداع، ومحاولة استقطاب العناصر الرافضة، فضلاً عن محاولة عزل الفريق العمري عن عملية التأثير داخل الصف الجمهوري - كان الفريق العمري - قد تمكن من وضع فتيل نفس عمل ذلك المؤتمر، ليس فقط بفعل اختيار عضوية أحسن العناصر برئاسة القاضي عبدالرحمن الإرياني فحسب بل وطرح شروط قاسية أمام بقية الأعضاء المترددين والموالين للسياسة المصرية، يتعين عليهم واجب الإلتزام بها، وإلا فالويل كل الويل لمن يساوم، أو يتناول على خرق إرادة الثورة والمساس بمحتوى النظام الجمهوري. ومع أنني لم أكن ملزماً هنا بتقييم وقائع أحداث مؤتمر حرض، وما اسفرت عنه من انقسام جديد داخل الصف الجمهوري سبق أن تناولت ذلك تفصيلاً في كتابي الوثائقي «مؤتمر حرض ومحاولات السلام في اليمن» سوف يبعثنا تكرار الحديث حوله عن موضوع الكتاب الرئيسي الهادف أصلاً إلى معالجة مشكلة العمل الوطني برئاسة الفريق العمري، وذلك في ظل ظروف تذبذب وتأرجح حياة الوطن بين إفرازات علاقات التخلف من جهة، وبين طغيان مطالب العصر الملحة، وعدم المقدرة على النجاة مهام المرحلة التاريخية الانتقالية للثورة، ونظامها الجمهوري الجديد، حيث يتوجب - والحال هذه - تفهم ما إذا كانت نضالات الرعيل الأول بقيادة الفريق العمري، تشكل تراكمات حيوية ورافداً موضوعياً أم أنها كانت على العكس محاولات غير مجدية، وتكريساً بالتالي للبقاء في جحر الماضي، والاستسلام للمخطط المصري والسعودي، والخضوع لمعطياتهما غير الإنسانية والحضارية وهل كان الوطن - أخيراً - مؤهلاً تحت قيادته للقيام بدوره، ودعم ومساندة نضاله؟....

لم يكن الأمر بتلك البساطة والسذاجة التي كان قد وقع فيها بعض



الناس عشية قيام الثورة التي تراجعت أوهامهم الى الخلف بانقسام الشعب على نفسه وخذلان الثورة، واضطرار الانقلابيين الى استدعاء العون المصري الخارجي، حيث لا يستبعد تكرار عملية الخذلان تلك مجدداً مع الفريق العمري، وهو ما حدث بالفعل - كما سوف نرى - بما يدحض مصداقية الرؤى والأحلام الرومانسية التي لاتزال معشعشة في رؤوس البعض حتى اليوم، غير أن ذلك لا يقلل من شأن الحدث النضالي العسكري التاريخي، ولا يمكن إلا أن تجتذب الإنسان وتأسره مواقف بعض المناضلين من نوع الفريق العمري الذي نحن بصدد تقييم تجربته الوطنية الجسورة في ظل احلك ظرف سياسي وعسكري كانت تتأرجح فيه اليمن بين عملية (الإنعتاق) والتحرر من قبضة السلطين المصرية والسعودية، ومحاولة فرض الإرادة السياسية اليمنية المستقلة حيث قدر على الفريق خوض غمار تلك التجربة المريعة، كنت مع كل خطوة له على ذلك الطريق الصعب المحفوف بالمخاطر - اتذوق معه معنى أهمية وجود الانسان على الحياة، وحلاوة العمل الوطني الواضح الذي التف حوله لفيماً من الناس الشرفاء، وذلك عن قناعة وطيب خاطر، بفضل وضوح بعض الرؤية لديهم، وتحديد الهدف الذي مثل أمام أعينهم لأول مرة في أعقاب تكشف محاولة تصفية المكتسب السياسي الجمهوري الجديد، واحلال ما يسمى بالدولة الإسلامية محله، وذلك مقابل منح مصر بعض المزايا على الصعيد السياسي الإقليمي، وتثيل العالم العربي في المحافل الدولية، ومساعدتها على حل مشكلة مضايق (تيران) الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، مصحوباً ذلك الإغراء بتلويح أمريكا له بالاستعداد لفتح الإشارة الخضراء أمام إطلاق يد عبدالناصر لناهضة الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة، بمعنى ذلك الإغراء الأمريكي كان يستهدف ضرب عصفورين بحجر واحدة، التخلص من الوجود البريطاني في منطقة الخليج وعدن



لصالح النفوذ الأمريكي من ناحية، والإبقاء -من ناحية أخرى- على وجود بيع الحظر المصري الثوري قائماً في جنوب الجزيرة العربية، حيث تظل الحاجة قائمة إلى الحماية والمساندة الأمريكية. يتوازي ذلك في وقت واحد مع المخطط الأمريكي بعيد المدى الهادف إلى استنزاف امكانية مصر المادية والبشرية والفكرية استعداداً لإنزال الضربة القاضية، بما يكفل -عند نهاية المطاف- على إخراج مصر نهائياً من المنطقة، وبسط النفوذ الأمريكي على آخر معقل في الجزيرة العربية، باحتواء الثورة في اليمن، وامتلاك اسهم شركات النفط البريطانية التي كانت تحول بريطانيا دون امتلاكها، وهو ماتم تحقيقه بالفعل ما بين ٦٧ ، ٧٠ .. رغم أن الفريق العمري قد التزم الى النهاية بمجابهة تلك المخططات المزدوجة بعيدة المدى، وذلك اعتماداً على الذات والجهد الشعبي والوطني المحدود، الذي رافقه بعض النشاط السياسي الخارجي، تمثل في قيام الفريق العمري بصورة سرية بمحاولة جس نبض بعض ممثلي الدول الشقيقة والصديقة التي كان قد قام بزيارتها مؤخراً بهدف الحصول على المساعدة العسكرية والمادية. كان لي شرف المساهمة بالقيام بتلك المهمة، وإطلاعه بمواعيد وصول تلك المساعدات، وبالذات الألمانية الشرقية التي كان السوفيت قد تعهدوا القيام بوساطة الإفراج عنها من القاهرة بعد أن كان عبدالناصر قد احتجزها وهي في الطريق إلى الموانئ اليمنية، حيث ابلغت بأن رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي (كوسجين) سيحل ضيفاً على مصر، حاملاً معه في ملف الزيارة هذه موضوع المساعدة العسكرية الألمانية الشرقية لليمن، وما على الفريق العربي إلا أن ينتهز هذه الفرصة ويقابله في مصر، وسارع الفريق إلى القاهرة في زيارة لها غير متوقعة لم يصحبه وفد رسمي، ولم يكن على الطائرة التي حملته إلى هناك سواي والأخ يحيى الحيفي مدير دار الضيافة بالقصر



الجمهوري الذي كان في رحلة علاجية (١)، وفي القاهرة اتصل بمكتب عبدالناصر في قصر القبة بهدف تحديد موعد لمقابلة الرئيس عبدالناصر كان ذلك كما أذكر بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥ م ، وكان عبدالناصر يومها مشغولاً بزيارة كوسجين للقاهرة، حيث كانت تعترض مقابلته بعض الصعوبات غير أن الفريق العمري الح على هذه الزيارة، وقبلها عبدالناصر على مضض منه على أن لا يطرح فيها مشاكل غير مهمة وعاجلة نظراً لانشغاله بملف زيارة الوفد السوفيتي برئاسة (كوسجين)، وقبل الفريق العمري هذا الطلب وهو يقول لنفسه سوف يعرف الرئيس عبدالناصر ماذا اريد من كوسجين بالتحديد وليس من عبدالناصر نفسه. ولن يكون في مقدور عبدالناصر -مهما كان الأمر- الحيلولة دون ذلك.

وعندما ابلغ الفريق العمري عبدالناصر في ذلك الاجتماع، عن رغبته في مقابلة كوسجين بهدف التعبير عن شكر اليمن لبلاده جزاء العون السخي له. تحفظ بعض الشيء أمام هذه الرغبة، قائلاً: سوف نحاول، بمعنى أنه يريد ابعاد الفريق العمري عن هذه المقابلة، وتجنب اثاره مشكلة استيلاء قاداته العسكريين، على باخرة المساعدة العسكرية الألمانية الشرقية لليمن. ولم يخطر على بال عبدالناصر بأن الفريق العمري قد أعد نفسه مسبقاً لتلك المقابلة إلا عندما أخبر من قبل واضعي بروتوكول زيارة (كوسجين) بأنه قد طلب مقابلة الفريق العمري تنفيذاً لرغبة زوجته التي كثيراً ما سمعت عن بطولات الفريق العمري، وتحب مشاهدته والتعرف عليه قرب. ومع ذلك فقد حاول

(١) يجدر بهذه المناسبة تذكر صلابه بعض مواقف الفريق العمري تجاه عدم الاستجابة لرغبات بعض وزرائه الشخصية، وطرح ظاهرة المجاملة لهم جانباً وقت اشتداد حاجة الحكم الى العمل الجاد. فقد أمر بتوقف إقلاع الطائرة الحاملة له الى القاهرة بمجرد علمه بأن أحد وزراء حكومته قد احتل مقعده داخل الطائرة في طريقه الى القاهرة لزيارة أولاده، فما كان منه إلا النزول من الطائرة تاركاً أمر اقلاعها على رغبة الوزير والخروج منها فوراً

عبدالناصر إبعاد الفريق العمري عن هذا اللقاء، معللاً ذلك بكثرة انشغال الضيف الكبير ببرنامج الزيارة الواسع بما في ذلك زيارة وتفقد انجاز المرحلة الأولى من بناء مشروع سد اسوان التي كانت قد اشرفت على نهايتها وسط جو احتفالي كبير .

وكان أن ابلغ الفريق العمري بذلك عن طريق السفير المصري باليمن أحمد شكري الذي كان موجوداً يومها بالقاهرة، غير أن العمري لم يستسغ قبول هذا العذر وادرك بفضل حدسه المرفه أن ذلك لم يكن سوى لمجرد ابعاده عن هذه المقابلة، والحيلولة دون انجاز مهمته، وتحقيق غرضه فكان أن اعلن عن مشاعر الغضب ليس تجاه عبدالناصر فحسب بل وتجاه الرئيس الزائر (كوسجين) مهدداً بمقدرته كرئيس دولة معترف بها - الإتصال بدولة عظمى كالولايات المتحدة وذلك للحصول على ما تريده اليمن من مساعدات عسكرية وغير عسكرية، وليكن في علم عبدالناصر -اردف ساخطاً- بأن الشعب اليمني لن يظل إلى الأبد تحت الوصاية المصرية، وستندم موسكو بسبب رفض رئيس وزرائها كوسجين للمقابلة التي طلبت إجرائها معه بالقاهرة .. وترك محدثه السفير أحمد شكري في قلق واختفى عن الأنظار في حين اسند الي مهمة اخبار الوفد السوفيتي بتخرصات عبدالناصر، ومحاولة ابعاد الفريق العمري عن اللقاء بالرئيس السوفيتي الزائر، دون أن يخبرني بمكان اختفائه. ونجحت بأعجوبة في القيام بتلك المهمة/ وعلى مدى أربع وعشرين ساعة لم يقر لعبدالناصر فيها قرار بعد أن نقل اليه السفير أحمد شكري أقوال الفريق العمري، خوفاً من أن يقدم على فعل ما هدد به ويشكل فضيحة دولية، خاصة وأنه قد خبر طبع الفريق العمري ونزواته، والإقدام على فعل ما يؤمن به دون خوف، وزاد الطين بله تسائل الرئيس السوفيتي كوسجين عن عدم وجود ذكر لاسم الفريق العمري

في برنامج عمل كوسجين لتلك الليلة التي كانت زوجته تستعد لها وذلك وفقاً لما قاله السفير أحمد شكري للعمري عندما قابله في الشقة التي كان قد اختفى فيها عند الأخ يحيى الحيفي، بعد أن اكتشفت المخابرات المصرية وجوده فيها بصعوبة وبحث طويل دام ثمانية عشر ساعة حتى العثور عليه وهو نائم بداخلها لم يجرؤ أحداً منهم على ايقاضه وظل السفير أحمد شكري ممكداً على الكنية داخل تلك الشقة حتى الصباح، كي يتمكن من إعلامه بقلق عبدالناصر عليه، وانتظار (كوسجين) وحرمة لمقابلته في برنامج عمله لذلك اليوم. راجياً منه الموافقة على الذهاب إلى عبدالناصر للتفاهم معه وتسكين قلقه عليه، وتحقيق للفريق العمري ما أراده، ونجح في مقابلة كوسجين وحرمة وانتزع منه وعداً بمحاولة الإفراج عن الباخرة الألمانية وتقديم المزيد من المساعدة الروسية. وعندما قابل عبدالناصر في نفس اليوم كان الجو مكهرباً، ومع هذا فقد تجاهل عبدالناصر حكاية إثارة العمري مع كوسجين لموضوع الاسلحة المصادرة، ومثل دور المهاجم بدلاً من الدفاع، بقوله للفريق بشيئ من السخرية: إيه حكاية أمريكا دي اللي قلت عليها امبارح لشكري؟! وأجاب العمري على الفور: السيد الرئيس يعرف ما اعني ..

- من متى كان ليمن من يملك المقدرة على هذا التناول؟.. سائله بشماته كذلك -عبدالناصر .. واضاف: لاتجعلني أقول لك ساخراً ما يقوله الشعب المصري، في هذه الحالة.. ازيك يا حسن؟ .. فاغتاظ الفريق العمري من هذه السخرية الفاضحة، لكنه أجاب بأدب، وسأول لك بدوري ما يقوله الشعب اليمني عني.. وسكت للحظة ثم قال: ولا من الأحسن تسمع منه ذلك شخصياً، وقام من على كرسيه مولياً شطر الباب دون توديع.

وبالفعل صدق ما قاله الفريق العمري لعبد الناصر، لكن دون أن يؤذيه

أو يتنكر لمساعدة مصر للشعب اليمني، كما ولم يد يد كما وعد لأمريكا، ونفض يده عن الإتحاده السوفيتي، بل سار في طريق الشرف، ومحاولة الإعتماد اليمني على النفس، وشد الحزام على البطن، والثقة بمقدرة الشعب -كما كان يتصور- على تجاوز الصعوبات والمحن واسمع بالفعل عبدالناصر صوت الشعب اليمني ورأيه في الفريق العمري، لكن بعد عام في أعقاب حرب السبعين، الذي ذهل له عبدالناصر -كما سنرى في الفصل السابع- واصبحت مهمة كل وطني شريف بعد عودة الفريق العمري من القاهرة منصبة في اطار عملية التعبئة العسكرية والسياسية والإعلامية، بما في ذلك تحمس عناصر حزب التجمع الوطني الذي كان قد تعهد على نفسه في السابق عدم الدخول طرفاً في صراع النزاع على الحكم، أما اليوم فالقضية مختلفة، حيث وضوح الرؤية، وتهدد مصير ومستقبل اليمن بالخطر، وحيث يتوجب شحذ كل همم الناس الخيرين بهدف مجابهة مخططات التآمر الخارجية ومحاولة رفع وعي الوطن بالمخاطر المحدقة به، ودفع ابنائه الشرفاء نحو عملية التكتل مع الفريق العمري والإستعداد للمواجهة العسكرية والسياسية الخطرة التي تبيتها قوى الشر والعدوان في داخل اليمن وخارجه ..

ولقد جرى بين العناصر الوطنية -بعد عودة الفريق العمري من القاهرة- حديث جاد لأول مرة -بعد خمول بعض الوقت- حول ضرورة قيامه بإجراء بعض التغييرات في جهاز الحكم وداخل مؤسسة الجيش، وذلك بما يتناسب وطبيعة المرحلة شبه الحاسمة، بالأخص وأن عملية التفكير لدى مصر والسعودية لاتزال قائمة حول عقد المحادثة مجدداً على طاولة مؤتمر حرض الذي تم إفشاله تحت الإرادة الوطنية بقيادة الفريق العمري الأمر الذي أضاف عبئاً جديداً إلى مشاكله وخطره، سيث كان لايزال واقعاً بين مطرقة عبدالناصر، وسندان السعودية،

فضلاً عن ضغوطات عناصر القوى السياسية الجمهورية التقليدية الطامحة للحكم والتي يحاول بعض ممثليها -على غرار نهج الجناح المنشق- وضع أنفسهم بديلاً للحكم الإمامي. حيث كان يصعب عليه تلبية مطالب التغيير في جهاز الحكم لصالح القوى الديمقراطية، والكشف في نفس الوقت عن جميع أوراقه أمام الخصم الجمهوري الداخلي والرجعي الخارجي والحليف المصري، وذلك رغم حرصه على بقاء التحالف الوطني معه، وتفادي حدوث أي شرخ في الجبهة السياسية والعسكرية الوليدة التي كان يتزعمها، لهذا فقد عمل في صمت على بناء الترسانة العسكرية وأحدث تعديلاً في جهاز الحكم وعين عضوين من حزب التجمع الوطني لرأس جهاز الإعلام والصحافة، هما أحمد الشجني وعبدالله الصيقل، وسمح للكتاب بحرية التعبير في الصحافة الحكومية، ودافع عن عمر الجاوي أمام جهاز المخابرات والسفارة المصرية عندما اعترضوا على كتاباته النقدية ضد قحطان الشعبي الذي كان يشغل منصب وزير الوحدة متهماً إياه بالعمالة للمخابرات البريطانية.. وظل العمري وفيماً لحلفائه رغم أنه لم يكن راضياً عن قيام بعض العناصر الوطنية بفتح جبهة جديدة مع العناصر الوطنية الأخرى المتهمة بالعمالة لمصر، وقد قال لي في هذا الصدد شوف زملائك والإحراجات التي يضعوني فيها أمام السفارة المصرية في حين يتطلب مني الجهد إنتزاع بعض المطالب لصالح المعركة الرئيسية هي أهم بكثير من الخصام السياسي بين الإخوان، ومحاولات تعرية تصرف بعضهم البعض، وقد لمست جور المعاناة النفسية التي رافقت بعض تذبذب خياراته الوطنية في تلك المرحلة الصعبة، الواقعة بين انعقاد مؤتمر القمة بين عبدالناصر وفيصل في أغسطس عام ٦٥، وبين فترة اعتقاله مع أعضاء حكومته في سجون القاهرة في يناير عام ٦٦ وتنصيب المشير السلال لرئاسة الجمهورية الثانية في جو انقلابي عسكري

مصري عتيد، إلا أنه مع ذلك قد حقق بعض المطالب الوطنية ، وظل وحباً لآمال الوطن وكرامة الشعب وطرح نفسه أنموذجاً للإنسان الوطني المناضل دوماً، كما، ولم يستسلم بسهولة للعملية الانقلابية التآمرية التي اتسم تنفيذها بالخداع، والمكر، واستغلال ظروف حفاظ الفريق العمري على شرف الكلمة والحرص على عدم الإنجرار والوقوف في خندق واحد مع أعداء الوطن الرئيسيين ضد القوات المصرية المدافعة عن ثورة اليمن ، وحيث لا يجب سفك الدم داخل الصف الجمهوري الواحد. وهو ما سوف يتم معالجته في الفصل السابع، وذلك في ضوء تفهم موقف الفكر الثقافي اليمني المعاصر أولاً وذلك من معطيات تلك الأحداث، ومن فعل جدلية قانون العملية الثورية المعاصرة لهذه الفترة التاريخية الانتقالية المعقدة، وكيفية تعامل هذا الفكر -بالتالي- مع مفهوم الحداثة، وقضايا التطور، والتقدم الاجتماعي، وموقفه -أخيراً وليس آخراً- من مصطلح الأصالة، والمعاصرة، بشقيه السلبي، والإيجابي، وفي علاقة هذين الأخيرين، بظاهرة تأرجح هذا الفكر بين اليمين واليسار، وبين حالة الجمود الأعمى، والاحتكام إلى مفاهيم عصور التخلف، ومواصلة الاقتتال منها- وبين عملية الانفتاح غير الواعي على منجزات الغرب الحضارية، ومحاولة تقليد مبدعيها، ومفكريها، والقيام بإعطاء صفات مماثلة اعتباطية على واقع مغاير لم تتبلور بعد هويته العامة، ولا الخاصة تماماً كما هو حال عدم تبلور فكر الشعب والوطن وعدم نضج قواه الاجتماعي، وتحديد معالم هويته السياسية، والاقتصادية، وخياراته الوطنية الحاسمة.

- الفصل السابع -

- حقيقة منحني الفكر الثقافي المعرفي اليمني في ضوء
شعار الأصالة والمعاصرة وأحداث الثورة - موقف الفريق العمري
من انقلاب عبدالناصر والسلال - العمري واعضاء حكومته في
سجون عبدالناصر - الحياة في القاهرة تحت الإقامة الجبرية صحة
القاضي الإرياني - قصة الهرب من ميناء الإسكندرية العسكري
على ظهر باخرة روسية - الأوضاع في اليمن ومصر، بعد نكسة ٥
يونيو حزيران

كثيراً ما انساق الفكر اليمني الثقافي المعرفي المعاصر نحو عملية
التبسيط عند تصديه لدراسة المسائل التاريخية والقضايا الوطنية المصيرية،
وقيامه في نفس الوقت بإصدار أحكام متسرعة وغير مسئولة في أحيان كثيرة،
وذلك على غرار أعمال بعض الباحثين الأجانب الذين أساءوا عمداً إلى تشويه
الحقائق المعرفية التاريخية القديمة منها والحديثة.
نجد مثال ذلك في كتاب (اليمن الجمهوري) للأستاذ الشاعر عبدالله
البردوني، وفي الحوار الذي جرى بينه وبين المفكر اليمني الكبير زيد بن علي
الوزير، كما في كتاب الدكتور علي محمد زيد (معتزلة اليمن) وكتاب الأخ
الأستاذ عمر الجاوي (حرب السبعين) وكتابات الأخ جارالله عمر، كما في
كتيبات العقيد عبدالله جزيلان، وعبدالغني مطهر، والأستاذ الأسود، إلى غير
ذلك من الكتابات والدراسات النظرية التاريخية. لست هنا بصدد مناقشتها،
ومحاولة كشف أبعاد منزلقاتها الفكرية الخطرة التي لاتقل فضاضة عن منحني

الباحث البريطاني (جون بولدرى) في كتابه «العمليات البريطانية على ساحل البحر الأحمر» وأنيس منصور في أعماله الصحفية عن الثورة اليمنية، وادجار أويلانس في كتابه «حرب اليمن» الذي ارتفع فيه التجني على الحركة الوطنية حد الإتهام لضباط الثورة بأنهم مجموعة من الشذاذ .

وذلك بما يتنافى واعتبار مثل هذه الدراسات - إن صح إطلاق هذه التسمية عليها - بمثابة مرجع تاريخي يعتمد ويركن عليه، ومصدر وعي ثقافي وطني نير يعتد به، خاصة في ظل غياب المعطيات الفكرية الثقافية الرسمية المثقلة بالزيف والأوهام والتي تقوم بتشطير فكر الوطن نصفين في اتجاه المنحى الظلامي، والبراجماتية النفعية، وعبادة الفرد، وتقديس الزعامات المذهبية، والإسهام بالتالي في زيادة تعميق تذبذب فكر الوطن، وإضفاء طابع الغموض والتشوش على واقع العصر، وعلى طابع مجرى قانون التطور الاجتماعي، والتحول الإقتصادي والفقائي / مما يستتبع بالضرورة البحث عن فكر بديل وتبني وعي تاريخي ومعرفي مغاير يتجاوز معطيات التوقف عند حدود الظواهر التاريخية الجزئية، والوقائع والأحداث العرضية، وفعل أنماط العلاقات الاجتماعية المتخلفة، وأشكال السلوك الفردية الخاصة، والخلافات والصراعات الجانبية، بما تنبنى عليه من أحكام مبتسرة، وأطروحات نظرية ناقصة وزائفة غير مؤهلة لوضع النقاط على الحروف ، واكتشاف حقائق المعرفة وسير غور هذا الحدث أو ذاك ووضعه في إطاره الصحيح داخل العملية التاريخية العامة، التي تشكل في مجموعها حجر الزاوية في تراكم المعرفة البشرية ومجاهدتها في سبيل النجاة القفزة النوعية للفكر اليمني الحديث، الأمر الذي يطرح علامات استلهاهم كبيرة حول امكانية قيام هذا الفكر بدوره المعرفي التاريخي الطليعي، بما ينفي عنه تهمة الجمود والتمثيل الإيجابي لعلاقات التخلف، والتأرجح على

هامش الفكر العالمي المعاصر .

في حين ما يميز فكر المثقف عموماً هو في روح الإقتدار على التمرد، ومحاولة شق طريق صوب أعمال الخلق والإبداع الذي لن يتأتى إلا في حال تموضع هذا المثقف داخل المجتمع، والتعامل مع حركته الصاعدة بشكل إيجابي. وهو ما يفتقر إليه الفكر اليميني المعاصر، ليس بسبب خضوعه شبه المطلق لفعل تأثير قانون التخلف، والإحتكام إلى مفاهيمه، والقياس عليها بالنسبة لقضايا ومشاكل العصر فحسب، بل في عجزه عن الإنفكاك من أسر علاقات التخلف هذه، والوقوف أمامها في حالة خشوع ورهبة وذلك على غرار ذلك الفنان الذي ترتعش أصابعه عند عملية التمرد على قانون الحيز الشكلي، ومحاولة رسم لوحة فنية خماسية الإبعاد دون جدوى، بالأخص عندما يدور الحديث حول المقولات الذهنية، والمفاهيم النظرية التجريدية، والمصطلحات السياسية، والإقتصادية والإجتماعية العامة حيث يحلو للمثقف اليميني استعمالها بشكل اعتباطي في معظم أعماله الفكرية البسيط منها والمركب، وذلك في محاولة منه لإكساب هذا العمل بعداً فكرياً عاماً، رغم أن هذه المحاولة تبدو للعيان منذ الوهلة الأولى - مجرد رتوش وضعها الكاتب على وجه حسنائه التي تفتقر أصلاً إلى الجمال الطبيعي، وحيث تشكل مواد الزينة تلك بالنسبة له غطاء خارجياً هاماً اضطر الكاتب إلى استعارته عن طريق السماع والنقل والقياس وذلك بهدف ستر وجه مخلوق مشوه لم يتخلق طبيعياً من الداخل وذلك في سياق العملية التطورية البيولوجية والمعاناة الفكرية الناضجة، والإرهاصات الإجتماعية، والاقتصادية الطبيعية.

تلك هي مشكلة تعامل المثقف اليميني المعاصر مع المفاهيم النظرية والمقولات الفكرية التجريدية التي تفتقر إلى الدقة والوضوح، ويغلب عليها



طابع العمومية مما يسهل عليه التستر خلفها، ومحاولة الظهور في نفس الوقت- بمظهر العالم الفذ والشاعر البحر .

لنحاول معاً - في هذا السياق - اختبار المعادلة الفكرية الزائفة هذه على أرض الواقع الفعلي ولنأخذ مصطلح التقدم والتطور على سبيل المثال سعيًا وراء تفهم ماذا يعني هذا المصطلح بالنسبة للمثقف اليمني عند محاولة بناء منظومته الفكرية الإبداعية، وقصيدته الشعرية الرنانة، وفيما إذا كان قد تم له اكتساب هذا المصطلح عن طريق السماع، والنقل من الكتب، أم أن استخدامه وتطويعه لهذا المفهوم العلمي قد جاء على العكس من ذلك في سياق التجربة الذاتية والممارسة العلمية الانتاجية، والنضالات السياسية، ومثلياتها مدلولاتها الاقتصادية، والاجتماعية المتناقضة، وذلك عبر التعايش مع تمثليها على الأقل داخل المصانع والمعامل والسكك الحديدية، وفي المناجم، وقاعات العروض الفنية، وداخل مختبرات البحث والدراسة، ودوامة العمل السياسي التنظيمي، والنشاط الحزبي...؟

سوف لن نكون صادقين مع أنفسنا إذا ما قلنا بأن المثقف اليمني المعاصر يعيش حالة تلك الممارسة الفكرية العلمية، وذلك لسبب بسيط هو أن كل ميادين التجربة الفكرية والنضالية غير موجودة في اليمن المعاصر، ولا تزال ظروف التطور والتقدم - بمفهومه العصري - غائبة، ويتوقف ظهورها على تفكك وزوال علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وهو ما لم يحدث بعد على صعيد الواقع المعاش - الذي تحكمه بالإضافة إلى ذلك - ضاهرة الحداثة البرجوازية التجارية، التي ينعدم في ظلها - كذلك - طرح صيغة واضحة بخصوص مفهوم التقدم والتطور - كما وأنه يصعب القول - من ناحية أخرى - بأن لدى الفكر اليمني والحال هذه بعض الحدول الجاهزة لمعالجة قضايا التطور

والتقدم المعاصرة، والتحاور معها بنجاح في ظل عملية القياس على الغير، والإعتماد على السماع والنقل، وسيبقى استخدام هذا المفهوم بالنسبة للمثقف اليميني المعاصر - لمجرد الزينة فحسب، لا يغني القارئ في شيء، كما ولن يضيف جديداً إلى تراكم المعرفة التاريخية، وعلى صعيد التحول الإقتصادي والإجتماعي، وبحضرتي - في هذا السياق - تذكر اعتراف كارل ماركس بأنه غير قادر على قول كلمة واحدة بصدد مستقبل تطور نظام علاقات الإنتاج في ظل الاشتراكية، لأنه - كما قال ليس بمقدور العالم والباحث المعاصر طرح مفهوم نظري، ومعالجة قضية لاتزال بالنسبة له في علم الغيب، ولم تدخل بعد حيز التجربة والدراسة.

أعرب عن ذلك بتواضع وهو أول مهندس لتشكيلة بنيه الإقتصاد السياسي الرأسمالي، وأكبر داعية للإشتراكية والعدالة الإجتماعية. غير أن الرغبة والطموح شيء، والعلم بالشيء، شيء آخر .

ينطبق نفس القول على كل من ريكاردو وآدم سميث، وهيجل، وفولتير وهبجو- حيث لم تنشأ إبداعاتهم من فراغ، كما ولم تتم عطائاتهم الفكرية على السماع والقياس، واستعارة أفكار ومفاهيم عصر الإقطاع بل من داخل العملية التطورية الإقتصادية والإجتماعية الجارية فعلاً داخل مجتمعاتهم، وعن طريق أعمال الدراسة والبحث المضنية وسط الحقل الإنتاجي المادي والروحي، ولهذا أمكن لهم وضع حلول وطرح تصورات تخدم عملية التطور والتقدم، والدفع بهما إلى الإمام، يفسر ذلك واقع صعوبة توصل العلماء الروس وبلدان المنظومة الإشتراكية في الصين وغيرها إلى وضع صيغة متكاملة لطبيعة علاقات الإنتاج الإشتراكية، وذلك نظراً لقصر مدة التجربة قياساً إلى إتساع حجمها لدى علماء الإقتصاد ما قبل الإشتراكي الذين تراكمت لديهم خبرة وتجربة آلاف السنين قبل

أن يظهر على الوجود الإقتصاد البضائعي الصناعي وذلك خلال السنوات الأربعمئة الماضية والذين شرع القلق يساورهم -على التو- بصدد عدم موائمة عصر الصناعة هذا مع عصر الحضارة التكنولوجية الحديثة، التي دشنت عهداً جديداً- منذ منتصف القرن العشرين اصطلح على تسميته عصر التحول من «المدخنة» إلى الكمبيوتر، حيث تحولت معه جملة من المفاهيم والمصطلحات العلمية، وقواميس الثقافة واللغة، وآلية العمل السياسي، والإداري، التي لم تعد تتناسب مع ظروف العصر الحضاري الجديد.

وبهذا المعنى فإنه لافرق بين جهل الفكر اليمني المعرفي بقضايا التقدم والتطور - في إطاره العلمي المعاصر - وبين الإنسان العادي بما في ذلك رجل السياسة والأدب وكبار الشعراء، حيث يخضع الجميع لفعل قانون واحد هو قانون التخلف المادي، والروحي، ويتحدثون عن قضية غير واضحة ومحددة، وكلاهما ينتهج أسلوب الإستعارة الفكرية واستخدام وسيلة السماع والنقل الخارجيين، ولا يتميز المثقف على الآخرين -في هذا السياق- إلا في كونه يتعاطى عند الكتابة كأس القياس على الغير وذلك ليس من العلم والمعرفة في شيء.

نفس الحال فيما يتعلق بالتعامل مع القيم الذهنية، والمقولات الفكرية التراثية العربية الإسلامية، وذلك على ضعيفي المصطلح العلمي والنظري .
ففي الحالة الأولى يقف الفكر اليمني الثقافي موقف الإغتراب لا القطيعة بل الإنقطاع، فهو يرى إلى نظرية ابن الهيثم بشأن قانون المنظور - بمثابة اعجاز ولي... زمن هذا الإعجاز وانقضى، ولم يعد في الإمكان ايدع مما كان.

إذاً حديث المثقف اليمني المعاصر عن ابن الهيثم هو للفخر، والزينة

فحسب، وليس بهدف الإستنفار والحفز على الإبداع، وتطوير ذلك الإنجاز، ولم لا؟ لأن ذلك لا يعني المثقف اليمني المعاصر في شيء، ولا يشكل جزء من همه على صعيد الواقع التطبيقي داخل المجتمع اليمني، كون هذا المجتمع لا يعيش تجربة ابن الهيثم العملية، فما حاجة المثقف إلى تقييمها والدعوة إلى تطويرها. ولماذا ينشغل علمياً بما لا يقدر عليه، وتقوم مهمة العمل فيه على عاتق علماء ومثقفي بلدان أخرى تخلصت بلدانهم من قيود علاقات التخلف الإقطاعية، ورواسب ثقافته المتخلفة، ودخلوا ميدان الدراسة العلمية الفعلية التجريبية .

وليس ما يفزع العقل - في هذا الإطار - معرفة نسبة عدد طلاب المدارس والمعاهد العلمية البولتكنيكية العالمية، مقارنة باليمن، حيث تبلغ ٧٠٪ من مجموع التلامذة والطلاب في ألمانيا، و ٢٥٪ في الأردن، و ٣٠٪ في كل من سوريا والعراق. في حين لا يوجد باليمن سواء واحد في المائة من مجموع ثلاثة ملايين طالب، ليس في مقدورهم تغطية حاجة اليمن لإصلاح السيارات القادمة اليه بالملايين من اليابان وأمريكا وفرنسا وإيطاليا.

يصح ذلك أيضاً على موقف الفكر الثقافي اليمني المعاصر، من فكر وأعمال العالم اليمني الكبير للقرن الثالث الهجري، أبي الحسن محمد الهمداني- الخاصة بعلم الفلك والكيمياء الحيوية، حيث يجد نفسه في حالة قطيعة مطلقة مع نظرة الهمداني بخصوص ذلك العلم، ودراسة مواقع وحقول مناجم الذهب والفضة، واكتشافه -داخلها- لعنصر الأكسجين (١). ومع هذا لا يتحدث الفكر اليمني المعاصر إلا عن قبوريات الهمداني، وتاريخ قبائل الجزيرة، بما يتوافق وتلبية حاجة عصور الموتى، ونظام المراتبية الإجتماعي، وعلاقات الإقطاع الذي يعيشه المثقف اليوم، بما يعني خلو مناهج التربية من فكر الهمداني العلمي التطبيقي، رغم أنني طرحت كتابه على الوزارة بهدف

(١) أنظر محمد الشيباني، تحقيق مخطوطه الجوهريتين النادرتين، من البيضاء والصفراء. دمشق - دار الكاتب

تدرسه دون جدوى.

وينسحب نفس الكلام بالتالي على مجال التراث الأدبي، حيث يرتتهن الفكر اليمني المعاصر لأساليب البيان الشكلية الكلاسيكية، والتوقف عند حدود صوره الشعرية الحسية، والمعاني المركبة، والتشبيهات والتضمينات المصطنعة، رغم أنها قد استهلكت من قبل شعراء العصر الجاهلي والأموي والعباسي، ولم تعد تصلح للتعبير عن مضمون الفكر المعاصر ولا ترقى إلى مستوى إدراك خلفية، أبعاد الحياة والحركة الكامنة في روح هذا العصر، وديناميته الداخلية، وتعدد صوره وأشكاله ومعانيه الشعرية الخارجية التي لم تكن تخطر على بال أولئك الشعراء والكتاب المبدعين الأول يدل على ذلك واقع حال عدم تمكن الفكر اليمني الثقافي على قول بيت واحد من الشعر العالمي المعاصر، ولانسج قصة أو رواية، أو مسرحية تضاهي في صورها الشعرية الجديدة، ومضامينها العميقة إبداعات الأدب الفلسطيني مثلاً أو العراقي، أو المصري، أو السوري. ذلك أن الفكر اليمني لا يعيش ظروف وهموم واقع حياة تلك الشعوب، ولم يدخل مثلها عصر التحول النوعي الجاري داخلها على الصعيد الاجتماعي والإقتصادي والثقافي بعد أن أوشكت على التخلص من هيمنه علاقات الإنتاج الإقطاعي وثقافته المعيقة التي لا تزال تشكل -بالنسبة للفكر اليمني المعاصر- فيضاً روحياً ومصدر الهام فكري يساعده على دمج قصائد المديح والهجاء السياسي، الذي حل محلها -هناك في البلدان المتقدمة -المنشور السياسي، والمعالجة المسرحية، والصورة الشعرية المقاتلة ضد العدو المشترك للوطن.

وعليه لا غرابة إذا ما وجد متعة في مخزون الثقافة والفكر (القروسطي) المكرس لوصف حياة القصور، ومجالس الغناء والطرب، وقدود الحسان التي

تشبه عود الخيزران، يقتاتة عليها وتتغذى صوره الشعرية الحالية منها، في حين يقف - على الصعيد الاجتماعي - مبهوراً أمام وصف ابن الرومي للخباز صانع قرص الزلابيا العجيب، ويندهش عقله أمام معاني المتنبي، الحكيمية عند مدحه كافور وسيف الدولة، وتاسره بالتالي وصف الإطلال ومرابع البدو الرحل عند أمروء القيس، وذلك بما ينسجم وتطابق ظروف وأوضاع العصرين المتباعدين، في توحد مظاهر الحياة العامة والعلاقات الاجتماعية والإقتصادية فيهما، والنظرة الواحدة نحو المرأة والشبق الجنسي، الناجم عن الكبت والحرم، الذي لا يرى في المرأة غير تلك الصورة الجنسية وليس من خلال عطائاتها الفكرية واقتدارها العقلي، واسهامها في العمل الإنتاجي والصحي والتربوي، والنجاز الجليل من الأعمال التي عجز الرجل عن القيام بها، فضلاً عن خلو القصيدة الغنائية إلا من وصف الحبيب/ وليس للعمل والفرح الإنساني، وعشرة الأصدقاء والترحل والنضال اليومي العادي المشترك أي نصيب فيها، تماماً مثل غياب القصة والملحمة الروائية والمسرحية التي تتجسد فيها حياة الأفراد والأمم، وكشف عورات علاقات الظلم، وأسباب إضطهاد حياة الشعوب ومعاناة الإنسان ولا يقل تخلف الفكر اليميني الثقافي عن ذلك فيما يخص مقوم «العدالة والمساواة» سواء في مفهومه التراثي العربي الإسلامي، أو وفقاً لمعطيات الفكر الحضاري المعاصر فوق أن استخدامه يتم على غرار بقية الشعارات والمصطلحات الفكرية الأخرى، وذلك بهدف الزينة - تماماً كما يفعل بعض المستولن ورجال المال والأعمال الذين يتخذون من هذا الشعار يافطة على وجه مكاتب أعمالهم الرسمية كدليل على إثبات حسن النية والحرص على مراعات الشرع واقامة الحق والعدل، وذلك مع فارق واحد هو أن المثقف والمفكر اليميني أقل نفاقاً وتحايلاً من أصحاب تلك المكاتب الرسمية، كما وتنقصه

الخبرة والتجربة بالتالي في عملية الالتفاف على هذا الشعور ومحاولة إفراغه من محتواه إلا أنه - رغم وضعيته الفكرية المتقدمة يعيش - مع هذا المصطلح في حالة قطيعة واغتراب، وعندما يتعاطاه في عمله الفكري يقع في تناقض يشوبه الغموض، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة تجاه مفهوم معنى العدل والمساواة، بالأخص عندما يدور الحديث حول حاجة الناس إلى هذا العدل، وكيفية تطبيقه على أرض الواقع وبالنسبة لمختلف الظروف والأزمنة وتنوع أساليب علاقات الإنتاج التاريخية وتعدد مظاهر الظلم وأشكاله الظاهر منها والمستتر .. حيث يصعب عليه الإجابة على تلك الأسئلة التي يطرحها العلم بهذا الخصوص، وحيث يتطلع الناس إلى معرفتها، والتوق إلى رفع الغموض والعمومية منها، ويرجع سبب هذا القصور - كما أعتقد - لا إلى وجود عيب لدى المثقف اليمني، أو الشك في مصداقية نواياه الخيرة وتوجهاته الوطنية المخلصة، وإنما بسبب واقع حال ظروف التذبذب الفكري الذي يعيش ماساته وسط زحمة الإجهادات وتعدد التفسيرات الفكرية التراثية المتنوعة والمختلفة، والمتناقضة مع بعضها البعض في أحيان كثيرة، ومع المفاهيم المعاصرة على الأغلب. فوق أنه - بالإضافة إلى ذلك - عاجز عن تحديد موقف فكري واضح خاص به، نابع من نظرة شمولية، وعن مبدأ، وقناعة اجتماعية معينة لا تقبل التشوش والغموض والمساومة، ولا التناقض، أو ازدواجية الموقف وثنائية الفكرة حيث تراه - يقوم - بتمجيد مفهوم «العدالة والمساواة» على المنابر، وفي الصحافة، والأعمال الأدبية .. و .. إلخ .

ومع هذا فإنه لا يتورع في نفس الوقت من القيام بأعمال الدعاية لصالح نظرية اقتصاد السوق الرأسمالية القائم على المزاحمة والطرده، وانتصار الأقوى، وممارسة أعمال الرياء، وسحق الضعفاء وتكوين جيش العاطلين عن العمل،

ورميهم في سلة المهملات، والجائهم إلى البحث عن الطعام في مواقع زبالات الأغنياء ومخلفات موائد كبار رجال المال والأعمال، وبهذا فإن الفكر اليميني لا يناقض نفسه بنفسه فحسب، بل ويقف مخالفاً للشرع، ويعارض مفهوم عدالة التوزيع التي أقرها التشريع الفقهي الإسلامي (١).

كما وأنه في الوقت الذي يدعو فيه الناس إلى الإلتزام بواجب تحقيق العدل والمساواة داخل المجتمع الطبقي المتعارض، فإنه يقع في خطأ مماثلة الغني والفقير تجاه أداء هذا الواجب الشرعي، دون أن يعمل حساباً لفداحة تناقض هذا الخطاب في ظل ثنائية الوضع الاجتماعي غير العادل حيث أن كلاً من الغني والفقير غير مؤهلين لممارسة الفضيلة وأداء الواجب الشرعي، كما أمر به الله، فالأول محتال على أرزاق الناس وفقاً للقول المأثور، «ظهور الغناء، مرهون بوجود الفقراء» ونهى الرسول (ص) عن السمرة، باعتبار الأثراء من ورائها عملاً منافياً للشرع، والثاني كافر بالقيم الأخلاقية، حسبما ورد في مأثور الإمام على بن أبي طالب - كرم الله وجهه «يكاد الفقر أن يكون كفراً».

وإذا كان مفهوم العدالة في الإسلام قد تحدد في إطار عدالة الجباية والتوزيع كما ورد عند الماوردي في كتاب (الحراج) وفي ممارسات الرسول (ص) والإمام على وعمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي فإنه يقوم في مفهوم الفكر اليميني المعاصر - على أبعاد الاحسان من قبل رجال المال والأعمال وكبار الإقطاعيين بصرف النظر عن حساباتهم حول هذا خيلهم الربوية والأرباح التجهنمية العالية بما ينهض عن واقعهم ٥٪ بالنسبة للتجارة المنقولة من بعيد، ويخسرة في المائة بالتساوي بين صاحب العمل والمضج، وذلك وفقاً لتعليم

(١) أنظر كتاب الإمام أبو المرتضى - شرح الازهار، باب التجارة والمعاملات - مخطوطة الجامع الكبيراً كذا مخطوطة (الاختصاص في الإسلام) للإمام الناصر للحق ١٢٨٥ نسخة المتحف البريطاني: تحقيق، الباحث البريطاني (سرجنت) هذه النسخة بجوزتي وأقوم بتحقيقها.

التشريع الفقهي الإسلامي واجتهاد أئمة وعلماء الإسلام لذا ترى هذا الفكر يقوم -من على المنابر- بامتداح هؤلاء الأغنياء، ويضفي على سلوكهم طابع الشرعية.

ويمكن قول نفس الشيء بخصوص منحي تعامل الفكر اليميني الثقافي المعاصر، مع مصطلح (الحرية والديمقراطية) الذي ربما كان حظه من الغباء، والإمتهان والعبث (أكثر واشمل من المواقف السلبية تجاه المفاهيم والمقولات الفكرية العمومية السابقة، وذلك باعتباره مصطلحاً نظرياً تجريبياً أكثر غموضاً وإبهاماً صعب على البشرية عبر التاريخ صياغته في شكل قانون محدد، وضمن تقاليد وأعراف فكرية ونظرية مؤطرة يسهل التعامل معها بوضوح، وتطبيقاتها بيسر وفهم، بالرغم من حاجة البشرية إلى هذا الشعار، وكونه بالتالي حديث جميع الأزمنة، ورضيع كل العصور. وعلى قدر شموليته هذه فقد عرضه الفكر اليميني المعاصر لعملية التشويه ومارس ضده كل الإختراقات الفكرية الجائرة، لعل أبرزها محاولة كساب هذا المصطلح السياسي المطاط - طابعاً اجتماعياً حركياً على واقع المجتمع اليميني المتخلف - وذلك على غرار ما هو حاصل في مجتمعات عصر ما بعد عهد العبودية والإقطاع التي سبق أن رضعت من ثدي هذا المصطلح وشبت عليه منذ خمسة قرون، وذلك عبر ممارستها لحرية المعتقد، ومعاشرة الحب، وإقامة التنظيمات السياسية والمهنية، والقيام بالتظاهرات، وإعلان الإضرابات، التي جلعت على خلفية العقد الاجتماعي بين الفئات والطبقات الجديدة الخارجة على التو من بين انقراض مجتمع العصر الإقطاعي، والتخلص من آثار ومخلفات بنيته الثقافية والفكرية المحافظة والمعيقة، وبهذا المعنى حاول بعض الساسة والمفكرين اليمينيين وضع العربة أمام الحصان وقدموا مشروع الحرية والديمقراطية قبل توحيد الأرض والشعب في

شطري اليمن على بداية التسعينات (١).

كذا أثر البعض منهم تقديمه على مطلب اقامة وانجاز مهمة بناء الدولة المركزية الحديثة القوية والمقتدرة، وطرحه اخرون عند استعادة وحدة الوطن، والدعوة لإجراء الإنتخابات العامة كوسيلة ديمقراطية لتحقيق ما سمي يومها مطلع عام ٩٤م مشروع الأمة الحضاري، وذلك دون أن يوضح أحد منهم عملياً كيف يمكن ممارسة الحرية والديمقراطية في ظل وجود التجزئة وعدم وجود الأمان، وفي غياب وجود الدولة ومن يكفل سلامة عدم الإعتداء على المثقف صاحب الرأي والكلمة الناقدة، ويضمن عدم اختطافه والزج به في زنانات معسكر الوحدات النظامية شبه المستقلة، ومن يحمي حرية صوت المواطن من سطوة كبار الملاك للأرض، وهيمنة الزعماء العشائريين ونفوذ رجال المال والأعمال التجارية والمصرفية، واجباره على عدم الخروج من دائرة الولاء والطاعة لهم، والحرب - ان اقتضى الحال - الى جانبهم ولتحقيق مصالحهم ومثاربهم، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لما كان تعميد الوحدة بين الشطرين بالدم، ولما تم بالتالي احتواء العملية الإنتخابية، وافشال تحقق مشروع الأمة الحضاري - المفترى عليه - وذلك بسبب غياب البديل الفكري الوطني الذي كان قد طرح على الساحة اليمنية، وتهم المزايدة عليه، وأودعه في المهذ فور اظهاره على الفور، رغم أنه قد وضع النقاط على الحروف وحذر مبكراً من مغبة عواقب انجرار هذا الفكر صوب الوهم العقلي، والحلم الرومانسي كبديل لمفهوم تشكيل الجبهة الوطنية العريضة الذي تم صياغته من قبل بعض العناصر الوطنية المستقلة الغيورة كان في مقدمتهم الدكتور محمد علي الشهاري، وكاتب هذه السطور (٢). وجهود

(١) أنظر: كتابات عمر الجاوي، وأحمد الشرعبي، في أعداد صحيفة (التجمع) لعام ٩٢/٩١ م.

(٢) يمكن الرجوع إلى صحيفة المستقبل، والوحدة، ومجلة الكلمة، ومجلة كلية الأركان. إعداد سنوات ٩٢-٩٣م.

العناصر المتحالفة مع الكتلة الوطنية، والأحزاب السياسية النظيفّة.
يتوازى ذلك في خط واحد - مع انتهاج هذا الفكر بخصوص أحداث ومشاكل الثورة، وبدء تكون ملامح النظام الجمهوري في عقد الستينات وقت حاجة الوطن إلى الفكر المتقدم، والمؤهل لوضع علامة على طريق اجتياز الفترة التاريخية الإنتقالية للمجتمع، بما تحمله من تشوش وتناقضات ثانوية لا ترقى إلى التناقض الرئيسي المحمول على خلفية البنى السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، والثقافية الطبقيّة المتناحرة، والتي لم تتكون - في بداية الستينات بعد . حيث كانت الحاجة إلى التخلص من عقلية الحكم الفردي الكهنوتي وبناء صرح الدولة العصرية، ووضع أسس، وهياكل التحولات الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية.

غير أنه تم طرح كل ذلك جانباً، وانشغل الفكر اليمني الثقافي، بممارسة الشعارات الثورية، والمفاهيم الحضارية الناجزة، وتصور أن مجتمعه اليمني - المتخلف، قد دخل العصر، بمجرد ازالة حكم الإمام، فراح يكثّر من الضجيج الإعلامي، وامتداح العهد الجديد، واضفاء الطابع التقدمي عليه وكأن التاريخ قد ولد في هذه اللحظة، مما عمل على حجب الرؤية عن واقع الحياة الفعلي، وسطوة ممثلي علاقات الظلام والتخلف اللهم إلا من توجيه بعض الإنتقادات المسطحة، والمعالجات الجزئية التي لاتصل إلى عمق الظاهرة السلبية في علاقتها بانقسام المجتمع على نفسه، وتوزع همومه، ومصالحه، وفكره بين مطالب العشيرة والقبيلة، والعلاقات الإقطاعية، ونظام المراتبية الإجتماعي، وبين الولائات الخارجية، ونفوذ أصحاب المصالح التجارية، ومطامع القوى الإستعمارية، والرغبة بالتالي في الإنعتاق من كل تلك الأغلال.
وهو مالم يبلغ إدراكه ومعالجته أصحاب الفكر الثقافي اليمني المعاصر

لأحداث الثورة، وقضاياها المتشابكة، والمعقدة - حيث ظل هذا الفكر مشدوداً إلى تلك الظواهر السياسية الجزئية، والأحداث والوقائع العرضية، دون أن يطلق لنفسه العنان، والتحرر من الوهم، والتوجه صوب معالجة القضايا، والأولويات المطروحة تاريخياً على الساحة اليمنية، شماله وجنوبه حيث تكمن داخل ذلك لآلئ المعرفة الحقيقية، والثقافة الإبداعية والرأي الوطني الصائب، والحكمة التاريخية الخالدة.

وعليه نتيجة لكل ذلك فضلاً عن اصرار هذا الفكر على البقاء خارج العصر، والظرف التاريخي الموضوعي، والإرتهان بالتالي - لأعمال القياس على الغير، والتقليد الفج لممارسات فكر الآخرين فانه يستحيل عليه القيام بعملية الخلق والإبداع، والتصدي لمعالجة قضايا الوطن الأساسية غير المعترف بها، والتي لم تدخل بعد جدول عمله الثقافي الوطني التنويري وسوف يصعب عليه اكتشاف حقائق العصر، وفهم طابع العملية الاجتماعية التطورية، والتناقضات الجارية داخل تلك العملية، والصراعات القائمة على خلفيتها، رغم أنه لا يلبق بهذا الفكر أن يظل كذلك، ويبقى رهن مشيئة النخب المفكرة التقليدية، دون إفساح المجال أمام أعمال الخلق والإبداع الشبابية الواعدة التي تبحث عن موقع قدم لها وسط زحمة الإنتاج الفكري الذي يكرر نفسه على الدوام، ويعيد مجدداً إنتاج صناعة الموروث الثقافي الإقطاعي ومحاولة تدجينه بالفكر العالمي الحضاري المتقدم دون جدوى .

ومن موقع التعارض مع هذا النهج الفكري التوفيقي والإستسلامي تأتي هذه الدراسة المتواضعة التي كنا قد وصلنا معها إلى ذروة الوقوف على معلم شخصية الفريق حسن العمري، عشية تجميد المشير السلال في القاهرة في أعقاب اتفاقية جدة بين عبدالناصر والملك فيصل، وبداية تفجر الخلاف والصراع

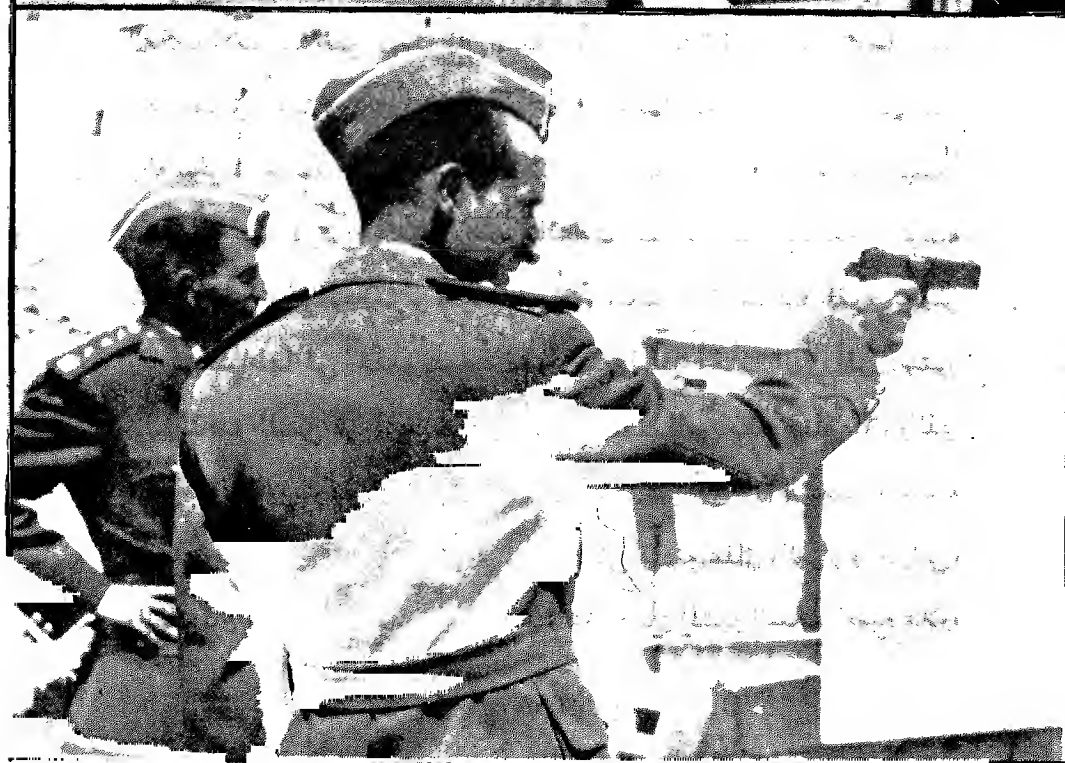
بين الفريق العمري وبين عبدالناصر من جهة، وبينه وبين المشير السلال من جهة ثانية، علماً بأنه كان قد توجب عليه فضلاً عن ذلك - مجابهة خطط التآمر المتواصلة التي كانت تحاك في كل من واشنطن، ولندن وبون، وجده، وعمّان وطهران، وكيف أنه تمكن وسط كل ذلك تجاوز مأساة الإنقسام داخل الصف الجمهوري، وامتصاص حدة السخط الشعبي ضد الوجود المصري، وتحويل هذا السخط إلى الاتجاه الإيجابي وليس نحو الاتجاه المدمر، الذي انتهجه المنشقون الجمهوريون المحافظون، وذلك بنفس القدر الذي كان قد عالج فيه بنجاح مشكلة مقتل الشهيد محمد محمود الزبيري في أبريل عام ١٩٤٤م الذي تحول دمه في مؤتمر (خمر) بقيادة الأستاذة النعمان والشيخ الأحمر - إلى قميص عثمان، ضد ما أطلق عليه تسمية الحكم العسكري الدموي في صنعاء - رغم أنه تم تهريب القتلة من سجن الشيخ الأحمر في مدينة (خمر) (١) والقاء تبعة القتل على كاهل الحكومة في صنعاء.

وكانت أول مهمة تقف أمام الوطن - بعد فشل مخطط (مؤتمر حرض للسلام) هي قيام الفريق العمري بعملية المواجهة الصريحة مع عبدالناصر باعتباره في تلك اللحظة بين فشل المؤتمر في أكتوبر ١٩٥٥، وانقلاب عبدالناصر والسلال عليه في يناير ١٩٦٦ - رأس الجسر الذي سوف يعبر عليه صوب آمال الوطن وتحقيق استقلاله العسكري، وتحرر ارادته السياسية، اللذان كان مفتاحها لايزال بيد عبدالناصر .

وكان على الفريق العمري واجب تخطي حواجز هذا الجسر، وذلك قبل القيام بمحاولة تصفية المشاكل الداخلية العالقة، كما وضع على الرف، عملية الإصلاح الحكومي الشامل، واجل في نفس الوقت - عملية المواجهة الحاسمة مع

(١) أنظر : أدبيات مؤتمر (خمر) إصدار خاص .. صادر عن مجلس الشورى ١٩٦٤م.

قادة العناصر المنشقة الذين أصبحوا جزءاً من قوام أعضاء الوفد الملكي في «مؤتمر حرض للسلام» وذلك بعد أن خسروا رهان الإرقاء في أحضان السعودية. كما ولم يبت أيضاً في مشكلة تفاقم أزمة علاقته غير الودية مع المشير السلال، الناجمة عن غيرة هذا الأخير لتولي الفريق العمري منصب الرئاسة خلال عملية تجميد المشير السلال في القاهرة، رغم أنه كان يجب على الفريق عدم تأجيل التصالح معه نظراً لحاجته اليه في مواجهة مخططات عبدالناصر الجديدة المبيتة، غير أنه اتضح فيما بعد أن الفريق العمري كان على حق في أن فكر المشير خلال تلك الفترة الحاسمة قد توقف نهائياً عند حدود الإعجاب المطلق بشخصية عبدالناصر، رغم ما عاناه منه، كما ولم تنفذ آراء المشير - رغم التجارب وأعمال الإبعاد والمساومات السياسية الخارجية الجارية باسمه - إلى ادراك تعارض سياسة عبدالناصر في مجملها مع مصلحة اليمن وسيادة الأمة، وبأنه أي المشير السلال - فوق ذلك - قد شاخ سياسياً، وترهلت مواقفه، ووهنت قواه الفكرية الإبداعية التي كانت على أشدها بعد قيام الثورة، ولم يعد قادراً - كما يرى الفريق العمري - على مواصلة النضال، ومواكبة المتغيرات السياسية والعسكرية الجديدة، والتعايش مع الأفكار الشبابية الحزبية المتوثبة التي انبعثت فجأة من تحت الأرض في غمرة اندفاع الشعب ضد سياسية المساومة الإقليمية داخل وخارج قاعات (مؤتمر حرض للسلام) وبعد أن كانت هذه القوى تعيش وقمار نشاطها في الخفاء نتيجة قانون منع العمل الحزبي الذي أقره دستور عبدالناصر لليمن في أعقاب زيارته المفاجئة لها في مطلع عام ٦٤، والذي حظي بموافقة ومباركة المشير السلال، وقيامه - عبر خطاباته الشعبية ولقائاته الجماهيرية - بشتم العمل الحزبي، والتندر على قاداته عفلق والبزاز والخوراني، ولذلك كان يرى العمري بحلول نهاية عام ٦٥ - بأن المشير السلال أصبح علاوة



على ذلك - شخصاً غير مرغوب فيه داخل أوساط قطاع واسع من الضباط بسبب ما لحق ببعض منهم من أذى على يد المصريين بمباركة منه، وأثارة مشاعر الريبة والشك في مصداقية الموقف السياسي الثابت لديه، وينسحب نفس الكلام داخل الوسط السياسي المدني الذي تضررت بعض عناصره من التصرفات السلبية المدعمة لمنظمة حركة القوميين العرب في مناهضتهم وعدائهم للقوى الوطنية والأحزاب اليسارية والماركسية، والسماح لقادة هذه الحركة بالتكثف والتظاهر بهدف إيجاد شرخ في الصف الوطني الواحد، والحيلولة دون قيام جهة وطنية عريضة، كما أتسم أسلوب حرسه الخاص بأعمال القمع الوحشية ضد الوطنيين المنتقدين لسياسته، وتصرفات ما كان قد سمى بولي عهده الذي عين محافظاً لمنطقة الحديدة وتهامة وهو ما جرى مع الأخ المناضل عبدالله مقبول الصيقل الذي اختطفه حراس المشير وانزلوا فيه ضرباً ورموه في مكان مهجور لا يعلمه غيرهم حتى تمكنت من اكتشاف ذلك وتوسطت بالقاضي عبدالسلام صبره للذهاب إلى المشير بهدف إطلاق سراحه وتقديم الاعتذار ورد الاعتبار له - كذا اعتقال عبدالوهاب جنمان، وعبدالوهاب شرهان ، والأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان والأستاذ على السدمي خريج جامعة القاهرة عضو التجمع الوطني الديمقراطي، وأول من قام باستيراد الفيلم العربي المصري وعرضه على الشاشة في إحدى شوارع العاصمة قبل إنشاء أول مبنى أهلي للسينما بعامين. كذا على صعيد الضباط الكبار أمثال العميد حسين الدفعي واللواء حمود الجايفي، والعميد محمد عبدالواسع حميد، والعميد صالح العروسي الذين لم يكونوا على وفاق وانسجام معه. وفي هذا السياق يجدر للأمانة عرض وجهة نظر المشير السلال حول شخصية الفريق العمري - نائبه في رئاسة الجمهورية ورفيق سجنه في (حجة) وزميل دراسته العسكرية في العراق. حيث كان يرى

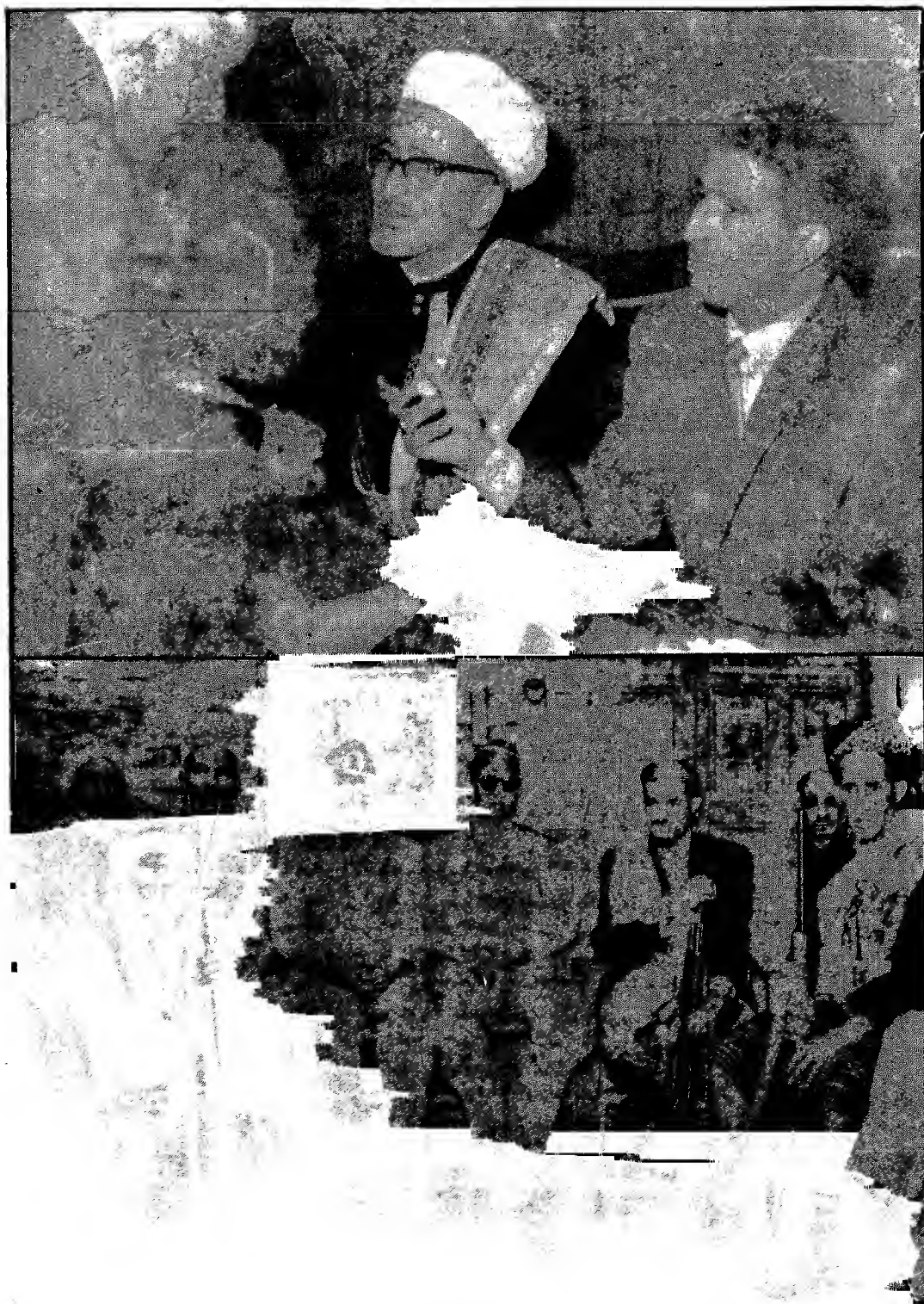
فيه مجرد شخصية عسكرية مندفعة وأناني لا يحب الإختلاط، وعاجز عن الحوار مع الرأي الآخر إلا أنه مع هذا كان يقدر له شجاعته، فضلاً عن الإشادة بوفائه مع أصدقائه ومعارفه، ورجل عند كلمته، لا يغدر ولا يتآمر، وقد ظل وفيّاً لصداقته مع المشير الذي كان قد تخلى عنه عند الشدة كل من القاضي الإرياني والزيري والنعمان ومحمد علي عثمان أعضاء مجلس الرئاسة، وبعض أعضاء ما سمي بالمجلس التنفيذي، ولم يبق إلى جانبه إلا الفريق العمري حتى لحظة اتخاذ عبدالناصر وفيصل قرار ابعاد المشير عن الحكم في أغسطس عام ١٩٦٥م، ومع هذا فقد كان أول من تنكر لصداقة الفريق العمري وقام بالإنتقال العسكري عليه، ووافق على إدخاله وأعضاء حكومته سجون القاهرة، والتشهير به إعلامياً واتهامه بالعمالة لأمريكا والقوى الملكية. غير أن المشير السلال- مع هذه الإتهامات الوطنية الجارحة التي كذبتها لاحقاً وقائع أحداث السبعين يوماً، قد اعترف له بالتفرد في حب الوطن والدفاع عنه عند اخرج لحظة في تاريخه، يوم تخلي كل الزعماء السياسيين والقادة العسكريين الموالين للسلال، وانصار انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧م البعثيين عن الدفاع عن الوطن وهربوا من الزحف الملكي على العاصمة صنعاء لم يستطع المشير السلال ولاغيره القول مع تلك التهم الباطلة - بأن الفريق العمري كان عميلاً لأمريكا، او انه قد قام في يوم ما ، عند تفرده بالحكم بملاحقة ومطاردة الوطنيين، واعتقالهم وتكميم أفواههم إن لم يكن على العكس من ذلك من يدافع ويشجع العمل الوطني على مختلف اشكاله كما سوف نرى - ومع هذا لغاية ١٩٧٣م لم يحل الصفاء والودبين المشير السلال والعمري، ولم يتقابلا وجهاً لوجه رغم أنهما كانا قد أبعدا عن الحكم معاً، وظل كل واحد منهما متحفظاً عن الآخر، لكن بدون حقد عليه من جانب العمري -كما أعرف- حيث كان في مقدوره تصفية حسابه مع

المشير، والإنتقام منه للإذلال الذي لقيه على يده مع عبدالناصر إلا أنه كان حليماً، ولا يلبث الغضب مفارقتة بعد مضي بعض الوقت إن لم يكن بعد ساعة. وقد اعترف له المشير السلال بهذه الخصلة أمامي عندما استطعت الجمع بينهما لأول مره عام ٧٣م في منزلي بالقاهرة عندما كنت مقيماً فيها كملحق اعلامي بالسفارة، وحيث أبدى كلاهما الحسرة والندم تجاه عدم توحد جهودهما وعملهما السياسي المشترك أمام مخططات عبدالناصر، وتخريصات القوى الجمهورية المحافظة، ومحاولة الحفاظ معاً على وحدة صف قوى الوطن، والتحالف مع قواه الخيرة، والعناصر الحزبية الشريفة. الأمر الذي أدى إلى ما وصل إليه الحال - في مطلع السبعينيات إلى وقوع الثورة والنظام الجمهوري في يد القوى المحافظة الإستسلامية، وتمكين الأعداء الخارجيين لليمن من إفراغ أهداف الثورة والجمهورية، وربط اليمن بالتحالفات الرجعية والإستعمارية، وبعجلة النظام الرأسمالي العالمي الظالم. ومع أنه لا ينفق الندم، ولا يجدي شيئاً بالنسبة للوطن إلا أن المشير السلال قد ظل يردد أمام الفريق العمري سواءً خلال تقابلهما الأول، أو في جلساتهما التي كانت تجمعني بهما أسبوعياً بمنزل المشير السلال في مصر الجديدة - كان يهنئ الفريق العمري شخصياً، ويقول له بأنه لا يوجد ما يندم علي نفسه وضميره، ووطنه مادام قد أدى واجبه تجاه الأمة والوطن بما فيه الكفاية، فضلاً عن أن الوطن قد بلغ تحت قيادته، ونضالاته في حرب السبعين سن الرشد والإستقلال السياسي والعسكري، بعد أن أحرز النصر الحاسم على قوى الشر والعدوان الداخلي والخارجي، وحافظ على بقاء النظام الجمهوري الذي كان على وشك التصدع والإنهيار بعد خروج القوات المصرية، وتلك والله/ كما أقسم المشير السلال في أحد الأيام - هي الغنيمة الوطنية الكبرى التي فاز بها الفريق العمري على بقية أقرانه - قادة النظام الجمهوري، وصان بها شرف الوطن

والجهد الذي كان قد بذله الشعب لسنوات طوال ، كادا أن يذهبا عبثاً أدراج الرياح، وذلك نتيجة تفكك وحدة الصف، والتنافس على الزعامة والحكم، والإرتهان إلى السند الخارجي، والإعتماد عليه ليس إلا، فضلاً عن مقدرة الفريق العمري على تخطي المشاكل الداخلية المعيقة، ومقاومة طموحات ومطامع القوى العشائرية والفئات المصلحية، التي كانت تساور على النظام الجمهوري وتنتقل بين صفوف الأطراف المتحاربة .. وما على الفريق العمري والحال هذه - كان يختتم المشير السلال كلامه مع الفريق العمري - بتلك العبارة مكملًا إياها - بالقول : الا أن يخلد لراحة البال والضمير، والإفتخار بتمكينه من وضع اليمن الجمهوري المستقل في يد قوى جديدة، وجيل ورث الحرية والنور تقع على كاهله مسئولية الحفاظ عليهما، واثبات جدارته بخصوص التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المقبلة، وفيما إذا كان هذا الجيل - أهلاً لذلك أم أنه سوف يقع مثلنا عديم التجربة والإحساس بمسئولية وحدة الصف، واليقضة أمام عدم إتاحة الفرصة لقوى التخلف من أن تسرق الثورة، وتستأثر بشمرات النصر العسكري لصالحها، والإبقاء على حالة الجمود والفقر، والمرض ذلك، ما سوف يحكم به التاريخ - وذلك على غرار حكمه على جيل الثورة الأول بحسناته وسيئاته خاصة في مثل ظروف اليمن الصعبة، وتحذر علاقات التخلف التي لن يسمح ممثلوها من أن ينعم الوطن بالعافية والإزدهار. وفي هذا تكمن -وفقاً لإستنتاج المشير السلال- رسالة ومسئولية جيل الثورة القادم الذي يملك تجربة نجاح واخطاء من سبقه من الثوار، ولن يغفر الوطن للقادة والزعماء الجدد إن هم اضاعوا النصر من أيديهم وسلموا أمر الوطن للمنتفعين والتجار الطامعين، وركنوا للدعة وترف الحياة وارضاء شهوات الجسد وملذات العيش ويكفي الوطن اعتراف المشير السلال أخيراً بالفريق العمري وإيمانه اللامحدود بقوى الثورة

الجدد، وطرح وصيته تلك وتجربته الفنية، بين أيديهم، وأنه عمل لا يقوم به إلا الزعماء المخلصون أمثال المشير السلال، وعبدالنصر الذي أعرب مؤخراً عن نفس المشاعر كما سوف نرى في الفصل الثامن.

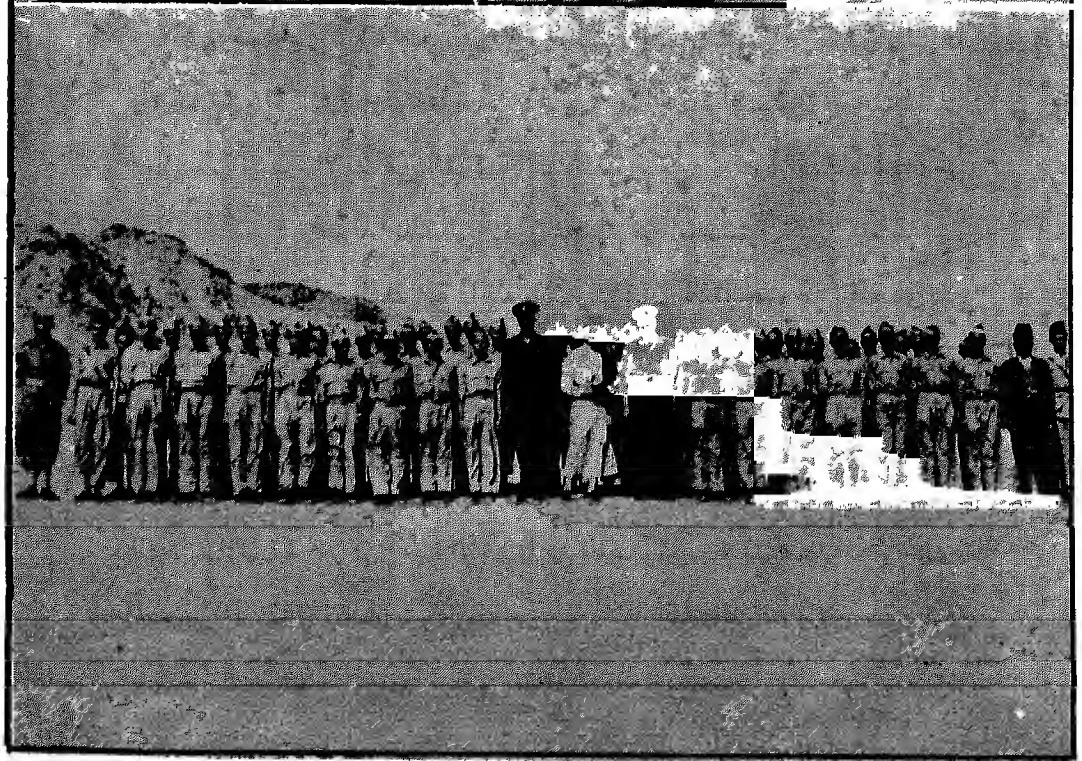
وكم كانت عظيمة - بالنسبة لي - مشاهدة تلك المصافاة القلبية، بينهما ولحظات الصدق والصراحة التي كان يصحبها الدمع والتأوه والندم. وأنه لمهم - في نظر علم التاريخ الحديث - فهم جدلية العلاقات الشخصية بين العناصر الوطنية القيادية، حيث لن يتم بدون تفهم ودراسة هذه العلاقة اكتمال صوره الحدث التاريخي السياسي والاجتماعي، واستيفاء شروط المعارف التاريخية المتكاملة، وعليه لابد من تفهم طابع علاقة الفريق العمري - في تلك الآونة التاريخية الحرجة لحظة توجهه إلى القاهرة للمرة الأخيرة من اعتقاله هناك - وذلك - مع القاضي عبدالرحمن الإيراني، الذي كانت تربطه أيضاً بالفريق العمري علاقات ود وصداقة، وسبق أن قام بينهما تعاون على صعيد العمل الوطني السياسي، وخاضاً معاً نضالات عدة صعبة وقاسية، وقت إن كانا لوحدهما في مواجهة مشتركة ضد تركه التخلف وافترازه الإجتماعية، وتناقضاته مع العالم المحيط به وتصديهما معاً للنهج السياسي، والعسكري المصري السلبي، والغدر الإستعماري والرجعي العربي. فقد كان الفريق العمري يرى في شخصية القاضي عبدالرحمن الإيراني ذلك الإنسان العالم الفذ، والسياسي المخضرم المحنك، الذي يعترف له بقصب السبق في اكتشاف مخطط عبدالناصر الذي كان لا يزال خفياً على كثير من القادة السياسيين الجمهوريين والعسكريين، وحذر مبكراً من خطوره الانجرار الأعمى وراء هذا المخطط في ابعاده السياسية الإقليمية والدولية التي سوف تجعل من اليمن بؤرة لصراعات المصالح الخارجية.



غير أن الفريق العمري كان يرى بأن القاضي الإيراني لم يوظف خبرته السياسية والفكرية بما فيه الكفاية، وأنه ظل يراوح - من الناحية الإستراتيجية الفكرية في مكانه، الذي يغلب عليه طابع (الديموجاجية) والتأرجح بين توجه اليمين واليسار، في حين تسيطر على مواقفه التكتيكية النزعة البراجماتية التوفيقية النفعية، التي تحاول الإبقاء على التعامل مع كل الخيوط الإقليمية والتيارات السياسية والمصلحية المحلية في لعبة اليد الواحدة، وجعل الباب أمامه مفتوحاً تجاه عملية الإنحياز لهذا الموقف أو ذاك، لكن بحذر ودون الإخلال بتوازنات المصالح الرئيسية لكل طرف على حده. وفي هذا تكمن - كما يقول الفريق العمري - مأساة عدم وضوح نهج القاضي الإيراني الذي يقوم جانب كبير فيه على عدم حسم الموقف السياسي الناجز، واتخاذ القرار الوطني الثابت رغم أن ذلك كان يمثل - من وجهة نظر البعض، عين الحكمة والصواب، في ظل أوضاع ظروف التخلف، وعدم الفرز بين قوى المجتمع المختلفة.

ورغم إنجازات القاضي الإيراني الوطنية التي تشهد له بالصدق والنزاهة والإخلاص، إلا أنه كان واقعاً - مثل غيره من الحكام اليمينيين - تحت تأثير فعل بنية النظام الإقطاعي الفكرية التي تقف سلباً - رغم إرادته المصلحين من هؤلاء الحكام - وتحول - بالتالي - دون تمكنهم من استشراق افاق المستقبل، وتفهم طابع العملية التطورية داخله بدلاً من المراوحة والبحث غير المجدي عن هذه العملية، بين صفوف ممثلي علاقات الإقطاع المتخلف، ودخل رؤوس وأفكار قاداته السياسيين الإصلاحيين.

وهذا لا يعني بأن الفريق العمري قد تمكن من تجاوز اثار تلك البنية الفكرية المعيقة، إلا أن أصله الإجتماعي الفقير، وعدم تشبعه بأفكار عهود العصور الماضية الوسطى، وممارسة حياة وسلوك أبناء الذوات والإرستقراطيين





المترفة، والوجهاء أصحاب الإمتيازات، والسطوة داخل المجتمع، قد جعله قريباً إلى عقلية وسلوك الفئات الجديدة الطامحة إلى التغيير، وبدأ على استعداد لتفهم دورها الإيجابي، ومد يده للتعاون معها - لا ينسى موقفه مثلاً مع هذه القوى في حرب السبعين يوماً، والتي وضعها في مركز القيادة بدلاً من العناصر التقليدية والقوى العسكرية والمدنية الإنهزامية وذلك على عكس مواقف القاضي الإيراني الذي رفض بصراحة التعامل مع القوى الجديدة، وقاوم العمل الحزبي، وبالكاد أقدم على التعاون مع حزب البعث الذي كان له فضل إيصاله إلى الحكم في أعقاب انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧، فضلاً عن وجود تقارب بين فكرة وأيديولوجية هذا الحزب اليمينية المحافظة، والمتعاونة مع الزعماء العشائريين، وعناصر البرجوازية الطفيلية، علماً بأنه لم يكن كل الوطنيين الفقراء، المناضلين والمناصرين للثورة على درجة واحدة من العفة والنزاهة، ووضوح الرؤية، واتخاذ موقف وطني ثابت ومحدد، وذلك على غرار موقف الفريق العمري، إلا بمقدار ما حظى هذا الشخص أو ذاك من تربية صالحة وتنشئة وطنية صادقة، وهو ما لم يكن متوفراً أمام الكثير من أبناء الطبقة الفقيرة المعوزة التي قدر لها اعتلاء منصب قيادة الحكم والدفاع عن النظام الجديد، لهذا لا غرابة إذا ما حاول البعض منهم، الإعتلاء فوق طبقتهم، وخيانة مصالحها، والإلتحاق بالسماصرة، ومنافسة رجال المال والأعمال والأثراء غير المشروع، الأمر الذي تضافر معه الموقف السلبي هذا، وذلك مع معطيات العامل الموضوعي المعيق، ليشكلا معاً إحدى أهم الإحباطات التي واجهت عملية انتصار الثورة، وعدم تمكنها من الحجاز الحد الأدنى من المهام التي قامت من أجلها.

ولعل أعظم خطأ ارتكبه نظام حكم القاضي الإيراني - وفقاً لوجهة نظر الفريق العمري مؤخراً في عام ٧٣م. هو السماح لوجود منهج تعليمي وتربوي



خاص مغاير لمنهج وزارة التربية والتعليم الحكومي الوطني، كانت تموله العربية السعودية عن طريق ممثليها الوهابيين في قيادة حزب الإخوان الذين تصفهم اليوم بالارهاب بعد اعتراف البعض منهم بأحداث التفجيرات داخل المملكة، وتذوقها على أيديهم نفس الكأس الذي أذاقوه -برضاها- للسكان المسلمين في أفغانستان علماً بأن برنامج الدراسة الحكومي لم يكن خالياً من المواد الدينية، بل على العكس كانت هذه المواد تشكل معظم محتويات منهج الدراسة الابتدائية والإعدادية، والثانوية، بما يفوق ٥٠٪ على برنامج الدراسة في المملكة العربية السعودية والخليج التي قامت استراتيجيتها التربوية على إعداد الكوادر الفنية والحصول على الخبرات التقنية والإقتصادية بحيث أمكن لها الإقتراب بسرعة خلال العشر سنوات الأخيرة من الوصول إلى مستويات التعليم المهني في البلاد العربية المتقدمة، في حين تجمدت اليمن في هذا المجال عند حدود الصفر، وتضاعف عدد الخريجين في العلوم النظرية والدينية الذين لا يوجد لهم عمل يؤدونه، وذلك بقدر اتساع زيادة رقعة المعاهد الدينية وتخلف المنهج الحكومي، ومع أنه قد أبعد الدعم الحكومي السعودي لهذه المعاهد منذ حكومة الرئيس الحميدي عام ٧٣م، وحل الدعم الحكومي الوطني محله مما زاد العبء على كاهل المواطن دافع الضرائب، إلا أنه لم يتغير في الأمر شيئ وظل الحال على ما هو عليه بل ازداد خطر فجوة انقسام الفكر الوطني اتساعاً، الأمر الذي سوف يسفر عما قريب -كما استنتج الفريق العمري في نهاية السبعينات إلى ظهور جيل يفتي مزدوج التفكير والهوية الوطنية، وعدائياً لبعضه البعض بشكل لم يعهده اليمن من قبل، كونه البلد الإسلامي الوحيد الحالي من الفرقة العرقية والمذهبية المتطرفة التي أغرقت لبنان في بحر من الدم، وأنه بالرغم من قناعة الجميع بخطورة هذه المعادلة الرياضية الفكرية المرة، إلا أنها كما يبدو كانت

تنسجم مع مصالح بعض القوى الداخلية، ومخططات القوى الإستعمارية الهادفة إلى جعل اليمن بلداً عاطلاً عن العمل والإنتاج، وزبوناً دائماً للسلع الإستهلاكية والمركبة الأجنبية.

ويمكن القول إضافة إلى تنبؤات الفريق العمري، بأن بقاء اليمن في ظل ذلك الإطار الفكري الثنائي الإنقسامي سوف تفتش سماءه عاجلاً أم آجلاً غمامة سحب الجزائر، ومصر وأفغانستان، وسوف يتطاحن الناس على أبواب المدن الكبرى علاوة على طاحون الجوع والفقر والمرض، في حين سوف تواصل العربية السعودية ودول الخليج حياة الهدوء والاستقرار والإزدهار الإقتصادي الذي يتم في ظل وجود الدولة المركزية القوية والفكر الوطني والديني الموحد، وغياب النفوذ القبلي والعشائري وحيث يخلو داخل شعوبها - كما أثبتت الدراسات والأبحاث المعاصرة من وجود أي أثر لظاهرة علاقات الإقطاع، المعيقة لعملية التطور كون العربية السعودية قد انتقلت - في ظل عصر البترول - من النظام القبلي العشائري - رأساً إلى نظام العلاقات الرأسمالية على صعيد العمل المأجور في ممارسة النشاط الزراعي، والصناعي، والمصرفي والتجاري القائم على إقتصاد السوق، يكفي النظر في هذا السياق - إلى فارق نسبة الموازنة العامة السنوية للدولة السعودية منذ عام ٥٩م البالغ ألف وأربعمائة مليون ريال فقط. والجزء المخصص منها لصالح التربية والعلوم التطبيقية، فقد قفز هذا الرصيد من أربعين مليون ريال في عام ٥٩م (١) إلى أربعة آلاف مليون في عام ٩٥م. ناهيك عن حجم الإستثمارات الضخمة في ميدان التنمية الزراعية والصناعية.

في حين لن يتسنى لليمن - إن هي أرادت التحرك خطوة واحدة إلى الأمام في ظل وجود علاقات الإقطاع، وغياب الإصلاح الزراعي وثنائية الفكر، وعدم تغير طابع علاقات الشراكة في الأرض الإنتاجية الزراعية - إلى علاقات

(١) ملحق «صحيفة عرفت»، الصادرة بجدة، العدد ٥٢ والإثنين الموافق ٧٨/٣/٩ هـ ١٩٥٩/١/١٩ م.

الملكية الخاصة، وتعميم ممارسة دفع أجر العمل فيها على غرار أجر العامل الصناعي والحرفي، والخدمي، فلن تشهد اليمن تغيراً وتطوراً ليس في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل وفي بنية الفكر المتخلفة التي تنهض عليها قاعدة المناهج الدراسية الحكومية الحالية، والأهلية، والمدارس والمعاهد الحزبية بما فيها جامعة التكنولوجيا وكلية علوم التراث، حتى وان تدفقت بغزارة حقول النفط والغاز، وتكدست ملايين الدولارات وتعددت المصارف والبنوك، وكثرت مشاريع الإستثمار فإنها ستصب في خانة واحدة، وتلتهمها قوى المجتمع الطفيلية، والتي سبق لها استنزاف كل موارد البلد الداخلية، والخارجية على مدى العقود الثلاثة الماضية دون أن تقيم مصنعاً إنتاجياً- بالمقاييس العالمية، أو تستصلح أرضاً، ولاغيرت أو أحدثت شيئاً في أسلوب علاقات الملكية الزراعية الجامد والتبئيس منذ آلاف السنين، ماعداً ظهور التوسع العمراني، وانتشار الوكالات التجارية والخدمات السياحية، وبيوتات المضاربة العقارية والمقاولات الحكومية الإنشائية، ومباني مدارس تعلم الصيرفة والمحاسبات المالية الربوية.. وتدور نفس العملية المفرغة بتقدم الزمن ومرور الوقت الضائع مع تدشين منشآت خدمية إضافية، وبناء جامعات ومدارس فكرية حزبية جديدة، وكأن جامعة صنعاء بإعداد منتسبيها الذي وصل إلى مائة ألف طالب إلى جانب طلبة معهد القضاء العالي -غير كافيين لإعداد كادر متخصص في علوم الدين، يوازي مثيله في التخصصات العلمية غير الموجودة أصلاً اللهم إلا من تواجد قلة قليلة جداً منهم، لن تستطيع إفاضة البلد مستقبلاً بشيء غير أن تكون واجهة لعملية التناظر والانقسام الفكري الوطني مما يوفر تربة خصبة للصهاينة والأمريكان، والألمان لإشعال نار الحريق في الأرض اليمنية بعد إغلاق ملف البلقان وأفغانستان والجزائر ومصر، كان قد شاركهم فيها بفعالية بعض



طلاب تلك المعاهد والجامعات المذهبية المتحيزة، - المطاردون بدورهم اليوم، من قبل القوى الإستعمارية باعتبارهم - في نظرها رهابيين، دون أن يتلقوا منها كلمة شكر وعرفان جزاء إشتراكهم معها وبالرغم من أن هذه القوى الإستعمارية - كما يبدو - لاتزال في حاجة إليهم والإستعانة بهم للقضاء على آخر نفس ينبض داخل البلدان الداعية إلى إقامة الحق والعدل الإجتماعي، ومعارضة المخطط الصهيوني الإستيطاني، والنفوذ الغربي الأمريكي الإقتصادي السياسي، القادم تحت شعار النظام العالمي الجديد الذي بدأت أولى التجارب عليه في البوسنة والهرسك وفي آسيا الوسطى والشيشان في القوقاز، ومن ثم في إيران بعد العراق، بهذا المعنى كانت تبدو مظاهر القلق لدى الفريق العمري عند تقييمه لمستقبل اليمن في ضوء معطيات الظروف المحيطة، وتصرفات زملائه قادة الحكم التي كانت تنضاف إلى همومه الذهنية المعاصرة التي حملها معه عشية مغادرة اليمن سراً لزيارة عبدالناصر، في محاولة منه لإكتشاف نواياه الحقيقية تجاه اليمن، بعد تصدع علاقة المصالحة مع الملك فيصل، وانقطاع أمل السعودية في عقد مؤتمر حرض للسلام مجدداً بعد فشل دورة اجتماعه الأول الذي دام عدة أسابيع.

وكانت قائمة الأسئلة لدى الفريق العمري كثيرة هذه المرة وعميقة وأكثر إلحاحاً، كان لي شرف ترتيبها وصياغتها قبل أن أصحبه في هذه الزيارة التي امتدت ثلاثة أيام عقد خلالها أربع جلسات مطولة مع عبدالناصر، وجلستين، مع عبدالحكيم عامر وأتور السادات أسفر ذلك عن موافقة القيادة المصرية على إعطاء الفريق العمري وحكومته صلاحية اتخاذ القرار العسكري بخصوص إستعادة المناطق المفتقدة التي كانت قد سقطت في يد العدو بعد اتفاقية وقف إطلاق النار والتحضير لمؤتمر السلام بمدينة (حرض). كما وعده بالإفراج عن

المعدات العسكرية الثقيلة المقدمة هدية من حكومة ألمانيا الشرقية، وكذا عدم الوقوف في وجه وصول المساعدات العسكرية التي كان قد تعهد بارسالها لليمن رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي (كوسجين) أثناء مقابلته المشهورة تلك للفريق العمري بالقاهرة والتي أحدثت دويًا في الوسط الدولي بسبب شجب الفريق العمري لسياسة عبدالناصر في اليمن، وإعلانه بأن اليمن المستقل المعترف به دولياً يملك حرية إقامة العلاقات الثنائية مع أي دولة وفق هواه ومشيتته، مشيراً بذلك إلى وقوف عبدالناصر ضد إمكانية توقيع إتفاق عسكري بين اليمن وحكومة الصين الشعبية، كانت حكومة العمري تعتزم القيام به وذلك إلى جانب إنشاء مصنع للذخيرة، علماً بأن هذه المحاولة مع الصين قد تكررت من قبل حكومة الفريق العمري خلال حرب السبعين دون جدوى اللهم إلا من الحصول على بعض المساعدات العسكرية الخفيفة، وذلك لنفس أسباب المعوقات الداخلية والخارجية التي كانت تحول ضد إقامة تعاون عسكري مع الصين الشعبية.

كما أسفرت تلك المقابلة أيضاً على موافقة القيادة العسكرية المصرية على إقتراحات الفريق العمر بخصوص نقل العمليات العسكرية المصرية واليمنية من موقع الدفاع إلى الهجوم، وقطع طرق الإمدادات من العربية السعودية وشن الهجوم على قواتها المساندة للقوى المضادة على الحدود اليمنية، فيما يجب ترك الجيوب الملكية في الداخل تحت وطأة الحصار العسكري والإقتصادي لتواجه مصيرها المحتوم، وكشفت له القيادة المصرية - في نفس الوقت - بأنها بسبيل دراسة وتقييم وضعها العسكري عموماً في اليمن، وذلك في ضوء المستجدات السياسية والعسكرية في المنطقة، وبالذات فيما تردد عن بدء تحشد القوات السعودية على الحدود اليمنية، وبناء قواعد الصواريخ أرض أرض التي حصلت عليها مؤخراً من أمريكا.

إلا أن عبدالناصر - لم ينفذ أيّاً من تلك الوعود ، ولم يحافظ على شرف الإتفاق الثالث والأخير ، مع الفريق العمري ، حيث تكشف له بعد عدة أسابيع بأن ما كان قد وعد وتعهد به عبدالناصر شيئاً وما يبطنه في نفسه شيئاً آخر - ولم يتطلب فهم ذلك وقتاً طويلاً، إذ بمجرد عودة الفريق العمري إلى صنعاء ومباشرة عمله العسكري الجديد، ومحاولة وضع خططه العسكرية المتفق عليها مع عبدالناصر - موضع التنفيذ، حتى تلقى إشعاراً من القاهرة بالترتيب لبعض الوقت، كما ترافق مع هذا الإشعار بعض التحركات والنشاطات المصرية المشبوهة، ولم يمر أكثر من شهر حتى تكشف له بأن القيادة المصرية تحاول تنفيذ ذلك الإتفاق من طرف واحد، بعيداً عن أي دور لحكومة الفريق العمري التي تحاول جاهدة الإستئثار بالعمل العسكري الداخلي، ولم يكن أمام مسألة إبعاد هذا الدور الوطني المتحمس عن المسرح - سوى قضية وقت، حتى تستكمل الخطط العسكرية المصرية، وتهيئة البديل السياسي للفريق العمري وحكومته المشاغبة التي يجب الاطاحة بها وإدخال أعضائها وأنصارها السجن والمعتقلات والحاق تهمة الخيانة العظمى بها، وذلك مع احتفاظ عبدالناصر لنفسه بخطط الفريق العمري العسكرية بعد أن قام باختزالها إلى أضيق الحدود على مستوى الأرض اليمنية بما يخدم عملية إعادة انتشار قواته على المواقع الإستراتيجية وانتهاج أسلوب عمل سياسي داخلي دموي تقوم به حكومة تحظى بموافقة وبتأييدها مجدداً المشير السلال الذي كان قد أبعده قبل عام ويريد استخدامه مجدداً كورقة على طاولة لعبته السياسية الإقليمية الجديدة وتبدأ معه حكاية قصة الوطن المأساوية الجديدة - وذلك في غضون الشهر الثالث على عودة الفريق العمري من القاهرة إلى صنعاء عندما اتخذ عبدالناصر قراره الخطير المفاجئ وإعلان القيام بانقلاب عسكري على حكومة الفريق العمري،

وإعادة تنصيب المشير السلال رئيساً للجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ورئيساً بالتالي لمجلس الوزراء، وذلك وسط تهليل الصحافة المصرية بتأسيس الجمهورية الثانية لليمن في أعقاب الإطاحة بحكومة الفريق العمري الموصومة بالميل الملكي والعمالة الأمريكية، بما يعني إرسال إشارة إلى السعودية بإعلان القطيعة مع اتفاقية جدة بين عبدالناصر وفيصل حول المسألة اليمنية التي كان يساوم عليها الطرفان بشكل مكشوف، دون التوصل إلى تقاسم الغنيمة، حيث كان الوقت -لايزال مبكراً على ذلك، ولا تزال هناك بعض الأمور العالقة بخصوص تصفية الحسابات الخاصة، وتسوية الخلافات السياسية الإقليمية المعقدة، فوق أنه لا تزال في جعبة أمريكا - دون علمهما - الكثير من الخطط والمسائل التي تنتظر الحسم .. مما يستلزم معه إعلان دورة جديدة من الحرب والصراع على الأرض اليمنية لأبأس إذ ما تحمل الشعب اليمني معها بعض المعاناة والويلات الجديدة إلى أن يأذن الله بتوطد مواقع أمريكا في المنطقة والحاق الهزيمة بالشيوعية وبريطانيا ومعهما عبدالناصر، ليس حياً في سواد عين إسرائيل وتأمين سلامة عروش دول النفط المجاورة بل في سبيل إمتلاك حصّة الأسد من أسهم شركات النفط في الخليج، والتفرد بعقد صفقات الإستخراج، والتنقيب عن الذهب في السعودية وأغراقها بالأسلحة والمعدات العسكرية التكنولوجية التي تفوق القدرات الذاتية للمملكة، وحيث يتوجب من ثم إدارتها وتشغيلها، وصيانتها من العطب داخل المخازن بما يكفي لبقاء عملية النفوذ الأمريكي لسنوات طوال.

وتبدأ ظهور أولى حلقات هذا المسلسل الذي لم تنته فصوله الدرامية حتى اليوم- وذلك مع اعلان خبر اعتزام القاهرة إعادة المشير السلال إلى اليمن الذي كان قد وصل إلى مسامع الفريق العمري قبل ٤٨ ساعة من تحركه إلى



صنعاء على متن طائرة عسكرية مصرية خاصة تحت حراسة جوية وارضية مشددة، شملت المطارات والطرق، ومباني الحكومة وجهاز الإذاعة، باستثناء مقر وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان اليمنية بشكنات ساحة (العرض الأسكي) الذي كان يقع تحت سيطرة الفريق العمري ورئيس أركانه العقيد على سيف الخولاني.

ولم يكن بوسع الفريق العمري في تلك اللحظة تقبل فكرة الغدر به على هذه الشاكلة رغم أنه كان يتوقع من عبدالناصر عمل أي شيء آخر إلا أن يدبر عملية الإنقلاب العسكري على حكومته، ويتآمر سراً بالتالي على حلفائه الصادقين معه والمخلصين لقضية الثورتين المصرية واليمنية، في حين كان بمقدور عبدالناصر - كما أعلن الفريق العمري - أن يؤشر باصبعه - بدلاً من التآمر في الخلف والطعن في الظهر - سرعان ما سوف يستجيب لهذه الإشارة، ويتنازل عن الحكم إن هو أراد ذلك ورأى فيه مصلحة لديمومة واستمرارية الثورة، ومناهضة أعداء الوطن بحق وحقيقة، والأدهى أنه لم يكن قد مر سوى شهور قليلة على تعهد عبدالناصر باحترام الإرادة اليمنية، وتقنين الفريق العمري من إدارة دفة العمل العسكري الداخلي، وتحمل المسؤولية على الصعيد السياسي والإقتصادي ولم يكن يبدو على عبدالناصر عند طرح ذلك التعهد أي مظهر عدائي تجاهه، أو ما يدل على عدم الرغبة في التعاون معه.

إلا أن الفريق العمري قد أجبر - رغم حسن النية هذه - على الرضوخ للأمر الواقع، ولم يسعه إلا الدفاع عن النفس وشرف الوطن وقبول طلب تزعم عملية المعارضة الوطنية، ومحاولة التصدي للعملية الانقلابية المبيتة التي استهدف عبدالناصر من ورائها الاحتفاظ لنفسه بشكل سافر - امتلاك حق تقرير مصير اليمن، ومستقبل العمل العسكري فيه وذلك تحت مظلة المشير

السلال كواجهة شرعية يمكن عن طريقها تمرير مخططة الإنتحاري الجديد في اليمن.

وقبل أن تصل طائرة المشير سراً إلى صنعاء بيوم واحد، كان قد انتصب مجدداً أمام قوى المعارضة الوطنية للإنتقال الخارجي المصري - نفس السؤال التاريخي الأبدى الذي سبق أن طرح نفسه على الوطن عشية التحضير لإعلان ثورة ٢٦ سبتمبر، حول مدى الإستعداد لعملية النهوض الوطني والقيام بمواجهة الخصم السياسي المدعوم خارجياً - وذلك بكفائة وحزم، وإفشال نواياه العدوانية على الشعب التي تأتي هذه المرة بدعم من مصر نفسها، وليس من السعودية فحسب، في وقت لم يطرأ فيه على الوضع التاريخي العام أي تطور يذكر على صعيد المقدرة النضالية الوطنية بحيث يمكن مجابهة الخصمين الخارجيين معاً، مصر والسعودية، في وقت واحد؟ ..

يجدر بنا قبل التعرف على الإجابة - تقييم موقف الفريق العمري أولاً من الوضع العام داخل الساحة اليمنية، ومن العملية الإنتقلابية ثانياً، وتفهم مدى الإمكانية لديه والإستعداد للمنازلة، وماهي قواه الميدانية والمساندة الشعبية له. وماذا لو انهزم أمام أولئك الخصوم، أو لحق به العدوان والأذى، وتعرض مجدداً للغدر والخيانة من الداخل، على يد الأنصار والرفاق برئاسة القاضي الإيراني والأستاذ النعمان والشيخ الأحمر. هل سيخذله الشعب والوطن أيضاً، وتنتهي القضية باختفائه عن المسرح السياسي والعسكري مشيعاً بزغاريد الفرج العدواني كما في الماضي عند انهزام المناضلين والمدافعين عنه شأن مايجري داخل شعوب البلدان المتخلفة الراضحة تحت العبودية والجهل والمرض؟ .. غير أنه يتقدم معرفة ذلك واجب تفهم أبعاد حقيقة شخصية الفريق العمري من الداخل، ومعرفة دوره على صعيد خدمة الوطن وقيادة الثورة، وذلك

قبل الإطاحة به على يد عبدالناصر والسلال بعد بضعة أيام من تاريخ هذه اللحظة الوطنية الحرجة، وعودته مجدداً إلى الحكم بعد خروجه من سجون عبدالناصر عام ١٩٦٧م.

إذا ما لخص ذلك في بعض السطور المقتضبة أمكن القول قبل أي شيء أنه كان على صعيد السلوك الحكومي - نزيهاً وصارماً تجاه الحفاظ على المال العام، وغير متسامح مع اللصوص والمرتشين، كما كان على الصعيد الشخصي يحترم نفسه ويحافظ على سمعة شرفه العسكري، وموقع عمله الحكومي، ولم يسمح لأحد من أفراد أسرته أو أقاربه وأصدقائه الأثراء والنفوذ على حسابه، ورغم انشغاله - من ناحية أخرى بالعمل العسكري - فقد كان منفتحاً على صعيد العمل السياسي، وتقلقه مطالب أعمال الإصلاح الحكومي، والتعجيل بإقامة مشاريع البنية التحتية، وإنشاء القاعدة الهيكلية للتطور الاجتماعي والإقتصادي والثقافي. وقد تبني في هذا الإطار - إنشاء المكتبة الوطنية العامة، ووضع حجر أساس مستشفى الثورة العام وتأسيس أول جهاز للإحصاء، كان يطلق عليه اسم المكتب الفني وأرسال البعثات العسكرية والمدنية إلى الخارج، واختط أرضية لمبنى جامعة صنعاء، وتبني مشروع وادي سرودود الزراعي بتمويل سوفيتي بلغ نصف مليار دولار. كذا مصنع إسمنت باجل، وإنشاء طريق الحديد - تعز، بمساعدة روسية أيضاً، كان لي شرف التعاون معه في إنجاز ذلك، بنفس القدر الذي تم العمل فيه معاً على مستوى التأهيل الشخصي ورفع الكفاءة الفكرية والثقافية والسياسية بحفزه على الإطلاع، ومده بالمعلومات والأخبار الدولية، والأحداث العالمية التي لم يكن وقته يسمح له بمتابعتها.

وكانت فرص أوقات العطلة الأسبوعية، وليالي السهر في مواقع الجبهة

العسكرية والرحلات الخارجية لا تمر عبثاً دون أن أقرأ معه مدونات الكتب اليمينية التاريخية، ومذكرات الساسة والقادة، وكتب الرحالة، والذهاب إلى المسارح، والمعارض، والمتاحف العربية والعالمية. الأمر الذي جعله على مقربة فكرية مع وقائع وأحداث العصر، والإقتدار على الحوار الشفافي والجدل السياسي الذي كان يفتقر إليه. في حين لم تكن حاجته الداخلية - كما لاحظت - إلى إثراء موقفه ضد التعصب الطائفي والمذهبي، والمناطقى، وظاهرة المراتبية والوجاهة الإجتماعية، فقد كان لديه ما يكفيه ضد تلك النزعات الداخلية الشخصية السلبية، كما كانت تطفح نفسه بمشاعر الود والعطف على المحرومين والمضطهدين، وتذوب عواطفه العسكرية المتصلبة تجاه مظاهر الأسى والحزن البشري، والألم الإنساني، وقد تخطى ذات مرة - ونحن في الطريق من مدينة تعز فجر أحد الأيام متوجهين نحو باب المندب في مهمة عسكرية مستعجلة، تخطى عن موكبهِ ونزل من سيارته لصالح أنقاذ ضحايا سيارة شحن كبيرة انقلبت بركابها على الطريق الترابي كانت جششهم قد غاصت تحت وطأة حملتها، وما كان أكثر عدد الموتى والجرحى بينهم، حملهم مع جنوده على الأكتاف وأرسلهم على سيارته وسيارات حرسه إلى مستشفى تعز على بعد ٣٥ كم من موقع الحادث، ولم يطمئن له بال حتى أنهى مهمته الإنسانية هذه عند الظهر وواصل رحلته في أسى إلى باب المندب وذلك رغم فوات موعد الإجتماع العسكري الهام مع قادة الميدان الذين كانت تعترض سبيلهم بعض المشاكل مع القادة المصريين.

كما وأنه رغم الشكيمة العسكرية الصارمة، وقسوة قلبه عند مقارعة الأعداء على الجبهة، فقد كان يملك في نفس الوقت إحساساً عاطفياً مرهفاً تأسره مناظر الجمال والطبيعة والبحر، وسماع الموسيقى، وبالذات سماع صوت

وموسيقى أم كلثوم، والحان الغناء الصنعاني بأداء المطرب محمد حمود الحارثي الذي يحتفظ له بكل أعماله الغنائية ويستمتع إليها على الدوام سواءً داخل البلد أو خارجه، فوق أنه كان يجيد أسلوب فن الرقص الصنعاني، ويسحره سماع (المزمار) والأصوات الشعبية الفلكلوري -في حين كانت لديه - من ناحية أخرى -مقدرات، ذهنية عالية، ويمتلك موهبة الحفظ والإقتدار على الإختزال- حيث كان يختزن عقله مفتاح مخابرات الهاتف السلكي واللاسلكي، وأرقام التلفزيون، بمجرد السماع للمرة الأولى، كما لو كان جهاز كمبيوتر بمقدوره استعادة تلك المخبرة عند الطلب، واستذكار مفتاح الشفرة وأرقام التلفزيون عند الحاجة إليها. ولهذا لم يكن يوجد في مكتبه العسكري أو المدني ولا في المنزل جهاز تحويل تلفوني لخدمته، ولا مذكرة لحفظ أرقام الشفرة الحكومية كذا وأرقام أجهزة التخابر التلفزيونية الرسمية، حيث كان كل ذلك محفوظاً في ذاكرته الخاصة. وكثيراً ما كنت أُلجأ إليه عند حاجة الإتصال برقم جهاز تلفون حكومي غير معروف كما ولم يكن في حاجة إلى من يساعده على فك أحرف الشفرة، وكان يقوم بكتابة الرسائل عليها بنفسه اعتماداً على الذاكرة دون الحاجة إلى موظف حكومي خاص، وكان يحسده على موهبته الذهنية هذه زملاء العمل معه قبل الثورة في جهاز وزارة المواصلات قسم أجهزة السلك واللاسلكي الذي كان يسمى (طار الهواء) ويعمل على الموجة المتوسطة تحول قسم منه عام ٥٨ إلى جهاز إرسال إذاعي للحكومة على الموجة الطويلة كان له فضل استلام هذا القسم من المهندس الألماني (ستولز) وجمال عمران المهندس المصري، وتشغيله من ثم بدلاً عنهما بالإشتراك مع أوائل كادر جهاز المواصلات الفني أمثال المرحوم عبدالله طاهر، وسعد يسر، وعلى الأبيض وأحمد الزقار، وعلي جبار الله، وعبدالله فرحان، ومحمد مرشد الغرياني، والمرحوم علي موسى المهندس الإذاعي

اليمني الكبير الذي اخترع جهاز إرسال إذاعي أقدم على عملية البث عليه من منزله بحارة بستان السلطان وأرسل أول إشارة إذاعية غطت العاصمة وضواحيها ، وسببت إزعاجاً وقلقاً للسلطات التي أوقفت هذه العملية على الفور خوفاً من استخدام هذا الاختراع لعملية التحريض السياسي عوضاً عن المنشورات التي كان ينتظر طويلاً حتى وصولها سراً من عدن، ويصعب توزيعها ونشرها في أوساط الناس، كان الفريق العمري على رأس من يقوم بمسؤولية الإشراف على أماكن التوزيع والنشر هذه- ولهذا كان أول من شجع المهندس على موسى على القيام بهذا الاختراع الذي لم يوفق في أداء مهامه السرية إذ سرعان ما اكتشف وأحبط ، وأنه حرياً بالوطن - كبقية الأمم والشعوب المتحضرة - أن تجعل من منزل المهندس على موسى متحفاً فنياً يشهد على المحاولات اليمنية الإبداعية الأولى في مجال الإرسال الإذاعي يحتفظ بداخله بتلك الأجهزة القديمة المستخدمة التي حولها العقل اليمني الأول إلى جهاز ناطق من واقع غرفة صغيرة تحولت إلى استديو إرسال خارجي لأول مرة في حياة اليمن على صعيد المحاولات غير الرسمية المعتمدة على الخبراء الأجانب خاصة إذا علمنا بأن أول تشغيل أجنبي لعملية البث الإذاعي في اليمن على الموجة المتوسطة كان في نهاية عام ٤٨ لمدة ساعتين في اليوم في حين تخبرنا بعض الوثائق التاريخية بأن أول تشغيل لعملية البث اللاسلكي قد حدث في عهد الحكم التركي بنهاية القرن التاسع عشر وذلك عن طريق كابل كان قد وضع في البحر الأحمر كان يتولى عملية الإرسال والاستقبال عليه المدعو (نوري أفندي) (١) فقط ويفضل ذكر هذا الحدث في هذا المصدر أمكن معرفة البداية التاريخية في حين يختفي تسجيل أي حدث فني من هذا النوع داخل أرشيف

(١) أنظر - مخطوطة : إسماعيل الوشلي - تحقيق محمد الشعبي - المطابع العصرية - صنعاء ١٩٨٠م.

وزارة المواصلات وجهاز الثقافة المعنيين ليس بتكريم وإنجاز متحف المهندس على موسى فحسب بل بتوثيق تاريخ أعمال الوطن في مجال فن الاتصالات وإلا فما مهمتها على صعيد تسجيل ذاكرة الوطن وخدمة دافع الضرائب المواطن المكود على صعيد المعرفة التاريخية الوطنية التي تحظى بكل الرعاية في البلدان الأخرى حيث يوجد الحس الحضاري والشعور بالمسؤولية نحوه.

غير أنه لا يزال هناك -كما يبدو- بعض الوقت حتى الوصول إلى ذلك المستوى حيث لم يتم بعد احترام ذكرى قادة وزعماء الوطن الفاعلين الأساسيين في حركة التطور العام فكيف الحال مع ممثلي عنصر التغييرات والإبداعات العرضية الثانوية أمثال المهندس على موسى.

وأول بائع جوال للكتاب المطبوع، والمخطوطة، مثل (الجبلي) ومحمد عتيق وأول سائق سيارة مثل ملاطف والحاج محمد قلالة، وتاجي حمران وقائد للطائرة (١)، مثل فلان العطاس من مواطني الحديدة وأول مشغل للمولد الكهربائي مثل حمود الكحلاني، ومحمد الفيل، وأول فنان تشكيلي، مثل الجناتي، وعلي عبدالرحمن الأمير، وأول تصوير فوتوغرافي، وعرض سينمائي عام ١٩٢٨م، كذا حول صناعة الدواء في اليمن على يد طبيب الإمام يحيى، فلان الصباحي، وأحمد حمادي التركي، والدكتور حمود الحميسي وأخيه أحمد، وعلى شبيل، أول أطباء يمينيين متخصصين تخرجوا من المعاهد الطبية التركية، وقام على اكتافهم معالجة المرضى اليمنيين على طول وعرض البلاد إلى غير ذلك من القضايا التي قام عليها تطور فكر اليمن العلمي، والتقني والفني، علماً بأن كل بلدان أوروبا وأمريكا والعالم تلهث وراء البحث في ذلك، وترصد الأموال الكثيرة من أجل جمع تلك المعلومات، وتقوم بعمل المتاحف، والمعارض

(١) مخطوطة ٠ إسماعيل محمد الوشلي . تحقيق محمد الشعيبي .. مصدر سابق

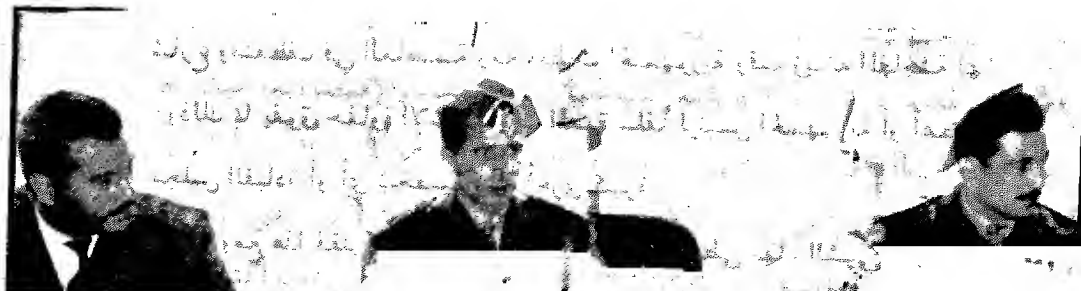
المكرسة لإحياء ذكرى أصحابها وإبداعيها كونهم يجسدون ذاكرة الوطن العلمية التاريخية والنضالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يحج إليها الناس من الداخل والخارج، ويحلم السواح الأجانب بالوصول إليها والتعرف على تاريخ وحياة الشعب من خلالها، ومع هذا لا يوجد في اليمن أي شئ من هذا القبيل. رغم أنه لم يكن فقيراً في هذا المجال، ويملك أكثر من أي شعب يسير على طريق التطور مخزوناً تاريخياً عظيماً وذلك على الصعيد الوطني النضالي، والعلمي، والفني المعماري، وأنه لعار على الجيل الواعي المتعلم والمثقف اللوقوف على نهاية السلم في وقت لم تبخل فيه الدولة على عملية التمويل ولم تقف حائلاً أمام إنجاز أي عمل مشرف للوطن وأن المسئولية التاريخية كبيرة جداً على قادة الأجهزة الثقافية والإعلامية والجامعية الذين تنساب المليارات من تحت أيديهم دون إنجاز أي شئ من هذا القبيل سوى إعالة موظفي هذه الأجهزة القابعين في أماكنهم دون عمل في انتظار استلام المرتب آخر كل شهر.

يجرنا هذا التذاعى إلى تذكر مواقف وأماكنيات عطاء الفريق العمري في ذلك المجال - كما سوف يتبين - كما على صعيد العمل العسكري والنضال السياسي، وذلك عشية المواجهة مع العملية الانقلابية العسكرية المصرية الساللية، بعد أن كان قد صعد نجمه على الساحة اليمنية من خلال خوض بعض المعارك الناجحة بعد قيام الثورة مباشرة، كانت تنصهر أخبار هذه المعارك أجهزة البث الإذاعي الحكومي أولاً بأول باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي كانت تربط الجماهير بإخبار تلك المعارك / كان لي شرف الإسهام / في بلورة شخصية الفريق العمري إعلامياً في اذهان الجماهير، وعلى مستوى الوسط الدولي الخارجي، سرعان ما ظهر تأثيره في طابع الإستقبالات الجماهيرية له والحفاوة به عند كل

شارع ومنعطف في العاصمة ومحافظات الجمهورية وقت زياته المفاجئة لها -
-وذلك بما يفوق حفاوة الإستقبالات المعدة سلفاً لرئيس الجمهورية أو أعضاء
مجلس القيادة أو أي شخصية يمنية أخرى كبيرة.

ومع هذا فقد كان ينقص هذه الشعبية التي حظي بها، الشيء الرئيسي،
هو روح الإنضباط والاستمرارية حيث كان يمكن للفريق العمري دون سواء
الإستفادة من هذه الشعبية الجماهيرية الكاسحة وذلك لصالح دعم نضاله
الوطني السياسي الفردي طويل المدى - لو أنه كان قد اتجه صوب حشد هذه
الجماهير في إطار عمل سياسي منظم، عوضاً عن الإعجاب العفوي الذي
سرعان ما يزول ويتبخر مفعوله عند أول منعطف صعب قد يتعرض له كلاهما
على حد سواء.

وعندما كنت أ طرح على الفريق العمري مثل هذا التصور كانت الشقة
بالنفس تظني على هذا المفهوم، فوق أنه لم يكن قد تشرب بممارسة العمل
السياسي الحزبي المنظم - شأن بقية الزعماء اليمينيين الذين كانوا قبل الثورة
يدورون في حلقة مفرغة - كان الإمام يحيى والإمام أحمد من بعده - هما محور
هذه الحلقة ويداية السلسلة فيها والنهاية، دون امتلاك هدف سياسي واجتماعي
واقصادي واضح ومحدد يتطلب رضى وحدة الصف الجماهيري، والإعتراف
بدوره الفاعل والحاسم .. حيث بدأ مكتفياً بمظاهر الإعجاب والتأييد اللذين لم
يحصل عليهما غيره قاتلاً : لن يتخلى الشعب عني وقت الحاجة إليه، وأنه
يعرف بطبيعته الصديق من العدو. ودون حاجة إلى من ينظمه كما وأنه شعب
معطاء، وعلى استعداد لتلبية دعوة النضال عند أول إشارة، نقس الثقة العمياء
بالنفس، عندما كنت أناشده - ضمن مناشدات آخرين له - بخصوص كتابة
مذكراته - رغم أنني أعرف عدم ميله إلى الكتابة - ولهذا كان البديل جاهزاً في



شكل عمل سلسلة أحداث تسجل ثم تفرغ وتساغ مجدداً. ومع هذا كان غير موافق، وعازف عن المجد التاريخي، وغير معول على تذكر التاريخ لأعماله وبطولاته وإنجازاته، وكان يعقب على كل مناشده له ومطالبة بالقول: إذا كان هناك عمل مميز قمت به فسوف يتجدد هذا العمل عن نفسه، وليس بحاجة إلى من يخبر تاريخياً عنه، فذاكرة الأجيال لا تمحى أبداً.

وفي إطار الثقة هذه، والإعتماد العفوي أيضاً على الجماهير، والركون كذلك على ذاكرة التاريخ التجريدية - استند في عملية صراعه مع الحركة الانقلابية المصرية الساللية - وذلك على عفوية حماس ضباط وأفراد القوات المسلحة قليلي العدد والعدة، والكفاءة، وضعف التجهيزات العسكرية مقارنة بإمكانات الانقلابيين، فضلاً عن وجود الخلل داخل الصف الوطني، وغياب التوجه السياسي والنضال الواحد، وتذبذب فكر القادة والزعماء السياسيين التقليديين، الذين وقفوا إلى جانبه، عند بداية الأزمة الانقلابية، ليس إلا بواقع الخوف من المصير المجهول الذين كان ينتظرهم في أعقاب نجاح الانقلاب وإعادة المشير السلال إلى الحكم، فضلاً عن غياب الدعم الخارجي للإرادة اليمنية الجديدة تحت قيادته، تلك الإرادة النازعة إلى الاستقلال عن النفوذ المصري، وكذا اختلال ميزان القوى الدولية الاشتراكية في اتجاه مساندة الموقف المصري أكثر من اهتمامها بدعم الثورة اليمنية مباشرة إلا عن طريق مصر نفسها، وذلك رغم اعتراف منظومة الدولة الاشتراكية - وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي - بمجموعة أخطاء عبدالناصر وحساباته الإقليمية المشكوك في مواءمتها مع أهداف الثورة اليمنية وصيانة النظام الجمهوري الذي تعصف به عوامل الضعف والوهن الداخلي، وغير المؤهل (جيوبولوتيكياً) للعب دور الثورة العربية التي كان يحلم بها عبدالناصر.

ولم تتجلب بشاعة هذه اللوحة أمام الفريق العمري إلا عندما دخلت عملية المعارضة للإنتقلاب المصري السلافي - محك التجربة العملية الفعلية مع بدء إجتماع قادة المعارضة برئاسة الفريق العمري يبنى رئاسة هيئة الأركان العامة في صباح اليوم السابق ليوم الإنتقلاب واعادة المشير السلال من القاهرة إلى اليمن، وذلك بهدف تدارس الموقف الوطني العام ومحاولة اتخاذ قرار مشترك فيما يخص العملية الإنتقلابية المبينة هذه، وكيفية وجوب التسطي لها قبل فوات الأوان، علماً بأنه لم يشارك في هذا الإجتماع أولئك الذين يناهضون الوجود المصري بشكل عام، ولم يحضره بالتالي القاضي الإيراني والأستاذ النعمان اللذان كانت تتباين وجهات نظرهما حول الوجود المصري والعملية الإنتقلابية السلاوية - من شخص لآخر. كما ولم يشارك فيه - من ناحية أخرى - ممثلين للعناصر الجمهورية المنشقة أو مندوبين لعناصر قوى الإقطاع، وزعماء القبائل والمشايخ الكبار، بما فيهم الشيخ عبدالله الأحمر، الذي كان حتى تلك اللحظة ممسكاً بعلاقة الصلة مع القيادة المصرية، ويتلقى الدعم منها رغم معارضته للعملية الإنتقلابية المزمعة واعادة المشير السلال إلى الحكم.

ذلك ليس لأنهم غير راغبين في منازلة القوات المصرية والتصدي للعملية الإنتقلابية، بل في أن هذا الإجتماع الذي دعا إليه سرّاً الفريق العمري واقتصر على بعض كبار الضباط وقادة العمل الميداني، وعدداً من أعضاء حكومة العمري، وبعض العناصر السياسية المدنية المستقلة وذلك إلى جانب ممثلين عن التجمع الوطني الديمقراطي الوجدوي - كان من بينهم على ما أذكر على الضبة، والمرحوم علي عبدالله الأكوخ، وعلي لطف الثور، والمرحوم عبدالله محمد عامر، ومحمد المطري والأستاذ أحمد الشجني، وعبدالله مقبول الصيقل، والمرحوم الأستاذ محمد عبده نعمان الحكيمي - إضافة إلى تواجدي دوماً مع الفريق

العمرى- كان يستهدف تحقيق وإنجاز عمل وطنى مغاير لا ينسجم بالتأكيد مع مطامح تلك العناصر والقوى، والتي كانت على النقيض من مطالب الوطن الحقيقية، الساعية إلى تحقيق وحدة الصف الجمهورى النضالى، والإبقاء على طابع التعاون والتحالف مع مصر على أساس علاقة الند بالند في إطار الحفاظ على سيادة الوطن، واستقلالية صنع القرار السياسى، والعسكرى. ومحاولة اقناع عبدالناصر بوجود التخلي عن ممارسة أسلوب الشقاق والنفاق داخل الصف الوطنى، وضرب بعضه ببعض عن طريق العمليات الانقلابية.

وهو ما كان يطمح إليه الفريق العمرى وذلك من وراء دعوته إلى عقد هذا الاجتماع التاريخى الحاسم، فهل نجح ياترى في إنجاز مهمته الوطنية الصعبة هذه وهل تمكن من تفويت فرصة نجاح الانقلاب العسكرى الموجه ضد حكومته، أم أن الوقت لا يزال مبكراً أمام قادة الوطن، في امتلاك بعد النظر السياسى النضالى طويل الأمد، والإيمان بالشعب وتجاوز مرحلة الفعل ورد الفعل، التي كانت تحكم كل المواقف الوطنية السابقة منذ انعقاد مؤتمر القمة في جدة، مروراً بمعطيات مؤتمر حرض للسلام والتجمعات الوطنية المناهضة لهما، وانتهاءً برد الفعل الجماهيرى على اكتشاف مخطط احتواء الثورة من الداخل في اتجاه إقامة الدولة الإسلامية الذى تبناه قادة حزب اتحاد القوى الشعبية برئاسة إبراهيم على الوزير، ومباركة الملك فيصل/ هذه المواقف التي كانت تنتهي وتتبخر بمجرد إنطفاء مفعولها الإيجابى، دون أن تظل مشتعلة وتبقى سلسلة متواصلة الحلقات والأبعاد على طريق نضال الوطن الطويل.

ذلك ما سوف تكشف عنه السطور التالية، وذلك مع تفهم ما أسفر عنه هذا الاجتماع الوطنى المغلق الذى كان قد بدأ عاصفاً في أول الأمر، ثم رزناً وهادئاً مع اقتراب النقاش من ملامسة جوهر الموضوع المطروح للتداول الذى حل

مقام الحماس، والدعوة إلى خوض غمار المعركة العسكرية فوراً ضد الانقلابيين السلايين والمصريين معاً، والإستنجاد بالجامعة العربية ومجلس الأمن بهدف تقديم العون السياسي، والدعم المعنوي لإرادة الشعب اليمني المعارض للتدخلات الخارجية في شؤنه الداخلية. علماً بأن ذلك الإقتراح شبه المتطرف قد جاء بمثابة رد فعل لطرح آخر كان قد قدمه قبلهم بعض العناصر الوطنية المخلصة لعبد الناصر، والتي لم يكن لديها أدنى شك في نواياه وتوجهاته الثورية. قضى بفكره ارسال برقية من قاعة الإجتماع - إلى عبدالناصر تناشده بالتروى وتلفت نظره إلى خطورة مخطط قوى اليمين المصري بقيادة أنور السادات المسئول أمام عبدالناصر عن اليمن والمتعاون سراً مع أجهزة المخابرات الأمريكية التي تدفعه إلى القيام بمقامرة جديدة في اليمن غير محسوبة العواقب بالنسبة لعبدالناصر وللمصر على حد سواء.

وقد انصب النقاش -الذي أداره بالتناوب كل من الفريق العمري والعقيد على سيف الخولاني رئيس هيئة الأركان -بعد أن صمتا طويلاً - قبل انتخاب هيئة الرئاسة - في استماع أولئك المتحدثين المتحمسين الذين لم تخل، قاعة الإجتماع من تأييد لإقتراحاتهم تلك. غير أن الجميع أنصتوا عند سماع صوت ممثل قادة الأسلحة الميدانية الذي طلب منه الفريق العمري الإعراب عن وجهة نظرهم، حيث يدا من كلامه أن قادة السلاح يملكون خياراً واضحاً، واجابة محددة على عملية الخيانة ومحاولة الانقلاب، وذلك بمنع وصول طائره المشير السلال إلى الأرض اليمنية، حتى وإن تتطلب أمر اسقاطها في الجو، وذلك تجنباً لأحداث مذبحة وطنية في حال تمكنه من العودة إلى الحكم / وظهر في بادئ الأمر وكأن الحضور باكملة كان مهموماً باحباط العملية الانقلابية وذلك عن طريق قتل المشير السلال، حيث لا وقت لغير الجد والميادرة، وعدم جدوى

التحاور مع عبدالناصر، وانتظار أمل تثبيت عن قراره الخطير.

غير أنه اتضح من خلال تعقّب الفريق على ماتم طرحه من آراء حتى تلك اللحظة، بأن النية -كما قال- لاتسير في هذا الاتجاه، ولايجب أن يراود أحداً -كما هو بالنسبة له- مجرد التفكير في إيذاء المشير السلال شخصياً أو محاولة تعريض حياته للخطر بالرغم من تواطئه مع المخطط المصري الأثم الذي سبق أن ذاق مرارته بدوره -عند إقصائه عن الحكم دون رضاه وتحديداً لإرادة الشعب، وانتقاصاً لسيادته على أرضه وحق اختياره أو ابعاده لحكامه دون سواه، وقد جئنا إلى هنا -واصل العمري كلامه- وذلك بهدف البحث عن حل مناسب من شأنه تخفيف الوطن مخاطر إضافية هو في غنى عنها، واني سعيد بسماع شئ من هذا القبيل.

وبعد طول نقاش وحوار ساخن، وجدل عريض فيه الرأي المتسرع وفيه المقارب للحكمة والصواب، وفيه الذي لم يكتمل نضجه بعد، رغم قوه العرض، ودقة التعبير، وفيه البين بين لامع هذا الرأي ولا مع ذلك، ولايمكك بالتالي رأياً يخصه أكان هذا الرأي كاملاً أم ناقصاً، وهو ما كان عليه وضع حال أغلبية المجتمعين الذين فاجئهم خبر اقتراب موعد الانقلاب دون أن يتيح لهم ضيق الوقت فرصة امعان الفكر والنظر الثاقب الذي كثيراً ما يفتقر اليه العمل الوطني الإرتجالي الغير قائم على أسس الإنتظام الوطني المسبق المحكوم بالولاء والطاعة للجمعة، واتباع منهج تكتيكي واستراتيجي مدروس ومتكامل يغطي الإجابة على كل التساؤلات المطروحة ، وتلك المسائل الإعتراضية المحتملة، والقضايا الإستراتيجية المستقبلية القادمة، التي لاتزال في علم الغيب، وذلك بما يتجاوز حدود معطيات رد الفعل الآتية القاتلة التي تنشأ عادة لدى المتأثرين المباشرين بالفعل الطارئ ضدّهم، والمطالبين باتخاذ قرار فوري مضاد لن يكون

إلا خالياً من الحكمة والصواب وذلك كما حدث مع قادة الحزب الاشتراكي عام ٩٤م لحظة فشل ما سمي مشروع الأمة الحضاري وفوز القوى المضادة لهم في الإنتخابات العامة، بانعكاس اثر تلك المفاجئة على أسلوب تفكيرهم وتصلب موقفهم الذي بقى مشدوداً دون التمكن من ابتكار الحل الفكري الموضوعي الصحيح الذي يصون وحده الصف، ويساعد على مواصلة النضال الوطني طويل الأجل، والذي لم يكن يتوقف بنجاحهم الكاسح في تلك الإنتخابات، أو عند خسارتهم لها. بل أن تلك الخسارة كانت مفيدة ليس للوطن فحسب بل ولقادة الاشتراكي أيضاً من حيث التعلم وضرورة الإقلاع عن الأفكار (الطوباوية) الحاملة، وترك الإعتماد بالقوة فحسب، والإيمان بالتحالف الوطني الواسع وصولاً إلى اكتساب مواقع جديدة، وليس خسائرها معاً دفعة واحدة، وذلك في لحظة انفعال وغضب.

نفس ما كان سيحدث للفريق العمري الذي كان يواجه نفس الخيار العسكري ولولا حنكته لكان الوطن قد تعرض لكارثة ٩٤م، غير أنه فضل السجن على أن لا يدمر الوطن دفاعاً عن مواقع السلطة والحكم، واحتفظ بنفسه كذلك لحين يحتاج اليه الوطن ويقوم بتحقيق مشروعه الحضاري العسكري على مستوى دحر العدوان الخارجي وتأهيل الوطن لإجتياز المرحلة الإنتقالية، على صعيد اثبات الهوية النضالية للشعب، واستكمال عملية التحرر من النفوذ الخارجي، ومن الأغلال الإجتماعية الراكدة. وفي هذا تكمن عظمة شخصية بعض الزعماء والقادة في التاريخ بالأخص في ظروف غياب حزب سياسي يسترشد برأيه ويتم الرجوع إليه، وذلك على غرار ما كان متوفراً لدى قادة الحزب الاشتراكي، غير أن سيطرة رد الفعل لدى بعض قادته، لم تحفل بأي شئ من ذلك القبيل، بما يؤكد مجدداً على عدم جدوى، وفعالية العمل الحزبي

الانفرادي خلال المرحلة الانتقالية التاريخية للبلدان المتخلفة وفشل وحدة الرأي الفردي الحزبي في ظل غياب الرأي الوطني الآخر قيد التحالف الأمر الذي افتقد معه بعض قادة الاشتراكي الى الحكمة والشجاعة الأدبية التي تميز بها موقف الفريق العمري رغم محدودية ثقافته وتجارب النضالية غير آن الصراحة والوضوح وإيمانه بجذوى الحوار مع العناصر الوطنية، قد اعانه على تجنب الكثير من المزالق، والمهالك التي كانت تنتظره وذلك كما سوف نرى من خلال تعامله مع ذلك الحدث الخارجي الداخلي المفاجئ الذي كان يستهدف ابعاده عن السلطة ومحاولة قتله مع رفاقه، تجلّى ذلك منذ اللحظة الأولى للاجتماع الوطني الموسع، وبالذات عندما حاول اختبار مقدرة المجتمعين وجس نبضهم بوضع النقاط على الحروف -بعد أن استمع إلى معظم أرائهم- وحصر قضية الخيار بين أمرين لا ثالث لهما.

أما المواجهة العسكرية المضادة لعملية الانقلاب، وهذا معناه انفتاح باب المعركة مع القوات المصرية العاملة في اليمن وليس مع المشير السلال فحسب. أو الإستسلام بالمقابل - تجاه الأمر الواقع، والنزول عند إرادة عبدالناصر. وهذا يعني التخلي عن شرف الوطن، والدفاع عن كرامة وسيادة الشعب. ولاذت القاعة بالصمت أمام هذا الحسم الذي قطع الطريق على النقاشات الفاضية والآراء المتذبذبة، والخيارات غير المحددة والموفقة.

وكان كلا الخيارين مرًا، غير أنه لم يكن هناك مناص أما المجتمعين من اتخاذ قرار شجاع بالإجماع بخصوص قبول أي واحد منهما. ومع هذا -لغاية منتصف الليل- عبر ثلاثة اجتماعات تخللها فترة الغداء والعشاء- لم يتبلور اجماع حول أي من هذين الخيارين. وذلك بالرغم من ظهور ميل لدى أغلبية العسكريين وعدد من المدنيين نحو الخيار الأول، مع تعديل في بعض جوانبه بما

يحول دون الإحتكاك العسكري المباشر مع القوات المصرية، ومحاولة أعمال الحيلة قدر المستطاع في سبيل تحييد هذا القوات عن التدخل وقت الإلتفاف على طائفة المشير السلال واعتقاله، وإعلام عبدالناصر في نفس الوقت بهذه العملية التي جاءت تلبية لرغبة الشعب اليمني، الذي يكن لعبدالناصر وقواته في اليمن كل تقدير واحترام وحيث لا يجب أن يصحب ذلك أي عمل إعلامي، وتدارك عدم الظهور وجود أي عملية مضادة للإتقلابيين، وإعلام عبدالناصر وإخارج بأن كل شيء يسير في اليمن ما هو إلا استمراراً لنهج عبدالناصر وليس ضده.

ورغم ظهور اتجاه عام مع هذا الرأي إلا من بعض التساؤل حول وضع آلية العملية المضادة للإتقلابيين/ فقد ظل الباب مفتوحاً أمام الحوار والنقاش بسبب عدم حصول هذا الرأي على الأغلبية المطلقة، وليس الموافقة النسبية التي كان قد حصل عليها بزيادة ثلاثة أصوات على النصف.

وأجل التداول إلى صباح اليوم التالي لإعادة الإقتراع مرة ثانية على أن تبقى حالة الإستنفار داخل القوات المسلحة قائمة وأخذ بعض القوات أماكن عملها في مطار صنعاء والحديدة استعداداً لتلقي الأوامر من الفريق العمري نفسه.

في حين اسند إلى « كل من الفريق العمري، والعميد حسين الدفعي، وعبدالسلام صبرة والعميد الشهيد محمد الرعيني الإتصال بالسفير المصري أحمد شكري والقائد المصري الفريق طلعت حسن، وذلك بهدف التعرف على حقيقة نوايا القاهرة، وفيما إذا كانت لاتزال مصرة على إعادة المشير السلال لتزعم العملية الإثقلابية ومحاولة اقناع عبدالناصر بالتريث، ومحاولة تفهم وجهة نظر حكومة الفريق العمري الممثلة لإرادة الشعب التي تكن له كل إحترام،

رغم أنها تشعر بأن لها وحدها حق قرار الموافقة على عودة المشير السلال إلى الحكم ضمن أي ظرف وتحت أي شرط بما يتوافق مع مصلحة الوطن، وضمان أمنه وكفالة حريته. في اختيار زعمائه وحكامه، وليس مجبراً بالتالي على قبول ما يفرض عليه -في هذا الصدد- من الخارج بما يعني للعالم أن اليمن تعيش تحت الوصاية المصرية وهذا ليس مفيداً لمصر في شيء .

كما أوصى الاجتماع بوجود فحص ودراسة كل الخيارات المطروحة -حتى موعد الاجتماع المبكر صباح اليوم التالي- بما في ذلك محاولة إيجاد بديل آخر قد يكون أكثر موضوعية، بما يحول دون سفك الدم، واشعال حرب أهلية واسعة النطاق سوف لن يكون وقودها الشعب اليمني فحسب بل ستمتد لتشمل أفراد القوات المصرية بلا شك خاصة في ظل اصرار عبدالناصر على تنفيذ ارادته، والسير بالعملية الانقلابية قدماً -كما هو متوقع.

ولم اتمكن تلك الليلة من العودة إلى المنزل، حيث تحتم على - بموجب توجيه أعضاء حزب التجمع الذين سوف يواصلون اجتماعهم تلك الليلة بهدف وضع مشروع لتقديمه في اجتماع اليوم التالي -تحتم علي الذهاب مع الفريق العمري الذي كان ينتظره بمنزله عدد من القادة والسياسيين الكبار بما فيهم القاضي الإيراني والأستاذ النعمان لابد أن لهم افكارهم الخاصة يجب أن يكون التجمع في الصورة مع المستجدات التي سوف ينبني عليها اكتمال موضوع مشروعه المعتزم تقديمه صباح اليوم التالي، وفي منزل الفرق العمري -كان في انتظاره أيضاً إلى جانب أولئك السفير المصري أحمد شكري، الذي غادر منزل الفريق العمري بعد أن أبلغه بموقف العناصر الجمهورية المعارضة للعملية الانقلابية المزمعة -دون أن يفصح له عن النوايا المعتزمة لمواجهة ذلك -غير أنه لم يخف عنه امتعاض حكومته من تصرف عبدالناصر الإنفرادي ملمحاً له

بلباقة إلى أن الشعب اليمني لا يرغب وليس مجبراً على الدخول في صراع مسلح مع الحليف المصري مهما كان الأمر، لذلك فإنه لا يزال يأمل في أن يكون عبدالناصر أكثر حكمة، ووعده السفير المصري بنقل وجهة نظره إلى القاهرة فوراً وأنه سوف يسعى -بالتالي- إلى ما فيه الخير والمصلحة، وسوف يعطيه جواب القاهرة الذي يرجو أن يكون ايجابياً وذلك صباح اليوم التالي، رغم أنه قد ابلغ الفريق العمري بأن عبدالناصر لن يتراجع عن موقفه، ومع هذا فقد ارتاح القاضي الإيراني إلى طرح الفريق العمري مع السفير المصري باعتبار ذلك الطريق الأنسب لمواجهة الأزمة -حسب وجهة نظره- والتي ظل متمسكاً بها رغم افصاح الفريق العمري له بما دار في اجتماع مبني هيئة الأركان. وماعدا وجهة نظر القاضي الإيراني -الداعية إلى انتضار جواب من عبدالناصر وأمل التوقف عن اتخاذ أي مواجهة تدل على الإقدام العسكري المضاد -لم تظهر أية اطروحات أو أفكار جديدة زيادة على تلك التي قيلت في الاجتماع السابق برئاسة الأركان إلا أن الأستاذ النعمان الذي كان متحفظاً امام كلتي وجهتي النظر، بدا وأن لديه مشروعاً يعتزم تقديمه في مجلس الوزراء المشترك مع القيادة السياسية العليا الذي اقترح عقده كل من عبدالسلام صبره، والشهيد الرعيني، وذلك عوضاً عن الاجتماع المتفق عليه في مبنى هيئة الأركان العامة الذي يجب أن تؤجل فيه عملية الحسم لموعده آخر وذلك في ضوء ما سوف يأتي من عبدالناصر رداً على ملاحظة الفريق العمري.

ولم يسفر الاجتماع الموسع الذي عقد بمجلس الوزراء عن شئ جديد سوى ظهور ميل للحلول شبه التوفيقية، والتمسك بورقة الأمل في تراجع عبدالناصر عن موقفه، ووجوب إنتضار جواب منه بهذا الخصوص.

ويبقى الفريق العمري رغم ذلك في حالة ترقب حذر ولم يأمر بغلق ملف

الحوار الوطني في مبنى هيئة الأركان الذي ظل مستمراً حتى مجيئه بعد الظهر إثر مفاجئة وصول طائرة المشير السلال، كما ولم يكذبه حدسه بأن السفير المصري/ كان يقوم بعملية سياسية مزدوجة. تارة يظهر بمن يقوم بدور حماسة السلام، وفي أخرى يقوم بعملية التجسس على نشاطات الفريق، والتبليغ عن تحركاته واجتماعاته التي لم يكن يفارقها ويدس ^{فيها} أرقه بدعوى ضرورة وجوده في قلب المشكلة التي يبحث لها مع الفريق العمري عن حل.. في حين ما كان يهم القاهرة في حقيقة الأمر -خلال تلك اللحظة الحرجة هو الكشف عن مناحي القوة والضعف في موقف الصف الوطني المعارض للعملية الانقلابية بقيادة الفريق حسن العمري الذي اتضح للقاهرة عن طريق السفير أحمد شكري - بأنه لم يتوصل بعد مع رفاقه وقواته العسكرية -إلى اتخاذ قرار حاسم، توجب على القاهرة في ضوءه مباغتة قوى المعارضة بانزال طائرة المشير السلال التي ظلت تحوم على سماء البحر الأحمر ساعة إضافية في حين كانت تستكمل سرّاً أعمال الإحتياطات الأمنية داخل المطار وخارجه في وقت كانت فيه صنعاء في حالة ترقب وانتظار لوصول جواب من عبدالناصر على مقترحات قوى المعارضة بقيادة الفريق العمري.

وصعق الجميع عند سماع هدير محرك الدبابات التي تقدمت موكب المشير السلال شاقاً طريقه بفضلهما إلى القصر الجمهوري مباشرة، لإعلان نفسه -تحت أسنة الرماح- رئيساً جديداً للجمهورية الثانية المتجددة، وبدا للناس جميعاً بأن القاهرة مصرة على انجاح مخططها متحدية بذلك ليس إرادة الشعب فحسب بل التنكر أيضاً لأولئك الأصدقاء الشرفاء الذي تعاونوا معها بصدق واخلاص لقضية المصير العربي الثوري المشترك، وظهرت على الأفق بوادر خطر اندلاع مواجهة عسكرية دامية/ غير أن فعل وضع قوى المعارضة أمام الأمر

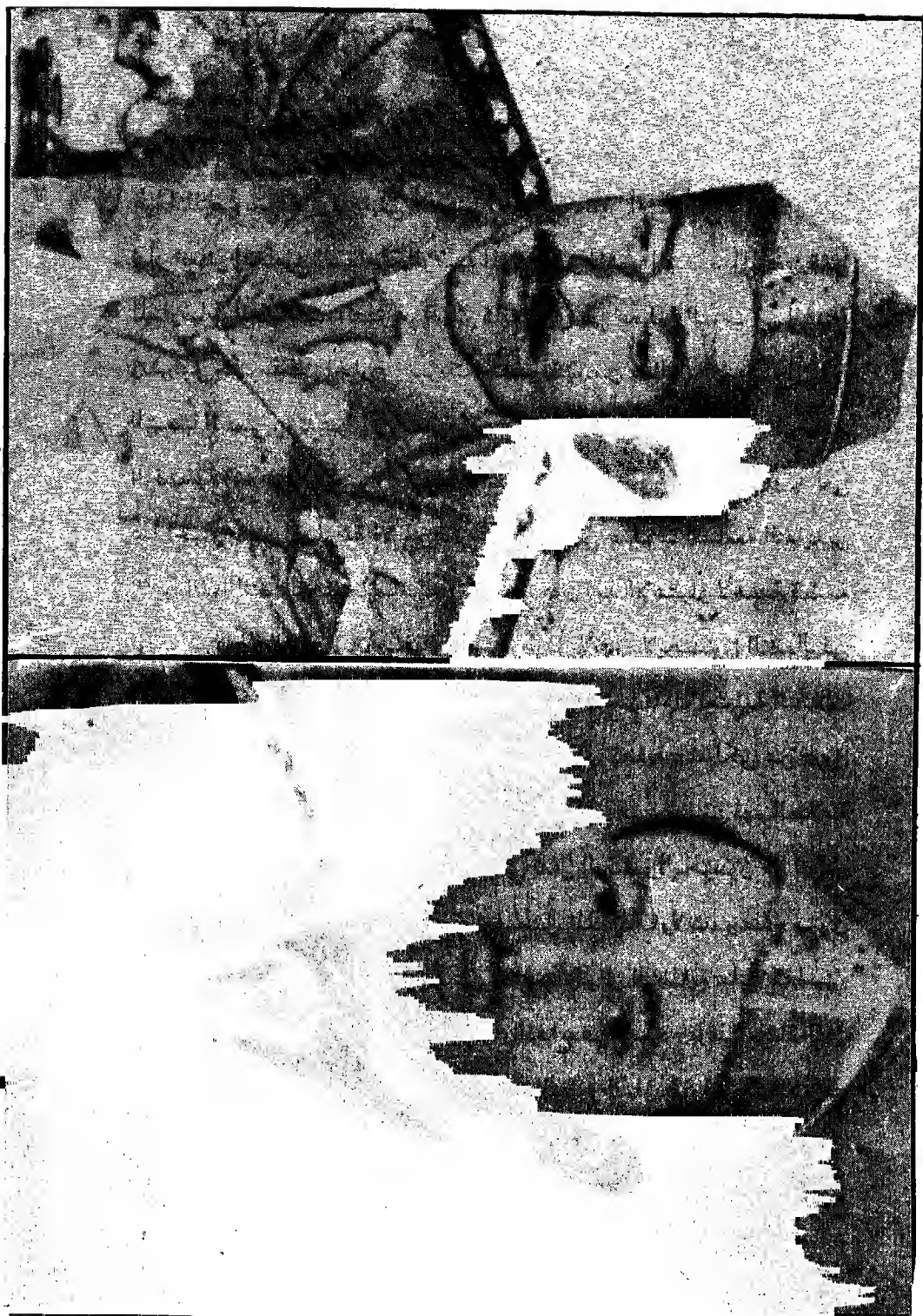
الواقع، بعد نزع فتيل خطر اعتقال المشير على أرض المطار، وتأمين سلامة وصوله إلى كرسي الحكم، واحكام القبض على الوضع الأمني والعسكري في وجه أي محاولة، أو حركة مضادة سلمية كانت أم عسكرية، قد أوجد حالة من البلبلة والإهتزاز داخل صفوف قوى المعارضة بقيادة الفريق العمري والقاضي الإرياني الذي أصيب بدوره بالذهول، وشعر بخيبة مسعاه الذي كان قد هد من عضد وتوحد رأي الصف الوطني، واحيط مشاريع خططه المضادة السلمية التي كان قد اعتزم القيام بها عشية وصول طائرة المشير إلى المطار، على أمل أن لا تسفك قطره دم واحدة، في حين يصعب الآن بعد وصوله وتتركز القوات المصرية في كل المواقع- الحفاظ على ذلك الهدف والسيطرة على الوضع دون اراقة دماء غزيرة، وهو ما لم يكن يرغب فيه الفريق العمري.

ومع هذا فقد دعا بالإشتراك مع القاضي الإرياني إلى عقد اجتماع في مبنى هيئة الأركان، بعد ظهر ذلك اليوم بمضي ساعتين على اعتلا المشير السلال كرسي الحكم تحت حماية المصفحات المصرية، واحكام القبض على مبنى الإذاعة، ورئاسة الجمهورية، ووضع خطط عمليات الاعتقال والملاحقة، وممارسة الإعدامات بصورة كيفية. ضم الاجتماع مجاميع سياسية وعسكرية واسعة، اضافة إلى الأستاذ النعمان، واللواء المرحوم حمود الجايفي، وعبد السلام صبره، والشهيد العميد محمد الرعيني، والشهيد العميد هادي عيسى اللذين قتلوا بعد ذلك على يد جنود المشير السلال واعتقال حكومة الفريق العمري، كما سوف تأتي على ذكر ذلك في موضعه- وقد تباينت الآراء داخل هذا الاجتماع الموسع، واختلفت الرؤى واتجاهات الحلول، وتداخلت مع بعضها البعض مجموعة الخيارات البديلة للخيار العسكري الذي تراجع إلى الخلف وذلك بفعل العجز أمام الأمر الواقع من ناحية، وعدم الرغبة أصلاً في سفك الدم المصري واليمني

على خلفية ما قد يبدو للآخرين -صراعاً على السلطة، وليس دفاعاً عن شرف وحرية اليمن.

أسفر النقاش العام والمحتدم -في النهاية- عن تبلور خيارين رئيسيين طرحا للتصويت، كان قد تبنى أحدهما الأستاذ الكبير أحمد محمد نعمان ممثلاً لأي بعض المجاميع السياسية الوطنية المواترة من المشير السلال، والمتضررة من الممارسات السياسية المصرية، حيث كانت ترى في عملية الهرب من اليمن، وتشكيل حكومة في الخارج -بيروت مثلاً- تقوم من هناك بواجب تمثيل إرادة الشعب اليمني، وتدعوا إلى إسقاط حكومة المشير السلال وتطالب في نفس الوقت برفع يد عبدالناصر والسعودية عن التدخل في شئون اليمن/ وقد لقي هذا الخيار بعض المعارضة إلا من نفر غير قليل في صفوف الساسة التقليديين الذين الفوا النضال ضد الإمامة من الخارج، دون اخذ الاعتبار لأهمية قضية تواجدهم داخل الوطن وبين صفوف الشعب، هل لأنهم لا يحسنون النضال في الداخل ويشكون من مساندة الشعب لهم.. نتيجة عدم تاهله لعملية النضال، -وهذا شيء وارد- أم أنهم مصريون على النضال نيابة عنه لكن عن طريق اللجوء إلى البحث عن أسهل الظروف وأقرب الطرق التي تضمن لهم السلامة والشهرة السياسية، وتدر عليهم المال في نفس الوقت ولا يحرمون من الرفاه والنعم...؟ وهو ما اثبت التاريخ فشل مثل تلك المحاولات، وعدم جدوى النضال في الخارج أو الداخل نيابة عن الشعب وفرض الوصاية عليه كقاصر، وغير مؤهل -بالتالي- للمطالبة بحقوقه والدفاع عن نفسه - وهذا معناه القفز على معطيات الواقع ومحاولة قسر قانون التطور التاريخي للمجتمع ودفع مجراه الى الاتجاه التدميري غير المجدي.

ومع هذا فقد أجبر الفريق العمري على الأخذ بوجهة النظر هذه لكن مع



بعض التحفظ لعدم أخذ الإجتماع بمشروع الخيار الثاني الذي طرحه التجمع الوطني في وجه المشروع النعماني الأنهزامي السابق، الذي لم يصوت له الفريق العمري بل كان ممن رفعوا أيديهم لصالح مشروع التجمع نظراً لكونه جاء معبراً عن مزاجه الثوري واستعداده الشخصي لقيادة النضال الوطني في الداخل المتعود عليه في الأصل.

ويمكن عرض جوهر المشروع الذي طرحه التجمع الوطني الديمقراطي وذلك في إطار ديباجته القائلة: بأنه عوضاً عن الهروب من مواجهة المشكلة فإنه ليس أمام من يحب الوطن، وإظهار حسن النية تجاه قضاياها والدفاع عن مصالحه، سوى الإعتماد على الشعب، والنضال إلى جانبه في الداخل.

أما كيف يجب أن يكون عليه هذا النضال في هذا الظرف السياسي والعسكري الحرج المحفوف بالمخاطر وأعمال القتل والمطاردة والإعتقالات فإن الهروب إلى الخارج ليس البديل الأمثل، ولن يوقف تشكيل قادة النضال -حكومة في المنفى- عملية اراقة دم المناضلين في الداخل الذين يفتقرون إلى قيادة يلتفتون حولها، ويحسون بالأمان في ظلها في حين ما يحتاجه الوطن في هذه الساعة الحرجة هو توحيد عمل القيادة والشعب، وذلك في إطار تحالف وطني عريض لاتقوم مهمته على عمل المجابهة العسكرية ضد الانقلابيين، وإنما يجعله قوة معارضة شعبية وسياسية تعتمد على النضال الطويل، واستنهاض همة الشعب، وتوعيته ورفع كفاءته النضالية، السياسية السلمية.

وليكن في البدء بعد انتخاب وتشكيل قيادة هذا التحالف واختيار أمائته العامة الدائمة -دعوة الشعب إلى مقاطعة حكومة المشير السلال، وإعلان العصيان المدني، والمطالبة بسرعة إقامة انتخابات رئاسية، وتشكيل حكومة وطنية، على أن لا ينتهي عمل التحالف الوطني عند هذا الحد بل يجب أن

يستمر ويظل درعاً حصيناً للوطن وضد كل الإنحرافات حتى يتحقق النصر العسكري ضد القوى المضادة للثورة، وتعتز كل من مصر والسعودية بسيادة اليمن الجمهوري، واستقلال إرادته على أرضه، وبناء دولته المركزية، والنجاز المبنية الهيكلية الإقتصادية والحقوقية، عندها فقط يمكن حل هذا التحالف وافساح المجال أمام العمل السياسي الحزبي المنفرد. واختتم مشروع التجمع بيانه الذي القاه الأستاذ المحرم محمد عبده نعمان الحكيمي نيابه عنه - بالقول أنه في حالة الموافقة على النجاز هذا فإن الكرة سوف تكون - على الصعيد الداخلي - في وجه الإنقلابيين برئاسة المشير السلال، ولن يجرأ على القيام بأي عمل عدواني ضد قوى التحالف، كما وسيفكر عبدالناصر ألف مرة ومرة وذلك قبل أن يزمع قاداته العسكريون ارتكاب أي جرائم قتل واعتقال ومطاردة. سوف يمكن لهم ممارستها بسهولة في حال غياب عملية التحالف وهروب قادة الوطن إلى الخارج. وترك أرضية الملعب الوطني في يد الخصوم السياسيين، والقوى المعادية للشعب.

ذلك ما كان يجول - حقيقة - بعقل الفريق العمري عند تصويته لصالح مشروع التجمع غير أن آماله قد هزمت نتيجة تخاذل قوى المعارضة الكلاسيكيين، وإظهار عدم استعدادهم على قبول الحد الأدنى على طريق العمل الجبهوي السياسي الذي يتطلب صبراً ونفساً طويلاً، لم يكونوا مؤهلين له، ولم تتعود أنفسهم على ممارستها سواء قبل الثورة أو بعدها، حيث كان النضال - بالنسبة لهم - مجرد إزالة عرش الإمام أحمد من طريقهم، والإنفراد بنظام الحكم الإقطاعي والإقتصار على القيام بعد ذلك بمطالبة عبدالناصر بأقائهم في الحكم بدلاً من المشير السلال وإعطائهم بعض الصلاحيات، ما لم فانهم سوف يلجأون إلى الخارج بغرض التشهير به سياسياً، واتهامهم له بمحاولة استعمار

اليمن عسكرياً، ومن ثم لامانع عندهم -ازاء ذلك- من الإبقاء في أحضان قوى خارجية معادية له وللشعب اليمني والوقوف معها في خندق واحد ضد احتفاظ عبدالناصر بسلطاته الواسعة ومحاولة اسقاطه وابتلاع مبادئ وأهداف الثورة، نفس ما آل اليه موقف بعض قادة الإشتراكي في عام ٩٤م خلال صراعهم مع الرئيس علي عبدالله صالح، أسفر عن سفك الدم، وتدمير بنية جهاز الحزب والدولة، والجيش وانتكاس آمال الامة والعودة بالوطن الى الخلف -عشرات السنين، كان يمكن- كما تفعل الشعوب والحزاب المالكة لارادتها -الاحتفاظ بتلك البنية، التي تنامت عبر سنوات طويلة من الجهد، والعرق، وبذل الدم، ومحاولة صيانتها بدلاً من التدمير، وإعادة نضال الوطن الى مرحلة الصفر، وكأننا يابدر، لاسرنا، ولاجينا، لكن ماذا يمكن القول تجاه علاقات التخلف ومحاولة تجاهل هذه العلاقة، وعدم الاصغاء الى صوت العقل، والاحتكام الى قانون التطور، والتعامل معه عوضاً عن الهياك وراء الاحلام الرومانسية، والرغبات والطموحات الوطنية الذاتية، والاستجابة لردود الافعال الانية المدمرة، وهو ما كان الفريق العمري على وشك الوقوع في مغبته لولم يتوقف عن ذلك النهج بأعجوبة عند آخر لحظة كان يعتزم معهم فيها مغادرة اليمن بعد وصولهما إلى مدينة تعز صباح اليوم التالي حيث كان قد تقرر مغادرتها على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الأثيوبية إلى أسمرة ومنها إلى بيروت، وذلك على رأس مجموعة كبيرة من القادة السياسيين الكبار واعضاء الحكومة، وعدد من كبار ضباط القوات المسلحة، ورئيس هيئة الأركان العقيد علي سيف الخولاني، ومعاوني الفريق العمري ومستشاريه المدنيين والعسكريين بما فيهم المقدم أبراهيم الحمدي، وكاتب هذه السطور، لكن في الطريق إلى موسكو لمتابعة الدراسة وليس إلى بيروت حيث كنت ملتزماً بوجهه نظر حزب التجمع ضد عملية

الهروب إلى الخارج، والنضال من هناك/ إذ وصل السفير المصري إلى مدينة تعز بصورة غير متوقعة، قادماً إليها من صنعاء على عجل حيث كان يحمل في جعبته برقية من عبدالناصر، يقول أنها جواب على طلبات الفريق العمري السابقة، يدعو فيه مع أعضاء حكومته إلى زيارة القاهرة بهدف التشاور حول المشكلة الطارئة الناجمة عن إعادة المشير السلال إلى الحكم. حيث ظهر، أثر تسلمة الجواب من يد السفير المصري أحمد شكري -بعض الانفراج على محياه، كمن خرج على التو من محنة كادت تخنقه، كذا كان حال القاضي الإيراني وعبدالسلام صبره والدكتور حسن مكّي الذين رأوا بدورهم في ذلك الجواب حلاً وسطاً يمكن عبره تفادي مشكلة اللجوء إلى الخارج وخلق أزمة دولية .

في وجه استقرار النظام الجمهوري رغم تضائل مشاعر الثقة بعبدالناصر الذي كان قد ضرب عرض الحائط بكل تعهداته السابقة للفريق العمري، يوم كان في حاجة إليه كورقة فاعلة عشية ابعاد المشير السلال عن الحكم في أغسطس عام ١٩٦٥م والتضحية به لقاء الأمل في الحصول على بعض المكاسب الإقليمية، والتصالح مع السعودية التي لم تسفر عن شيء، سوى اراقة ماء وجه عبدالناصر واضعاف مركزه امام الخصم السياسي، الداخلي والخارجي، كما على صعيد تضائل ثقة القادة الجمهوريين به. المهم الآن -وفقاً لآمال القاضي الإيراني وعبدالسلام صبره والدكتور حسن مكّي- هو أن لايقوم عبدالناصر مجدداً بتكرار نفس اللعبة السياسية، والخذعة مع حكومة الفريق العمري. غير أنهم لم يدركوا بأن هذه اللعبة قد صارت مع التعود بمثابة - نغم هرموني متوافق مع ايقاعات فكر عبدالناصر -لايعلم إلا الله- بالنسبة للفريق العمري - إلى ما سوف تجبر اليه سياسته الإزدواجية المتناقضة هذه؟.. ومع هذا فقد وافق الفريق العمري -بسرور- على تغيير مجرى سير رحلته مع رفاقه وأعضاء حكومته

صوب مدينة الحديدية كي يتوجه منها إلى القاهرة على متن طائرة مصرية وضعت خصيصاً تحت تصرفه، وذلك عوضاً عن التوجه نحو بيروت، الذي كان قد ابلغ به عبدالناصر من قبل بأجهزة مخابراته وآثار ذلك الخبر انزعاجه. وقلقه لما يحمله في طيه من أبعاد عربية ودولية مما تتوجب عليه الإسراع في تفادي حدوث ذلك وفي أقرب وقت، فكان أن لحق السفير المصري بعمل كل الترتيبات بما في ذلك اقتناع الفريق العمري بتغيير وجهة السفر، واعداد الطائرة الخاصة التي سوف تقله مع صاحبه إلى القاهرة نحو مصير مجهول، لم يأبه له الفريق العمري، ولم يعمل له أي حساب مسلماً أمره لله، وراضياً على نفسه تحمل الأذى، وتوقع ارتكاب جريمة الخيانة ضده وزملائه من قبل عبدالناصر، على أن لا يقوم العمري نفسه بارتكابها ضد حليف الثورة والنضال، وحيث لم يفعلها العمري أبداً في حياته ولا تعود على طعن الخصوم السياسيين في الظاهر.

وقد تخلف عن الركب كل من الدكتور العطار، والشيخ سنان أبو لحوم، حيث اعتزما السفر إلى أسمره- من تعز- على متن تلك الطائرة التي كانت ستقل الفريق العمري وحكومته، كما انسحب عن السفر إلى القاهرة -في آخر لحظة، الشهيد العميد محمد الرعيني قائد لواء الحديدية العسكري، بارداته الخاصة دون أن يعلم بأن تاخره سوف يكون فيه مصرعه على يد فرق أعمال القتل والإغتيال التي أعدها المشير السلال والقائد العسكري المصري طلعت حسن ضد عناصر قوى المعارضة الذين لم يتمكنوا من الهرب والنجاء بعد أن تم اعتقال الفريق العمري وحكومته في سجون القاهرة، واتهامهم بارتكاب الخيانة العظمى، وإصدار الحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص في ميدان التحرير فور إرسالهم مخفوريين إلى اليمن من القاهرة (١).

(١) المصدر : إذاعة صنعاء على لسان مديرها الجديد المدعو محسن الجبري، كنت قد استمعت إلى ذلك

صحبة القاضي الإيراني في القاهرة.

وقبل أن تقلع طائرة الفريق العمري إلى القاهرة بلحظات كنت قد طلبت منه اعفائي من السفر معه، والمشاركة في هذه المهمة الخاسرة سلفاً من وجه نظري- والسماح لي بدلاً عن ذلك بالسفر إلى موسكو لمواصلة الدراسة التي انقطعت لسنة كاملة وفقاً لرغبته وحيث لا أزال محتفظاً بموافقة الجهات الحكومية السوفيتية على طلبه في الإحتفاظ لي بمقعد الدراسة لغاية ما تنتهي ظروف حاجة البقاء إلى جانبه، وها هي الفرصة سانحة أمام ذلك.

غير أنه اصر على مواصلة الرحلة معه قائلاً سوف تسافر إلى القاهرة، ومنها إلى بيروت بهدف القيام ببعض الواجب هناك، وحينها يمكنك الذهاب إلى موسكو من هناك، وكانت تنحصر تلك المهمة السرية التي كان قد أعدها في رأسه بالإشتراك مع القاضي الإيراني وعبد السلام صبره، والعميد حسين الدفعي - والدكتور مكّي في أن اصحب الأستاذ أحمد دهمش وزير الإعلام في حكومته إلى بيروت وذلك بهدف القيام بحملة إعلامية عربية ودولية تستهدف كشف إبعاد خطط عبدالناصر بخصوص القضية اليمنية، وإعلام الرأي العام الخارجي بحقيقة موقف القوى الجمهورية المعارضة بقيادة الفريق العمري، وشرح مطالبها التي لاتخرج عن إطار وضع حد للسياسات المعادية للسيادة والإستقلال، والإبقاء في نفس الوقت على التحالف مع مصر وفقاً للمعاهدات والاتفاقات الأخوية التي تقضي بعملية الدعم العسكري للثورة، والتأييد السياسي لنظام الحكم الجمهوري ليس غير.

وعندما وصلت رحلة الطائرة المقلّة للفريق العمري وصحبه إلى القاهرة الذين كان يبلغ عددهم حوالي سبعين شخصاً، لم تهبط -حسب العادة- في مطار القاهرة الدولي، حيث كان يتوجب استقبال الفريق بصورة رسمية كما كان ذلك على الدوام - بل عرجت على مطار (الماظة) العسكري وهبطت فيه ليجد

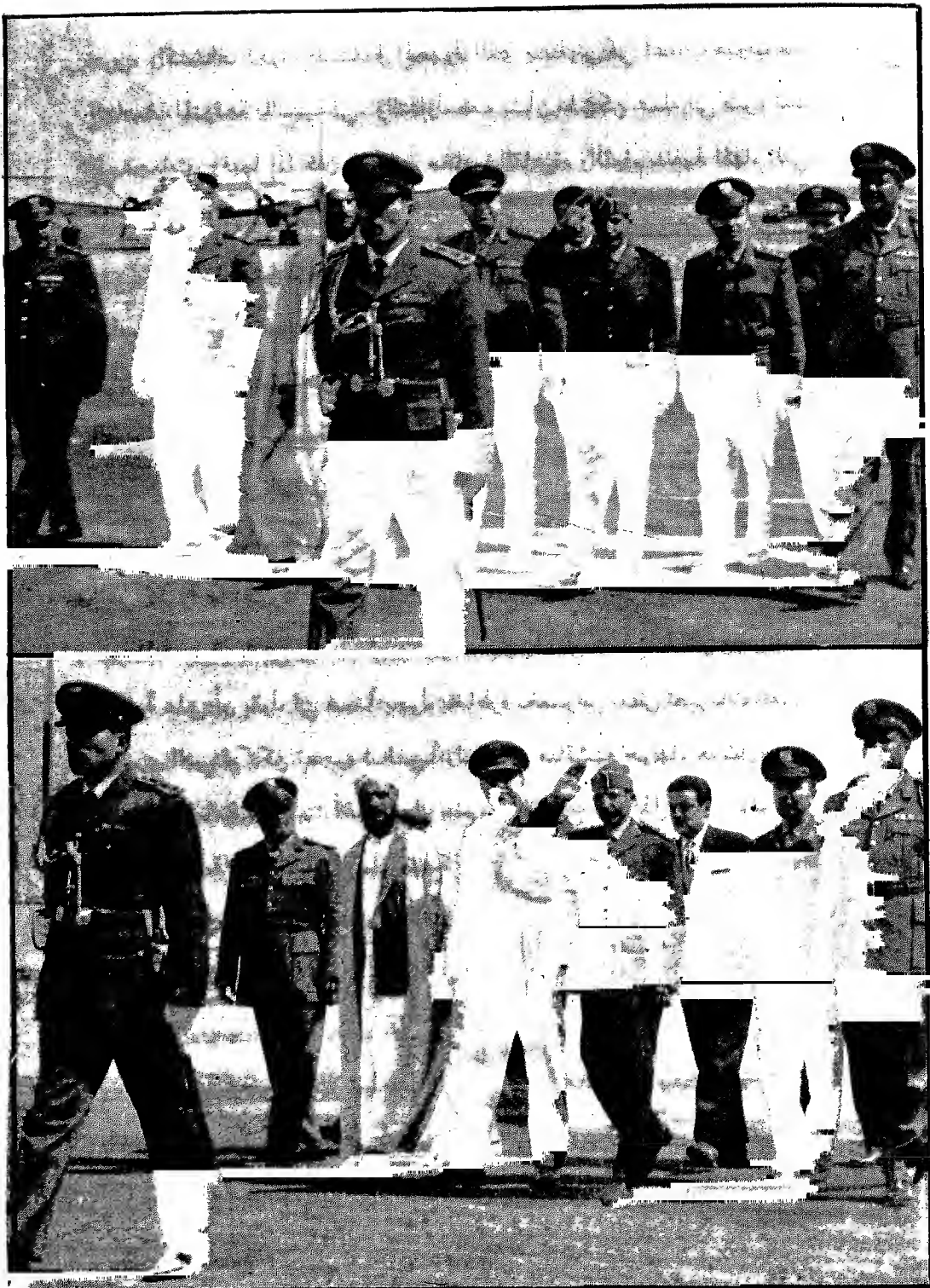
نفسه وجهاً لوجه مع شمس بدران وزير الحربية الذي كلف -بعد يومين بوضع خطة اعتقال الفريق العمري وحكومته بالإشتراك مع رئيس جهاز المخابرات العامة صلاح نصر والزج بهم في زنانات السجن الحربي، لم يفارقوه إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف بعد أن حل شمس بدران وصلاح نصر محلهم في تلك الزنانات وذلك إثر هزيمة ٥ يونيو حزيران وكان هبوط الطائرة في مطار الماسة يمثل بالنسبة للفريق العمري بادرة سوء ونذير شؤم. غير أنه لم يأبه لذلك واصبح كل شيء أمامه شبه متوقع .

ولم تمر ثلاثة أيام بالفعل -على توجه الفريق العمري والقاضي الإيراني إلى منزليهما وتفرق أعضاء الحكومة وضباط هيئة الأركان إلى شقق الإيجار، بعد مكوث نهارهم الأول في فندق الكوننتال بحي الأزبكية، حتى حدثت الكارثة -بالنسبة لي على الأقل- أما الفريق العمري وصحبه ففاجعتهم أكثر مني بكثير قياساً إلى ما كنت أخشاه بخصوص عدم التمكن من السفر إلى بيروت، وذلك خلال فسحة الثلاثة الأيام التي عاش الجميع فيها بأمن من عملية الإعتقال، غير أن عدم التزام الفريق العمري، بالأمر، وعدم سرعة الإيقاء بالوعد وحجز مقاعد السفر إلى بيروت، فضلاً عن استرخاء الأخ الأستاذ أحمد دهمش الذي يزور القاهرة لأول مرة منشغلاً بطلعة محياها، وبهاء منظرها وجمالها. قد حالاً دون انجراح خطة السفر، وتبخر معها -بالتالي- موضوع الحملة الإعلامية الدعائية المعدة سلفاً لمواجهة احتمال الاعتقالات ومحاولة اسدال الستار على إحدى أهم فضائح العصر السياسية العربية -العربية، وذلك بالرغم من أنني لم أقف مكتوف اليدين، وتابعت بعدهما مراراً وتكراراً محذراً من عواقب التأخير عن السفر إلى بيروت، وقد ظلا كذلك ساهمين حتى بعد أن ابلغتُهما بخير قرب موعد اعتقالهما مع بقية أعضاء الحكومة الذي اكتشفته

ليس عن طريق الصدفة، بل ارسل لي خبره مبعداً بعض الإخوة الصحفيين اليساريين الذين تنبؤوا بحدوث عملية الإعتقال اثر تلقي ادارة المكتب الصحفي منشوراً سرراً يقضي بتعميمه على الصحافة المصرية بالإستعداد لنشر اخبار اكتشاف مؤامرة دولية ضد عبدالناصر وقواته في اليمن برئاسة الفريق العمري وحكومته العميلة التي أطاح بها المشير السلال في انقلاب ابيض، وسلمت أولئك المتآمرين إلى زعيم الثورة العربية ليأخذوا جزاء خيانتهم الوطنية القومية ومع هذا لم يأخذوا ذلك الخبر مأخذ الجد، وظل الفريق العمري والأستاذ دهمش، يماطلان ويسوفان لي فرصة السفر بأمان إلى بيروت. الأمر الذي وجدت نفسي معه في حل من الأمر، والخلاص من المسئولية التاريخية تجاه عدم المجاز المهمة المكلف بها الى بيروت واعتزمت السفر سراً - دون اشعارهما إلى مدينة (المنصورة) حيث كان يوجد صديق يمني يدرس هناك اسمه عبدالله جحاف الذي يعمل حالياً مديراً لفرع حدة لبنك الإنشاء والتعمير اليمني وحيث كان يرعى ويشرف هناك على بعض أولاد الشيخ عبدالله الأحمر الذين كانوا يدرسون في هذه المدينة المصرية النائية عن القاهرة ومشاكلها.

ولم أعد إلى القاهرة إلا بعد مضي أسبوع، توجهت مباشرة إلى منزل الفريق العمري الذي تعودت النزول لديه في وقت اشتداد الحاجة، وكثرة الأعمال.

ولم أصب بالذعر لمفاجئة اخبار عائلته لي باعتقاله مساء ذلك اليوم الذي اختفيت عن انظارهم فيه، ذهبت بعدها إلى منزل القاضي الإيراني الذي أخبرني عائلة الفريق العمري بأنه لم يكن ضمن المعتقلين. ويعيش بمنزله تحت الإقامة الجبرية، ولايسمح لأحد بالدخول إليه وقد افادتني هذه المعلومات، في السعي على ابتكار وسيلة تمكنني من مقابلته بهدف التعرف على حقيقة ما



جرى، واكتشاف أجواء المستقبل المجهول الذي ينتظرني في أعقاب هبوب هذه العاصفة المتوقعة بالنسبة لي، والتداول معه بشأن ما يمكن عمله في ضوء تلك المستجدات، وفيما إذا كان بإمكانني مغادرة القاهرة، والقيام بتنفيذ المهام التي كانت موكلة إلي مع الأستاذ دهمش.

وعندما اقتربت من منزل القاضي الإيراني بحي المهندسين وجدت عليه حراسة مشددة، ويدور حواليه عدد من المخبزين، بينما يقف على بوابته ضابط برتبة نقيب، تقدمت نحوه بلا مبالاة وعرضت عليه بطاقة الدراسة الجامعية الروسية باعتباري قريب للعائلة وصلت على التو من روسيا خصيصاً لزيارتها. ولم يدهش القاضي الإيراني عندما طرح اسمي عليه ضابط الحرس كقريب للعائلة يطلب مقابلته، حيث استقبلني باهتمامه العريضة الودودة تلك التي كثيراً ما أظهرها أمامي في أعقاب بعض المقالب التي كنت اتعمد فعلها معه أثناء وجودنا في رحلات عمل خارجية بأوروبا، أو عندما ما كان يجد نفسه مجبراً على أن يقول لي شيئاً يجول بخاطره بخصوص بعض تصرفات الفريق العمري التي لم تكن تعجبه شخصياً ولم يأنس مناقشته حولها. حيث يصحب تلك الإبتسامة بالقول: أخبر عمك بضرورة الإقلاع عن كذا وكذا.. ولم يكن يجد غضاضة/ في تعمد الصاق تهمة النسب هذه وجعلي واحداً من أفراد أسرة الفريق العمري، سوى اظهار مثل تلك البسمة البريئة التي كررها أمامي بعد أن أخبره ضابط الحراسة بقدوم أحد أفراد العائلة الذي كان غائباً في الخارج... هناك في روسيا.

ولربما كانت تلك الإبتسامة -التي انتزعها أمامي من وسط مظاهر الألم والحزن بالديني على وجهه -امتداداً لتقليد صار يكرره معي وقت الظهور المفاجئ عليه منذ حادث مقلب أجباره على ارتداء اللباس الأوربي الذي لم يكن

متعوداً عليه، ولم يلبسه غير تلك المرة في حياته يوم كذبت عليه في مدينة (جنيف) السويسرية، بأنه لن يسمح له بالدخول معنا إلى قاعة المسرح الغنائي الذي رغب في مشاهدة بعض عروضاته الموسمية الشهيرة التي يحضرها المشاهدون من جميع أنحاء العالم، وذلك مالم يرتد: الملابس الأوربية، وتركيب الكرافتة.. الأمر الذي كان مثار اهتمام محافظ المدينة السويسرية، ومبعثاً لرضاء وارتياحه في نفس الوقت، حيث لم يجز لنفسه مكاشفة القاضي الإيراني برغبة دعوته لمشاهدة العرض المسرحي العالمي الجديد، احتراماً منه لتمسك القاضي بالظهور في ذلك اللباس الإسلامي المهيّب الذي قد يشغل النظارة عن متابعة عروض المسرح ويشكل بالتالي حرجاً للقاضي الإيراني، وذلك حسب تصور المحافظ -الذي قام على الفور باخلاء مقعدين أماميين بجانبه للقاضي والفريق العمري، ووضع القاضي الإيراني على أحدهما- في جو احتفالي ترحيبي لفت انظار الحاضرين، وجعلهم يتطلعون نحو هذا الزائر المهم لمدينتهم، وهو مالم يكن القاضي على رغبة في الظهور كذلك مالم يكن متشجاً بذلك الجوخ الملمع، والجبّة العريضة، والعمّة التي تضاهي كرة النجم الساطع، لولا عملية المقلب الذي وضعته فيه، واحرمته من عملية التألق كما يجب، فضلاً عن أن ذلك المقلب قد أوحى بدوره لمحافظ المدينة السويسرية -ببطلان تصوره- في أن القاضي الإيراني لم يكن متشجاً على الدوام بارتداء ذلك اللباس الوطني المهيّب.

ومن يومها أصبح القاضي علي رتبة مما أطرحه بخصوص زيارته الخارجية الحرة ولم يعد يشارك في السهرات الثقافية سواء في أوروبا أو القاهرة، حيث يظل معتكفاً بغرفته في الفندق مكباً على القراءة، وتدوين ملاحظاته وكتابة مذكراته التي سوف يكون لها كما اعتقد دويماً على صعيد أدب المذكرات

العالمي، وأنه بالرغم من ذلك التحوط تجاهي، فاني لم اعر ذلك الأمر انتباه ولم أخذه مأخذ الجد، وكنت بدوري الجأ اليه بخصوص حل بعض المشاكل الخاصة مع الفريق العمري التي كانت تنشأ مع مرافقيه بسبب صرامة طبعه، وش حرصه، وتقتيره على الإنفاق عليهم خلال فترات تلك الزيارات الخارجية حيث كان القاضي الإيراني يبدوا أكثر انفتاحاً منه فيما يتعلق بهذه الحقوق بما قد ذلك منع حرية التصرف والحركة والخروج وحضور السهرات الفنية والثقافية، فحين كان الفريق العمري يضع قيوداً على مرافقيه لم تكن من حقه عليهم، ولها كان يتم اللجوء إلى القاضي لجعل الفريق العمري يعترف بهذه الحقوق -المادة منها والمعنوية، وإن كان على مضض منه.

وذات مرة -في هذا السياق- أنقذنا القاضي الإيراني من فضيحة أوامه الفريق العمري بإبعاد مرافقيه إلى اليمن تحت الحراسة بعد أن قمت بالتحريص والدعوة إلى الاضراب عن العمل في إحدى الزيارات الخارجية الرسمية الهامة وعدم انجاز المهام الموكولة إلى فريق العمل، ومنظمي جدول اعماله، ومواعيد زيارته ومقابلاته وذلك احتجاجاً على أعمال الشح والتقتير تلك، واستقطاع ليبدل السفر اليومي - الذي كان يكفي بالكاد الإبقاء على الحياة ومواصلة الشغل - محتسباً علينا واقع ضيافة البلد المزار خاصه.

إذا كان هذا البلد مضيقاً وكريماً، وخصم هذا الكرم من بدل السقف اليومي تحت شعار الحفاظ على المال العام، تماماً كما كان يفعل دوماً خلال فترات العمل معه على الجبهة العسكرية في الداخل، وحث كان قد وصل به حد الحرص ذات مرة على المال العام ان رفض توزيع مبلغ خمسة عشر ريال على مرافقيه المدنيين، كانت قد توفرت من ميزانيته البالغة ألف وخمسمائة ريال بعد انقضاء ثلاثة شهور على اكمال المهمة العسكرية، حيث طلب مني ارجاع المبلغ

إلى وزارة المالية وأخذ سند بذلك، دون أن يسمح لي، ولا إبراهيم الحمدي، وعبدالقادر بن محمد من الاستفادة بهذا المبلغ البسيط وذلك كتعريض لعدم اعتماد بدل سفر، ومقابل فواجع الحرب والتعاش مع أجواء المعارك والقتال، وشق طرق المصفحات والدبابات إلى رزوس الجبال بما في ذلك قاع الضلاع على قمة جبل كوكبان، كذا سحب المدافع إلى المواقع الجبلية الإستراتيجية، والمبيت في العراء، والبحث عن قطعة خبز في القرى، فضلاً عن حرماننا من متعة الظهور أمام أطفالنا واسرنا بتقديم شيء لهم بعد غياب أشهر حرموا خلالها من العطف الأبوي وكابدوا سوء الجوع ونقص التغذية. كل ذلك كان يجري معه تحت شعار الحرص على المال العام.

ولم يكن هناك من عزاء للعاملين معه بما في ذلك الجنود - سوى أنه كان صادقاً مع نفسه، ومحترماً لأسلوب منهجه وتصرفه ذلك وعند كلمته تجاه كل أعمال الحرص والتقتير على المال العام حتى مع نفسه واسرته وأولاده مثلهم مثل أطفال وأسر العاملين معه، محرومين من أي امتياز بل من حقوقهم الطبيعية في أغلب الأحيان - إلا أن ذلك ليس له أهمية تذكر عند الفريق العمري، ولم يصبح الأمر كذلك عند العاملين معه - إلا بعد مرور بعض الوقت والتعود / وغداً ذلك النهج بمثابة اقتداء له بمجرد وضع طبيعي، ودافع للعاملين معه للإستعداد على بذل التضحية بالمال والراحة والنفس والأهل وذلك من أجل هدف سام وشريف لا يؤديه الآخرون، والتعلم من الفريق العمري بالتالي بأنه لا يطلب قيمة وثمن خدمة الأوطان إلا الأندال الحري بهم طلب مثل ذلك الثمن والبحث عنه داخل صفوف أعداء الوطن، وسارقي خيراتهم ورازق عياله، وهو ما ينطبق على ظاهرة العمالة والإرتزاق المتفشية اليوم داخل المجتمع وفي صفوف العمل الرسمي التي شاءت الظروف أن تضع أصحابه على رأس من يتصدرون

خدمة الوطن، حيث أصبح كل شيء بالملقوب، ويتناقض مع أبسط الأمور الطبيعية، وصار الشخص الذي لا يغش ولا يسرق المال العام ويقبل الرشوة (والكميشان) من الشركات الأجنبية والمصارف الدولية انساناً غير مرغوب فيه، ومطارداً من عمله، وملاحقاً في رزقه وعيشه، ولم يعد يحظى بقيمة بين الموظفين، ومتهماً داخل صفوفهم بقلّة العقل، والعجز عن مسايرة الظرف، وعدم المقدرة على مواكبة عصر الإنفتاح على النهب والسرق، والحصول على المال والمنصب الكبير والجاه العظيم.

ليس ذلك فحسب بل وأصبح مثل هذا الإنسان - المتمسك بالنزاهة والشرف، غير محبوب بين أهله، وداخل صفوف أسرته وأولاده، وأقاربه تعييره زوجته ليل نهار بأنها لا تقبل أهمية ومكانة اجتماعية واقتصادية عن زوجات أمثاله الموظفين الكبار مدراء العموم والوكلاء والوزراء والضباط والقضاة ورؤساء المؤسسات والمصارف، وأصحاب الشركات العقارية والتجار والسماسرة ووكلاء السياحة، الذين تنعم زوجاتهم برغد العيش، والهناء، وارتداء احسن الملابس والاتشاح بعقود الذهب والمجوهرات من أحدث طراز، ويفاخرن باحسن مظاهر الزينة ويكشفن (في التفاريط) عن امتلاك أروع انواع (مرابط) القات (الطلاعي) والتحدث عن أحدث الكماليات المنزلية التكنولوجية التي في حوزتهن جنباً إلى جنب مع امتلاك الأرصدة في البنوك بالعملات الأجنبية، إضافة إلى العمارات العديدة، ومساحات الأراضي العقارية، وامتلاك اراضي جديدة في أحسن المناطق الزراعية في محافظة إب، وجبل صبر، وبنى حشيش وتهامة، وحجة، والمحابشة، وريمة .. و.. الخ.

في حين ينكد عليه أولاده بانهم لم يعودوا قادرين على الصبر، ويخجلون من التقابل مع زملائهم أبناء المسؤولين الكبار أمثاله - الذين يحضرون



معه إلى قاعات الدرس في الجامعة، والمدرسة الثانوية، وحتى الإعدادية، بالسيارات الفاخرة، والملابس الصارخة، وحيث يتحلق الطلبة حولهم باعجاب، ويسمعون إلى قصص رحلاتهم في الصيف إلى المدن العالمية والمنتجعات السياحية الأوروبية والأمريكية والأسبورية وكيف قضى البعض من أولئك الطلاب أوقات فراغهم في الفلل الجديدة المطلة على الشواطئ القبرصية واليونانية والإيطالية وجزر الكناري الأسبانية التي امتلكها آبائهم مؤخراً حرصاً منهم على عدم تسكع أولادهم في المدن الأوروبية والتعرض لمخاطر انتهاب أموالهم، وشبهكاتهم السياحية ذات الوزن الثقيل، حيث يسمع الأب، إلى تلك القصص والحكايات التي لا توجد حتى في كتاب ألف ليلة وليلة، وعيون أبنائه شاغره بالدمع، ويغشي قلوبهم الحزن، من جراء عدم تماثلهم مع اخوتهم وحيائهم زملاء الدراسة، وأبناء أصدقاء ومعارف والدهم العظيم، الأمر الذي لم يكن امامه تجاه كل ذلك الحصار المفروض عليه سواء داخل العمل أو خارجه في الشارع والمنزل والبيت، وبين الأولاد، وحتى على سرير الفراش من أن يجن ويفقد عقله أو يصاب بالجلطة الدماغية أو القرحة المعوية، والذبحة الصدرية.

وأنه لخيار صعب امام الاحتفاظ بالنزاهة والشرف، أو التعرض للجنون أو الحزن والموت، وقد فضل الكثير الاحتفاظ بقواهم العقلية، والإبقاء على حب الزوجة، واحترام الأولاد.

تداعت هذه الحواطر والأفكار لحظة المقابلة مع القاضي عبدالرحمن الإرياني والتفكير عن أوضاع مسرات ونعيم حياة بعض المسؤولين الجدد قياساً إلى فاجعة اعتقال الفريق العمري وصحبه الذي دفعوا ثمن حب الوطن، ولزم الزج بهم في السجون المصرية الرهيبة ليواجهوا أعمال التعذيب النفسي والجسدي، وافتراس الكلاب البوليسية، وعنجهية ضباط وجنود السجن

الهمجيين المتسمة بالتروحش والنذالة، وعدم التورع من دوس كرامة الإنسان، وغسله دماغه، ومسح مشاعره، والتشويه بخلقته الآدمية، وتحويله على يد المجرمين الأخصائيين علماء النفس في السجون المصرية- إلى خردة ونفاية تضر بالبيئة والمجتمع بعد أن كان هذا الإنسان -قبل الوقوع في أيديهم- طوع إرادة الوطن ودرعاً لحمايته والدفاع عنه.

وليس بقليل ما أصاب السجناء اليمنيين داخل المعتقلات المصرية هذه مثلهم مثل الكثير من المناضلين المصريين والفلسطينيين الذين سبقوهم إلى داخل هذه المعتقلات الرهيبة التي خرج منها البعض بعد سنوات وقد فقدوا الكرامة والعقل ومسهم الخبل والجنون كما سوف نتعرف على ذلك تفصيلاً، وذلك في سياق عرض قصة اعتقالهم على يد المخابرات المصرية والتحدث بالتالي عن ظروف الإقامة الجبرية، المفروضة علي صحبة القاضي الإيراني وذلك على مدى عام حتى تمكنت من الفرار سراً إلى موسكو، هذا الإنسان الذي كان لي في صحبته مع القاضي عبدالسلام صبره خلال هذه الفترة المظلمة السوداء -خير عزاء، وسلوى، وجبر خاطر، وحسن مأوى، وذلك بنفس القدر الذي فعلته في نفس صحبة العقيد عبدالله عبدالسلام صبره الذي كان قد وصل إلى القاهرة من موسكو عشية الاعتقالات، وشهد على أولى مقدمات فصول الرواية المأساوية حول عملية الاعتقالات التعسفية التي احتفظ لي بروايتها، وكان له فضل تمكني من عرضها هنا وتوثيقها تاريخياً دون أن يسدل الستار عليها إلى الأبد نتيجة غيابي في مدينة المنصورة وذلك على غرار الأحداث والوقائع الأخرى التي لم تكن في متناول يدي وكادت تختفي نتيجة صمت الآخرين وموت واستشهاد البعض منهم، وذلك بالرغم من متابعتي لهم والحاحي عليهم، باستثناء الدكتور/ حسن مكّي الذي استجاب بدوره وطرح أمامي الكثير بما

كنت اجهله حول تلك القضية، كان يمكن عدم الكشف عنها ايجاد فجوه في صفحات هذا الكتاب، ونقص خطير في بعض جوانب معلوماته الهامة المكمل، وأنها فرصة أخرى هنا للدعوة مجدداً إلى الإسراع في قول ما يمكن قوله حول القضايا المتبقية لسماع ذلك والتخويز فيه واضافته إلى الطبعة الجديدة القادمة أو الحاقه على صفحات الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي أعده استكمالاً لتفهم عهد ما بعد انتصار الثورة عسكرياً ودخول البلد مرحلة الحكم الوطني المستقل على عهد القاضي الإرياني والرئيس الحمدي، وعلي عبد الله صالح وتوحد الوطن وصراعات التيارات السياسية والحزبية والمذهبية وظهور الولائات الجديدة، والإستقطابات الخاصة، والتحالفات المصلحية بين البرجوازية التجارية الطفيلية، والعلاقات ما قبل الرأسمالية، والكشف بالتالي عن المخاطر الإضافية التي تنتظر البلد في ظل البقاء تحت ظروف التخلف والتراجع على هامش العصر. علماً بأن هذا الهدف التاريخي التوثيقي كان الهاجس الوحيد وراء انجاز هذا الكتاب بحثاً عن الحقيقة التاريخية والتعرف على مشاكل الوطن الرئيسية التي استولت على كل مشاعري، واحتلت مساحة واسعة في سلوك حياتي العملية سواء قبل قيام الثورة، أو عند العمل مع الفريق العمري أو خلال فترة تواجدي تحت الإقامة الجبرية في القاهرة، أو بعد فراري منها، والعودة للنضال مجدداً داخل اليمن، مستفيداً من كل الظروف والملابسات السياسية، والتجارب التاريخية العاصفة في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث سعياء وراء خدمة أهداف الوطن الإستراتيجية على طريق بناء التحالف الوطني، وإقامة الدولة المركزية، وتفكيك علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية تلك المهام التي لاتزال قائمة وقد تستمر - مطلباً ملحاً لوقت طويل قبل أن ينهض العمل الحزبي الإنفرادي على قدميه في أعقاب تشكل البنى الإجتماعية



التناحرية، والتفاوتات الطبقية الماضية التي لم تتبلور بعد. ولقد وضعت لنفسي -في ضوء ذلك الهدف- خلال فترة الإحتجاز بالقاهرة على مدى عام البرنامج العملي التالي الذي سوف يربطني بقضية المساجين داخل المعتقلات المصرية، ويجعلني في نفس الوقت على علاقة قريبة بالوطن وهمومه، فضلاً عن محاولة الاستفادة بالتالي من عمق تجربة العمل السياسي والثقافي الجاري في مصر في الستينات عشية التحولات الإقتصادية، والإجتماعية، والنهوض الثقافي المتقدم، وحيث كان عبدالناصر يحضّر لعملية استكمال السيادة الوطنية على مضائق (تيران) ويستعد للمواجهة الحاسمة مع إسرائيل، والتعرف بالتالي على علاقة كل ذلك بنهج سياسة عبدالناصر في اليمن، وبالدور الأمريكي المناهض له، والساعي الى استنزاف جهد وامكانيات عبدالناصر، واضعاف قوته أمام اسرائيل والخروج في نهاية الأمر بحصة الأسد من الغنيمة المتصارع عليها حيث سيأتي طرح ذلك بعد عرض قصة اعتقال حكومة الفريق العمري غداة اليوم الرابع من وصولها إلى القاهرة، وذلك بهدف التشاور مع عبدالناصر، نزولاً من الفريق العمري- عند رغبته لحل مشكلة عملية الإنقلاب المدبرة أصلاً من عبدالناصر نفسه -كما سبق أن عرفنا- حيث جرت الأمور- وفقاً لرواية العقيد عبدالله عبدالسلام صبره وذلك على النحو التالي:

بعد أن أبلغ الفريق العمري وأعضاء حكومته بموافقة عبدالناصر وعبدالحكيم عامر على الإجتماع بهم، دعاً إلى إجتماع لكل أعضاء الحكومة وذلك بمبنى السفارة اليمنية (بالدقي) تم التدارس فيه مجدداً للمواضيع وتحديد القضايا التي سوف تطرح عليهما ظهر ذلك اليوم بمبنى القيادة العربية المشتركة، حيث تم تحرك الجميع إلى هناك في موكب واحد كان في استقبالهم في بهو المبنى كل من اللواء أحمد شكري سفير مصر باليمن، والعميد محمد وحيد الدين مدير مكتب شئون اليمن بالقاهرة، والعميد قاسم الصاروخ، وآخرون



من ضباط مكتب المشير عامر. ولم يكن عبدالناصر والمشير عامر قد وصلا بعد. وعند ما ساءل أعضاء الوفد اليمني عما إذا كان من المستحسن انتظار مجيئهما في قاعة البهو قبل الدخول إلى غرفة الاجتماع، إذ قال السفير أحمد شكري بشيئ من اللطف والأسى بأن السيد الرئيس قد لاتواتيه الفرصة بالمجيئ، واني اعتذر لكم مسبقاً كون وقته مشغولاً ولا يسمح له بالمشاركة في الاجتماع. فعلق الأستاذ النعمان على ذلك قائلاً، وما الذي يمنع مجيئ المشير عامر؟.. فاجاب العقيد وحيد بأن المشير كان ينوي حضور الاجتماع، لكن صادفته بعض المهام والمشاغل العاجلة وقد أنابا عنهما وزير الحربية شمس بدران.

حينها تبادل أعضاء الوفد اليمني نظرات الإستفهام فيما بينهم، اعقبها الأستاذ النعمان قائلاً: طبعاً نحن نقدر موقف السيد الرئيس ونائبه، ولا نريد أن نحملها أكثر مما فوق طاقتهما، غير أنه كان من المفترض إخبارنا مسبقاً بذلك الإنشغال.

سارع القاضي الإيراني -بعده قائلاً نحن الآن حاضرون وقد اتينا حسب الموعد، ونود أن لايفوتنا بعد هذا التواجد التوصل إلى معرفة موقف القيادة المصرية من الأزمة القائمة، باعتبارها الطرف الهام والرئيسي في المشكلة، والتي سوف تتحمل قبل غيرها عاقبة الأمر، وعلى هذا الأساس أقترح أن يبقى الأخوة الوزراء والقادة العسكريون بهدف إجراء التفاوض والتفاهم مع الأخ وزير الحربية، وسوف نذهب نحن إلى منزل الفريق العمري في انتظار ما سوف يسفر عنه الاجتماع بين الأخوة الوزراء من الجانبين اليمني والمصري.

نزل هذا الإقتراح على رأس القادة العسكريين المصريين كالصاعقة وحاولوا دون جدوى الإحتفاظ ببقاء كل من الإيراني والعمري وصبره والجافني للإجتماع مع شمس بدران، ولوحوا قائلين أمام إنسحابهم -قد تكون لعملية

الإنسحاب هذه عواقب غير محمودة.. فعلق الإيراني على ذلك بالقول : ما يهمننا هو سلامة الموقف المصري، والخروج من الأزمة بصورة مشرفة له- وبالنسبة لنا ليس هناك ما يهمننا وما يعود علينا من أضرار سواء عدنا لليمن للمشاركة في الحكم أو الإعتزال عنه. ونحن ننطلق من كوننا وفداً رسمياً على أعلى المستوى، ونريد أن تكون المعاملة بالمثل.. واختتم قائلاً: ذلك ما اراه الشيء المناسب، وسوف نترككم للإجتماع وكلنا ندعوا لكم بالتوفيق وغادر الإيراني وصحبه الأربعة بهو المبنى في حين توجه بقية أعضاء الوفد برئاسة الدكتور مكى إلى قاعة الإجتماع، حيث دخل عليهم شمس بدران من البوابة الخلفية، حاملاً في يده صحيفة عربية، ونظر إليهم في عبوس وتجهم والشر يطفح من عينيه، وبدا وجهه مكشراً، وفجأة بلا مقدمات ولا كلمة ترحيب صرخ بصوت خشن قبيح أنا لسه قادم من عند السيد الرئيس والمشير، وهما زعلاتين جداً، والسبب أن فيه خيانة حصلت، ونتيجة لهذه الخيانة حصل العدو على أسرار خطيره، وقام بنشرها في صحفه العميله ورفع على يده صحيفة الحياة البيروتية مشيراً إلى أنها قد نشرت وثيقة سرية قال أنه لايعرف أحد عنها شيئاً سوى القيادتين المصرية واليمنية. وذلك بخصوص موضوع عودة المشير السلال إلي الحكم. وقال : احنا عارفين ازاى نشرت هذه الوثيقة، ونعرف من هو الشخص الجاني.. المسئول عن ذلك.. الذي هو موجود بينكم .. أو من الذين برا.. مشيراً إلى القاضي الإيراني وصحبه كان ذلك مفاجئة للحاضرين، فما كان من العقيد على سيف الخولاني إلا أن اعترض بشده على كلام شمس بدران، وقاطع صفاقته قائلاً : باللهجة المصرية- اسمع يا حضرة... احنا ما جينا نسمع الكلام ده.. فقال بدران في غضب أنت جاي تسمع الكلام ده .. أجاوب عليه الخولاني: أنا أقولك للمرة الثانية احنا ما جينا نسمع الكلام ده.. -وأنا قولك للمرة

الرابعة والعاشره، والمائة - قاطعه شمي بدران- ما فيش غير الكلام ده ولازم تسمعه، ورفع قبضته على الطاولة وضرب بيده عليها بخبث ورعونه. عندها أحس أعضاء الوفد بالإهانة، فقام الدكتور حسن مكى على الفور من مقعده غاضباً بعد أن خاطب شمس بدران قائلاً: يؤسفنا سماع مثل هذا الكلام غير اللائق في حق الحكومة اليمنية، ونرفض بشده هذا التعامل، ولايسعنا ازاله إلا الإنسحاب، والإلتقاء برئيس الحكومة اليمنية ليقول مع زملائه أعضاء المجلس الجمهوري كلمتهم الأخيرة بهذا الشأن، وسارع الخطى، وتبعه فوراً بقية أعضاء الوفد، في حين سارع السفير أحمد شكري وضباط القيادة المصرية حاثين الخطى ورائهم في محاولة لإقناع الدكتور مكى على البقاء، ومواصلة النقاش دون جدوى.

وغادر الجميع مبنى القيادة العامة المشتركة متوجهين إلى منزل الفريق العمري الذي كان بانتظارهم هناك صحبة القاضي الإرياني وعبد السلام صبره والأستاذ النعمان. وتم عقد اجتساع بكامل أعضاء الحكومة وقادة الأركان استعرض فيه ما دار في ذلك الاجتساع مع وزير الحريه شمس بدران وقوم الدكتور مكى من جهته ابعاد حديث وزير الحريه المصري باتهام حكومة الفريق العمري بالخيانة العظمى، وتهديده بانزال العقاب/ في آن وراء كل ذلك خطة مبيته تستهدف قطع علاقة عبدالناصر بهذه الحكومة، وعدم الإستعداد لإجراء أي حوار معها.. وما دعوة عبدالناصر للفريق العمري بالحضور إلى القاهرة بدعوى التفاهم معه حول الأزمة- إلا بمثابة مصيدة لإيقاع الحكومة فيها، ومواصلة عبدالناصر بالتالي في تنفيذ سياسته قدماً بعد أن يتمكن من وضع حد لظهور نشاط قوى المعارضة سواءً في الداخل أو الخارج.

وقد علق الفريق العمري على كلام وتقييم الدكتور مكى قائلاً : بأنه

لاستطيع أي قوة في الأرض وقف إرادة الشعب الغاضبة، ولن نسمح لمصر بالتعامل معنا وكأننا قطيع أغنام، وسوف نقف في وجه أي محاولة من هذا القبيل.

أعقبه في الحديث نيابة عن قادة السلاح المقدم أبراهيم الحمدي الذي قال غاضباً سوف يدفع هؤلاء ثمن الإهانة هذه، وسيعرف شمس بدران ومن خلفه من هو الشعب اليمني، باني الحضارات، والواقف بالمرصاد عبر التاريخ للغزاه، الذي لقنهم دروساً وطردهم من أرضه شر طردة .

وبدأ الجو مكفهرًا وصاخبًا وحاول معظم الحضور الأعراب عن سخطهم وشجبهم لهذه المجافاة وتنكر مصر للأخوة والحلفاء الصادقين لعبدالناصر، في حين كانت أجهزة المخابرات تنتصت على الحضور وتسجل كل شاردة، وواردة دون أن يابه أحد منهم لذلك، ما عدا القاضي الإيراني الذي التزم جانب الصمت والحذر، وأوقف الحديث الصاخب عند حده، غير أنه لم يستطع بدوره إخفاء ما عنده حيث وضع النقاط على الحروف كاشفًا للحضور ضعف موقفه، وانعدام مقدرة عمل أي شيء تجاه هذه الهجمة السياسية الشرسة، وليس غير الإستسلام والإعتراف بالأمر الواقع والبحث في نفس الوقت -بدلاً من النرفزة وإعلان الغضب - عن مخرج من هذا المأزق. بين الذهاب إلى الخارج - دون أن يحدد الوجهة إلى أين -هل نحو بيروت كما كانت النية قبل ذلك أو البقاء هنا ضيوفاً في مصر، والتنازل لعبدالناصر يفعل ما يريد باليمن، حيث لم يعد لنا -بعد الخروج منه- ما يمكن فعله. عندها تعالت الأصوات الراض منها لهذا المنطق والموافق عليه وطال الجدل، وارتفع الهرج والمرج، في حين أزف الوقت على الساعة الثالثة بعد الظهر، وشعر الجميع بحالة الضنك وأخذ الجوع منهم مأخذه، وضاعت بالحضور قاعة الإجتماع الصغيرة أصلاً التي تكدر فيها

العشرات واتسعت لهم عند بدء الإجتماع دون الشعور بالضيق والخرج، وتجاهل المصير الذي ينتظرهم في الغد، وعدم التفكير فيه بروية، وهو ما أدركه الحضور في تلك اللحظة المتأخرة حيث وافق الجميع على تأجيل النقاش على أن يستكمل في المساء بمبنى السفارة اليمنية كي يتخذ فيه القرار النهائي بخصوص ما يمكن عمله تجاه تلك التطورات الغير متوقعة.

وبحلول الساعة الثامنة مساءً - وهو الموعد الذي حدد لبدء الإجتماع- كان قد حضر الجميع إلى داخل المبنى بعد أن أعدت قاعة الإجتماع وفتحت أبواب السفارة على مصراعيها، وزينت الحديقة بالأنوار- وذلك في انتظار وصول رئيس الحكومة، وزملائه عبدالسلام صبره والقاضي الإيراني والأستاذ النعمان والدكتور مكّي وزير الخارجية، الذين تأخروا بعض الوقت عن الموعد المحدد. ومرت ساعة دون أن يحضروا، اعقبها أخرى وسط قمل الحضور وترقب حالة المجرى، وزاد القلق، والهمس، بعد انقضاء ثلاث ساعات في ظل عدم معرفة أي خبر عنهم، ولا ادراك ما حل بهم بالرغم من الإتصالات التلفونية إلى منازلهم والتي لاذت بدورها بالصمت وكأن الأرض قد ابتلعتها، حيث لم يكن بوسع الناس عند الساعة العاشرة سوى الإنصراف من السفارة التي أغلقت أبوابها بعد إنقطاع الأمل في مجيئهم، وفشل أعمال البحث عنهم في كل الأماكن المتوقع تواجدهم بها.

وما زاد الطين بلة هو فشل جهاز مباحث عبدالحكيم عامر في العثور على عبدالسلام صبره الذي كان عبدالحكيم في حاجة إليه لإبلاغه بقرار القيادة المصرية بوجوب توجهه إلى اليمن فجر تلك الليلة وذلك للقيام بمهمة عاجلة لاستدعي التأخير دقيقة واحدة بعد أن أعدت كل الإستعدادات واصبحت الطائرة في انتظاره بالمطار العسكري في (المأظة).

ذلك ما افصح به العميد وحيد الذي كان يبحث بدوره عن عبدالسلام صبره طيلة الليل دون جدوى إلى أن تمكن في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من العثور على العقيد عبدالله عبدالسلام صبره في فندق الكونتتال ليبلغه شديد قلق المشير عبدالحكيم عامر ويترجى منه ابلاغ والده عند أن يعرف مكانه و يتصل به تلفونياً على الرقم الذي سلمه العميد وحيد للعقيد صبره الابن وذلك بمجرد العثور على والده الذي لم يكن يعرف بدوره أين مكانه في حين كان موجوداً - وفقاً للمعلومات التي أدلى بها الدكتور حسن مكى - ضمن أولئك المتخلفين عن الحضور الناجم عن احتجاز المباحث المصرية لهم في شقة الأستاذ النعمان، بما يوحى - وسط كل ذلك - أن عمل أجهزة المخابرات المصرية المتعددة تسير في اتجاه متناقض مع بعضها البعض، كل واحد منها يخدم تياراً سياسياً بعينه دون علم الجهاز الآخر، وأحياناً دون رضاه وضد إرادته، وكم تم في هذا السياق أعمال التضليل على عبدالناصر نفسه، والقيام بتمرير معظم المخططات المشبوهة باسمه، وربما تكون هذه العملية مع الفريق العمري وصحبه واحدة من تلك الأمور التي تم إعدادها وحبك فصولها خلف كواليس مكاتب الثلاثي المخابراتي الأمريكي السادات، وصلاح نصر وشمس بدران يدل على مصداقية ذلك جزئياً واقع تصريح عبدالناصر مؤخراً وإعلان أسفه لمحمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الأسبق الذي كان قد توسط في حل مشكلة اعتقال الفريق العمري وصحبه - بأنه أي عبدالناصر لم يكن على علم بتفاصيل ما جرى للفريق العمري وصحبه سوى أن كل شئ وفقاً لإفادة جهاز المخابرات العامة - قد سار على ما يرام، وتم تهدئة الأمور الناجمة عن عودة المشير السلال، ومعاقبة المسؤولين عن افشاء أسرار الدولة من قبل الخونة عملاء الإستعمار - مشيراً بذلك إلى الأستاذ محمد أحمد نعمان وابنه الأستاذ أحمد،

وأحمد عبده سعيد وزير الإقتصاد المصنفين عند عبدالناصر وجهاز مخابراته بأنهم عملاء مزدوجون للمخابرات البريطانية والأمريكية، ومن قاموا أصلاً بإرسال تلك الأسرار إلى الصحافة اللبنانية.

ذلك ما كان قد وصل إلى مسمعي ضمن إفادات أخرى عن خلفية أعمال أجهزة المخابرات المصرية، وحكايات تسلل أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى داخلها، وذلك عندما كنت أبحث عن ظاهرة تناقض عمل هذه الأجهزة مع طبيعة سياسة عبدالناصر المعلنة بما فيها تصريحه لهواري بومدين الرئيس الجزائري حول اعتقال حكومة الفريق العمري والذي كان قد سبق لي الحصول على فحواه من سفارة الجزائر في موسكو في أعقاب الحملة السياسية والإعلامية التي قمت بها هناك لصالح المعتقلين وذلك بعد أن تمكنت من الفرار إلى موسكو كما سوف آتي على ذكر ذلك في نهاية الفصل الثامن، وذلك بما يتناسب وسياق الحدث التاريخي المطرد الذي لا يجب أن يفصلنا عن استكمال موضوع قصة اعتقال أعضاء حكومة الفريق العمري استناداً إلى رواية كل من الدكتور حسن مكّي، والعقيد عبدالله عبدالسلام صبره الذي فوجئ بعد مغادرة العميد وحيد لفندق الكونتنتال بحثاً عن القاض عبدالسلام صبره - بظهور والده الذي كان يبحث بدوره عن ابنه وذلك بهدف المبيت لديه بعد أن وجد نفسه في الشارع إثر ليلة سياسية عاصفة لا أول لها ولا آخر قامت بها بعض أجهزة المخابرات المصرية المتناقضة تلك، وحالت بين وصول القيادة السياسية اليمنية العليا إلى مكان الاجتماع بالسفارة، وافشلت مهمته، وذلك عن طريق انتهاج أساليب ملتوية غاية في المكر والخداع، وفقاً لإفادة الدكتور حسن مكّي وزير الخارجية الذي عزي سبب عقد اجتماع الفريق العمري مع بعض أعضاء حكومته بمنزل الأستاذ النعمان إلى احاطة المخابرات المصرية بمبنى السفارة اليمنية،

وضرب حصار حولها الأمر الذي دعاه إلى ابلاغ كل من القاضي الإرياني، ومكي، وعبد السلام صبره، وعلي سيف الخولاني. تلفونياً وذلك بهدف تغيير مكان لقاء القادة الكبار، واتخاذ قرار نهائي هناك بدلاً من اجتماع السفارة واعلامه من ثم لبقية أعضاء الحكومة والقادة العسكريين بعد ذلك فوراً، غير أن جهاز المخابرات قد سبق تواجد الأعضاء، وضرب حصاراً مشدداً على منزل الأستاذ النعمان، وعندما اكتمل تواجد كبار أعضاء الحكومة في منزل الأستاذ النعمان، إذا بمجموعة من كبار ضباط الاستخبارات المصرية يدهمون المنزل، ويقتحمون صالة الاجتماع لكن بشيء من اللياقة، وحسن الأدب، حيث اعلنوا في الأول بأنهم مجرد ضيوف لا أكثر، غير أنهم كشفوا عن هويتهم بعد أقل من ساعة عندما حاول الفريق العمري مغادرة المنزل بدعوى وجود عمل ينتظره بمنزله في مصر الجديدة، حيث لم يسمحوا له معللين ذلك بأن المشير عامر ينتظر مقابلته مع بعض أعضاء حكومته لم يسموهم بالإسم، وعلى خلفية تلك الكذبة كان يتم تحرك أولئك الضباط داخل صالة الاجتماع والتحكم بالتالي في عملية الاتصال التلفوني الخارجي الذي كان يواصل شغله عندما يريد أولئك الضباط فقط، ووفقاً لرغبة مقر إدارة جهاز المخابرات العامة نفسها، وما بين كل ساعة وأخرى كان التلفون يطلب مقابلة البعض منهم للمشير، ويصطحبهم ضابط إلى خارج الشقة، ليرسل المطلوب تحت الحفظ إلى قسم المباحث العامة، وفي الأخير اصطحبوا معهم الأستاذ النعمان، والفريق العمري وارسلوا كل واحد منهما إلى جهة غير معلومة، في حين سمحوا للقاضي الإرياني وعبد السلام صبره بالذهاب إلى منازلهم.

حيث اعترف لهما هؤلاء الضباط بأنهم كانوا مضطرين لعمل ذلك بموجب أوامر عليا، واستاذنوا بالإنصراف بعد أن اصطحبوا معهم الأستاذ

النعمان في حين توجه عبدالسلام صبره نفس الفجر- وفقاً لتوجيهات المشير عبدالحكيم عامر- إلى اليمن بهدف إصلاح ذات البين كما قال -المشير- وتهدة الأجواء الداخلية دون القيام بأي اضطراب في اعقاب اعتقال حكومة الفريق العمري، وذلك حتى تزول العاصفة، وتعود المياه إلى مجاريها، ويتعاون الجميع مع القيادة العسكرية المصرية- كما في السابق- من أجل دعم النظام الجمهوري والحفاظ على مكاسب الثورة.

إلا أن عبدالسلام صبره عاد إلى القاهرة فجأة بعد مرور أسبوع حاملاً معه في الظاهر بعض المطالب الوطنية التي تلقاها من العناصر الوطنية التي سمح له بالالتقاء معها على سبيل التهدة والوفاق، في حين كان فكره وقلبه يحملان في الأساس معهما الشؤم وانقطاع أمل التصالح مع حكومة السلال الانقلابية التي أسرفت بعد ذلك - بالإشتراك مع القوات المصرية في ملاحقة الخصوم السياسيين واعتقالهم، وشن حملة اعلام دعائية ضد الفريق العمري وحكومته الأمر الذي لم يسعه الا افتعال نقل وجهة نظر الرأي العام اليمني إلى القيادة المصرية بالقاهرة، كي ينجو بنفسه من مستنقع الخديعة والنفاق، وأعمال الحقد والضغينة، ويلتحق مجدداً يصحبه في القاهرة ومشاركتههم الآهم وكرهم إلى أن يأتي الله بالفرج، ووسط كل هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، ومظاهر الإحباط التي بدا أمامي أنها سوف تطول ويتسع ليلها ليشمل كل حياة اليمن ويمس كل فرد فيه المهزوم والمنتصر على حد سواء لم أجد لدى القاضي الإيراني بدوره حتى بارقة أمل في امكانية حدوث انفراج لهذه المأساة، حيث وجدت نفسي نهياً للتمزق والشعور بحالة الضياع، وظلمة مستقبل الحياة الذي ينتظرني. أما إلى السجن حيث يقبع رفيق الدرب والنضال، وهذا ما اعتز وافخر به.. أم إلى الضياع في شوارع القاهرة، ومعاناة الإهانة والذل تحت فرض

الإقامة الجبرية- كما هو حال القاضي الإيراني، والمرحوم عبدالكريم العنسي والقاضي إسماعيل الحجي، وزير العدل، والقاضي الصباحي وزير الأوقاف. أم أن هناك فرصة أمامي للذهاب إلى بيروت ومنها إلى موسكو .. طرحت كل تلك التساؤلات بين يدي القاضي الإيراني الذي صعب الأمر أمامه أيضاً، ورأى ضرورة التآني، وعدم المجازفة بعمل شيء ما بخصوص محاولة السفر إلى بيروت، ونصحني بدلاً عن ذلك - بالذهاب إلى مكتب شئون اليمن الذي يقع على مقربة من بيت عبدالناصر بمنشية البكري في مصر الجديدة، وذلك بهدف جس النبض، والتعرف على آفاق المستقبل في ضوء ما ستسفر عنه هذه الزيارة، بعد أن أعطاني توصية خطية إلى مدير المكتب العميد وحيد، وكان رجلاً مسناً، وعلى خلق حسن، أخبره فيها بأني لست من محترفي العمل السياسي ولا أزال طالباً أدرس في الإتحاد السوفيتي، وقد تواجدت صدفة مع الوفد اليمني اعتزم السفر إلى موسكو عن طريق القاهرة، حيث لا يوجد باليمن خطوط جوية مباشرة إلى هناك، ومع هذا فقد كان العميد وحيد يعرف الشيء الكثير عن حياتي، ورفقتي الطويلة مع العمري، وقال لي بأدب واحترام، نحن على إطلاع كامل بملف حياتك ونشاطك، بل ونعرف الشيء الكثير عن توجهاتك السياسية ومعتقدك الفكري، وليس في مقدورك مغادرة القاهرة إلى أي مكان لا إلى اليمن ولا روسيا ولا بيروت التي كنت تعتزم السفر إليها في مهمة قبل مجيئك إلى القاهرة. وصعقت لهذا الخبر المفاجئ الذي لم يكن يعرف عنه أحداً سوى الفريق العمري والأستاذ النعمان والقاضي الإيراني وعبدالسلام صبره والأستاذ أحمد دهمش/ ولقد عرفت مؤخراً في هذا السياق مصدر حصولهم على تلك المعلومات وذلك عن طريق بعض التعليقات الخفية التي التقطتها من الأستاذ أحمد دهمش عندما سألته حول الظروف التي امكن



في طريقه الى سجن عبد الناصر فت حراسة مجموعته من كبار الضباط المصريين



للمخابرات المصرية معرفة ذلك السر حيث قال الأستاذ دهمش بأن المخابرات المصرية قد ضغطت عليه في السجن الحربي وأخبرته بأن لديها كل المعلومات حول المهمة التي كان سوف يقوم بها في بيروت، صحبتني واسمعتني - كما قال - تسجيلاً يشبه إلى حد ما صوتي فيه اعتراف بفحوى تلك المهمة، حيث لم يسعه إلا أن يقول الحقيقة. وبصرف النظر عن صحة ذلك القول، ومصادقية سماع تسجيل هذا الإقرار المزعوم، الذي لم أكن أخاف صراحة من الإدلاء به أمام المخابرات المصرية، لو سئلت عن ذلك غير أن هذه المخابرات للأسف لم تسألني على أية حال ولم تستوجبني مرة واحدة طيلة سنة كاملة تحت الإقامة الجبرية بالقاهرة وذلك بالرغم من أنني قد عرضت نفسي على العميد وحيد مدير المكتب للإدلاء بشهادتي وقول كل ما عندي ليس بخصوص تلك المهمة السرية فحسب بل الإدلاء بكل ما اعرفه عن نشاط وأعمال الفريق العمري، حيث لا اعتقد بأن هناك ما يمكن إخفاؤه، بل على العكس كان يجب أن يصل ما اعرفه عن الفريق العمري وعن أهداف زيارة بيروت السرية إلى مسامع عبدالناصر وجهاز مخابراته نفسها وذلك لسبب بسيط هو أن كل ما عندي عن الفريق العمري في جوهره سوف يخجلهما سماعه - إن كان لديهم خجل بالفعل أمام التاريخ - حيث لم تأت أعمال الخيانة للقضية الثورية المشتركة من الفريق العمري نفسه بل من القيادة المصرية نفسها، وكان في مقدوري قول الشيء الكثير في هذا الموضوع بما في ذلك حول مهمة زيارة بيروت التي لن تتعدى محاولة قول الحقيقة التي تهم عبدالناصر في حال ما إذا تعرض الفريق العمري لأي مكروه من قبل جهاز مخابراته، حيث لم يفكر الفريق العمري في يوم ما - كما يعرف عبدالناصر نفسه - بخيانة الوطن أو التآمر على عبدالناصر، ونسيان جميل فعله من أجل دعم الثورة اليمنية، ووقوف العمري بالتالي في وجه كل الخصوم السياسيين

لعبد الناصر في اليمن، وعلى رأسهم العناصر الجمهورية المنشقة المحافظة، كما وأنه كان ضد مطالبة رفع السلاح في وجه القوات المصرية التي قامت بعملية الانقلاب العسكري ضد حكومته، في حين لم يكن من ناحية أخرى على استعداد للسفر إلى الخارج وتشكيل حكومة في المنفى بهدف مناهضة عبد الناصر وشن حرب الدعاية ضده، وأنه قد أجبر على موافقة مغادرة اليمن وفقاً لتصويت أغلبية الاجتماع الوطني في الوقت الذي كان معارضاً لهذا الاقتراح وصوت إلى جانب مشروع حزب التجمع الوطني القاضي بالبقاء في الداخل والنضال من هناك جنباً إلى جنب مع عبد الناصر الذي يجب أن يضع يده مع المناضلين الشرفاء ليس غير.. كل ذلك ماكنت أريد قوله واطمح إلى أن يسمعه مني جهاز المخابرات وعبد الناصر نفسه غير أنهما لم يتيحوا لي هذه الفرصة حتى وإن كان سماع ذلك غير مريح لهما، استحق عليه دخول السجن وهو ما كنت أرغب فيه عند بعض الأيام وقت إن كانت تشتد بي الأزمة النفسية والمادية خارج السجن غير أن العميد وحيد قال لي عند نهاية الزيارة مودعاً لي برفق واحترام -يمكنك تدبير أحوالك بالقاهرة والقيام بزيارة المكتب مطلع كل شهر لإستلام مبلغ ثلاثين جنيهاً مصرياً مصاريف جيب وإقامة/ رأت القيادة تخصيصها لك وذلك حتى يتم النظر في شأن مصيرك.

عندها اتضحت أمامي صورة حياتي المستقبلية المظلمة، ولم ينتابني الذعر والقلق، سواء كنت داخل السجن مع رفاق العمر والنضال أو تحت الإقامة الجبرية في القاهرة، بل كان الهم الأعظم لدي هو مصير مستقبل أفراد أسرتي الذين لا يوجد من يتكفل باطعامهم ورعايتهم بعد أن وضعني الحكم الانقلابي في صنعاء في قائمة الأشخاص المغضوب عليهم، ومن جملة من شملهم الفصل الوظيفي. في حين زاد وزير اعلام الحكومة الانقلابية، الأخ الزميل يحيى بهران

الطين بله باتخاذ قرار منع اعطاء أفراد أسرتي ثلث المرتب الشهري الذي كان قد صدر به قرار من رئيس الحكومة الإنقلابية المشير السلال لصالح أفراد أسر السياسيين المعتقلين بالقاهرة، وأولئك الذين فصلوا من أعمالهم بالداخل وزج بهم في السجون، وذلك اجتهداً عبثياً من الأخ الوزير الزميل وبدعم من الأخوة جبر بن جبر، وعبدالله صالح نائب وزير مالية الحكومة الإنقلابية بدعوى تعاوني مع حكومة الفريق العمري ((الملكية والمالية لأمريكا)) وذلك وفقاً لما قاله لعائلتي عندما ذهبت اليهما في وزارة المالية بصحبة أطفالتي الجائعين الذين لا ذنب لهم في أن يكون والدهم ملكياً رجعيّاً، أو جمهورياً تقدمياً، ذلك ما أنتابني القلق من أجله وقت فرض الإقامة الجبرية على بالقاهرة، حيث توالى علي الهموم والمشاكل والكرب النفسي منذ ذلك الوقت وصاعداً، ولم أسلم من الملاحقة، والمطاردة والحرمان من الحقوق السياسية والوظيفية، وحق المواطنة الآمنة والمستقرة حتى اليوم، كما سنرى وذلك على خلفية صحبة الفريق العمري، ومناصرة قضيته، والدفاع عن مواقفه، والمطالبة على الدوام بإنتهاج خطه، وممارسة السلوك الوطني الشريف الذي سار عليه. وأنه بقدر تصور الحكم الجديد في صنعاء برئاسة المشير السلال، والعقيد عبدالله جزيلاں بالخطورة التي اشكلها على حكمهما الإنقلابي، بقدر وجوب رفع معدل الثمن الذي يتحتم علي دفعه مقابل شرف الإمتياز في خدمة الوطن والدفاع عنه - وكان أول ضحية انتزع الحكم في صنعاء روحها من جسدها هو طفلي البكر المولود -للأسف- عشية قيام الثورة، بعد أن صارع الجوع وفجائع جندمة السلطة غلاظ الأكباد حتى سقط مغشياً عليه، ووري التراب، تبعه على طريق المعاناة والمرض طفلي الآخر من مواليد ٦٤م، ثم لحقت الإصابة المرضية والدتي التي بلغت من العمر عتياً، ٨٠ سنة، وأعقبها زوجتي حيث شوها جميعاً بعاهة الجوع وأمراض سوء

التغذية، وأهوال فجائع القلب، وقسوة ووحشية درك الجيش المصري الذي لم يتوقف ليل نهار - على مدى شهر كامل - من عمليات السطو على المنزل وارهابهم، واقتحام غرف الأطفال، وانزال الرعب في قلوبهم وكسر أفعال الشنط، والخزائن، ونهب الكتب، والوثائق السياسية، والتاريخية التي كنت قد جمعتها طول العمر كمرجع لكتاباتي التاريخية، وابحاثي الاجتماعية والسياسية. وقيام أجهزة الأمن بالتالي بتهديد الوالدة والعائلة وصولاً إلى الكشف عن عناصر حلقات التآمر الذين كانوا - على حد زعمهم - يعملون معي ويشاركون في الاجتماعات بمنزلي، رغم أنه قد زج ببعضهم في سجن القلعة والرادع، كان في مقدمتهم الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي الذي كانت تربطني به علاقات نضال طويلة قبل قيام الثورة وحتى لحظة عملية الانقلاب العسكري المصري الجديد هذا في حين تمكن البعض من زملاء النضال من الفرار إلى خارج الوطن أذكر منهم الأخ أحمد الشجني، وعبدالله الصيقل وعلي الضبة، وعلي عبدالله الأكوخ، والأخ عبدالقادر بن محمد السكرتير المدني للفريق حسن العمر، والأخ حمود قطينة، وعبدالوهاب جفمان، وآخرين..

ومع هذا فقد ظل تهديد أفراد الأسرة قائماً للكشف عن بقية الأسماء الذين كانت تربطني بهم علاقات عمل سياسي، ويترددون على المنزل سراً لعقد الاجتماعات والتآمر ضد القوات المصرية كما كانوا يدعون .. نفس ماتعرض له أفراد أسرة الأستاذ محمد عبده نعمان الذي كان منزله بدوره مكاناً لعقد اجتماعات العناصر الوطنية التي كان يهتمها ويعز عليها قضية الشعب والوطن ومعارضة أساليب الغش والخداع وضد أعمال المساومة على مصالح الشعب اليمني، والتآمر على اغتيال ثورته ومحاولة جعلها ورقة يتلاعب بها أولئك المساومين بهدف الحصول على مصالح اقليمية تخص السعودية ومصر بالدرجة

الأولى، وتعود بالفائدة -ثانياً- لصالح القوى الأمبريالية والعناصر الموالية لها في الداخل.

ولم تتوقف أعمال الإرهاب والبطش عند حدود تلك الفترة المظلمة بالنسبة لحياة الوطن، بل انسحبت أعمال الشر والإثم تلك بالنسبة لي وامتدت لتشمل حياتي الشخصية على مدى العقود الثلاثة القادمة، كشخص غير مرغوب سياسياً، ومن وضع اسمه على رأس قائمة العناصر الوطنية التي تشكل خطراً على أصحاب المصالح الخاصة، ودعاة التخلف، والداعين -وبالتالي- إلى التحالف الوطني وتشكيل جبهة النضال الوطني العريض، لزم عنده مخاصمة بعض السياسيين الحزبيين لي، علاوة على ملاحقة السلطة، وتقييد حريتي الشخصية، وفرض الإقامة المنزلية الجبرية، ومنع الإجتماع بالمشقفين، والقادة النقابيين، والطلبة والأساتذة الجامعيين أو استقبالهم في منزلي، والإعتقال أخيراً على عهد القاضي عبدالرحمن الإيراني في بداية التسعينات، ومن ثم وضع اسمي في القائمة السوداء للحكومات المتعاقبة، حيث الحرمان من الترقية والمشاركة في الأنشطة السياسية الرسمية وأعمال اللجان الحكومية، والتعتيم إعلامياً على أعمالي الصحفية، وإنتاجي الفكري بالرغم من أنها لم تنزل إلى السوق في عمل متكامل إلا من بداية الثمانينات مع وجود الإفراج الجزئي على عهد الرئيس علي عبدالله صالح، ولولا فضل القراء الذين يزداد عددهم مع مرور الأيام، بزيادة الطلب عليها وإعادة طبع بعضها للمرة العاشرة -كما مع كتاب وثائق الثورة والقوى المضادة، مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن وللمرة الخامسة مع كتاب حياة الشهيد عبدالله اللقيه، وللمرة الثالثة كما مع كتاب تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة، المترجم من اللغة الروسية نعم لولا ذلك الإقبال وتعاطف القراء ونفاذ



المناضل الفرد إلى العمل في الخفاء واللجوء إلى استخدام الوسائل غير المشروعة دفاعاً عن النفس، وانتصاراً لقضايا الوطن.

علماً بأن أولى مظاهر العمل الوطني الجماعي قد تجسدت في الإلتفاف حول قيادة الفريق العمري وذلك قبل أن يتم أجهاضه على يد القيادة السياسية المصرية العليا، أدركت في أثره بشكل معمق ما معنى توحيد الوطن وتحالف الشعب، وكيف بمقدور -هذا التحالف- أن انتظم بصورة أكثر واشمل - على عمل المستحيل، واجبار الخصم السياسي، والعدو الاجتماعي والاقتصادي على التراجع والتقهر، لمست مظاهر فعل بعض ذلك -لأول مرة- في الذعر والخوف الذي لحق بقيادة مصر العليا في أعقاب اعتقال الفريق العمري، ومحاولة فعل وعمل كل ما من شأنه التقليل من أهمية العملية، وتهدة الأوضاع على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك على عكس ما كان سائداً عشية إبعاد القاهرة للمشير السلال عن الحكم واجباره على البقاء في القاهرة، حيث تلاشى الأمر في خضم العمل الفردي وفي إطار رد الفعل الأحادي الذي سرعان ما تناساه الرأي العام في الداخل والخارج بما لا يصح بمائلته بلحظة الإعتقالات الأخيرة التي ظلت حية في القلوب. وفي أوساط المجتمع الدولي، الأمر الذي بقى عنده موضوع التحالف الوطني الهاجس الفكري الوحيد الذي استولى على كل مشاعري على ماعداه من الأفكار السياسية الفردية، والأعمال الحزبية المنفردة، كما احتل هذا الموضوع -على الصعيد العملي- مساحة واسعة في حياتي المقبلة، مستفيداً من كل الظروف المحيطة والعوامل الموضوعية، والملابسات السياسية المعتمدة، ومن دراسة التجارب التاريخية العاصفة في بلدان ما يسمى بشعوب ودول العالم الثالث، وذلك سعياً وراء إثراء مضمون هذا الهدف الوطني الإستراتيجي الذي سيظل مطلباً رئيسياً أمام اليمينيين ولوقت طويل قبل أن

يتسنى للعمل الحزبي الإنفرادي النهوض على قدميه، وإثبات وجوده على خلفية تشكل البنية الاجتماعية، التنافسية، والتفاوتات الاقتصادية التي لم تتبلور بعد، في منتصف الستينات، بل ولغاية اليوم على أبواب نهاية القرن، وما مظاهر التفاوت بين الغناء والفقر الحاليين إلا أحد أعراض مرض البرجوازية التجارية والمصرفية الطفيلية التي تتغذى من واقع علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالي، وتعتمد على ديمومته، في حين تستمد قوتها وجبروتها في السوق التجارية المحلية والدولية، من فضلات رأس المال الحكومي، والأيداع الأهلي المصرفي، ومصادر القروض والمنح الخارجية، وليس من قاعدة الإنتاج الصناعي والنهوض الزراعي القائم على أساس الملكية الفردية أو التعاونية، واستخدام أسلوب العمل المأجور الخاضع لشروط السوق بدلاً من شرك الأرض الزراعية على الطريقة الاقطاعية القديمة وأستنزاف جهد وعرق المزارعين، وانتزاع أرزاق المعوزين.

بما يعني حاجة الوطن إلى وقت إضافي - قد يستمر نصف قرن آخر حتى يتسنى له التخلص من ظاهرة الخلل الاقتصادي الطفيلي، وإعادة صياغة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في اتجاه عملية التحديث العالمي المعاصر، حيث يرتفع تحقيق هذين الأمرين البديهيّين على خلفية وضع ميثاق التحالف الوطني السياسي العريض موضع التنفيذ وذلك على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والقانوني وتأجيل العمل الحزبي السياسي والفكري الإنفرادي المعبر عن مصالح فئة أو طبقة اجتماعية معينة، اثبتت الأيام عدم جدواها، وقصور فعاليتها بالنسبة لمصالح الوطن السياسية العليا، إن لم تكن السبب في انتكاس الوطن وارتهاسه من جديد، وتعميق علاقات التخلف، وإشاعة الفرقة والإنقسام الطائفي، والمذهبي، والقبلي، مما حال دون أن ينصب

جهد كل الوطن في بناء دولته المركزية الحديثة، وآخر بدوره من عملية وضع أسس الإقتصاد الوطني المستقل والمزدهر .. وباعد بالتالي بين امكانية السير من ثم على طريق المنافسة الاجتماعية والسياسية القائمة على الحرية الفردية، والضوابط الحقوقية الدستورية والقانونية الشرعية، وجعل كل ولاء الناس للوطن ليس غير بدلاً من البقاء والمراوحة تحت سقف العشيرة القبلية والولائات الحزبية والمذهبية.

ولقد وضعت لنفسى -في ضوء هذا الهدف- خلال فترة الإحتجاز بالقاهرة على مدى عام -برنامج عمل ثقافي وسياسي لم يبعدني عن قضية المساجين وعن مشاكل الوطن وهموم الأهل، حيث انغمرت في دراسة وتفهم طابع تجربة العمل السياسي، والثقافي الجارية بمصر في منتصف الستينات، وذلك عشية التحولات الإقتصادية والإجتماعية، والنهوض الثقافي المتقدم، وحيث كان عبدالناصر يحضّر لعملية استكمال السيادة الوطنية على مضائق (نيران) ويستعد للمواجهة الحاسمة مع إسرائيل -والتعرف بالتالي على علاقة كل ذلك وتأثيره المباشر وغير المباشر على نهج سياسيه عبدالناصر في اليمن وبالدور الأمريكي المناهض له، والساعي إلى قصم ظهره، واستنزاف جهده وامكانياته -عن طريق تمديد فترة الحرب هناك لكي يضعفه أمام مواجهة إسرائيل، ويهد قواه ومكانته بعد ذلك -على الصعيد الإقليمي والدولي، كما جعلت نصب عيني من ناحية أخرى -إثارة قضية المعتقلين على الصعيد الداخلي المصري الثقافي والإعلامي، وعلى الصعيد السياسي الخارجي، ووضع خطة للهرب إلى الإتحاد السوفيتي وذلك لنفس الهدف، مع التعهد على فضح عملية، التآمر هذه أمام الرأي العام العالمي، والكتابة التاريخية الوثائقية عنها وذلك لصالح الأجيال القادمة، وكى لايسدل الستار عليها كما حدث لقضايا

أخرى مماثلة تعرض لها قادة وزعماء وأدباء اليمن الكبار وقضوا نحبهم في سجون عاصمة الخلافة في دمشق وبغداد والقاهرة والقسطنطينية، الأمر الذي يبدو معه بأن التاريخ العربي لا يزال يكرر نفسه في ظل بقاء علاقات التخلف، وهيمنة الزعامة الفردية واستخدام أساليب عملية الغزو الهجمي للجيران، واقتطاع أراضي الغير لصالح العشيرة والقبيلة حتى وإن جاء ذلك خلف شعارات تقدمية وادعاءات مصالح قومية، وروابط حزبية ومذهبية شيعية وبعثية، وناصرية، و«اخوانجية».

في الأول كانت مشكلة تأمين ظروف السكن في القاهرة، وتحديد حجم الإنفاق المعيشي اليومي - في ضوء الدخل الشهري الثابت الذي قرره الحكومة المصرية بحدود ثلاثين جنيهاً، الهم الأكبر إذا ماتم موازنه ذلك بما يتناسب واستقطاع ما يجب عليّ إرساله إلى اليمن لصالح أفراد الأسرة في أعقاب التأكد من أن حكومة المشير السلال وجزيلان قد قررت فصلي من العمل الحكومي، وحرمان أولادي من أي مصدر للعيش، بما في ذلك حرمانهم من ثلث المرتب الشهري الرئيسي الذي كانت حكومة الانقلابيين قد اعتمدته لصالح أسر الوطنيين المعتقلين والمسرحين من العمل، وعليه فقد قررت بادي ذي بدء قطع شرب السجائر والإمتناع عن أكل اللحم، والإكتفاء بصرف مبلغ عشرة جنيهاً للأكل، وخمسة عشر جنيهاً (للفندق) في حين يجب توفير المبلغ المتبقى وقدره خمسة جنيهاً لصالح الأسرة.

وبهذا أمكن لي وضع برنامج حياة يومي شبه مستقر بدأته منذ الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة في دراسة اللغة الإنكليزية، وتعلم الضرب على الآلة الكاتبة مقابل دفع خمسة جنيهاً في الشهر تكفل بها مشكوراً القاضي عبدالرحمن الإرياني الذي كان يتقاضى من مكتب شئون اليمن مبلغ سبعين جنيهاً، واحتفاظ حكومة الانقلاب له بمرتبه الشهري كاملاً في اليمن.

في حين خصصت فترة الظهيرة لزيارة مكتبة معهد المخطوطات العربية التابع للجامعة العربية، والتردد على مكتبة نادي مجلة الطليعة التي كان يرأس تحريرها الكاتب المصري الكبير لطفي الخولي، وحيث كان يتواجد هناك خيرة وأفضل كتاب وصحفيي مصر التقدميين، والمناضلين السياسيين المحترفين، كان البعض منهم خارجاً على التو من سجون عبدالناصر بعد فترات اعتقال متفاوتة من ثلاث سنوات للبعض، وخمس للآخرين، في حين لا يزال البعض داخل المعتقل منذ عام ٥٨ - ٥٩ إثر موجه الاعتقالات الواسعة النطاق ضد العناصر الشيوعية عشية الاختلاف مع موسكو بخصوص مساندتها لحكومة عبدالكريم قاسم الجديدة المناهضة لحزب البعث والناصرين في العراق، فضلاً عن دخول دفعة جديدة إلى السجن، وقت تواجدي بالقاهرة من أكتوبر ١٩٩٦م بلغ عدد أعضائها مائتي شخص من منظمة الشباب الاشتراكي المتهمين بالتسلل داخل حزب الاتحاد الاشتراكي الحكومي (١) وذلك مع بعض واساتذة المعهد العالي للدراسات الاشتراكية، وعدد آخر من الشخصيات الوطنية والإجتماعية الذين كان لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة اسمها «وحدة الشيوعيين» كان من بين هؤلاء المعتقلين الجدد صلاح عيسى الذي كنت قد تعرفت عليه ضمن آخرين كانوا يعملون في مجلة الطليعة وروز اليوسف.

وكم كان مفيداً لي -على الصعيد المعرفي النظري، والتخفيف من الكرب النفسي - قضائي بعض الوقت في صحبة مثل هؤلاء المفكرين والمناضلين العظام، الذين كانوا ينصتون للإستماع عن القضية اليمنية، ويحسنون تفهمها بشكل موضوعي -على عكس أجهزة الصحافة الرسمية، كما كانوا يشاركونني وجهة النظر القائلة بأن الثورة اليمنية قد تحولت إلى بؤرة لصراعات المصالح الإقليمية والدولية وساحة لتسوية الحسابات السياسية العربية -العربية- وكم

(١) أنظر: صلاح عيسى : مثقفون ومسكر .. مصدر سابق.

كنت أنسى بقربهم والإستماع إلى همومهم الوطنية الكبيرة، ومشاكلهم السياسية المعقدة والصعبة -هموم النفس الخاصة والمتاعب الصغيرة وحال الشعور بالوحدة والغربة، وكان التحدث معهم حول الهم الواحد المشترك على الصعيد الوطني والقومي مبعث سعادة وبهجة لي وسط موجة الحزن والألم الداخلي الذي كان يتضائل ويتلاشى أمام هول ما عاناه ويعانيه هؤلاء المفكرين الكبار، لا لشيئ سوى أنهم يحبون وطنهم مصر أكثر من الآخرين، وأنهم غيورون على هذا الوطن المعطاء من أن لا يقوم بدوره العربي والعالمي على الوجه الصحيح، ولأنهم بالتالي -فوق ذلك- قد جعلوا من قضية التحرر في العالم، ومساندة الإنسان المعذب في أي بقعة من الأرض همهم الأوحده وذلك بصرف النظر عن الثمن الذي يجب ويجب عليهم دفعه والدم الذي اراقوه، بدءاً من انتزاع السلطة العسكرية الجديدة لروح شهدي عطيه ورفاقه الشيوعيين عام ١٩٦٤م، وانتهاء بحل تنظيماتهم وارسالهم أوفواجاً إلى السجون والمعتقلات، وجلدهم، وقلع أظافرهم، وتعقب أنصارهم ومطاردة أهاليهم وأقاربهم. وذلك بنفس القدر الذي عاناه تنظيم حزب الاخوان المسلمين، الذي كان من شأنه توحيد موقفهم مع الشيوعيين ومناصرة بعضهم لبعض رغم اختلاف وجهات النظر، الذي حل محله احترام الرأي والرأي الآخر في إطار الثوابت الوطنية المشتركة، ومجابهة أعمال الإضطهاد، والدعوة معاً الى احترام حقوق الإنسان التي تخلى عنها مؤخراً للأسف حزب الإخوان المسلمين بالإستعداد ضد القوى السياسية الأخرى، مما عجل في القضاء على التنظيمين، وانتصار الخصم السياسي عليهما وتسليم الوطن للدراويش الساداتيين والمخبرين الأمريكيين.

وفي هذا السياق - كنت قد تعلمت بصحبتهم - في مجلة الطليعة -
الشيئ الكثير، في علوم السياسة، والفكر، والأدب، ومنهج الدراسة والبحث

الإجتماعي والإقتصادي واجادة فن الحوار مع الرأي الآخر، وكيف يجب احترام افكار الغير، والتسامح مع الخصم السياسي، ويفضل الإحتكاك الطويل معهم عرفت معنى أصالة الرأي، وقوة المعتقد، وصفة الرجل المناضل الصحيح، وصارت نفسي تكبر وطفى عليها الشعور بالسمو، والإرتفاع فوق همي الوطني ومعانات تذكر عذابات المعتقلين اليمينيين التي كنت محصوراً بداخلها، كي انشغل بدائرة أوسع، وهموم أكبر وأعظم/ لم تكن تلك الهموم الجزئية إلا مظاهر عرضية للمرض اليميني العام، والخلل الإجتماعي، والإقتصادي العربي الأشمل، والنهج السياسي الدكتاتوري، والعشائري والإقطاعي الضارب بجذوره في التربة العربية، حيث تتغذى -على خلفية هذا وذاك- مطامح قوى الإستعمار الأمريكي والأوربي والشركات والمصارف متعددة الجنسيات، والغطرسة الإسرائيلية التي تطرح نفسها بديلاً لأنظمة الحكم العربي الدكتاتوري، والمجتمع المنغلق على نفسه والمتحجر داخل علاقات الإنتاج المتخلفة، وسيادة مظاهر الولاء والطاعة للزعماء والقادة والباشوات الجدد بالرغم من أن إسرائيل تعرف، بأنها لا، ولن تكون النموذج الأمثل في الحكم والنظام الإجتماعي والإقتصادي في المنطقة العربية، وما وجود ظاهرة ما يسمى بالصحافة الحرة، والإنتخابات النيابية الحزبية داخل إسرائيل إلا عرضاً خارجياً حملته معها الهجرات الصهيونية العالمية في شكله السطحي الهجين، في حين يسود على صعيد الوضع الداخلي العام انفلتاتاً، وتناقضاً اجتماعياً وفكرياً وعقائدياً لا يضاويه أي مجتمع من العالم، فوق أن هذا المجتمع يشعر بداخله بأنه لم يكن سوى مجرد نفاية للعالم تم رميها واخصابها في الأرض الفلسطينية، بهدف جعله قنطرة يدوسون عليها بنعالهم صوب تحركهم الإستعماري نحو بلدان الشرق الأوسط، ومناهضة الإتحاد السوفيتي وتفكيك عري منظومة البلدان الاشتراكية ودول عدم

الإنحياز واخضاع الحكومات العربية، واسكات نفس قوى الشعوب المتحفزة. بمعنى أنه ليس مجتمع غير متحضر، وأداة طيعة في يد الغير فحسب بل ويعيش في حالة عبودية مطلقة للإمبريالية الأمريكية، ويزداد انقسامه وتطاحنه الديني، والعرقي وبؤسه، وفقره - كما في المنطقة العربية - وذلك بقدر اتساع حدة الفوارق الطبقية، والمعاناة الإقتصادية، وارتفاع هامة العناصر العقائدية الدينية المتحجرة العدوانية التي تدفع الإسرائيليين العوام القادمين من أثيوبيا، واليمن وسوريا، والعراق - إلى مجاهل الظلام، والذهاب بعيداً عن ادراك حقيقة وضع المجتمع الديني التضليلي التعصبي والعدواني - ومحاولة نقل هذا النهج - بالتالي إلى بقية الأجزاء العربية ومد جسور التعاون مع بعض التيارات المذهبية العربية التي نفخ فيها الإستعمار روح العداء نحو الآخرين، واستخدمها بدوره - كما فعل مع الإسرائيليين - لمناهضة قوى التحرر الوطني، ومحاربة الإتحاد السوفيتي العدو للدود للنظام الرأسمالي الربوي العالمي، وذلك بهدف تشكيل جبهة تحالف ديني يخدم مصالح حزب الليكود الإسرائيلي الذي شعر باهتزاز الأرض من تحت أقدامه، بعد تخلي الأمريكان عن مناصرة الحركات الدينية، واشعال حرائق العداات المذهبية، واجبار إسرائيل - بالتالي على التصالح مع العرب بعد أن انتهى دورها كخادم بتوقف الحرب الباردة وكسب الأمريكان لهذه المعركة والتخلص من البعيع الذي كان يقف لها بالمرصاد (١).

وفي إطار هذا الهم القومي شرعت - خلال فترة التواجد الإجباري بالقاهرة في الكتابة على صفحة مجلة الطليعة المصرية التي كانت ترفع شعار النضال العربي ضد الإستعمار والصهيونية، باعتباره الخيار الرئيسي الذي

(١) أنظر بهذا الخصوص، تصريحات ياسر عرفات بتاريخ ٩٥/١٢/٧ وفي شهر ٩٦/٢، حول حصوله على بعض الوثائق التي تكشف تعاون الليكود مع بعض التيارات العربية المذهبية، مثل حماس والجهاد الإسلاميين، بل ومع أمل في لبنان..



انتصب يومها أمام مصر وسوريا، وذلك بعد أن استكملا استعداداتهما العسكرية، إثر تصاعد الهجمة الدعائية الأمريكية والتهديد بشن العدوان الإسرائيلي عليهما، وقد تنبأت في معرض تلك الكتابات عن قرب حدوث المجابهة العسكرية مع إسرائيل، منبهاً في نفس الوقت إلى أهمية أخذ المسألة مأخذ الجد، عوضاً عن الصراخ والجمعجة الإعلامية، بالبدء أولاً في وضع عملية التحالف العسكري -المصري والسوري، المعلن عنه- موضع التنفيذ العملي المباشر، واخراج هذا التحالف من إطار التنسيق الهش في الجامعة العربية إلى ميدان العمل العسكري الثنائي.

وفي عدد آخر تعرضت لقضية انشاء فرق المليشيات الشعبية، أو ما يسمى بالجيش الشعبي الإحتياطي من قوام المتطوعين وطلبة الجامعة المصرية والسورية والسماح لهما بالتدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتعلم فن حرب العصابات وذلك بهدف العمل وسط وخلف خطوط الجبهة (١) العسكرية النظامية على غرار فرق الأنصار في الحروب الوطنية العظمى ضد جيوش الإحتلال الفاشي الألماني، التي كانت تشكل درعاً حصيناً ضد اختراقات العدو، والمحافظة في نفس الوقت على الأماكن والمواقع الإستراتيجية المدنية والصناعية، ودور الآثار والمكتبات والمتاحف الأثرية. ومع أن هذا الطرح قد قوبل بالرضى والقبول من هيئة تحرير المجلة، فإن الرقابة الرسمية لم تسمح لها بعد ذلك بنشر أي شيء له علاقة بموضوع حرب الأنصار، وما يسمى بفرق المليشيات الشعبية، حيث كان يشكل التخوف من هذه التشكيلات الوطنية، هاجساً مشتركاً لدى كل الأنظمة العربية. لذا لم يكن غريباً وجود هوة تفصل

(١) بخصوص هذه المقالات أنظر الى الملحق رقم ٧

هذه الأنظمة عن شعوبها، ولم تدرك تلك الأنظمة هذه الحقيقة إلا في وقت متأخر بعد هزيمة الجيوش النظامية بأن المستفيد من وراء هذه الهوة كان من نصيب القوى المتطرفة التي تطرح نفسها بديلاً عن أنظمة الحكم الاستبدادية هذه. وما يحدث في مصر والجزائر، والسودان، ويقاع أخرى من بلدان العالم الثالث لدليل على مصداقية تخوف الأنظمة الدكتاتورية من شعوبها، وعدم الثقة بأحزابها السياسية الوطنية المناضلة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، والتقدم الإقتصادي، وبقدر ما تتعرض شعوب البلدان العربية للقطيعة مع حكامها بقدر ما تتأرجح حياة الوطن بين عصور الظلام، وقبضة الحكم العسكري والقطاع البرجوازي التجاري الطفيلي المتحالف مع الرأسمال العقاري الإقطاعي، والعشائري، وذلك كما هو الحال في اليمن الخارج على التوفي بداية الستينات من أحضان العصر البدائي، ولا يزال يفصله عن الشعوب العربية بون شاسع.

ومع هذا فإن حياتي الفكرية بالقاهرة لم تتوقف بمنع مواصلة الكتابة في مجلة الطليعة التي تم أيضاً إبعاد أعضاء هيئة تحريرها، واستبدال رئيس التحرير لطفي الخولي، بالشاعر المرحوم صلاح عبدالصبور، وفقاً لقرار وزير الثقافة يوسف السباعي، ونزولاً عند رغبة الرئيس عبدالناصر الذي كان غير راضي عن خط نهج المجلة الاشتراكية بالرغم من أن كتابها اليساريين - مثلهم مثل قادة المنظمات الاشتراكية الماركسية، لا يكونون العداء لسياسة عبدالناصر التقدمية، إن لم يكونوا مناصرين لها، فوق أنهم من أجل ذلك - قد تناسوا ما الحقته بهم أجهزة مخابراته، وأصبح هاجسهم الوحيد هو خدمة الوطن معه وليس الإنتقام لأعراضهم منه.. حيث كان البعض من قادة عناصر اليمين المصري

طلعت حرب على خلفية الرأسمال العقاري واستقطاب كبار الملاك الإقطاعيين في المساهمة في تمويل المشروعات الصناعية، والمصرفية، الأمر الذي كان يحمل في طياته عناصر فئائه، وذلك نتيجة التناقض بين طابع عمل الرأسمال الصناعي وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، أسفر في النهاية عن تحطيم وانهيار البنية الصناعية لصالح علاقات الإنتاج الإقطاعية، العملية التاريخية المتناقضة التي فسرها علماء الإقتصاد الغربيون خطأً بأن مصر أرضاً زراعية لا تؤهلها جغرافيتها الزراعية للقيام بالعمل الصناعي، والهدف من وراء عملية التفسير المغلوطة تلك، والمجافية للعلم واضح للعيان هو الإبقاء على مصر في حالة مصدر للمواد الخام، ومستورد دائم للمنتجات الصناعية الأوربية، لم تنكشف لعلماء مصر أبعاد خطورة ذلك الإدعاء العلمي الكاذب إلا عندما شرع عبدالناصر في تحرير الأرض من العلاقات الإقطاعية، واسناد عملية التصنيع الثقيل للقطاع العام، واسهامات الرأسمال الوطني الذي كان يعمل خارج إطار دوره الزراعية الإنتاجية الإقطاعية التي خضعت بدورها لطابع علاقات الإقتصاد الرأسمالي وتلك هي أعظم المجازات عبدالناصر التي كان لروسيا فضل تحقيقها وفقاً للشروط الموضوعية، والأسس العلمية، مكن هذه التجربة من الصمود حتى اليوم، والانتقال بمصر إلى عصر التحضر الصناعي العالمي وذلك بالرغم من الهجمة الشرسة التي تحاول زعزعة مصر عن موقعها الصناعي الإنتاجي، والحاقها بعجلة البلدان المتخلفة المنضوية تحت لواء نظام السوق العالمي التجاري، والإفتتاح على اقتصاديات العالم الرأسمالي الجائر. غير أنه يصعب على تلك المحاولات انجاز مهمتها الإخلاقية، وذلك نتيجة صلابه وترسخ بنية الإقتصاد المصري الإنتاجي، الذي لن تستطيع إزائه عمل شئ سوى أن تنحرف به عن هدفه الإجتماعي العادل على عهد عبدالناصر، وجعله بالتالي - خاضعاً

لبنية العلاقات الرأسمالية الغربية الصرفة، القائمة على الفوارق الطبقية والظلم الاجتماعي والإقتصادي، والحقا الفقر والبؤس بالطبقة العاملة، ويسود الأمة المصرية التي لن تجد خلاصها إلا في تغيير طابع هذه العلاقة في اتجاه توزيع الدخل العادل، والمشاركة في تملك أدوات الإنتاج. والإسهام في دورة رأس المال والرقابة على عمل المصارف، وإبعادها عن المضاربة في سوق البورصة في اتجاه عملية الإعمار والإنتاج.

في حين كنت استغل فترة بعد الظهر - في ناحية أخرى - لتلقي المعارف الفكرية العربية الإسلامية بكلية الحقوق من الجامع الأزهر، مدفوعاً إلى ذلك بمشاعر الإمام الشافعي وابن خلدون، والحسن بن الهيثم قبلهما - بالسعي للحصول على المعرفة من داخل مصر، المعطاة والغنية بمخزونها الثقافي التراثي المعرفي، لم يفوتوا على أنفسهم فرصة التقاط هذه المعارف الثمينة بالنسبة لهم، تماماً كما سبق وفعله قبلهم بألف وخمسمائة عام كل من أفلاطون، وأرسطو، وبطليموس والألكسندر المقدوني الذين كانت معارف مصر القديمة - بالنسبة لهم بمثابة مفتاح للدخول إلى كنوز علم الشرق، وفهم لغاته، ونقل إبداعاته إلى حاضره اليونان المقدونية التي سوف تشرق حضارتها على العالم، وذلك على خلفية تلك المكتسبات الشرقية المصرية العلية الأولى في تاريخ البشرية المكتوب. الأمر الذي كان يشكل ذلك بالنسبة لي - التواجد في قلب العصر الحديث كذا داخل احضان الحضارة العربية الإسلامية، بمعطياتهما وإبداعاتهما التي لم تكن تعني اليمن - عند منتصف الستينات في شيء، ولا تشكل بالتالي هاجساً فكرياً لدى الإنسان اليمني العادي، الذي كان يعيش حالة الإحباط السياسي، والصراع على الحكم، وترزح قواه المخلصة داخل المعتقلات والسجون في مصر و اليمن، وتأبي الظروف إلا أن ينظر اليمن متخلفاً ومسرّحاً

لأعمال العنف واراقة الدم، وميداناً لتصفية الحسابات العربية - العربية، وتحقيق المصالح الإستعمارية ليس في اليمن فحسب بل وفي المنطقة العربية وذلك مع اتساع شعور الغرباء عن العالم من حولي الذي كان يزداد بقدر اتساع حجم الأخبار التي كانت تصل من اليمن إلى القاهرة تباعاً حول ما يجري على ساحته من آثام وجرائم لا إنسانية، كان أشدها إيلاًماً على القلب كما على نفسية القاضي الإيراني ذلك الذي جرى في وضع النهار داخل شوارع العاصمة صنعاء على يد الإنقلابيين بقيادة المشير السلال وجزيلان الذين كانوا مسئولين عن قتل العميد محمد الرعيني، والعميد هادي عيسى.. والتمثيل بجسديهما تتورع وحوش الغاب عن القيام بمثله.. وذلك تحت دعوني محاولة إغتيال المشير السلال. مما دفع القاضي الإيراني - وهو المتسم بالهدوء والصبر - إلى كتابة مذكرة احتجاج لعبدالنصر يحمله فيها مسؤولية ما حدث ويحدث في اليمن من جرائم قتل وإبادته للعناصر الوطنية المدافعة عن الثورة والجمهورية، وذلك على يد عصابة المشير السلال، وجزيلان، والأهنومي وزير داخلية الذين أوصلهم عبدالنصر إلى الحكم بقوة السلاح وضد إرادة الشعب.

وعندما اسمعني القاضي الإيراني - بصوته العذب الشجي قراءة مذكرة الاحتجاج هذه، كان قلبه يقطر دماً، وتذرف عيناه بالدمع في حين كان الورك ظاهراً على ساقيه بفعل اشتداد مجاهدة خفقان قلبه الذي كاد يتوقف من جراء عمليات التوحش التي يمارسها طغاة العصر تحت مسميات جديدة، محسوبة هذه المرة على شعار الثورة والجمهورية.. الأمر الذي كان يضاعف من تعاسته النفسية والآمه الجسدية.

وقد كان لمحتوى مذكرة الإحتجاج العاطفي هذه، والأبعاد الموحشة التي أثارته في نفسي حول مستقبل الوطن المظلم - مبعث قلق وكرب بشأن مستقبل

مصري الشخصي المجهول، والتجراء بالتالي - على رفع برقية إلى كل من مكتب عبدالناصر وعبدالحكيم عامر مطالباً فيهما الإفراج عني، والسماح لي بالعودة إلى اليمن، أو السفر إلى موسكو لمواصلة الدراسة، خاصة وأنه لم يثبت بأن لي ضلعاً في تهمة ما تسميه المخابرات المصرية، بالعمالة لأمریکا.

وتجنباً للبس فقد حصرت طلب الإفراج في النقطة التالية :

إذا ما ثبت لجهاز المخابرات المصرية أو اليمنية بأنني أمثل خطراً على نظام الحكم في اليمن برئاسة المشير السلال- علماً بأنه لم يتم إجرائه أي تحقيق معي - فإن العرف الدولي يقضي بأن تتم محاكمتي داخل اليمن. وفي حال العكس وهو الصحيح من وجهة النظر الفعلية - فإنني أطلب منحي حرية مغادرة مصر إلى الإتحاد السوفيتي أو إلى أي بلد آخر إذا ما كان أمر العودة إلى اليمن شيئاً غير مرغوب فيه.

وبالرغم من أنني واجهت بعض الصعوبات في إيصال هذه البرقيات إليهما وذلك بسبب تحفظ إدارة المواصلات على إرسالهما نتيجة اللهجة المتشددة التي لم يعهد مثلها جهاز الإرسال اللاسلكي، فقد اقتنع مدير الجهاز أخيراً بعد أن تأكد من هويتي الجامعية، وأجرى بعض الإتصال بمكتب شئون اليمن. وبجهاز المخابرات العامة. ومع هذا فقد خاب أمني ولم أحصل على ما كنت أبغيه من وراء هذا الطلب، الأمر الذي تأكدت معه بصورة لاتدع مجالاً للشك بأن جهاز المخابرات المصرية يحكم قبضته على عبدالناصر نفسه وأن صنع قرار مواصلة الحرب في اليمن كان موزعاً بين عدة مكاتب وتتقاذف به عدة مواقع داخلية وخارجية، وهو ما عناء هيكلي واعترف به مؤخراً في كتابه (سنوات الغليان) .. زاد من مصداقية هذا الشعور تصرف جهاز المكتب الإعلامي الخاص بمراقبة نشاط الصحفيين الأجانب بالقاهرة حيث رفض قبول

التعامل معي - رغم اعترافه ببطاقتي الصحفية قائلاً بأي أضع لتوجيهات جهاز المخابرات، وليس باستطاعة المكتب منح تأشيرة الخروج إلا بعد رفع الحظر السياسي المضروب علي.

ممن هو صادر هذا الحجز بالذات بحيث أذهب اليه لعرض قضيتي؟ .. لم يجب المكتب على هذا السؤال، سوى أن قال يمكنك الذهاب إلى مكتب شئون اليمن، وهناك قال لي العميد وحيد : لا استطيع اخبارك بشيء حول هذا الموضوع، وما عليك إلا التذرع بالصبر، الأمر الذي جعلني أفكر بطريقة أخرى.. الهرب من مصر وليس سواه، والبحث عن وسيلة تمكني من اجتياز الحدود المصرية بصورة غير قانونية، وهو ما تمكنت من فعله في الأخير بعد ثلاثة شهور من اتخاذ هذا القرار غير أن ظرف تحقيق الفوز بالحرية قد تطلب مني الكثير من الجهد والصبر والمعاناة، كان في مقدمة ذلك مشكلة الحصول على المال الذي سوف اشتري به حريتي هذه. في حين لم أكن استطيع اقتطاع أي مبلغ من المخصص الشهري لصالح هذا الهدف، علماً بأن ما أوفره منه شهرياً وهو خمسة جنيهات مصرية كنت اجمعه حين فرصة ارساله إلى اليمن لصالح الأسرة - مع أي مسافر إلى هناك، ومع هذا فقد اتضح للأسف بأنه لم يصلها ذلك المبلغ الذي تم جمعه على مدى ستة شهور استولى عليه فيصل العامري الطالب الجامعي الذي كان قد قبل حمل الأمانة معه خلال فترة العطلة الدراسية، وذلك بالرغم من أنه كان في غنى عن الإستيلاء على ذلك المبلغ البسيط بحكم غناه وامتلاكه للثروة كواحد من ابناء الفئة البرجوازية الكومبرادورية المشهورة في اليمن، إلا أنه رغم ذلك لم يتورع من انتزاع لقمة العيش ممن كان في حاجة ماسة اليها، بل كان في مقدور ما انتزعه الإبقاء على حياة ولدي البكر الذي مات من الجوع وسوء التغذية بعد أن حال وزير الإعلام (الأخ يحيى بهران) بينه

وبين مواصلة الحياة إثر قطعه للمخصص الشهري الحكومي الذي كانت الأسرة تقتاد عليه. في حين كان يستحيل علي من ناحية أخرى - الحصول على قرض مالي من أي شخص، نظراً لإفتقار الإخوة اليمنيين - طلاباً وسياسيين - للأموال الكافية لمواصلة العيش والحياة، فضلاً عن أن القاضي الإيراني وصحبه الأربعة الخاضعين للإقامة الجبرية بالقاهرة - قد تمكنوا بالكاد من توفير عشرين جنيهاً مصرياً قبل شهر بهدف تمكيني من شراء بنطلون وجزمة كنت افتقد اليهما. ولم يبق أمامي - وسط كل تلك الإحباطات والهموم الشخصية، وأخبار الشر القادمة على التوالي من اليمن - سوى البحث مجدداً عن وسيلة للخلاص والبحث عن أقرب الطرق، وانجح السبل المساعدة على الهرب من القاهرة والإبتعاد خارجها للتخفيف من مشاعر الحزن والألم، وفي سبيل أن أحصل على أي عمل وفي أي مكان في العالم لكي أحافظ على حياة من تبقى من أفراد الأسرة قبل أن يحصدهم الجوع، ويطوهم الموت واحداً بعد آخر.

فوق أن عملية الهرب هذه سوف تمنحني - من ناحية أخرى - حرية التحرك والإفصاح عن معاناة المساجين، وفضح أعمال الجرائم السياسية التي ترتكب يومياً في اليمن.

وقد وجدت هذا الخلاص في آخر لحظة من البحث المضني لعدة شهور، كان ذلك عشية التاسع والعشرون من ديسمبر عام ٦٥م أي بعد انقضاء حول كامل على عملية الإعتقال الغادرة - عندما جاء إلي أحد الإخوة الصحفيين المصريين حاملاً في جعبته خطة الهروب من القاهرة إلى الأسكندرية حيث تنتظرني في الميناء الحربي كما قال - مشكوراً - باخرة روسية على وشك الإقلاع من هناك بعد أن أفرغت حمولتها العسكرية عائدة إلى الموانئ السوفيتية على البحر الأسود، وما علي سوى الإسراع بمغادرة القاهرة سراً، وفي

أقرب وقت على أن يكون ذلك في أقل من ثمان ساعات.

ولم تمنعني العجلة من مكاشفة وموادة كل من القاضي الإيراني وعبد السلام صبره، والأخذ بتوجيهاتهما ونصحهما بخصوص كيفية العمل لصالح المساجين وشن حرب اعلامية ضد عمليات الإعتقال والحجز هذه وذلك فيما إذا قدر لي الفوز بالهروب، موصياً إياهما بأسرتي في حال ما إذا فشلت عملية الهرب والوقوع في قبضة المخابرات المصرية التي لا ترحم. وعند اللحظة الزمنية المحددة لي (في الخطة) كنت على مقربة من بوابة ميناء الأسكندرية الحربي الخارجية. إذ مرت بالقرب مني سيارة جيب صغيرة قفزت إلى داخلها في أقل من لح البصر، وانحشرت بين الشنط والمهمات التي كانت تحملها، وناولني سائقها بدلة عمال الباخرة، وارتديتها عند توقف السيارة على مقربة من موقع رسو الباخرة، وقت إن كان أحد العاملين بها يقوم بانزال الأغراض من السيارة، وذلك استعداداً لنقلها إلى الباخرة التي لم يكن يفصلها عن باب الحراسة سوى بضعة امتار، حملت في اثره احدى تلك الشنط على كتفي وجريت ورائه نحو مدخل الباخرة، واندسيت بتثاقل - تحت وطئة عبء حمولة تلك الشنطة - إلى داخلها متوجهاً نحو مخازن شحن الأغراض الخاصة الواقعة في الدور قبل الأرضي، ثم اعتليت بعض السلالم بعد أن توارى عن ناظري جندي الحراسة المصري الذين كان منشغلاً بالحديث مع أحد العمال بما ينسجم وترتيبات الخطة -في الوقت الذي كانت فيه الباخرة تصدح بالصفارة، اعلاناً للحظة المغادرة لأرض الرصيف والتوجه صوب أعالي بحر الأسكندرية، مودعة مينائها بآخر إطلاقاً لهذه الصفارة التي كانت بالنسبة لي بمثابة جرس موسيقى يعلن لحظة الخلاص والتحرر. تنفست خلال ايقاعات تلك الصفارة - الصعداء وأنا أوشك على الدخول إلى مستودع الوقود بجانب العاملين فيه الذين سوف تكتوي

اجسادهم بلهبه ودخانه الأسود طيلة الرحلة إلى ميناء أوديسا على ساحل البحر الأسود.

ولم أطمئن بشكل مطلق إلا وقت إقلاع الباخرة، واجتياز حوض الميناء، ودخولها أعالي البحر على بعد خمسة وأربعين ميل بحري من الحوض وخمسين ميلاً من مدينة الأسكندرية عروسة البحر الأبيض المتوسط التي نظرت إليها من كوة القمرة المخصصة لي وذلك لآخر مرة حتى لحظة كتابة هذا الحديث بنهاية عام ١٩٩٥م ومطلع ٩٦م، وذلك على أمل إعادة النظر إليها مجدداً ومعانقتها بعد استكمال مشروع إعادة بناء مكتبتها التاريخية المشهورة التي كانت تضم في جنباتها ثلاثة ملايين كتاب قبل أن يقوم طاغية روما نيرون بإحراقها، وبعد أن تتحرر مصر بالتالي من جبروت حكم الفرد،، وتدخل عصر التحضر الديمقراطي، والكف عن التدخل في شئون اليمن والبلدان العربية الأخرى، ومحاولة فرض الوصاية عليهما. وهناك داخل امتداد البحار العالية، حيث تتلاطم أمواج البحر الأبيض المتوسط الذهبية، احسست للمرة الأولى بدفق الحرية يسري في كياني وكانني عصفور خرج للثر من بين أربعة حيطان بلله ماء البحر وانفتحت عيناه على ضوء الشمس، وزرقة السماء، ومرائي الطيور ترقص طرباً على ايقاعات الموج، في حين ترقب صغارها بجذل يشويه الحذر، وهي تحاول مثلها لثم شفاه البحر ومعانقة تكسر الأمواج، متذكراً في لحظات الهناء والحبور تلك. سعادة خروج زرياب الفنان العربي الأول المبدع هارياً علي جنح زروقة البنفسجي من ميناء الأسكندرية بعد أن ظل مختبئاً بداخله في عرض البحر قبل أن يغادره إلى اليابسة صوب الصحراء الأفريقية في الطريق إلى (القيروان) الأندلسية. نفس الإحساس بمشاعر الحرية الدافق، الذي كان قد غمر الشاعر المتنبي وهو يغادر سراً عاصمة الكنانة قبل أن تراه عيون حاكمها الطاغية كافور، وقبل أن يتصفح

هذا الطاغية قصيدة المتنبي الهجائية له بعد أن فاز بحريته ونجيا. بجلده من البطش والهوان.

غير أن لحظات الحرية والسعادة تلك، والشعور بامتلاك الكون لم تدم طويلاً مع تذكر معاناة ومكابدة الإخوة القابعين في زنانات عبدالناصر سيئة السمعة، وانتصبت امامي صور تفاصيل هذه المعاناة والمقاساة صعبة الكلاب البوليسية وعدائية حراس السجن الحربي، كان قد أخبرني عنها الأخ شرف محمد أبو طالب الذي رافقني سراً إلى الأسكندرية وأدلى بمعلوماته عن فاجعة المعاناة التي كان شاهداً عليها قبل الإفراج عنه بسبب تدهور حالته الصحية وذلك بما يناقض الصورة الرومانسية التي كان قد رسمها أمامي العميد حسين الدفعي الذي كان قد خرج من ذلك السجن قبله بأشهر قائلاً بأن الإخوة المساجين بلا استثناء ينعمون بالخير والسلامة ويكرمون، ويمنحون الكتب والمجلات ويسمح لهم بمشاهدة التلفزيون، والاجتماع مع بعض طيلة النهار والليل، الأمر الذي كان قد دفعني إلى الذهاب نحو مكتب شئون اليمن طالباً من السيد العميد وحيد، اعتقالي على أمل أن تكون ظروف السجن أفضل بكثير من الحياة خارجه، أو على أقل تقدير - وفقاً لمواصفات الأخ الدفعي - سوف أكون سعيداً بالقرب منهم، وأنعم مثلهم بملذات الأكل والعيش المحروم منها خارج المعتقل .. غير أن السيد العميد نصحني مشكوراً بالعدول عن هذه الفكرة، وصرفني عنه مقدراً ظروف التنازيم وداعياً لي بالفرج العاجل.

وتسائلت مع نفسي على ظهر تلك الباخرة، لو كان هذا العميد العسكري المصري رجلاً فضاً غليظ القلب لما كان قد حيل بين سذاجتي في تصديق أقوال الأخ الدفعي، ودخول المعتقل، ولكن الآن اعاني مثل بقية الرفاق كرب السجن الحربي، وهول عمليات الإرهاب في حين لم تكن خدعة الأخ الدفعي سوى واحدة

من الشروط التي دفعها ثمناً للإقراج عنه .. وأسдал الستار على حقيقة ما يلاقيه الإخوان هناك... لهذا آليت على نفسي وأنا لا أزال على ظهر الباخرة، بأن حياتي سوف تبقى وقفاً على القيام بواجب التشهير بأعمال التعذيب تلك، وفضح أساليب الغدر والخيانة والتنكر للعهود والصدقة والود، والسعي جاهداً على إعلام الرأي العام الغربي والعالمي عن قضية حكومة الفريق العمري العادلة، وفضح زيف التهم الموجهة اليه وإلى رفاقه داخل المعتقلات المصرية واليمنينة وخارجهما. كما اقسمت على نفسي من ناحية أخرى بأنني سوف أجعل قضيتهم حية على الدوام - ليس في أذهان وقلوب الأجيال الحاضرة فحسب بل ولدى الأجيال القادمة بالكتابة والتوثيق التاريخي، وذلك فيما يتخطى ويتجاوز صمت الزنانات والقبور التي كانت قد ابتعلت قبلهم عشرات المفكرين والقادة اليمنيين في حاضرات الخلافة الإسلامية الأخرى بغداد ودمشق والقسطنطينية، دون أن يفصح التاريخ عنهم بشيء حتى اليوم، رغم مرور ألف وخمسمائة عام، ورغم تقدم عملية الدراسة والبحث التاريخي، ووجود آلاف العلماء والجامعيين اليمنيين الجدد، ولسوف اتحدى -وأنا على يقين مما أقول- بأن هناك من يحاول التحايل والخبث على حقائق التاريخ، ومن سيقف حجر عثرة أمام الكشف عن ذلك ليس في أوساط القوى السياسية والقيادات الحزبية فحسب بل وفي داخل المؤسسات الثقافية والإعلامية والأكاديمية، تجلي ذلك واضحاً في عملية اغلاق الباب في وجه إصدار هذا الكتاب، والتضييق على عدم طبعه ونشره، وامساك اليد من تمويل عملية الطبع هذه، والحيولة من ثم دون طلب المساعدة من الأخ الرئيس، في ظل عدم قدرتي على القيام بذلك، بعكس ما كان عليه حال امكانية طبع مؤلفاتي السابقة، يوم أن كانت ظروف أسعار الطبع مناسبة، وسعر الريال اليمني ثابت ومرتفع، ومع هذا فاني مصمم



على مجابهة تلك الصعوبات رغم أنني أعرف مسبقاً - في ظل أجواء عملية الحصار هذه - بأنه ليس سوى ظهور معجزة قد تأتي في لحظة ما، وذلك عن طريق تحرك ضمائر رفاق الفريق العمري في السجن الحربي بمصر، الذين اغتنوا من بعده، وتسلموا المناصب العالية، وحصلوا على المال الوافر والجاه العريض، مالم فليس سوى التخلص مما أملك من الأثاث، وما بحوزة عائلتي واسرتي من المنقولات والمكتسبات الشخصية والمهر المدخر لظروف الزمن، وهو ماحدث بالفعل، بعد أن كف الجميع عن تقديم المساعدة باستثناء نفر قليل طلب عدم ذكر اسمه، خجلاً وتواضعاً في حق شخص عظيم كالفريق العمري، ولكي لايشعر بالغيرة، ووخز الضمير، أولئك الذين رفضوا تقديم العون، وعلى رأسهم أصدقاء الفريق العمري، مثل: علي محمد سعيد، وناصر الحشرة، **والأصمعي**، والتاجر الكبير عذبان، وسابحة، والفراسي، وأمثالهم من كبار الأثرياء، أصدقاء واحباب الفريق العمري وقت ان كانوا ليس بمثل هذا الغناء، وفي حاجة إلى مساندته لهم- وفتح الآفاق أمامهم، وذلك باستثناء الأخ أحمد عبد الله العاقل الذي بادر في آخر لحظه - بعد معرفة هذه الضائقة -بتغطية بعض التكاليف، دون أن يكلفني عناء ذلك الطلب بل سارع دون علم مني باستدعاء مدير مطبعة المفضل والتزم بدفع ما أجاد به، وفاء لصحبته مع الفريق العمري، وموصياً بأن يكون الكتاب عنه عظيماً كعظمة الفريق نفسه. علماً بأنني كنت قبل ظهور هذه الفرجة -وسط حال الشعور باليأس- قد اتبعت نفس الطريقة التي تعاملت بها مع قضية المساجين في زنانات عبد الناصر -يوم كنت لوحدي في موسكو دون سند مستخدماً امكانياتي المادية المحدودة، وجهدي الذاتي، حيث سارعت في الأول قبل أن استقر في الجامعة - بالذهاب إلى اتحاد الأدباء والكتاب السوفيت، وجمعية الصداقة العربية السوفيتية،

وسخرت علاقات الصداقة مع محرري وكالة تاس لإبلاغ القيادة السوفيتية العليا بمأساة وضع الحكومة اليمنية في سجون عبدالناصر، كما شرحت معاناتهم للعديد من السفراء العرب والأجانب في موسكو وابلغت في رسالة مفتوحة على صفحات جريدة أبناء موسكو الناطقة باللغة العربية والإنكليزية -منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وتلك التي لها اماكن في لندن ونيويورك، ولم يمر على هذا التحرك سوى بعض الوقت حتى تم احراز بعض النتائج/ فقد لقيت المساندة المعنوية من كل الناس الخيرين في موسكو ووسط الاتحادات الطلابية العربية والعالمية، وابلغت في نفس الوقت من السفارة السودانية والجزائرية أن السيد أحمد محمد محجوب الرئيس السوداني السابق يعتزم القيام بوساطة لدى عبدالناصر سعياً منه للإفراج عن المعتقلين اليمنيين في سجنه، كذا الرئيس هوري بومدين. الذي كان يكن للفريق العمري احتراماً كبيراً والذي سبق أن لمي طلب الفريق العمري أمامي بخصوص عدم إيذاء الرئيس أحمد بن بيل والإفراج عنه من السجن بعد الإنقلاب الذي قام به هوري بومدين. كما علمت من وكالة تاس الروسية، بأن الحكومة الروسية قد وضعت قضية الفريق العمري وصحبه على جدول اعمالها السياسية الخارجية.

ومع أن مسألة الإفراج عنهم كانت بالنسبة لي غير واردة، في تلك اللحظة نظراً لتصلب موقف عبدالناصر، وتأكدي من أن معاركة في اليمن لم تكن قد حققت أغراضها الإقليمية، ولا تزال أمريكا تنصب له الفخ، تلو الآخر ولم يحن الوقت بعد بالنسبة لها من اقتراب موعد اغلاق ملف القضية اليمنية قبل أن يتم تدمير ترسانة عبدالناصر العسكرية واضعاف قواه البشرية والمادية، وارساله بالتالي إلى حتفه وارقة ماء وجهه حيث كان الهم الأول - بالنسبة لهدف هذه الحملة الدعائية والإعلامية هو أن لاتبقى قضية المعتقلين رهن

الصمت العربي والعالمي، وأن لا تتر هذه القضية على العالم مرور الكرام وكأنها مسأله داخلية ربما تتكرر مرة أخرى مع أي دولة عربية كاملة الحقوق والسيادة دون اعتراض .

تلك هي المسأله، ليس لأهمية وضرورة ارساء طابع مفهوم علاقة العمل العربي - العربي، السليم، بل ولقضية توثيق تاريخ المعرفة حول طابع هذه العلاقة التي لا يجب أن يلفها الصمت والغموض وذلك على غرار مع حدث في الماضي مع مؤرخي العصور العربية الكلاسيكية الذين سبق أن تواطنوا مع سلطات الحكم المركزي، واخفوا عن ذاكرة التاريخ قصص جرائم أعمال القتل والإضطهاد للكثير من قادة ومفكري وزعماء البلدان العربية المنضوية تحت جنح الخلافة العربية المركزية، وذلك نتيجة مواقفهم الشجاعة من أعمال الظلم والإضطهاد، وارتكاب مظاهر السلب والنهب في الأراضي المفتوحة، أو بسبب نزاعاتهم الإجتماعية في أقاليمهم، وخصوصاًاتهم السياسية مع الولاة المحليين المواليين للخليفة، كما حدث لبعض قادة الفتح اليمني في المغرب العربي والأندلس، وأسيا الوسطى، وفي دمشق وبغداد، والقاهرة، والقسطنطينية، حيث لم يبق شاهداً على مصرعهم السياسي سوى ما تبقى على الأرض من رسوم بعض قبورهم كتلك الموجودة في ضواحي مدينة دمشق، قضى اصحابها نحبهم على يد السلطة المركزية الأموية، إثر تمردهم على ممثل الخليفة (الزيادي) في اليمن وارسالهم مخفورين إلى عاصمة الخلافة في عملية انقابية مضادة -كماحصل مع حكومة الفريق العمري اليوم. يذكرنا مثل هذا التعسف- مشاهدة قبور بعض الزعماء اليمنيين الموجودة أيضاً في ضواحي مدينة بغداد، الذين قتلوا بدورهم على يد الحكام العباسيين، وذلك ارضاء لرغبة حكام صنعاء اليعفرين وذلك في اعقاب فشل الحركة القرمطية بقيادة علي بن الفضل تماماً

كما حصل مع حكومة المشير السلال إثر انتصاره مع العساكر المصريين على حكومة الفريق العمري، ودفع القاهرة للإنتقام منهم، وتأديبهم على الخروج عن الطاعة.

نفس عدم تذكر التاريخ لمأساة مصير أولاد واحفاد الإمام المطهر شرف الدين والامام القاسم بن محمد الذين قضوا نحبتهم مع أصحابهم وذويهم في سجون عاصمة الخلافة العثمانية اسطنبول .. وذلك بسبب موقفهم المعارض للقيادة العثمانية في اليمن.

ولا يقل عن ذلك فاجعة أسدال الستار عن ما أصاب بعض الزعماء اليمنيين في سجون القاهرة على يد الحكام الفاطميين وذلك ارضاء لرغبة الحكام الصليحيين الذين ارسلوهم إلى القاهرة لكي يلقوا مصرعهم هناك جزاء قمردهم على خصومهم السياسيين المواليين للقاهرة -تكرر ذلك مع المشير السلال ضد خصمة السياسي الفريق العمري.

ولا يختلف عن ذلك ما حدث لبعض القادة والزعماء اليمنيين الذين اعتقلوا على يد الحكام البريطانيين ووضعوا في سجون زنجبار، وجزر فرسان وكمران وذلك ارضاء لرغبة الإمام على محمد الإدريسي المتعاطف والموالي للحكومة البريطانية (١).

ولا تزال بعض العواصم العربية تتعامل مع قادة وحكومات البلدان العربية الأخرى على نفس المنوال، ولاننسى في هذا السياق ما حدث للكويت، وما يصيب بعض أبناء اليمن في المملكة العربية السعودية، نزولاً منها عند رغبة أنصارها من الحكام وزعماء العشائر وبعض القادة المذهبيين، لم يتحدث للأسف أحداً عما يجري لليمنيين هناك، تماماً مثل تجاهل التاريخ وتواطئ كتابه عن مصرع آبائهم وأجدادهم في بقية العواصم العربية.

(١) أنظر إسماعيل الوشلي، مخطوطة نشر الثناء الحسن، تحقيق محمد الشيبني - صنعاء ١٩٨٠م.

الأمر الذي يشكل الصمت عنه خيانة لله والوطن، وللأمانة التاريخية عاهدت نفسي -كما قلت - على أن لا أخون هذه الأمانة، منجزاً هذا العهد بوضع هذا الكتاب الذي اقتربت فيه من الوصول إلى ذروة الحدث التاريخي السياسي بين مصر واليمن تحت قيادة الزعيمين عبدالناصر والفريق العمري، ودخول هذه العلاقة إلى مرحلة القطيعة والتفسيخ في أعقاب هزيمة ٦٧م، وما أسفر عنه ذلك من أحداث عسكرية أخرى ووقائع سياسية مختلفة لا أجزم القول بأنها شكلت نقلة نوعية في حياة اليمن واليمنيين، بقدر ما اكتشفت مجدداً بأن اليمن -رغم ذلك- لا يزال مشدوداً إلى الخلف، ويتأرجح وضعه الإقتصادي. والإجتماعي والثقافي على هامش العصر رغم تحقق اعظم واشرف انجازات الوطن وهو التوحد الذي قد يتعرض بدوره للتفكك -كما في الماضي، وذلك بمجرد ذهاب الزعيم القائد الذي تولى عملية النهوض بتلك المهمة الوطنية الشريفة، وسط أجواء ظاهرة التعصب الطائفي، والمذهبي وهيمنة علاقات التخلف الإجتماعي، والإقتصادي، والثقافي وفي غياب، النهج السياسي الوطني المستقل، والتكتل الجماهيري السند الحقيقي لحماية، وصيانة بقاء هذه الوحدة، خفاقة في وجه قوى الانفصال، وأعمال الردة التي لا يمكن أن يزدهر نشاطها إلا في ظل فرقة الصف الوطني وغياب التحالف السياسي، إلى أي مدى يسير مثل هذا التحالف قدماً إلى الأمام، وهل يملك الوطن تجربة ناجحة في هذا المجال؟ .. ذلك ما سوف يتابعه موضوع الفصل الثامن والأخير. وذلك في ضوء مواقف ومعاناة الفريق العمري في سبيل انجاز الحد الأدنى من عملية التلاحم الوطني، ومكابدة وحدة الصف والهدف الذي أرسى دعائم النصر العسكري، ووضع البلد على أعتاب مرحلة يجب أن ترقى فيها عملية التحالف الى مرتبة أعلى. هل وفق الوطن في تحقيق ذلك، وهل تمكن الفريق العمري بعد

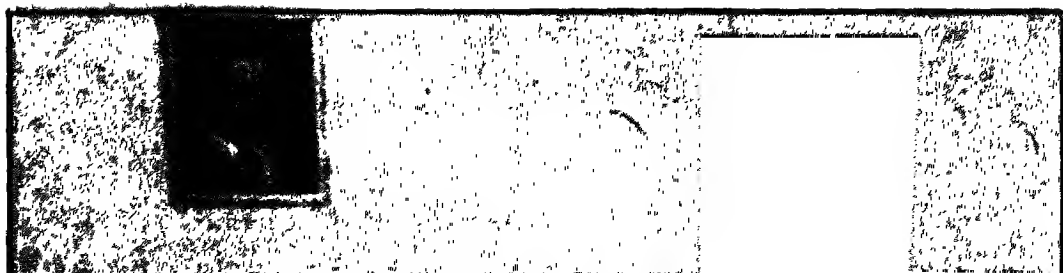
حرب السبعين من الإبقاء على تماسك وحدة قوى النضال والسير قدماً إلى
الأمم، أم أن الغلبة كانت لظروف التخلف، وسيادة قوانين الغاب والتوحش؟
لن أكون أكثر تشاؤماً إذا ما قلت أن الحال ^{سوف لا يكون} كذلك، غير أن الأحداث
والوقائع ستملك القول الفصل.

الفصل الثامن

- الأوضاع في مصر واليمن بعد نكسة ٥ يونيو حزيران.
- إنقلاب ٥ نوفمبر وعلاقته بمسلسل العنف بين القادة في شطري الوطن.
- نضال الوطن في حوب السبعين ومحاولة سرقة ثمار النصر مجدداً.
- الفريق العمري والمقاومة الشعبية - أخطاء قادة السلاح وزعماء الأحزاب - المصالحة مع السعودية والقوى الملكية - من كسب المعركة - عقد قران ممثلي علاقات التخلف وقوى الظلام مع عناصر الكومبرادورية التجارية والمصارف الربوية.
- ماذا بقي من خيار، بعد فشل كل التجارب الوطنية المتطرفة؟

كان الأمل بأن آخر عهد معاناة الغربة عن الوطن، والإفراج عن المعتقلين من سجون القاهرة، وصنعاء قد أشرفا على النهاية مع فاجعة نكسة ٥ يونيو حزيران ٦٧م التي كشفت عن مساوئ وعجز أنظمة الحكومات العربية، وذلك بظهور مرحلة سياسية جديدة، ومغايرة شأن ما تسفر عنه كل الحروب الإنهزامية في التاريخ، تدشن هذه العملية قوى سياسية جديدة متحالفة مع الوطن وقواه الخيرة. وتصعد إلى القمة، على أنقاض نظام الحكم الدكتاتوري وتفسخ كيان مؤسسته العسكرية، وأجهزة مخابرات القمعية.

غير أن غيبوبة الشارع السياسي المترع بأوهام مخدر الحشيش، وأحلام



مفعول محبوب الأفيون، وحقن الكوكائين، ورومانسية غناء أم كلثوم وهلوسة عقل الأمة على خلفية ملاعب كرة قدم الأهلاوي، والزملكاوي. قد فعل فعله، وذلك إلى جانب غسيل مخ الشعب سياسياً بالدعاية الإعلامية المتواصلة لصالح الزعيم الأوحـد المنقذ الساهر على مصالح الأمة، والمدافع الوحيد عنها ضد قوى الغزو والعدوان، فضلاً عن أعمال الإضطهاد السياسي وملاحقة العناصر الوطنية، وحل الأحزاب السياسية، حيث عمل كل ذلك وغيره على خلو الساحة من قوى المعارضة وأضعف من امكانية النهوض السياسي والتحرك الجماهيري لحظة تطلب المواجهة مع الخصم السياسي الإجتماعي الذي تهاوى بفعل الضربة الإسرائيلية المفاجئة، دون الإسراع بملاحقة فلول عناصر أجهزة النظام المنهار، وتصفية بقايا قواه التي ولت الأدبار، واختبأت خلف الجحور والأسوار خوفاً من غضب الشعب، ونقمة الأمة، حيث وافته الفرصة -نتيجة لذلك الخروج من تلك المحجور والعودة مجدداً إلى كرسي الحكم، وصولاً إلى السلطة تحت إيقاع مطالبة الجماهير، وصراخ الأمهات الذين هالهم الأمر، وافزعهم الفراغ السياسي باعلان استقالة الزعيم القائد المنقذ، كي يواصلوا - تحت كنف من كان السبب في هزيمة الوطن- رحلة العذاب من جديد، والعودة إلى برا الأمان والإستسلام.

وإذا كان قد أنكر بعض الوطنيين السياسيين المصريين المناضلين - ظاهرة خروج الشارع السياسي في أنها تعشقاً بالطغيان، أو حرصاً على الهزيمة، أو حباً في الجلاذ وذلك بدليل تعرض النظام الناصري وقادة جيشة البرجوازيين لاقصى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم، ونظام مهزوم في التاريخ، وذلك عقب عودة الجنود الهاريين من جبهة القتال، وتعرف الشعب على أبعاد حقيقة الموقف الإنهزامي لقادة السلاح الذين تركوا الجيش المصري يواجه مصيره تحت رحمة الخوذة العسكرية الإسرائيلية دون خطط للحمايته فضلاً عن الدفاع عنه (١)

(١) إنظر صلاح عيسى، مثقفون وعسكري. مصدر سابق

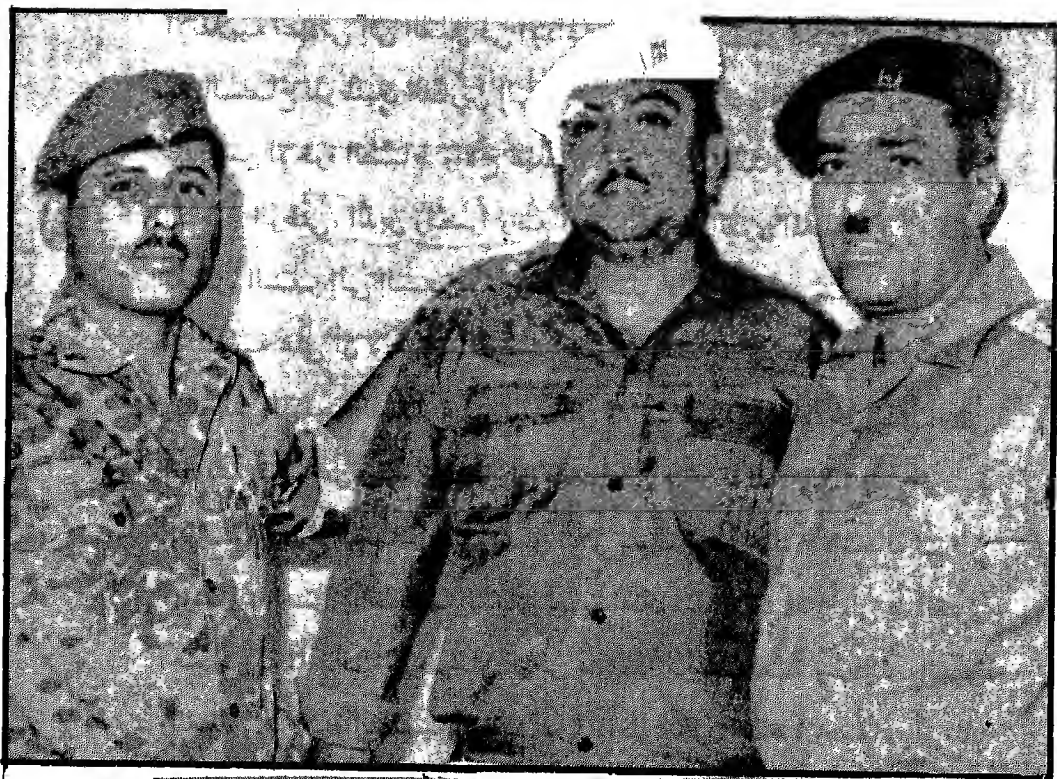
غير أن ذلك لا يحل عقدة العبودية الجماهيرية المستعصية، إذ سرعان ماتم امتصاص حاله الشعور بالغضب السلبي هذا، بإعلان الإستجابة لبعض المطالب الديمقراطية للجماهير دون أن تضع القيادة المصرية هذه المطالب موضع التنفيذ..

توازي ذلك مع إغراق تظاهرات جماهير ١٨، و ١٩ مارس ١٩٦٨م في الهلوسة الدينية تجلّت فيه السيدة العذراء مسؤولية تحرر القدس كأنها هي التي أضععتها منهم، ومن الغريب -يعلق على ذلك- صلاح عيسى نفسه الذي طرح تلك المبررات - بقوله إن كهان البرجوازية المصرية قد نسوا نصيحة السيدة العذراء، ولم يستجيبوا حتى الآن - وبعد عشر سنوات - لدعوتها تخلص القدس، ناهيك عن سيناء، ويمكن أن نضيف إلى ذلك، بأن سيناء لم تتحرر بسلاح البرجوازية المصرية الحاكمة، بل كان انسحاب اسرائيل منها طوعاً- ثمناً لعبودية مصر الخارجي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي والثقافي.. الذي ما كان له أن يتأتى لولم تفقد الأمة حريتها مسبقاً في ظل دكتاتورية حكم الفرد، وغياب التنظيمات السياسية، وعدم الإعتماد على الشعب ومحاولة السلطة البرجوازية المنتفعة اغراقه في مستنقع الجهل والأمية، والهلوسة الدينية، والمخدرات المصنعة، ومساحات ملاعب كرة القدم، لذلك فإنني لم أجد عند العودة إلى اليمن في أغسطس ٦٧م أي تغيير في الوضع السياسي والعسكري حيث أنعكس عليها سلباً ما حدث في داخل مصر نفسها، التي لم تفرج بدورها عن المعتقلين اليمنيين، في حين كانت تتجمع على الأفق بعض السحب التي تنذر بقدوم عاصفة هوجاء مضاده للأوضاع السلبية المتناقضة على صعيد العلاقات اليمنية المصرية، والعلاقات اليمنية الداخلية، ومع القوى الملكية والسعودية من جهة ثانية. وهو ما حدث بالفعل بعد ثلاثة شهور وبالذات في ٥ نوفمبر ٦٧م بعد أن عدت مجدداً إلى موسكو إثر رفض حكومة المشير السلال

الإنقلابية اعادتي إلى العمل في الإذاعة، وبعد أن رفضت بالتالي طلباً تقدمت به بالسماح للوطنيين الفارين إلى الخارج بالعودة إلى الوطن، كان من بينهم عدداً من الإخوة الضباط والأخ عبدالله الصيقل والأستاذ على الطبة عضوي التجمع الوطني، الذين رفضوا وضع أيديهم في يد القوى المحافظة التي كانت تعتزم السفر إلى السعودية، وفضلوا على ذلك دخولهم سجون الحكومة الإنقلابية على أن لا يخونوا الوطن، وحملوني عند لقائي بهم في بيروت طرح ذلك على المشير السلال غير أنه رفض هذا الطلب أيضاً، الأمر الذي أعطى إنطباعاتاً سلبية عن رغبة السلطة في صنعاء في مواصلة العداء للعناصر الوطنية وممارسة الجموح السياسي الفوضوي الذي سوف يسلم البلد - لامحالة في ظل مؤشرات إهتزاز دعم عبدالناصر لهذه الحكومة العميلة - إلى يد القوى الجمهورية المحافظة، وحرمان الوطن مجدداً من مساهمة وعطائات القوى والعناصر الوطنية التقدمية، القابع منها داخل سجون القاهرة وصنعاء، أو تلك المشردة خارج الوطن، وبالذات في سوريا وبيروت.

وهو ما حصل إذ داهمت حكومة المشير السلال حركة ٥ نوفمبر عندما كان موجوداً في بغداد وهو في طريقه منها إلى موسكو بحثاً عن مساندة سوفيتية كان يأمل بأن تكون بديلاً لتقلص المساعدة العسكرية المصرية التي لم تعد تتدفق كما في السابق إلى اليمن وذلك بعد هزيمة ٥ يونيو ٦٧م. وبعد أن وافق عبدالناصر في مؤتمر القمة بالخرطوم على سحب قواته من اليمن، وذلك تحت تلويح إدارة الرئيس الأمريكي كندي بإمكانية إقامة تحالف بين القوى الليبرالية في المنطقة مع أمريكا ضد القوى الرجعية المتخلفة لم يقدر لهذه المبادرة النجاح، حيث لقي كندي مصرعه بعد ذلك بأشهر.

وهكذا تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، ودفع المشير السلال - ومعه



الوطن- ثمن ذلك الإصرار، على العداء للقوى والعناصر الوطنية، وتسلم نتيجة لذلك/ قطاع المشايخ الحكم في اليمن الذين نصبوا محسن العيني -رئيساً للوزراء واستدعوا القاضي الإيراني من القاهرة لتولي رئاسة/ ما أطلق عليه في بعض أدبيات قوى المعارضة- حكومة البعث في اليمن- التي لقيت بدورها نفس المصير الذي فعلته بحكومة المشير السلال الانقلابية والتي كانت هذه الأخيرة بدورها قد جرعت حكومة الفريق العمري نفس الكأس الذي شربت منه حكومته مرة ثانية على يد القوى المحافظة برئاسة القاضي الإيراني، الذي سوف يخضع مجدداً في عام ٧٣م لنفس الإسطوانة وذلك على يد العقيد أبراهيم الحمدي- فيما أطلق عليه الحركة التصحيحية والتي سوف تلقى بدورها نفس المصير بعد أقل من أربعة أعوام على يد رئيس أركانها المقدم الغشمي، والذي سوف يلقي مصرعه بعد ستة شهور على يد عملاء حكومة الجبهة القومية في عدن وذلك في إطار ما يطلق عليه علم الإقتصاد السياسي، الدورة الإجتماعية المضللة داخل أنماط علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، التي تغيب فيها الرؤية الإجتماعية والسياسية الواضحة، وحيث تسود الإغتيالات والإضطرابات ويكتسي الوطن وشاح الدم وعدم الإستقرار الإقتصادي، والأمني، وحيث يبقى التفكير في بناء الدولة وإنشاء القاعدة الهيكلية الإقتصادية، والبنية السياسية والثقافية- خارجاً عن اللعبة السياسية، والصراعات الثانوية، ينسحب ذلك أيضاً على الوضع في الشطر الجنوبي من الوطن الذي مَرَّ كذلك على نفس الدرب الدموي بدءاً من عهد أول حكومة للاستقلال برئاسة قحطان محمد الشعبي وإنتهاءً بعبدالفتاح اسماعيل، لقي الجميع مصرعه على يد بعضهم البعض، ومعهم قضى نحيبه على أيديهم -في معمران الصراع على السلطة- آلاف الشهداء من خيرة كوادر البلد المتخصصين في ميادين العلوم السياسية،

والاقتصادية، والفنية والعسكرية، كان الوطن بشرطيه -ولا يزال- في أمس الحاجة اليهم وإلى مثل نوعيتهم، ومثالياتهم، وإخلاصهم». لو أن أولئك القادة -استمعوا- يومها، إلى صوت العقل، وحكموا الضمير الثوري، وأصغوا إلى تحذير قادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، الذي سبق -كما عرفنا- وأن دق ناقوس الخطر في بداية الستينات، وذلك من مغبة الطيش السياسي، والتهور الثوري الذي لم يراعى في ظله مجمل الظروف الموضوعية، والمعطيات المحيطة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحيث كانت الأرضية الاجتماعية، والسياسية والأمنية لا تسمح -بالمقابل- بالأخص قبل خروج القوات المصرية، وتسلم الاستقلال، وعودة الفريق العمري بعد الإفراج عنه من سجون -القاهرة- بممارسة الإرادة اليمنية لمهامها الوطنية الملقاة على عاتق القوى الثورية الجديدة، في ظل عدم وجود تدخل خارجي مباشر، حيث ثبت -بما كان الحزب متمسكاً به- في أن العامل الخارجي لم يكن السبب الوحيد في عرقلة مسيرة العمل الثوري، وضد عملية تلاحم الصف الوطني، وتفاقم أزمات الوطن المتتالية، بقدر ما يعود ذلك في الأصل إلى طبيعة تناقض المرحلة التاريخية الانتقالية، وطابع مخاضها الدموي الذي لم يستقر بعد على أرضية صلبة ترسوا عليها بنية الوطن الاجتماعية، وتأخذ شكلها السياسي، والاقتصادي، والأمني، الثابت، والمستقر، والمتطور فضلاً عن عدم التمكن من إحراز النصر النهائي على القوى المضادة للثورة، وجعل نظام الحكم الجديد يأخذ طابعه الاجتماعي والسياسي المتقدم، يدل على ذلك أنه بحلول عام ٦٨م عشية الأفراج عن حكومة الفريق العمري من سجون عبدالناصر، وانسحاب القوات المصرية وتسلم الاستقلال قد زاد تفاقم الوضع السياسي والعسكري في اليمن، وعجزت حكومة الجبهة القومية عن التماسك،

وذلك بنفس القدر الذي فشلت فيه حكومة العيني والإرياني عن مواجهة ضغط القوى الملكية على المناطق التي كانت تقوم بالإستيلاء عليها منطقة بعد أخرى بحيث لم يجر سوى أشهر حتى أطبقت قواتها على المدن الجمهورية بما في ذلك العاصمة صنعاء. ليس بسبب تقاعس الشعب وعدم تأييده للنظام الجمهوري وإنما نتيجة ملل الناس من مظاهر الصراع على السلطة، واكتساب المغنم ومعاداة الحكام المتعاقبين للإصلاح، والشعب، ومطاردة وملاحقة قواه الوطنية وأحزابه السياسية المخلصة، والزج بهم في السجون والمعتقلات، وذلك إرضاء لغرورهم، واشباعاً لشهواتهم، وحفاظاً على مكاسبهم الداخلية، وصلاتهم الخارجية العميلة، الأمر الذي وضع النظام الجمهوري - عند تلك اللحظة - في كف عفريت، ووجد كل من القاضي الإرياني والأستاذ العيني نفسيهما وحكماهما في ورطة، عاجزين عن القيام بعمل شئ ما في غياب وجود العناصر الوطنية. المكافحة والصلبة - مدنيين وعسكريين، فضلاً عن شعور الإحساس بمقاطعة الشعب لهم، وإظهار عدم استعداده مجدداً لحمل السلاح والدفاع عن مصالح الآخرين، في حين تنتهك مصالحه هو وذلك على يد كبار المنتفعين من النظام الجديد، وعلى رأسهم كبار رجال السلطة والمشايخ والتجار، وقادة الأحزاب، أولئك الذين لم يكن أمامهم سوى البحث عن منقذ يرفع عنهم حبل المشتقة التي بدأ الملكيون في نصب أعوادها على رؤوس الجبال (المحيطة بالعاصمة صنعاء استعداداً لفصل الرؤس عن الأجساد، ومعها تصفية النظام الجديد إلى الأبد، علماً بأن احتمال حدوث هذا المصير الأسود - لم يكن يمثّل في نظر المراقبين السياسيين والدبلوماسيين في الداخل والخارج سوى مسألة وقت ليس غير معللين ذلك - وكنت أسمعه لدى الكثير من الدبلوماسيين في موسكو وغيرها - بأنه نتيجة حتمية لطبيعة الظروف الموضوعية المحكومة بقانون علاقات

التخلف، وانعدام توافر الشروط الذاتية الحضارية التي كثيراً ما يصاب أصحابها بالخيبة فور الحصول على بعض الانتصارات العسكرية على العدو، وتسلم الإستقلال السياسي الذي لن يعني شيئاً في المحصلة النهائية وذلك تجاه ركام علاقات التخلف، وسطوة ممثليه في الداخل والخارج الذين لن يسمحوا للقوى الجديدة الناهضة من أن تحقق النصر المطلق على الصعيد العسكري والسياسي، والإقتصادي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي حصل بالفعل وذلك رغم استعداد النظام للفريق العمري بهدف انقاذ هذا النظام من حبل المشنقة وتزعم حركة المقاومة الوطنية والشعبية التي قام بالإفراج عن زعمائها من السجون، واستدعاء قادتها من المنفى، واعادتهم إلى مواقعهم القيادية التي كان قد حل محلهم فيها الإنتهازيون، والسفلة، والمرثون، والإستسلاميون، حيث قادواهم عملية النضال، وانجاز ما عجز عنه الإنتقاليون السلاطين والنومبريون مجتمعين، ورفعواهم راية النصر والظفر، واكتسحوا مواقع العدو في أقل من ستة شهور، وأجبروه على التراجع والإستسلام، والإعتراف بالهزيمة وتكبد الخزي والعار. الأمر الذي أعاد للثورة طهارتها، وأحيا الأمل في النفوس باعادة الشرعية للقضية اليمنية التي كان العالم -بما فيهم الأصدقاء الروس- قد نفضوا أيديهم عنها، وسارع عبدالناصر الذي كان قد راهن على سقوط صنعاء في قبضة القوى الملكية بعد خروج قواته -إلى تهنئة الفريق العمري، والإعتذار له عما بدر من إساءات، واتهامات في وطنيته وإخلاصه، وتصنيف مخابراته له بالعمالة لأمریکا والميول الملكية قائلاً له -في حفل استقبال كبير أقيم على شرفه بالقاهرة بعد حرب السبعين أنك لم تنقذ صنعاء فقط من السقوط في يد العدو، بل انقذت القاهرة أيضاً.

ومع هذا الإعتراف الصريح بإرادة الشعب اليمني الذي لن يقول مثله إلا

الخصوم السياسيون المتحضرون أمثال عبدالناصر- فإن قوى الظلام والتخلف في الداخل ما أنفك يراودهم الحلم في جني ثمار النصر لصالحهم وبدوا على استعداد بعد انقذاهم من حبل- المشنقة- لتجاوز كل خيارات الوطن، والدوس بأقدامهم على شرف نضال أبنائه ودماء مقاتليه، حيث تكرر معهم نفس المشهد الذي أعقب قيام الثورة، عندما حاولوا ابتلاع هذه الثورة، واحتواء مبادئها، ولم يخجلوا من استثمارها لصالحهم فحسب، بل في عدم التورع من انتهاك قواها، وتعرضها للموت والخطر، شأن ممارسات وحوش الغاب التي لا ترى أمامها سوى افتراس الغنيمة ليس إلا، دون أن تنظر إلى أبعد من ذلك بخصوص حماية الغابة وسكانها من أن يأتي عليهم جميعاً حيوان مفترس آخر، أشد هولاً وأكثر جراً.

ذلك ما حدث أيضاً بعد حرب السبعين التي أبلى فيها شباب الوطن بقيادة الفريق العمري بلاء حسناً^(١)، حيث اسفرت تضحياتهم ليس عند حدود انقاذ الوطن وإعادة السمعة إليه في الأوساط الدولية، بل في منح حرية البقاء لعناصر القوى الجمهورية المحافظة التي تجسعت -إثر عملية النصر- في جبهة واحدة وذلك بهدف القضاء على رموز قوى الوطن المناضلة، توجب عليهم انجازهم كاملاً بحلول عام ٦٩-٧٠م بعد سلسلة من المناورات، والدس والتدبيرة في صفوف المناضلين وإشعال نار الحرب والفتنة بينهم، واستغلال نقاط الضعف داخل المقاومة الشعبية، بحيث تسنى لهم في النهاية من اكتساح آخر موقع للقادة الوطنيين بما في ذلك تصفية الفريق العمري نفسه، الذي كنت قد طرحت عليه بعض هذه المحاذير في رسالة بعثتها إليه من موسكو وصفها مدير مكتبه العسكري يومها -العقيد يحيى المتوكل- وزير الداخلية الحالي ومستشار الأخ الرئيس- بأنها أخطر وأهم رسالة استلمها الفريق العمري بعد انتصار الوطن في

(١) إنظر بحثي رقم (١٠) بخصوص مواقع القتال حول إعاصمة



حرب السبعين يوماً، منبهاً إياه فيها إلى خطورة الإنجرار نحو مواقع القوى الجمهورية المحافظة، وذلك على حساب قوى الثورة الجديدة وتوجب الاستفادة من التجارب السابقة، وأخذ الحيلة والحذر من الركون والإعتماد على تلك القوى المحافظة في إمكانية تحقيق الانتصارات الوطنية القادمة، وذلك بمعزل عن الإحتفاظ بقوى الوطن الثورية الشابة، حيث يصعب بدون هذه القوى الحصول على النصر الحاسم على العدو، وأنها القوة الوحيدة التي سوف تمضي معه إلى آخر الشوط، ولن تتركه عند منتصف الطريق سمة وشيمة القوى المحافظة على الدوام بمجرد أن تحقق أغراضها ومصالحها الآتية، فضلاً عن أن القوى المحافظة هذه لا تملك النظر إلى أبعد من ذلك ولا يهتمها القيام بأي إصلاحات على طريق تقدم الوطن، وأنها دائماً تسرق الانتصارات العسكرية، وسرعان ما تحول المكسب الوطني العسكري والتضحيات البشرية إلى ساحة للفنائم والمجد الشخصي، وهو ما يتوجب الحرص على عدم الوقوع فيه، وأن تذهب انتصارات السبعين كسابقتهن لصالح تلك القوى، حيث كان يتم لها ذلك بسبب غياب السلاطة الوطنية المستقلة في ظل الوجود المصري، واحتكار صناعة القرار العسكري، وحيث كان يزدهر وضع تجار الحروب، والمقاولين على دماء الشعب وسفكه لغير ما هدف وطني سام وشريف، وهو ما يتنافى مع مهمة الظرف الحاضر في ظل قيادته العسكرية والسياسية المستقلة، وتوفر فرصة جعل انتصارات الوطن/ تحت زعامته/ تمضي إلى غاياتها الوطنية العليا علماً بأن ذلك مرهون بالحفاظ على توحيد صف الوطن، والتمسك بالعناصر الطليعية الشابة المقاتلة والمتحررة من الخوف والجبن، ومن قبضة المصالح الخاصة، وطلب الإمتيازات الإجتماعية، ومحاولة اغتصاب السلطة.

ملفتا نظره -في هذا الإطار- إلى ضرورة الأخذ بسياسة النفس الطويل

في التعامل مع هذه القوى، ومحاولة تفهم مطالبها الوطنية التي قد يشربها بعض التهور والتطرف بالأخص وأن هذه القوى تعيش تجربتها النضالية الأولى معه وتشعر بأنها شريكته في صنع النصر، فوق أن تجربتها الطرية هذه لاتزال قاصرة ولاتدرك ما وراء الأكمة بعد/ ولاتعرف بأن هذا النصر العسكري بفك الحصار عن العاصمة صنعاء ليس إلا الخطوة الأولى على طريق مقارعة العدو الملكي، والخصم السياسي والاجتماعي الداخلي المتحالف بصورة غير مباشرة مع الأعداء الخارجيين، والذين قد يكونوا أكثر شراسة ومكرًا، وخداعاً من الأعداء الملكيين الواضحين، فضلاً عن أنه لايجب أن ننسى بأنه يوجد داخل صفوف القوى الجديدة عناصر من ذلك النوع الذي يمثل إمتداداً لسلوك وممارسة بعض قادة حركة القوميين العرب، والرابطين والناصرين، والبعثيين، الذين تخرجوا على يد المخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية، وكانوا على الدوام -كما تعرفون- يحاولون الإصطياد في الماء العكر والدفع بقوى الوطن الخيرة إلى معارك جانبية، وخوض معارك اجتماعية فورية وهمية لم يكن الهدف منها سوى إيقاظ مشاعر القوى الاجتماعية والجمهورية المحافظة، وإجبارها على الإنقضاء على القوى الوطنية، والتيارات السياسية الجديدة وذلك قبل أن يشتد عودها ويتجذر موقعها، وأنه دأب كل أعمال التطرف السابقة التي شهدتها الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً لم تسفر فقط بفوز اليمين المتطرف فحسب بل إلى إنحسار شعبية القوى الحزبية الجديدة، وكفر الناس بالشعارات الثورية، والمبادئ التقدمية، ضاع مع ذلك إيمان هؤلاء الناس بقضيتهم الكامنة أصلاً في صلب تلك الشعارات، وهو ما تأمل تحقيقه القوى الخارجية المعادية للشعب، حيث يسهل على هذه القوى -بعد ذلك امتصاص النصر العسكري، وإفراغ مكاسب الإستقلال السياسي من محتواه الوطني والاجتماعي التقدمي،

وجعله ينصب في خانة مصالح القوى المحافظة المعادية للحرية والتقدم.

وقد شددت في نهاية الرسالة هذه إلى وجوب عدم إتاحة الفرصة أمام ظهور أي عمل استفزازي من قبل القوى الجمهورية القبلية والسياسية المحافظة، أو السماح لها -خارج علمه وعدم رقابته- بافتعال معارك جانبية، وخلق أجواء عدائية، قد تدفع القوى الجديدة -المتحالفة معه، والمتضررة إلى جانبه في الحرب إلى التخلي عنه والقفز بالعمل بعيداً عنه وذلك دفاعاً عن النفس، والدخول بالتالي في صراع غير متكافئ مع القوى المحافظة سوف يؤدي بنهاية المطاف إلى انتحارها الذي سوف يكون بدوره انتحاراً للقضية الوطنية الذي قاتل من أجلها الفريق العمري نفسه، وسجن وتعذب في سبيلها طيلة حياته منذ عام ٤٥م وحتى اليوم، وهو مالم يجب التفريط به بعد كل ذلك. وقد جادلني الفريق العمري حول موضوع هذه الرسالة عندما عدت إلى صنعاء في أغسطس عام ٦٨م عشية تفجر المعركة بين فصائل قوى الثورة المتحالفة معه، وذلك تحت تأثير دسياسة القوى الجمهورية المحافظة المضادة، ونجاحها -بعد أن فشلت في كسب ود الفريق العمري، وعدم وقوفه إلى جانبها- حيث نجحت تلك القوى في إثارة مشاعر النزعة الطائفية داخل صفوف القادة العسكريين، ودفعتهم -عن طريق الإغراء ودفع الأموال والسلاح، وانزال الإشاعات المفرضة والدعاية الإستفزازية لكلا الطرفين، بما أسمته تلك الدعاية (زيود وشوافع) -دفعتهم إلى الإقتتال والتطاحن، رغم أن العدو الملكي المشترك كان لا يزال على الأبواب يشن عن طريق ممثله (قاسم منصور) آخر نفس للهجوم على صنعاء، ويصلي بمدافع الهوزر والهاون مبنى الكلية الحربية بالروضة ومطار الرحبة الدولي الذي كان للفريق العمري فضل التعاقد مع السوفيت على إنشائه وذلك لخدمة العمل العسكري الجوي الذي كان مقصوداً خلال الوجود المصري على مطار الحديدة-

كان لي شرف مشاركته مع القادة الروس في افتتاحه والتحليق معه على سماء العاصمة صنعاء ليلاً لأول مرة في تاريخ اليمن، والهبوط على مدرجه تحت أضواء أشعة الكهرباء.

حيث حاول الفريق العمري من وراء ذلك الجدل تبرير موقفه السلبي تجاه ذلك الإقتتال الطاحن بين أخوة السلاح، قائلاً بالحرف الواحد - بعد أن استقرت للعمل عنده مجدداً - لقد ركب أخوة النضال في السبعين رؤوسهم، وظن البعض منهم بأن المعركة مع القوى الملكية قد انتهت، في حين لا يزال هناك الشيء الكثير الذي لم يتم إنجازه وصولاً إلى إحراز النصر النهائي، أكثر من هذا راح فريق منهم - مشيراً إلى إسم عبدالرقيب الحربي بالذات، قائد وحدة المضلات وبعض قادة حركة القوميين العرب، يتصرفون وكأنهم دولة داخل الدولة حيث أصدروا تعليماتهم لقيادة المقاومة الشعبية بالحديدة بالإستيلاء على شحنة الأسلحة الجديدة، التي طلبناها من الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي أعطى مبرراً لمحافظة المدينة الشيخ ستان أبو لحوم للقيام بشن هجوم عسكري على مقر المقاومة واستعادة الأسلحة إلى مستودعات الدولة، وقد كانت تلك بداية المتاعب التي امتدت إلى ما لانهاية بين جميع الأطراف بما فيها عناصر الحكم وعلى رأسه القاضي الإيراني الذي كان يصغي إلى التقلولات، ويسرف في كره القادة العسكريين الجدد وقادة المقاومة الشعبية، صمت بعد العبارة الأخيرة - قليلاً، وأضاف سوف ترى بنفسك كيف تجري الأمور، ومن يتصرف منهم على هواه، عندها لكل حادث حديث - كما يقال - حول كيفية وجوب التعامل مع كل فئة على حدة، وفيما إذا كان هناك حرص لدى الجميع على وحدة الصف، وسلامة الأمن والوطن، والرغبة في إحراز النصر العسكري الأخير. ولقد عشت وشاهدت بالفعل جانباً من الدراما الوطنية المأساوية، وتعرفت عن قرب على ممثليها،

وعلى العناصر والقوى الخفية المخرجة لها، وواضعي (سيناريوهاتها) رغم أن الفريق العمري لم يفصح عن التفاصيل، وحسب طريقته المعتادة يفضل ترك الآخرين يكتشفون الوقائع بأنفسهم ولا يستهويه التحدث عن نفسه، والإعراب لكل من هب ودب عن مواقفه وتصرفاته تجاه تلك الوقائع والأحداث بالسلب والإيجاب. ومن هذه الزاوية لم يناقش معي محتوى تلك الرسالة لتأكيد من أنني لا أستطيع الطعن في نزاهة موقفه تجاه العلاقة مع القوى الوطنية بل ترك الباب مفتوحاً أمامي لكي أقول له ذلك بنفسه عن قناعة مكتسبة من أرض الواقع، عن طريقها فقط تتعزز مواقع الثقة المتبادلة، وليس عن طريق العواطف والمجاملات الشخصية، والإعجاب المتبادل.

وفي البدء حاولت في ضوء ذلك، مع تسارع حدة الأزمة وتفاقم الوضع - الإشتراك مع الأستاذ المرحوم محمد عبده نعيان الحكيمي احتواء مظاهر الصراع والخلاف الوطني وإعادة مد جسر العلاقة مع الفريق العمري، باعتباره السند الوحيد الذي يركن إليه العمل الوطني، ولم يبق داخل جهاز الحكم من يعول عليه أو يوثق به بعد أن تفجر الوضع العسكري بين فصائل الوحدات العسكرية، وانغمست فيه قوى مدنية وحكومية وقبلية وحزبية، أصبحت معه اللوحة السياسية شبه معتمة، ولم يعد أحداً يعرف يده من رجله مع اختلاط الألوان، وتشابك الأوراق، وتداخل المصالح الفسوسية، والولائات الحزبية، والطائفية، والعشائرية.

حيث قمت وإياه بإدبي ذي بدء بزيارة الأخ عسر الجاوي -المحرك الفعلي لعمل المقاومة الشعبية- وذلك إلى مخبئه السري داخل منزل الأخ عبدالله الوهابي -السفير حالياً بوزارة الخارجية -حيث كان الجاوي مطارداً يومها من قبل حكومة القاضي الإيراني، وشخصاً غير مرغوب فيه من قبل العناصر

الجمهورية المحافظة، التي كانت مسؤولة -بقدر أوفر- عن عملية الشقاق والخلاف داخل الصف الوطني بالأخص فيما يتعلق بجريمة إثارة النعرة الطائفية واستخدامها سلاحاً في ميدان الخلاف والصراع السياسي الذي يتحمل قادة وزعماء القوى الوطنية الجديدة جانباً من تلك المسؤولية لخرقهم قانون وأخلاقيات اللعبة السياسية، والإقدام على رفع درجة وصايتهم على الوطن حد التفرد.

وحيث كان الجاوي -من ناحية أخرى- من ذلك النوع من الساسة والمناضلين الوطنيين المحترفين الذين يجيدون عملية التحريض والتنظيم السياسي، ولاتنطوي عليهم أساليب التفرقة الطائفية والمذهبية التي ربما استهوت بعض المناضلين السذج دون إدراك ما يكمن وراء رفعها من مؤامرة خطيرة تستهدف إخفاء النزعة السياسية والمصالح الإجتماعية والإقتصادية الخاصة، ولهذا فقد كان ملاحظاً من قبل السلطة، ومستهدفاً أكثر من أي شخص آخر بما في ذلك قادة الأحزاب ورؤساء الوحدات العسكرية المتناحرة، كما وأنه كان غير مرغوب فيه بالتالي من قبل بعض قادة الأحزاب القومية بالأخص قادة حركة القوميين العرب الذين ناصبوه العداء داخل المقاومة الشعبية كما فعلوا معه قبل ذلك في أعوام ٦٣ - ٦٤م عند محاولة إقامة الجبهة الوطنية في وجه عملية الإنقسام الوطني، والتشذرم السياسي، وانضواء بعض الأحزاب تحت كنف القيادة العسكرية المصرية، وبعض الدول العربية، حيث لصقوا به تهمة الميول الملكية.

وعن طريقه -من داخل المخبأ السري- تبلورت صورة المأساة التي وقع فيها الوطن، وانكشفت خلفية علاقات التخلف الإجتماعي، وتدني مستوى الوعي السياسي المسئولان عن عملية الإقتتال الوطني، وتوجيه الضربة القاضية لصناع النصر، ومحاولة قتل القضية الوطنية الأساسية في المهد، واستثمار

نضال الوطن لصالح قوى معينة وعناصر سياسية انتهازية... قصتهم معاً القديمة - الجديدة - مع الثورة منذ اندلاعها عام ١٩٦٢ م .

غير أن الأخ الجاوي / مع هذا - كان يطلب من الفريق العمري، بما فوق طاقته، ويحملة مسئولية ما يحدث.. على أي أساس...؟.....

ذلك ما لم يستطع الأخ الجاوي الإفصاح عنه بصورة منطقية، ونظر موضوعي بعيداً عن المزايدة السياسية، والجدل البيزنطي، والتعامل الشخصي. خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار الإعتراف - وفقاً لما طرحه عليه الاستاذ نعمان- بحقيقة واقع أن السلطة الفعلية على الدوام هي بيد القوة الاجتماعية السائدة المهيمنة على طابع علاقات الإنتاج المادي والروحي، وعلى مجمل النشاط الإقتصادي، في حين لا يمثل رجل السياسة وقائد الجيش سوى دور الشرطي، بالرغم من مظاهر حيازتهما للسلطة السياسية، والتمتع الشكلي باستقلالية التصرف، وصنع القرار، الأمر الذي ينسحب على كل الممارسات السياسية في التاريخ، بما في ذلك على ممارسات الفريق العمري نفسه، رغم أنه يعتقد على العكس من ذلك، ويتصور - مثل عبدالناصر وغيره من الحكام - بأنه يمثل إرادة ومصالح الأمة كاملة.

ومع هذا يجب الإعتراف قال له الاستاذ نعمان- بأن هناك محاولات في التاريخ لمحاورة قانون التطور التاريخي الاجتماعي وذلك عن طريق إصدار الساسة والمشرعين لبعض القوانين والقرارات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تصب أساساً في خانة إزالة العوائق والعقبات من أمام هذا القانون، وهناك من يعمل على العكس من ذلك في محاولة استخدام تلك الشريعات والقرارات لزيادة فعالية وتعميق شكل تلك العوائق والعقبات، ومحاولة تأجيل وصول ذلك القانون إلى غاياته التطورية الحتمية.

وفي هذا الإطار يجب أن ننظر إلى موقف الفريق العمري، إذا ما أردنا الإنصاف وتخلينا عن المزايدة السياسية، واعترفنا بواقع النظرة الموضوعية، وقبلنا بتواضع مفهوم الحصول على الحد الأدنى مما يمكن أن تقدمه السلطة السياسية لصالح الوطن بما في ذلك في سعيها لمحاولة كسر طوق فعل القوى الاجتماعية السائدة المتخلفة، والتفرد في العمل بمنأى عن سطوة فعل ممثلي علاقاتها الثقافية والعقائدية والسياسية والإقتصادية في صنع القرار السياسي والعسكري. وليس من باب المفارقة العجيبة -قلت للأخ الجاوي- الحصول على فرصة أنقاذه من المطاردة، وإبعاده من وجه جنود القاضي الإيراني وذلك من داخل هذه السلطة نفسها، حيث كنت قد بحثت عن مخرج لتحريره عن صنعاء - وفقاً لرغبته - ووجدت هذا المخرج لدى كل من الشهيد المقدم أبراهيم الحمدي ونائبه في قيادة لواء الإحتياط العقيد حمود قطينة، أصدقاء العمل مع الفريق العمري الذين كنت قد تعرفت عليهم خلال معاركه في ثلاء وقاع ضلاع وجبل كوكبان ونشأت بيننا صراحة قوية، امتزج فيها العيش والملح بالمعاناة والدم، حيث أبديا استعدادهما لعملية تهريب الأخ الجاوي ورفده بسيارة عسكرية خاصة تنقله إلى المكان والبلد الذي يريد بما في ذلك إلى عدن بعيداً عن عساكر القاضي الإيراني.

غير أن الأخ الجاوي رفض قبول هذه المساعدة، وذلك تحت تأثير عملية تعصب الرأي، والفلوآء بما يوحي بأنه كان لا يزال متحاملاً على الفريق العمري، بالرغم من تمسكه الشديد نظرياً -على الأقل- بمفهوم السلطة والدولة - الأمر الذي توجب التفاهم معه بلغة الوقائع، ومنطق الأحداث العسلية التي جرت على الساحة اليمنية منذ أن تسلم الفريق العمري قيادة المعركة بعد فشل حكومة ٥ نوفمبر ٦٧م في التصدي للهجمة الملكية على صنعاء، وذلك على أمل التوصل

معه إلى إيجاد لغة مشتركة قد تساعد بعض الشيء على إنجاز موقف وطني عام وموحد، ليس تجاه محاولة حل الأزمة العسكرية المفتعلة بين أخوة السلاح فحسب بل وفي سبيل إيجاد روية وطنية مشتركة لطبيعة عناصر السلطة السياسية وكيفية التعامل معها بهدف الحصول على الحد الأدنى من التعان معها ضد هجمة ممثلي علاقات التخلف، ومحاولة التخفيف على الوطن من سطوتهم وفعاليتهم، والتقليل من محاولة رغبتهم في الهيمنة المباشرة على الحكم، وعلى صناعة القرار العسكري الذي يتوقف عليه انتصار إرادة الثورة، وكبح جماح القوى المضادة وأعداء الوطن الخارجيين، الأمر الذي نراه قد تجسد في ممارسات الفريق العمري الذي باشر هذا النهج بالفعل عند توليه زمام السلطة المباشرة بعد الإفراج عنه من سجون عبدالناصر، وعودته إلى اليمن عشية احتدام المعارك مع القوى الملكية، وتراجع العناصر الجمهورية الإنهازامية عن الدفاع عن الوطن، حيث قام بأبعاد العقيد علي سيف الخولاني من هيئة الأركان، وفصل الضباط القارين إلى خارج الوطن (١) من عملهم في الجيش، وإعادة تنظيم صفوف هذا الجيش وتطهيره من العناصر الفاسدة، بعد أن قام بتجميع الوحدات العسكرية المشتتة هنا وهناك تحت أسماء فضفاضة جوفاء، وحرصاً وحدتها وإدارتها تحت قيادة عسكرية شابة جديدة ومناضلة، وضع على رأسها الرقيب عبدالوهاب عبدالرقيب، قائد سلاح الصاعقة، وقلده رئاسة هيئة الأركان العامة، وسمح في هذا الصدد - لأول مرة في تاريخ العمل العسكري العربي - بإنشاء جهاز المقاومة الشعبية، وانتخاب قيادتها الشعبية دون تدخل من السلطة التي أمدت هذه القيادة بالمال والسلاح وأعدت لها ساحة التدريب

(١) كان قد اعتزم الفرار عدد من الضباط خوفاً من سقراط الثورة في يد القوى الملكية، ومن بينهم بعض قادة مايسمى اليوم «تنظيم مناضلي الثورة والدفاع عن الوحدة» الذين ازعجهم الكتابة عن حياة الفريق العمري ووقفوا حجر عثرة أمام تمويل طبع هذا الكتاب من الميزانية التي خصصها الأخ الرئيس لصالح الشهداء وإحياء ذكرى مواقف المناضلين.

على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودربت عناصرها على أعمال الدفاع المدني، والرقابة على التموين الغذائي لسكان العاصمة والحصول على السلع الاستهلاكية، ووضعها بين أيديهم بعيداً عن أطماع وشراسة التجار والإحتكاريين، الأمر الذي لولم يكن كذلك لما تمكنت المقاومة الشعبية من القيام بآثرها الرائعة التي صارت حديث الناس والرأي العام في الداخل والخارج، ولما تسنى لها التواجد أصلاً في ظل خوف وتشكك الأنظمة السياسية العربية من تسليح الشعب، وتنظيم صفوف أعمال المقاومة الشعبية عسكرياً، وهو مالم يلتزم به الفريق العمري الذي بدا مجازفاً، واتهم من قبل القوى الجمهورية السياسية المحافظة بالخروج على الأعراف والتقاليد السياسية العربية، فوق أنه على الصعيد المحلي قد تخطى عن العرف السياسي الإمامي بخصوص التعيينات داخل المؤسسة العسكرية حيث كان يتحتم عليه -وفقاً لذلك العرف الداخلي- تعيين القيادات العسكرية العليا في الجيش، من داخل صفوف العناصر الموالية للسلطة ومن المؤسسة الإقطاعية نفسها والولاء للعشائر القبلية، والطائفية الزيدية، وهو مالم يلتزم به الفريق العمري أيضاً عند تشكيله للوحدات العسكرية الجديدة، وقيامه بتعيين قيادات لها من عناصر وطنية لاتتنمي إلى المذهب الزيدي، وتنحدر بالتالي من بعض المناطق اليمينية التي تخلصت من النظام العشائري، والتنظيم القبلي فوق أن أغلب أولئك القادة كان قد قدم من القاهرة، ودمشق وبغداد، وموسكو، بعد تخرجهم من كلياتها العسكرية العليا، تشك القوى الجمهورية المحافظة في ولائهم للنظام العام السائد بعد أن ترعرعوا في أحضان تلك المدارس العسكرية الأجنبية، ورضعوا من ثدي العمل الحزبي، وتشبعوا بالمفاهيم الثورية الناصرية، والبعثية والحركية، والشيوعية.

فضلاً عن ذلك، انزعاج القوى المحافظة من مظاهر النجاحات العسكرية التي أحرزها القادة العسكريون الجدد، تحت قيادة الفريق العمري وتعاونهم غير المحدود مع تنظيم المقاومة الشعبية - غير المرغوب في تشكيلها أصلاً. ومساندة الجماهير لهم، وتدفق آلاف المتطوعين من الشطر الجنوبي الممولين بالمال والسلاح من حكومة الجبهة القومية المناهضة للسلطين والشيوخ والمشكوك في ولاء هذه الحكومة لعلاقات النظام الإقطاعي.

وقد ارتفع - في هذا الإطار - حجم الضغط على الفريق العمري بعد حرب السبعين كي يعيد الأمور العسكرية إلى وضعها السابق، غير أنه قاوم تلك الضغوطات بجديّة، وظل يصرخ على الدوام بأنه لاسبيل إلى إحراز النصر النهائي إلا بالتحالف مع القوى والعناصر الثورية الجديدة التي اثبتت جدارتها وأخلاصها للوطن عبر العديد من المعارك الوطنية القاسية.

وقد بقى ونيماً لمنطقة هذا، واحتفظ بصداقة الكثير من القيادات العسكرية الجديدة حتى بعد إحراز النصر النهائي، ودخول قاسم منصر إلى صنعاء، وسقوط آخر معقل للقوات الملكية داخل الأرض اليمنية، بل وظل متمسكاً بذلك المبدأ، والتعامل معه بشرف دون مساومة حتى بعد أن فلح الحكم بقيادة القاضي الإيراني وممثلي قوى التخلف من إقصاء قادة السلاح الجدد من الجيش، في أعقاب حرب اغسطس الدامية وأرسلهم صحبة عدد من الضباط القدامى إلى المنفى بالجزائر (١) حيث استبدلهم الفريق بعناصر أخرى من داخل السلاح نفسه وصحبه الكثير منهم في رحلته الأخيرة إلى موسكو وشاركوه في إعداد قوائم المطالب العسكرية من روسيا، وتولوا معه عملية تنظيم الوحدات، ووضع خطط التجهيز والتدريب وأرسلني ذات يوم بعد عودته من موسكو - إلى سجن القلعة كان يومها العقيد حميد سوار بعد أن علم بأنه يتم تعذيب المساجين

(١) انظر ملحق رقم ٥ يظم قائمة بأسماء أولئك الضباط

العسكريين، وبالذات الرائد عبدالغني، أو هائل عبدالجبار القدسي نائب قائد وحدة الصاعقة الذي كان قد شهد عليه بعض رفاقه في السلاح بأنه كان وراء تدبير عملية اغتيال (أحد الجنود الزيود) في وحدته وذلك خنقاً بالحبل، حيث أزعج الفريق خبر أعمال التعذيب تلك وطلب من قادة السجن إجراء التحقيق وانزال العقاب الشديد بمن مارس أو يزعم ممارسة ذلك على المساجين السياسيين والجنائين على حد سواء، حيث يشير كل ذلك إلى مقدرة الفريق العمري على الإرتفاع بما يجاوز حدود مؤثرات العوامل البيئية والفكرية السائدة، والتعصب الطائفي والنظرة المذهبية، والمراتبية الإجتماعية، بمعنى أن خاصيته الثورية ونفسيته المتمردة، وعقليته القيادية المتميزة، قد جعلته يقف في تعارض على طول الخط مع سلوكيات وممارسات القوى الجمهورية السياسية المحافظة كما عملت بالتالي على اقترابه من مطالب الوطن الرئيسية، وأهله لتصور مهام الدولة المركزية التي تتسم بطابع النزاهة والشرف، وتمثيل كل مصالح الشعب، وصدق التعامل، والحريص على المال العام، والموقف الحازم والمتشدد تجاه كل من يحاول اختراق ذلك حتى وإن كان من أعز الأصدقاء والأصحاب له، وكبار من حارب معه أو عمل معه، مدنيين وعسكريين وشيوخ، وقضاة تشريع أو علم (زيوداً كانوا أم شوافع) إذا جاز استخدام هذا التعبير الذي انتهجته عملياً بعض العناصر المنحطة عشية نشوب الخلاف السياسي، والصدام العسكري بين قادة الوحدات في شهر أغسطس ١٩٦٨م، غير أن منطق الفريق العمري هذا، وسلوكه المتباين مع توجه النظام السياسي والعرف الإجتماعي المتخلف السائد، لم يعودا مقبولين - بمضي الوقت - من قبل ممثلي النظام وعلى رأسهم القاضي الإرياني، ورؤساء العشائر، وكبار المنتفعين من المال العام، وتجار الحروب. وأنه لابد - نتيجة لذلك - أن تحصل المواجهة بينهما أجلاً أم عاجلاً ولن يسمح له بأن

يظل على الدوام محايداً تجاه صراع المصالح، وتعتش القوى القديمة للعودة إلى السلطة السياسية المباشرة التي كان قد أقصاهم عنها حكم الإمام يحيى حميد الدين، ولم يبق لهم سوى الحفاظ على مسؤولية الإشراف على أداء الزكاة ومراقبة عملية التجنيد العسكري، والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل مناطقهم ولسوف ينخرط الفريق العمري في عملية الصراع هذه شاء أم أبى.

ليس فقط بسبب موقفه القيادي من السلطة: كقائد عام ورئيس للوزراء يفرض عليه واجب الحفاظ على الأمن العام، وبناء جهاز الدولة المركزية الذي تفشي فيه الخراب بعد الحرب الأهلية، بل ورجل وطني لا بد أن يكون له موقف واضح ومحدد من عملية المنافسة هذه، والصراع المتحدم بين القديم والجديد.

لهذا ألا يتوجب -طرح هذا السؤال على الأخ الجاوي- على كل العناصر والقوى الوطنية المخلصة الإسراع بنجدته والإلتفاف حوله لدعم تلك المطالب الرئيسية للوطن، وتأجيل بقية المطالب الوطنية الأخرى بخصوص العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وذلك إلى وقت آخر يتواءم مع مرحلة التطور الذي سوف تنهض به عملية التحالف الوطني مع الفريق العمري، وتمهد السبيل إلى بلوغ تلك المرحلة التي يكون فيها الوطن مؤهلاً لعملية المواجهة مع الخصم السياسي والاجتماعي القديم، وقادراً بالتالي على فرز قواه السياسية الجديدة المنظمة التي تعرف ماذا يريد الوطن بحق عوضاً عن الضبابية والهلوسة السياسية، والنظرة الرومانسية الحاملة الطامحة -قبل الأوان- إلى تشييد عصر الحرية المطلقة، وتحقيق الديمقراطية السياسية، والعدالة الاجتماعية، دفعة واحدة في وقت لاتزال فيه علاقات التخلف والجهل والأمية والولاءات الطائفية والعشائرية، والمذهبية، تضرب بجذورها في أعماق التربة اليمنية شمالاً وجنوباً وحيث لا يزال حلم الدولة المؤسساتية الحقوقية رهن الغيب، ولم يصل هذا الحلم



بعد إلى درجة من يداعب رأسه شعور البيقطة، وتصور شكل ذلك الحلم، ومعرفة محتواه وإبعاده على الصعيدين التنظيمي والإداري، والفني، طرحت هذا السؤال أخيراً على الأخ الجاوي الذي لم يكن أمامه سوى الالتزام بالصمت وهو المحاور والمجادل الذي لا يعرف السكوت، والعودة مجدداً إلى موسكو لمواصلة دراسة علم الصحافة، وتعلم جدلية النضال السياسي من جديد الذي رجود أن يكون هذه المرة مفيداً، وفاعلاً لصالح مستقبل العمل السياسي في اليمن.

وبالعودة إلى تفهم نهاية مسار تلك الأحداث في ارتباطها بالموقف الوطني للفريق العمري الذي وجد نفسه - في خضمها، وصراعها المتلاطم، والمشوش - شبه وحيد، مع خلو الساحة من الحليف الوطني المنظم والمتكافئ مع الخصم السياسي والإجتماعي الأكثر تماسكاً ووعياً بمصالحه ومعرفة ماذا يريد - إلا أنه مع ذلك قد ظل على مدى الأشهر الأولى من التحاقه للعمل معه - محافظاً على توازن نفسه، وشبه محايد في أجواء الصراعات المحمومة بين ممثلي الجديد المتطرف، والقديم المتصلب والمتزمت، إلى أن وصلت هذه العملية إلى الذروة - مع فشل كل المحاولات التي قام بها العشرات من الوطنيين الخيرين، وعلى رأسهم الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي الذي جوبهت وإياه بذلك الجدار الصم الذي كان قد وقف بدوره بعد اللقاء مع كل من عبدالرقيب الحربي، وسعيد الجناحي اللذان ركبهما الغرور بامتلاك السلاح، والسيطرة على المؤسسة العسكرية، ولم يستمعا إلى صوت العقل، ونجحا في دفع عملية الاقتتال بين إخوة السلاح إلى نهايتها، وتدمير بنية القوى العسكرية الجديدة، نفس ما حدث للوطن بعد ربع قرن أسام محاولات وطنية مماثلة استهدفت منع اقتتال أخوة السلاح والمبدأ والهدف نفسه في عام ١٩٤٤م، نتيجة تصلب وسطحية نظرة بعض قادة الحزب الاشتراكي في طريقة التعامل مع الواقع



اليمني، وجهل فن النضال والحوار السلمي مع الخصم السياسي والاجتماعي، وركوب موجة العنف والنم، وعدم الاهتمام بعملية التحالف الوطني والتعاون مع قيادة المؤتمر، واللجوء من ثم إلى ممارسة النزعة الطائفية والانفصالية كخيار سياسي لتحقيق أهداف وطنية ضحلة، بنفس قدر ضحالة الخيارات الوطنية التي مارسها أخوة النضال والسلاح في عام ٦٨م تحت شعار الطائفية حد قيام كل قاتل وحدة على حدة يتصفية أفراد قوات وحداته الذين لا ينتمون إلى منطقة الزيدية أو الشاقعية - على حد تعبير قادة الأطراف المتحاربة - في حين كان رئيس الأركان السابق الذي أعده الفريق العمري، يقوم سراً بعملية التجنيد العسكري، لصالح الوحدات المضادة، وذلك تحت شعار محاربة الشواقي الخارجيين على النظام العام بيتما كان قطاع اليرجوانية التجارية النكوميروية، والسمايرة والمقاولين، ورؤساء العشائر بجزلوق العطاء لوحدة سلاح المدرعات والإحتياط، وحفوزتهم على مقاتلة الشيوعيين في وحدات الضلات، والصاعقة والمهندسين بما يعني كون تلك المعركة كانت لخدمة أهداف سياسية ومصالح اجتماعية ولم تكن - في جوهرها - بأي حال طائفية كما أود لها البعض، بل كانت الطائفية مجرد ستار، بهدف إضفاء جو من الحقد والكراهية، والتعصب الأعمى الذي لا يبق ولا يذر، ولهذا كان الجو العسكري جد ملتهب، بل ومنذر بالخطر مع ظهور تبادل نيران الأسلحة الثقيلة بين المواقع بما في ذلك مشاركة سلاح الدبابات، الأمر الذي وجد الفريق العمري نفسه في وضع لا يحسد عليه، وذلك لحظة توقف مدفعية (قاسم منصر) عن ضرب العاصمة صنعاء وترك قادة الجيش الجمهوري يقومون بالنيابة عنه لطحن الثورة من الداخل، والقضاء على النظام الجمهوري الذي عجزت عن فعله كل القوى في الداخل والخارج.

وقد ظل الفريق العمري محتاراً بين أن يقف مكتوف اليد إزاء هذه

المخاطر، وذلك معناه ترك الوطن يغرف بجميع من فيه، أو أن يقوم بعملية التدخل العسكري لفضّ الاشتباكات وهذا يعني ترجيح كفة انتصار قوة على أخرى. وهو ما لم يكن على استعداد للمجازفة فيه، كون أي انتصار على هؤلاء وأولئك ونزع الأسلحة من أيديهما سوف تدفع المؤسسة العسكرية الوليدة ثمنه غالياً، ويشكل في نفس الوقت خسارة كبيرة للوطن في وقت كان في أشد الحاجة إلى تماسك الجبهة العسكرية لإحراز النصر على بقايا فلول العناصر والقوى الملكية شبه المنهزمة، والتي تحاول تجميع نفسها من جديد إثر عملية الإختلاف والإقتتال داخل الصف الجمهوري.

ولم يسعه إزاء كل ذلك -رغم أن قوة الحرس الجمهوري وقوة الإحتياط الضاربة كانت على وشك التدخل لصالح موقف الفريق المحايد إلا أنه أوقف تحركات بعض قادتهما بعد أن اعلمته باشتباه موقفهم، إثر اجتماع لهم عقده سراً في منزلي، تم خلاله استدعاء بعض الضباط المبعدين عن العمل داخل الجيش، ومحاولة اقناعهم على الالتحاق مجدداً بوحداتهم، اذكر منهم العقيد عبدالله الصعر الذي أعلن عن رفضه الدخول في المعركة الطائفية وعاتب كل من العقيد ابراهيم الحمدي، وحسين المسوري، على إهسال النظام للضباط الشرفاء كما رفض الفريق العمري من ناحية أخرى- إقتراح المقدم الشهيد ابراهيم الحمدي الذي توسط بي لإقناع الفريق العمري بقبول مشروع قادة قوى الإحتياط والحرس الجمهوري بعملية التدخل ونزع أسلحة المتقاتلين، وهدد -بدلاً عن ذلك- باعلان استقالته والقيام باصدار بيان يحل فيه قادة السلاح مسؤولية انهيار النظام الجمهوري، الأمر الذي فزع له الجميع، وتوقفت العمليات العسكرية على الفور، بادر القاضي الارياني -على إثره بطرح مشروع نزع اسلحة المتحاربين ونفي قادتهم الى الخارج، لم يسع الفريق العمري إلا الموافقة عليه،



بعد أن صوت الجميع لصالح هذا المشروع، وأيده الكثير من الناس في العاصمة الذين هددت أرواحهم، دون أن يعرفوا ماذا يعني نزع أسلحة وحدات الجيش، وتشيت قواه، ومن المستفيد وراء كل ذلك....

وينجح خطة هذا المشروع، ومواقفة الفريق العمري عليه، كان أول تنازل منه لصالح توجه القوى المحافظة، وذلك قبيح أن نلحق أنا والأستاذ المحرم محمد عيده تعمان الحكيم، اقتناع الأتح الجاوي، والأتح سعيد الجناحي من قادة منظمة حركة القوميين العرب التي كان له ضلع في تأجيج نار رد الفعل المقابل / بالتعاون في سبيل كف الفرقاء عن خلافاتهم، وتصعيد العمل العسكري فيما بينهم والإحتفاظ بالتالي بصدقة الفريق العمري، وإعادة روح التعاون معه على ما كان عليه وذلك تجنباً لارتكاب المزيد من الإساءات الوطنية، وبقدر الآمال الثورية.

ومع مرور بعض الوقت بعد تفسخ قادة الوحدات، وترحيلهم إلى خارج الوطن ثم مصرع عبدالوهاب عبدالرقيب في تبادل لإطلاق النار بينه وبين جنود الحكومة داخل منزل العقيد علي سيف الخولاني الذي كان قد أحتفى فيه بعد ظهر أحد الأيام إثر خلاف نشب بين حراسه ودورية عسكرية حكومية أسفر عن مصرع بعض أفراد الدورية قدم على سيف الخولاني بعد سماعه أخبار لجوء عبدالوهاب إلى منزله- وذلك إلى الفريق العمري الذي كنت موجوداً لديه، حيث طلب منه السماح له بالتوسط والقاء القبض عليه دون حاجة لاستخدام العنف معه، ووافق الفريق العمري على ذلك، وذهب على سيف الخولاني صحبة بعض الجنود إلى منزله مطالباً إياه بتسليم نفسه في وجهه، غير أنه رفض، حسب رواية علي سيف الخولاني- لقي إثر ذلك الرفض مصرعه بعد تبادل لإطلاق النار مع الجنود الرسميين الحكوميين، أسدل بعد ذلك الستار على مسرحية خلاف

واقترال أخوة السلاح اعقبه ملاحقة ومطاردة قيادة المقاومة الشعبية، وحلها، وانفتاح أبواب السجون والمعتقلات للعناصر الحزبية، وتطبيع العلاقة من ثم مع السعودية، ودخول أحمد محمد الشامي وقاسم منصر إلى عضوية المجلس الجمهوري، كان يصعب على حكومة القاضي الإيراني والقوى الجمهورية المحافظة تحقيق كل ذلك، في ظل وحدة فصائل قوى حرب السبعين يوماً بقيادة الفريق العمري الذي وجد نفسه بدونهم وحيداً في معركة الوطن السياسية، وبناء دولته المركزية القوية المستقلة، وقت أن توجب على الفريق العمري بالتالي محاولة التصدي بمفرده لأعمال الفساد السياسي وتردي الوضع الأمني، والتسبب المالي والإداري، والإعراض على ازدواجية النهج السياسي للقاضي الإيراني، المتسم بالمناورة، وعدم الوضوح، ومحاولة الاحتفاظ بكل الأوراق المتناقضة، والتوازنات السياسية والاجتماعية الهشة وذلك على حساب هبة الدولة، التي كانت شغل الفريق العمري الشاغل بعد الانتصار النهائي على العدو الملكي، حيث ظهر على السطح تشري ظاهرة الفساد، وتكالب الكل ضد الكل بما ينسجم ويواكب طبيعة علاقات التخلف، وأجواء سيطرة ممثليه على مقدرات الحكم وخيرات الوطن، الأمر الذي أسفر في النهاية عن فوز القاضي الإيراني والقوى المحافظة في معركتهما غير المتكافئة ليس مع الفريق العمري فحسب بل ومع الطموحات والآمال الشورية للقوى الوطنية الجديدة، بما يؤكد مجدداً بأن الوقت كان ولا يزال مبكراً أمام إمكانية وجود العمل السياسي الوطني المتحضر، وتضاؤل الأمل بالتالي - في عدم تواجد فرصة القيام بمهمة التحالف الوطني الهادف إلى وضع أساس الدولة العصرية الحديثة، وما يزيد الطين بله هو عدم استفادة القوى الوطنية من التجارب الكثيرة السابقة، وإظهار عدم الإستعداد بالتالي لمحاولة الإرتفاع إلى مستوى هشوم العصر ومسئوليته،

حيث لاتزال هذه القوى مشدودة حتى اليوم إلى عقلية الماضي ويتأرجح سلوكها بين ممارسة أساليب التخلف، والطسوح اللامحدود الذي يدفعها إلى التهلكة وذلك بمجرد الشعور الزائف بامتلاك القوة العسكرية، مغلبة إياها على النظرة الموضوعية، وعلى العامل التاريخي، تمثل ذلك كما تبين لنا من الفصول السابقة- خلال عملية التحضير لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، دون البحث عن البديل الموضوعي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار للظروف الإقليمية المحيطة والملابسات الدولية.

تكرر ذلك أيضاً بضياح فرصة الاستفادة من الوجود المصري على مدى ستة أعوام لصالح رصّ وحدة صف قوى الثورة، وتقوية عودها، وتعميق جذورها وذلك عوضاً عن التطاحن، والتنافس على السلطة، والجري وراء انتصارات ومصالح حزبية انفرادية، ولا يقل سوءاً عن ذلك ضياح فرصة التعلم من انتكاسة واندحار عناصر قوى الثورة الجدد لعام ٦٧ - ٦٨م داخل طلائع القوات المسلحة الناشئة، والمقاومة الشعبية الوليدة، وذلك نتيجة عدم احتفاظ هذه القوى بالتعاون مع الفريق العمري الذي كان له فضل تواجدها الشرعي على الساحة الوطنية النضالية، ومما فعاليتها على الصعيد العسكري، وذلك وسط ظروف الإحباط، ورغم تحجر النظام، فوق أنه مهد لها السبيل ووضعها في قلب الحدث السياسي والعسكري الذي كانت مبعدة عنه، كما مكنها بالتالي من قيادة معركة الوطن المصيرية، كان إنتصارهم فيها تحت قيادته والتعاون معه- بمثابة وسام واستحقاق شرف لها وجواز بقائها على أرض العمل القيادي العسكري، الذي كان غير معترف لها به من قبل الأوصياء التقليديين على مدى عشرات السنين.

ومع هذا فقد ركب البعض رؤوسهم، واعتلاهم الصلف والغرور وذلك



بالإنجرار نحو مقارعة الخصم السياسي والإجتماعي بقوة السلاح، والمجازفة بالدخول معه في مجابهة عسكرية خاسرة، الأمر الذي تناساه بدوره للأسف ولم يتعلم منه قادة الحزب الاشتراكي، وذلك رغم مرور ربع قرن على تلك التجربة الأخيرة القاسية، حيث كان قد ارتفع جزئياً - وعي الوطن السياسي، واتسع حجم قاعدة القوى الوطنية، ومنح الوطن - لأول مرة - فرصة التكتل السياسي، والعمل الحزبي، في ظل توحيد الشطرين، حيث خسر الرطن -مع ذلك- مشروعه الحضاري الذي بدأ يتخلق في أجواء صحية انتظاراً لمجيء قابلته الجبهة الوطنية التي سوف تحتضنه، وترعاه -عوضاً عن تركه نهياً للمنافسة الحزبية الإنفرادية، والأهداف الخاصة، والإعتداد بالقوة وعرض العضلات التي لا لزوم لها، وقت أن كان الخصم السياسي والإجتماعي، والفكري يملك أضعاف هذه القوة، وحيث كان هناك فرصة أمام منازلته سلمياً وبشكل متحضر، باتباع أسلوب التحالف الوطني العريض، وتبني قضايا وهوم الوطن الرئيسية، التي لا يملكها ذلك الخصم، الذي نزل الى الشارع السياسي بدلاً منهم، واثبت أن الفوز بصوت الناخب والوصول الى السلطة يمر فقط عبر الناس، وليس عن طريق السلاح، بما يعني سحب البساط من تحت اقدامهم لم يكن ليتأتى ذلك لو أن الاشتراكي تمسك بقضية التحالف بدلاً من الإعتداد الزائف على الفوز ببضعة مقاعد داخل المجلس النيابي، سوف تنتقل إليه حتماً المناركة الحزبية الثانوية، ويتبخر داخله ما كان يمكن تحقيقه بالتحالف فيسا يخص مسألة بناء الدولة المركزية، ووضع أسس الهوية الاقتصادية والاجتماعية، الحلم الذي كان ولا يزال يهدد عقول المناضلين الأوائل والأواخر، ومحاولتهم الدؤوبة في الحفاظ عليه وصونه من أن تعصف به قوى الشر الداخلية والخارجية، وتشوه به القوى الخارجية على خلفية شعار المنافسة الحزبية، والممارسات الديمقراطية الزائفة. والخوف -بالتالي- من

أن تنجر العناصر الثورية المتطرفة وتقدم لهم هذا الحل في طبق من الفضة وذبحه الى الأبد. وهو ما حدث للأسف كما أسلفنا، غير أن البعض -مع هذا- قد يعترض على هذا التقييم، قائلاً :

ربما لم يكن هناك داخل صفوف المناضلين والثوار الجدد، وقادة الأحزاب من يحسن التنبؤ بالغيب، ومعرفة ردود أفعال المستقبل السلبية تجاه عملية النضال العسكرية هذه كما وأنه ليس بالضرورة وجود أنبياء بين المناضلين يستقرؤون لهم طبيعة الأحداث والمخاطر التي تنتظرهم، فضلاً عن أن لكل فترة نضال قانونه الخاص به، وردود أفعاله المطابقة التي قد تبدو مخالفة للطبيعة لكنها كذلك في الأصل منسجمة مع الفعل ورد الفعل...

والرد على هذا هو بالنفي، بالنسبة للشق الأول من السؤال -كان هناك- فيما يتعلق بحركة الضباط الأحرار من قام بدق ناقوس الخطر من جراء أي مغامرة عسكرية، ليس ذلك فحسب، بل وطرح بين أيديهم البديل الموضوعي لعملية المجازفة بحياة الأمة ومستقبل الوطن.

في حين لايجعل أحداً -بالنسبة لموضوع الخلاف والصراع مع الوجود المصري- كم هي الجهود الوطنية المخلطنة التي بذلت في سبيل إحتواء ذلك، والدعوة إلى وحدة الصف والتحالف مع العون المصري، ومحاولة الإستفادة من وجوده على الصعيد السياسي والعسكري والإقتصادي، وذلك بهدف وضع البنية الهيكلية لهما، وتجهيز الوطن لمرحلة الإستقلال والإستغناء عن هذا التحالف الذي قد يتعرض في يوم ما للتفكك.

وبخصوص إقتتال (أخوة السلاح في حرب أغسطس ٦٨، فإنه بالرغم من شراسة واستعداد القوى الجمهورية المحافظة للعناصر الثورية الجديدة التي قادت حرب السبعين يوماً، إضافة إلى تنوع تشكيلة هؤلاء المناضلين، وتأثير

بعض النزعات المتطرفة لقادة وعناصر منظمة حركة القوميين العرب الذين يعتبرون إمتداداً لنفس جورج حبش، ونايف حواتمة، وقحطان الشعبي، وعبدالفتاح إسماعيل - بتواجدهم داخل العملية الإقتتالية تلك - فقد بذلت محاولات جادة لاحتواء ذلك الخلاف، وإعادة الثقة بالفريق العمري، وخلق جسر علاقات جديدة معه بهدف قطع دابر النزعة الطائفية، والمجاز الحد الأدنى من التحالف الوطني ضد العدو المشترك الذي كان على الأبواب في وقت كانت فيه حكومة الإستقلال في عدن تلهث وراء المساعدة المالية البريطانية، وتعيش تحت كنف حمايته العسكرية، الأمر الذي كان واضحاً أمام الجميع بأن أي إنحجار نحو رد الفعل بمثله بين الخصوم السياسيين يعتبر عسلاً إنتحارياً، ليس فقط بالنسبة للقوى الثورية الجديدة فحسب، بل واجهاض حلم الأمة في إمكانية صنع مستقبل أكثر سعادة وإشراقاً ومع هذا فقد نشب الخلاف والاقترال داخل حكومة الجبهة القومية منذ اللحظة الأولى، وأكلت المزايدات السياسية وردود الأفعال القبلية البدائية في طريقها الأخضر واليابس .. ينسحب ذلك بدوره على موقف الحزب الإشتراكي الذي لم تتقيد بنيته الفكرية القبلية والطائفية والتوجهات السياسية القومية المتطرفة المحمولة على خلفية قيادته السياسية القادمة من تنظيم صفوف الجبهة القومية والإنشقاق داخل الأحزاب البعثية السورية والعراقية، والناصرية، وذلك بالرغم من رفع شعار الماركسية والشيوعية التي تعرضت بدورها من قبلهم للتشويه والمسح ودفع الناس للإستعداد على تلك الشعارات، والوقوف ضدها، بنفس الدرجة التي كان تطيح إلى فعلها بين الناس، الدعايات الإستعمارية وحلفائها في المنطقة وليس هناك ما يعفيه عن مسؤوليته.

ومع هذا فإنه لم يكن هناك مبرر أمام مسؤوليته التاريخية الكبيرة تجاه

ماحدث للوطن بعد الوحدة خاصة وأن الخيارات التي كانت مطروحة أمامه كثيرة بما لايقاس مع ضيق فجوة خيارات العمل الوطني الثوري السابق، سواءً على عهد حكومة الثورة في سنواتها الأولى، كما في عهد حكومة الفريق العمري بعد خروج القوات المصرية، وكارثة حرب اغسطس عام ٦٨م، حيث كان بحوزته وتحت تصرفه إمكانيات واسعة لقيام تحالف وطني عريض مع القوى الوطنية المستقلة والعناصر الحزبية أو التنظيمات الجساهيرية، بل ومع بعض عناصر السلطة السياسية برئاسة علي عبدالله صالح الذي لم يكن قد أقام تحالفاً مع الإصلاح عشية الإنتخابات العامة، لو أن الاشتراكي كان قد تورع واستجاب لدعوة التحالف الوطني العام، وكف عن هذر «مشروع الأمة الحضاري» ومحاولة إنجازه من جانب واحد، علماً بأن ما يميز أصالة العمل السياسي الوطني في ظل ظروف علاقات التخلف، وتدني مستوى وعي الجماهير، هو في مقدورته على تجاوز مشاعر الاحلام الذاتية والاعتداد بالقوة العسكرية، والتباهي بالروح التنظيمية شبه العالية، وعدم الإستجابة بالتالي لردود الأفعال الإستفرازية التي تعتبر متأصلة في عملية سلوك ومواقف مجتمعات عهود التخلف. ويصعب فقط على السياسيين الوطنيين السذج تحاشي الوقوع في شرك ردود الأفعال تلك والانحجرار معها إلى حلبة المواجهة والصراعات الثانوية المميتة، حيث كان جديراً - بحزب اشتراكي، يملك نظرية سياسية متكاملة - ويرفع شعارات الإشتراكية والعدالة الإجتماعية - أن ينغمر - عوضاً عن ذلك - بالإنشغال بالقضية الرئيسة التي تواجه الوطن، وتفرض نفسها على بقية الهموم المستقبلية الأخرى ذات الصلة بموضوع الديمقراطية السياسية، وحرية العمل الحزبي الإنفرادية والمنافسة على السلطة السياسية، التي لم تنضج ظروفها بعد، حيث لاتزال قضية التحالف تشكل البديل الموضوعي في مرحلة علاقات الإنتاج

ما قبل الرأسمالية وتبدل مواقع القوى الاجتماعية، وعدم استقرار المواقف الوطنية الثابتة. غير أن قانون التطور التاريخي الاجتماعي، شاء أن يثبت إزاء الإنسياق نحو العمل الحزبي الفردي، والإنجرار إلى مواقع ردود الأفعال الإستفرازية بأن كل ذلك لن يرقى تحت أي ظرف ومع أي شعار مهما كان هذا الشعار عظيماً وذلك إلى مستوى رد الفعل الواعي الموازي لحركة الواقع الاجتماعي الفعلي والاستجابة الموضوعية له.

نفس العملية التي حكمت مسار تجربة أغسطس عام ١٩١٨م، مع فارق بسيط، هو أن ظروف حالة الخلاف والصراع في عام ٩٤ - ٩٥م كانت فضفاضة بعض الشيء بما يسمح وطرح مجسوعة من الخيارات الوطنية الإيجابية كبديل للمواجهة العسكرية، وتخاشي الوقوع في خطيئة إعلان الانفصال، والتحالف من ثم مع العدو الخارجي التاريخي، وإجبار الخصم السياسي الداخلي على تعמיד الوحدة بالدم.

وعشية الاعتراف بتلك الحقائق الذي يجيء متأخراً -للأسف- في حساب الزمن التاريخي الذي لا يرحم، ويقطع مشاعر الأحلام -كحد السيف- تكون الشعوب والأمم المتخلفة المحيطة باليمن، قد قطعت شوطاً جديداً في مضمار الحضارة العالمية، وقفزت خطوات الى الأمام مع اكتساب تجارب تاريخية نوعية يصعب تفهمها وملاحقتها في ظل البقاء رهن مرحلة المخاض التاريخي الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الذي لم تنته دورته الكاملة بعد، وحيث يصعب بالتالي مجرد الحلم في إمكانية الخروج من حالة الركود، والتقوقع، واستسلام الوطن من ثم لظاهرة انقراض الأمة على الصعيد التاريخي المحلي، والأفق العالمي، ورضاء الناس بذل العيش على هامش الحضارة البشرية المعاصرة، والركون المطلق على موارد النفط والغاز وعلى عائد الوكالات

السياحية، وإرتهان مستقبل البلد على القروض والمساعدات الخارجية، الأمر الذي تظل معه الحاجة قائمة لمعالجة هذه النقطة الاستراتيجية، وذلك في ضوء عملية التحالف الوطني، والاسراع في وضع منطلقه النظري المحكوم بتلك الرؤية، والاعتراف بخطورتها، وأولوية العمل في إطارها وذلك بهدف تجاوز حالة التآرجح بين قوة جذب عصرين تاريخيين، مختلفين، ومتناقضين، سوف يفضي عدم الحسم الى جر البلد نحو الهاوية، في حين لامفر من المواجهة الشجاعة، والتعامل مع معطيات العصر الحاضر، ومحاولة وضع قدم متميز وسط عملية الشد والجذب التاريخيين هذ، بما يعني البحث الجاد والمسؤول عن صيغة جديدة للتحالف الوطني، لست أعني بذلك تلك الصيغ الجبهوية التحالفية الكلاسيكية التي مورست قبل ذلك -في كل من سوريا، والعراق، ومصرعبدالناصر، وذلك في ظل قيادة الحزب الحاكم، وتحت كنف الزعيم الأوحـد الذي لا يعلو على رأيهما رأي آخر، كما ولم يكن ذلك الشكل من التحالف الديمقراطي التقليدي الأوربي الذي ترسو دعائمه على أساس تقاسم السلطة السياسية، وتوزيع الحقائق الحكومية، والحصول على بعض المصالح والامتيازات المشتركة لصالح قادة التحالف، على صعيد العمل الحزبي الخاص، والتنافس على النفوذ الجماهيري، واكتساب مواقع جديدة- وإنما ذلك الشكل من التحالف الذي يركز على الهم الوطني المشترك، ويقوم على قاعدة الاستجابة المشتركة لمصالح البلد العليا، والتعهد بانحياز مهام البنية الأساسية، وطرح ماعدا ذلك جانباً حتى يتم وضع الهوية العامة للنظام، ويكتسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، شكله الوطني المتقدم وتبرز على السطح وجهته الثقافية، ومنحاه الفكري المتميز.

وهذا يعني التخلي عن تقليد جميع الممارسات السياسية الأوربية

والأسيوية، بما في ذلك ممارسات ونظام عمل حزبي الإئتلاف الحاكم: المؤقر والإصلاح، الذي ينبع من ذلك الأساس، ويتغذى من نفس المصدر- لكن بشيء من العسر في الهضم، ومعاناة أمراض فقد الشهية سوف لن يتم التخلص منهما إلا في حال ترويض عمل النفس، ومجاهدة العقل واحترام الرأي الآخر، والاعتراف بحقوق الوطن، وجعلها في أولويات عمل التحالف، ومقياسه الذي يتم الاحتكام اليه، وحيث لا مكان وسط ذلك- لشبهة مصالح كبار رجال المال والأعمال، والسماصرة، والمفسدين في الأرض، وسارقي المال العام، كذا بعيداً عن المساومات السياسية، وعقد الصفقات المذهبية، والعسكرية المبيتة، واحلال شورية الحكم، ووحدة الرأي، والنهج الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، محلها وفقاً لما تمليه تعاليم الشرع، وقوانين وسنن التطور، وماتفرسه تحديات المجابهة الاستعمارية، والمخاطر الصهيونية وشروط البنك الدولية المجففة.

فهل حان ياترى موعد يقظة الأمة اليسنية، وهل لدى ممثلي قوى الظلام، والتخلف، وحلفائهم البرجوازيين، التجاريين، والمصرفيين الربويين- استعداداً لتقديم بعض التنازل قبل فوات الأوان؟...

وهل يمكن فوق هذا وذاك استفادة القوى والعناصر الوطنية من فشل تجربة عدم مواصلة التحالف الوطني مع الفريق العمري، وترك الآخرين يجنون ثمار النصر، ويفرق البلد في خضم العبث والفوضى؟...

ذلك ما سوف تكرر لمناقشته فصول الجزء الثاني من هذا الكتاب، وذلك في سياق استعراض تفاصيل أعمال ومواقف الفريق العمري في حرب السبعين، والكشف عن خلفية هذه المواقف في علاقتها بالمقاتلين الأبطال، وصمود أبناء الوطن الشجعان التي أقوم حالياً بتجسيعها وتقصيصها لدى أولئك الذين شاركوه في أعمال النضال خطوة، خطوة، وصنعوا - وإياه - النصر عبر كل

جبل وشارع، ومنعطف داخل العاصمة وخارجها، وكونوا معه لوحة النصر
الزاهية لا أملك إلا مناشدة أولئك الأخوة الأبطال: مدنيين وعسكريين- أن
يمدوني بمالديهم من تفاصيل وصور ووثائق، من شأنها اكساب تلك اللوحة
النضالية الخالدة- شكلها النهائي المعبر عن مساهمة ومشاركة كل الناس
الشرفاء في هذا الوطن. والله أسأل العون والتجّاج

محمد الشعبي ١٩٩٦/٥/١٥ م - صنعاء

صدر للمؤلف

- ١- وثائق الثورة اليمنية والقوى المضادة « مؤتمر حرض ومحاولات السلام في اليمن » صدرت منه ثلاث طباعات موسعة.
- ٢- وثائق ودراسات.
- ٣- حول الثقافة والفكر في اليمن.
- ٤- تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة. مترجم من الروسية.
- ٥- الآثار تؤدي إلى رمال الجزيرة العربية ... مترجم من الروسية.
- ٦- تحقيق مخطوطة . الصفراء والبيضاء من الذهب والفضة لعلامة اليمن أبي حسن الهمداني.
- ٧- تحقيق مخطوطة : تهامة والمخلاف السليماني للمؤرخ إسماعيل الوشلي.
- ٨- شهيد وطاغية : قصة حياة الشهيد عبدالله محمد اللقية.

نحت الطبع

- ١- مخطوطة « نزهة الظرفاء ، وتحفة الخلفاء . للملك الرسولي الأشرف.
- ٢- مخطوطة : تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان، مرشحة للحصول على جائزة معهد المخطوطات العربية.
- ٣- مخطوطة : بغية المريد وانس الفريد. عن حياة ونضال الإمام القاسم بن محمد.
- ٤- مخطوطة : « نشر الثناء الحسن » لاسماعيل الوشلي - مؤرخ يمني من القرن الثالث عشر. في ثلاثة مجلدات، مكرسة لتراجم حياة وأعمال كوكبة

من العلماء، والأدباء، والشعراء في تهامة والمخلاف السليماني، مع دراسة
(بيبلوجرافية) واثنوجرافية تشمل عدد السكان وتوزعهم المكاني، والمعيشي
والثقافي التاريخي، والأمري على امتداد فترة ألف عام.

وثائق وملاحق

OFFICE
SEC. "D" ST. No. 4
Telephone No. 227

SHEIKH OTHMAN
ADEN, COLONY
Tele. : MAKTARI

علي محمد علي مکتري

مهندس ومترجم ومفاوض

ALY MOHAMED ALY MAKTARI
EXPORT - IMPORT & CONTRACTOR

الادارة :
جريدة رقم ٤٠ قسم دي
تليفون غرفة ٢٢٧
الشيخ عثمان - عدن
تلفونيا « مکتري »

الموافق ٧ نوفمبر ١٩٥٢

تحريراً في ١١ صفر ١٣٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة صاحب الجلالة لقولنا يا ايها الملك العظيم الامير احمد بن يحيى حميد الدين
ملك اليمن ابداء الله وخبر اسم بعمير رعايته

مولانا
اني ارفع اليك ايها جلالتكم الساجده اخلصوا لى التحية
وبعد اني لا استطع ان امير جلالتكم شكرى وامتناني العظيم لما لمسته في شخصكم البلي
الذي انى دل على شي فاني ما يد ل على مكارم ونبل اخلاقكم وتواضعكم كيف لا تكونون متحليين
بهذه الاخلاق والمزايا الحسنه وانتم من سلا لالمصطفى صلوات الله عليه

مولانا
حسب الامركم الشريفة غادر بعد ان على امر او صولي من مدينة تعذر وقد سافرة
الى الحد يد وذا لك في اليوم الساج من صفر بعد ان مكثت في جزيرة كمران ما يقرب
من يومين وذا لك لتفقد وكلنا هناك وقد امر بقتل جلالتكم عند وصولي الحد يد وكانت الهرة
كما يلي

الحد يد ٧ صفر ١٣٧٢ هـ
مولانا امير المؤمنين ايدكم الله
وصلنا الحد يد حسب امركم الشريفة ونحن بانتظار امرنا يا بكم
وقد كان ردكم الشريفة كما يلي

المعروضي بعد ٩ صفر ١٣٧٢
الى علي المقطري الحد يد
احسنتم هل اكلمت علكم في فتح المحل واوضحو ما بقى من عمل
هذا وقد رد بنا على جلالتكم واوضحنا لكم ان المحل مفتوح ويعمل في التصدير والتوريد
من غير اقتصار ما مهمة وصولنا فها اعتماد الامركم في البواخر وكنت اقصد بذالك
وكالة البواخر الممنوعة لما لمسته فيكم من رغبة صادقة لا راحة الا لراحة جلالتكم من الشكاوي
التي تصلكم بخصوص عدم وجود العدالة في التقييد وتفضيل بعض على الاخر هذا وقد استظمت
ردكم فقلتم اصلو بالنايب ليعرض عليكم ما كان من امر البواخر ولما لم يكن النايب موجودا
بالحد يد وقيل لي انه ربما مكث فيها ما يقرب من عشرة يوم ما حولت على الرجوع الى
عدن لما شرة بعض الا مال اليها لى التي لا بد من قضائها

يا صاحب الجلالة اني اكهب لكم هذا بدافع من ضميري وحباً في خدمة جلالتكم
خدمة خالصة لوجه الله والوطن ولا ير عن لكم صدق وكفايت ابنا لكم واني اقول
لجلالتكم هذا الا قصد الحق ام الترف وانما اقول ذالك بكل اخلاص وامن هذا اياه
لمسري ان اقدم لكم كل ما يلزمكم ويلزم الوطن من خدمة او توريد وتصدير لمختلف

بسم الله

OFFICE
SEC. "D" ST. No. 4
Telephone No. 227
SHEIKH OTHMAN
ADEN COLONY
Telegr. MAKTARI

علي محمد علي مکتاري
مستور و موزع و مقاول
ALY MOHAMED ALY MAKTARI
EXPORT - IMPORT & CONTRACTOR

الادارة :
حارة رقم ٤ قسم دي
تليفون نمرة ٢٢٧
الشيخ عثمان - عدن
تلفرايباً « مقفلى »

الموافق ١٩٥٢ / ١١ / ٧

تحريراً فى ١٩ / ١١ / ١٣٧٢

الصفحة الثانية

البضائع والسلع وجميع ما يلزمكم من الآلات تراعيه اوصنا عليه كما اننا على استعداد تام لنقدم لكم صوراً فوتوغرافية جميع تفاصيلها واسعارها الاصلية التي تحصلها باءة من المصانع ولا تريد منكم سوى نسبتهما وية مقابل ما ستصرفه في الطغرافات والبكات وهذا يتروك لكم وكل ذلك في حال تطلبكم بواخراج يد للنقل او طائرات واني واثق من ان محلنا التجاري بحكم خبرته الطويلة واتصالاته الكبيرة في مختلف البلد ان الإوربيه بالاسطانه ان يجلب لكم كل ذلك بأسعارها ودية جيداً .

تجدون في باطن هذا بعض صوراً فوتوغرافية للسرايات الدوشا التي قد استعملت في خدمة الجيش الإمبريكي ولكنها لم تستعمل منها كثيراً في خندق الجيش والسرايات التي من نوع دوشا إمبريكي وحولتها خمسة أطنان ولها سبع تغيرات وهي كما تروها في الصورة مجهزة بأبواب حديدية من الطائرات ولها عشرين من الخشب من صنع بريطانيا وهذه السرايات صالحة لنقل الإمداد والجيش كذلك تجدون صورة للسرايات الجيب الإمبريكية وهي أيضاً جيدة وقد استعملها ناهداً لا يقل عن ٣٠ سنة وقد نفذت كلها واشترى معظمها أصحاب اليمن والعماليق وسلطنة لحج هذا وانما أكرم لجلالكم شيئا من ذلك فحقن هنا رايها الإمبريكي

سوف نوافي جلالكم بتقديم ما نستطيع من معلومات تجارية وغيرها وما إلى من القرب طلبنا من وكيلنا بلندن ان يرسلنا بمعلومات واسعة رأيناها بخروا بالسرايات الجارية وهذا اسطانه اننا انك لن نتردد من اطلاع جلالكم عليه

وختاماً يسر بجلالكم العمر الطويل والخير والبركة وتزويو لليمن الحبيبة قدما واداءاً رايها في حل مبدكم ورها بكم وبقكم الله الى ما فيه خير لامة والوطن وتقبلوا اخلص واكلى التحيات

وبسلام الله عليكم
مسلوكم وابتكم

علي محمد علي مکتاري

الوثيقة رقم (٢٠)

من صنعاء إلى القاهرة في ٢٨ / ٩ / ١٣٩٧ هـ
موافق ١١ / ١٠ / ١٩٧٧ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العزيز مفجر ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة اللواء عبدالله جزيلان
المحترم .

تحية تقدير وإجلال وبعد .

انتهر فرصة عزم الولد عبد العزيز إلى القاهرة فأبحث إليك بهذه الرسالة راجياً أن تصلكم وأنتم متعنين بكامل الصحة والعافية أخني العزيز أعذرني في التقصير عن مراسلتك فأنا مشغول جداً وتأكد أنني أذكرك دائماً ولن أنساك . تسلمت رسالتك المرسلة مع عبد العزيز مع كتاب أسرار الثورة اليمنية شاكراً لك على إصدار هذا الكتاب ويعتبر عندي أغلى هدية أرجو الله أن يوفقك ويطلق في عمرك لكي تتمكن من إصدار الكتاب الثاني للكشف عن حقائق الثورة حتى تعرف الأجيال القادمة من هم صنّاع ثورة ٢٦ سبتمبر وتاريخها لي أيتها الأخ العزيز عن إيذاء ملاحظة بسيطة عن دوري الذي تعرفه أنت وأعتقد أنك ستذكره في الكتاب الثاني ذكرت في كتاب أسرار الثورة اليمنية أنكم كنتم بحاجة إلى ذخيرة صحيحة أنه يوم قيام الثورة كنا بحاجة إلى الذخيرة وقد كانت عندي ذخيرة يتوافق بل وشرفاء وبتلي وتشيكى غير أنني سلسنها للأخ عبد الغني مطهر جاء

من نزع خصوصي هذا الغرض واجتماعنا نحن وعبد السلام صبره وحسن المعري طبعاً بعد اجتماعك بهم وقالوا سلم جميع الذخيرة الموجودة التي اشتريتها إلى الأخ عبد الغني مطهر حيث تم الإتفاق أن تقوم الثورة في تمز كان هذا قبل أن يموت الطاغية بأسرع فقط ثانياً بملك أنك أضرمتا بأن الثورة ستكون يوم ٢٦ سبتمبر وعليه فقد جمعت المشايخ الموجودين بصنعاء بأسلحتهم بعد المغرب في دكانٍ وانتظرت حتى ترسلوا عهد علي الرويشان ويحى بن ناجي القوسي لكي يرافقوا المشايخ على دفعاتٍ أي على اثنين أو ثلاثة على أن يحملوا سلاحهم الرويشان والقوسي لكنهم في الكلية الخريبة وبعد ذلك اتصل بي الأخ عبد السلام صبره وقال بأن قد أجعلوا القيام بالثورة فبقيت محتار كيف أخرج خمسة وثلاثين نفر من الدكان بأسلحتهم في الليل وقد كان دكانٍ مراقب من قبل المسؤولين . فما كان مني إلا أن تركتهم في الدكان يتألموا بعد أن أخذت الفيز من العداد وتركت أخني الشهيد القوسي أحمد الكسيم يرقد معاهم لكي ينصحبهم بعدم الضحك والصياح داخل الدكان حتى لا يكشف أمرهم لأن الوقت كان الساعة الرابعة عشرين أي قد اليك يعني منع التجول قد حل وبعد ذلك بكورت صباح يوم ثاني وأخرجناهم على واحد اثنين . ويوم عصر ٢٥ سبتمبر أبلغوني أن-أبحث عن المشايخ حيث تقرر قيام الثورة في تلك الليلة المباركة فعدلاً بجئت عنهم فلم أجد إلا بعضهم .

أخي العزيز سأكتفي بهذا لأنني لو أدخل في هذا الموضوع قد يحتاج إلى دفتر كامل من الياض . أخيراً وليس آخراً تقبل تحياتي وتقديري كما أرجو إبلاغ أولادك وجميع أسرنا تحياتي والله يرعاك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنورك المخلص

ناصر أحمد الكسيم

أعضاء مجلس قيادة الثورة

١٩٦٢/٩/٢٧

الزعيم عبد الله السلال

الزعيم همود الجانفي

النقيب عبد اللطيف ضيف الله

النقيب عبد الله جزيلان

الملازم علي عبد الممنى

الملازم سعد الأشول

الملازم أحمد الرهومي

الملازم صالح الرهبي

الملازم محمد منرج

تشكيل مجلس قيادة الثورة « المجلس الثاني » ١٩٦٢/١٠/٣١

رئيساً	الزعيم عبد الله السلال
عضوا	د/ عبد الرحمن البيضاني
»	المقدم/ عبد الله جزيلان
»	الرئيس محمد قايد سيف
»	طيّار عبد الرحيم عبد الله
»	الرئيس عبد اللطيف ضيف الله
»	عبد الرحمن الارياي
»	عبد السلام صبرة
»	العقيد/ حسن العمري
»	ملازم أول/ سعيد الأشول
»	ملازم أول/ محمد مفرح
»	عبد القوى حاميم
»	عبد الغني مطهر
»	الرئيس محمد الماخذي
»	محمد مهيوب ثابت
»	علي محمد سعيد
»	الرئيس/ محمد الأهنومي
»	الرئيس/ حسين الدفعي

تشكيل اللجان بمجلس الرئاسة ابريل ١٩٦٣

٤ - لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والائتمال والمواصلات:

السيد / عبد الغني مطهر
السيد / علي محمد سعيد
الشيخ أمين أبو راس
السيد حسن العمري
الشيخ يحيى منصور نصر
السيد / أحمد الوشلي

٥ - لجنة شؤون القبائل:

السيد / عبد السلام صبره
الشيخ علي بن ناجي القوسي
الشيخ / عبد الله الجائفي
الشيخ أمين عبد الواسع نعمان
السيد حسين شرف الكبسي
الشيخ جار الله القردعي

٦ - لجنة شؤون التربية والتطعيم والعدل والأوقاف:

السيد / عبد الرحمن الأرياني
السيد / محمد محمود الزبيري
الشيخ مطيع دماج
السيد / علي قاسم المؤيد

صنعا (١٦) المحلقة

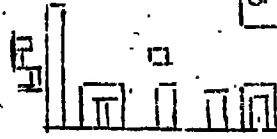
العدد : الثاني من السنة الاولى
التاريخ : ٦ رجب سنة ١٣٨٢ هـ

حكمة اليوم

إذا الشعب يوما أراد الحياة
لا بد أن يستجيب القدر
أب القاسم الثاني

أخر أخبار

الهدف الاقتصادي اليمني الذي سافر
الى القاهرة منذ اسبوع يواصل باحثاته
بشجاع كبير مع المسؤولين في الجمهورية
العربية المتحدة
المعروف ان الهدف اليمني الذي يراى
وزير الاقتصاد سافر الى القاهرة لبحث
امكانية استفادة جمهورية اليمن بملابس
الطين حنيه . هو قيمة القبر الذي قدمته
الجمهورية العربية المتحدة لجمهورية
اليمن عندما كان السيد انور السادات
مجلس الرئاسة في زيارته الاخيرة -
لصنعا والتي استغرقت ١٠ ايام . .



نشرة صحفية يومية رائدة
يصدرها شباب الثورة

المتأثر للثورة في كحل كحلان

رئيس الجمهورية يواصل زيارته لمدن قرى اليمن
جولات الزعيم السلالة في مختلف انحاء اليمن اعاد بثلث
ثقتهم بنفسه . . ايمانهم بالمحيية

تحتج اليمن وسيد ثقتهم بعد اكثر من ١٠٠ سنة
استعاد ثقتهم بنفسهم . . اصبح اكرايانا يستحق

كلمة الجمهورية

هكذا فكذا في اخراج الكتب الاول من جريدة
صنعا قال بعض الشباب انه يخطي ٥٠٠ نسخة لكي يبدأ
وقلت اننا ان هذا لا يكفي لنحن نريد لكل من في اليمن
ان تتاح له فرصة قراءة جريدة يمنية تصدر في اليمن
بأيدي يمنية بعد قيام الثورة اليمنية . .
وبالفعل قرينا طبع ١٥٠٠ نسخة من العدد الاول
وقلنا ان هذه تجربة على خوفها يمكن ان يعرف عدد
قدرة القراء واحتياجاتهم من اعداد الجريدة . .
ولكن الذي حدث كان مفاجأة كاملة وبذلة تماما
الذي حدث انه بعد ٣ ساعات فقط من اصدار العدد
الاول نفذت كل النسخ التي طبعناها وهي ٥٠٠ نسخة
وتزايد الطلب على الجريدة بصورة ملحوظة جعلنا نرى
موقف حرج ولكننا كنا في ذات الوقت اكثر من سعداء . .
لقد اثبت شعب اليمن قدرته ووعيه وحاجته الى جريدة
تحدث احلامه وافكاره التي اختزلها مئات الاعوام والى
جاءت الثورة لكي تتبطل له اول مرة فرصة التعبير عنها في قوة
وصراحة وحرية . . وجريدة صنعا وليد قائلنا قد تضاعف
عدد نسخها بعد صدور عددنا الاول لترجع وتنتهي . ان
يكون جريدة بهذه الثقة الغالية التي منحها لها القراء
منذ اللحظة الاولى انني خرجت فيها الى الناس ان رأيت
بالكل جريدة حرة هو هذه الثقة الغالية المتبادلة لينة
بيننا وبين القراء . .
بسمك سيد الزعيم السيد

كانت هذه هي احدى النتائج الكبرى
للثورة الزعيم السلالة الاخيرة في مناطق
زقار وماحولها . . خرجت كل القرى تستقبل
الزعيم السلالة . . رتصاهل المدن
يحتفلون بالجمهورية وللزعيم . .
مواكب البحث الجديد . . كانت مع الزعيم
السلالة في كل مدينة . . وكل قرية وكل
بشارع ذهب اليها لاجتماعات ليلية الجماهيرية
وتحدثت الى الشعب . قال الزعيم لاجتماع
الشعب . . بالمشقة لتحيته ان الجمهورية
اليمينية قامة لكي تعيد الحق والعدل التي افترضها
الطغاة . . قال الزعيم ايضا ان الشعبية
تتمت من اباء الشعب لاجل مصلحة الشعب
الذي عاصر قرونا طويلة يشته من ظلم الطغاة
من بيت حميد الدين . . تحدث الزعيم
السلالة عن المستقبل الشروق الذي ينتظره
شعب اليمن بعد قيام الجمهورية . . قال
ان كل فرد سيجد العمل الذي يناسبه
وسيجد السكن الذي يأوي اليه اضاف الزعيم
نبدأ مع الشعب التي احتشدت في مراكب
كبيرة حوله في زيارته بالجمهورية قامت لكبرى
تصنع ايضا قد يمت بالية . قال ان الحكم
الناض ان تحت مصالح ومنه رفاه الشعب
يبحث قيلم الزعيم . . اعلان الجمهورية . .
البنية من (٢) . .

المرتب : . . في لوز . . في النشيط . . في الخبي . .
رئيس التحرير : . . في النشيط . . في الخبي . .
محرر : . . في النشيط . . في الخبي . .

أسماء المشايخ الذين اشتركوا في المباشرة ببنادقهم عشية الثورة الى جانب الضباط الأحرار

القبيلة	الاسم	عدد
نهم	الشيخ / محمد عبد الله أبو لحوم	١
خولان	الشيخ / عبد الولي القيري	٢
خولان	الشيخ / حسين صالح الحماي	٣
خولان	الشيخ / عبد الوهاب دويد	٤
نهم	الشيخ / علي عبد الله أبو لحوم	٥
أرحب	الشيخ / محمد أحمد الحباري	٦
أرحب	الشيخ / محمد علي الزنداني	٧
أرحب	الشيخ / عبد الله أحمد العذري	٨
أرحب	الشيخ / عبد الله محمد العذري	٩
أرحب	الشيخ / عبد الواحد العذري	١٠
أرحب	الشيخ / محمد محسن العذري	١١
أرحب	الشيخ / محمد أحمد العذري	١٢
أرحب	الشيخ / فضل علي مهدي	١٣
نهم	الشيخ / أحمد صالح الشليف	١٤
نهم	الشيخ / أحمد صالح تيسان	١٥
خولان	الشيخ / محمد أحمد القيري	١٦
نهم	الشيخ / محمد أحمد الشحيفي	١٧
خولان	الشيخ / عبد الله صالح الحماي	١٨
أرحب	الشيخ / محسن محمد العذري	١٩
خولان	الشيخ / أحمد صالح دريد	٢٠

خولان	٢١	الشيخ / علي محمد القيري
أرحب	٢٢	الشيخ / حميد مرج
نهم	٢٣	الشيخ / درهم ناجي أبو لحوم
خولان	٢٤	الشيخ / أحمد محسن النيني
خولان	٢٥	الشيخ / محمد عبد الله الديج
خولان	٢٦	الشيخ / يحيى صالح دويد
خولان	٢٧	الشيخ / عبد الجليل دويد
الحداء	٢٨	الشيخ / علي عبد الله القوسي
خولان	٢٩	الشيخ / شريان دويد
خولان	٣٠	الشيخ / ناجي محمد القيري
خولان	٣١	الشيخ / عبد الكريم أبو حليقة
أرحب	٣٢	الشيخ / محمد سوا
أرحب	٣٣	الشيخ / صالح أبو سرعة

حفظ الله

الى وزير الدفاع

سلو الى الثلاثة والثلاثين المذكورين

بسم الله الرحمن الرحيم
 وسبق من الكليسة للسلام بالسلامة مع الصباط تحت القيسادة
 ثلاثين وسبع الثاني / سنة ٨٢ هـ / ٢٦ سبتمبر / ٢٠٢٠ م
 وطبي ان تكون مع موتها حتى يكون الاستغناء عنها
 سنة ٨٢ هـ / ٢٦ سبتمبر / ٢٠٢٠ م

قيد بادة التسمية
 هذا هو الرجل
 لاسم الاخر في السهل والمنزل في بلادنا
 هذه الورقة الطويلة التي تم توزيعها
 هم الذين تم توزيعها

صورة لمذكرة توجيه من مجلس قيادة الثورة إلى وزير الدفاع، وعلى هذه الصورة شهادة من المشير عبد الله السلال والاستاذ عبد السلام صبرة بصحة المذكرة وصحة وقوع المشاركة ليلة الثورة.

نسخة للطلبة وأخرى للكتاب
ما هي جذور نفقة الثمر الأرضي : وابن شو

١١

ان نفقة الثمر الوطني اكله للوطن الذي
للدول العربية (التعريف) اذ اجاز لنا سقاية
الثمر المشترك كان من اسبغ واجزئنا بامرنا الله
لنا نفق اليوم اذ في حركته لا وحسب بل
الحق فخر به حريه وطعامه قد يكون عظيم
فهم المرء دون المستوي اذ من رخصته له
العالم من المتواضع وحسب جمع الدوليات
والحقيقة ان نفق المناهج الخاصة الرابع ان
الثمر الذي نفق في الدول العربية من جزر من جزر
والثمر الوطني العالي

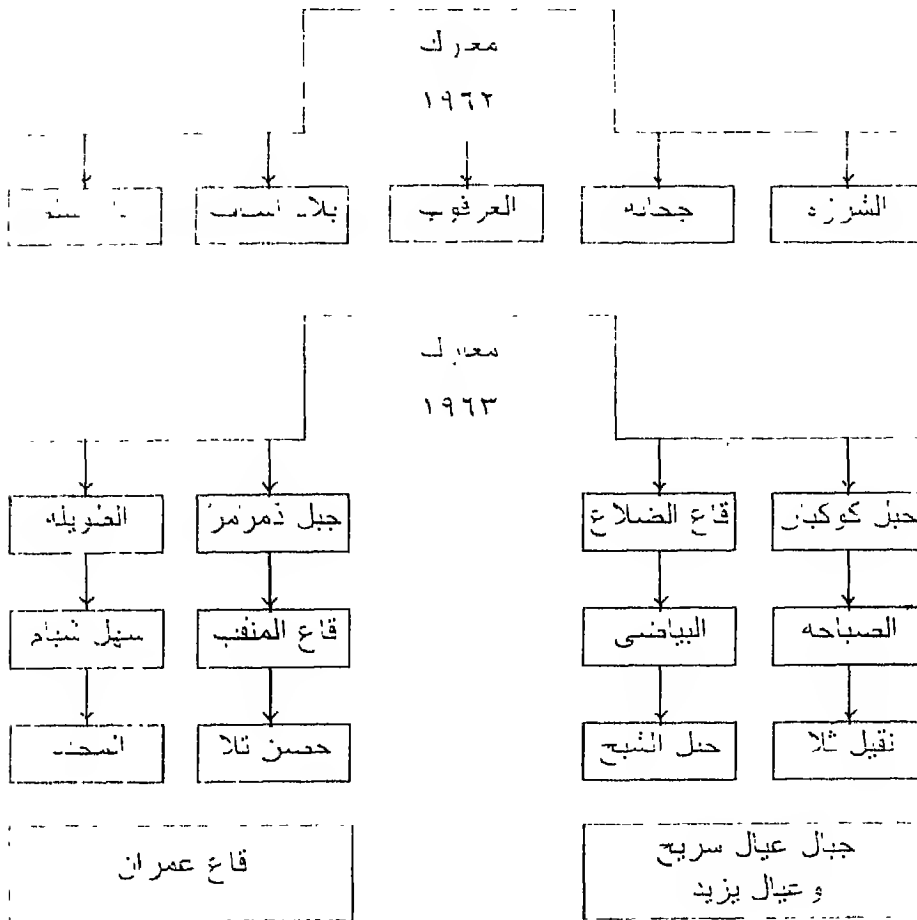
الا ان نفق الذي قد لا نفق عليه اثنان
وتفاني المودع للواضع انضاله والربح (النفق)
وبالان يدوم الثمر من ثمر ثمر اعداد هذا يتناول
وحتى لا يتكفل جاهدت واسع انقوده ط
والفلاحة التي يتكفلون الاعلى الا من من ربح

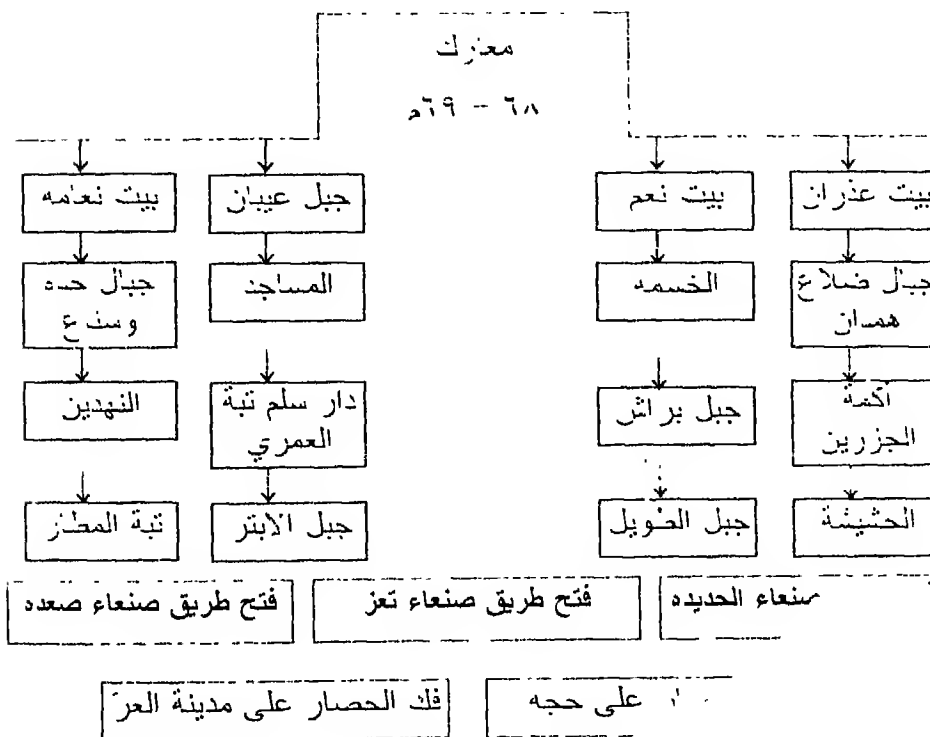
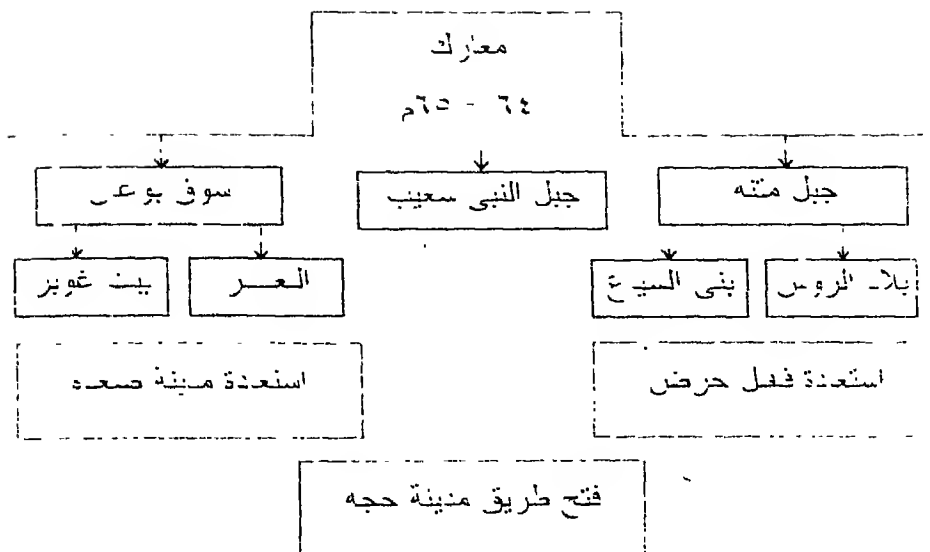
ان حكم النفقة والشعر ان نخدم المسم
نشر في اسرار ومن الارض المقتضية بالادب
من وشكل ان تخدم في السرة الاوسط
وبما علم النوح لحفر المزيد من الغار عداله
عبد الجود البنية السعيد من تلاميذ الملح اد
وحتى الجود على المورد السور الارضية وان شعرا
النفقة التي هي هجوم هجوم فتعجب به الثمر

١٥/١١/٦٦ - انتم توقع انما فيه النافع المشترك

ملحق رقم (١٠)

رسم بياني لمواقع بعض العمليات العسكرية التي خاضها الفريق
العمرى بنفسه، موزعة على الأعوام التالية:
٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٨ - ٦٩





لوحة عام ١٩٧٠م

يقول أبو عادل المهاجر دَفَرْدَفَرَة

في ليل طایل حسيّته في الجبل مسحور^(١)

من طول ما خفت قد اغترفي فجره	ولا يبان الضيا عندي من الديجور
يا رب سالك تبديد هذه الغدرة	يصبح باهي يذكّرني بلون النور
حوب علي هاجسي بأبيات من شعرة	وفافية تظهر الساعر من الشعور
وقال لي طول هذا الليل لك عبرة	نعرف مقام النهار لا تجعله مهدور
فالليل مهما طال مدة مع جزره	لا بُدّ له من صباح أبيض من البلور
والله يا فجر مهما طالست السفره	لا بد منك ولو كان الطريق موعور
لو بانخضيب طريقك بالدماء الحرة	ونفريه من جاجنا ونبي سور
يا فجر يا حلم أبو عادل ضنى دهره	يا منية اجبالنا يا مطلب الجمهور
بدت في فجر سبتمبر مع البكرة	في يوم صبحه من أيام اليمن مشهور
كل النجوم احجرت وغنت الزهرة	وتلفت الدهر لا خلفه وهو مبهور ^(١)
وظنوا الناس تبس قام من قبره	وعاد ييني على سطح الكواكب دور
ونحي المهاجر من المهجر دفر دفره	على جناح الأمل يهزه الطيمور
حتى فيور الذي ماتوا في الهجرة	هبت من الشوق تقبل قبل نفخ الصور
بدت والطل عاده قبل الزهرة	ارتش في خدها كاللؤلؤ المنشور
والورد جس الندى واهدى النسيم عطره	

والجولبه ساجعة بتناجي الشحور^(٢)

والسعب هلل وكبر وانسرخ صدره	ظن انما عدس غدره من قفا ذا النور
ظل يغني في المقيّل وفي السمرة	بالبان والدان والمزار والطنبور
لا ما نسي في البناذي شيدة ثغرة	ما سافها حين ظل في الفرخ مغمور
وجولنا منها ذي لاسوا السمرة

وانجى وهو قال يوم النور انا هجرة
وعادوا الشعب الاعمى لاوسط حفرة
رجع بقلب حسابه فين جافجرة
والليل عوذ ليل الليل والغدرة
واسلل الثعلب تسلل ايدي الثوره
وامسى بلاحق ديوك الفجر بالغدرة
ما سى على لوم لا نويت للهجرة
الحر لانساف ما يشنى وما يكره
والصقر لانساف ما يشنى هجر وكرة
وطار لاحيد والا لا خلا فقرة
لكن على عاز نبس فحطان من قبره
ما تتركش يارضنا لو تعظم القدرة
ما تتركش ساعة الضيقات والعسرة
نهابة الادمسي كما طول عمره
ما كنت اظن انني باعيس الى فترة
النوف فيها تهيج وسزيد الهذرة
عرن الوعل في جناته حيث كان ظفيره
باطل سقى سقى حيد اسبيل من جذره
حرام يا احرم تظلي شامخ النخرة
ما غيب عيابه من عيبان كم صبره

لا ما تولى عوج تلمه وسند الجوز^(١)
ولا درى الا وهو بين الخلب معثور
جاوان حلم السنين أصبح هبا منور
وان المريض انتكس وتضرر المضور
وخلفها سيف يا جناه والمنصور^(٢)
حد عضضة واحد قصص له التنقور
هارب من الثعلب لافع في يده مأسور
ترك بلاية وخلف واديه والدور
والقى فروخه وفارقها وهو مقهور
من بعد ما كان في عشة سعيد سرور
وهز تبغ وحمير جدنا المشهور
لو يرجع الفحل نعجه والثعال اثمور
وتفلتت الدسائس داخلش بتدور^(٣)
في جرف عرصة ذراع الا ربع محسور
الزور فيها حقيقة والحيفة زور
والهيج متنكس حترته معفور^(٤)
ووسط راسه نبت حيث القرون اظفور
وأصبح سقيقه عصر من شقيقه مكسور
جالس يتعصب جنازة عوده منخور^(٥)
بساهد الجوز ما حتى احترق تيندور^(٦)

خذُ قال انا ذي نسفتُ القصرَ من جذره

وتجني وهو كان مخفي في السيفل مدعور
وانزل بنات نعش لا كتفه فعلها زور^(٣)
قال انه احتل صعدة لا بلاذ احجور
يشتي وزاره زحف من لحقته للشور^(٤)
ساعة معاهم وساعة ضدهم مأجور
قال انه العقل ذي دبر وسوى الشور
من قال تحسن عيونك قال له محجور^(٥)
وكم تركنا ذهب في مفرقه منشور^(٦)
هدت جدار الفؤاد أصبح وهو معصور
للتلم ذي سيره اعوج نبرد الثور
وردوا الخصم عنه من عراض السنور^(٧)
ونبش الشعب بالشورى وبالاستور
لبارق الصيف يشترني الوطن ممطور
واشفي القلب لا ما اروي بالمعشور^(٨)
من أصل بركان في وسط الفؤاد يثور
تحرق جهنم ويوجها المحيط ويفور^(٩)

بص الرب من قفا زنده الى الحرة
ولساني ابل بيتحاكي من النخرة
بعده رجال أهل عامر وأهل بومرة
ومجي وهو كان مع من زيد الأجرة
والنالت ابل يقول إنه وحيد عصره
بس يسير له الكرسي على جحره
كنه نسي يوم تزوج كم شرط مهرة
ذكرت نهدين ، وانهديت في حسرة
قم يا نغم بانغم ونعود الكرة
وقل لغمدان يطلق من حموا ظهرة
ويجو معانا ونحمل راية الثورة
يا شوقي أشواق من نجران الى شقرة
لا ما حضرته فلا زدت البس الوزرة
ختمت قولي وهذا بعض من زفرة
لو طار منه شراره من طرف جمرة

فهرس محتويات الصور

الصوره

رقم الصفحة

- ٣٤ - صنعاء في عهد الامام يحيى
- ٣٥ - الامام يحيى بريشة الجناتي - وطلبة الكلية الحربية
- ٧٦ - الامام احمد يستعرض بعض قوات جيشه
- ٨٦ - اول هيئة تاسيسية لشركة الكهرباء. يتوسطها الحسن بن علي ومحمد بن القاسم
- ٨٧ - المؤلف مع زملائه في معهد الكتاب عام ١٩٥٨
- ٨٩ - المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب. رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوندوي
- ٩٠ - عبدالكريم قاسم قائد الثورة العراقية
- ١٠٩ - ولي العهد محمد البدر
- ١٦٩ - في الاعلا محمد مطهر زيد الشخص الثاني بعد قائد الثورة. في الاسفل الشهيد علي محمد الاحمدي
- ١٧٦ - عبد الناصر والفريق العمري
- ١٨٨ - الفريق العمري مع بعض القادة العسكريين المصريين
- الفريق العمري مع القاضي الارياني، والاستاذ احمد جابر عفيف، والى يساره
- ٢١٠ - الدكتور حسن مكي والمؤلف
- ٢١٥ - الرئيس اللبناني شارل الحلو. يستقبل اعضاء الوفد اليمني
- ٢٢٥ - الامام عبدالله الوزير صحبة الملك عبدالعزيز آل سعود، قبل تزعمه لحركة ١٩٤٨
- ٢٢٣ - الفريق العمري طالب الكلية الحربية بالعراق
- ٢٢٩ - الفريق العمري مع جنوده في معارك جبل عيبان
- ٢٣٨ - الفريق العمري مع القاضي الشهيد عبدالله محمد الارياني، والوالد عبد السلام صبره
- ٢٣٩ - مفتى الجمهورية العلامة احمد زيارة
- ٢٤٨ - المؤلف مع عبدالعزيز عبدالغني وزير الاقتصاد والفريق العمري في حكومته عام ١٩٦٥
- ٢٤٩ - الفريق العمري مع محمد قايد سيف في زيارة لبعض المواقع العسكرية
- الفريق العمري يوقع مع القاضي الارياني على معاهدة الصداقة مع حكومة
- ٢٥٠ - ألمانيا الشرقية عام ٦٥
- ٢٥١ - بعض الضباط والمدنيين اليمنيين المبعدين الى السفارة في الخارج
- ٢٥٥ - عبدالناصر والفريق العمري
- ٢٧٤ - المؤلف مع المؤرخ اليمني الكبير القاضي محمد الاحوع

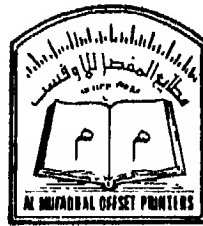
رقم الصفحة

فهرس محتويات الصور

- ٢٦٤ - الفريق العمري فى مطار سوريا عام ٦٥
- ٣٠٢ - الفريق العمري مع المشير السلال وعبدالحكيم عامر عام ١٩٦٣
- ٣١٠ - الفريق العمري على اكتاف الجماهير
- ٣٢٥ - العميد الرعيني وهادى عيسى قبل اعدامهما عام ١٩٦٥
- صورة تذكارية للرئيس علي عبدالله صالح عندما كان ضابطاً فى جيش الثورة ومقاتلاً مع الفريق العمري
- ٣٤٢ - الرئيس القشيمى، وعبدالله الحمدي قبل مصرعه مع اخيه، والى جانبهما عبدالله عبدالعالم
- ٣٧٨ - عبدالوهاب عبدالرقيب رئيس الاركان خلال حرب السبعين
- ٤٠٦ - الشاعر الشهيد القردعي
- ٤٠٧ - الفريق العمري مع جنوده، وبعض افراد وقادة المقاومة الشعبية
- ٤٠٩ - المؤلف مع العقيد حسين المسورى خلال عملهما في السفارة بالقاهرة عام ٧٤
- ٣٤٠ - المؤلف مع العقيد ابراهيم الحمدي خلال زيارتهما للقاهرة عام ٧٥
- صورة تذكارية لطلية المدرسة الثانوية قبل تخرجهم عام ١٩٥٤
- تضم ايضاً عدداً من شباب وضباط الثورة قبل التحاقهم بالكليات العسكرية.
- تنوية

- ١- كان قد سقط من صفحة ٢٠٦ السطور التالية
- تبكدي بها صفحة ٢٠٧ بعد عبارة للسلطة السياسية فى صفحة ٢٠٦ بالقول: وفوق هذا وذاك كيف كان موقفه من الحليف المصرى، ومن سياسة عبد الناصر بالذات، أو بالأصح من مخالفته انور السادات المسئول عن الحرب فى اليمن
- ٢- كذا سقط فى صفحة ٤٨١ رقم الصورة المشار اليها وتقع فى صفحة ٨٦

القيمه
٦٠٠ ريال للنسخه الواحد



طبع بمطابع المفضل للاوفست

صنعاء شارع تغز تلفون : ٢٤٥٠٩٣

صمم الغلاف - مهدي عبد الرضا

مونتايج : علي محسن قايد

تصويب الأخطاء المطبعية

الخطأ	التصويب	رقم الصفحة	السطر
البلد الى سوق	ومحاولة البلد سوقاً	٩	١٧
لقب نصير	لقب سيف الاسلام	٢١	١٤
تجب	تمت	٣٦	١٠
في اوتن	في اتون	٤٠	٤
الرصاص	آل الرصاص	٤١	١
اصحاب	اصحابه	٤٣	١٤
الحك	الحكم	٤٧	٤
يركز عليها	يركن عليها	٤٩	حاشية
مراجعة	فاجعه	٤٩	//
غرفة القيس	غرفة القليس	٤٩	//
وصل ذروتها	وصل ذروته	٥٠	١٠
	كلذا الصحفي المرحوم يحي علي ابو طالب	٨٦	
	يتوازن مع عدم	١٠٤	٥
	مصدر تلك الوثيقة صحيفة الرئ العام	١١١	
بنا	ليلاً	١٢٠	٢١
الذكرى الثانية عشر	الذكرى التاسعة	١٥٠	٦
منحنى	منحى	٢٧٢	١
١٩٩٦	١٩٦٦	٣٦٢	١١
المصير الاسد	المصير الأسود	٣٩٠	٢٢
هو	وهو	٣٩٤	١٣
السيح	السبحين	٣٩٤	١٤
	كما على كل	٤٠٦	١٠
رجوه	رجوت	٤٠٧	٥
يفرق	يفرق	٤٠٩	١

كما يجب التنويه الى انه سقط من الصفحة الاولى كلمة الشكر والامتنان لكل من الاخوه وزراء الدفاع والاعلام والثقافة ورئيس ادارة التوجيه المعنوي على مساندته على مشروع طبع الكتاب

في حين كان هناك - بالمقابل كلمة اسي واسف تجاه الموقف السلبي لكل من رئيس ونائب الهيئة العامة للكتاب الذان وقفا غبدمشروع طبع الكتاب ، وتجاهلا لتوجيهات كلامه نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة .

تنبيه : يوجد في قصيده ابيه عادل تقديم وتأخير في الابيات وذلك عن طريق الخطاء

